

الجزء الأول

د. موسى أبو مزروق

مَشْوَارُ حَيَاةٍ

ذِكْرِيَاتُ اللّجُوءِ وَالغُرْبَةِ وَسَنَوَاتِ النُّضَالِ

إعداد : شاكِر الجوهري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و.بوسى أبو مزروق

مشوار حياة

ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال

الجزء الأول

إعداد

شاكرا الجوهرى



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Musa Abu Marzuq: A Life Journey

Memoirs of Seeking Refuge, Emigration and the Years of Struggle

by:

Shaker Al-Jawhari

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الثانية، منقحة ومعدّلة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

2019م – 1441هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-82-6

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 1 80 36 44

تلفاكس: + 961 1 80 36 43

ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

الطبعة الأولى، مؤسسة بيت الحكمة، غزة، فلسطين، 2018

إخراج

مروة غلاييني

تصميم الغلاف

طارق حسن

طباعة

CA s.a.r.l Beirut, Lebanon

فهرس المحتويات

- 3..... فهرس المحتويات
- 5..... إهداء
- 6..... شكر وتقدير
- (40-7)..... المقدمة والتقديم
- 9..... المقدمة: أ. شاكر الجوهري
- 17..... مقدمة الطبعة الثانية
- 19..... تقديم (1): سماحة العلامة أ. د. يوسف القرضاوي
- 23..... تقديم (2): أ. خالد مشعل
- 27..... تقديم (3): د. طارق السويديان
- 30..... تقديم (4): د. أحمد يوسف
- (50-41)..... الفصل الأول: الهجرة واللجوء: نكبة 1948
- (61-51)..... الفصل الثاني: طفولة المجازر: العدوان الثلاثي سنة 1956
- (76-63)..... الفصل الثالث: من الناصرية إلى "الإخوان": نكسة حزيران 1967
- (93-77)..... الفصل الرابع: خطآن متوازيان: عقيدة إسلامية وكفاح مسلح
- (124-95)..... الفصل الخامس: البناء من الخارج: مصر - الإمارات
- (162-125)..... الفصل السادس: البعث الإسلامي في أمريكا
- الفصل السابع: عودة الضرورة إلى أمريكا: استضافة
في الأردن يليها إبعاد
- (188-163).....
- (208-189)..... الفصل الثامن: فقدان الحرية في نيويورك
- (228-209)..... الفصل التاسع: البحث عن تهمة...!

الفصل العاشر: السجن أمريكي والاتهام إسرائيلي.....	(258-229)
الفصل الحادي عشر: حسابات السلطة.....	(270-259)
الفصل الثاني عشر: ملف التسليم الإسرائيلي.....	(290-271)
الفصل الثالث عشر: عنصرية قاضي.....	(309-291)
الفصل الرابع عشر: قرار التسليم.....	(332-311)
الفصل الخامس عشر: رفض الاستئناف.....	(360-333)
الفصل السادس عشر: معركة الإفراج.....	(397-361)
الفصل السابع عشر: من الزنزانة إلى مطار ماركا.....	(405-399)
الخاتمة.....	(411-407)
ملحق الصور.....	(459-413)
ملحق الوثائق.....	(522-461)
فهرست.....	(542-523)
معد الكتاب في سطور.....	543

الجزء الثاني من مشوار حياة د. موسى أبو مرزوق سيتضمن إن شاء الله الرؤية
والمواقف السياسية وحركية الوعي في مسيرته النضالية تجاه القضية الوطنية
بتشعباتها الفلسطينية والإقليمية والدولية.

إهداء

إلى المرابطيين من رجالات الجهاد والمقاومة؛ حراس الوطن وحماة ربوعه
إلى أرواح الشهداء الأكرم منّا جميعاً، والذي هم عند ربهم يرزقون
إلى أسرانا وجرحانا شهود المرحلة وعناوين الصبر والصمود والتحرير
إلى أهلنا جميعاً في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس
إليكم جميعاً... نهدي هذا الكتاب



شكر وتقدير

شكر وتقدير و عرفان لكل من شارك أو أسهم في إخراج هذا الكتاب إلى النور، وأخص بالذكر د. أحمد يوسف الذي تولى الإشراف على طباعة الكتاب في غزة.

المرحوم عزات عبد الفتاح منصور (أبو طارق) مدير مكتب د. موسى أبو مرزوق الأسبق، الذي ترجم جميع الوثائق والنصوص التي كان أصلها باللغة الإنجليزية، وتوفاه الله جراء حادث سير قبل أن يرى الكتاب النور.

جميع العاملين في سكرتاريا مكتب د. موسى أبو مرزوق، الذين تولوا الإشراف على المراسلات المهنية مع د. موسى عبر البريد الإلكتروني. وتوصيل بروفات الكتاب له، وإعادةها لي بعد إبدائه ملاحظاته المعلوماتية على بعض نصوص الكتاب. الزميلة نادرة أبو عابد سكرتيرتي السابقة، التي تولت عملية الصف الضوئي لكامل محتويات الكتاب.

الأستاذ إسماعيل البرعصي الذي أشرف بالكامل على اختيار وترتيب ملف الصور، وكذلك الأخت هبة صالح. والشكر موصول أيضاً للدكتور مفيد العشي لمراجعته اللغوية لصفحات هذا الكتاب.

وقبل الجميع؛ د. موسى أبو مرزوق، الذي وضع ثقته في شخصي منذ اللقاء الأول، ووافق على عرضي عليه قيامي بكتابة مذكراته القيمة هذه.

أنا مدين لكل هؤلاء، وربما غيرهم أيضاً، الذين لولا جهودهم جميعاً لما وصل هذا الكتاب إلى أياديكم الكريمة.

أ. شاكر الجوهري

المقدمة والتقديم



أ. شاكرا الجوهري

المقدمة

أكثر من عشرين عام حَمَلٍ، سبقت ولادة هذا الكتاب...

في 1997/5/5، وفور وصولي مطار الملكة علياء الدولي عائداً من صنعاء إلى عمّان، وقبل أن أصل إلى منزلي؛ تلقيت اتصالاً على هاتفي الخليوي من زميل صحفي يسألني أين يعقد د. موسى أبو مرزوق مؤتمره الصحفي؟ (المؤتمر الصحفي تمّ في اليوم الثاني من وصوله عمّان في 1997/5/4).

لم أكن قد علمت بعد أن الرجل غادر سجنه الأمريكي، بالإضافة إلى وصوله إلى عمّان. هاتفت من فوري زميلاً صحفياً إسلامياً، وسألته الخبر اليقين، فأعطاني عنوان فيلا متواضعة تقع غرب شارع الشيخ عبد الله غوشة، قاتلاً لقد انتهى المؤتمر الصحفي، مضيفاً أنه حضره.

مع ذلك، توجهت إلى الفيلا ممنياً النفس بالحصول على مقابلة صحفية. ولدى وصولي لم أجد غير أعضاء المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ خالد مشعل، الرئيس الجديد للمكتب، الذي كان في الأساس نائباً لأبو مرزوق، والمهندس إبراهيم غوشة، ومحمد نزال، وعزت الرشق وآخرين خذلتني الذاكرة في استحضار أسمائهم.

نزال تولى تعريفني إلى أبو مرزوق...

وفقاً لصوره القديمة، فالرجل خسر الكثير من وزنه، فقد دلت تلك الصور على أنه كان رجلاً سميناً، في حين بدا بعد 22 شهراً قضاها في السجن الأمريكي رجلاً نحيف القوام.

استقبلني بلطف بالغ...

كان قد تبين لي سابقاً، وبعد أن أجاب على أسئلة خطية أرسلتها له بواسطة المهندس إبراهيم غوشة، عضو المكتب السياسي، والناطق الرسمي باسم حركة حماس، أنه كان يقيم في عمان سراً!

غوشة المحنك كان قد أوهمني أنه بعث بالأسئلة لأبو مرزوق في الدولة التي يقيم فيها، وأنه سيؤمن لي الإجابات عليها في غضون أيام قليلة، دون أن يحدد اسمها، مخفياً عني وجوده وإقامته في الأردن! لذا، فقد كانت دهشتي كبيرة حين أعلن إبعاد أبو مرزوق من الأردن في منتصف سنة 1995.

حين كان غوشة ناطقاً رسمياً باسم حماس، سألني ذات مرة باسمًا متبسماً: "هل صحيح أنك تطلق عليّ لقب "الكاتم الرسمي"؟!، وكنت قد جاهرت بذلك أمام عدد من أعضاء المكتب السياسي للحركة، تبادلنا يومها الضحكات المقررة بصحة الاتهام... أطال الله عمر أبي عمر غوشة... كذلك فإن د. أبو مرزوق هو أيضاً أبو عمر.

روى لي أحد قيادات الحركة ذات مرة (ليس غوشة) أن وفداً قيادياً من حماس زار مبكراً طهران برئاسة أبو مرزوق، وعضوية غوشة، وعزت الرشق، ومحمد نصر... وكلهم يُكنّى بـ"أبي عمر"... وحين قدّمهم مرافقهم لوزير الخارجية علي أكبر ولايتي... أشار إلى كل واحد منهم باسمه الفردي، وأضاف "أبو عمر"... وحين وصل للاسم الأخير قال بلهجته العراقية مع أنه إيراني: "هم أبو عمر"؛ أي أن هذا أيضاً مُكنّى مثل كل سابقيه "أبو عمر". ويبدو أن المرافق كان يغمز بهذا من قناة حركة حماس، مؤشراً إلى أنها "حركة عمرية"...!

في اللقاء الأول وجهاً لوجه مع أبو مرزوق، وافق على أن أجري معه لقاء صحفياً تعويضاً عن المؤتمر الصحفي الذي فاتني، وأجريناه على الفور.

في خضم الأسئلة التي وجهتها للرجل، أعرب عن إعجابه بأسئلتي، وبدوري أعجبت بشخصه وشخصيته وتشخيصه لحالته الأمنية والسياسية حين كان معتقلاً في السجن الأمريكي.

طلبت منه أن يزودني بصورة عن اتفاق إطلاق سراحه، الذي وقَّعه مع دائرة الهجرة الأمريكية، وتنازل فيه عن البطاقة الخضراء (جرين كارد Green Card) التي تمنحه حقَّ الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، وتضمن كذلك تعهده بعدم الطعن بذلك لاحقاً أمام القضاء الأمريكي، ففعل دون تردد. ولم أغادره إلا بعد أن اتفقت معه على أن أعد مذكراته عن فترة اعتقاله في سجن مانهاتن بولاية نيويورك.

يومها استشعرت أن الكيمياء قد اشتغلت بيني وبين الرجل، حيث شعرت بالقرب منه، على الرغم من قوميتي وإسلاميته، فهو رجل منفتح ومتفتح.

وعلى العموم فأنا، ومنذ عهد بعيد، لم أنظر للإسلام والعروبة سوى أن كلاً منهما يُكمل الآخر، وأن الإسلام هو عقيدة العروبة، فالقرآن نزل بلسان عربي هو الأفصح، كما أن أفصح من تناول شخص الرسول ﷺ كان المرحوم أحمد ميشيل عفلق؛ المؤسس والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، وذلك في محاضراته المذهلة التي ألقاها على مدرج جامعة دمشق في 1943/4/5، وعنوانها ”في ذكرى الرسول العربي“ ختم عفلق محاضراته يومها قائلاً: ”كان محمد كل العرب، فليكن كل العرب اليوم محمداً“.

لم يخطر ببالي في ذلك الوقت المبكر الذي قرأت فيه محاضرة عفلق أواخر ستينيات القرن الماضي، أنه كان مسلماً بالرغم من حديثه الحميم، وعباراته المعجبة بشخصية ”الرسول العربي“، وبلاغته المقتدرة بالتعبير عن ذلك بصيغ جاذبة ومقنعة... ومع ذلك، لم أصدق البيان الرسمي الذي صدر في بغداد ينعي عفلق في 1989/6/23، معلناً أنه ”مات على دين الإسلام“... واعتبرت ذلك الإعلان سياسياً بامتياز...

لكنني أجريت بحثاً استقصائياً نشرته في نيسان/ أبريل 2007، خلصت منه إلى أن عفلق كان قد أسلم فعلاً منذ أواخر ثلاثينيات أو أوائل أربعينيات القرن الماضي. والأهم من ذلك، هو أن ”الإسلام هو رسالة البعث الخالدة“... وقد خلص ذلك البحث الاستقصائي إلى أن الورقة التي كتب عليها عفلق بخطِّ يده في أثناء رحلة جوية واجهت مطبات خطيرة، وجاء فيها ”إذا حصل لي حادث، فإنني أموت على دين الإسلام. وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله“، ووقَّع عليها باسم ”أحمد

ميشيل عفلق، ودسّها بين صفحات مصحف كان يرافقه في حله وترحاله، يقرأ منه آيات الله، وعثر عليها بعد وفاته.

تعني هذه الورقة ما يلي:

أولاً: لم تكتب هذه الورقة لغايات الدعاية السياسية، إذ إنها لو كانت كذلك، لما دُست بين دفتي مصحف عفلق قرابة ستّ سنوات، قبل أن يُعثر عليها مصادفة.

ثانياً: أنها غير موجهة لأحد بعينه، وإنما لمن يعثر عليها في حالة سقوط أو إسقاط الطائفة.

ثالثاً: أن عفلق كان مسلماً حقاً، وأنه كان يقرأ القرآن الكريم.

رابعاً: أنه كان قد غير اسمه—بينه وبين ربه—من ميشيل عفلق إلى أحمد ميشيل عفلق، بعد أن اعتاد الناس على مناداته منذ أمد بعيد بلقب ”أبو محمد“، من شدة حبه البادي للرسول ﷺ.

وعلى ذلك، فإن عدم إعلان عفلق إسلامه في حياته، هو الذي كان سياسياً بامتياز، ذلك أنه هدف إلى حرمان خصوم مفترضين، من التشكيك بحقيقة إسلامه، والزعم أن إعلان إسلامه ليس غير انتهازية سياسية وحزبية. أما علاقة حركة حماس بالعروبة، فهي ثابتة منذ البدايات ومعلنة أيضاً...

على كل؛ في غضون أيام قليلة من لقائي الأول مع أبو مرزوق، كنت قد بدأت ومسجلي جلسات تدوين هذه المذكرات. خلال الأسابيع التي استغرقها إنجاز هذه المهمة (التسجيل)، زاره للسلام والاطمئنان عليه شقيقه اللواء محمود أبو مرزوق، قادماً من فلسطين... وهو الضابط السابق والمبكر في جيش التحرير الفلسطيني، ومدير الدفاع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية. اللواء محمود أبو أحمد الذي تناولنا جانباً مشرقاً من سيرته الوطنية في أحد فصول هذا الكتاب؛ كان القدوة الأولى لأخيه الأصغر موسى.

كذلك، تشرفت بالتعرف على والده ووالدته، أبو محمد وأم محمد رحمهما الله، اللذين جاءا من مخيم بينا في رفح جنوب قطاع غزة للاطمئنان على ولدهما موسى.

بعد ذلك، وحين تمَّ إطلاق سراح الشيخ الشهيد أحمد ياسين من السجن الإسرائيلي، على خلفية إصرار الملك حسين رحمه الله على إطلاق سراحه، ضمن تفاعلات محاولة الموساد Mossad الإسرائيلي اغتيال خالد مشعل (أطال الله عمره)، توقفت أمام ملاحظة لافتة هي أن موسى كان يتعامل مع الشيخ أحمد ياسين بالطريقة ذاتها التي رأيتها يتعامل بها مع والده الحقيقي؛ الأدب والاحترام الشديد، لا يحول ذلك بالطبع دون تبادل ”النهفات“ والنكات والمزاح، وقد كان الشيخ ياسين رحمه الله، كما عرفته عن قرب لاحقاً، صاحب ”نهفة“، وضحكة حلوة جميلة لا تفارق محيَّاه، بكل معنى الكلمة.

كان الأخ موسى أيضاً صاحب نكتة تسعفه للتخلص من الأسئلة المخرجة في مقابلاته الصحفية والإعلامية، يبادرك حين تُعرضه لسؤال محرج، إلى استحضار حالات نقيضة مضحكة، ويذهب منك السؤال، ويتخلص هو بذلك من الجواب...

ويفاجئني أبو مرزوق وأنا أسجل ذكرياته بأنه قد تحول بعد هزيمة حزيران/يونيو 1967، من ”الناصرية“ إلى ”الإخوان المسلمين“، حيث بدأ حياته عربياً. كان عمره حين تمَّ احتلال قطاع غزة في خضم حرب 1967 في حدود 16 عاماً، أخذ يسائل نفسه وهو يناظر مياه البحر الأبيض المتوسط، عن أسباب الهزيمة؟! يذهب كل يوم إلى البحر بحثاً عن شقيقه محمود، الذي اختفى لوقت غير قصير، وبحثاً عن أسباب الهزيمة... محمود بعد مغامرة طالت، نجح في نهاية المطاف بالخروج من سجن إسرائيلي والعودة إلى ذويه، وموسى نجح في العثور على الجواب الذي كان يبحث عنه؛ تفكيراً على شاطئ البحر، وقراءة نهمة حين يعود لمنزل العائلة أو خلال لقاءاته مع أساتذته وأصدقائه من التلاميذ...

حين أدرك الفتى موسى أن عبد الناصر هو سبب الهزيمة، لم يتردد، وقف على شاطئ البحر، وحمل الميدالية التي لم تكن تفارقه، وتحمل صورة الزعيم جمال عبد الناصر، وقذف بها إلى أبعد مكان مكنته قوة يده من إيصالها إليه... لتكون طُعماً للسماك أو لتستقر بعيداً في قاع البحر.

وهو في هذا العمر (16 عاماً) وصل به المطاف إلى مجلس الشيخ أحمد ياسين، الذي كان بدأ مهمة شاقة تتعلق بإعادة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، التي تعرضت للتفكيك والتنكيل من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

مثل هذه الحكايات، وهجرة عائلته من بينا إلى رفح، وغيرها الكثير من التفاصيل، لم يكن من الممكن تجاهلها ونحن نتحدث عن محنة اعتقاله في سجن مانهاتن الأمريكي. فهذه كانت الأسباب التي دفعت به لتصدر العمل المقاوم للاحتلال، ومن ثم توقيفه في سجنه الأمريكي.

كانت تلك هي البدايات... وكان سجنه من ضمن النتائج التي ترتبت على هذه البدايات. موسى الذي تخلى عن عبد الناصر والناصرية، لم يتخلَّ عن خيار حياته؛ حركة حماس... وتعامل دائماً معها (لا أستطيع القول كأحد أبنائها)... ذلك أنه كان دائم التصرف على أنه ابن الحركة، التي أسهم في تشكيلها منذ بداياتها الأولى.

كان رئيساً للمكتب السياسي...

وأصبح نائباً لرئيس المكتب السياسي...

ثم أصبح عضواً في المكتب السياسي...

وقبل كل ذلك بكل طيبة خاطر...

ذلك أن الهدف هو فلسطين لا المواقع والألقاب.

وعلى ذات الدرب سار أيضاً خالد مشعل... بعد 22 عاماً تولى خلالها رئاسة

المكتب السياسي، أصبح حتى ليس عضواً في المكتب السياسي!!

أيضاً الهدف هو فلسطين... لا المواقع والألقاب.

ويحدثك آخرون عن الأسس التنظيمية عند "لينين"...!!! ويقضي بعضهم

العمر كله وهو يشغل ذات الموقع، وكأن من خلقهم لم يخلق سواهم!!

ولكن، لم طال العمل بهذا الكتاب كل هذه السنين؟

حسابات د. موسى أبو مرزوق هي السبب، ولا يسألني أحد عن ماهية هذه

الحسابات، هو قرر تأجيل النشر أكثر من مرة، منذ أصبح الكتاب جاهزاً للنشر

في سنة 1998. وفي مرة يتيمة كاشفته بشأن تخميناتي المتعلقة بسبب التأجيل

المتواصل، ولكنه اكتفى بنفي مختزل دون أي إيضاح.

تخميني ”يوسوس“ لي أن سبب كل هذا التأجيل ينطلق من حرص شديد لدى هذا الرجل على ”المصلحة العامة“. وما دامت ”المصلحة العامة“ هي دائماً العنوان والهدف، فإنني لن أبوح بخبايا تخميناتي، وما عنيته بمصطلح ”المصلحة العامة“.

حين كان أبو مرزوق في السجن، وكانت الإدارة الأمريكية تنتظر (طلب استرداد أو تسليم إسرائيلي)، تشكّلت لدى أبو مرزوق قناعة أكيدة بأن ”إسرائيل“ وأمريكا تريدان فقط إطالة أمد سجنه، ولا تريدان تسليمه من قبل أمريكا واستلامه من قبل ”إسرائيل“.. ذلك أن التسليم والاستلام قد يقيم الدنيا—آنذاك—على رأس ”إسرائيل“ وأمريكا... في الداخل والخارج على أيدي مجاهدي حركة حماس.

لذلك، قرر أبو مرزوق مخالفة محاميه، وألزمهم بإبلاغ جهة الاختصاص الأمريكية أنه لا يريد أن يستأنف قرار تسليمه القضائي لـ”إسرائيل“، بل طالب بسرعة تسليمه لـ”إسرائيل“ تنفيذاً للقرار القضائي!...

لا شك أن قرار الرجل أربك أمريكا كما أربك ”إسرائيل“، وخلال فترة قصيرة، قررت ”إسرائيل“ سحب طلب تسلّم أبو مرزوق، الذي كانت تتهمه بالوقوف وراء الكثير من العمليات العسكرية التي نفذتها كتائب القسام داخل فلسطين المحتلة. وبدأت تتوالى الإشارات لأبو مرزوق عبر محاميه بإمكانية إطلاق سراحه في حالة التوصل إلى اتفاق خطي يتضمن ما سبقت الإشارة إليه...

ربما تكون ”إسرائيل“ وأمريكا أيضاً أخذتا بالاعتبار أن أبو مرزوق من بيننا، وتقيم أسرته في رفح البلدة والمدينة، والتي أشاد بمآثرها الشاعر د. محمد صيام، بالقول:

رفحٌ إذا ذُكروا الصُّمُودَ ففي مخيمِّها الصمود

وبها من الأبطال من لجهادهم زهلّ الوجود

هذه المدينة التي تقع على خطّ الحدود مع مصر، وتعدّ قلعة الجنوب، وقد صنعت وخرّجت عدداً غير قليل من قادة المقاومة الفلسطينية المعروفين بصلابتهم، ولنعدد من تسعفني الذاكرة بأسمائهم:

1. الشهيد د. فتحي الشقاقي.
 2. الشهيد رائد العطار ومحمد أبو شمالة؛ وهما من أبرز مؤسسي وقادة كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.
 3. الشهيد محمد يوسف النجار وكمال عدوان؛ من أوائل مؤسسي حركة فتح... إضافة طبعاً إلى أبو مرزوق...
رفح ككل مدن قطاع غزة، بل ككل مدن وبلدات وقرى فلسطين... ولأدّة... تلد وتنجب القادة والمقاتلين الشجعان.
- القراء الأعزاء على تعدد توجهاتكم السياسية وعقائدكم الأيديولوجية... هيّا معي لنقرأ سوياً تفاصيل هذا الكتاب الزاخر بالأحداث والوقائع... والذي يُدوّن جانباً مهماً من ذكريات الولادة بعد اللجوء والغربة... ومراحل البناء الثوري المقاوم والسجن الأمريكي...

أ. شاكِر الجوهري

عمّان - الأردن

2018/5/17



الأستاذ شاكِر الجوهري يلتقي د. أبو مرزوق في عمّان بعد الإفراج عنه
من المعتقل في الولايات المتحدة

مقدمة الطبعة الثانية

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقراء الكرام الطبعة الثانية من الجزء الأول من مذكرات د. موسى أبو مرزوق "مشوار حياة". وكانت الطبعة الأولى التي أعدها للنشر الأستاذ شاكر الجوهري قد نشرتها في قطاع غزة مؤسسة بيت الحكمة للدراسات والاستشارات سنة 2018.

في هذه الطبعة، تم اعتماد معايير مركز الزيتونة المعتادة في النشر العلمي. وكان من بين الإجراءات التي تم اتخاذها مراجعة النص لغوياً ومعالجة أي أخطاء مطبعية، أو أي صياغات لغوية ملتبسة؛ وتم ضبط طريقة كتابة الأسماء الأجنبية باللغتين العربية والأجنبية، كما يكتبها أصحابها أو بناء على النصوص الرسمية إن وجدت؛ وتم ضبط وتوحيد طريقة كتابة الأرقام والتواريخ وعلامات التنصيص.

وكان هناك حرص على التمييز ما أمكن بين ما هو حديث الأستاذ الجوهري عن د. أبو مرزوق وتجربته، وبين ما هو نصوص لكلام د. أبو مرزوق نفسه. وتم أيضاً تمييز نصوص الوثائق عن باقي نصوص الكتاب. وفي تلك الحالات، تم ضم النصوص بمقدار نصف سنتيمتر من جانبي الكتاب إلى داخل الصفحة (تقليل السطر نصف سنتيمتر من كل جهة)، مع تصغير الخط بدرجة واحدة. أما فيما يتعلق بملحق الوثائق، فقد تم اختيار الوثائق التي لم يرد ذكرها في النص، أو وردت بشكل جزئي لا يغطي مضمونها.

وتتميز هذه الطبعة، التي أشرف على تحرير مادتها د. محسن محمد صالح وقامت الأستاذة إقبال عميش بإعدادها للنشر، بإضافة فهرست للأعلام والأماكن والمؤسسات.

سائلين الله سبحانه، أن تكون تجربة د. موسى أبو مرزوق الغنية والثرية قد نالت ما تستحقه من عناية في نشرها، مُقدِّرين للأستاذ شاكر الجوهري جهده الكبير والمميز في إعدادها وكتابتها نصوصها.

التحرير العلمي
مركز الزيتونة



تقديم (1)

أبو عمر الذي عرفت فِعْلُ رَجُلٍ فِي أَلْفِ رَجُلٍ

سماحة العلامة أ. د. يوسف القرضاوي

باسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه
ومَن اتبع هداه. وبعد،،

فقد أرسل إليّ أخي الكريم د. موسى أبو مرزوق؛ رئيس المكتب السياسي
الأسبق لحركة المقاومة الإسلامية حماس، نسخة من كتاب ”د. موسى
أبو مرزوق.. مشوار حياة“ لكاثبه الأستاذ شاعر الجوهرى حفظه الله، طالباً أن
أكتب مقدمة لهذا الكتاب.

وإن كان ضيق الوقت، وكثرة الأعباء، ودوام الانشغال، وتوزع الاهتمامات،
مع ما ألمَّ بي مؤخراً من تدهور في حالتي الصحية يحول بيني وبين تقديمي للعديد
من البحوث المقدمة إليّ، وما أكثرها! غير أن العمل الذي طلب مني أن أقدم له أخي
د. موسى يستحق الاهتمام به. كيف لا، وهو عن رجل من رجالات فلسطين
الحبيبة، وقائد من قادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بل رئيس من رؤساء
مكتبها السياسي؟!

في الحقيقة، كثيراً ما يتعرض المرء في حياته لمعرفة شخصيات مختلفة، من بلاد
كثيرة، تتنوع غاياتهم، وتتعدد أفكارهم وتصوراتهم. فمنهم من يمر عليك مرّاً
السحاب، يسقيك الغيث، وينبت الزرع، ويحيي الموات، فتظل تذكره بالخير، ويظل
محمود السيرة، مذكوراً ببقاء السريرة. ومن هؤلاء أخي د. موسى أبو مرزوق.

لقد أخذ الأستاذ شاعر الجوهرى يعبر بقلمه الرشيق، وأسلوبه البليغ، عن
حياة د. موسى أبو مرزوق، وهي حياة حافلة، أجاد المؤلف صياغتها، وأبدع في
الحديث عنها؛ مسجلاً طفولة بالغة الشقاء، كغالبية حال أبناء الشعب الفلسطيني

في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي، وممارسات عصاباته الهمجية المنهجية، ثم شاباً يافعاً منخرطاً في العمل العام، وعضواً في التيار القومي الناصري، قبل أن ينتقل إلى صفوف الحركة الإسلامية، وصولاً إلى رئاسة المكتب السياسي لحركة حماس، منتقلاً خلال ذلك بين أقطار متعددة، وبلدان شتى، فمن فلسطين إلى الأردن، ثم مصر فالإمارات، ثم الولايات المتحدة، التي سُجن فيها ظلماً وعدواناً، ثم عودة إلى الأردن فسورية، فقطر ومصر!

في رحلة طويلة وصعبة من الكفاح والنضال... لم يبحث فيها د. موسى عن الأضواء والظهور، ولم يكن يكرّس وقته وجهده لإبراز ذاته، وإنما لخدمة قضيته، فكان الرجل يعمل في صمت، حتى إن أجهزة مخابرات عديدة لم تكن تعرف أنه على رأس المكتب السياسي لحركة حماس، إلا بعد سنوات عديدة من قيادته لهذا المكتب. ولعل ذلك نوع من مقتضيات المرحلة، مع ما عُرف عن الرجل من العمل دون تطلع لشهرة أو بحث عن بريق!

تعرض د. موسى أبو مرزوق للسجن في الولايات المتحدة الأمريكية دون جريمة، وعامله ضباط السجن معاملة لا تليق برجل في قامته وعلمه وثقافته، ولا بمبادئ حقوق الإنسان التي تدّعي الولايات المتحدة أنها الراعية لها! كما كان تعصب المحققين، وعنصرية القضاة سبباً أطال أمد سجنه الذي قارب العامين، دون إجراءات قانونية معتبرة!

لقد تحمل أخونا د. موسى أبو مرزوق ما تحمل، وبذل ما بذل، في سبيل عقيدة خالدة، وقضية عادلة؛ في سبيل وطن سلب، ومقدسات دُنّست، وأعراض انتهكت، ودماء أريقت، وأرواح أزهقت!

وما أصدق ما قال الشاعر:

وَمَنْ طَلَبَ الْعُلَا سَهَرَ اللَّيَالِي

بِقَدْرِ الْجِدِّ تَكْتَسِبُ الْمَعَالِي

أَضَاعَ الْعُمَرَ فِي طَلَبِ الْمَحَالِ

وَمَنْ رَامَ الْعُلَا مِنْ غَيْرِ كَدِّ

ثم سلّم قيادة الحركة إلى أخيه ونائبه الأستاذ خالد مشعل حفظه الله، الذي قام بالمسؤولية خير قيام، والذي ترك المسؤولية بدوره لأخيه إسماعيل هنية، فليت



المسؤولين، وكذا قادة الحركات الإسلامية في بلادنا يتعلمون من تجربة حماس، ويعون كيف تنتقل السلطة والمسؤولية بلا أثر أو تشبث!

ومما يذكر في هذا المقام، أهمية التأريخ للحركة الإسلامية، وللمقاومة الفلسطينية للاحتلال، فمما يؤسف له أن التاريخ المعاصر لم يكتب كتابة علمية مستوعبة موثقة، فلم يبقَ إلا مثل هذه المذكرات تعطينا صورة مقرّبة لذلك التاريخ، الذي نخشى أن تضيع أحداثه مع الأيام.

كما أنها فترة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، قضية العرب والمسلمين الأولى، التي يُراد إهالة التراب عليها هذه الأيام، وعقد الصفقات لتصفيتها نهائياً، وتسليمها على طبق من ذهب لـ"إسرائيل"، بمباركة ومشاركة أنظمة عربية مسلمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

في المواقف التي تضمنتها هذه المذكرات صورة حيّة يتعلم منها النشء المسلم، أن يكون صاحب قضية يعيش من أجلها، ويبدل لها وقته وجهده، ويستعد للتضحية بحياته وكل ما يملك في سبيلها، ولا شك أن ذلك أبلغ في التأثير من الخطب الرنانة، والمحاضرات المطولة، وكما قيل: عملُ رجلٍ في ألف رجل، أبلغ من قول ألف رجل في رجل.

أسأل الله تعالى لأخي د. موسى أن يضاعف أجره، وأجر كل من عمل معه...
اللهم بارك يا رب في هذه الجهود، ووفقها، وثبتها، ووسعها، وزدها بفضلك وعونك وتأييدك، إنك نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

سماحة العلامة أ. د. يوسف القرضاوي

رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

الدوحة - قطر

2018/7/2

د. أبو مرزوق برفقة الشيخ العلامة يوسف القرضاوي في الدوحة





تقديم (2)

على طريق ذات الشوكة... كنت يا أبا عمر نعمَ الصاحب والرفيق

أ. خالد مشعل

في مثل هذه الأيام قبل 35 عاماً، وتحديداً صيف 1983، كان أول لقاء جمعني مع صاحب هذه السيرة الطيبة، الأخ الحبيب د. موسى أبو مرزوق، وذلك في مدينة فورت كولنز Fort Collins بولاية كولورادو الأمريكية، حيث كان أبو عمر يتابع دراسته العليا في الهندسة.

كنت آنذاك أقيم في الكويت، وكانت تلك زيارتي الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، بصحبة إخوة وأساتذة كرام، حيث كنا نتفقد خلالها أحوال طلابنا المغتربين، ونسعى في حاجاتهم وتذليل الصعوبات، التي تُعَرِّضُ لهم، إلى جانب محاولة وفدنا تسوية قضية محددة كانت تتعلق بالعمل الإسلامي في الساحة الأمريكية آنذاك.

كنت أعرف الأخ أبا عمر قبل ذلك، ولكن عن بُعد، مما أسمعته عنه وعن نشاطه في غزة ومصر والإمارات ثم أمريكا، لكن اللقاء المباشر والخُطَّةُ وبدايات الصحبة والزمالة ابتدأت في ذلك العام، مع نفر كريم آخر من إخواننا العاملين والنشطاء في تلك الساحة، وتواصلت بعد ذلك في مسيرة طويلة امتدت حتى اليوم، عبرنا بها الزمان والمكان، والمراحل والأجيال، استغرقت العقود الثلاثة من عمر حركتنا المباركة حماس، وسنوات البناء والمخاض التي سبقتها، كما استغرقت الجزء الأهم من أعمارنا وحياتنا، والتي أكرمنا الله سبحانه وتعالى بأن وفقنا لتسخيرها في تأسيس وبناء وإطلاق هذا المشروع الجهادي النضالي السياسي الكبير، والذي يحمل في ثناياه وعلى كاهله آمال شعب وأمة؛ في التحرير والعودة، واستعادة الأرض والحقوق، واستنقاذ القدس والمقدسات، إلى جانب شركاء الوطن من قوى المقاومة وقياداتها، ورجال السياسة ومؤسساتها، ومعنا عمق عربي وإسلامي وإنساني لم تهتز ثقتنا به يوماً.

وهذا الكتاب، الذي يؤرخ لمشوار حياة أخينا د. أبي عمر، يعكس كثيراً من صفحات تلك المسيرة، باعتباره أحد صنّاعها ورجالها الرئيسيين.

تقبل الله عمله، وزاد أجره، وبارك في صحته وعمره، وكتب له ولنا جميعاً حُسن الختام.

أبو عمر هو أبو عمر... كما عرفته منذ أول يوم، في رضاه وغضبه، في جدّه ومرحه، في إقامته وسفره، في أعماله ومسؤولياته التي تنقل فيها وبينها، وما أكثرها... ظلّ على سمته وشخصيته؛ في قيمه وأخلاقه، وجهده وجهاده، وآرائه واجتهاداته، ومواقفه ومبادراته، ومداويلاته وقراراته، وسلوكه في عمله وعلاقاته، وعشْرته ومجاملاته.

هو صاحب طاقة كبيرة، وقدرة قيادية عالية، إلى جانب خلقٍ سمح، وكرم وحسن ضيافة.

لقد تميز أخي أبو عمر طوال هذه المسيرة بالقدرة الكبيرة على البناء والتأسيس، والمتابعة والإنجاز، وتشكيل فرق العمل ومأسستها.

هو رجلٌ حُرٌّ في رأيه، جريءٌ في قراره، سريعٌ وعمليٌّ في مبادراته، منفتحٌ على الآخرين؛ ينسج علاقات واسعة مع شرائح عديدة وتيارات متنوعة.

كان أخي أبو عمر وما زال معروفاً ومتميزاً بلباقته النفسية العالية، وقدرته على التحمل، وسرعة فيئته وتجاوز غضبه أو عتبه.

لقد عشنا معاً تلك السنوات الطويلة من عملنا الحركي والجهادي بكل محطاتها ومراحلها، وهمومها وتحدياتها، وخضنا معاً تجارب ثرية، ومعارك صعبة، ولحظات الأمل والألم، وتنقلنا في الجغرافيا؛ مقيمين أو زائرين، وفي عواصم عربية وإسلامية ودول غربية، فزادت بفضل الله محبتنا ومودتنا، واحترامنا المتبادل، وتعمّقت صحبتنا وأخوتنا، وتكاملت زمالتنا وشراكتنا؛ سواء كان أو كنتُ رئيساً أو مرؤوساً.

لا شك أنه مرّت بنا لحظات من الاختلاف والتباين، ومن الغضب والعتب، فذلك طبيعي بين الزملاء والشركاء الذين يعملون معاً وعن قرب في المسيرة الواحدة،

وهو عائد إلى بشريتنا من ناحية، وإلى تنوع أنماط شخصياتنا وطبائعنا واتجاهات تفكيرنا من ناحية أخرى، لكن ذلك لم يؤثر بفضل الله على محبتنا وتوقيرنا واحترامنا المتبادل، وهذا مما يحسب لأخينا الحبيب أبي عمر، ويعكس طيب معدنه وأصالته.

وختاماً... إن كان كل منا قد بدأ حُلْمه لقضيته وشعبه وأمته، في سنوات عمره الأولى، بعيداً عن الآخر، بحكم تباعد ساحات النشأة والانتماء والعمل، إلا أن قدر الله ولطفه شاء أن يجمعنا بعد ذلك، في مسيرة مباركة من العمل والبناء والجهاد، وفي مختلف الدروب والميادين، نحو الهدف الكبير المنشود، الذي نرجو من الله سبحانه أن يُشهِدَنَا معاً لحظة تحقّقه وينعه، وبصحبة الثلة الكريمة من إخواننا وزملائنا وشركائنا، لنعيش معاً انبثاق الثمرة، كما عشنا معاً زرع البذرة وسقاية الشجرة، وما ذلك على الله بعزيز.

على رجاء منه سبحانه أن يقبلنا ويتقبل منا، ويرزقنا الشهادة وحسن الختام.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أ. خالد مشعل

رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس

الدوحة - قطر

2018/7/19



د. أبو مرزوق برفقة الأخ خالد مشعل في عمّان بعد الإفراج عنه من المعتقل في الولايات المتحدة



د. أبو مرزوق والأخ خالد مشعل خلال لقاء المصالحة بالقاهرة



د. أبو مرزوق والأخ خالد مشعل خلال زيارتهما إلى روسيا



تقديم (3)

ثلاثة عقود ونصف العقد من التسديد والمقاربة أبو عمر الذي عرفناه

د. طارق السويدان

أعطاني الله تعالى ذاكرة انتقائية غريبة، حيث لا أتذكر الوجوه والتواريخ والأسماء بسهولة، لكنني أتذكر تفاصيل السيرة النبوية ودورات القيادة والتخطيط والمواد العلمية دون عناء، ولذلك سررت كثيراً عندما اطلعت على هذا الكتاب الذي يلخص سيرة ومحطات وذكريات أخي الحبيب د. موسى أبو مرزوق، وأحيي الجهد الكبير الذي قام به الأستاذ شاعر الجوهري وأخي الغالي د. أحمد يوسف، الذي تشرفت بالاحتكاك به والعمل معه في أثناء وجودنا في أمريكا. وكنت قلقاً كيف سأكتب هذه المقدمة وأنا لا أتذكر تاريخ الأحداث، فوجدت أنني لا أحتاج لذلك، فقد أغناني الأخوة عن ذلك، ومن هنا قررت ألا أكتب عن د. موسى الذي عايشته، بل أكتب عن أبي عمر الذي عرفت.

معظم الناس يمرون على الحياة، لكن القليل منهم تمر الحياة عليهم، ومنهم د. موسى أخي الغالي، فحيثما حلَّ غير الأوضاع، وبنى الحركات، وأسس المؤسسات، وأدار الشباب، وأعاد بناء التنظيمات، في قدرة نادرة أن تجد مثلها بين القادة ناهيك عن عامة الناس.

من الجدير ذكره، أن من أهم الصفات العلمية للقائد الفعال القدرة على التحليل، فمن يملك هذه القدرة يستطيع أن يحلّل الشخصيات والمنظمات والمواقف، وهي أساس القيادة وتحريك الأتباع، والقدرة على التحليل قابلة للاكتساب والتعلم والتدرب عليها، ولدينا دورات علمية متخصصة في ذلك، حيث لا يكفي فيها التجربة العملية والخبرة الحياتية، بل لا بدَّ من فهم الأسس والنظريات العلمية التي تؤسس للتحليل السليم.

وقد أكرمني الله تعالى بتعلم هذه القدرة، وتدريب المرشحين للقيادة عليها لسنين طويلة. وكنت أعاني عند احتكاكي بكثير من قادة الدول بل حتى قادة الحركات الإسلامية بضعف القدرة على التحليل أو انعدامها لديهم، وهم يظنون أنهم أربابها للأسف.

لكنني على مدى السنين الطويلة من احتكاكي بأبي عمر—في أثناء قيادتنا للعمل الإسلامي في أمريكا عندما كنا طلبة، وخلال احتكاكي به على مدى السنين بعد ذلك وإلى اليوم—كنت أرى فيه شيئاً نادراً وهو أن القدرة على التحليل بالنسبة إليه كانت قدرة فطرية، فهو يمارس التحليل للأشخاص والمنظمات والمواقف بكل أريحية، وكنت أحاوره كثيراً فأجد العمق في التحليل بدون تحضير ولا تفكير، بل عقلية حادة وتحليل فوري عميق ينذر مثله، وأتمنى أن يقدر إخوانه الذين يعملون معه هذه القدرة النادرة لديه، ويستفيدون منها.

عاصرت وحاورت الكثير من السياسيين الرسميين والحركيين، وعاشت عدداً من علماء السياسة، وقرأت الموسوعة السياسية وعشرات الكتب السياسية التراثية والحديثة العربية والغربية، فوجدت أن أبا عمر يملك وعياً سياسياً ينذر مثله، وواقعية تجمع بين القيم التي لا تنازل عنها، وبين الاجتهادات القابلة للتعديل والمرونة.

هذه مسألة رئيسية حاسمة، فكم من قادة تنازلوا عن القيم والمبادئ باسم "المصلحة العامة" أو باسم "مصلحة الدعوة"، وكم من قادة جمدوا على الاجتهادات والمواقف القابلة للمرونة؛ لأنهم لا يستطيعون التمييز، ولا يملكون هذا الوعي الذي هو أساسي للقيادي الإسلامي، ولكنني رأيت هذه القدرة على الجمع بينهما لدى أخي أبي عمر، فصرت كلما التقيت معه أتعلم منه كيفية التحليل، واتخاذ المواقف بجمع نادر بين المبادئ والمرونة.

وأخيراً، أبا عمر، لقد تعلمت منك كثيراً في هذه الجوانب وفي غيرها، وتشرفت بصادقتك ومحبتك، وتشرفت بالصدقة بين أم محمد زوجتي وحرمك الفاضلة

أم عمر، حتى لم تعد علاقتنا علاقة عمل إسلامي مشترك، بل علاقة محبة وصدقة وأخوة في الدنيا، وأسأل الله تعالى أن تكون سبباً لاجتماعنا مع أحبائنا عند المصطفى ﷺ في الفردوس الأعلى من الجنة، إخواناً على سرر متقابلين.

د. طارق السويدان
المفكر والقيادي الإسلامي
الكويت
2018/6/26



د. طارق السويدان يلتقي د. أبو مرزوق في إحدى محطات العمل الدعوي



تقديم (4)

خمسون عاماً من العمل الإسلامي أبو مرزوق كما عايشناه

د. أحمد يوسف

أن تكتبَ عن أخٍ وصديق تعرفه منذ الصغر، وتشاركه الالتزام التنظيمي في مرحلة الشباب، وتصاحبه بعد ذلك في كل المراحل الحياتية؛ سنوات الدراسة بالجامعة في القاهرة المعز، ثم العمل بالإمارات، ثم الدراسة والعمل والجوار وقيادة العمل الإسلامي في معظم سنوات وجودنا بالولايات المتحدة الأمريكية... لا شك أنها مسيرة طويلة قاربت الخمسين عاماً، حيث لم أعرف خلالها لأخي موسى أبو مرزوق إلا فضائله ونعماءه، وجدّه واجتهاده لخدمة مشروعنا الإسلامي، وعمله الدؤوب في قيادة نشاطنا الفلسطيني، وخصوصاً خلال فترة وجودنا في أمريكا، وتروسه للمكتب السياسي لحركة حماس سنة 1992، أو بعد ترحيله منها في 1997/5/4.

على طول هذه المسيرة ومحطاتها الممتدة من غزة إلى مصر، ومن مصر إلى الإمارات، ومن الإمارات إلى أمريكا، ثم الاعتقال والسجن في نيويورك والترحيل بعد عامين إلى الأردن، وبعد ذلك الإبعاد إلى سورية، ثم الرحيل عنها بعد الثورة والعودة إلى مصر من جديد، ثم الإقامة والتنقل بين قطر وتركيا، كان د. موسى علماً فلسطينياً، ومناضلاً وطنياً، وقيادياً إسلامياً له مكانته وتاريخه.

مشوارٌ تخلّته الكثير من المواقف والحكايا والمشاهد والصور، حاولت اختصارها في عناوين حركية وسياسية، كان فيها د. موسى أبو مرزوق يمتلك زمام المبادرة، واحتضان المشهد الفلسطيني وتصدّر أحداثه.



أبو مرزوق: بداية الالتزام الحركي:

قد تكون جمعتني لقاءات كثيرة بالأخ موسى أبو مرزوق في السنوات التي سبقت التزامنا بالحركة الإسلامية، وذلك في حوارٍ مخيم الشابورة أو في الملعب البلدي، حيث كنا جميعاً نعشق كرة القدم، فهي لعبتنا المفضلة، وتسليتنا ورباطنا بعد انتهاء اليوم الدراسي، ولكن ذاكرتي لا تملك تفاصيل كل تلك المرحلة.

قبل نكسة سنة 1967، كان معظم الشباب من المعجبين وطنياً بالرئيس عبد الناصر، "الزعيم الخالد للأمة، وبطل القومية العربية"، كما كانت تُطلق عليه وسائل الإعلام المصرية.

ولكن بعد هزيمة العرب المُذلة في حرب 1967، ووقوع باقي الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، إضافةً إلى سيناء والجولان، حدث تحولٌ كبيرٌ في اتجاهات الشباب، فقد شهد قطاع غزة حراكاً غير مسبوق باتجاه المساجد، من حيثُ عمارتها وإعمارها. وقد بدأت هذه العناصر الإسلامية في ممارسة نشاطها العلني من داخلها، حيث شهدت المساجد حضوراً لافتاً للنظر، وأخذ يتقاطر عليها الشباب بمختلف أعمارهم للاستماع إلى الدروس والعظات، والمشاركة في أنشطتها الدينية والثقافية. كان الشيخ أحمد ياسين رحمه الله، أحد أبرز الدعاة الذين انجذب لهم الشباب في المساجد، ويمكن القول إن تنظيم أول مجموعة شبابية على مستوى القطاع تمَّ سنة 1968، حيث كان كلانا (أنا وموسى) من بين طلائع تلك المجموعة.

بعد احتلال قطاع غزة سنة 1967 بعدة شهور، فتحت المدارس أبوابها، إلا أن العديد من الطلاب قاطعوا العودة إليها، باعتبار أن "لا تعليم تحت الاحتلال"، وكان الطالب موسى أبو مرزوق من بين هؤلاء، حيث درس الصف الحادي عشر في بيته (نظام منازل). وفي السنة النهائية من مرحلة الثانوية العامة، توجه الأخ موسى لمقابلة الشيخ أحمد ياسين طالباً منه الرأي والمشورة فيما يتعلق برغبته في السفر إلى مصر والدراسة فيها. أشار عليه الشيخ أحمد رحمه الله بالحرص على الالتحاق بالكلية الحربية، وذلك لحاجة في نفس الشيخ أن يراه ضابطاً تنتظره مهماتٌ وطنيةٌ عندما يعود إلى قطاع غزة. في مصر، درس الأخ موسى الثانوية

العامّة، وحاول جهده للالتحاق بالكلية الحربية، إلا أنّ قراراً صدر آنذاك بإلغاء مساواة الفلسطينيين بالمصريين، مما حرم أبو مرزوق من تحقيق أمنية شيخه أحمد ياسين، فالتحق بكلية الهندسة في جامعة حلوان.

في القاهرة: الدراسة تجمعنا من جديد:

انتقل الأخ أبو مرزوق للقاهرة في وقت كان فيه النشاط الإسلامي في الجامعات المصرية على أوجه، ولعله كان الطالب الفلسطيني الوحيد الملتحق في الجامعات المصرية سنة 1971.

كان من حُسن حظنا أنّ سنوات السبعينيات شهدت انفراجاً في العلاقة بين الرئيس محمد أنور السادات والإخوان المسلمين، حيث تمّ الإفراج عنهم من السجون والمعتقلات، وسمح لهم النظام بالعودة إلى ممارسة أنشطتهم الدعوية والتربوية في المساجد والساحات، بهدف فتح صفحة جديدة في العلاقة معهم، وكذراع فكري ومجتمعي ضارب يمكن الاستقواء به لمواجهة خصومه السياسيين من اليساريين والشيوعيين، الذين كانوا متغلغلين في كل مرافق الدولة، وعلى رأس الكثير من المواقع القيادية المدنية والعسكرية.

أبو مرزوق: الرجل الأول في قيادة التنظيم:

عندما بدأ توافد الطلاب الفلسطينيين من قطاع غزة للدراسة بالجامعات المصرية، كان هناك عددٌ لا بأس به من الشباب الملتزم إسلامياً بينهم. وفي سنة 1974، آلت الأمور إلى الأخ أبو مرزوق؛ كمسؤول أول عن التنظيم الفلسطيني في مصر، حيث عمل على إعادة هيكلته وتنشيطه. أقام الأخ أبو مرزوق مع بعض أفراد عائلته في البناية نفسها التي كنت أقطنها أنا وعددٌ آخر من الشباب الملتزمين حركياً، وكانت شفته في مواجهة شفتنا تقريباً، الأمر الذي أتاح لنا الكثير من الوقت للتزاور وتداول الحديث معاً.

غادرنا الأخ أبو مرزوق للعمل في الإمارات، وتولّى إخوةً من الأردن قيادة التنظيم الجديد المسمّى بلاد الشام، والذي تشكل في سنة 1978، ليكون حاضنةً

للعمل الإسلامي في الساحتين الفلسطينية والأردنية، وراعياً لنشاط الطلاب الفلسطينيين والأردنيين في الخارج.

انتصار الثورة الإسلامية في إيران: أحداث ومواقف:

صاحب انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وعودة الإمام روح الله الخميني إلى طهران نهاية السبعينيات، حراك إسلامي واسع في العالم العربي، وخصوصاً بين أوساط الشباب الإسلامي، وقد شهدت تلك الفترة نشاطاً مكثفاً داخل الجامعات المصرية، ولم نكن نحن بالطبع بعيدين عنه، بل كنا في قلب الحدث، حيث أدخلتنا مجلة المختار الإسلامي الشهرية، الممثلة لنبض الشارع الإسلامي في مصر بمقالاتها التحليلية، لأن نكون جزءاً من معادلة الثورة القائمة، والتي كان للأخوين فتحي الشقاقي وبشير نافع مقالات ثابتة فيها، تتناول تلك الثورة الإسلامية في إيران بشكل متعاطف وتبشر بثورة مثلها في عالمنا العربي.

التخرج واللقاء في الإمارات:

غادرنا مصر بعد التخرج من الجامعة في نهاية السبعينيات عائدتين إلى أرض الوطن، وظلت علاقاتنا قائمة مع الأخ أبو مرزوق، الذي سبقنا للعمل في الإمارات. وبعد عام تقريباً، هياً لنا، من خلال علاقاته هناك، بعض فرص العمل، حيث لحقت به مع بعض الإخوة للعمل هناك، وقد نجح في بناء وهيكله التنظيم الفلسطيني في الإمارات، وتمكن من جلب الكثير من العناصر الإسلامية للعمل هناك.

في بداية الثمانينيات، تمكن الإسلاميون من أبناء الإمارات من الوصول إلى مواقع متقدمة في الحكومة؛ فكانت بأيديهم وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والأشغال العامة، وكذلك وزارتا العدل والأوقاف. وقد كان من حسنات هذا التحول وبركته، أن قامت وزارة التربية والتعليم بتقديم منح تعليمية لعدد كبير من الشباب الإسلاميين المقيمين فيها للدراسة في الدول الغربية، وكان أن نالنا نصيب منها، حيث سافر الأخ أبو مرزوق إلى الولايات المتحدة في نهاية سنة 1981، ولحقت به بعد عدة أشهر، حيث التقينا مجدداً في أمريكا والتحقنا معاً بجامعة كولورادو.

قيادة العمل الإسلامي: جهد وتميز:

في تلك الفترة من بداية الثمانينيات، كان النشاط الإسلامي على الساحة الأمريكية تقوده عدة مؤسسات عربية طلابية؛ أهمها: رابطة الشباب المسلم العربي (MAYA) Muslim Arab Youth Association، والاتحاد الإسلامي لفلسطين (IAP) Islamic Association for Palestine. وكان وجودنا الفلسطيني قوياً ومؤثراً داخل تلك المؤسسات، حيث أخذ الأخ موسى مكانته السريعة في قيادة عملنا الفلسطيني هناك، وأصبح هو المسؤول الأول عن تنظيم بلاد الشام في أمريكا، وتمكّن من إيجاد فضاءات حيوية لنا لمباشرة نشاطنا وحشد طاقات الشباب، من خلال تفعيل الاتحاد الإسلامي لفلسطين، وتطوير وإنشاء مؤسسات وجمعيات أخرى تكون حاضنة لنشاطنا الدعوي والإغاثي هناك.

بعد عام تقريباً، تبوأ الأخ موسى موقعاً تنظيمياً آخر داخل التنظيم الإخواني العام، وأصبح مسؤولاً عن الدائرة السياسية في قيادة حركة الإخوان المسلمين في أمريكا. وقد كان لي شرفُ العمل معه بالإشراف على النشرة الدورية ”السياسي: مفاهيم ومواقف“، والتي كانت موضوعاتها تشتمل على التحليلات السياسية وتقديرات الموقف، ويشترك في كتابتها بعض القياديين وأساتذة العلوم السياسية بالحركة.

في الحقيقة، كانت تلك السنوات من عقد الثمانينيات هي أفضل فترات الكسب والعطاء والحشد والتعبئة للحركة، وأيضاً لنشاطنا الإسلامي لفلسطين. وقد نجح تنظيم بلاد الشام أن يفرض حضوره داخل ساحة العمل الإسلامي في أمريكا، ويتمكن من كسب مباركة وتأييد الجميع ليفوز د. أبو مرزوق برئاسة التنظيم الإسلامي العام على مستوى الساحة الأمريكية بكاملها.

إخوان أمريكا: تنظيمات طلابية وهمّة عالية:

تنقل الأخ أبو مرزوق بهدف الدراسة في عدة ولايات أمريكية، حيث أقمنا معاً في مدينة كولومبيا بولاية ميسوري، بعد أن انتقلنا معاً من مدينة فورت كولنز بولاية كولورادو. انتقل الأخ أبو مرزوق إلى ولاية لويزيانا، حيث أنهى هناك دراسة الدكتوراه في هندسة الإنشاءات، عاد بعدها إلى ولاية فرجينيا بمدينة

فولز تشيرش Falls Church التي تقع داخل حزام واشنطن العاصمة، حيث باشر من هناك عمله التجاري والدعوي.

بدأنا في مطلع التسعينيات بتأسيس مركز دراسات Think Tank، وكان د. أبو مرزوق هو رئيس مجلس الأمناء للمؤسسة، أما أنا فكنت المدير التنفيذي لها. لقد عمل د. أبو مرزوق على إنشاء العديد من المؤسسات الإغاثية والإعلامية والتعليمية، وكان اسمه حاضراً في مجالس أمنائها، وكانت كل هذه المؤسسات تعمل بشكل قانوني، قبل أن يتم حلها وتوجيه الاتهامات لها بسبب علاقتها بالدكتور موسى أبو مرزوق.

في سنة 1989، تعرّض قطاع غزة لضربة قوية، حيث اعتقل أكثر من 90% من التنظيم على إثر حُطف الجنديين آفي ساسبورتس Avi Sasportas وإيلان سعدون Ilan Sa'adon، كما اهتزّ الوضع كذلك في الضفة الغربية. اضطرّ أبو مرزوق للسفر إلى قطاع غزة لإعادة بناء التنظيم، ولأوّل مرة يتم فصل العمل الأمني - الجهادي عن العمل الدعوي. وهو من أطلق اسم كتائب الشهيد عز الدين القسام على العمل العسكري، حيث كان هناك عملٌ موجودٌ باسم الشهيد عبد الله عزام، ولكن مساحات نجاحاته كانت محدودة.

قيادة حركة حماس: بداية التحريض الإسرائيلي:

في سنة 1992، تمّ اختيار د. أبو مرزوق رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس، وبالرغم من السريّة التي طبعت نشاطات الحركة وأسماء قياداتها وإطاراتها التنظيمية، إلا أنّ اسم د. أبو مرزوق وجد طريقه إلى وسائل الإعلام العربية والأمريكية. فرض هذا الموقع الجديد على د. أبو مرزوق القيام بعدة سفريات من مقر إقامته بأمريكا إلى بعض البلدان العربية والإسلامية لمتابعة شؤون الحركة والتنظيم. وفي أوّل اجتماع لمجلس الشورى سنة 1993، استقال د. أبو مرزوق من رئاسة التنظيم بأمريكا، مع العلم بأن حركة حماس، آنذاك، لم تكن مُدرجة على قوائم الإرهاب بالولايات المتحدة الأمريكية أو في أوروبا. لا شك بأن هذا الوضع قد سهّل من مهمة عمله كقيادي للحركة داخل أمريكا وخارجها.

عملت أجهزة الأمن الإسرائيلية على تحريض العالم الغربي ضد حركة حماس من خلال ماكينة الدعاية الصهيونية ذات التأثير الكبير في الدول الغربية. وفي كانون الثاني/يناير 1995، أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية حركة حماس في قائمة الحركات "الإرهابية"؛ بناءً على أمر تنفيذي من الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton، وشرعت في مراقبة أنشطتها داخل الساحة الأمريكية.

تمكنت "إسرائيل" من القيام بحملة تحريض واسعة لملاحقة العناصر الفلسطينية الإسلامية والمؤسسات الداعمة للقضية الفلسطينية أو المتعاطفة معها، وذلك عبر مجموعة من الشخصيات الصحفية والأكاديمية المتصهينة في الولايات المتحدة، التي بدأت في نشر أسماء بعض الشخصيات والمؤسسات المستهدفة، بغرض تعبئة الرأي العام الأمريكي ضد كل ما هو إسلامي وفلسطيني.

في ظل هذه الأجواء المحمومة، جاء ذكر د. أبو مرزوق كرئيس لحركة حماس ومؤسسات أخرى داخل أمريكا، حيث كان د. موسى يتبوأ فيها مواقع رئاسية أو يمثّل أحد أركانها الفاعلين.

ملاحقة العمل الإسلامي لفلسطين:

في 1995/7/25، قامت الولايات المتحدة باعتقال د. أبو مرزوق بمجرد وصوله وعائلته إلى مطار جون كينيدي John Kennedy في نيويورك. منذ تلك اللحظة، برز اسم د. أبو مرزوق كرئيس للمكتب السياسي لحركة حماس، ليتصدّر الصفحات الأولى من الصحف الغربية، وليصبح تاريخه وانتمائه لحركة حماس ونشاطه السياسي مادة ثابتة في التغطيات الإعلامية؛ سواء في الفضائيات العربية أم الغربية، وكان الاتهام الذي تم توجيهه إليه هو الانتماء لحركة حماس، التي سبق أن وضعها الأمر التنفيذي للرئيس الأمريكي في قائمة الحركات "الإرهابية"، بإيعاز من "إسرائيل" وجماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم مما هو معروف عن فكر د. أبو مرزوق ومواقفه وطروحاته السياسية والفكرية التي تتسم بالمرونة والاعتدال داخل الحركة، إلا أن حجم الضغوط التي بذلتها "إسرائيل" لاستمرار اعتقاله، وحتى المطالبة بتسليمه إليها، كانت رهيبية.



تحركت حركة حماس في كل اتجاه، وضغطت بثقلها الجماهيري داخل الشارع العربي والإسلامي، وفي أوساط جاليتنا المسلمة بالولايات المتحدة وأوروبا، للمطالبة بالإفراج عن د. أبو مرزوق. ومع تحرك الشارع العربي والإسلامي، كانت هناك أيضاً مبادرات رسمية ومناشدة لإطلاق سراحه. لقد شغل ملف اعتقال د. أبو مرزوق حياتي، ليس فقط من باب الواجب الذي شعرت به منذ اللحظة الأولى للاعتقال، تجاه مناضل فلسطيني كرس حياته من أجل الحرية والاستقلال لشعبه، ولكن ذلك الإحساس "العائلي" الذي جمعنا كأبناء حركة واحدة، شكّل انتمائنا لها منذ سنة 1968 مسيرة ومساراً سكن قلوبنا، وجعل حياتنا بمثابة "وقف إسلامي" لهذا الانتماء، إضافة إلى ما كان يربطني به شخصياً وعائلته الكريمة من أواصر اجتماعية وطيدة وعلاقات تأخ وجوار، صاحبتنا في كل محطات حياتنا المتنقلة بين رفح ومصر والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية.

خلال سنوات اعتقال د. أبو مرزوق، والتي امتدت قرابة العامين، لم يقتصر عملنا في لجنة الدفاع عنه على العمل الإعلامي، بل كانت هناك تحركات سياسية لكسب موقف يمنع ترحيله إلى "إسرائيل"، والتي شرعت بالمطالبة بتسليمه لها. كما كانت المسؤولية الأدبية والواجب الأخلاقي والديني تجاه عائلته، والتي وجدت نفسها فجأة في وضع بالغ الصعوبة والتعقيد لم تكن مهياًة له.

لقد كانت سنوات سجن د. أبو مرزوق منحة ربانية، فتحت لحركة حماس أبواباً ما كان يمكن أن تلجها لولا حادث الاعتقال، الذي أراد الصهاينة من ورائه أن يكون درساً لحماس بأن يد "إسرائيل" الأمنية ستلاحقها وتطالها في كل مكان، فكانت إرادة الله أن تكون هذه المحنة منحةً، لينتشر فكر حماس، ويتعرف الناس على الحركة ورجالاتها ورؤيتها السياسية وحقها المشروع في مقاومة الاحتلال. كانت فرصة لكشف زيف ادعاءات "إسرائيل" ومحاكمة جرائمها، كنا نشعر بأن العبء علينا كبير، لكن عائد هذه القضية والكسب المرجو من ورائها كان عظيماً. بالطبع، كانت حركة حماس تبذل جهداً كبيراً لتعبئة الساحات العربية والإسلامية من خلال تواصلها بقيادات الحركة الإسلامية، التي تتمتع بنفوذ كبير في منطقة الشرق الأوسط، وقد نجحت التحركات التي قامت بها حركة حماس في أن تجعل

قضية اعتقال د. أبو مرزوق قضية رأي عام عربي وإسلامي، وأن أيّ مساسٍ بحياته هو مساسٌ بحياة كل عربي وكل مسلم.

أمام هذه التغطيات الإعلامية الهائلة، والحراك السياسي الواسع، والتفاعل الجماهيري الكبير مع القضية، حيث كانت تصل د. موسى داخل سجنه في مانهاتن مئات الرسائل أسبوعياً من داخل أمريكا وخارجها، إضافةً للتهديدات الأمنية التي كانت تطرق أبواب وهواتف السفارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لم تجد إدارة الرئيس بيل كلينتون إلا ترحيله إلى الأردن، وإنهاء هذا الملف بالسرعة الممكنة. ربما كان القرار الشجاع الذي اتخذه د. أبو مرزوق بتقديم طلب قانوني برفض الاستئناف وإصراره عليه، على الرغم من اعتراض محاميه في البداية، هو الذي عجل بقرار الترحيل إلى الأردن؛ لأنّ القرار وضع الإدارة الأمريكية في حرج كبير، إذ يتوجب عليها حينئذ بموجب القانون تسليمه لـ "إسرائيل" خلال 60 يوماً، الأمر الذي جعل بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu يسحب طلب التسليم، لإبعاد شبح التهديدات التي توعدته بها كتائب القسام وحركة حماس إذا ما تمّ تسليمه لـ "إسرائيل". وجدت أمريكا نفسها مرةً ثانيةً في وضع بالغ الخطورة والإحراج، ممّا دعاها للاتفاق مع المحامين حول عملية الإفراج عنه، وترحيله بطائرة خاصة إلى الأردن. وهذا ما تمّ قبل 21 سنة من هذا الشهر؛ أي في 1997/5/4.

في الأردن، أُستقبل د. أبو مرزوق على المستويين الشعبي والرسمي، وحظي بإقامة مريحة للعمل داخل الساحة الأردنية، وقد فطن الملك حسين رحمه الله مبكراً لهذه الورقة الراحبة "ورقة حماس"، فهياً للحركة مسرحاً للعمل منه، حيث قامت الحركة بافتتاح مكتب لها في العاصمة عمّان، وظلت هذه العلاقة المتوازنة مع الملك حسين والنظام الأردني تتطور بشكلٍ إيجابي، إلا أن هذه العلاقة انتهت بوفاة الملك حسين رحمه الله في شباط/ فبراير 1999. وبعد تتويج الأمير عبد الله الثاني ملكاً للبلاد خلفاً لأبيه، قامت أجهزة الأمن الأردنية بإغلاق مكاتب حركة حماس في الأردن واعتقال قادتها وترحيلهم إلى قطر، باستثناء د. موسى، حيث تمّ إبعاده إلى دمشق.

أبو مرزوق: عمق الرؤية والبصيرة السياسية:

لا شك أن د. أبو مرزوق كانت مواقفه سباقة في الكثير من المحطات، حيث حاول بعد توليه قيادة المكتب السياسي سنة 1992 تعديل ميثاق سنة 1988، إلا أن الأجواء، آنذاك، لم تكن مهيأة لمثل هذا الأمر. وكذلك كانت له مقترحات من أجل تطوير البرنامج السياسي لحركة حماس، وكان من أول الداعين كذلك إلى دخول حركة حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشارك في اللقاءات التي تمت في اليمن والسودان لمثل هذا الهدف.

لم يبخل د. موسى أبو مرزوق في تشجيع الجهود لإعادة توحيد الصف الفلسطيني الإسلامي، حيث شارك في محاولات جمع الصف بين حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، باعتبار أن الذي اختلفنا عليه في مطلع الثمانينيات، هو توقيت المواجهة المسلحة مع العدو الإسرائيلي، انتهى ولا مبرر لاستمرار الانقسام بين الإسلاميين. إن د. أبو مرزوق جريء في قول كلمة الحق، ولم أشهد عليه مكابرة أو عناداً، وقد اعترف بوجود أخطاء شارك فيها الجميع أدت إلى ما وقع من أحداث دامية في حزيران/ يونيو 2007. وأيضاً، عندما كانت تخرج تصريحات مغالية من بعض كوادر الحركة أو قياديينها، كان ينبري لها لتصحيح الموقف.

ختاماً: هكذا عرفناه:

يمكننا إجمال كل ما سبق بالقول إن هناك بعض الوجوه التي إذا نظرت إليها شعرت بالراحة والطمأنينة، وإذا تعاملت معها وجدت أنك في رحاب الخيرين من أبناء هذه الأمة، كأبو مرزوق، الذي إذا استمعت إليه في دائرة التحليل السياسي والرؤية الحركية أدركت عمق الوعي الذي يتمتع به، وحجم المعطيات التي ترشح منها قراءاته وتفسيراته للأحداث.

إن الأخ د. موسى أبو مرزوق الذي عرفته في سنوات العسر واليسر من حياته، وتعاملت معه خلال مسيرة نضاله الطويلة في الغربة والوطن، وجمعتنا منتديات حوار كثيرة مع فكره ورؤيته الوطنية والإسلامية، سيبقى —من وجهة نظري—

أفضل العقول الاستراتيجية التي تمتلكها حركة حماس، لما له من رؤية ورأي وفكر سابق لزمانه، وكان عنواناً لمبادراته الكثيرة وصوابية اجتهاداته ومواقفه السياسية التي عايشتها منذ أن دخلت الحركة على خطّ الجهاد والفعل المقاوم، وانتهجت العمل السياسي كأسلوب للنهوض برويتنا ومشروعنا الوطني.

د. أحمد يوسف

المستشار السياسي لرئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية

رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة

غزة - فلسطين

2018/5/6



د. أحمد يوسف يقدم درعاً تكريمياً للدكتور أبو مرزوق في بيت الحكمة

الفصل الأول

الهجرة واللجوء

نكبة 1948



مسجد قرية بينا



أحد الأسوار القديمة الموجودة في قرية يبنا



بئر المياه في قرية يبنا



مئذنة المسجد في يبنا



مزار الصحابي الجليل عبد الله بن أبي السرح رضي الله عنه في قرية يبنا، حيث استولى عليه اليهود الصهاينة، ويظهر في الصورة أحد الحاخامات يتلو من التوراة

الهجرة واللجوء

نكبة 1948

طفولة بالغة الشقاء عاشها ذلك الرجل، الذي أهّلته عصاميته لنيل شهادة الدكتوراه في الهندسة الصناعية من الجامعات الأمريكية. ويكاد المرء لا يُصدق روايات الشقاء التي تصدر عنه وهو في كامل أناقته، وقد انتصف به العقد السادس من العمر، وبصوت بالغ الرقة والعدوبة والنعومة، لا ينبئ بتاريخ حافل من العذاب تتالت مراحلها منذ أن ولدته أمه في 1951/2/9 داخل إحدى خيم مخيم رفح للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة وكانت بمثابة عيادة صحية.

ذلك هو د. موسى أبو مرزوق العائد حراً في أيار/ مايو 1997 من السجن الأمريكي إلى الأردن، لا إلى وطنه فلسطين، والذي تجري على ترابه أحداث، ربما تكون أكثر تعقيداً وصعوبة من مراحل عذاب ذلك المشرّد الفلسطيني، الذي ما يزال يبحث عن نهاية لها.

كانت ولادة موسى مثل ولادة كل أطفال اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطرتهم الاحتلال الصهيوني إلى ترك منازلهم وقراهم وبلداتهم ومدنهم، والانتقال إلى حياة شديدة الصعوبة في مخيمات تظل عشوائية، وتخلو من أبسط الخدمات التي يحتاجها المجتمع الإنساني في أواسط القرن العشرين، مهما سعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) أن تقدم من مساعدات، وتقلّل من حياة الفوضى في المخيمات من خلال الضوابط التنظيمية واتخاذ إجراءات مثل كتابة اسم كل رب أسرة على باب الخيمة التي كتب القدر على أفرادها أن "يتكوّموا" فيها.

موسى كان ترتيبه السادس من بين إخوته العشرة وأول موليد المهجر لوالديه. فقد سبقه إلى حياة البؤس والشقاء الفلسطيني: محمد، وحليمة، ومحمود، وجمعة، ويوسف. وتلاه: حلمية، وسميرة، وانزهار، ورحاب.

غير أنه زار بينا شاباً بعد حرب 1967. وقال عن تلك الزيارة: أخذني والدي لنزور قرينتنا بينا، وإذا بنا برابية جميلة أمامها سهل فسيح الأرجاء، تحيط بالهضبة المزراع والأشجار من كل جانب، وبقايا القرية من بيوت قديمة وقبور، فهذا قبر الشيخ العطار، الذي درس في الأزهر، وسكن القرية قادماً من "الشرقية" في جمهورية مصر العربية. ولعل مقبرة القرية كانت تبدو كمنتزه، وهذا المسجد القديم الذي يعود تاريخه إلى بداية الفتح الإسلامي لفلسطين، ومسجد به قبر يتلو عليه أحد الحاخامات من التوراة بعض التراتيل، مدّعياً أنه نبيٌّ من أنبياء اليهود. وبجانب القبر مُلقى شاهدٌ مكتوبٌ عليه هذا قبر الصحابي الجليل عبد الله بن أبي السرح، وكان هذا الصحابي يسكن مصر مع أميرها عمرو بن العاص رضي الله عنه وأرضاه، ثم ركب البحر إلى قبرص فاتحاً، ثم إلى فلسطين. وبقي في فلسطين مع مَنْ فتح قبرص واستقر له المقام فيها وتوفاه الله في بينا ودُفن فيها، وأقام الناس له قبراً ومسجداً. وبعد الهجرة اعتبره اليهود أحد حاخاماتهم، كما جرت العادة عندهم، وأقاموا مدرسة داخل المسجد وحولوه إلى كنيس لهم، ولكنهم تركوا الشاهد (شاهد القبر) شاهداً. أما أهل القرية فقد كانوا يتخذونه مزاراً، فيقولون: إنَّ هذا مقام سيدنا "أبو هريرة"، صاحب رسول الله ﷺ وكان أهل القرية ومن حولها يتخذونه مكاناً للوفاء بنذورهم، وبجواره كانت أرضٌ فسيحة للدبكة ولأفراحهم ولسباق الخيل. وبئر القرية وخزان المياه ما زالاً قائمين وشاهدين على أنَّ لهذه الأرض مُلاكاً، وهناك بعض البيوت التي ما زالت قائمة... بعضها مسكون، والبعض الآخر مهجور. وبالطبع هناك من البيوت التي كانت تُعدّ قصوراً قبل الهجرة وطُرد سكانها، كما هو حال دار الجمل (تجار الحمضيات في القرية).

ويضيف أبو مرزوق: لقد كانت قرينتنا جميلة، رسمها المولى وحبها من الجمال الكثير، وموقعها صنع لها مكانة أخرى؛ حيث يمر من الجهة الشرقية خط سكة الحديد القادم من اللد مروراً بها، متجهاً جنوباً إلى غزة، ثم رفح، ثم العريش، فالقنطرة في الأراضي المصرية، ومن الغرب البحر، وإن كانت المسافة الفاصلة بينه وبين القرية تصل إلى 11 كم. ويخترق القرية الطريق الذي يؤدي إلى البحر، عبر كثنان رملية وكروم العنب وأشجار التين. ما زلتُ أذكر شجرة الجميز التي حدثني

عنها أبي بجوار منزلنا المتواضع المبني من الطين، ووجدت الشجرة ما زالت واقفة، وأكلت من ثمرها، حيث إنها شجرة عجيبة يستمر طرح ثمرها سبع مرات في العام، ونقول عنها: ذات سبعة بطون، حيث إن ثمرها يتجدد. ويوجد بجوار منزلنا منزل من جير تسكنه عائلة يهودية جاءت من اليمن، ووجدت عندها عادات أهل اليمن. وسألت أفرادها لم تسكنون في منزل ليس لكم، فأجابوا بأن الدولة منحتهم هذا البيت. وفي نهاية الزيارة لبلدتي وبلدة آبائي وأجدادي، نظرت إلى والدي الذي جال بصره في بقايا بيته المهدم، وذكرياته مع جيرانه، وغرسه الذي أثمر في بيانا وجناه غيره، وذكريات لا تنسى، وحسرات في القلب ودموع ملأت المقل وكلمات تردد:

على بلدي المحبوب وديني زاد وجددي والبعد كاويني

حين وُلِدَ موسى في ذلك اليوم ”الشباطي“ قاسي البرودة، كان والده أبو محمد لا يعرف إن كان سيتمكن من تأمين قوته وقوت عياله لليوم التالي، بعد أن استقرت بهم رحلة التشرد من قريتهم بيانا في مخيم رفح للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

تتبع بيانا لواء اللد قضاء الرملة، وتقع على مسافة تقارب 15 كم منها إلى الجنوب، كما أنها تبعد مسافة مماثلة إلى الشمال من غزة وهي قرية رومانية معناها ”بيت الرب“.

ذاكرة الحاج أبو محمد لا تسعفه بالتواريخ، وهو الذي انتصف به العقد التاسع من عمره، لكنه يسرد علينا—حين جاء من رفح إلى عمان للسلام على ولده العائد من السجن الأمريكي—فصولاً من سفر التشرد والعذاب الفلسطيني (توفي الحاج أبو محمد في رفح في 1999/6/11).

تجاور بيانا مجموعة قرى فلسطينية أصغر، وأقل شأنًا منها وأقل سكانًا مثل القبيبة، والمغار، وبشيت، وبرقا، وكانت تبلغ مساحة القرية المنكودة بالاحتلال قرابة الأربعة كيلومترات مربعة، وذلك غير أراضيها الزراعية.

لم يكن أبو محمد من كبار الملاك في قريته، فهو لم يكن يملك سوى الدار التي يسكنها وأسرتها، علاوة على مساحة من الأرض تقدر بخمسة دونمات (الدونم

يساوي ألف متر مربع) كانت مزروعة بالتين والعنب. وكانت القرية عبارة عن مَصيف بجوار الساحل الرملي.

وبجوار وادي بينا كانت الأسرة تقضي فترة الصيف، غير أن الحال كانت مستورة مع أبو محمد. ولم يحدث أن نام أحدٌ من أفراد أسرته يوماً دون أن يتناول طعام العشاء.

ويتحدث أبو محمد بأسى عن الظلم خلال تلك السنوات الذي جعل أسرته لا تملك أرضاً، ذلك أن جده لأبيه هرب في أثناء تسجيل الأراضي في العهد العثماني حتى لا يدفع ضريبة العشر.

كان عدد سكان بينا يقارب الـ 15 ألف نسمة، وكانت بذلك الأكبر بين القرى المجاورة. ولذلك فقد اعتمدت عصابات الصهاينة (الهاجاناه Haganah، والأرغون Irgun، وشستيرن Lehi) خطة لاحتلال هذه القرية تقضي بمهاجمة القرى الصغيرة محدودة السكان أولاً، بحيث يتم تهجير سكانها في كل اتجاه، بما في ذلك توجه بعضهم إلى بينا، بهدف إرباك أهلها وإثارة الفرع بينهم، ومحاولة تحاشي خوض معركة كبيرة معهم.

الهجوم الأخير استهدف قرية بشيت التي تقع على مسافة كيلومترين فقط من بينا، التي فرض الحصار عليها. وكانت قد سبقته هجمات على القرى الصغيرة واحدة إثر أخرى، ولم يكن يزيد عدد سكان أكبرها عن الخمسة آلاف نسمة. ووفقاً لما خططت له عصابات الصهاينة، فقد هجر أهالي هذه القرى منازلهم إلى بينا ليحدثوا أهلها عن الويلات والفظائع الوحشية التي حلت بهم على أيدي أفراد هذه العصابات.

والواقع أن رجال بينا لم ينتظروا قوات الاحتلال داخل منازلهم. فقبل أن تتعرض قرية بشيت للهجوم، كان قد توجه إليها 40 مقاتلاً من بينا لنجدها، حيث شارك أهالي بينا في معركتين سبقتا احتلال بشيت. المعركة الأولى قتل فيها اثنان من أفراد العصابات الصهيونية، وقد عاد رجال بينا إلى قريتهم رافعين رأساً أحدهما على سيف، وجرى الطواف به في شوارع القرية، وذلك في المدرعة التي تم الاستيلاء عليها في معركة بشيت.



وكما كان متوقعاً، فقد حشدت عصابات الصهاينة قوات إضافية لمعاودة الهجوم على بشيت، التي توجّه إليها في هذه المرة 60 رجلاً من بيننا، كانت نصف أسلحتهم غير صالحة، ولم يكن أي منهم يحمل أكثر من 10-15 طلقة فقط. أما القوات المقابلة، فقد كانت كاملة السلاح والذخيرة والتجهيزات. وقد أسفرت هذه المعركة غير المتكافئة عن سقوط خمسة شهداء من أهالي بيننا، واحتلال بشيت، ومطاردة من بقي فيها من المجاهدين الفلسطينيين.

بسقوط بشيت لم يكن قد تبقى غير بيننا فقط لم تدخلها العصابات الصهيونية. وخشية تعرضهم لمجازر وحشية كالتّي تعرّض لها أهالي القرى المجاورة، بدأ أهالي بيننا يتركون قريتهم حاملين معهم ما خفّ وزنه وغلا ثمنه.

أبو محمد قاد أسرته، الزوجة والأطفال إلى بلدة أسدود، التي كانت الأقرب إلى بيننا وهي تتبع لواء اللد قضاء الرملة؛ إلى منزل قريب من دار محمد يوسف النجار (الشهيد لاحقاً أبو يوسف النجار، عضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح)، الذي سُجن هو الآخر لاحقاً في رفح.

وقد دخلت الأسرة المنكوبة أسدود، بالتزامن مع دخول الجيش المصري، الزاحف من الجنوب، مما جعل الأمل يراود أهالي بيننا بأن يعيدهم الجيش المصري إلى بيوتهم وحقولهم. وظلّ هذا الأمل الجميل يراود اللاجئين في أسدود لثلاثة أشهر، إلى أن انسحبت القوات المصرية من أسدود ذات يوم، في اتجاه الجنوب دون أن تواصل تقدمها شمالاً.

انسحاب الجيش المصري سبقه هجوم إسرائيلي متواصل بواسطة الطائرات التي كانت تقصفه بالقنابل، وتلقي عليه خزانات "النابال"¹. ومع انسحاب القوات المصرية بدأت حلقة جديدة من حلقات الهجرة، قادت الأسرة المنكوبة إلى قرية حمامة، حيث باتت فيها ليلة واحدة فقط، لتتابع مسيرها في اليوم التالي إلى بلدة المجدل... ذلك أن الهجوم الإسرائيلي امتدّ إلى حمامة التي قتل مختارها على أيدي العصابات المهاجمة قبل أن تنكفي مؤقتاً.

¹ النابالم هو سائل هلامي gel قابل للاشتعال ويستخدم في الحروب، يلتصق بالجلد ويؤدي إلى إحداث حروق فيه وتشويهه.

وبعد قضاء ليلة أخرى في المجدل تتابع المسير إلى قرية هربيا، التي أمضت فيها أسرة أبو محمد ليلةً أخرى كانت فاصلةً في رحلة الهجرة المنهكة على الأقدام، التي اضطرت أم محمد في إحدى مراحلها إلى ترك وليدها يوسف على الأرض، لكنها عادت إلى التقاطه بعد أن ابتعدت عنه بضع خطوات، ذلك أنه في هربيا تمكن أبو محمد من استئجار جمال أقلت أسرته هذه المرة إلى مدينة غزة، حيث أقامت الأسرة لمدة 15 يوماً في بيارة برتقال، انتقلت بعدها إلى خان يونس حيث أقامت فيها لمدة سنة، ثم إلى رفح، حيث تواصلت الأسرة حتى الآن الحلم بالعودة إلى بيينا.

في رفح صنع أبو محمد خيمة من أكياس الخيش أقامت فيها أسرته قرابة الخمسة أشهر، قبل أن تمنح وكالة الأونروا خيمة لكل عائلة فلسطينية مهاجرة كُتِبَ اسمُ ربِّ الأسرة على كل واحدة منها.

قبل أن توزع الوكالة الخيام، لم تكن الخيمة التي صُنعت من أكياس الخيش تكفي لاستيعاب أسرة أبو محمد أو تفي بالغرض، وهي التي أُقيمت قرب السياج الفاصل بين الأراضي التي احتلها الصهاينة، وبين الأراضي التي لجأ إليها أهالي الأراضي المحتلة (1948) ليواصلوا النظر إليها على مدى سنوات العمر اللاحقة عبر ذلك السياج اللعين.

ذات يوم، توجه أبو محمد وابنه البكر محمد إلى معسكر إنجليزي ظلَّ مهجوراً بعد أن غادرته قوات الانتداب البريطاني تاركة فيه خيماً وشوادر متنوعة على مساحة من الأرض تبلغ عشرة دونمات، ولم تكن أيّ جهة قد وضعت يدها على ذلك المعسكر أو استلمته، وقد عاد أبو محمد وابنه بخيمتين للأسرة. وأغلب الظن أن العديد من الأسر الفلسطينية قد فعلت ذلك أيضاً. فالشعب الذي أضاع الإنجليز وطنه وأرضه، لا أقل من الحصول على خيم تؤخذ من معسكراتهم.

لا أحد يمكنه أن يتصور عذابات رحلة الهجرة التي لم يكن أقساها اضطرار أم محمد إلى التخلي عن طفلها يوسف لبضع خطوات، قبل أن تعيدها إليه نوازع الأمومة. فقد كان الأشد والأقسى من ذلك هو تأمين لقمة العيش في أثناء وبعد رحلة التشرد.

وإذا كان البحث عن استمرارية الحياة قد دفع بالأسرة المنكوبة إلى مغادرة بيئنا، فإن البحث عن استمرارية الحياة قاد أبو محمد، والكبار من بين أطفاله، إلى بيئنا من محطات الهجرة المتتالية، في عدة رحلات مكوكية بالغة العذاب، هدفها في هذه المرة إحضار طعام يقات منه الصغار. وقد نجحت هذه الرحلات في نقل ما يزيد عن 32 كيساً من القمح كانت قد تُركت في المنزل المهجور. كما تمَّ نقلُ كامل عفش ذلك المنزل عبر رحلات عذاب أخرى، لم يكن المرء خلالها يواجه تعب المسير على الأقدام فقط، كما في رحلة الهجرة الأولى، لكنه كان في هذه المرات يواجه احتمالات الموت مع كل خطوةٍ يقطعها في التسلسل خلف خطوط العدو. لكنَّ الله سلّم و لطف.

ولم يكن ممكناً أن تتم عمليات النقل مشياً على الأقدام، فهذا غير مُتصوّر. كان لا بُدَّ من استئجار جمال في إحدى المرات، وسيارة في مرةٍ أخرى، وشراء حمار في مرةٍ ثالثة وهكذا.

وبعد أن انتهت مهمة الحمار، يقول أبو محمد إنه باعه في إسدود، كما أنه باع أغلب أكياس القمح ولم يبقَ لأسرته غير أربعة أكياس فقط، لكنه اضطرَّ إلى شراء حمار آخر واصل معه رحلة العذاب إلى خان يونس.

أكياس القمح التي احتفظ بها أبو محمد كفت استهلاكه وأسرتة لمدة سنة كاملة، قبل أن تبدأ الوكالة بتقديم المؤن للاجئين الفلسطينيين. وقد اضطرَّ أبو محمد للعمل خلال رحلة التشردّ عاملاً زراعياً على "الطورية" بأجرٍ يومي مقداره ثمانية قروش (الجنيه المصري أو الفلسطيني يساوي 100 قرش).

ويضيف ولده اللواء محمود أبو مرزوق قائد الدفاع المدني في غزة سابقاً، الذي ساعده في تذكر بعض أحداث رحلة العذاب الأولى، إن حال أسرة والده كانت أفضل من حال غيرها من أسر اللاجئين الفلسطينيين في ذلك الوقت. فقد عمل والده في عدة مجالات إلى جانب العمل الزراعي. فقد كان يقوم بغزل الطواقي التي كان يبيع الواحدة منها بمبلغ يتراوح بين 15 إلى 20 قرشاً، وذلك حسب جودتها، وكان يغزل في كل يوم طاقية أو اثنتين. ثم إنَّ حال الأسرة تحسَّن في رفح، إذ قام أبو محمد بتسييج دونمين من الأرض، وأخذ يزرعها بالتبغ والبطاطا والبندورة ومختلف الخضروات، وكان يزود الأسرة بحاجتها من هذه المنتجات ويبيع الفائض في السوق.

وإلى جانب الزراعة، فقد كان أبو محمد يعمل في سنوات اللجوء الأولى كعامل مياومة لدى قوات الطوارئ الدولية، أو لدى الجيش المصري. وحين كان يخفق في العثور على عمل ليوم، أو لعدة أيام، لم يكن يتوانى عن العمل في التحطيب. ولم يكن سهلاً في تلك الأيام الحصول على أي عمل في مجتمع بدائي يخلو من أي بنية تحتية. وقد كانت مساعدات وكالة الأونروا هي مصدر الدخل الرئيسي لمعظم الأسر.

هذه هي بيئة البؤس التي وُلِدَ فيها الطفل موسى أبو مرزوق في شتاء سنة 1951. وكان منذ سنواته الأولى يستمع إلى بعض تفاصيل رحلة الهجرة بالغة العذاب من بيننا إلى رفح، فقد كانت هذه هي موضوعات أحاديث جلسات السمر في مخيمات اللاجئين، ومن بينها مخيم بينا في رفح الذي وُلِدَ فيه موسى. لقد كان يجلس رجال أو نساء الخيم المتقاربة ويتحدث كل منهم عن ذكرياته مع الشقاء الذي تسبب فيه الاحتلال الإسرائيلي البشع.

وحين أصبح الطفل موسى في الخامسة من عمره، قدّر الله له أن يشهد بعينيهِ صفحاتٍ مضافة من سفر العذاب الفلسطيني.



الفصل الثاني

طفولةُ المجازر

العدوان الثلاثي سنة 1956

طفولةُ المجازر العدوان الثلاثي سنة 1956

في 1956/11/2 أقدمت القوات الإسرائيلية على احتلال قطاع غزة في إطار خطة العدوان الثلاثي التي تضمنت كذلك احتلال القوات البريطانية والفرنسية لمدن قناة السويس، بالإضافة إلى فرض السيطرة العسكرية على القناة ذاتها، التي كانت هي الهدف المُعلن بالنسبة لكلٍّ من لندن وباريس، غير أن الهدف غير المُعلن تمثل في نظام الرئيس جمال عبد الناصر الذي بدا في ذلك الوقت المبكر أنه يقود بلاده باتجاه التحرر من الهيمنة الغربية.

واستمر الاحتلال الإسرائيلي للقطاع حتى 1957/3/7، حين اضطرت القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية إلى الانسحاب تحت وطأة الإنذار السوفييتي بالتدخل، وأوامر الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower بضرورة الانسحاب الفوري من الأراضي المصرية. وقد كانت إرادة واشنطن هي الأكثر فاعلية في فرض انسحاب قوات العدوان الثلاثي، الأمر الذي أهلها لفرض النفوذ الأمريكي على المنطقة اعتباراً من ذلك التاريخ، بدلاً من النفوذ البريطاني والفرنسي اللذين كانا يتقاسمانها. وهذا ما يجعل المراقب يميل إلى تصديق الروايات التي نُشرت لاحقاً عن أن واشنطن كانت على اطلاع مسبق على خطط ذلك العدوان، خصوصاً في ضوء متابعة سياساتها اللاحقة المنحازة إلى جانب الكيان الصهيوني ضدَّ الحق العربي، وحتى الآن.

الطفل موسى، ابن الخمس سنوات، لم يكن يدرك شيئاً من الأبعاد السياسية لما كان يجري حوله. غير أن ذاكرته تحتزن الكثير من مفردات الوحشية الإسرائيلية التي مُورست مع أبناء شعبه الفلسطينيين في تلك الرقعة بالغة الضيق التي أُطلق عليها اعتباراً من سنة 1948 اسم قطاع غزة، والذي لا يزيد عرضه عن 14 كم فقط، ولا يقل عن 4 كم في وسط القطاع.

كان منزل أبو محمد يطل على الشارع، حيث إنّ الأرض التي تفصله عن الشارع كانت تخلو من أيّ بناء. وعلى ذلك فقد كان أفراد أسرة أبو محمد، ومن ضمنهم الطفل موسى، يشاهدون أعمال القمع والتنكيل التي كان يستهدف بها جنود الاحتلال أبناء شعبه، ومن بينها التنكيل الجماعي بالرجال بعد جمعهم في الساحات العامة، والنقل الجماعي لجثث الضحايا في أعقاب المجازر الجماعية.

وتختزن ذاكرة موسى بعضاً من تلك المشاهد المأساوية، فهو ما يزال يذكر المشهد بالغ الكآبة المتمثّل في سيارة شحن (Truck) المحملة بأعداد كبيرة من جثامين الشهداء الذين قتلهم جنود الاحتلال للتو، فيما كانت دماؤهم لا تزال تنزف وتخطّ خطوطاً حمراء قانية على الشارع، خلف السيارة التي تُقلّهم إلى قبر جماعي، ربما يكون قد اكتُشِفَ موقعه بعد بضع سنين. وتختزن ذاكرته منظر سيارة مماثلة تمكّن من مراقبة دفن ضحاياها في الرمال في موقع بين البحر ومزرعة زعراب.

وكان لتلك المناظر آثارٌ عميقةٌ في نفسية الطفل، لا سيّما تلك المتعلقة بمشاعر الأهل والجيران والأصدقاء وهم يودعون جثامين أبنائهم وإخوانهم وأبائهم وجيرانهم وأصدقائهم. ويذكر موسى أن مدينة اللجوء رفح شهدت العديد من المجازر الإسرائيلية البشعة وغير المبررة التي استهدفت المدنيين العزل، وبلا أيّ سبب، لكنه يذكر أنه سمع من الكبار أن المجزرة الأكثر بشاعةً كانت قد ارتُكبت في خان يونس.

وللأسف، يقول أبو مرزوق إنه كان يشارك في ارتكاب هذه المجازر وحدات سلاح الحدود التي كانت تقتحم المنازل عبر كسر أبوابها وتحطيم وتخريب محتوياتها البسيطة التي كانت عبارة عن فرشاة محدودة، وعدد مماثل من البطانيات، تكوّمت كلها فوق صندوق خشبي ربما احتوى بعض الملابس البالية. وكانت الفرشات والبطانيات تُوضع فوق الصندوق لافتعال فسحة في النهار داخل المنازل شديدة الضيق التي كانت تأوي عادةً عشرة أشخاص يتوزعون داخل غرفتين صغيرتين أو ثلاثة.

وكان جنود الاحتلال ينكثون الملابس، ويتعمدون خطل المؤن القليلة التي تحتويها تلك المنازل بالغة التواضع، العدس والقمح والطحين والأرز الخ... لقد كانت حياة اللاجئين الفلسطينيين أقرب ما تكون إلى حياة البدو الرُحَّل.

غير أن أكثر مشاهد البشاعة التي تختزنها ذاكرة ذلك الطفل هو ذلك المشهد الذي قُتل فيه شاب في العشرين من عمره أمام ناظري أبيه. كان تمّ جمع عددٍ من أبناء المدينة في طابور، وكان أحد الجنود الإسرائيليين الذي يشرف على طابور العذاب والتنكيل يمسك بيده عصا غليظة يضرب بها السائرين في الطابور بمعدل واحد من كل اثنين، فإذا فلت الأول من الضربة، كانت من نصيب الثاني، وهكذا.

ويذكر شقيقه العميد محمود تلك الواقعة بشكل أفضل، حيث إنه كان أكبر سناً من موسى. يقول إن عبد الغني سماره وابنه إبراهيم كانا يسييران في الطابور الذي سيق به أبناء المدينة إلى ساحة المدرسة الأميرية الرسمية في رفح. حدث ذلك في 1956/12/11، حين وُجّهت الأوامر لجميع الرجال من سن 18 إلى سن 45 للتجمع بين الساعة الرابعة والسادسة مساءً. وقد وُجّهت هذه الأوامر بواسطة مكبرٍ للصوت طافت به طائرة هليكوبتر Helicopter كل أرجاء المدينة.

وفي أثناء جمع الرجال، كانت هنالك قواتٌ تقوم بتفتيش البيوت بحثاً عن المتخلفين وعن الأسلحة. وكان الجنود خلال ذلك يسرقون من المنازل الخبز والبط والدجاج الذي يربيه اللاجئون ليقتاتوا منه.

الذين تأخروا عن التوجه إلى مكان التجمع المُعلن عنه، تمّ قتلهم من قبل جنود آخرين في الطريق. وعلى باب المدرسة التي أعلنت مكاناً للتجمع، وقف جنود كُلفوا بمهمة توجيه ضربات عاطبة لرجال المدينة بواسطة عصي غليظة، وأعقاب البنادق. وكانت هذه الضربات تُوجّه لكل فلسطيني تبدو صحته جيدة.

في هذه الأثناء وصل إلى باب المدرسة عبد الغني سماره يتقدمه ابنه إبراهيم، وكان شاباً يافعاً في العشرين من عمره، فبادره أحد الجنود بضربة عصا غليظة على رأسه أوقعته أرضاً في حالة شبه إغماء. فجثا الأب فوق ابنه، فما كان من الجندي إلا أن أطلق النار على الاثنين وأرداهما قتيلين.

أما الذين قيّض لهم الدخول إلى ساحة المدرسة، فقد طلب من العسكريين منهم الوقوف جانباً، حيث أخذتهم سياراتٌ عسكريةٌ إلى مكان مجهول. والذين قُتلوا في الشوارع من الذين تخلفوا أو تأخروا عن موعد الجمع، نُقلت جثامينهم إلى مكان قرب البحر يُدعى تل زعرب حيث أُلقيت فيه، وبعد جلاء القوات الإسرائيلية اكتُشفت حفرتان كبيرتان هما عبارة عن قبرين جماعيين لضحايا المجازر، وُجدت في كل واحد منهما ما بين 200 إلى 300 جثة متعفنة؛ حيث أمكن تبين أن كل واحدة منها قُتل صاحبها بواسطة إطلاق الرصاص إلى الوجه. وقد كانت الوجوه مشوهة، وغير واضحة المعالم بسبب الدماء، وقد تمكن بدويان من معرفة جثة أخيها من خلال تفقد أحد أصابع رجليه الذي كان مبتوراً من قبل.

القتل كان يتم بلا سبب، هكذا أدرك الطفل موسى، كان مجرد تعبير عن الكراهية والعداوة، وتنفيس للحقد. وللسبب ذاته كان يتم تجويع الناس، تماماً كما يحدث الآن. ولذلك، وكما اضطر والده إلى "استلاب" خيمتين في بداية اللجوء، فإن أخاه محمود الذي كان قد أصبح شاباً يافعاً لجأ إلى "الاستيلاء" على محتويات السيارات الإسرائيلية التي كانت تقل محتويات المعسكرات المصرية الخاوية في سيناء.

وتختزن ذاكرة الطفل التي كبرت عاماً في ظل الاحتلال، أنه منذ الأيام الأولى للاحتلال في سنة 1956، بادر الإسرائيليون إلى مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي زرعوها بطاطس، غير أن أهالي القطاع هم الذين حصدها، بعد أن تحقّق الجلاء، منهيّاً بذلك أول محاولة استيطان إسرائيلي في قطاع غزة.

وتبطل محاولة الاستيطان الفاشلة تلك دعاوى "إسرائيل"¹ ورئيس وزرائها آنذاك ديفيد بن غوريون David Ben-Gurion بأن الاحتلال إنما تسببت به العمليات الفدائية التي كانت تقوم بها مجموعات فلسطينية بقيادة الضابط المصري مصطفى حافظ. وضمن إحدى تلك المجموعات كان أبو جابر ابن عم أبو محمد، والد موسى. وضمن مجموعات أخرى، كان هناك عددٌ من جيران

¹ عندما يذكر اسم الكيان الصهيوني في نصوص الكتاب فإنه يكتب ضمن علامات تنصيص "إسرائيل"؛ إلا إذا كان الاسم مذكوراً في وثيقة فإنه يكتب كما ورد في الوثيقة دونما تغيير.

موسى. وكان الطفل يسمع من الكبار بعضاً من قصص البطولة التي كان يصنعها الفدائيون الأوائل الذين تمكن بعضهم إثر الاحتلال من الإفلات إلى الضفة الغربية التي كانت تخضع للسيادة الأردنية آنذاك، عبر الأراضي الفلسطينية التي أُقيمت عليها "إسرائيل".

وبعد الجلاء، استأنفت بعض مجموعات الفدائيين مهامها، عبر خطوط قوات المراقبة الدولية وحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي أصرت الحكومة الإسرائيلية على أن تكون معسكراتها فقط داخل أراضي القطاع، مع السماح لأفرادها بقضاء الإجازات داخل الأراضي المحتلة.

وبعد الجلاء، بعدة أشهر فقط، كان الطفل موسى أبو مرزوق يستعد لدخول المدرسة لأول مرة في حياته. غير أن موسى افتقد فرحة الأطفال في كل بلاد الدنيا حين يذهبون إلى المدارس للمرة الأولى. فقد كان ذهابه إلى المدرسة ملتحقاً بالصف الأول ابتدائي مناسبة قرع فيها جرسُ اللجوء رأسه بكل عنف.

في كل بلاد الدنيا يذهب الأطفال إلى رياض الأطفال التي تؤهلهم لدخول المدارس الابتدائية، أما اللاجئون في قطاع غزة، فلم تكن لديهم رياض لأطفالهم، الذين كانوا يذهبون إلى المدارس مباشرة، ولكنها ليست أي مدارس، إنها مدارس اللاجئين التي أقامتها وكالة الأونروا، فيما كان يذهب أبناء غير اللاجئين إلى المدارس الرسمية العادية. وكان الفقر الشديد، والإجراءات الصارمة هي القاسم المشترك لمدارس الوكالة. وفي إطار هذه الإجراءات التي تستهدف الحد من الأمراض السارية والأوبئة، كان يُحلق شعر الطلاب على الصفر صيفاً شتاءً لمنع تكاثر القمل في رؤوسهم. وكان يخضع الطلاب لتفتيش يومي على النظافة. وكان يُفرض على كل طالب أن يتناول داخل المدرسة كوب حليب مُعداً من مسحوق الحليب المجفف، وزيت كبد الحوت كزيه الرائحة. وكان الطالب يُكره على شرب كوب الحليب، وابتلاع حبة زيت السمك.

وما يزال أبو مرزوق يذكر ليلة ذهابه الأول للمدرسة، حيث سهر أحد أشقائه طوال الليل ليصغر بنطالاً لشقيق آخر له، ليصبح مناسباً لمقاس موسى. أما الحقيبة التي أخذها معه إلى المدرسة فقد صُنعت من قماش أكياس الدقيق التي كانت تحمل

عبارة "هدية من شعب الولايات المتحدة". غير أن عقل الطفل لم يكن يستوعب تلك المفارقة: الولايات المتحدة ترسل معونات غذائية للشعب الفلسطيني، وترسل في الوقت نفسه الرصاص إلى الجيش الإسرائيلي ليقتل به الفلسطينيين! وعندما كبر الطفل قليلاً أدرك أن الولايات المتحدة لم تكن ترسل الرصاص فقط لـ "إسرائيل"، وإنما كانت ترسل لها أيضاً، وما تزال، البنادق والمدافع والدبابات والطائرات والصواريخ... الخ.

الفرح الذي افتقده الطفل منذ ولادته، راوده، كما راود كل الفلسطينيين، لاجئين وغير لاجئين، وكل العرب، مع قيام الوحدة السورية - المصرية في شباط/فبراير 1958، حين كان ما يزال في بداية المرحلة الدراسية الابتدائية. وهو قد فرح من قبيل المشاركة للأهل والجيران والأصدقاء الذين كان الانطباع السائد لديهم، كما لدى كل العرب، أن الوحدة كانت الطريق لتحرير ما اغتُصِبَ من أرض فلسطين سنة 1948. وكان الشعور السائد أن الوحدة من شأنها أن تطبق فكّي الكماشة العربية على "إسرائيل"، "الفك السوري" من الشمال، و"الفك المصري" من الجنوب. وما كرس هذا الشعور أن قيام الوحدة أعقب الجلاء الإسرائيلي عن قطاع غزة، والبريطاني، والفرنسي عن مدن قناة السويس، بعشرة شهور، كما أنه ترافق مع تصعيد سبق قيامها وأعقبه على الجبهة السورية التي كانت تشهد معارك متتالية مع الجيش الإسرائيلي.

واندفاعاً بهذا الشعور، كان موسى يرافق أقرانه في السير باتجاه "خط وقف إطلاق النار"، ليرى عبر السياج الشائك الجانب الآخر من أرض الوطن، حيث "التراكتورات" تقلب الأرض والمزارع الخضراء، ليتفتح ذهنه على حقيقة أن له أرضاً أخرى طرد أهلها منها إلى المخيم الذي يقطنه الآن وسط كل مظاهر وعوامل البؤس والشقاء، حيث لا توجد شبكة مياه، مما يجعل من الماء سلعة نادرة، وحيث الحمامات والمرافق الصحية مشتركة بين سكان الحي، وليلمس ذلك الطفل مبكراً بعضاً من مظاهر التفوق الحضاري الذي يقف بين أسباب الهزيمة العربية، فيوطن عزمته على ضرورة سدّ هذه الفجوة الحضارية عبر التصميم على متابعة تحصيله العلمي حتى الحصول على شهادة الدكتوراه.

وقد ترجم حبه لأرض الوطن بالاهتمام باستغلال الأرض والعناية بها وزراعتها مستفيداً من خبرة والده الزراعية في بيئته قبل الهجرة والتعبير عن حبه للوطن وإعمارها.

ولم يكن هذا مشهد البؤس الوحيد، فما يزال موسى يذكر أن والده كان يقضي ساعات الليل في توزيع الأواني المنزلية بين الفرشات التي يفترشونها نياماً على الأرض كي تستقبل مياه الأمطار المتسربة عبر ألواح الزينكو الذي صنع منه سقف المنزل. كما كان يقضي تلك الساعات في ليالي الصيف، متتبعاً حشرات "البق" على الجدران مستهدياً إليها بواسطة نور لمبة كان؛ كي يتمكن أبناؤه من النوم، ولم تكن المدرسة أحسن حالاً فقد كانت الصفوف ذات السقف القرميدي لا تقي برداً ولا حراً، وما زال موسى يذكر أنه في الشتاء كان الدم ينزف من شفتيه، وظهر كفيه، ولا يوجد ما يقي البرد ولا دواء يوقف ذلك النزيف عبر الشتاء القارص.

وبحكم كل هذه العذابات والشعور بالضعف أمام العدو الإسرائيلي الذي يغتصب الأرض ويشرد الشعب، كان الأمل، كل الأمل في العروبة والإسلام، وهكذا كانت البدايات الأولى لتدوين الطفل موسى على يدي مدرّسه حسن أبو الخير الذي كان مندفعاً في شعوره القومي العربي دون انتماء حزبي، وكان يُدرّس موسى مادتي اللغة العربية والتربية الدينية. وعلى يدي أبو الخير تبلورت بدايات الإحساس الوطني والديني لدى الطفل الذي حين بلغ السابعة من عمره، بدأ يتسابق وأقرانه للصلاة في المسجد وخصوصاً مسجد الهدى، على أمل أن يرى هناك مُدرّسه. وكان التلاميذ المحبون لمدرّسهم يعاودون الذهاب إلى المسجد من أجل رؤية مدرّسهم غير مبالين إزاء تعنيف الشيوخ لهم الذين كانوا يطردونهم من المسجد بقسوة.

وإلى جانب المسجد، كان الطفل موسى مواظباً أيضاً على متابعة البرامج الحماسية لإذاعة صوت العرب، وخصوصاً برنامج "أبطال الغد" الذي كان يبث صباح كل يوم جمعة، وتواصلت هذه المواظبة على مرّ السنين، مع ولوج المرحلة الدراسية الإعدادية. وكان البرنامج يعرض في كل حلقة لمدينة فلسطينية، وكان الأكثر تأثيراً في الفتیان مع بداية تشكّل الرجولة لديهم. وكان ذلك البرنامج يدفع

كل أحلام وتفكير الفتى موسى نحو ضرورة العمل عبر "خط وقف إطلاق النار"، و"تحرير فلسطين"، وجمع شمل الأمة العربية. وبفضل ذلك البرنامج تولد لديه حب مادة التاريخ، والمتابعة السياسية، مما جعل مدرّس التاريخ يطلب من موسى بإلحاح في المرحلة الثانوية أن يتخصص في الفرع الأدبي ليواصل دراسة التاريخ والتفوق فيه، غير أن تخصصه في الفرع العلمي لم يقلل من اهتمامه بالتاريخ، ولذلك فإنه كان يراوده شعور بالندم لإقدامه على هذا التخصص، حتى بعد أن بدأ يدرس الهندسة في الجامعة.

وقد برز في المسابقات، ونسبة الأحداث إلى تاريخ وقوعها، والتعرّف على العواصم والموانئ والمساحة وعدد السكان وأهم الأحداث التاريخية الجارية.

وقد تميّز بهواية جمع الطوابع النادرة للدول والممالك والإمارات العربية والأجنبية، التي تعرف بالدول وشعاراتها ومعالمها، كان يجمعها من على طرود البريد التي ترد من الفلسطينيين في دول الشتات إلى أهاليهم.

وقد انعكس حبه للتاريخ على حياته العملية، بل إنه في أثناء فترة اعتقاله في السجن الأمريكي عكف منكباً على قراءة تاريخ الطبري الذي يقع في عشرة مجلدات تحتوي دفّتا كل واحد منها على 700 صفحة.

أما متابعاته السياسية فقد عبّرت عن نفسها خلال سنوات المرحلة الإعدادية من خلال قراءة الصحف، والمواظبة على قراءة مقالات محمد حسنين هيكل. وكان أخوه محمود هو الذي يُحضّر له الصحف، ويهتم بدراسته، ويغريه على ذلك بالنقود.

ولا يغيب عن أبو مرزوق أن يسرد كيف ومتى كان استخدامه لأول فرشاة أسنان في حياته اشتراها له أخوه محمود بعد أن دخل الكلية الحربية، وتخرّج منها. وكان عبد الناصر قد فتح باب العسكرية أمام أبناء قطاع غزة في أعقاب العدوان الثلاثي، وبدأ الجيش المصري يستوعب فلسطينيين في صفوفه مثّلوا نواة جيش التحرير الفلسطيني الذي تشكل بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964.



كان محمود شغوفاً بأخيه موسى الطالب في المرحلة الإعدادية، ويهتم به بشكل غير اعتيادي. وكان عندما يريد أن يتسلّى في فترات إجازته، يفرض على موسى أداء الألعاب الرياضية التي يؤديها جنوده. وقد عرف عنه أصدقائه جَلَدَه وانتظامه ومثابرته على أداء التمرينات، وكثيراً ما كانوا يلتقون ويجتمعون عنده للتنافس في أداء التمرينات الرياضية والألعاب السويدية.

وضمن إطار الحياة العسكرية اشترى لموسى أول فرشاة أسنان أسالت الدم المكتنز في لثتيه جرّاء عدم استخدام الفرشاة من قبل، ممّا جعله يكره تلك الأداة التي لم تُكُنْ قد عرفتْها منازل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلا ما ندر.

الفصل الثالث

من الناصرية إلى "الإخوان"

نكسة حزيران 1967

من الناصرية إلى "الإخوان" نكسة حزيران 1967

لم يكن يدور في خلد الفتى موسى أبو مرزوق أن الاحتلال الإسرائيلي البشع الذي تعرّض له قطاع غزة سنة 1956 سيتركّر مرة أخرى في سنة 1967، ويطول في هذه المرة لعدة عقود.

لقد اندلعت حرب الأيام الستة، كما أسماها الإسرائيليون في 1967/6/5، اليوم الذي كان مقرراً أن يقدم فيه موسى آخر امتحانات الصف الأول الثانوي، وكان قد بلغ عمره آنذاك 16 عاماً وقرابة الأربعة أشهر.

كانت صدمة الاحتلال الثانية للقطاع بالغة القساوة على الفتى الذي كان قد تشبّع بالفكر والعنفوان القومي على يديّ مدرّسه حسن أبو الخير، وبرامج إذاعة صوت العرب، وكتابات الصحف المصرية التي كان يحضرها إليه شقيقه محمود، الذي أصبح ضابطاً في جيش التحرير الفلسطيني، ذلك الاسم الذي ألهب مشاعر الشباب، وترك لمخيلتهم أن تتصور مشاهد التحرير المرتقب، لا الاحتلال من جديد، وهم الذين تشربوا عذابات الاحتلال وبؤسه أيام طفولتهم الأولى.

وكانت الصدمة تكبر في النفوس وتتعاظم مقارنة بالقناعة التي شكلها الإعلام المصري في عقول العرب من المحيط إلى الخليج بأن الجيش المصري قد أصبح أكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط، حيث كانت العروض العسكرية، وما يظهر فيها من أسلحة وصواريخ تبلغ معها النفس البشرية ذروة التشوّق للتحرير، وخصوصاً تلك الصواريخ التي أطلقت عليها تسميات القاهر، والظافر، والناصر، واختفت فور إطلاق أول رصاصات الحرب. والإعلامي الأبرز أحمد سعيد الذي نصّب نفسه منادياً للعرب ببشائر النصر، وأن مصر قادرة على إبادة "إسرائيل" خلال بضع ساعات فقط، وفور أن تسمح الحسابات الدولية بذلك.

لكن، ها هو الاحتلال يجثم على الصدور من جديد، وها هي قواته تعود بعد عشر سنين لتعيث في منازل فلسطينيي قطاع غزة والضفة الغربية أيضاً، تخلط العدس بالسكر والطحين والأرز، وتمارس القتل والتنكيل العشوائي بالناس، وتمارس سياسة التفرغ السكاني منذ الأيام الأولى، قاذفةً بمواطني القطاع بواسطة الباصات، إلى الأردن ومصر، بعد أن تجمعهم عشوائياً في ساحات المدارس.

بعد الاحتلال انقطع مورد رزق الحاج أبو محمد، الذي كان يعمل مع قوات الطوارئ الدولية، وعند انسحابها انتهى عمله؛ بالتزامن مع وقوع ابنه محمود في الأسر، وابنه الآخر محمد كان يعمل في السعودية، بينما كانت أسرته في غزة، ولم تكن هناك طريقة لإرسال شيء لوالده أو لأسرته المكونة من أربعة أطفال ووالدهم، فاتجه الوالد إلى السوق متاجراً مرةً في بيع الأسماك ومرةً في بيع الخضار والبطيخ.

يقول أبو مرزوق إن نشاط والده رحمه الله كان كبيراً، ولا بد من مساعدته، فكان يذهب وإياه أحياناً بعد صلاة الفجر لجمع الخضار وبيعها في السوق العمومية، وهي خضار كان يشتريها في أرضها وبعد بيعها يشتري ما يستطيع بيعه بالتجزئة في السوق، وكانت البسطة مميزة لكونه يشتري "وجه الصحارة" من كل شيء ثم يبيعه عند افتتاح السوق، وعند الضحى كان الفتى موسى يذهب ليساعد والده، وهو أكثر الأوقات بيعاً، حيث كان يقف على البسطة. في البداية كان الحياء يعتصره، حيث إنه غير متعود على البيع في السوق، غير أن الأمر أصبح عادياً بعد فترة من الزمن.

يضيف: "كثيراً ما كان الوالد رحمه الله يرقبني وأنا أنصح المشتريين حينما يأخذون شيئاً غير مناسب بالخطأ فيتبقى جزءٌ من البضاعة دون بيع، وأنا السبب في ذلك، فينهرني لفلعتي، ولكن الدوافع الداخلية عندي تمنعني من التفاوضي عن المشكوك فيه، فما بالك بالشيء البائن العوار، وكنت مُصرّاً على أن أبيع بنفس الطريقة، فإذا اشتري أحدٌ بطيخةً أخلصت له النصح فيها، وهكذا. وأغرب ما حدث معي، بينما كنت أبيع البطيخ، أنه جاءت سيارة صهيونية ووقفت لتشتري بطيخاً،

ورفضت بيعهم قائلًا عباراتٍ رافضةً وجارحةً ضدّهم، فإذا بهم يتدافعون على صندوق السيارة حاملين أسلحتهم الرشاشة، فقد كانوا يعرفون العربية ولم أكن مدركاً لذلك؛ لأنهم ليسوا عرباً، واشتبكت معهم بالأيدي وتولّى المتواجدون في السوق "فضّ الطوشة".

وبعد عام ونصف من العمل في السوق، إضافةً إلى الحلقات الثقافية والعلمية والقراءة والاطلاع—وقد التفت إلى دراسة الفقه الإسلامي، وتدرّس الأشبال من حوله في المسجد؛ عنايةً بهم وحفاظاً عليهم وربطهم بالإسلام والمسجد—ودراسته "نظام المنازل" للصف الثاني الثانوي، عقد العزم على الخروج لدراسة الثانوية العامة في مصر وسافر إلى عمّان. بعدها كان الزبائن حينما يأتون إلى بسطة والده لا يسألون عن أسعار الخضروات والفاكهة والبطيخ—كان معظم الفاكهة يأتي من الضفة الغربية—ولكن عن الشاب الذي يبيع كل ذلك، فلما افتقدوه انصرفوا عن الشراء وأقلل والده البسطة. وانفتحت الطريق لتحويلات الأبناء لذويهم والسفر إليهم وزيارتهم.

تساؤلات الهزيمة ومشاهداتها:

غير أنه ما لبثت أن راودت الفتى موسى التساؤلات:

لماذا وقع ما وقع من احتلال؟ وأين هو الجيش المصري، أقوى جيش في الشرق الأوسط؟ وأين هي صواريخ القاهر، والظافر، والناصر؟ وأين جيش التحرير، وجيوش العرب؟ وغيرها الكثير من الأسئلة، التي تكالبت على العقول الحائرة تبحث عن إجاباتٍ لم تكن متوفرة.

وكان السؤال الذي سبق كل ذلك لديه، والذي يرمي بوطأته على رأسه قبل كل تلك الأسئلة هو: "أين أخي محمود؟ أما زال على قيد الحياة، أم أنه قد سقط شهيداً؟".

الإجابة على هذا السؤال فرضت على الفتى موسى أن يجوب رمال سيناء ومواصي رفح بحثاً عن أخيه. وكان في رحلة البحث اليومية يحمل معه الماء والطعام والدُّخان يقدّمه للجنود المصريين المنهزمين والسائرين على أرجلهم

عبر سيناء إلى مصر. ولم تكن رحلات موسى بلا مخاطر، فقد كانت تتم بين أكوام من جثث الشهداء المبعثرة في كل مكان، ومعظم أصحابها يرتدون الجلابيب وبلا سلاح، والتي شارك في دفن الكثير منها دون معرفة أصحابها أو عناوين أهاليهم للإبلاغ عنهم. وكانت الطائرات الإسرائيلية تقوم بإلقاء المناشير فوق رؤوس جنود الجيش المصري المنكسر تطلب منهم الاستسلام، مستخدمةً أفضل الصيغ في التعبير عن التهكم والازدراء. وكانت القوات الإسرائيلية قد وصلت قناة السويس قبل الجنود المصريين المنسحبين انكساراً، فيما كانت ما تزال في قطاع غزة مقاومة متقطعة لجنود جيش التحرير. وأحدهم فيصل الفاهوم، الذي دمر الدبابة الوحيدة التي خسرها الإسرائيليون في رفح بالقرب من بوابة مدرسة بئر السبع الثانوية، والتي على إثرها نسف جنود الاحتلال الجناح الرئيسي للمدرسة ومدخل البوابة الذي يزينه المجسم الضخم للنسر، رمز الوطنية والقوة ومبعث الحماسة في نفوس شباب الفتوة في المرحلة الثانوية.

وفي أثناء رحلة البحث، قادت موسى قداماه إلى مدرسة (ب) الإعدادية للاجئين التي كان يتواجد فيها بعض الجنود الأعداء من المصريين، فوجد بينهم 23 شهيداً داخل أحد الصفوف التي أصبحت بلا مقاعد بعد أن جرى تحويلها إلى مهجع للنوم. وكان الجنود الذين تنزف دماؤهم من جروح إصاباتهم يكتبون أسماءهم، وبعضهم باستخدام الدم، على الجدران، كما كانوا يكتبون أسماء أهاليهم وزوجاتهم كي يعرفوا لاحقاً أنهم قد استشهدوا، ولفظوا أنفاسهم الأخيرة في هذا المكان، رحمهم الله جميعاً. مواقف لا تُنسى لهؤلاء الشهداء. وكان من بين القتلى طفل في العاشرة من عمره أرسلته أمه يحمل براد شاي للجنود، فقتله الرصاص الإسرائيلي، وسقط براد الشاي والأكواب إلى جوار جثته. وكان كل شهداء ذلك اليوم قد أُطلق الرصاص عليهم وهم داخل مهجعهم، ودون أن يشاركوا في أي قتال.

ولم يكن هذا المشهد بمستغرب بالنسبة لموسى، فقد تشكلت لديه انطباعات مسبقة، قبل بدء القتال، عن حجم الفوضى التي سبقت تحرك القوات المصرية

إلى سيناء وقطاع غزة. إذ كان أخوه محمود قد اصطحبه إلى منطقة المنطار التي تُعدّ الأكثر ارتفاعاً في قطاع غزة، وجعله يشاهد الدبابات والجنود الذين قيل إنهم سيحررون فلسطين ويدمرون "إسرائيل". وكان قد لاحظ قدوم الدبابات التي أبت إحداها أن تسير، فطلب قائدها من الناس أن يدفعوها دون جدوى، مما اضطره إلى إيقاد النار لتسييح الشحمة التي تُعيق حركة جنزيرها. وكان جنود الجيش المصري قد التحقوا بمقرات وحداتهم قبل بدء القتال بأيام قليلة فقط، بعضهم بملابسه المدنية و"الشبشب"، وبلا طعام، الأمر الذي جعل الفتية والشباب يطرقون أبواب منازل اللاجئين شبه الخاوية يطلبون الخبز والشاي والطعام للجيش الذي جاء ليحرر فلسطين!

شهادة محمود:

وبعد أيام من البحث، وجد موسى أخاه وعدداً من ضباط جيش التحرير الفلسطيني في أحراش سيناء، وانتظم بعد ذلك في تزويدهم يومياً بالماء والطعام، وعلى مدى شهرين، بدأت بعض السفن تنطلق من غزة إلى لبنان ومصر تسلياً، لتتنقل بعض الضباط. لكن المركب الذي أقلّ أخاه محمود وقع في الأسر قبالة شاطئ حيفا، وظل محمود في قبضة الأسر الإسرائيلي لتسعة أشهر، تركز جانباً من التحقيق في أثنائها على: "مَنْ الذي كان يزودكم بالماء والطعام والملابس، ويحدد لكم مواقع حقول الألغام؟". ولم يعترف أحد على موسى.

أما العميد محمود فيفصل ما جرى معه في تلك الأيام التي لا تُنسى؛ والتي كان يومها برتبة نقيب في جيش التحرير الفلسطيني، وقائداً لسرية مدفعية ميدان تتشكل من ستة مدافع. وكانت سرية المدفعية الوحيدة التي تحركت إلى قطاع غزة قبل اندلاع العمليات العسكرية بسبعة أيام. وكان عبد الناصر قد أسس قوات مدرعة ومدفعية فلسطينية في منطقة "الأبطال" في العريش؛ لأن اتفاقية الجلاء لسنة 1957 كانت تمنع دخول أسلحة ثقيلة إلى قطاع غزة.

"سرية محمود" تمركزت في منطقة المنطار—تبة النصر—قبل بدء القتال بيومين. وفي اليوم الخامس للقتال قصفت طائرتا مستير Mystere إسرائيليتان

موقع السرية دون أن تُصيب أيًّا من مدافعها الستة، التي تم نقلها على الفور إلى مواقع أخرى. غير أن محمود نفسه أُصيبَ بشظايا إحدى القنابل. ومن المستشفى الذي عُولج فيه في البريج، توجه إلى منزل والده في رفح، حيث ترك سلاحه الشخصي وذهب إلى سيناء التي تجمع فيها مع ثمانية أفراد آخرين مزودين بالسلاح والذخيرة، واختبأوا في أحراش سيناء. وبعد عدة أيام تمكن موسى من الاستدلال إلى المخبأ، وواظب منذ ذلك اليوم على تزويد المجموعة بالماء والطعام والملابس، كما تمّت الإشارة سابقاً.

غير أن قوات الاحتلال، وبعد أن استقرّت، بدأت القيام بالبحث عن الضباط والجنود التائهين في الصحراء بواسطة سيارات الجيب وطائرات الهليكوبتر العسكرية، الأمر الذي فرض على "مجموعة محمود" التحرك من الصحراء إلى تلّ زعرب في القطاع، حيث غابات السرو. وكان أبو محمد عندما علم بحملات البحث الإسرائيلية عن التائهين في الصحراء قد توجه إلى سيناء بحثاً عن ولده محمود. وفي أثناء سيره وجد ولده مختبئاً مع مجموعته في حفرة، فقال لهم: "أنا الجاهل بالعسكرية رأيتمكم، فكيف اليهود؟".

لكن محمود رفض العودة مع والده. وبعد أن هدأت الأمور قليلاً، تحرّك محمود إلى رفح حيث اختبأ في منزل أحد أصدقائه، ولم يذهب لبيت أبيه باعتباره الهدف الطبيعي لحملات التفتيش الإسرائيلية. وداخل ذلك البيت تم تزوير بطاقات هوية تم استخدامها في التجول في كل أنحاء القطاع بحثاً عن السلاح والذخائر والألغام التي جرى إخفاؤها في أكثر من مكان، وتم الاتصال مع بعض صفّ الضباط الموثوقين الذين تمّ تعيينهم قيادات للمقاومة الشعبية في القطاع، وكانت بداية تشكيل قوات التحرير الشعبية لجيش التحرير الفلسطيني.

ويوم أرف موعّد مغادرة القطاع بواسطة مركب مهربيّن صغير، أصرّ حلمي العبدالة على ركوب المركب مع المجموعة إلى لبنان، لكن المركب حين وصل قبالة شاطئ إسدود طوقه لَنشان (قاربان) إسرائيليّان، وجرّت المناداة على ركاب المركب بأسمائهم، وتم أسرهم حيث أقتيدوا إلى سجن أسدود الذي نُقلوا منه لاحقاً

إلى سجن المجدل العسكري. ثم نُقل كل أفراد المجموعة إلى سجن عتليت، فيما نُقل محمود إلى سجن بئر السبع، ومنه إلى سجن غزة، حيث أُطلق سراحه بعد تسعة أشهر في عملية تبادل الأسرى بين مصر والكيان الصهيوني.

بدايات المقاومة والتمرد:

الفتى موسى شهد إذاً البدايات الأولى للمقاومة الشعبية والعمل الفدائي في قطاع غزة. وقد كان هو نفسه يقدم المساعدة الضرورية للمجموعة الأولى التي كان يزودها في مخبئها بالماء والطعام والملابس. ومثل هذه الصلة تتكرر لاحقاً مع قواعد الفدائيين في الأردن ولبنان في أثناء دراسته الجامعية في مصر، حيث كان يذهب لزيارة أخيه محمود.

الاحتلال الثاني لقطاع غزة كان مفصلاً هاماً في حياة الفتى موسى. كانت الصدمة كبيرة وعنيفة جداً، ربما بحجم الآمال التي بناها كل العرب في ذلك الوقت على ما أشاعه الإعلام، بما في ذلك الإعلام الصهيوني نفسه، عن قوة الجيش المصري... وقطعاً بسبب المشاهد الدامية التي تكررت في حياته للمرة الثانية، بشكل أكثر شمولية ووحشية واتساعاً، وبسبب ازدياد مستوى الإدراك لديه المرتبط بعامل السن.

وهو، بعد أن عثر على أخيه، الذي غادر القطاع إلى الأسر الإسرائيلي عبر البحر، وكنتيجة لما ترسخ في ذهن الأسرة من أن خيانةً تعرض لها، فقد كان قد تفرغ للتفكير في الإجابة على الأسئلة الملحة، التي كانت مؤجلة بالنسبة له طوال فترة فقدان، ثم اختباء محمود، حين بدأ في تشرين الأول/أكتوبر أول عام دراسي في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

يومها قرر موسى عدم الالتحاق بالمدرسة الخاضعة في حينه للإدارة الصهيونية، بعد أن عُيّن مدير يهودي للتعليم في القطاع. ولم تفلح كل محاولات مُدرّسيه الذين توافدوا إلى منزل والده سعياً لإقناعه باستئناف دراسته أسوة بزملائه، وكان قد قرر تعليم وتثقيف نفسه بنفسه. وبدأ يقرأ بنهم كتب السياسة

والفكر والفلسفة والتاريخ، علّه يجد بين دقاتها ما يرشده إلى الإجابات المطلوبة. كما بدأ يساعد والده عبر العمل كبائع في سوق الخضار.

وخلال ذلك العام الدراسي الذي أمضاه موزعاً ما بين القراءة والدراسة في المنزل، بعد أن اشترى الكتب المدرسية وامتنح بها في نهاية العام، والبيع في سوق الخضار، والتجول في الخلاء بحثاً عن رحابة التفكير التي يوفرها الفضاء الفسيح، كان موسى يراجع أيضاً توجهاته القومية الناصرية التي سادت الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه في الستينيات. وذات يوم، وبعد فترة تأمل عميق، وقف موسى ممسكاً بيده الميدالية التي تحمل صورة عبد الناصر، ولم تكن تفارقه قط في السنوات الأخيرة، وقذف بها بعيداً بكل قوته إلى البحر، وكأنه كان يقذف بالمنهج الذي قاد إلى احتلال قطاع غزة، وسيناء، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وكذلك الجولان.

اللقاء مع الشيخ أحمد ياسين:

ما العمل؟ وما البديل؟ كان هذان السؤالان هما اللذان أخذوا يلحان على عقول الفلسطينيين في ذلك الوقت، بعد أن أعيت معظمهم الأسئلة والتساؤلات السابقة. وبعد قرابة العام من الاحتلال، كانت المنظمات الفدائية قد بدأت تستقطب الشباب في قطاع غزة، وخصوصاً حركة فتح التي كانت قد تأسست قبل الاحتلال في الكويت ودول خليجية أخرى على أيدي شباب بعضهم من قطاع غزة، ومن ذوي خلفية إخوانية (إخوان مسلمون)، والجبهة الشعبية التي انبثقت عن التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب، ونجحت في استقطاب بقايا تنظيمات الحزب الشيوعي في القطاع. غير أن ممارسة الكفاح المسلح داخل القطاع، كانت محصورة في ذلك الوقت المبكر ببقايا جيش التحرير الفلسطيني، والذي عمل تحت مسمى قوات التحرير الشعبية، التي شارك محمود مشاركة فاعلة في تأسيسها.

ولم يكن أي من التنظيمات أو الأحزاب السياسية قوياً في قطاع غزة عشية الاحتلال، فالإدارة المصرية في عهد عبد الناصر كانت تلاحق كل التنظيمات



السياسية؛ فتح، وحزب البعث، والحزب الشيوعي، وكذلك جماعة الإخوان المسلمين التي تشكلت في قطاع غزة في الأربعينيات، وكانت قد تعرضت لأوسع عملية تفكيك واعتقال وتشريد، متصلة بما لاقته الجماعة الأم في مصر ذاتها بعد اعتقالات سنة 1965 وإعدام سيد قطب ورفاقه. ولم يكن يوجد في قطاع غزة عشية الاحتلال غير أعداد قليلة جداً من الإخوان المسلمين، وكان معظم شباب الإخوان معتقلون في السجون المصرية، أو فارّين خارج القطاع. وكان الشيخ أحمد ياسين، الذي سيؤسس فيما بعد حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ويصبح زعيمها الروحي، قد اعتُقل، غير أنه أُفْرِج عنه من قِبَل الاحتلال. والإفراج عن الشيخ أحمد ياسين كان بمثابة النكسة. فقد أحاله الادعاء العام إلى القاضي بتهمة إلقاء القنابل على رجال الشرطة، ومقر إدارة الحاكم العسكري المصري في القطاع، لكنه حين مثل أمام القاضي، وجده مشلولاً منذ سنة 1952، وإن كان الشلل لم يكن قد شمل كل جسمه، كما أصبح حاله بعد ذلك، حيث لا يستطيع تحريك غير عينيه، فأمر القاضي من فوره بالإفراج عنه.

لم يكن للفتى موسى أبو مرزوق أي صلة بجماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت، كما أنه لم يكن قد التقى الشيخ أحمد ياسين من قبل. ولم يكن قد عرف عنه أي توجه إسلامي، يزيد عن الشعور الديني، الذي كان جزءاً من العقيدة الدينية لكل الناس، الذين كانت تؤججهم المشاعر القومية في ذلك الوقت، وهي المشاعر التي هزها الاحتلال بعنف، محولاً معظمها إلى "الوطنية الفلسطينية" التي تدعو للاعتماد على النفس فقط، وهذا ما كانت تروّج له حركة فتح بشكل صريح، وهو ما مارسته الجبهتان الشعبوية والديموقراطية اللتان وظّفتا فكرهما الأممي المستحدث في توفير الغطاء للابتعاد عن القومية إلى الوطنية.

إلا أن الفتى موسى لم يتّجه صوب أي من المسالك الفكرية السائدة. وهو بدلاً من ذلك، انخرط مع عدد من أقرانه في قراءة الكتب بنهم وتفحص بحثاً عن أسباب النكسة وكيفية الخروج منها. وبدأت عملية القراءة الجماعية بعد الاحتلال بأربعة أو خمسة أشهر. وكانت المجموعة القارئة ومعظم أفرادها من اللاجئيين

تضم: الأستاذ خميس أبو ندى، الذي عمل لاحقاً في مكتب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ود. أحمد يوسف الذي عمل مستشاراً سياسياً لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، ود. فتحي الشقاقي الذي أسس حركة الجهاد الإسلامي، وَاغتاله الموساد Mossad الإسرائيلي في مالطا؛ وكان الإسرائيليون قد اعتقلوه (أي الشقاقي) لمدة أربع سنوات قبل أن يبعده عن القطاع، وهو أول من عرف الشيخ أحمد ياسين في مخيم الشاطئ وحدث أبو مرزوق عنه؛ لأنه كان يُكثر الحديث معه عن فكر الإخوان المسلمين من خلال كتب سيد قطب ومحمد قطب ومحمد الغزالي، واتفقا على زيارة الشيخ أحمد في رفح لسماع خطبة الجمعة الأولى في مسجد الهدى. وانهقد أول لقاء في بيت د. فتحي ثم انتقلت للقاءات لاحقاً إلى بيت الشيخ أحمد ياسين حتى انتقل الشقاقي إلى الضفة الغربية في نهاية سنة 1968.

وللشقاقي علاقات خاصة مع المرحوم سعيد بلال وإخوانه: القاضي إبراهيم أبو مر الذي عمل لاحقاً قاضياً شرعياً في غزة، وتأخر شهوراً حباً لعبد الناصر، ود. علي شكشك الذي عمل لاحقاً طبيباً في الجزائر، والأستاذ جمال أبو هاشم الذي عمل لاحقاً وكياً مساعداً في وزارة التربية والتعليم وموجهاً للغة العربية، وكان أول من عرف الإخوان من الشباب، وعرفهم من خلال المكتبة الإخوانية لوالده، فقد عرف الإخوان قبل أن يعرف الشيخ أحمد، وموسى أبو مرزوق. وكذلك محمد محمود محسن الذي عمل لاحقاً طبيباً في السعودية وقد توفاه الله هناك، وكان والده الحاج محمود تاجر أقمشة مقيماً في مخيم الشابورة بمدينة رفح، وكان من الحالات النادرة أن واحداً من رجال الإخوان المسلمين الذين لم يُعتقلوا في العهد المصري. كان ولده محمد رحمه الله يأتي للمجموعة القارئة بالكتب الفكرية والثقافية ذات العلاقة بالإخوان المسلمين، من مكتبة أبيه التي احتفظ بها تحت الأرض.

مثلت قراءة الكتب التي حصل أبو مرزوق عليها من مكتبة أبو محمد وغيرها، بداية النقلة لهؤلاء الشباب من التوجُّه القومي الناصري إلى التوجُّه الإسلامي.

وكان أفراد المجموعة القارئة يقضون الوقت في الحوار الفكري أحياناً يناقشون الفكر القومي، وأحياناً الفكر اليساري، وأحياناً الفكر الإسلامي، وذلك في إطار بحثهم عن أسباب النكسة، والانعقاد من الاحتلال.

وبعد أشهر من القراءة والمواظبة على الصلاة في المسجد، أخذ يتردد على مساجد رفح، خصوصاً مسجدَي الهدى (وكان يخص أهل بينا) والنور ثلاثة من الدعاة هم: الشيخ سليم شراب؛ من خان يونس، وكان أقرب إلى حزب التحرير الإسلامي كما قيل، وهو واسع الاطلاع متعدد الثقافات، شديدٌ فيما يعتقدُه صواباً، حادٌ في طبعه، وكان يحرص على عقد لقاءات بيتية منتظمة مع هؤلاء الشباب وكان مفتاحاً لابتعاث الشباب لاحقاً في الجامعات السعودية. والأستاذ محمد الغرابلي؛ وهو من غزة وكان مدرساً، وقد توفي بعد عام واحد من الاحتلال. والشيخ أحمد ياسين؛ وهو لاجئ في غزة (معسكر الشاطئ)، وكان مدرساً للغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى مادة التربية الدينية. هذا بالإضافة إلى الشيخ حسين المصري والشيخ رجب العطار، وكلاهما له خلفية إخوانية. وهما الخطيبان الرسميان في مسجد الهدى، وكان موسى الأكثر التصاقاً بالشيخ حسين المصري، حيث درس الفقه على يديه.

كان أفراد المجموعة القارئة يجلسون مع هؤلاء الدعاة بعد انتهائهم من إلقاء خطبهم، ويتحاورون معهم في مختلف القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية. الأمر الذي أسهم في تبلور اتجاه أفراد المجموعة نحو الإخوان المسلمين. وقد تحولت المجموعة القارئة جراء ذلك إلى أول مجموعة تمارس العمل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين في رفح بعد الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى خط موازٍ كانت هناك مجموعة أخرى تنشط في شمال القطاع ومدينة غزة تضم عبد العزيز عودة—الذي فصل من الإخوان في وقت لاحق مع فتحي الشقاقي، حيث أسسا حركة الجهاد الإسلامي—ود. إبراهيم المقادمة، والأستاذ خليل القوقا، والمهندس إسماعيل أبو شنب، والمهندس توفيق أبو عيادة، والأستاذ أحمد عودة، بالإضافة إلى عشرات من الإخوان السابقين، وقد عادوا إلى العمل الدعوي، منهم الأستاذ عز الدين طه، والأستاذ أبو أيمن طه،

والأستاذ حماد الحسنات، والأستاذ عبد الفتاح دخان، والأستاذ محمد شمعة، والأستاذ محمود أبو خوصة، والأستاذ عبد الرحمن تمران، وجميعهم لاجئون يقطنون المخيمات.

في نهاية سنة 1967، كان الشيخ أحمد ياسين¹ قد أصبح المحور الناظم الذي يجمع معظم هؤلاء الفتية، الذين كانوا يمتلكون عقلية الشباب. وكان الشيخ ياسين قد بدأ في إعادة بناء وترميم تنظيم الإخوان المسلمين في قطاع غزة باستعادة الأعضاء السابقين، واستقطاب الشباب الجدد الأكثر حيوية، حيث كان كل المذكورين سابقاً من طلاب المرحلة الثانوية، التي تُقسّم وفقاً للمنهج المصري إلى ثلاث سنوات دراسية.



د. موسى أبو مرزوق
سنوات الشباب



¹ تمّ انتخاب الشيخ أحمد ياسين على رأس الإخوان خلفاً للأستاذ إسماعيل الخالدي الذي غادر إلى السعودية.



الفصل الرابع

خَطَّانٌ مُتَوَازِيَانِ

عَقِيدَةُ إِسْلَامِيَّةٍ وَكِفَاحٌ مُسَلِّحٌ

خَطَّان متوازبان

عقيدة إسلامية وكفاح مسلح

حين تشكلت الخلايا الأولى لجماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، لم يكن يوجد في القطاع أي تنظيم لأي من فصائل الثورة الفلسطينية، بما في ذلك حركة فتح، التي كانت بداياتها في القطاع أواسط سنة 1958، وبعد معركة الكرامة في الأردن في 1968/3/21. وكان من أبرز الأسماء التي كانت لها علاقة بهذه الحركة في ذلك الوقت أبو علي شاهين؛ وهو من أسرة مجاهدة، قُتِل والده سنة 1956، وقُتِل أعمامه برصاص جيش الاحتلال بعد أن أوقفوهم على جدار مدرسة (ب) الإعدادية في مجزرة بشعة في حق مجموعة من العزل. وعلى ذلك، لم يكن هناك في غزة سنة 1967 أي تنظيم يمارس الكفاح المسلح، وإن كان بعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني قد بدأوا بإقامة تنظيم شعبي للمقاومة. وحين تبلور الكفاح المسلح، كانت الحركة الإسلامية تتبلور على خط موازٍ لدى الخلايا الأولى للجماعة. وللمفارقة، فإن فكر الذين مارسوا الكفاح المسلح كان وطنياً خالصاً، أو قومياً مسانداً، وبعيداً عن الحركات الإسلامية.

ويُقر أبو مرزوق أن بعض مؤسسي حركة فتح كانوا قد خرجوا من صفوف الإخوان المسلمين؛ لأن الجماعة كانت في خصام سياسي مع عبد الناصر في ذلك الوقت المبكر، وبالتالي، فهؤلاء خرجوا من الجماعة إلى فكرة "الوطنية الفلسطينية"، على أساس أنها الفكرة الجامعة لكل مكونات الشعب الفلسطيني. وفي وقت لاحق، وبعد أن مارست فتح الكفاح المسلح، التحق بها الكثير من أعضاء الجماعة كإبراهيم عاشور، وإبراهيم المشوخي، ود. أحمد نوفل، ود. عبد الله عزام رحمه الله وآخرون، وما سُمِّي بقواعد الشيوخ في الأردن، كما فعل الكثير من أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى. وهو ينفي أن تكون الجماعة قد اعترضت في ذلك الوقت على الكفاح المسلح، أو أن تكون قد رفضت الاعتراف بأن الذين يضحون بأرواحهم في القتال مع قوات الاحتلال الإسرائيلي شهداء. ويعلق أبو مرزوق على ذلك بالقول: كانت التصريحات تُضخَّم، ولم يكن للإسلاميين صوتٌ إعلامي أو

منبرٌ سياسي يعبر عن مواقفهم، كما كان هناك تشويهٌ مقصودٌ لهم. ولذلك، كانت تُضخَّم المواقف بهدف التشهير بالإسلاميين الذين التحقت أعداد كبيرة منهم في ذلك الوقت بمعسكرات فتح، ولكن وفي الوقت نفسه كان هناك تحفظٌ على الاقتتال الفلسطيني - العربي.

وتدليلاً على ذلك، يقول أبو مرزوق إن الإخوان المسلمين لم يقفوا بجانب النظام في الأردن، أو بجانب الثورة الفلسطينية في أثناء المواجهات التي بدأت بين الجانبين مطلع سنة 1969، وظلت تتصاعد حتى أيلول/سبتمبر 1970. وهو يعدُّ مشاركة د. إسحاق الفرحان؛ الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين في الحكومة الأردنية، التي شكّلت برئاسة وصفي التل في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر "اجتهاداً شخصياً" لم يُقره إخوان الأردن عليه.

نشأة تنظيم فتح:

ظهرت في الساحة الفلسطينية عدة تنظيمات خرجت من تحت رداء جماعة الإخوان المسلمين، منها:

1. حزب التحرير الإسلامي، الذي كان مؤسسه الشيخ تقي الدين النبهاني عضواً في جماعة الإخوان المسلمين.
2. حركة الجهاد الإسلامي، التي كان معظم قادتها الأوائل في تنظيم الإخوان، ومنهم د. فتحي الشقاقي؛ الأمين العام الأول للحركة، ود. محمد الهندي، وعبد العزيز عودة، وتيسير الخطيب وغيرهم.
3. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، حيث كان معظم مؤسسيها الأوائل من الإخوان المسلمين، ومنهم: خليل الوزير، وصلاح خلف، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، وعبد الفتاح حمود، وسليم الزعنون، ورياض الزعنون، وأسعد الصفاوي، وفتحي البلعاوي، ورفيق النتشة، وصبحي أبو كرش، وعبد الله صيام، وسعيد المزين، ومعاذ عابد، وحمد العايدي، وعبد الله أبو مراحل، وغالب الوزير، وأحمد عبد المجيد الأسمر، وعوني القيشاوي، وماجد المزين، ومحمد الإفرنجي.



أما ياسر عرفات فقد كان صديقاً للإخوان، وإن ادعى عدد لا بأس به من الإخوان القدامى أنه منهم، لأنه قام بتدريبهم على السلاح وحرب العصابات ضد القوات البريطانية سنة 1951، وهي السنة نفسها التي تعرف فيها على صلاح خلف، حينها كان يُشيعُ أبو عمار رحمه الله بين الطلاب أنه من الإخوان لكسب أصواتهم. ونجح على قائمة الإخوان من سنة 1952 حتى سنة 1956.

وباستثناء فاروق القدومي، ومحمد أبو ميزر اللذين كانا عضوَيْن في حزب البعث، فإن محمود عباس كان إسلامياً، وعمل سكرتيراً لمصطفى السباعي المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، وهناك من يقول إنه: كان من الإخوان وهذا غير صحيح. كما كان المرحوم خالد الحسن عضواً في حزب التحرير الإسلامي.

بدأت فكرة فتح في شُعب الإخوان مبكراً منذ سنة 1954، وخصوصاً أعضاء الجهاز العسكري مثل خليل الوزير، وحمد العايدي، ومحمد الإفرنجي. وكذلك ممن كان في أسرة الجهاد التي كان يرأسها صلاح خلف، ومعه أسعد الصفاوي، وسليم الزعنون، وكمال عدوان، وعبد الفتاح حمود من الضفة، وقد انضمَّ إليهم في أثناء الدراسة في القاهرة.

سنة 1960 تمَّ حسمُ قضية الازدواجية بين عضوية الإخوان وفتح، يقول أبو مرزوق: حيث تمَّ التخيير بين عضوية فتح أو الإخوان المسلمين، وكانت القاعدة التنظيمية الأولى لحركة فتح نشأت في الكويت سنة 1959، حيث تمَّ تشكيل الحلقة الأولى من خليل الوزير بالإضافة لآخرين جاؤوا من مناطق فلسطينية مختلفة منهم: عادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، وفاروق القدومي، وصلاح خلف، وسليم الزعنون، إضافة إلى ياسر عرفات.

روايات النشأة قد اختلفت، فصلاح خلف يقول إن البداية كانت في تشرين الأول/ أكتوبر 1959، ويقول خليل الوزير إنها كانت سنة 1957، فيما يقول خالد الحسن إنها كانت في سنة 1962، ويبدو أن كل واحد منهم يؤرِّخ للبداية اعتباراً من تاريخ انضمامه لهذه الفكرة.

كانت مجموعات العمل الأولى كالتالي:

1. مجموعة الكويت: خليل الوزير، وياسر عرفات، وصلاح خلف، وعبد الله الدنان، وعادل عبد الكريم.
2. مجموعة قطر: محمد يوسف النجار، وكمال عدوان، ومحمود عباس، ورفيق النتشة.
3. مجموعة غزة: فتحي البلعاوي، وأسعد الصفاوي، وسليم الزعنون، وعوني القيشاوي.

ومعظم هؤلاء كانوا في جماعة الإخوان المسلمين باستثناء ياسر عرفات.

مذكرة خليل الوزير:

قدّم خليل الوزير مذكرةً إلى هاني بسيسو، وهو المراقب العام للإخوان المسلمين في فلسطين، ضمنها فكرة التنظيم الجديد، وملخصها:

1. أن يتبنى الإخوان المسلمون الفلسطينيون إقامة تنظيم خاص بجانب تنظيمهم بحيث لا يحمل لوناً إسلامياً في مظهره وشعاراته، وإنما يحمل شعاراً تحريري فلسطين والكفاح المسلح.
 2. أعضاء هذا التنظيم الجديد من الإخوان وغيرهم، ولكن عليهم أن يخلعوا ثيابهم الحزبية الإخوانية وغيرها.
 3. التنظيم الجماهيري والعمل المسلح سيُبقى القضية حيةً ويقطع الطريق على تصفيتها، خصوصاً وأن الإخوان وغيرهم ملاحقون من قِبَل عبد الناصر، ولفك الطوق والحصار عنهم، لا بدّ من الفكرة الجديدة.
- رُفِضت الورقة المقدمة، وتمّ حسمُ موضوع العضوية والانتماء التنظيمي، الذي تأخّر 3 سنوات من سنة 1957 إلى سنة 1960 (اجتماع القاهرة الأول)، وكان الكثير من الإخوان انضموا إلى هذا التشكيل (الذي اقترحه الوزير أي حركة فتح) على أساس أنه مُقر من قِبَل جماعة الإخوان المسلمين.

أبو مرزوق والتواصل مع العمل الفدائي:

الشاب موسى أبو مرزوق كانت عواطفه دائماً مع العمل الفدائي الفلسطيني، ومع الثورة الفلسطينية في المواجهات التي خاضتها سواء في الأردن، أم في لبنان، أم في سورية، وذلك بالرغم من ملاحظاته على بعض الممارسات السلبية لفدائي فصائل الثورة.

كان موسى قد غادر قطاع غزة أواخر سنة 1969، وكانت المرة الأولى التي تطأ قدماه فيها أرض الأردن. وعندما غادر القطاع كان قد بدأ حواراً مع الخلايا الأولى لحركة فتح، التي لم تكن قد بلورت عملها المسلح داخل القطاع بعد، وإن كان سيهتم بالعمل المسلح بعضُ الفاعلين في قوات التحرير الشعبية، ويقول: ما زال في ذاكرتي الصديق العزيز سعدي أبو حشيش، وقد أصيب في إحدى العمليات وتم اعتقاله ولم يخرج من السجن إلا بعد اتفاقيات أوسلو Oslo Accords. ويقيم حالياً في الزقازيق بجمهورية مصر العربية، وكم كان سعدي مفعماً بالثورة وبعلاقاته الحميمة مع الجميع.

إعادة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين:

كانت فتح في ذلك الوقت، والجبهة الشعبية بالذات، قد بدأت بالنمو السريع في القطاع والضفة الغربية؛ وذلك لوجود امتداد تنظيمي قوي لهما في الخارج، يمدهما بالدعم الفكري والمالي والسلاح، وكانتا قد استكملتا شروط التحرك. أما جماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت فلم يكن لها أي صلة بأي منظمات في الخارج، وكان عدد أعضائها محدوداً، يشكل بدايات تنظيم لا أكثر.

ولذلك فإن الكفاح المسلح لم يكن وارداً في حسابات الجماعة التي كان على رأسها الشيخ أحمد ياسين اعتباراً من أواخر سنة 1968. ولم يكن الشلل قد امتد إلى كل أطرافه كما انتهى إليه الحال لاحقاً. فقد كان في ذلك الوقت يستطيع المشي على قدميه، وكان يعمل في التدريس بالمدارس الحكومية، بعد تخرجه من المدرسة الثانوية.

ولتعيين الشيخ ياسين قصة تُروى؛ فقد كان طلبه قد رُفِضَ أول الأمر من قبل مستشار الحاكم العام لقطاع غزة، ورئيس البعثة التعليمية المصرية بالقطاع محمود شهاب، لكن الفريق أحمد سالم الحاكم العام لقطاع غزة الذي كان لديه ولد معاق، قرر تعيين ياسين مدرساً سنة 1958. والشيخ ياسين ليس بعالم شرعي، كما أن ثقافته ليست أزهرية كما يُشاع. فقد تَقَفَ نفسه بنفسه، وعمل في الإطار الاجتماعي والسياسي من منظور إسلامي. ولكن في سنة 1964 تقدم للثانوية العامة مرة ثانية، ونجح وتمَّ قبوله في جامعة عين شمس قسم لغة إنجليزية، بالرغم من أن اعتقاله في مصر سنة 1965، حالَ بينه وبين إكمال تعليمه الجامعي، فقد تمَّ إخراجه من السجن مباشرةً إلى غزة.

في أثناء البدايات الأولى لتنظيم الجماعة—يوصل أبو مرزوق—انحصر عملها في الإصلاح الاجتماعي والدعوة للإسلام داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال وسائل اتصال بدائية تعتمد على الاتصال والاحتكاك الشخصي، لا عبر مؤسسات وبرامج ومنظمات.

الارتحال إلى مصر:

عندما قرر أبو مرزوق الخروج من القطاع لإكمال الدراسة الثانوية، ذهب لوداع الأستاذ أحمد ياسين وجلسا يتحدثان عن المستقبل، وتمَّ حينها الاتفاق على الذهاب إلى مصر، لالتحاق بالكلية الحربية، حيث كانت مصر تسمح بدخول الكليات الحربية لأبناء قطاع غزة. وحيث لم يكن هناك اتصالات ما بين الأردن وغزة، أو مصر وغزة، ولم تكن هناك أوضاعٌ تنظيمية مبلورة بين تلك الأجزاء، إلا أن الشيخ أحمد تذكر أخاً يقيم في عمان، يعمل في التحاليل الطبية، وكان طبيبياً بيطرياً اسمه د. أحمد العرجا فتعرف عليه أبو مرزوق في أثناء مروره بالعاصمة الأردنية. في اليوم التالي للقاء الوداع مع الشيخ أحمد ياسين، كانت السيارة تقل أبو مرزوق إلى القدس للصلاة، ومنها إلى جسر الملك حسين عابراً فلسطين إلى الأردن.

حين غادر الشاب موسى أبو مرزوق مخيم اللاجئين في رفح، لم تكن عمان هي الهدف، وإنما القاهرة ومصر، حيث كان يريد الذهاب إلى حيث أخوه جمعة

الذي كان يقيم ويعمل في مدينة شبين الكوم في محافظة المنوفية، وهي تجاور قرية ميت أبو الكوم التي أنجبت الرئيس المصري الأسبق أنور السادات. فقد كان عبد الناصر قد سمح بتعيين فلسطيني قطاع غزة في الوظائف العامة بمصر. وكان جمعة قد عُيِّن موظفاً إدارياً في وزارة التربية والتعليم المصرية. وفي مدرسة شبين الكوم قدم موسى امتحانات الثانوية العامة المصرية، وحصل عليها. غير أنه قبل أن يذهب إلى مصر، أقام لمدة شهرين في الأردن بصحبة أخيه محمود الذي كان يراه للمرة الأولى منذ أن غادر رفح إلى الأسر الإسرائيلي في أعقاب النكسة.

تنبؤٌ مبكرٌ:

على الرغم من صغر سنّه، حاول موسى خلال هذين الشهرين تفهّم الوضع الفلسطيني في الأردن، ساعده على ذلك وجود محمود في قواعد الفدائيين حول مدينة السلط. وقد خلص من مشاهداته إلى قناعة راسخة بأن العمل الفدائي لن يُسفر عن نتيجة ملموسة!

لماذا؟ يجيبك على اندهاشك قائلاً: ”لاحظت في قواعد الفدائيين أنهم عندما يُعدّون الطعام، كانوا يأخذون احتياجاتهم من حقول المزارعين المجاورة. وكان لي اعتراض على ذلك، إذ كيف سيعيش الفلاح وما هو مستقبل علاقته مع الفدائيين؟“، ولذلك فقد قال لأخيه ورفاقه: ”إذا لم يكن وجودكم موضع ترحيب، فكيف يمكن لكم الاستمرار في البقاء بين الناس، وإذا انعدمت الحاضنة الشعبية لا مستقبل لكم، ذلك أن الحاضنة الشعبية أهم شروط الاستمرارية“.

إلا أنه، وبالرغم من الانتقادات التي صدرت عنه، وتقييمه السلبي لبعض الممارسات، كان للعمل الفدائي رصيد كبير لديه، باعتباره الطريق الوحيد الذي يمكن أن يحرّر البلاد ويعيد حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة. ولذلك، فقد كانت عواطفه مع الفدائيين، مهما اختلف التقييم، أو الوجهة. وقد كانت عاطفته معهم في أثناء أيلول/ سبتمبر 1970، وفي لبنان، وفي أثناء الحرب مع سورية. غير أنه يلاحظ أنه في لبنان لم يتم الاتّعاظ من تجربة الأردن، وقد كانت السلبيات أكثر عمقاً.

الانقلاب على قائد جيش التحرير:

كان موسى قد زار أخاه محمود الذي انتقل إلى لبنان غير مرة. وقد شهد في إحدى المرات فصول الانقلاب الذي قاده أخوه مطيحاً بالعميد مصباح البديري القائد الأسبق لجيش التحرير الفلسطيني، ما أفضى إلى الحكم عليه بالإعدام في سورية، بعد أن كان الرئيس حافظ الأسد قد منحه وساماً ورتبة أعلى جرّاء البطولة التي أبداهها في أثناء حرب رمضان 1973.

الانقلاب على مصباح البديري لم يتم في يوم وليلة، ولكنه تشكل من عدة فصول بدأت كما يقول العميد محمود بلقاء غير متوقع بينه وبين عبد الحليم خدام وزير خارجية سورية في ذلك الوقت، الذي سيصبح لاحقاً النائب الأول لرئيس الجمهورية، قبل أن يغادر سورية معارضاً للنظام.

بعد أن حصل الرائد محمود على وسام الشجاعة من قبل الرئيس حافظ الأسد، تمت مكافأته بتعيينه قائداً لقوات جيش التحرير الفلسطيني (قوات حطين) في لبنان، التي كانت تتبع قيادة العميد مصباح البديري في دمشق. ولما كان الوسام اشتمل على سنتي أقدمية، فقد تمت ترقية محمود إلى رتبة مقدم.

وذاث يوم من سنة 1975، وصل عبد الحليم خدام إلى بيروت وبرفقته زهير محسن الأمين العام—آنذاك—لمنظمة الصاعقة، الذي كان يشغل كذلك رئيس الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية. وطلب خدام من محمود نقل كتيبة من كتائب جيش التحرير الفلسطيني من خط التماس مع قوات حزب الكتائب إلى مخيمي صبرا وشاتيلا بدعوى وجود خارجين على القانون يتوجب القبض عليهم. ولما كانت سورية تحضّر في ذلك الوقت لمعركة فاصلة مع قيادة منظمة التحرير، فقد امتنع محمود عن تنفيذ طلب خدام مبرراً ذلك بضرورة تلقيه أمراً بذلك من رئيس الأركان العميد مصباح البديري، رافضاً تلقي مثل هذا الأمر من زهير محسن أيضاً، مبدياً استعداداه في الوقت نفسه بتكليف حراساته الخاصة بالقبض على المخالفين للقانون. وانتهى الجدل بين خدام ومحمود بتساؤل الأول: "ليش إحنا جايبينك هون؟"، وردّ الثاني "أنا هنا للدفاع عن الشعب الفلسطيني". وعندها قال خدام مهدداً: "لقد أعذر من أنذر، اللهم اشهد أنني قد بلغت". فما كان

من محمود إلا مغادرة المكان رافضاً طلب زهير محسن مواصلة الحديث وإتمام شرب كوب الشاي. وعندما استمع ياسر عرفات إلى رواية محمود بحضور المرحوم صلاح خلف، تساءل الأخير ”هل أنت مجنون؟“. وأضاف ”كان يفترض أن تداري الموقف؛ لأن السوريين لن يتركوك حياً بعد الآن“.

وبعد ساعتين من اللقاء العاصف مع خدام، كانت كتيبة من منظمة الصاعقة التي يقودها زهير محسن تنفذ مهمة ضرب بعض المراكز التابعة لحركة فتح ومكاتب جريدة ”بيروت المساء“ التي كان يصدرها حزب البعث العراقي، وتمّ يومها إنقاذ شفيق الحوت مدير مكتب منظمة التحرير في بيروت من تحت الأنقاض.

وفي اليوم ذاته، صدرت الأوامر للعميد مصباح البديري بالتحرك إلى بيروت لاستبدال المقدّم محمود أبو مرزوق من قيادة قوات جيش التحرير في لبنان. وعندما رفض ثلاثة ضباط تولّي القيادة بدلاً عنه، واستقال اثنان منهم من الجيش، أنشأ البديري بأوامر من دمشق مركزاً للقيادة والأركان في لبنان، أخذ شخصياً يدير عمل كافة القوات منه. وفي تلك الأثناء تصاعد الموقف على نحو خطير بين القيادتين السورية والفلسطينية، وتصاعدت حدة الحرب الكلامية بينهما، وتحركت قوات سورية على عدة محاور لضرب قيادة المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها قيادة فتح في لبنان. وصادف أن كان عرفات في السعودية، واتخذت لجنة قيادية برئاسة المرحوم أبو صالح وعضوية كل من أبو إياد، وأبو جهاد، وأبو الهول قراراً بالقتال ضدّ القوات السورية المتقدّمة. فأصدر البديري أمراً باستنفار قوات جيش التحرير الفلسطيني لمؤازرة القوات السورية، وعندها اضطر المقدّم محمود أبو مرزوق لإصدار أوامره بسحب الفصيل المكلف بحراسة البديري. وطلب من المقدّم ذيب سرحان قائد قوات جبهة التحرير العربية القبض على البديري حتى لا يسجل سابقة يقوم بموجبها الجنود باعتقال قائدهم. وأصدر التعليمات بالألا تتلقى القوات أيّ أمر من سواه. وتمّ إرسال البديري إلى أبو إياد، الذي طلب منه التصريح باستنكار ما فعله السوريون، لكنه رفض كونه ضابطاً في الجيش السوري لا يستطيع أن ينتقد قيادته السورية.

وجراء التداعيات اللاحقة التي قُتِلَ فيها اثنان من الضباط البعثيين في جيش التحرير، غادر بقية الضباط البعثيين إلى سورية ومعهم بعض الجنود، فيما بقي تحت قيادة المقدّم محمود أبو مرزوق 80% من أصل القوات بكامل المعدات والأسلحة. وبعد ذلك، حضر عبد الحليم خدام إلى بيروت وتفاهم مع محمود على إطلاق سراح البديري.

الجماعة في مصر:

في مصر لم يكن هناك تنظيم قائم للإخوان المسلمين. كان عبد الناصر قد فكك التنظيم بشكلٍ شبه كامل، وكان كل رموزه في السجون، وكانت المساجد تخلو من الشباب.

هكذا وجد الشاب موسى الوضع عندما وطأت قدماه أرض مصر لأول مرة. وبعد أدائه صلاة الفجر في مسجد داخل مركز أمني يقع أمام منزل شقيقه جمعة مباشرة، سأله الشيخ: هل أنت طالب في الأزهر؟ فأجابه بلا، فسأله: هل أنت طالب في المعاهد الدينية؟ فأجابه بلا. وهنا قال له الشيخ: "أمال أنت بتصلي في المسجد ليه؟ صلي في بيتك". وبعدها أدرك موسى أن هذه نصيحة هدفها عدم تعريضه للسجن. وبعد عدة أعوام من الإقامة في مصر، أدرك موسى أنه كان خاضعاً للمراقبة، غير أن هذه المراقبة لم تفلح في تحديد هويته، حيث إن المصريين لم يعرفوا آنذاك وضعه التنظيمي في جماعة الإخوان المسلمين، وموقعه القيادي في حركة حماس، إلا عندما قام بزيارة رسمية لمصر سنة 1994 بوصفه رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس.

بعد انتهاء أبو مرزوق من دراسة الثانوية العامة، تمّ إلغاء دخول الفلسطينيين للكليات الحربية، وبالتالي قدّم للتنسيق ودخل كلية الهندسة، وهي تقع في المدينة نفسها التي كان يقيم فيها مع شقيقه جمعة.

بعد التحاقه بجامعة المنوفية في أيلول/سبتمبر 1971، كان موسى ينشط منفرداً بين المصريين، لعدم وجود أعداد كافية من الفلسطينيين في شبين الكوم، ذلك أن سياسة الجسور المفتوحة بين قطاع غزة ومصر اعتُمدت ابتداءً من

مطلع السبعينيات، وأصبحت الجامعات المصرية تقبل أعداداً متزايدة من الطلبة الفلسطينيين. وعندها انصرف موسى للعمل في صفوف الشباب الفلسطيني، الذي كانت أعداده تتزايد كل عام بفضل توافد طلاب غزة لمواصلة التعليم الجامعي في مصر.

ومن بين أولئك الشباب كان عبد العزيز عودة، وإبراهيم المقادمة، وخميس أبو ندى، ومحمد محسن، وإسماعيل أبو شنب، وبشير نافع، وأحمد يوسف صالح، ومحمد المزين، وعيسى الأسمر، ومحمد الهندي، وكمالين شعث، وفرج الغول، وعماد العلمي، ومفيد المخللاتي، وعمر فروانة، وعصام السراج، وفتحي الشقاقي، الذي قدم إلى جامعة الزقازيق بعد أن أنهى دراسته في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية، وعمل بالتدريس في القدس. وعلى ذلك فقد وصل إلى مصر متأخراً ثلاث سنوات عن أقرانه.

احتكاك مع الجميع:

سمحت الدراسة في مصر بالاختلاط والاحتكاك بمختلف التيارات السياسية الفلسطينية، خصوصاً حركة فتح، والجهة الشعبية. وخلال تلك الفترة زار موسى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان، وأمضى عدة أشهر في مخيم اليرموك قرب دمشق، وفي حي الطريق الجديدة في بيروت، حيث كانت تتمركز مكاتب فصائل الثورة الفلسطينية.

وكان خلال هذه الجولات يطلع عن كُتب على مشاكل الشعب الفلسطيني وطبيعة ممارسات السلطات اللبنانية مع الفلسطينيين. كما كان يعمل بنشاط في توسيع التنظيم الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين. وعندما كان الأعضاء الجدد من الطلاب يعودون إلى قطاع غزة والضفة الغربية، كانوا يواصلون العمل في تنظيم الجماعة هناك. وقد نما التنظيم الطلابي لجماعة الإخوان المسلمين، وأصبح يضم المئات من الطلاب، مع أن حركة فتح في ذلك الوقت كانت في أوج انتشارها. وكانت السياسة المصرية ضدّ الجبهتين: الشعبية والديموقراطية، بل ضدّ أيّ تنظيم خلا فتح، وكثيراً ما كان يرّحل أعضاء التنظيمين من الطلاب. بل إنّ

تنظيم الإخوان الطلابي كان هو الأكبر من حيث التنظيم والالتزام... وكان لتنظيم فتح الحرية في العمل بين الطلاب وفتح مكاتب وأنشطة في القاهرة، كما يقول أبو مرزوق، أما تنظيم الإخوان المسلمين الفلسطيني فقد كان يضم 20% من الطلاب الفلسطينيين في كلية الطب المقبولين في جامعة القاهرة على سبيل المثال، ويؤكد على أن الكم والكيف (العدد والنوعية) كانا متميزين. ولدى عودة هؤلاء الطلاب، خصوصاً إلى قطاع غزة، كانوا يشاركون في النقابات والجمعيات والمؤسسات، وتأسيس مؤسسات جديدة، بعد أن كان القطاع خالياً من العنصر الإخواني النقابي.

إعادة البناء:

ونظراً لعدم وجود تنظيم لجماعة الإخوان المسلمين في مصر في ذلك الوقت، فقد أصبح تنظيم الجماعة الفلسطيني الطلابي سابقاً لعودة جماعة الإخوان في القاهرة.

في البداية تم تشكيل مكتب إداري لقيادة الجماعة في القطاع، تبعته مكاتب فرعية، ثم تطور الأمر إلى تشكيل مجلس للشورى ينبثق عنه مكتب إداري تنفيذي، ومناطق تنظيمية في مدن ومخيمات القطاع.

أما في الضفة الغربية، فقد كان التنظيم ضعيفاً بعد الاحتلال، كما كان بناء التنظيم أكثر صعوبة. ولم يكن هناك أي اتصال بين تنظيم الجماعة في قطاع غزة الذي كانت مرجعيته في القاهرة قبل سنة 1967، وبين تنظيم الجماعة في الضفة الغربية الذي كانت مرجعيته في عمان. ويقرر أبو مرزوق ثلاثة أسباب لضعف التنظيم في الضفة الغربية هي:

- أولاً: خروج أعداد كبيرة من أعضاء التنظيم من الضفة الغربية بعد الاحتلال.
- ثانياً: عدم وجود هيكل تنظيمي مستقل بسبب تبعيته لقيادة الجماعة في الأردن، وبعد الاحتلال تم اعتبار أهلنا في الضفة كأنهم أسرى.
- ثالثاً: اتساع مساحة الضفة الغربية وصعوبة التواصل مقارنة بقطاع غزة.



غير أن أبو مرزوق يغفل عن ذكر عامل مهم آخر، هو التاريخ الصدامي بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومجمل فصائل الحركة الوطنية والقومية واليسارية.

بداية الاتصال بين تنظيمي الجماعة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية كانت عن طريق الوفود الزائرة وطلاب غزة الذين توجهوا للدراسة في جامعات الضفة، وتحديدًا من خلال الشيخ سعيد بلال في منطقة نابلس. كما أنه كان هنالك دور للجامعات المصرية التي التقى فيها الطلاب الإخوان من الضفة والقطاع. وفي البدايات المبكرة لعبت الجامعات المصرية دوراً في تعزيز التنظيم بكوادر متميزة. وامتسع نطاق النشاط الدعوي بشكل غير مسبوق.

ولذلك، يؤكد أبو مرزوق على أن التواجد في مصر كان بمثابة الخميرة التي أنضجت تنظيم الجماعة في الأراضي الفلسطينية. فقد جرى تأسيس تنظيم جديد، لإعادة تأسيس تنظيم قائم، وأصبح تنظيم الجماعة داخل فلسطين موحدًا لأول مرة في تاريخه بقيادة واحدة ومسؤول واحد في أواخر السبعينيات، وكان أول مسؤول في قيادة الجماعة الأستاذ حسن القيق رحمه الله.

وفي الأساس، لم تكن مصر بعيدة عن بدايات الجماعة في فلسطين. ففي مصر تأسس أول تنظيم لجماعة الإخوان المسلمين على يدي حسن البنا سنة 1928. ومن مصر خرج الدعاة إلى فلسطين وغيرها من أقطار العروبة والإسلام، وكان أبرزهم في فلسطين الشيخ حسين أحمد حسن الذي أقام في رفح المصرية بعد الهجرة، وكان في الأساس قد تم إيفاده إلى يافا. وظل مقيماً على حدود فلسطين بعد نكبة 1948، وتزوج من امرأة فاضلة فلسطينية من عائلة الفرا. وبعد سنة 1948 ارتبط بالإخوان المسلمين في قطاع غزة.

الدعاة الذين أرسلهم البنا حملوا رسائل مختلف أنحاء العالم الإسلامي وقياداته، وأسفرت مهماتهم عن إنشاء شُعب لتنظيم الإخوان المسلمين في أكثر من قطر، مثل: فلسطين، والأردن، وسورية، والعراق. وكانت هذه الشُعب في

بداياتها مرتبطة بالمركز العام للجماعة في مصر. غير أن هذه التنظيمات تحولت إلى كيانات وتنظيمات مستقلة لاحقاً بعد المحنة التي واجهت الإخوان المسلمين في مصر أواسط الخمسينيات، وفي أعقاب المحاولة المزعومة لاغتيال الرئيس جمال عبد الناصر سنة 1954، والتي ينفي الإخوان المسلمون تورطهم فيها، ويقولون إنها محاولة مزعومة، تمّ عقبها اعتقال المرشد العام حسن الهضبي.

منهج واحد واستقلال تنظيمي:

غير أن الاستقلال التنظيمي في الستينيات لم يؤثّر على وحدة المنهج والخط الفكري والسياسي الذي ظلّ واحداً في مختلف الأقطار. وفي غياب المرشد، شكّلت قيادة عامة لتنظيمات الإخوان المسلمين في مختلف الأقطار، كانت تتولى رسم وتحديد السياسات العامة، وتبادل المعلومات والخبرات التي تهم مختلف تنظيمات الإخوان. وتحولت هذه القيادة بعد خروج المرشد العام من السجن إلى مكتب الإرشاد الذي ما يزال قائماً حتى الآن، ويتشكّل من عددٍ من قيادات الإخوان في مختلف الأقطار دون تقيّد بجنسية واحدة. ويحدد هذا المكتب السياسات العامة، ومواقف الجماعة من مختلف القضايا الرئيسية، لكنه يترك لكل تنظيم حرية اتخاذ القرارات، والتعبير عن الأشكال المختلفة من العلاقات داخل القطر الواحد. وبقيت أعمال تنظيمات الإخوان في أقطارها حسب الخريطة القطرية مستقلة في خططها واستراتيجياتها وعلاقاتها مع الحكومات القطرية، وهذا لا ينفي تشكيل مجلس شورى للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، الذي أصبح أبو مرزوق عضواً فيه بحكم مسؤوليته الإخوانية في الولايات المتحدة، وهو التنظيم الذي يقتصر وجوده على مكتب الإرشاد ومجلس الشورى، دون أن يمتد ذلك إلى إيجاد تنظيم عالمي واحد ممتد داخل الأقطار كوحدة تنظيمية عالمية واحدة، من هذه التنظيمات.

تمّ إنشاء التنظيم الفلسطيني من أبناء غزة وفلسطينيي الخارج عدا الأردن، وتمّ إقرار لائحته الأساسية وانتخاب مجلس الشورى الخاص به وقيادته التنفيذية، وكان معظم هذا التنظيم من الفلسطينيين في بلاد الخليج، ومن يسافر من الأردن إلى الخليج. ولم يلتحق بهذا التنظيم معظم فلسطينيو سورية، فقد

كانوا يتبعون تنظيم الإخوان السوريين، ولا فلسطيني لبنان، فقد كانوا مندمجين مع الجماعة الإسلامية في لبنان، أما الضفة—حيث كانوا جزءاً من التنظيم الأردني—فقد كانت الاتصالات بين هذا التنظيم والإخوان في غزة ضعيفة، وإن كانت خدمات التنظيم الفلسطيني للإخوان في الأراضي المحتلة كبيرة وواضحة في الأطر الاجتماعية والإنسانية والمنح الدراسية، وبشكل مواز، كان التنظيم في الأردن قد أنشأ لجنة فلسطين في الجماعة لمساعدة الإخوان في الداخل، والوقوف على خاصياتهم المختلفة وتلبيتها بالقدر المستطاع.



د. موسى أبو مرزوق مع أبيه وأخيه اللواء محمود



اللواء محمود أبو مرزوق ووالده الحاج محمد

الفصل الخامس

البناء من الخارج

مصر - الإمارات

البناء من الخارج مصر - الإمارات

بناء تنظيم فلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين داخل مصر، وخصوصاً داخل الجامعات المصرية، أوجد مفارقة غير معهودة في تاريخ الجماعة، التي مثلت القاهرة، وما تزال، مرجعية تاريخية وفكرية، إلى حد ما لكل تنظيماًتها في العالم التي ترتبط بهذا القدر أو ذاك بالمرشد العام ومكتب الإرشاد، وخصوصاً التنظيم الفلسطيني.

ويمكن تشخيص هذه المفارقة بشكل أوضح لدى استحضار أن القاهرة كانت حتى سنة 1955 تمثل المرجعية التنظيمية المباشرة لتنظيم الجماعة في قطاع غزة وكان قد عقد الإخوان الفلسطينيون اجتماعاً في القاهرة سنة 1960، نشأت خلاله فكرة التنظيم الفلسطيني المستقل، فقد اجتمعت عناصر فلسطينية من غزة، ومصر، وسورية، والأردن، والخليج، وتقرر آنذاك ترك الإخوان الفلسطينيين في الأردن لاعتبارات قانونية... حيث كانت المملكة الأردنية تمثل الضفتين، خصوصاً وأن الإخوان دعاة وحدة من حيث الأصل.

وأطلق قيام التنظيم إجراءات تنظيمية، أهمها: وضع نظام أساسي مكتوب، وتشكيل مجلس تمثيلي، له سلطة رقابية، ولجنة تنفيذية، وحق اختيار رئيس اللجنة وأعضائها، وحق تغييرهم، ونظام الانتخابات، والموازنات، كلها من صلاحيات مجلس الشورى المنتخب.

عُقد اللقاء الأول للتشكيل التمثيلي الجديد في صيف 1963 على أغلب الروايات في مزرعة الحاج محمد النجار بمنطقة المواصي المحاذية لشاطئ البحر. وحضر اللقاء 17 أخصاً وهم قيادات العمل الفلسطيني، وناقش علاقة الإخوان بحركة فتح، وتقوية التنظيم وامتداده، وانتخاب المراقب العام، واتخذ عدة قرارات: حسم العلاقة بعضوية الإخوان، أو فتح، ولا ازدواجية، واعتبار محمد يوسف النجار

تاركاً للجماعة، وكلف لجنةً بوضع اللائحة التنظيمية، ولجنة اتصال بالإخوان الفلسطينيين الموجودين في مختلف الأقطار، وعمل إحصائية لهم.

وتمّ انتخاب هاني بسيسو مراقباً عاماً للتنظيم الفلسطيني، الذي تمّ اعتقاله سنة 1965 وتوفي في السجن سنة 1970. وكتب عنه قصيدة شعرية مؤثرة الأستاذ موسى أبو عويمر، وقد استلم بعده عبد البديع صابر، وكان يعمل في قطر... يقول أبو مرزوق إنه قد ذكر له بعض الإخوة في مكتب الإرشاد من الذين رافقوا هاني بسيسو، أنه "لو كان هاني حياً بعد وفاة المرشد العام الأستاذ الهضيبي لكان هو المرشد العام، لما كان يحظى به من إجماع بين إخوانه المصريين أيضاً".

كان هناك مكتب جامع للإخوان المسلمين يُسمّى المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين. وفي صيف 1966 تمّ تمثيل فلسطين، وكان من مثّلها الأستاذ د. عبد الله أبو عزة؛ نائب المراقب العام، ويصفه أبو مرزوق بأنه "كان صديقاً كريماً حلّو المعشر، صريحاً وجريئاً، وكان يرأس المكتب التنفيذي للإخوان الأستاذ عصام العطار، وكلاهما تعرّفت عليه بصور مختلفة".

الإخوان الفلسطينيون كانوا متواجدين في قطر، وكان مسؤولهم عبد البديع صابر، وفي الكويت عمر أبو جبارة، وفي السعودية عدنان النحوي، وفي بيروت عبد الله أبو عزة، والفلسطينيون في لبنان والأردن كانوا مندمجين مع التنظيمات الإخوانية في البلدين، وعموماً كان التنظيم يعاني انحساراً ومشاكل لها علاقة بالتوزيع الجغرافي ونتائج الأحداث في مصر وغيرها.

توفي الأستاذ عمر أبو جبارة سنة 1975، وانتُخب الأستاذ سليمان حمد رئيساً للجنة التنفيذية في الكويت، ومن بعدها مراقباً عاماً للتنظيم الفلسطيني، ولكن في أواخر الستينيات كان التواصل مقطوعاً مع غزة، وإن كان هناك تواصل مع تنظيم الإخوان الفلسطيني في مصر، كما يقول أبو مرزوق.

اللقاء الأول بعد الخروج من غزة:

خرج أبو مرزوق من غزة في أيلول/سبتمبر 1969، عبر جسر الملك حسين إلى الأردن حاملاً رسالة تعريف للدكتور أحمد العرجا، وهو طبيب بيطري من رفح

تخصص في التحاليل الطبية، وبعد تخرّجه من القاهرة عمل في ليبيا ثم استقر في الأردن. وكان الطلب منه التعريف بأي من الإخوان الفلسطينيين في مصر، وهذا أمر لا علم لأحد في غزة بمن بقي في مصر من الإخوان. والمعروف أن الإخوان لم يكن لهم وجود تنظيمي في مصر بعد ضربة 1965، والتي أعدم فيها الشهيد سيد قطب وأربعة آخرون، والذهاب لأم الدنيا ومن قطاع غزة، يقول أبو مرزوق: كانت نقلة هائلة.

يتابع أبو مرزوق ”زودني د. أحمد برقم هاتف لأحد الطلبة في جامعة الأزهر في كلية الزراعة وهو سليمان دلول، الذي حصل على الدكتوراه لاحقاً، وركبت الطائرة لأول مرة في حياتي من مطار عمّان الدولي قاصداً القاهرة، وقبل الصعود إلى الطائرة، وإذا بأحد أصدقاء أخي محمود يعطيه زجاجتين أخبرني أنهما زجاجات زيت زيتون“. وقال له، إن أحد أصدقائه سيكون في المطار ليأخذ الأمانة. ويضيف أبو مرزوق أنه اكتشف بعد سنوات عديدة أنها كانت زجاجات من نوع آخر، ولم يكن قد رأى مثل ذلك من قبل.

وصل القاهرة وكان في استقباله أخوه جمعة، الذي صحبه إلى شبين الكوم، عاصمة المنوفية. وبعد أشهر بسيطة اندلعت أحداث أيلول/سبتمبر 1970، ومُنِع الفلسطينيون من دخول الأردن، فحُرم من العودة لغزة حيث كان الطريق الوحيد إلى غزة عبر جسر الملك حسين. وبذلك انتهى مفعول تصريح المغادرة الإسرائيلي الذي كان يحمله.

في مصر درس أبو مرزوق الثانوية العامة نظام منازل، لوصوله متأخراً عن بدء التسجيل. وكان منزل أخيه يقع على الشارع الرئيسي وأمام مديرية الأمن مباشرة، وبها مسجد صغير اعتاد على الصلاة فيه. ويقول: إنه وللغرابية، لاحظ قلّة المصلين من الشباب في المسجد، بل إن ندرة من الشباب كانوا يصلون، وأنه فوجئ بحديث رجل مسن لاحظ مواظبته على صلوات الجماعة، خصوصاً صلاة الفجر، متسائلاً: أنت من الأزهر؟ فأجابه بلا، فسأله ثانية: هل أنت من المعهد الديني في شبين الكوم؟ فرد عليه ثانية بلا، عندها قال له الرجل المسن: ”أمال ليه بتصلي دائماً في المسجد؟“، فلم يرد عليه أبو مرزوق، الذي كان مستغرباً مثل

هذا المنطق. ولكنه تذكر سيرته مع كبار السن في مسجد الهدى في سنوات الصبا، واتّضح لاحقاً أنه كان ناصحاً، ولكن مضت الأيام ودخل الجامعة بعد إغلاق باب الكلية الحربية بوجه أبناء قطاع غزة، حيث كان المقصد حسب ما تمّ الاتفاق عليه مع الشيخ أحمد ياسين رحمه الله، ودخل المعهد العالي الصناعي في شبين الكوم في أيلول/ سبتمبر 1971 والذي تحوّل إلى كلية الهندسة والتكنولوجيا (جامعة المنوفية) بعد عام من دخوله المعهد.

في هذه الأثناء ذهب أبو مرزوق إلى القاهرة حيث التقى سليمان دلول وتعرّف على المجموعة الوحيدة من الفلسطينيين الموجودة في القاهرة، وجميعهم كان في السنوات النهائية، وكانوا ثلاثة: سليمان دلول، ومحمد دياب أبو سلوت، وخليل أبو شاويش، بالإضافة إلى عدد من الإخوة أيضاً في السنوات النهائية في الإسكندرية؛ وهم: د. عبد الله الحصري، والمهندس رياض البنا، ود. منذر الخالدي، ود. خليل الخالدي، وموسى أبو عويمر، وعيد منير، وقد غادروا جميعاً بعد أشهر إلى اليمن والخليج، وقد تعاقدوا مع وزارة التربية والتعليم اليمنية، حيث التقى بهم بعد 15 عاماً في صنعاء، في أثناء إحدى الزيارات الرسمية للجمهورية اليمنية.

في الكلية صادف وجود شخص واحد من أعضاء الجماعة في الدفعة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1971 هو إسماعيل أبو شنب.

وأضاف أبو مرزوق: المهم أن العمل التنظيمي كان بالنسبة لي كالاتي: الأول محلي في شبين الكوم، حيث توليتُ كذلك مسؤولية المنوفية بالإضافة إلى المنصورة، وجزء مركزي في القاهرة، حيث تمّ تشكيل مكتب للطلاب، وخصوصاً أن عشرات الطلبة من الإخوان قد وفدوا إلى مصر، وكان المكتب برئاسة عبد العزيز عودة، وعضوية الإخوة: موسى أبو مرزوق، وعلي شكشك، وبشير نافع. وكان من بين القادمين عدد كبير من النقباء، إيداناً ببدء العمل التنظيمي في مصر.

ويقول أبو مرزوق إن تلك الفترة كانت فترة جيدة للاستقطاب سواء الطلبة الفلسطينيين أو الطلبة المصريين، حيث كانت بدأت جمعيات للطلاب بالنشاط. وبالتوازي كانت هناك مجموعة من طلبة الإخوان المسلمين القادمين من الأردن، ولكن كانوا ضمن تنظيم مستقل، وهم مجموعة كبيرة ومميزة، معظم أفرادها

كانوا—آنذاك—طلاباً في الدراسات العليا بجامعة الأزهر، وكان من بينهم؛ د. عبد الله عزّام، ود. أحمد نوفل، ود. راجح الكردي، ود. همّام سعيد، ود. خليل أبو عيدة، والمهندس أحمد قطيش، ود. محمد أبو فارس، وأ. جميل حمّامي، وإبراهيم أبو سالم، ود. أحمد الكفاوين، ود. محمود عبيدات، وغيرهم كثير.

ويلفت أبو مرزوق النظر إلى أنه خرج الإخوان من السجن بعد وفاة عبد الناصر وتوليّ السادات الحكم سنة 1970، ومن بينهم خرج عدد من الفلسطينيين، وكان على رأسهم د. عبد الرحمن بارود رحمه الله.

لم تستمر مسؤولية عبد العزيز عودة طويلاً، فقد تمّ فصله لمخالفات لم يشأ هو أن تُناقش أو تُطرح بين إخوانه لا في المكتب الطلابي الذي يدير العمل، ولا أمام مجموعة الإخوة الذين يُعدّون بمثابة الجمعية العمومية. ولعل الأسباب التي فُصل بسببها من الإخوان هي الأسباب التي تمّ فصله لأجلها من تنظيم الجهاد لاحقاً.

ويقول أبو مرزوق: أذكر أن الشيخ أحمد ياسين سأله في أول زيارة له لقطاع غزة عن سبب الفصل فاعتذر له عن ذكر أيّ شيء من هذا القبيل، وأن الشيخ احترّم رغبته، ولم يتحدث في هذا الأمر مع أحد على الرغم من أن بعض تفاصيله كان يتداولها الشباب ذاك الوقت. ويقول: على كل حال تمّ ترتيب الساحة، وكان قد تمّ انتقال أبو مرزوق قبل ذلك بأشهر إلى كلية الهندسة في جامعة حلوان بالقاهرة، وتمّ اختيار مجموعة جديدة لقيادة العمل الطلابي معه، منهم: د. إبراهيم المقادمة، ود. منير العشي، ود. عصام السراج، وآخرون.

ويقول كانت صلاتنا بالإخوة القادمين من الأردن جيدة، وكذلك مسؤولي التنظيم الفلسطيني في السعودية، والكويت، وقطر، وإن كانت المسؤولية التنظيمية بقيت مع غزة والتي حدثت بها تحولات. ويضيف لعل هؤلاء الذين قدموا ما بين 1971-1980 هم الذين قادوا الحركة بعد عودتهم إلى قطاع غزة، سواء من الإخوان، أو تنظيم الجهاد، الذي برز في أوائل الثمانينيات برئاسة د. فتحي الشقاقي رحمه الله.

ويقول: إن الشقاقي كان في جامعة الزقازيق وجاء متأخراً ثلاثة سنوات عن الدفعة الأولى، وكانت له قصة في الداخل تمت تسويتها عندما خرج إلى مصر، وكانت صلته مباشرة مع أبو مرزوق، وكان الأبرز من بين طلاب جامعة الزقازيق، وبدأ بترتيبات ولقاءات ثقافية وفكرية وسياسية مع الطلاب، وأصدر مجلة طلابية، وكان يربطهم معه شخصياً، ولم يلحقهم بالتنظيم الطلابي العام، وإن كانت بعض المعلومات تصل حول تصرفاته، إلا أن أبو مرزوق لم يشأ أن يصنع من ذلك قضية. واستمرت علاقته بالحركة، ولكن بعد مغادرة أبو مرزوق مصر خالف الشقاقي قراراً للحركة بإصدار كتاب أسماه "الخميني: الحل الإسلامي والبديل" في فترة حرجة، فتم فصله من الجماعة.

ويقول أبو مرزوق:¹

الحقيقة أن الجماعة لم يكن لها موقف سلبي من الثورة الإيرانية، بل لقد وقف عدد من قيادات الإخوان إلى جانب الثورة وساعدوهم كثيراً، لكن مخالفة الأوامر التنظيمية مشكلة في العمل التنظيمي، ولم يكن خلاف د. فتحي رحمه الله خلافاً فكرياً أو منهجياً أو بسبب القضية الفلسطينية، معظم ملاحظات الأخ فتحي تتمحور على الإدارة والقيادة في حركة الإخوان عموماً، وفي فلسطين خصوصاً، وكان تقيمي—آنذاك—أن هناك صنفين من الناس: المتقدم كثيراً، ولا يستطيع أن يتأقلم إخوانه معه، أو أن يتأقلم هو معهم، أو المتأخر الذي لا يستطيع أن يلحق بإخوانه، الصنفان يحتاجان إلى معاملة خاصة حتى لا تخسرهم الجماعة أو يخسروا أنفسهم في العمل التنظيمي، ولو كان لي رأيي في موضوع الأخ د. فتحي في ذلك الوقت لرفضت الفصل، ولكنه رجع إلى غزة بعد اغتيال الرئيس السادات ومطاردة الأمن لمجموعة الإخوة الذين ارتبطوا مع الأخ فتحي، ومنهم د. رمضان عبد الله؛ الأمين العام السابق لحركة الجهاد الإسلامي، والشيخ نافذ عزام، ود. محمد الهندي، وكذلك د. علي شكشك، وآخرين... وكان في ذهنه تشكيل إسلامي لم تتبلور ملامحه إلا بعد سنوات قليلة.

¹ لتمييز النصوص المقتبسة والوثائق في هذا الكتاب عن غيرها، تمّ تصغير السطر نصف سنتيمتر من الطرفين؛ وتم تصغير الخط درجة واحدة.

كانت هناك عدة تنظيمات إخوانية على صلة بتنظيم الطلاب الفلسطينيين في القاهرة، الأولى تنظيم الإخوان في قطاع غزة ومحصور الاتصال بها في فترة الصيف، والثانية التنظيم الفلسطيني في الخارج، وكان إلى حدٍ معقول يرسل للطلاب بعض المساعدات المالية، وأحياناً متابعات لزائرين للاطمئنان على سير العمل، دون التدخل في أي شأنٍ آخر، والمجموعة الثالثة التنظيم الأردني في مصر، وكانت الصلة بهم جيدة، ولكن العمل التنظيمي منفصل، والمجموعة الأخيرة هي التنظيم المصري الجديد، وكان في مرحلة التكوين وصلاته مع بعضهم البعض عميقة، ولكنها لم تكن مهيكلة، وقد اكتشف الإخوان نشوء جماعات إسلامية صغيرة.

اتصل أبو مرزوق بالإخوان رسمياً وبعدهم من بينهم المرشد العام عمر التلمساني، وكمال السنانيري، ود. أحمد الملط، وإن كان السنانيري هو حلقة الصلة الرسمية، وقد استُشهد لاحقاً تحت التعذيب بعد عودته من إحدى رحلاته إلى باكستان. وكانت تنحصر اللقاءات في بعدها الأدبي والروحي فقط، وليس هناك أي بُعدٍ تنظيمي؛ لأن الإخوان كتنظيم يعدون كل تنظيم في قطره صاحب سيادة، وقيادته مستقلة في كل شيء، إلا المناهج الفكرية والتربوية، أما الأركان التي تتم عليها البيعة فهي واحدة أينما كان هذا التنظيم. وما يجمعهم من عمل تحت اسم التنظيم العالمي فهو في غالبه مجلس تنسيق وتعاون بين التنظيمات الإخوانية، وترتيب الأعمال التي قد تأخذ صبغة عامة، والتنظيم الفلسطيني جزء من هذا العمل العام.

ولكن يبقى في صفحات الذاكرة الكثير من المرويات عن هذا الجيل من أصحاب السبق والفضل، فالأستاذ عمر التلمساني لم يمنعه شغله موقع المرشد العام من الاتصال بصحفية ليستأذنها في شرب فنجان من القهوة في مكتبها بعد نقد لاذع للإخوان، فتتوقف عن مهاجمة الإخوان، ويعلمنا درساً نحن المعترضين بشدة على تصرفه أن كسب القلوب أهم وأجدى من كسب المواقف.

وهذا الأستاذ السنانيري بتواضعه وزهده وقلة متاعه وكثير فضله، لم يُرزق الولد، ولكنه كان أباً لكل من خالطه من الشباب، وزوجته أمينة شقيقة الأستاذ سيد قطب، نموذجاً في الصبر والاحتساب.

وكذلك د. أحمد الملط، ودأبه على العمل، وشدته في الحق وأخذ نفسه بالعزائم، وكان يحمل القضية الفلسطينية في كل المحافل.

يقول أبو مرزوق:

للحقيقة مجموعة العمل الطلابي كانت الباعث الأساسي لانطلاق الدعوة والعمل التنظيمي في الداخل الفلسطيني، حيث لم يكن بعد في غزة أي من الجامعات ولا في الضفة، وكانت مصر هي قبلة التعليم، وكانت التجربة بكل أجزائها مفيدة لهؤلاء الإخوة عندما عادوا إلى فلسطين، وكان الكسب في الطلاب كبيراً ومميزاً، وفي فترة بدايات العمل وانطلاق العمل الإسلامي والصحو الإسلامية في كل الأقطار. وما زلتُ أذكر أن بعض الإخوة الذين تمت دعوتهم من المصريين، سواء في شبين الكوم، أو غيرها في تلك الأيام، هم الآن في مكتب الإرشاد، أو على رأس العمل الإداري في محافظاتهم.

وقد شعر أبو مرزوق بكثير من الارتياح لهذه الفترة التي عاشها في مصر. وبعد تخرُّج أبو مرزوق من الجامعة في أيار/ مايو سنة 1976 تمَّ استبقاؤه لعام آخر متفرغاً بين الطلاب، ولكن في حجِّ العام ذاته التقى بمسؤول التنظيم الفلسطيني د. خيرى الأغا، واعتذر له عن الاستمرار في القاهرة وانتقل للإمارات.

حدث ذلك بالتوازي مع نمو التنظيم الفلسطيني في قطاع غزة، في الوقت الذي كان يصعب فيه الاتصال مع القاهرة، بسبب ظروف الاحتلال. ولعل هناك شعوراً فلسطينياً عاماً عند فتح والفصائل الأخرى، والفصائل الإسلامية لم تشكل استثناءً من الاتجاه نحو الوطنية الفلسطينية، خصوصاً بعد تجارب غير سارة مع العمل العربي المشترك وانصراف العالم الإسلامي عن قضية فلسطين.

في سنة 1976، وكان أبو مرزوق قد تخرَّج من كلية الهندسة في جامعة حلوان، تقدّم الشيخ أحمد ياسين بطلب إلى الحاكم العسكري في قطاع غزة لتأسيس "المجمع الإسلامي" وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية الساري المفعول منذ العهد العثماني. وهذا كان حال من يريد أن ينشئ جمعية أو نادياً أو مركزاً إسلامياً أو ثقافياً. وقد صدرت الموافقة على ذلك في سنة 1979. وكان الشيخ ياسين قبل ذلك قد نجح في تشكيل مكتب إداري لقيادة جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة.



أقيم المجمع الإسلامي وسكن بجواره الشيخ أحمد ياسين في جورة الشمس بمدينة غزة. وكان يقدم خدمات شاملة للمواطنين، مسجد، وعيادة، ومدرسة، ونادٍ رياضي، ثم توسع، خصوصاً بفضل المساعدات المالية من الخارج، في إقامة عددٍ كبير من العيادات، والمدارس، وغيرها في مختلف أنحاء قطاع غزة.

على خط موازٍ، كانت تُقام مؤسسات خدمية أخرى في مختلف مدن الضفة الغربية، دون أن يجمعها رابط واحد. كان العمل يجري بشكل مستقل في كل مدينة من مدن الضفة. غير أن مؤسسات الضفة، وإن لم تكن موحدة، إلا أن حجمها كان أكبر مما هو عليه الحال في القطاع؛ وذلك لوجود اتصال أسهل بين الضفة والخارج حيث كانت تأتي المساعدات، بفضل سياسة الجسور المفتوحة التي طبقتها الأردن، واقتدت بها مصر في وقت متأخر.

وقد كانت المؤسسات التي أُقيمت في مدن الضفة متخصصة، كأن تُقام مستشفيات ومدارس، تمثل كل واحدة منها وحدة إدارية قائمة بذاتها.

أما في مصر فقد كانت الصحوة شاملة ككل أجزاء العالم الإسلامي وفلسطين جزء من الكل، وكذلك مصر، ففي هذه المرحلة نشأت جماعات العنف بالتوازي مع انطلاقة جديدة للإخوان المسلمين، وكان هناك نوع من التسابق بينها، والمقولة التي تدعي أن جماعات العنف والتشدد خرّجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين كانت خاطئة، بل وظالمة، كما يقول أبو مرزوق، وإن كان هناك جماعة خرجت من السجون، وأصدر الإخوان كتاباً بعنوان "دعاة لا قضاة" رداً على أفكار هذه المجموعة، بالإضافة إلى أن اللبس قد حدث نتيجة الاستدلالات الفكرية المقتبسة من كتابات الشهيد سيد قطب وأبي الأعلى المودودي رحمهما الله، وهناك اختلاف في الفهم جلي من الإخوان وتلك الجماعات فيما يتعلق باستخدام أفكار وعبارات سيد قطب.

ويلخص أبو مرزوق جماعات العنف التي ظهرت في تلك الفترة من سنة 1971 حتى أوائل الثمانينيات، كما يلي:

1. التكفير والهجرة:

أكبر هذه المجموعات ما كانت تسمى جماعة المسلمين، وسُميت باسم مؤسسها شكري مصطفى، وأطلق عليها الإعلام تسمية "جماعة التكفير والهجرة"، ونشأت في سنة 1969 داخل السجون المصرية. وتتلخص فكرتها في تكفير الدولة والمجتمع، ووجوب اعتزال هذا المجتمع الشاذ، تمهيداً لمرحلة التمكين. وبلغت هذه المجموعة ذروة نشاطها سنة 1973، وانتهت باغتيال فضيلة العلامة الشيخ حسين الذهبي رحمه الله وقتله في سنة 1977، وتمّ إعدام شكري مصطفى وأربعة من قادة المجموعة في السنة نفسها.

2. جماعة التوقف والتبئ:

وهي تعني التوقف عن تكفير الأفراد حتى يُعرض عليه الفكر وتبينه لهم، فإن قبلوا كانوا مسلمين، وإذا رفضوه صاروا كافرين، وكانت لهم بعض الممارسات كخطف البنات اللواتي يقبلن فكرهم، ويقول أبو مرزوق: "لا زلت أذكر خطفهم لإحدى البنات وكانت جارة لنا في رفح، وتمّ تزويجها من أحدهم. وجاء أهل الفتاة يبحثون عنها دون جدوى".

3. مجموعة "الناجون من النار":

وهي تتبنى التوقف والتكفير، أي تبين للناس الفكرة وتحكم عليهم كأفراد بعد هذا التبئ، ولكن المجتمع والدولة في حكم الكفرة، وهم من حاول اغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن الباشا، وكذلك نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد.

4. تنظيم "صالح سرية" أو قضية الفنية العسكرية:

تتبنى فكرة الجهاد القائم على تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة، واعتبار الأنظمة كافرة وواجب تغييرها، وأنشئ التنظيم في 1973 على يد د. صالح سرية، وله عدة جولات في تأسيس الجماعات منها جبهة التحرير العربية، وجيش فلسطين، وحزب التحرير، وآخر أعماله "تنظيم الكلية الفنية العسكرية". وتمّ اقتحام الكلية الفنية العسكرية سنة 1974 بخطة غربية وغاية في السذاجة فلم تنجح، وتمّ إعدام صالح سرية وكارم الأناضولي لاحقاً وانتهى أمر التنظيم.

5. مجموعة "يحيى هاشم":

ويحيى هاشم هو وكيل نيابة يعمل في الإسكندرية، حاول اقتحام السجن الذي به صالح سرية وبقية المجموعة. قُتل هاشم في الهجوم وانتهى أمر هذه المجموعة أيضاً في سنة 1975.

6. تنظيم الجهاد "علوي مصطفى":

أول محاولات إنشاء تنظيم يعرف بالجهاد، هو تنظيم "علوي مصطفى" سنة 1973 إلى جانب أيمن الظواهري وعصام القمري، وظل هذا التنظيم نشطاً حتى اشترك بعض أفرادها في أحداث سنة 1981 بعد مقتل الرئيس السادات، وأحداث أسبوط التي قُتل فيها 82 من رجال الشرطة.

7. تنظيم الجهاد "محمد سالم رحّال":

محمد سالم أردني الجنسية، درس في مصر، وانضم إلى التنظيم العديد من الأعضاء، كان من أبرزهم كمال حبيب، وقد تولّى مسؤولية التنظيم بعد ترحيل رحّال سنة 1981 إلى الأردن، وانتهت بسجن كمال 10 سنوات.

8. تنظيم الجهاد "عبود الزمر" و"محمد عبد السلام فرج":

نشأ في سنة 1978 وضمّ العديد من الأعضاء، وكان من بينهم طارق الزمر، وكرم زهدي، وهما اللذان قاما باغتيال الرئيس أنور السادات سنة 1981. وتمّ إعدام محمد عبد السلام فرج، وكان قد ألف كتاباً باسم "الفريضة الغائبة" (أي الجهاد)، وخالد الإسلامبولي، وعطا طایل، وحسين عباس.

وقد انقسم هذا التنظيم داخل السجن إلى قسمين: "الجهاد"، و"الجماعة الإسلامية". وأبرز أعضاء الجماعة الإسلامية كان د. أيمن الظواهري، الذي سافر إلى خارج مصر سنة 1981.

9. الجماعة الإسلامية:

نشأت منذ بداية السبعينيات متميزة عن الإخوان المسلمين، متفرعة من الجماعات الدينية التي كانت في الجامعات المصرية. وكان أبرز العاملين فيها

د. عبد المنعم أبو الفتوح، وعصام العريان، وإبراهيم الزعفراني، وخالد داوود، والسيد عبد الستار، وخيرت الشاطر، وأسامة عبد العظيم، وعبد الله سعد، وأنور شحاته، وأبو العلا ماضي، وصلاح هاشم، وكانوا كثيرون في السفر بين الجامعات، وبعضها البعض. وانقسم هؤلاء، حيث ذهب جزء منهم مع الإخوان، وآخرون مع الجماعة الإسلامية، ومع تطوّر الأحداث خرج أغلبية من كان في الجماعة الإسلامية إلى السودان وأفغانستان، ومنهم أيمن الظواهري، ورفاعة طه، وطلعت قاسم، بعضهم من شارك في تأسيس القاعدة لاحقاً.

ومن الاستعراض السابق يتضح أن خطأ مقولة "عباءة الإخوان" و"عنف الإخوان"، حيث إن الإخوان في مصر لم يلجأوا لتنظيم للعنف قط، والحادثة المشهورة باسم "النقراشي باشا" كان التنظيم مُنحلاً حين وقوعها، ومعظم أعضائه في السجون. وتبرأ الإمام حسن البنا من هذه العملية، وكانت السبب الأساسي في استشهاده أمام مقر جمعية الشبان المسلمين.

التنظيم الفلسطيني للجماعة في مصر لم يكن موافقاً على أفكار العنف التي كانت تروّج لها هذه المجموعات، كما يقول أبو مرزوق، الذي يصفها (أي الأفكار) بأنها كانت شاذة وغريبة. وقد خاض الإخوان الفلسطينيون حوارات متواصلة مع ممثلي هذه الأفكار الذين كان يتواجد أغلبهم في الجامعات، شارك فيها أبو مرزوق الذي تفرّغ للعمل الطلابي لمدة عام إضافي بعد تخرّجه من جامعة حلوان وحصوله على بكالوريوس الهندسة الصناعية.

وينفي أبو مرزوق أن يكون التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين قد تلقى أي تشجيع مباشر في عهد الرئيس أنور السادات، غير أنه لا ينفي استفادة التنظيم بشكل غير مباشر من أجواء حرية العمل التي وفّرها السادات للإسلاميين، في إطار مسعاه لمعادلة الكفة اليسارية، التي كانت قد رجحت في مصر، في أثناء تغييب جماعة الإخوان المسلمين في عهد عبد الناصر.

فبفضل هذه الأجواء، يقول أبو مرزوق: كثُر الدعاة، وتوفرت الكتب الإسلامية، وتعددت المحاضرات الإسلامية، كانت أجواء منفتحة تساعد على

العمل الإسلامي. غير أن كل ذلك لم يُغْرِ التنظيم الفلسطيني على التحوّل إلى العلنية أو شبه العلنية، وذلك بسبب الفجوة التي كانت قائمة في عهد السادات في العلاقات الفلسطينية المصرية.

إلا أن أبو مرزوق لا يرجّح أن يكون التشجيع الذي لقيه الإسلاميون في عهد السادات هدَفَ فقط إلى موازنة الكفة اليسارية التي كان أصحابها يصارعون للقفز إلى السلطة. فألى جانب ذلك، يعتقد أبو مرزوق أن السادات اعتمد النهج الليبرالي بهدف التقرب من الغرب والانفتاح عليه، وقد شمل ذلك الإسلاميين من بين بقية القوى السياسية في مصر، أما الإسلاميون فقد كان موقفهم هو المواجهة مع السادات ونظامه، وقد كانت وفاته برصاص تنظيم الجهاد الإسلامي.

الانتقال إلى الإمارات (العلاقة مع تنظيم بلاد الشام):

بعد عام من تخرّجه انتقل أبو مرزوق للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كانت دولة ناشئة استقلت سنة 1971 وانفتحت على العالم العربي، وقد وصل إلى أبو ظبي منتصف سنة 1977، حيث التحق بالعمل مهندساً في محطة الماء والكهرباء في أبو ظبي، وسكن مع بعض الفلسطينيين الذين التحقوا بالعمل في المكان نفسه. وكانوا أربعة مهندسين، وكان السكن شعبياً، ومعظم من يسكن الحي موظفون وفلسطينيون قادمون من مخيم تل الزعتر، وكانت حالاتهم النفسية والاجتماعية في منتهى السوء نتيجة المجازر التي تعرّضوا لها في مخيمهم، ولقد شكّل وضع هؤلاء صدمة لحالاتهم النفسية غير السويّة التي تركتها مذبحة مخيمهم، مما عاد بذاكرة أبو مرزوق إلى أحداث عدوان سنة 1956، وسنة 1967، وأحداث أيلول/سبتمبر 1970 في الأردن.

لم يكن أحد من الإخوان المسلمين الفلسطينيين موجوداً في أبو ظبي، حين وصلها أبو مرزوق، لكنه علم لاحقاً بوجود عدد منهم في الإمارات الشمالية، وكان عددهم لا يتجاوز سبعة، من بينهم: الأستاذ أبو أحمد عمر وفضله في العمل الإسلامي المحلي كان بارزاً، وفرح عيسى، وكمالين شعث، ورياض البناء، وأبو أحمد مقداد، والأستاذ فضل دوّاس، وتوفيق أبو عيادة، الذي ما لبث أن غادر للكويت. وكانت لقاءاتهم متباعدة، وكانت مرجعيتهم التنظيمية قطر لعدم وجود

تنظيم في الإمارات. ولكن كانت هناك تنظيمات للإخوان من الجنسيات المختلفة: الأردنيون، والسوريون، والعراقيون، والمصريون، والسودانيون، وأهل البلد من الإماراتيين واليمنيين، ولم يكن يجمعهم جامع.

تواصل أبو مرزوق مع الإخوان في الإمارات الشمالية، الذين ما لبثوا أن قلّدوه المسؤولية، مع أنه أحدثهم سنّاً، وآخرهم تواجداً في البلد، وكان قد تمّ تجنيد عدد لا بأس به في أبو ظبي منهم من سكن مع أبو مرزوق وغيرهم، وتمّ تشكيل مكتب من أربعة أشخاص، وقدم في السنة نفسها عدد معتبر من الخارج للعمل في الإمارات مما أتاح الفرصة لبناء نواة للتنظيم الفلسطيني في الإمارات لأول مرة، وتمّ الاتصال بالتنظيم الفلسطيني، وقد كانت لأبو مرزوق علاقات سابقة في أثناء مسؤوليته في القاهرة، وربط تنظيم الإمارات إدارياً بتنظيم الإخوان في قطر، وكان التنظيم الفلسطيني في قطر تمّ تأسيسه منذ الخمسينيات، حيث لجأ لقطر كوكبة من الإخوان الذين خرجوا من مصر خلال الفترة 1954-1956، منهم فلسطينيون ومنهم مصريون، بالإضافة إلى أن هناك بعثة تعليمية كويتية في قطر أعضاؤها فلسطينيون، وفيهم بعض الإخوان، وبعض الموظفين الذين قدموا من الأردن، ولذلك كان جزء ممن شاركوا في تأسيس حركة فتح من قطر، مثل: د. رياض الزعنون، ومحمود عباس، ورفيق النتشة، ومحمد يوسف النجار (أبو يوسف)، وغيرهم... والجزء الآخر في الكويت، ومنهم: ياسر عرفات (أبو عمار)، وخليل الوزير (أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو إياد)، وسليم الزعنون (أبو الأديب)، وغيرهم.

وتمّ ترتيب العلاقة بين التنظيم الفلسطيني الناشئ في الإمارات والتنظيم الفلسطيني في الخارج، وكذلك تمّ تشكيل مكتب للتنسيق بين كل التنظيمات الإخوانية المقيمة في الإمارات من مصر، واليمن، والسودان، وسورية، وفلسطين، والأردن، والعراق، برئاسة الإماراتيين أنفسهم، وقد شارك عدد من القيادات البارزة في هذا الجانب مثل: أحمد فؤاد عن مصر، وعدنان سعد الدين عن سورية، ود. الفاتح علي حسنين عن السودان، وممدوح محيسن عن الأردن، ود. أسامة التكريتي عن العراق، بالإضافة إلى أبو مرزوق. وكان يرأس هذا المجلس الأستاذ ص. أ.

في سنة 1978، تمّ دمج التنظيمين الأردني والفلسطيني.

وفي الفترة ذاتها بدأت الثورة الأفغانية في مواجهة الاتحاد السوفييتي الذي جلب قواته لمؤازرة انقلاب نجيب الله في كابل. وكانت فرصة كبيرة للولايات المتحدة لرد الاعتبار لها ولهزيمتها في فيتنام، ففتح باب مواجهة الاتحاد السوفييتي، ولما كانت بدايات البعث الإسلامي تمّ تشجيع قدوم آلاف "الجهاد" في أفغانستان في مواجهة الاتحاد السوفييتي، فتمّ فتح أبواب المطارات، والتبرعات، والصحافة، والإعلام لتشجيع هذه الظاهرة، وأوكلت هذه المهمة لدول عربية وللمخابرات الباكستانية، وتمّ تزويد هؤلاء بأفضل الأسلحة والمعدات والبحث لهم عن فرص للتدريب وحرية تناول الأفكار، وولد من هذه البيئة المنتصرة والفتية "تنظيم القاعدة".

ويواصل أبو مرزوق: "لعل في هذه الفترة تعرفنا على قادة الجهاد في أفغانستان، وكان مُرحّباً بهم في دول الخليج، كما كان الإخوان المسلمون يعملون بحرية نسبية. ولقد بذلت جهود حثيثة لتوحيدهم ونبذ الخلافات بينهم". وشارك أبو مرزوق في عدد من هذه الجلسات سواء في الإمارات أم في باكستان مع قادة الجماعة ورموزها. ويشهد أبو مرزوق:

للحق كانت الإمارات من أكثر الدول مساعدة واحتضاناً للثورة في أفغانستان بعد السعودية، وبعد هزيمة الاتحاد السوفييتي وانسحابه من أفغانستان، بل من الحرب الباردة كلها، انفردت الولايات المتحدة بزعامة العالم ووضع مجمل هؤلاء المجاهدين على قوائم "الإرهاب"، وانعكس تفرّد أمريكا في العالم وبالأعلى المنطقة بأكملها وخصوصاً القضية الفلسطينية.

على كلِّ اجتمع التنظيمان الأردني والفلسطيني في الإمارات على صعيد واحد، وتمّ إجراء انتخابات للمكتب الإداري في الإمارات وتمّ اختيار موسى أبو مرزوق رئيساً للمكتب، وبالتالي عضواً في المكتب التنفيذي في الأردن، وعضواً في مجلس الشورى بعمّان.

وفي الفترة نفسها، في نيسان/ أبريل 1979، كانت إحدى زيارات أبو مرزوق لقطاع غزة، حيث تمّ عقد قرانه على زوجته السيدة نادية العشي، وتمّ زواجهما في 1979/6/30. وفي أوائل شهر تموز/ يوليو كان الاجتماع الأول لمجلس شوري

تنظيم بلاد الشام الذي شارك فيه، وكانت أبرز النقاط على جدول أعمال المجلس "الثورة السورية". وكان الجميع مفعماً بالحماس والعاطفة، حيث إن هناك مئات العائلات قد وفدت من سورية إلى الأردن، وعشرات القيادات التي تم استضافتها من قبل الإخوان، وكان التأييد لـ "الثورة" كبيراً، وكان الصوت الشاذ الوحيد في المجلس صوت أبو مرزوق، الذي عارض العمل المسلح في سورية. وكان الأكثر معرفة بالأستاذ عدنان سعد الدين رحمه الله، بحكم وجوده في مجلس التنسيق في الإمارات، ومجاورته له في السكن، ومعرفته بظروف العمل الداخلي في سورية، وأوضاع الجماعة ذاتها في الخارج.

لكن قيادة العمل السوري في ذلك الوقت كانت موجودة في الإمارات، بالإضافة لمنهج الإخوان في التغيير، وهو منهج إصلاحي بعيد عن العنف في التغيير في المجتمعات الإسلامية، والعمل المسلح أساس استخدامه السعي لتحرير الأوطان، والوقوف في وجه الاستعمار والعدوان، غير أن المرحوم عبد الرحمن خليفة، المراقب العام للتنظيم، أسكته بطريقة فيها الكثير من الخشونة التي كان يسمح بها فارق السن والمكانة، والتزم بقرار المجلس وتبني رأيه.

بعد انتقال أبو مرزوق من أبو ظبي سنة 1978 إلى الشارقة، حيث عمل في الإمارات الشمالية مديراً لمصنع الزجاج والألمنيوم سنتي 1978-1979، عاد بعدها لأبو ظبي بوظيفة مهندس تفتيش في شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، وسكن في مساكن الشركة بجانب مصفاة البترول في "أم النار".

وكان من أهم الأحداث إلى جانب "الثورة السورية" في حينه، من وجهة نظر أبو مرزوق، "الثورة الإسلامية" في إيران سنة 1979، حيث نجح الخميني في طرد شاه إيران محمد رضا بهلوي وتثبيت نجاح "الثورة"، وأهم إنجازاتها تحييد الجيش لصالح الحرس الثوري، ومحاولة بناء نظام إسلامي على قاعدة المذهب الشيعي الاثني عشري، ومحاولة متابعة رموز النظام السابق، وجهاز المخابرات "السافاك SAVAK"، وتحويل السفارة الإسرائيلية إلى سفارة فلسطين. وجعل القضية الفلسطينية قضية الشعب الإيراني المسلم.

أما أهم الأعمال التي تمّت داخل فلسطين في تلك الفترة، فيرى أبو مرزوق أنها الإسهام في بناء المجمع الإسلامي في غزة، وخان يونس، وإنشاء الجامعة الإسلامية والمساهمة الفاعلة في كلا الأمرين.

أما في الخارج—يوصل أبو مرزوق—فكانت هناك عدة أحداث: الثورة الإيرانية وانطلاقتها، ووضع القضية الفلسطينية كأحد أهم أولوياتها، والثورة الأفغانية، وبداية انتصاراتها، و”الثورة السورية” وتكاليها على كافة المستويات، وما لها من تأثير على المنظومة الاشتراكية كلها، وبالتالي على اليسار الفلسطيني.

في الفترة ذاتها يقول أبو مرزوق: بدأ التفكير في إقامة مشروع إسلامي كبير في قطاع غزة. فإذا كانت الجامعات المصرية هي الحاضنة الرئيسية التي ترعرع فيها التنظيم الفلسطيني الجديد للإخوان المسلمين، فلم لا تكون هناك حاضنة كبيرة هي الجامعة الإسلامية في غزة؟ لا سيّما أن الجامعات المصرية لم تُعد تستقبل الطلاب الفلسطينيين بعد حادثه مقتل د. يوسف السباعي رحمه الله.

كان أبو مرزوق واحداً من أربعة وعشرين مؤسساً لتلك الجامعة، هم أعضاء هيئة المؤسسين للجامعة، وأصبحت فيما بعد هيئة المشرفين في سنة 1978 برئاسة د. خيرى الأغا. وكان يرأسها أحياناً الرئيس ياسر عرفات نفسه. وكان المجلس مناصفة بين فتح والإخوان المسلمين الفلسطينيين، ومن أبرز أعضاء هيئة التأسيس للجامعة كان: الرئيس ياسر عرفات، ود. خيرى الأغا، وأبو جهاد الوزير، وحسنى زعرب، وأبو بشير الزميلى، وعبد الرحمن الحوراني، ود. أبو عمرو الأغا، ود. موسى أبو مرزوق، ود. إسحاق الفرحان، ود. رياض الزعنون، ود. قنديل شبير، ود. أحمد رجب عبد المجيد، ود. محمد صقر، وقد جاءت هذه التشكيلة حلاً للتنازع على الجامعة بين التنظيمين.

لكن هذه التجربة لم تعمّر كثيراً، فبعد عقدين حدث الشقاق، واستقال أعضاء فتح ليفتتحوا جامعة الأزهر، وبقيت الجامعة الإسلامية تحت سيطرة الإسلاميين، لتلعب دوراً رائداً في تخريج أجيال من النشطاء الإسلاميين، الذين سيرفدون جماعة الإخوان المسلمين، ثم حركة حماس بعد انبثاقها عن الجماعة.

لا انقطاع عن غزة:

هكذا لم تنقطع صلة أبو مرزوق بقطاع غزة خلال سنوات عمله في دولة الإمارات، إذ كان يواظب على هذه الصلاة، كما كان يواظب على زيارة القطاع، بموجب تصاريح زيارة، ذلك أنه فقد حقه في الإقامة في القطاع سنة 1972 لانتهاه وعدم تجديد التصريح الإسرائيلي الخاص بالإقامة في الخارج، والذي حصر مدة صلاحيته بشكل غير قانوني بثلاث سنوات، وذلك لظروف خارجة عن إرادته. فقد كان الأردن في ذلك الوقت من السبعينيات لا يسمح بدخول حملة وثائق السفر الفلسطينية إلى أراضيه في أعقاب أحداث أيلول/ سبتمبر 1970. ولم يكن قد فتح معبر بين مصر وقطاع غزة في ذلك الوقت. وعندما سمح الأردن بدخول حملة الوثائق الفلسطينية لأراضيه، استأنف أبو مرزوق زيارته للقطاع، ولكنه فقد الهوية التي كانت تتيح له الزيارة بدون تصريح.

ولم تكن جماعة الإخوان المسلمين حتى ذلك الوقت قد قررت تبني الكفاح المسلح، أو البدء بالعمل العسكري. وعلى العموم فقد بدأ مثل هذا التفكير على أيدي طلاب الجامعات، وفي المقدمة منهم طلاب الجامعة الإسلامية في غزة. وكان لذلك محققان رئيسيان:

الأول: البدء بالتفكير بصوت عالٍ داخل تنظيم الجماعة بعد تشكيل جماعة د. فتحي الشقاقي، التي كانت تطرح بقوة ضرورة الاتجاه للعمل العسكري.

الثاني: المعارك الشديدة التي خاضها شباب الإخوان في قطاع غزة مع مختلف التيارات السياسية الأخرى بغرض الدفاع عن وجودهم. لقد طرحت هذه المعارك السؤال المهم: وماذا بعد؟

يقول أبو مرزوق: "كانت قد برزت أهمية تحويل المواجهة الداخلية إلى مواجهة مع العدو الإسرائيلي".

فتحي الشقاقي:

كان فتحي الشقاقي، الذي سيؤسس فيما بعد حركة الجهاد الإسلامي، ويُستشهد على أيدي الموساد الإسرائيلي في مالطا في 1995/10/26، من نشطاء

جماعة الإخوان المسلمين. وكان شاباً متميزاً، وذا طاقة كبيرة جداً. وقد وُلِدَ لأسرة بسيطة في مخيم رفح، المخيم ذاته الذي وُلِدَ فيه موسى أبو مرزوق. وعاش فتحي يتيم الأم، مع ثلاثة أشقاء كانوا جميعهم ذوي توجه إسلامي.

بعد حصوله على الثانوية العامة، درس فتحي الرياضيات في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية. وكان عدد من الطلاب من إخوان غزة درسوا في جامعة بيرزيت، ومعهد المعلمين في رام الله، وتعرّف في أثناء ذلك على قاعدة إسلامية واسعة في الضفة الغربية، ثم عمل، بعد تخرّجه من جامعة بيرزيت، مدرّساً في منطقة القدس، وبعد ذلك، قدّم امتحانات الثانوية العامة مرة أخرى بهدف الالتحاق بكلية الطب في الجامعات المصرية، وقد ظلّ من نشطاء التنظيم الطلابي للإخوان المسلمين طوال سنوات دراسته الجامعية، ولكن تمّ فصله بسبب خلافات تنظيمية آنذاك.

غير أن فتحي ظلّ طرفاً رئيسياً في الحوارات التي استمرت داخل التنظيم الفلسطيني في مصر، وكان يطرح دائماً القضايا المتعلقة بالتجديد وحسن الإدارة ووضوح الهدف، وكانت القضايا التي يثيرها تجد القبول بين الشباب، مما كان يستدعي دائماً تطوير وتحسين الأداء.

غير أن الثورة في إيران سنة 1979 مثّلت حلقة فاصلة في علاقة الشقاقي بجماعة الإخوان المسلمين. فقد سارع الشقاقي إلى مناصرة الثورة الإيرانية، ودافع عن الخط السياسي والفكري وأليات وديناميات الثورة الإيرانية. وأصدر كتاباً بعنوان "الخميني: الحل الإسلامي والبديل". وأخذ يدعو إلى اتباع نهج الثورة الإيرانية، مادحاً "عبقرية" الخميني، ومستنداً إلى اعتراف الأزهر الشريف بالمذهب الإثني عشري. كما أن الإخوان لم يكونوا قد اتخذوا رأياً سلبياً تجاه الثورة الإيرانية. وقد انتشرت في حينه إشاعات، يصفها أبو مرزوق بأنها ظالمة، تحدثت عن تشييع الشقاقي ورفاقه، ويقول: للحق كان أبو إبراهيم قطبياً بامتياز فكرياً وثقافةً، وكان مفتوناً بشخصية حسن البنا ومحبباً للإخوان المسلمين، ولكنه كان يبحث عن آليات التغيير في العالم الإسلامي. وما أن انطلقت الثورة الإيرانية حتى وجد "آلية التغيير" التي كان يبحث عنها على طريق الثورة الشعبية للتغيير. وهنا بدأ يقود تياراً داخل الجماعة كان خطيبه الأبرز عبد العزيز عودة.

وبعد أن تخرّج الشقاقي سنة 1981، وحصل على بكالوريوس الطب، وقبل أن يتم سنة الامتياز، اعتقلته السلطات المصرية وأبعدته إلى نقطة العبور لقطاع غزة. وقد تمّ ذلك بسبب نشاطه الإسلامي المؤيّد لإيران. كما أنّهم بوجود علاقة له بمجموعات الجهاد التي اغتالت السادات. وبعد أن أُبعد إلى غزة، توجه من هناك إلى القدس حيث أتمّ سنة الامتياز في مستشفى المقاصد الإسلامي.

غير أنه، قبل أن يُعتقل ويُبعد من مصر إلى القطاع، كان الشقاقي قد فصل من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب نشره لكتابه المشار إليه، ومجاهرته بتأييد الثورة الإسلامية في إيران، وذلك لحساسية تلك المسألة عند مختلف التيارات الإسلامية السنيّة في تلك المرحلة ومخالفته التنظيمية.

ويؤكد أبو مرزوق: لم يكن للإخوان رأيٌ سلبيّ في الثورة الإسلامية، ولكن كانت ظروف مصر، وقدم شاه إيران إليها، وإبرام اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords، وغيان الشارع المصري، فصدرت أوامرٌ تنظيمية بعدم صدور الكتيّب، ومخالفة القرار في التنظيمات مشكلة في حدّ ذاتها.

أما أبو مرزوق الذي كان قد أصبح مقيماً في دولة الإمارات في ذلك الوقت فلم يحبذ فصل الشقاقي. ويقول: ”وددت لو أن القضية عُولجت بطريقة أفضل؛ لأنني لا أحبذ الفصل لهذه الطبقة من الإخوان أصحاب الرأي؛ لأن بفصلهم خسارة للطرفين وتشيع جواً من الإرهاب الفكري والتنظيمي في أغلب الأحيان“.

غير أن موقف أبو مرزوق كان مختلفاً إزاء عبد العزيز عودة، إذ كان السبب الرئيسي الذي وقف وراء فصله من الجماعة مسلياً سنة 1974.

وقد فصل الاثنان بفترة وجودهما في مصر، وتجمّع حولهما طلاب آخرون كان معظمهم في البداية من داخل تنظيم الجماعة، وأبرزهم؛ تيسير الخطيب، ود. محمد الهندي، وآخرون منهم د. رمضان عبد الله، ونافذ عزام، ثم أسسوا تنظيمياً تمّ تغيير اسمه أكثر من مرة حتى استقر على اسم حركة الجهاد الإسلامي.

كان لفصل فتحي الشقاقي، ودعوته للجهاد أثر كبير أدى إلى ازدياد أعداد المنادين ببدء العمل العسكري داخل تنظيم الجماعة. أما العامل الآخر الذي دفع في هذا الاتجاه—كما أسلفنا—فقد تمثل في الصراع مع التيارات السياسية الأخرى داخل قطاع غزة. وقد كان الصراع على الجامعة الإسلامية في غزة واحداً من أبرز عناوين تلك المرحلة. وفي إطار ذلك الصراع تمّ اغتيال د. إسماعيل الخطيب رئيس قسم اللغة العربية، وذلك بأمر من قيادة فتح، ممثلة في أبو علي شاهين مباشرة، وتمّ التنفيذ على أيدي مجموعة من الشباب تمّ اعتقالهم لاحقاً.

الخلاف الأيديولوجي كان هو الأساس مع التنظيمات الفلسطينية اليسارية التي كانت تخوض الكفاح المسلح، وقد شمل ذلك أيضاً حركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. إن تجربة الإخوان الفلسطينيين في قطاع غزة في إفشال مشروع التوطين سنة 1955، بالتعاون مع الشيوعيين لا تدع مجالاً للشك في أن الإخوان المسلمين يتعاملون حسب مقتضيات المصلحة في الإطار الوطني، وليس من منطلق أيديولوجي، وإن كانت الأطراف الأخرى، وفي مرحلة متأخرة لا تتعامل إلا من منطلق أيديولوجي. وهنا المثل في أهم أحداث القطاع في عقد الخمسينيات حيث قامت المظاهرات سنة 1955 التي شملت القطاع كله، وكان لها أكبر الأثر وأعمقه على السياسة المصرية وأسباب الاحتجاجات هي:

أولاً: عدم ثقة كافة القوى السياسية بالإدارة المصرية:

لقد قمعت الإدارة المصرية الشيوعيين، واعتقلتهم، وحلت جماعة الإخوان المسلمين، وأغلقت دورها وشوّهت صورتهم، وكذلك رجال الحاج أمين الحسيني، الذين كانوا يرتابون برجال الثورة، وكان جُلُّ من يدير القطاع في مختلف القطاعات رجال المخابرات العسكرية.

ثانياً: مشروع التوطين:

تمّ إعداد مشروع التوطين بين الحكومة المصرية ووكالة الأونروا بشأن توطين لاجئي قطاع غزة في شبه جزيرة سيناء. وبدأ إعداد المشروع في 1953/6/30، وانتهى منه في 1955/6/28، وكانت إحدى الوظائف في الوكالة واسمها سميرة سبابا

قد حصلت على نسخة من المشروع. وكان لهذا المشروع وقع الصاعقة على جميع القوى، مما جعل الإخوان يتحالفون مع الشيوعيين لإسقاط هذا المشروع، ودعوا لمظاهرات عارمة عمت القطاع. وعلى إثر ذلك، تمّ إلغاء المشروع.

ثالثاً: الغارات المتكررة على قطاع غزة:

شنّ اليهود غارة في 14/8/1954 على محطة مياه الشرب في غزة، ثم نفذوا مذبحة المحطة في 26/2/1955 التي قُتل فيها 39 فلسطينياً، وسقط 33 جريحاً، وكانت رداً على الأعمال الفدائية التي يقوم بها الإخوان المسلمون داخل فلسطين، ولهذا الأسباب هبّت مظاهرات من أقصى القطاع إلى أقصاه شارك فيها الجميع، وأعلن حظر التجول، الذي تمّ خرقه، وكان على رأس قيادة المتظاهرين فتحي البلعاوي (إخوان مسلمون)، ومعين بسيسو (شيوعي)، وقدمت اللجنة الوطنية خمسة مطالب وافقت عليها الإدارة المصرية:

1. رفض وإيقاف مشروع التوطين في سيناء.
2. تعزيز الحراسة على الحدود وتشكيل جيش تحرير فلسطين.
3. إطلاق الحريات الديمقراطية وعلى رأسها حرية النشر والاجتماع والأحزاب.
4. محاكمة المسؤول عن إطلاق الرصاص على المتظاهرين.
5. التعهد بعدم ملاحقة أيّ من المشتركين في المظاهرات.

وعادت الإدارة وأوقفت المظاهرات، وبعدها تمّ اعتقال الإخوان والشيوعيين في 9/3/1955. من الإخوان اعتُقل 18 على الأقل، منهم فتحي البلعاوي، ومحمد يوسف النجار، ومحمود مقداد، وعبد الحميد الأسمر، وكمال عدوان، ورجب العطار، وأحمد رجب عبد المجيد، وأحمد عدوان، وسلامة الهمص. وبلغ عدد المعتقلين 23 من الشيوعيين، وهم: معين بسيسو، وسمير البرقوني، ومحمود نصر، وعبد الرحمن عوض الله، ومحمد أبو زربية، وأحمد خليل الحاج، ومحمود صالحه، وغازي الترزي، وجبرا الترزي، ومحمد زكي آل رضوان، وعبد الحي الحسيني، وأحمد المبيض، ومحمد عيسى جابر، وخليل صالحه، وعبد الله زقوت، وعمر عوض الله، وأسامة بسيسو، وسعد بسيسو، وعمر السطري، وحسن أبو سفيان، وعمر كحيل، ومنصور الحداد، ومسلم أبو ربيع،

ولكن حَقَّقت المظاهرات أهدافها في إلغاء مشروع التوطين، وتغيرت سياسة مصر في المنطقة، واقتربت أكثر من القضية الفلسطينية، واستنكرت وهاجمت مشروع الأحلاف... خصوصاً "حلف بغداد". واتجهت الحكومة المصرية إلى البحث عن مصادر سلاح لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وأنشأت المخابرات المصرية كتيبة مصطفى حافظ رحمه الله، وأوكلت له ملف العمل الفدائي، وفي هذه السياسات برزت شخصية رجل الثورة القومي جمال عبد الناصر وارتباط أبناء قطاع غزة بشخصه.

رابعاً: تدويل القطاع والعدوان الثلاثي:

في 1956/10/29 بدأ العدوان الغاشم على مصر، وتم سحب القوات المصرية من سيناء وقطاع غزة للدفاع عن قناة السويس المستهدفة، وبدأ هجوم "إسرائيل" على القطاع في 1956/11/2، واستمرت المواجهة حتى أعلن اللواء فؤاد الدجوي حاكم القطاع الاستسلام. وكانت مجازر غزة في 1956/11/10، وخان يونس ورفح في 1956/11/12، واكتُشِفَت في 1957/11/16 مقبرة جماعية بعد الانسحاب، وُجِدَت فيها 230 جثة. وكان العدو يهدف إلى ابتلاع القطاع كونه الجزء الوحيد الذي يحمل علم فلسطين ونشيد فلسطين وبه كتائب فدائية، أو أقل شيء تدويل القطاع وعدم إرجاعه للإدارة المصرية.

خامساً: القوى السياسية ومواقفها تحت الاحتلال:

كان الإخوان في غاية الضعف، ولكن سرعان ما أعادوا تنظيم الجماعة في كل القطاع. وكان العسكريون منهم في منتهى النشاط، خصوصاً إبراهيم عاشور، وفوزي جبر اللذان جمعاً سلاح الكتيبة المصرية في رفح وأودعاه في منزل محمود الوزير، شقيق خليل الوزير، وقام الإخوان بالعناية بعائلات الأسرى المصريين من المدنيين والعسكريين، كما قاموا بإخفاء عبد الغفار السوداني مدير مكتب الحاكم العام.

وتحالف الإخوان مع الشيوعيين مرةً أخرى في مواجهة الاحتلال والعدوان، ولكنهم فشلوا في تكوين جبهة في مواجهة الاحتلال، عكس الموقف من التوطين؛

وذلك لأن الإخوان لا يعترفون بشرعية الدولة اليهودية ويرفضون الاحتلال ويريدون عودة الإدارة المصرية على الرغم مما لاقوه من عذاب وتعذيب منها.

أما الشيوعيون فيرون أن الدولة اليهودية دولة شرعية، ولها حق الوجود حسب قرار التقسيم، وأنهم يريدون أن يتعاونوا مع الشرفاء في دولة "إسرائيل"، وأن القوات المصرية هي قوات محتلة، ولذا هم يقبلون بتدويل القطاع، وقدم الشيوعيون وثيقة مكتوبة للتعاون مع الإخوان أبرز بنودها:

1. تشكيل جبهة وطنية تنظم العمل الوطني.
2. المطالبة بحرية الصحافة والاجتماعات والحريات العامة.
3. التعاون مع الشرفاء داخل "إسرائيل" لإسقاط حكومة بن جوريون.
4. التمسك ببقاء القوات الدولية في القطاع إلى أن يتم التوصل لحل نهائي للقضية الفلسطينية ورفض عودة الإدارة المصرية.

اعترض الإخوان بشدة على مشروع هذه الوثيقة، وكان يمثلهم كمال عدوان، وغالب الوزير، وسعيد المزين. ودعا الإخوان إلى الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال، ودعا الشيوعيون إلى المقاومة السلبية، وهنا شكّل الشيوعيون الجبهة الوطنية، وشكّل الإخوان جبهة المقاومة الشعبية، وتمّ اعتقال العديد من الإخوان من قبل اليهود أبرزهم سعيد المزين، وغالب الوزير، وداود جبارة، وعبد الله أبو عزة، ومحمد أبو دية، ومنير عجور، ووالد فوزي جبر، لهروب فوزي إلى العريش.

وبعد انسحاب القوات الصهيونية قامت المظاهرات في قطاع غزة تهتف "مصر أمنا لا نرضى عنها بديلاً"، وقاد الإخوان والوطنيون المظاهرات للمطالبة بعودة الإدارة المصرية، على الرغم مما عاناه الإخوان في قطاع غزة من بطش واعتقال، ولكن ذلك يهون في سبيل المحافظة على الأخوة الإسلامية والعربية، وحفظ الروابط مع مصر الشعب والدولة، والثقافة والهوية. ولا بأس بما يجرّه ذلك من متاعب على الإخوان أنفسهم.



سادساً: اتّساع الجماعة والبدء بالعمل المسلّح:

مثّلت الجامعة الإسلامية أبرز حلقات عملية البناء الإسلامي في القطاع. ولذلك، فقد أصبحت هذه الجامعة واحداً من أهم عناوين الصراع في تلك المرحلة.

وفي إطار حلقات ذلك الصراع، يقول أبو مرزوق إن حركة فتح وفصائل اليسار الأخرى، خصوصاً الجبهة الشعبية، حشدوا لاحتلال الجامعة والسيطرة عليها وعلى إدارتها.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، فقد تمّ إحضار حافلات ركاب من الضفة الغربية نقلت أعضاء وأنصار هذه الفصائل، مما أدى إلى وقوع مواجهات عنيفة استُخدمت فيها الأيدي والعصي والجنائزير، وتمّ تكسير السيارات. وقد بدت الصورة من الخارج باعتبارها مواجهات بين الفصائل التي تخوض الكفاح المسلح، وجماعة تجد التسهيلات من قبل الاحتلال. وهي صورة غير دقيقة وغير صحيحة على الإطلاق.

دفعت الأسباب التي ذُكرت سابقاً، وتطور الحركة واتساعها، والضغط الداخلي والخارجي الشيخ أحمد ياسين، وبفعل الضغط المتزايد داخل التنظيم، إلى البدء بتأسيس مجموعات عسكرية، وأبرز الإخوة الذين كانوا في هذه المجموعات د. إبراهيم المقادمة، ود. أحمد الملح، والبدء بالتدريب وتجميع السلاح. وقد اعتُقل الشيخ على خلفية ذلك في أيار/ مايو 1983 وحُكم عليه بالسجن لمدة 14 سنة. غير أنه... ويا للمفارقة، أُطلق سراحه في أيار/ مايو 1985 في إطار عملية تبادل للأسرى أجرتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، بزعامة أحمد جبريل. وكان للشيخ موعد غير سار مع أيار/ مايو، ذلك أن اعتقاله للمرة الثانية تمّ في 1989/5/23. ويوم الإفراج عن الشيخ من سجنه الأول أسراً لأبو مرزوق أنه خرج من السجن أكثر قناعة من أيّ وقت مضى بضرورة العمل العسكري إلى جانب العمل الدعوي والخدمي في الشارع الفلسطيني.

هل كان الأمر يحتاج إلى فتوى من الشيخ؟ وهل يتوجب أن يكون العمل السياسي بقيادة رجال الدين؟

يجيب أبو مرزوق أن الفتوى في القضايا الإسلامية ليست ملكاً لأشخاص محددين، بل هي لمن يملك القدرة على الاستنباط والاجتهاد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ لَجَأَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء: الآية 83. والقدرة على الاستنباط وفهم السياسة الشرعية لا تقتصر على ما نطق به الإسلام، بل تتسع لتشمل ما لا يخالف الإسلام بشكل عام، لأن مقصد الإسلام هو تحقيق المصلحة ودفع الضرر في القضايا المختلفة.

أما مقولة ”لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين“، و”دع ما لله الله وما لقيصر لقيصر“، فهي مأخوذة من الحضارة الغربية وخلفتها النصرانية التي لم تكن تعتمد على شريعة محددة في الإنجيل، وإنما على أهواء الكنيسة ومصالحها المختلفة، ولما اشتد حكم القساوسة، وزاد حديثهم عن التفويض الإلهي في الحكم والقضاء، ثار الناس على ادعاءاتهم الكاذبة، وفصلوا الدين (استبداد الكنيسة ومصالحها) عن الدولة فتقدم العلم، وسادت الحضارة الغربية بأشكالها المختلفة. ومن هنا بدأت فكرة فرض التجربة الغربية في بلاد المسلمين، وفعلاً بذلوا جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك، وأقنعوا بعض حكام العرب بما يرغبون، وأدخلوا الأمة الإسلامية في صراع كبير على الهوية وانعكاساتها الذاتية؛ لأن حقيقة الإسلام لا تشبه تجربة الغرب مع الكنيسة البتة، فالإسلام دين شامل لإدارة شؤون الحياة، وكامل ليطبق في الحاضر والمستقبل، ورسالة خاتمة لكل الأديان السابقة، بمعنى أنه شمل التوحيد، وجميع القضايا الجزئية التي جاء الأنبياء لمعالجتها كل على حدا، صحيح أنه لم يأت بالإجراءات التفصيلية، والمؤسسات العملية، لكنه جاء بالقيم والأسس الكلية لمختلف شؤون الحياة.

وبما أن العالم الإسلامي فرض عليه العلمانية قهراً، فإن إحياء المبادئ الإسلامية، وكسر الحاجز الاستبدادي الموجود، يُعد تحدياً أولاً أمام المسلمين وعلمائهم الميامين، أما التحدي الآخر فهو يتمثل في ترجمة المبادئ والأحكام إلى مؤسسات وإجراءات تُناسب عصرنا الحالي ومتطلباته المتجددة، وهذا لا يعني أننا

نبحث عن صورة واحدة من الحق الذي يمكن أن يعكس ذلك، بل إننا بحاجة إلى الحق الذي يحقق مصلحة الناس وتطلعاتهم النفعية، وهذا ما عبر عنه الفقهاء بقولهم: تعدد الحق، وليس الحق بوجهة واحدة، وقال عنه مالك بن نبي: "قد تكون هناك فكرة صحيحة لكنها لم تعد صالحة"، ولعلي أقول إن أهم المعارك التي يخوضها العالم الإسلامي اليوم معركتان: الأولى هي مواجهة السيطرة الصهيونية على بلادنا العربية وخصوصاً فلسطين، والثانية هي معركة الحرية التي تتيح للجميع الانطلاق نحو غاياتنا وترشيد سلوكنا.

انطلاق العمل الإسلامي:

كانت الفترة الزمنية الممتدة من أواسط السبعينيات إلى بداية الثمانينيات محطة انطلاق للعمل الإسلامي في كل أقطار العالم الإسلامي من باكستان حتى المغرب، وتمثلت بداية انطلاق العمل الإسلامي الفلسطيني في التوسع التنظيمي في الإمارات، ليصبح بالمئات، ووحدة تنظيم بلاد الشام، والبداية بالعمل الاجتماعي والصحي والخيري في فلسطين المحتلة، الضفة وغزة، وبداية العمل التنظيمي الشعبي في فلسطين، وبناء الجامعة الإسلامية، بالإضافة إلى تأسيس مؤسسات العمل الفلسطيني كبناء اجتماعي تعليمي صحي خيري، هذا بالإضافة إلى البيئية الإقليمية والدولية، والمتغيرات الكبيرة التي حصلت في هذه الفترة من ثورة في سورية وتغيير كبير في إيران ومواجهة للاتحاد السوفييتي في أفغانستان... وللحق، يقول أبو مرزوق: "إن الإمارات كانت سبّاقة لعمل الخير وتقديمه بشكل كبير، ومن ذلك عدد لا بأس به من المنح الدراسية في الولايات المتحدة، وكان عدد من الفلسطينيين استفادوا من هذه المنح، وكانت عندي رغبة جامحة في الرحيل إلى فلسطين، وليس هناك من سبيل سوى الحصول على الدكتوراه والعودة عن طريق الجامعة الإسلامية، وهكذا كان. وفي 1982 قدّمت استقالتي من شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" وسافرت مع زوجتي نادية وولديّ عمر (سنة ونصف)، وطارق (6 شهور) إلى الولايات المتحدة، واستكمل المسؤولية الأخ أبو وائل الحاج رحمه الله، وسافرت مع إخوة أعزّاء من الإمارات، أذكر منهم: د. كمالين شعث،

ود. محمد أكرم، والأستاذ محمد المزين، والأستاذ إسماعيل البرعصي، وكذلك د. أحمد يوسف، وأيضاً د. محمد الحلو، وكانت محطة إضافية في الرحلة نحو فلسطين“.

إنّما، عندما وصل أبو مرزوق إلى دولة الإمارات، كان العمل الإسلامي فيها ما يزال ضعيفاً وفي بداياته. وقد كان الإخوان المسلمون بعدد أصابع اليد الواحدة. وبدأ العمل من درجة تقارب الصفر، وجرّاء الجهد والعمل الدؤوب أصبح وضع الإسلاميين مميزاً بين الفلسطينيين المقيمين في البلاد، وقد تزامن ذلك مع بداية إنشاء المؤسسات الخدمية الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عيادات، ومدارس، ونوادي، ومساجد)، وكان الدعم المالي الأساسي لكل ذلك يأتي من التبرعات التي تُجمَع من الدول الخليجية.

الفصل السادس

البعث الإسلامي في أمريكا

البعث الإسلامي في أمريكا

هاجس العودة إلى قطاع غزة ظلّ يراود أبو مرزوق طوال فترة إقامته في الإمارات العربية المتحدة، ومثّل الدافع الأقوى الذي جعله يتوجه سنة 1982 إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة دراساته العليا.

كانت الجامعة الإسلامية قد أُسّست في غزة في سنة 1978، وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنح تصاريح "لم شمل" لمن يتم التعاقد معهم للعمل في حقل التدريس في الجامعة. وعلى ذلك، فقد شدّ أبو مرزوق الرحال في هذه المرة إلى الولايات المتحدة للحصول على تأشيرة مميزة تعيده إلى وطنه، تلك هي شهادة الدكتوراه.

التوجّه إلى أمريكا:

بعد أن حصل على قبول في جامعة كولورادو الأمريكية، تمكن أبو مرزوق من الحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة له، حيث كان قد سبقه إلى الجامعة نفسها إسماعيل أبو شنب، والتقىا ثانية بعد فراق دام سبع سنوات من 1975 حتى 1982.

وفي منتصف سنة 1984 كان أبو مرزوق قد حصل على شهادة الماجستير في إدارة الإنشاءات الهندسية، وكان هناك من أتى من الإمارات وغيرها إلى الجامعة نفسها والمدينة نفسها فورت كولنز Fort Collins، منهم؛ كمالين شعث، وإسماعيل البرعصي، ومحمد الحلو، ومحمد المزين، ومحمد أكرم العدلوني، وأحمد يوسف. وكان في المدينة نفسها عدد من الإخوان المسلمين من مختلف الجنسيات. وتكوّنت في المدينة أول مجموعة إخوانية، اصطفّ إليها عدد آخر من الجنسيات المختلفة؛ ليبية، ومصرية، وأفغانية، وسعودية، ومنهم من برز اسمه في فترات لاحقة مثل؛ د. محمد بشر، ود. طارق وفاق من مصر، ود. أحمد زي من أفغانستان، وإسماعيل أبو شنب، وكمالين شعث، وأحمد يوسف من فلسطين.

حين وصل أبو مرزوق إلى فورت كولنز الصغيرة، انخرط ضمن كوكبة من طلاب الدراسات العليا من مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي، وإن كانت أبو ظبي محطّ لقاءات العديد من قيادات العمل الإسلامي الذين كانوا يحلون على تنظيم الجماعة هناك، فتقدم لهم التسهيلات لمقابلة المسؤولين، أو لجمع التبرعات لقضايا العالم الإسلامي الساخنة، مثل: قلب الدين حكمتيار، وعبد رب الرسول سياف، وبرهان الدين رباني، والقاضي حسين أحمد، وآخرين من شرق الخليج، وعبد الله عزام، ومحمد أبو فارس، وقيادات الإخوان في الأردن، ومصر، ولبنان؛ أمثال الشيخ فيصل مولوي رحمه الله، وإبراهيم المصري، وحسن الترابي، والشيخ محمد الغزالي رحمه الله، وعبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، إلا أن فورت كولنز كان فيها مجموعة من الشباب الذين يُرجى أن يتبوأوا في بلادهم مكانة عليا. ولاحقاً استقبلت المدينة مجموعة من الكمبوديين المسلمين الفارين من مجازر الخمير الحمر، فتم رعايتهم من قبل المركز الإسلامي الذي تمّ إنشاؤه في فورت كولنز، فتم شراء أرض لهم وبُنيت لهم بيوت وهم في بلادهم كانوا فلاحين، واشترت لهم الحقول ليعودوا للعمل بالزراعة، وكان من بينهم أحمد شامبا، وذو الكفل، وقد عاد أحمد لاحقاً إلى كمبوديا وأصبح عضواً في البرلمان، واشتغل ذو الكفل في تجارة السيارات وهو يقيم الآن في جدة.

المحطة الجديدة فورت كولنز:

بعد وصول أبو مرزوق واستقراره والتسجيل في معهد اللغة تمهيداً للدراسة الجامعية، تمّ اللقاء الأول للمجموعة الموجودة في المدينة وضم القادمين من دولة الإمارات، وكان مسؤول الجماعة في المدينة المهندس أبو الحسن إسماعيل أبو شنب، الذي تنازل عن موقع المسؤولية لأبو مرزوق، وأصرّ على ذلك، فيما كان أبو مرزوق ما يزال يتلمّس معرفة المدينة ولغتها.

وقد كان مسجد المدينة جامعاً لكل النشاطات الاجتماعية والسياسية والرياضية، والمناسبات الدينية، ويجمع كل الجنسيات، مما جعله ميداناً مناسباً للاستقطاب، وبعد أشهر أصبح العمل في هذه المدينة الصغيرة متميزاً أو مشهوداً بين المدن الجامعية على مستوى القارة.

تنظيم الجماعة في أمريكا كان عاماً لكل الجنسيات، ففيه المصري، والفلسطيني، والليبي، والموريتاني، والصومالي، والماليزي، والباكستاني، ومعظم هؤلاء طلاب دراسات عليا في مختلف التخصصات (تقريباً 60% من أعضاء التنظيم كانوا يحملون شهادات الماجستير والدكتوراه)، وكان هناك عدد لا بأس به من العاملين المستقرين في الولايات المتحدة، جلهم أساتذة جامعات عملوا بعد تخرجهم وتعدّرت عودتهم لبلادهم، أو أطباء غادروا بلادهم على إثر أزمات حلت بهم ومعظم هؤلاء الأطباء من الإخوة السوريين.

وكان بالإضافة للقيادة الجامعة، مناطق تنظيمية، وكانت الولايات المتحدة مقسمة إلى سبع مناطق تنظيمية. وكان العمل التنظيمي في ولاية كولورادو ضعيفاً؛ وكان فيها عدة جامعات وبالتالي تواجدت فيها تجمعات طلابية؛ ومنها فورت كولنز الذي انتسب إليها أبو مرزوق، وبولدر وهي التي درس فيها الشهيد سيد قطب رحمه الله. وكان بها أسرة واحدة وثلاثة إخوة آخرون في دنفر وهي عاصمة الولاية.

المنطقة التنظيمية التابعة لها ولاية كولورادو كانت المنطقة الثالثة. وتشمل كولورادو، أكلوهوما، أريزونا، أركنساس، وكان مسؤول المنطقة الأستاذ عماد أبو دية، وكان في قيادة الجماعة ومسؤولها الأول د. أحمد عثمان مكي رحمه الله، والذي توفّي في مدينة شيكاغو سنة 1998، وكان أعضاء المكتب التنفيذي، وفقاً لذاكرة أبو مرزوق، هم: د. طارق السويديان، وأ. عماد أبو دية، ود. أحمد القاضي رحمه الله، والشيخ عمر الصوباني رحمه الله، ود. بسام عثمان، ود. ربحي البشتاوي رحمه الله، ود. زيد نعمان، ود. عبد الرحمن أمين، ود. محمد الجليلي رحمه الله، بالإضافة لأبو مرزوق نفسه وآخرين.

بالإضافة إلى العمل المشترك الذي يتم بمشاركة الجنسيات المختلفة، كان هناك عمل إقليمي لمعظم الجنسيات خدمة لبلادهم، وكان المسؤول عن العمل الإقليمي في كل قطر يُسمّى منسق الإقليم، وكان هناك أعمال للإخوة المصريين، والتونسيين، والكويتيين، والماليزيين، وكذلك بلاد الشام، وكان منسق الإخوة في بلاد الشام

هو الأخ عماد أبو دية، الذي ما لبث أن أحال المسؤولية إلى أبو مرزوق، وكتب كتاباً للإخوة في المكتب التنفيذي في عمان بدون علم أبو مرزوق وأجازوا فعله.

الانخراط في العمل الإسلامي في المدينة وفي المنطقة بالإضافة إلى موقع منسق الإخوة من بلاد الشام، عمل كبير ومسؤولية مبكرة، وما هي إلا نهاية العام حتى كانت الانتخابات التي تمّ على إثرها انتخاب أبو مرزوق في المكتب التنفيذي، وتولّى الملف السياسي في الجماعة.

كان العمل التنظيمي في أمريكا يتم تحت عنوان قانوني كجمعية ثقافية تتم اللقاءات تحت عنوانها، ويتم التبرع والاشتراكات باسمها، ولها محاسب قانوني، ومحاضر اجتماعات يدقق عليها سنوياً. وكانت هناك مؤسسات أساسية في الولايات المتحدة: اتحاد الطلبة المسلمين، وكان يجمع كل الطلاب المسلمين سواء كانوا أمريكيين أو وافدين، ولغة الخطاب الإنجليزية بالطبع. الواجهة الأخرى اتحاد الطلبة العرب، وكان خاصاً بالطلاب العرب ولغة الخطاب العربية. وكان هناك مؤسسة ثالثة خاصة بالوقف الإسلامي واسمها الوقف الإسلامي لأمريكا الشمالية، وكانت أعمالها اقتصادية ووقفية للمسلمين، فيها تمّ تسجيل أكثر من ألف مسجد وعدد كبير من المدارس، بالإضافة إلى كونها تجمع التبرعات والهبات وتوزعها على المحتاجين، وكذلك نشاط داخل السجون وأنشطة أخرى، وكان المركز الرئيسي الجامع في إنديانابولس Indianapolis.

أما في عموم الولايات المتحدة، فقد وجد أبو مرزوق حركة إسلامية ناشطة كانت قد بدأت ما يمكن تسميته بحركة بعث إسلامي بين المسلمين في أمريكا، منذ بداية الستينيات، حيث تأسس اتحاد الطلبة المسلمين، وبدأ إقبال الجاليات العربية والإسلامية على بناء المساجد الذي أصبح مكاناً للنشاط الرئيسي لكثير من الفعاليات العربية والإسلامية، ممثلاً المرحلة الأولى من مراحل البعث الإسلامي الذي امتد في وقت لاحق من الولايات المتحدة إلى كندا. وعندما وصل أبو مرزوق للولايات المتحدة، كان هذا الحراك قد بدأ مرحلته الثانية، وهي مرحلة بناء المدارس والمؤسسات الثقافية والاجتماعية. أما المرحلة الثالثة من مراحل هذا النشاط فقد تميّزت ببناء المؤسسات السياسية والحقوقية والتخصصية لقضايا العالم العربي والإسلامي.

وقد أسهم أبو مرزوق في كل هذه النشاطات في الولايات المتحدة وكندا، إلى جانب الرموز الذين سبقوه من الستينيات، ومن بينهم: د. جمال البرزنجي (كردي عراقي)، ود. هشام الطالب (عراقي)، ود. أحمد القاضي (مصري)، ود. محمود الرشدان (أردني)، ود. أحمد مكي (سوداني)، ود. فتحي المكاوي (أردني)، وعمر الصابوني (فلسطيني)، وعدد لا بأس به من الأطباء السوريين المهاجرين.

جهدٌ على محورين...

انخرط أبو مرزوق في العمل الإسلامي العام، لم يوقف نشاطه في مجال العمل الإسلامي الفلسطيني وتواصل ارتباطه بالتنظيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أثرت كل هذه النشاطات على سير دراسته التي لم تنتظم في جامعة واحدة. فبعد حصوله على الماجستير من جامعة كولورادو في فورت كولنز درس لفترة فصل دراسي واحد في كولومبيا - ميزوري، وجامعة أخرى تقع في منطقة واشنطن، ثم انتقل إلى جامعة لويديانا تك، وهي جامعة حكومية رئيسية في الولاية تختص بالعلوم التكنولوجية، ومنذ ذلك الوقت يقول: لم تعد دراسته تحظى بجُلّ اهتمامه، إذ أصبح يسير فيها "على راحته". وتركز عمله داخل الولايات المتحدة بحكم مسؤولياته، في التنظيم العام وإدارة شؤونها بعمومها من متابعة للشؤون السياسية، وأعمال الاتحادات الطلابية العامة، والعمل المباشر في المدينة نفسها، وكذلك العمل الفلسطيني في داخل الولايات المتحدة.

كان عدد الفلسطينيين في الولايات المتحدة يزيد عن 350 ألف فلسطيني منهم من أتى قبل سنة 1948، ومنهم من هاجر بعد ذلك. وكثير من المهاجرين أتوا من الضفة الغربية، حيث توجد قرى بأكملها جاءت للولايات المتحدة، وهناك كذلك مسيحيون من منطقة القدس، وهناك عدد من المفكرين البارزين من الفلسطينيين، مثل د. وليد الخالدي، ود. إدوارد سعيد، وعدد لا بأس به من أساتذة الجامعات والأطباء.

وللأسف كان الكثير من الجيل الثالث في أمريكا بعضهم بدأ ينسى لغته الأصلية. يذكر أبو مرزوق أنه حين كان يدرس في معهد اللغة، كانت هناك فتاة

ملاحمها شرقاً أوسطية، بل تشبه بنات بلده، وحين سألتها عن أصلها ذكرت بلدها الذي وُلِدَتْ فيه، ولما كرّر السؤال عن الأصل قالت إنّ جدّها جاء من القدس، وإنها لا تذكر من فلسطين غير الزعتر.

في أثناء دراسة أبو مرزوق للفصل الثاني، حدثت مجزرة صبرا وشاتيلا في بيروت، 45 ساعة متواصلة من القتل ما بين غروب يوم الخميس 1982/9/16 إلى ظهر يوم السبت 1982/9/18، والتي كانت أبشع مجازر القرن العشرين.

ويذكر أبو مرزوق أنه حينما زار مخيمي صبرا وشاتيلا في سنة 1974، ناقلاً رسالة إلى قيادة الجماعة في لبنان من المرشد العام، كان يومها أخوه محمود في بيروت، وكان مكتبه في مخيم صبرا، ويقول إنه لاحظ أن معظم سكان المخيمات كانوا من الجليل الأعلى، ومن الساحل الفلسطيني.

في 1982/6/6 اجتاح الجيش الصهيوني لبنان ووصل إلى مشارف بيروت، وتوقفت الحرب بموجب اتفاقية عقدها المبعوث الأمريكي فيليب حبيب Philip Habib (لبناني الأصل) مع القوى الوطنية الفلسطينية، خرج على إثرها المقاتلون الفلسطينيون من لبنان، وتعهد الأمريكان بحماية الفلسطينيين في مخيماتهم.

عمّ الحزن والأسى بيروت الغربية برحيل القوات الفلسطينية، وعمّ الفرح بيروت الشرقية لانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، إلا أن الفرح لم يستمر طويلاً، ففي 1982/9/14 أدى انفجار ضخم إلى مقتل الرئيس المنتخب مع 21 آخرين، وجرح 59 شخصاً، ودخل الجيش الصهيوني بيروت تحت ذريعة وجود 2,500 جندي فلسطيني باقين، وللحيلولة دون حدوث تصادم إسلامي مسيحي بعد مقتل بشير الجميل.

وما هي إلا أيام، وتُرتكب مجزرة دموية في منطقة صبرا وشاتيلا خطط لها أرييل شارون Ariel Sharon وزير الحرب الإسرائيلي في حينه، ونفذتها ميليشيات لبنانية متواطئة، مجزرة حين كانت تنقلها وسائل الإعلام، كانت تطلب إبعاد الأطفال والأولاد من أمام شاشات التلفزة، حتى لا يشاهدوا الأشلاء، ولا أيدي الرجال الممدودة والبطون المبقورة ولا الرؤوس "المفشوخة"، ولا الدماء المتجمدة

كبرك الشتاء في يوم ماطر، أكثر من 3,500 شهيداً سقطوا في هذه المجزرة. ومن بقي حياً كانت مصيبتة النفسية والاجتماعية أكبر بكثير.

ماذا يفعل الفلسطيني؟ هل يتوقف؟ وأين القدس؟ وأين بينا وقد حملهما أبو مرزوق في قلبه، وإن بعدت الأجساد عن فلسطين، فإن فلسطين تظل تسكنها، وغيره يقطف ثمارها، كما يقول، مضيفاً: ”وحتى السجود على ترابها حرماناً منه، فماذا بقي غير الجهد والجهاد لنقي العباد مجزرة جديدة؟“.

مؤسسات أمريكية في خدمة فلسطين:

كان هناك لكل جنسية من التنظيم العام لجنة تشرف على شؤونها الخاصة وتُسمى بلجنة تنسيق، وكان هناك لجنة تخص بلاد الشام برئاسة الأستاذ عماد أبو دية وبعد فترة وجيزة حمل مسؤوليتها أبو مرزوق.

مسؤولية أبو مرزوق في لجنة التنسيق جعلته يفكر في العمل للقضية الفلسطينية أكثر، وخصوصاً مع هبوب رائحة الدم والألم، ولكن بشكل متواز مع العمل الإخواني العام، خصوصاً أنه كان موجوداً أيضاً في قيادة العمل الإخواني، وتم إنشاء عدة مؤسسات كلها عاملة في الأطر المختلفة:

المؤسسة الأولى: الاتحاد الإسلامي لفلسطين، وقد تعرض لهزة كبيرة، حيث إن الخلاف الإخواني حول التنظيمات القطرية، والعمل المركزي للإخوان، وما ترتب على ذلك من مشكلات، قد انعكست على الإخوان السودانيين بخروجهم من التنظيم المركزي. كما انعكس ذلك على بعض المتعاطفين معهم وعلى رأسهم د. سامي العريان، وهو أستاذ في الاتصالات، وكان على خلق وثقافة عالية، عرفه أبو مرزوق منذ كان طالباً في الثانوية العامة، هو ود. مازن النجار؛ حيث كانت الدعوة الأولى لهما إلى الإخوان قبل مجيء د. سامي إلى الولايات المتحدة، ودخول مازن جامعة القاهرة. ود. سامي ناشط في العمل الإسلامي والعمل الفلسطيني، وكان لخروجه من التنظيم خسارة كبيرة. وقد شكّل د. سامي لجنة فلسطين في تامبا - فلوريدا، تاركاً الاتحاد.

وقد تمّت إدارة الاتحاد من عدد آخر من الإخوان، كان أبرزهم: د. ياسر بشناق، والشيخ محمد الحانوتي، وأ.ع. وتمّت إعادة بناء الاتحاد ومجلس شوره، وكان في هذا المجلس عدد من غير الفلسطينيين. وكان هناك حرص على أن يكون اتحاداً لفلسطين، بمشاركة من غير الفلسطينيين؛ لأن القضية تخص كل العرب والمسلمين بالإضافة إلى الفلسطينيين. ولكن بقي 95% من أعضاء وقواعد الاتحاد تقريباً من الفلسطينيين. وأصدر الاتحاد مجلة الزيتونة، وكان جُلّ نشاطه في الجالية الفلسطينية، والتي كانت تتمركز في عدة ولايات في الولايات المتحدة، أبرزها فلوريدا، وأوهايو، وشيكاغو، ونيويورك، وكاليفورنيا.

المؤسسة الثانية هي المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث United Association for Studies and Research (UASR)، والتي أدارها د. أحمد يوسف، وإن بدأت في فورت كولنز بدايات متواضعة من أرشيف وبعض الإصدارات، إلا أنها في نهاية الثمانينيات أصبحت مؤسسة كبيرة مخدومة، ولعلها المؤسسة الأبرز على مستوى الولايات المتحدة، وكان أبو مرزوق حريصاً على ألا يدخل في العمل التنفيذي لأي من المؤسسات، إذ كان رئيساً لمجلس أمناء المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، وكذلك كان عضواً في مجلس شورى الاتحاد الإسلامي لفلسطين.

المؤسسة الأخرى كانت مؤسسة خيرية تُعنى بجمع التبرعات ودعم أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين، وهي مؤسسة الأرض المقدسة، ولم يدخل أبو مرزوق في هيئتها الإدارية ولا في هيئة المؤسسين. والبداية كانت صندوق الأرض المحتلة ضمن مؤسسة الوقف، ثم استقلت على إثر خلافات مع د. بسام عثمان، وهو طبيب يعمل في شيكاغو، وكان يرأس مؤسسة الـ"North American Islamic Trust (NAIT)". وقد تمّ، وبظلم شديد، سجن معظم العاملين فيها، لا لذنوب إلا أنهم ساعدوا أهل فلسطين، وأتهموا بمساعدة "الإرهاب"، لكون الأموال التي بُنيت بها المؤسسة كانت من حساب أبو مرزوق الشخصي الخاص. وتم إقفال المؤسسة وسجن العاملين فيها، وهم: غسان العشي الرئيس السابق للمؤسسة، وشكري أبو بكر المدير التنفيذي للمؤسسة، وكل من مفيد عبد القادر،

وعبد الرحمن عودة، ومحمد المزين، بدعوى دعمهم "منظمة إرهابية" هي حركة حماس، وإن كانت هذه المؤسسات قد سبقت نشأة حماس، وخاضعة للقانون الأمريكي، وكانت جميع أموالها قانونية وأعمالها الضريبية سليمة، واستلمت رسائل شكر على عملها، ولكن وبظلم واضح صدرت بحقهم أحكام مشددة بالسجن، فرج الله كربهم وأعانهم على ما هم فيه!

ويشير أبو مرزوق إلى أن مؤسسات أخرى تمّ بناؤها، بعضها في قمة النجاح، ويرى أنه لا يحسن الكلام عنها، وبعضها لم ترَ النور كمؤسسة شيكاغو للأعمال الإعلامية. ويقول: "كانت هناك أعمال كبيرة أخرى لمجمل الفلسطينيين في الأعمال المتعلقة بالجالية في المساجد والمدارس والجامعات، وكل ذلك كان يجمعه عدد من الإخوة الأفاضل في مكتب التنسيق الفلسطيني، وفيه رؤساء المؤسسات العاملة، وإخوة آخرون". ولا ينسى أبو مرزوق الإشارة إلى المؤسسة الفنية التي كانت تجوب الولايات المتحدة لإحياء كل المناسبات الفلسطينية، وكذلك لجان لاستقبال ضيوف مؤتمرات وأنشطة وأعمال خيرية لفلسطين، وكذلك لجنة لرعاية الطلاب الفقراء ومتابعة دراستهم، وهي أعمال لم تعهدها الساحة الأمريكية من قبل ولم يُكتبَ لمعظمها الاستمرار بسبب أحداث 2000/9/11.

تنظيم بلاد الشام:

تمّ دمج التنظيمين الفلسطيني والأردني وأصبح للتنظيم الجديد مجلسٌ شورى واحد، ومكتب تنفيذي واحد. وهو عمل دعت إليه الضرورة، حيث إن ازدواجية التنظيم بسبب الجنسية لم تكن أمراً عملياً في معظم بلاد الخليج ذلك أن الجسم التنظيمي أساسي للفلسطينيين.

أصبح المركز الجديد في عمان. وكان هناك قسم فلسطين برئاسة الأمين العام للجماعة، ولكن هذا القسم لم يعد عملياً في متابعة الداخل الفلسطيني، وتطورات القضية الفلسطينية. لذلك تم إنشاء ملف جديد وتم إسناده إلى د. خيرى الأغا، وهو نفسه الذي كان يرأس التنظيم الفلسطيني، وصاحب المشروع الوحدوي بين التنظيمين. وكان الأغا يرأس اللجنة التأسيسية للجامعة الإسلامية بغزة. وكان له الفضل بعد الله في وحدة تنظيم بلاد الشام، وإنشاء الجامعة الإسلامية.

وَعُقدَ مؤتمرٌ عامٌّ للإخوان في بلاد الشام (الأردن وفلسطين) سنة 1983 في عمّان، وحضرته قيادات الداخل والخارج، وكوكبة من النشطاء من الكويت، والسعودية، والأردن، ودُعي أبو مرزوق للمشاركة في هذا المؤتمر غير أنه اعتذر عن الحضور. وانبثق عن هذا المؤتمر ذلك الملف الذي تطور لاحقاً إلى جهاز فلسطين؛ والذي تولاه د. خيرى. وكان الملف قد بدأ بأعضاء لجنة فلسطين في عمّان، أو بعضهم، ومعهم بعض الإخوة من الكويت والسعودية بالإضافة لأبو مرزوق. وكانت جُلّ أعمال الملف المذكور أعمالاً خيرية لدعم الداخل ومؤسساته الناشئة، واتحادات طلابية تحت مسمى الروابط في الغرب، والاتحاد الإسلامي في أمريكا الشمالية. وعقد أول مؤتمر لهذه الروابط والاتحادات سنة 1984 في لندن بالإضافة إلى التخطيط الواعي لانطلاق عمل فلسطيني شامل.

بدأ في هذه الفترة تجميع العمل الفلسطيني الذي انطلق في الخارج، وكان هناك دوافع قوية لهذا الانطلاق:

1. تهميش القضية الفلسطينية ومحاولات إنهاؤها.
2. ما حدث من اجتياح صهيوني للبنان وحجم القتل بين الفلسطينيين، والمجازر التي ارتُكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا، وبعد ذلك حصار المخيمات، الذي بلغت قسوته حدّ تناول البعض الحشائش، فيما تناول بعض آخر القطط والكلاب. وتم تشتيت الفلسطينيين بعد الرحيل من لبنان إلى السودان، وتونس، واليمن، والعراق في رحلة نحو المجهول.
3. الاندفاع غير المعقول نحو تسوية سياسية، وإرهاصات الحلول السلمية التي تمّ الاستشعار أنها بداية التفريط بالقضية والشعب وحقوقه.
4. الاحتلال الجاثم على كل الأرض الفلسطينية والمقدسات وواجب الفلسطينيين نحو ذلك.
5. فرض حجم العمل الفلسطيني في الداخل والخارج على القيادة المسارعة للعمل المخطط والمبرمج خدمة للقضية.



يواصل أبو مرزوق: كانت مدينة فورت كولنز الصغيرة على خريطة جميع الزائرين لترتيبات متعلقة بالعمل الإخواني، أو بالعمل الفلسطيني، فقد زار تنظيم الإخوان في هذه المدينة الصغيرة العشرات من القيادات من مختلف الأقطار، وكذلك بعض أعضاء اللجنة التي شكّلت لترعى العمل الفلسطيني والمنبثقة عن المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وعلى رأسها الأخ الكبير سليمان حمد، وكان بصحبته الأخ أبو الوليد (خالد مشعل)، وكان الحديث في غالبه يدور حول الفلسطينيين القادمين من الكويت إلى أمريكا وموقف لجنة التنسيق منهم ومن تنظيم البعث، بالإضافة إلى الاتحاد الإسلامي لفلسطين وعمله وارتباطه بالعمل الطلابي العام... ومشاكل بعض الإخوة الفلسطينيين ومشاكل التنظيم مع الإخوة السودانيين.

التحول إلى الكفاح المسلح... مهمات في غزة:

أما في الأرض المحتلة—يواصل أبو مرزوق—فقد حدثت تطورات في منهج عمل الحركة الإسلامية بعد أن ترسّخت معظم المؤسسات التعليمية كالجامعة الإسلامية، والجمعيات الإسلامية، كالجمعية الإسلامية، والمجمع الإسلامي، وغيرها. وكذلك بدأ الحديث حول النقابات، والعمل الاجتماعي، وبدأت كوادر عديدة العودة لغزة بعد تخرجها، وبدأت الاحتكاكات تتسع تدافعاً حول مساحة كل فريق في العمل، وتحول التدافع الفكري إلى تدافع بالأيدي، والأدوات الحادة، وتكرس الوجود الإخواني بعد حالة الرفض من قبل الآخرين.

بعد أن أصبح الإخوان حقيقة، لم تفلح القوى الأخرى في تحجيمهم، وبدأ التفكير بالعمل المسلح، وتشكّلت لجنة برئاسة الشيخ أحمد ياسين نفسه، وعضوية عدد من الإخوة البارزين مثل: د. إبراهيم المقادمة رحمه الله، وأحمد الملح، ود. محمد شهاب، وعبد الرحمن تمران، وغيرهم، وقد تولت الإعداد للعمل المسلح من تدريب، وشراء أسلحة، وتكوين مجموعات مقاتلة، خارج القطاع وتحديداً في العراق.

وفي سنة 1984 تم القبض عليهم، وكانت الأحكام بالنسبة لهم قاسية، حيث تراوحت بين 8-14 عاماً، بعد "تجريمهم" بتهمة العمل على تدمير "دولة إسرائيل"، وإقامة دولة إسلامية. وقد أمضى جميع الإخوة المذكورين هذه

المحكوميات في السجون، باستثناء الشيخ أحمد ياسين الذي خرج سنة 1985 ضمن صفقة تبادل الأسرى التي أجرتها الجبهة الشعبية - القيادة العامة، حيث تمّ تبادل ثلاثة أسرى صهاينة بنحو 1,850 أسيراً فلسطينياً، في صفقة كانت غير مسبوقة، أجاد فيها المحاورون في القيادة العامة وأجبروا العدو على الإفراج عن هذا العدد ونوعية مميزة حقاً، وعاد الشيخ أحمد ياسين إلى القطاع أكثر قناعة بالعمل المسلح، وجلس سنة كاملة دون أن يعود للمكتب الإداري في القطاع تحسباً من إعادة اعتقاله من قبل الاحتلال. وبعد سنة 1986 عاد الشيخ إلى عضوية المكتب الإداري الذي كان يقوده آنذاك الأستاذ عبد الفتاح دخان حفظه الله.

وقد زار أبو مرزوق القطاع بعد خروج الشيخ من السجن، وجلس مع معظم المكاتب الفرعية للإخوان، وأعطى بعض الدورات للطلاب في الإدارة والتخطيط في المجمع الإسلامي في جورة الشمس وفي خان يونس، ويومها سأل الشيخ عن تجربة الاعتقال فوجده أكثر قناعة بالعمل العسكري مما كان عليه قبل الاعتقال. وقال: إن فترة الاعتقال وفّرت له فرصة للقاء بأعداد كبيرة من قادة المنظمات الفلسطينية من مختلف التوجهات، وكان يكتنّ تقديراً كبيراً لهؤلاء. وتعرف إلى تيار إسلامي داخل السجن من القرييين، ممن غيروا قناعاتهم، وأسسوا تكتلاً بدون مرجعيات خارجية، كان أبرزهم: جبر عمار، ومحمد أبو طير وآخرون، وكان موازياً لهذا الأمر خارج فلسطين وبدأ يتبلور بصورة جيدة.

عمل دون كلل في أمريكا:

في أيلول/ سبتمبر 1984، انتقل أبو مرزوق من كولورادو إلى كولومبيا - رميزوري، وكانت بلدة جامعية فيها عدد كبير من الإخوة السودانيين، وكذلك الأخ أحمد يوسف، الذي كان يدرس الماجستير في الإعلام، ولكن أبو مرزوق لم يلبث أن غادرها إلى واشنطن، في جورج تاون، التي مكث فيها شهراً واحداً، ثم غادرها إلى لويزيانا واستقر به الحال فيها من بداية شتاء 1985، وحيث أقام في مدينة جامعية اسمها رستون، كان فيها عدد كبير من الطلاب، أغلبهم في مرحلة الدراسة الجامعية، وعدد قليل في الدراسات العليا. وبعد أن استقر به المقام فيها، وجد مشقة

في السفر منها إلى بقية الولايات لمتابعة الأعمال التنظيمية، لعدم وجود مطار فيها، وكان المطار الأقرب لها في مدينة مونرو، التي تبعد قرابة ساعة من رستون.

فور أن استقر أبو مرزوق في لويزيانا، سأل عن المسجد، حيث وجد هناك غرفة واحدة بمساحة 20 متراً تُستخدم كمسجد، فتم استئجار مكان أوسع استُخدم كمسجد، وبعد ذلك تمَّ شراء قطعة أرض وبناء مسجد وأماكن لسكن الطلاب، ومدرسة تدرس اللغة العربية والعلوم الإسلامية للصغار في فترة نهاية الأسبوع، وتم تجنيد العديد من الطلاب وأساتذة الجامعة في المدينة نفسها، التي يقول إنها أصبحت بفضل الله نقطة نشاط وجذب للعمل الإسلامي.

ولا يذكر أبو مرزوق أنه قضى إجازة أسبوعية واحدة في هذه المدينة، على مدى السنوات الست التي قضاها فيها (1986-1992). ويقول: كانت الاجتماعات المطلوب حضورها تُعقد في نهاية الأسبوع، وانقسمت بين لقاءات قيادة الإخوان في الولايات المتحدة، وحضور المؤتمرات التنظيمية، وزيارة المناطق التنظيمية، واللقاء بالقسم السياسي الذي كان يضم في عضويته د. وليد الوهيب، ود. حسين القزان، ود. أحمد يوسف، وآخرين، كما كانت تتم لقاءات لجنة التنسيق لبلاد الشام، وكان الإخوة الفلسطينيون من جماعة الإخوان هم الأكثر عدداً على الإطلاق، حيث كان عدد المنضوين في هذا التنظيم يتراوح ما بين 350-400 عضو، يليه تنظيم بلاد الشام، وعدد الجنسيات الموجودة في التنظيم تزيد عن 40 جنسية.

وكانت انتخابات الجماعة مقررة نهاية 1986، فانتُخب فيها د. أحمد القاضي مسؤولاً، وموسى أبو مرزوق نائباً، وضمت لجنة القيادة تسعة من الإخوة، هم: عماد أبو دية، وطارق السويديان، وعمر الصوباتي، وعبد الرحمن التلب (سوداني) رحمه الله، وبسام عثمان، وقدور السعيد، ومحمد الجليل، وعبد الرحمن أمين.

إلى ذلك، كانت لقاءات المؤسسات الشعبية والسياسية والفكرية التي تمَّ إنشاؤها، ويقول أبو مرزوق: "لعل الانفتاح في العمل، وقانونية التواجد، واستخدام الأجهزة الحديثة من هاتف وفاكس ساعد على ترتيبات العمل في أثناء الأسبوع والذي كنت أقضي نهاراته في الجامعة، أو في العمل الإسلامي المحلي، أما الليل فقد كان مخصصاً للمتابعات الهاتفية المتواصلة".

إرهاصات الانتفاضة:

في الأثناء، كانت تتبلور في فلسطين مقومات العمل المقاوم ممثلة سواء بـ "خلية الجهاد" التي تمّ الإلقاء القبض عليها، والتي شكّلها الشيخ أحمد ياسين، واستشهاد جواد أبو سلمية وصائب ذهب من أبناء غزة في بيرزيت بالضفة الغربية سنة 1986، وتلاها استشهاد "مجموعة الجهاد" في حي الشجاعية 1987/10/6.

في 1987/12/6 صدمت سيارة نقل إسرائيلية كبيرة، سيارة صغيرة كانت تقل أربعة عمّال من جباليا، فاستُشهد الأربعة، وكان الحادث مريراً، مما أثار حفيظة الشارع الفلسطيني، وقبلها بشهرين كانت معركة الشجاعية بين أبطال الجهاد الإسلامي الذين تمكنوا من الهرب من سجن غزة المركزي، حيث استُشهد 4 منهم؛ زهدي قريقع، ومحمد الجمل، وسامي الشيخ خليل، وأحمد حلس، ومصباح الصوري الذي استُشهد في مكان آخر، فخرجت مسيرة شعبية تحمل نعوش أربعة؛ وهم طالب أبو زيد (المغازي)، وشعبان سعيد أحمد نبهان (جباليا)، وعصام محمد حموده (جباليا)، وعلي محمود إسماعيل (المغازي)، وستة شهداء آخرين إلى مخيم جباليا ليدفنوا في مقبرة المخيم. ومنها انطلقت الجماهير إلى مواجهات مع مركز شرطة الاحتلال في جباليا، الذي تمكنت من اقتحامه والسيطرة عليه. وبدورهم، تحصن الجنود داخل الغرف وأخذوا ينادون على الشباب بواسطة المايكروفون Microphone، وطالبوهم بالتفرق، غير أن أحد الشباب اعتلى مركز الشرطة حيث أزال العلم الإسرائيلي، ورفع العلم الفلسطيني بدلاً عنه، وقد أصيب هذا الشاب، فهدرت الجماهير بالتكبير والتهليل، وحاول شاب آخر الصعود، فأصيب هو الآخر، وتمّ إثر ذلك استهداف الجماهير حيث أصيب العشرات، ونقلت سيارات الأجرة المصابين وفرضت حالة منع التجوال، ودخلت المدرعات والدبابات ومئات الجنود أرض المخيم، وفي الصباح تمّ مناشدة الناس التبرع بالدم، فتجمع المئات، وبدأت المواجهات من جديد لليوم الثاني منطلقة من مسجد المخيم.

وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، قدّم المخيم أول شهداء الانتفاضة المباركة، الشهيد حاتم السيسي، الذي تمّ استهدافه بعد إلقاء زجاجة حارقة على سيارة عسكرية للاحتلال، وانتفض المخيم عن بكرة أبيه.

وأصدرت الحركة الإسلامية يوم 1987/12/14 أول بياناتها، وهو التاريخ الذي اعتُبر لاحقاً تاريخ انطلاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وبعدها سقط شهيد في رفح، ثم شهيد في خان يونس، وكان البيان موقعاً بالأحرف (ح م س)، وأعضاء المكتب الذين شكلوا الحركة وأطلقوا البيان وقرروا انطلاق فعاليات الانتفاضة هم:

- الشيخ أحمد ياسين.
- عبد الفتاح دخان.
- د. إبراهيم المقادمة.
- صلاح شحادة.
- محمد حسن شمعة.
- المهندس عيسى النشار.
- د. عبد العزيز الرنتيسي.

جهاز فلسطين في الخارج:

كانت الاتحادات الطلابية في الكويت، وبريطانيا، وأمريكا، ولجنة فلسطين في الأردن، ولجنة التخطيط في الكويت، ومكتب السعودية، والمكتب التنفيذي في عمان، الأدوات الأساسية لقسم فلسطين، والذي بدأ بتجميع القيادات الشابة في تنظيم بلاد الشام، واعتمد الأسلوب العلمي والتخطيط المنهجي في إدارة برامجه التنفيذية، واتخذ من التطور الطبيعي للأحداث منهجاً لتكريس واقع جديد في العمل الفلسطيني. ولقد بدأ بأدوات عدة كالإعلام، والعمل الخيري، والاتصال، والتدريب، والتنظيم.

وقد كان لأبو مرزوق تخوفٌ مستقبلي، وأرسل برسالة للمراقب العام الأستاذ عبد الرحمن خليفة رحمه الله حول مستقبل تنظيم بلاد الشام في ظل استقطاب معظم الشباب الفاعل للعمل الفلسطيني، وتحذيره من المستقبل، إلا أنه أرسل له برسالة حملها د. خيرى إلى الولايات المتحدة، أبلغ فيها أبو مرزوق بالعمل مع الأخ أبو أسامة خيرى الأغا في جهاز فلسطين، ومطمئناً على مستقبل التنظيم وثقته بالدكتور خيرى الأغا.

وقد التزم أبو مرزوق ببذل الجهد في هذا السياق. وحينما كثرت الأعمال تمّ تخيير أعضاء القيادة في الجهاز بالبقاء في هذا الموقع أو الاستقالة من التنظيم، وتم استثناء أبو مرزوق من هذا التخيير. ويشير أبو مرزوق إلى العلاقة المميزة التي ربطته بالدكتور خيرى الأغا، ويقول: إنه كان يعدّه بمقام الوالد، وقد ارتبط معه بعلاقة ممتدة من أواسط السبعينيات وحتى وفاته.

كان العمل في الخارج يسير بوتيرة بطيئة وسابقة للأحداث في قطاع غزة، ومن ثمّ في الضفة حيث تمّ سنة 1986 تشكيل قيادة للعمل الفلسطيني "جهاز فلسطين" من جيلين: الشيوخ الذين كانوا في غالبهم أعضاء في لجنة فلسطين، والشباب وهم من الكويت، والسعودية، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وكان المسؤول هو نفسه الأخ د. خيرى الأغا، وكان أبو مرزوق نائباً له. وفي الوقت نفسه جرت انتخابات في الولايات المتحدة وتولى أبو مرزوق المسؤولية عن تنظيم الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة في وقت سابق.

وُزعت الأعمال في قيادة جهاز فلسطين بين الأعضاء مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وكان نصيب الشباب مجمل الأعمال التنفيذية من عمل خيرى وسياسي وجهادي وإعلامي، وتولى أبو مرزوق نائباً أول لمسؤول الجهاز بالإضافة لمسؤولية العمل السياسي، وعمل في هذه الدائرة عدد متميز من الإخوة كان يقع على عاتقهم مسؤولية الدائرة السياسية، ومعظم العبء السياسي والعلاقات الدبلوماسية، منهم: محمد نزال، وسامي خاطر، وأحمد يوسف، وج. أ.، ود. محمد أكرم العدلوني، ود. محمد عباس، وياسر بشناق وآخرون، وكان هذا الفريق في معظمه قد أقام في الولايات المتحدة في ولاية فرجينيا، حيث كان أبو مرزوق قد انتقل إليها بعد أن أنهى الامتحان الشامل للدكتوراه، ولم يتبقّ له إلا تقديم ومناقشة الرسالة وهي لا تحتاج البقاء في رستون - لويديانا. وهكذا أصبح مدير العمل السياسي في الحركة من ولاية فرجينيا، بالإضافة إلى المسؤولية العامة للإخوان المسلمين في أمريكا.

تشكيل قيادة بديلة في غزة:

في الأثناء أسرت إحدى المجموعات القتالية جنديين إسرائيليين، وقد تشكلت هذه المجموعة بقيادة الأخ محمد الشرايحة وعضوية كل من الأخوين محمد نصار، ومحمود المبحوح، الذي استشهد لاحقاً في دبي على أيدي الصهاينة؛ انتقاماً من عملية خطف وقتل الجنديين إيلان سعدون Ilan Sa'adon، وآفي ساسبورتس Avi Sasportas. وعلى إثر ذلك نفذت القوات الصهيونية عملية اعتقالات شملت أكثر من 80% من كوادر الحركة، وجميع قياداتها، فقرر أبو مرزوق إغاثة إخوانه.

حزم حقائبه على الفور، وتوجه إلى قطاع غزة عن طريق معبر رفح البري. وخلال عشرة أيام من وجوده في قطاع غزة أعاد تشكيل المكتب الإداري من الصفرين الثاني والثالث، برئاسة الأستاذ سيد أبو مسامح من رفح، وسمير مخيرز من خان يونس، وسفيان أبو سمرة من غزة، وعماد الفالوجي من جباليا. وتم ربط العمل مركزياً بالضفة الغربية، حيث كان المسؤول في ذلك الوقت الأستاذ حسن القيق رحمه الله، الذي يصفه أبو مرزوق بأنه "أخ كريم قاد العمل في الضفة الغربية وكان مسؤولاً عن المكتب المشترك بين الضفة والقطاع، وصاحب رأي سديد، وعزيمة من حديد، ومن الرجال المعدودين في العمل التنظيمي، والأمني رحمه الله رحمة واسعة".

ويقول أبو مرزوق إنه زاره في مدرسة اليتيم العربي لترتيب أوضاع الضفة، وربطها مع غزة، وهو ما كان، وفي هذه الزيارة تم تقسيم الأعمال الأساسية في المكتب الإداري في القطاع وفصل العمل العسكري عن الأعمال الأخرى، وحينها أطلق على المجموعة الأولى كتائب عز الدين القسام. ويقول أبو مرزوق: "ولم يعلم الإخوة بالتشكيل العسكري في قيادة الحركة إلا لاحقاً باستثناء د. خيري، وأطلقنا عليه كتائب عز الدين القسام بعيداً عن الاسم الذي كان شائعاً في ذلك الوقت كتائب الشهيد عبد الله عزام".

يتابع أبو مرزوق: ”تم إرسال الأخ محمد صلاح (رحمه الله وأجزل له العطاء بما قدم) إلى الضفة الغربية في أواخر تموز/ يوليو 1992، وتم الاتصال بالأخ صالح العاروري، لعمل تشكيلات مقاومة ولبدء العمل في كتائب عز الدين القسام في الضفة الغربية“.

وكان أبو مرزوق يعطي ”الإخوة شيكات موقعة للإنفاق على العمل من حسابه الخاص في الولايات المتحدة“ وكانت تُعتبر من قبل التجار الإسرائيليين فرصة لتهرب الأموال إلى حسابات في أمريكا.

ويشير أبو مرزوق إلى أن العمل العسكري أصبح يتم بعد هذا التاريخ في الضفة والقطاع تحت مسمى كتائب الشهيد عز الدين القسام، وأنه اختار هذه التسمية بهدف الابتعاد عن التنازع الميداني عند إعادة التشكيل، وشاء الله أن يترسخ هذا الاسم وينتشر ويستمر، وانتهى العمل بالاسم الأول.

خطورة أبو مرزوق... وجهة نظر أمنية إسرائيلية:

أبو مرزوق لا يسهب في التحدث عن الدور القيادي الذي كان يمارسه في أثناء إقامته في الولايات المتحدة، غير أن كتاب ”حماس، من الإيمان بالله إلى طريق الإرهاب“ لمؤلفيه الإسرائيليين، روني شكيد Ronni Shaked وابيبي شابي Aviva Shabi، يتحدث بتفصيلات مستقاة من مصادر التحقيق مع معتقلي حماس لدى الأجهزة الإسرائيلية عن كيفية إدارة قيادة حماس في الولايات المتحدة لأعمال ال”إرهاب“، على حدّ تعبيرهما في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويمكن تلخيص محتويات كتاب شكيد وشابي في الصفحات التالية (144-155) من هذه الذكريات، بأن د. موسى أبو مرزوق (أبو عمر) كان يتولى القيادة الفعلية لحركة حماس من مقر إقامته في ولاية فرجينيا الأمريكية، وأنه هو الذي كان يعين القادة العسكريين للحركة، ويتولى إعداد البيانات السياسية وكذلك البيانات المتعلقة بالعمليات العسكرية، ثم يكلف محمد صلاح (أبو أحمد) بمهمة إرسالها عبر الفاكس إلى قيادات الداخل التي كانت تتولى توزيعها.

ويضيف كتاب شكيد وشابي إنه في كنف الديمقراطية الأمريكية احتفظت حركة المقاومة الإسلامية بقيادة نشطة أرسلت أوامر ميدانية لرجالها في "المناطق"¹، بل وأقامت على أرض الولايات المتحدة الأمريكية معسكرات تدريب، تمّ فيها تأهيل فلسطينيين لتنفيذ عمليات "تخريبية" ضدّ "إسرائيل". لقد بدأت النشاطات العسكرية لحركة حماس في الولايات المتحدة سنة 1988، وذلك في إطار منظمة أطلق عليها "فلسطين" أُقيمت في نهاية سنة 1987، بموازاة إقامة حماس، على يد فلسطينيين من أعضاء حركة الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة. وقد كانت مهمتها تجنيد الفلسطينيين كافة أنصار الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة لتقديم دعم عسكري وسياسي للنضال ضدّ الاحتلال الإسرائيلي في المناطق. ومن الناحية العملية، فقد كانت "فلسطين" ذراعاً عسكرياً للإخوان المسلمين في الولايات المتحدة، وقد وقف على رأس هذه المنظمة د. موسى أبو مرزوق الملقب بـ"أبو عمر"، الذي أصبح لاحقاً رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس. أما النشاطات العسكرية فقد نسقها محمد صلاح الملقب بـ"أبو أحمد" من سكان شيكاغو، والذي اعتُقل في "إسرائيل" (خرج من السجن الإسرائيلي في 1997/11/11، وتوفي لاحقاً في آذار/ مارس 2016) مع فلسطينيين آخرين؛ عزت منصور ورأفت رابيه. وقد أدار صلاح اللجنة الأمنية لمنظمة "فلسطين"، والتي كانت مهمتها تجنيد مرشحين للعضوية في المنظمة، وتصنيفهم حسب مؤهلاتهم المهنية، وتأهيلهم للقيام بـ"أعمال تخريبية". وقد كلف محمد صلاح بمقابلة الراغبين بالانضمام إلى المنظمة، وجمع معلومات شخصية عن المرشحين، وتصنيفهم حسب مجالات تخصصهم من قبيل الخبرة في إنتاج مواد سامة، وإعداد عبوات ناسفة يتم تفجيرها عن بعد، وإنتاج مواد متفجرة كيماوية. ولأجل اختبار قدرات المرشحين قام صلاح ورأفت رابيه بتوزيع مهمات تنفيذية. وقد نجح المرشحون في صناعة أجهزة لتشويش مكالمات هاتفية، وساعات توقيت، بل وسلموا محمد صلاح 14 ساعة كهذه.

¹ عادة ما يستخدم الإسرائيليون مصطلح "المناطق" للإشارة إلى فلسطين المحتلة 1967؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعد العثور على عشرة فلسطينيين أمريكيين مؤهلين للعمل العسكري، جمعهم محمد صلاح في نطاق معسكر تدريب خاص كُرِّس لإعداد عبوات ناسفة. وقد جرت الدورة بإشراف مدرّبين ذوي تأهيل عسكري، وفي نطاقها قام المتدربون بإعداد قنابل وحاولوا تفجيرها، وكافة هذه النشاطات تم إبلاغ موسى أبو مرزوق عنها من قبل محمد صلاح.

نشاطات أبو أحمد (محمد صلاح) السرية استمرت في الولايات المتحدة خلال السنوات اللاحقة، حيث عمل على تجنيد شبان للانخراط في صفوف حماس وعلى تعبئتهم أيديولوجياً وتأهيلهم عسكرياً. أحد هؤلاء الشبان كان الطالب الجامعي ناصر عيسى الهدمي من بيرزيت.

ويواصل الكتاب أنه في شهر حزيران/ يونيو 1990 وصل الهدمي إلى مطار شيكاغو، وكان في انتظاره هناك رجل في مقتبل العمر قدم نفسه كمثل عن أبو أحمد. جمعا عدداً آخر من الشبان الذين وصلوا هم أيضاً إلى المطار، ومن هناك سافروا بثلاث سيارات إلى غابة حرجية تقع بالقرب من بحيرة صغيرة غير بعيدة عن المدينة. في الغابة انتصبت عدة أكواخ خشبية، فيما 25 طالباً جامعياً فلسطينياً يتلقون دراستهم في الولايات المتحدة تحلقوا في المكان، وفور وصوله إلى المعسكر أدرك الهدمي أن الأمر ليس مجرد مخيم صيفي، فعوضاً عن ممارسة نشاطات رياضية أو نشاطات ثقافية، استمع المتدربون لمحاضرات عن الدين الإسلامي وعن أهداف حماس، وتعلموا كيفية إعداد سيارات ملغومة وعبوات ناسفة.

هذا المعسكر أُقيم خلال نهاية الأسبوع من يوم الخميس وحتى يوم الأحد، وأشرف عليه محمد صلاح، بمساعدة خمسة مرشدين، كذلك حضر صلاح دورة خاصة عُقدت في أحد الأكواخ خلف باب مغلق، حيث تلقت مجموعة تتألف من ثلاثة متدربين درساً في التخريب.

المدرّب، وهو ليبي أسمر في الثلاثين من عمره ومنتزوح من أمريكية، علم المتدربين على كيفية إعداد سيارة ملغومة. وبعد الانتهاء من التدريب يوم الأحد، نُقل ناصر الهدمي إلى مطار شيكاغو، ومن هناك عاد إلى منزل شقيقه في مدينة كانساس Kansas. وبعد عدة أيام من ذلك، بدأت تصل إلى البيت الكائن في شارع

”فريري غلان 2230“ طرود بريدية تضمنت مقالات مطبوعة حول مواضيع سياسية، ونشرات معلومات عن حماس، ومواد عن الدين الإسلامي، المرسل كان محمد صلاح.

في تشرين الأول/ أكتوبر 1990 اتصل محمد صلاح بناصر الهدمي داعياً إياه للمشاركة في مؤتمر إسلامي كبير سينعقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر في مركز المؤتمرات بكانساس. وكان ذلك المؤتمر السنوي الثالث للاتحاد الإسلامي لفلسطين.

وخلال أيام المؤتمر دعا محمد صلاح عشرين شاباً إلى سلسلة لقاءات سرية عُقدت في إحدى قاعات فندق رامادا كانساس. وقد أبلغ كل واحد من المشاركين بصفة شخصية، أن بمقدوره الدخول للقاعة، فقط عن طريق ”شيفرة“ متفق عليها سلفاً. فعندما يسأل الحارس على المدخل: ”أين المسجد؟“، كان يتعين على المشترك الإجابة: ”في الأقصى“. وحينها كان يُسمح له بالدخول إلى القاعة.

أحد المدربين كان إبراهيم المزين، فلسطيني في الخمسين من عمره، وأصله من قطاع غزة. المزين قابل الشبان الذين تم اختيارهم للمشاركة في اللقاء السري، وكانوا جميعاً من سكان المناطق المحتلة سنة 1967، وقد تم انتقاؤهم بموجب النماذج التي جرى تعبئتها في مخيمات الصيف؛ وذلك كي ينفذوا عمليات لتصعيد الانتفاضة، هكذا روى الهدمي في وقت لاحق، بعد ذلك قام رجل يناهز الـ 35 من عمره بتوزيع المشاركين ضمن أربع لجان: لجنة عسكرية، ولجنة أمنية، ولجنة ثقافية، ولجنة سياسية.

ناصر الهدمي عُيّن مع خمسة شبان آخرين عضواً في اللجنة السياسية التي ترأسها نجيب الغوش، وهو فلسطيني أقام لسنوات طويلة في لبنان، وكان يتلقى دراسة جامعية للحصول على شهادة الماجستير.

وبعد شهر، وفي ظهر يوم سبت عقد اجتماع لأعضاء اللجنة السياسية في فندق رامادا إن في المدينة، وقد حضر الاجتماع كل من نجيب الغوش، ونبيل أبو شرح وهو طالب جامعي من نابلس، وطالب آخر يدرس كمبيوتر (حاسوب) في نبراسكا

يُدعى وليد وأصله من نابلس، وشاب رابع يُدعى وائل كان يدرس في أوكلاهوما، وشاب من أصل ليبي يقيم في تكساس، هذا الاجتماع أداره محمد صلاح.

نجيب الغوش تحدث (حاضر) للحضور عن مواضيع سياسية مختلفة، وعن أساليب التحقيق التي تتبعها المخابرات الإسرائيلية. وفي النهاية جاء دور "التعميد" حيث قدمت سلسلة محاضرات عن أنواع القنابل اليدوية، والمواد المتفجرة، والعبوات الناسفة. "هذه هي البداية فقط"، قال الغوش لمستمعيه، "في اللقاءات القادمة سنشرح لكم بالتفصيل عن الوسائل القتالية؛ وذلك بهدف الانتقال من رشق الحجارة إلى استخدام السلاح الناري، والعمل باسم حركة حماس التي ننتمي إليها".

وعند منتصف الليل أجمل محمد صلاح اللقاء: "هدف اللقاء كان تعليم جميع أعضاء اللجان كيفية إعداد عبوات ناسفة، حتى يتمكن كل واحد منهم من تنفيذ هجمات في منطقة سكنه في المناطق المحتلة عام 1967".

في شباط/ فبراير 1992 وبعد أن نفذت مدخراته، عاد الهدمي إلى القدس، وفي آذار/ مارس 1993 وقبل أن يتمكن من تنفيذ أي عملية "تخريبية" اعتقل الهدمي على يد جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak). وقد نُقلت المعلومات التي أدلى بها خلال التحقيق معه بأكملها للجهات المعنية في الإدارة الأمريكية.

قبل شهرين من ذلك في منتصف كانون الثاني/ يناير 1993 وصل محمد صلاح إلى المناطق، قبل مغادرته الولايات المتحدة عرض عليه موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي وعزت منصور من كبار قادة الحركة تولي مسؤولية العمل العسكري لحماس في الضفة. صلاح رفض هذا الاقتراح، إلا أنه أبدى استعداداه للقيام بمهام تتعلق بالمجال العسكري.

في 25 كانون الثاني/ يناير، اعتُقل صلاح على يد الشاباك، وبالتحقيق معه تبين أنه عمل قبل قدومه على تأهيل طاقم خاص كان من المقرر له القيام بتنفيذ هجمات خاصة في المناطق المحتلة. هذا الطاقم المقلص ضمّ ناشطين من بينهم رزق صلاح، وشريف رضوان، وشاب ثالث أصله من قطاع غزة. وقد تلقى هؤلاء تدريبات

عسكرية في الولايات المتحدة بما في ذلك تدريب على إنتاج صواعق—العنصر الرئيسي—في إعداد عبوات ناسفة. كان من المقرر أن يصل الطاقم إلى الضفة الغربية في شهر شباط/فبراير 1993، إلا أن موسى أبو مرزوق أجّل سفر الطاقم مطالباً أعضائه بتحسين مستوى أدائهم. وقد وضع اعتقال محمد صلاح حداً لهذه الخطة كلها.

في أواخر سنة 1990 ومطلع 1991 جرت حملة اعتقالات جديدة طالت نشطاء حماس في الضفة، وأدت إلى انهيار البنية التنظيمية للحركة. وحسب تقدير القيادة في الولايات المتحدة، فقد نتج الانهيار عن فشل عمليات التوجيه لأقسام الحركة المختلفة، إذ اتضح أن اعتقال عددٍ من الناشطين على يد أجهزة الأمن الإسرائيلية كان كافياً من أجل كشف الشبكة كلها.

وقد تقرر في قيادة الحركة أن تكون (من ذلك الوقت فصاعداً) في كل منطقة من مناطق الضفة "قيادة مستقلة" ترتبط مباشرة مع قيادة الخارج. مبدأ السرية رُوعي عن طريق إيجاد ارتباط مباشر بين قادة المناطق وبين القيادات في الولايات المتحدة، وفي بريطانيا، وفي الأردن، وهكذا وهنت البنية المركزية باستثناء الجهاز العسكري الذي واصل العمل كجسمٍ قطري على مستوى البلاد.

اتصالات القيادة في الولايات المتحدة مع الناشطين في المناطق جرت عن طريق الهاتف أو الفاكس، فتحت تصرف كل قائدٍ منطقة وضع جهاز فاكس نُقل إليه بواسطة من الولايات المتحدة التعليمات المتصلة بالنشاط، والبيانات المُعدّة للتوزيع، والتوجيهات المتعلقة بإيصال الأموال.

وبين فترة وأخرى كان يصل موفد من الولايات المتحدة للوقوف عن كثب على النشاطات الجارية وللمساعدة في جهود البناء التنظيمي وأحياناً لتعيين مكلفين جدد. وعندما كانت تنشأ حاجة للاطلاع على ما يجري في الميدان من مصدر مباشر، كان يطلب من قائد المنطقة أو القضاء التوجه إلى الولايات المتحدة لمقابلة أعضاء القيادة.

أحد هؤلاء المسافرين كان د. محمود الرمحي، قائد حماس في منطقة وسط الضفة (القدس، ورام الله، وبيت لحم، وأريحا). وهو من مواليد البيرة سنة 1963، درس الطب في جامعة روما، وانتُخب هناك رئيساً لاتحاد الطلبة المسلمين. في أيلول/ سبتمبر 1989، عاد الرمحي إلى مدينته البيرة وفتح عيادة خاصة، وبدأ العمل كطبيب. وبعد مرور عام جند إلى صفوف حركة حماس عن طريق صهره محمد كاظم صوالحة، الذي كان وقتها يعمل سراً. وفي أعقاب حملة الاعتقالات لناشطي حماس، تحوّل صوالحة إلى مطلوب. عندما التقاه الرمحي بعد عودته من إيطاليا كان صوالحة يطلق لحية وشارباً، وفي لقائهما التالي غير صوالحة مظهره حيث حلق لحيته وشاربه.

وبحكم تجربته السياسية عُيّن الرمحي في منصب قيادي في الحركة، وقد أعطى صوالحة صهره صورة وافية عن أساليب وطرق تنظيم الفعاليات ونقل الأموال، والتنسيق مع ناشطين آخرين، والأهم من ذلك، عن الاتصال مع القيادة في المسيسيبي بالولايات المتحدة، حيث يقيم عبد الحليم الأشقر، وأصله من قرية صيدا قرب طولكرم، قال صوالحة للرمحي إنه المسؤول عن جهاز نشاطات حماس في المناطق، ”عليك إجراء اتصالات هاتفية وعبر الفاكس معه، من خلاله ستحصل على بيانات وأموال وأوامر عمل“. وقدّم صوالحة للرمحي مبلغ خمسة آلاف دولار لكي يشتري بها جهاز فاكس ويضعه في بيته.

صيغة البيانات التي وزعتها حماس في الضفة تسلمها د. الرمحي مباشرة من سبرنغفيلد - فيرجينيا، مقر القيادة في الولايات المتحدة. وأرسل أحمد يوسف إلى د. الرمحي بالفاكس صيغة بيانات حماس. وأضاف الرمحي ”وهذا ما حصل أيضاً في مناطق أخرى“. وعن طريق الفاكس أرسل د. الرمحي للولايات المتحدة تقارير شاملة عن نشاطات حماس في منطقة الوسط. وقد تضمنت هذه التقارير معلومات عن نشاطات الدعوة (الوعظ الديني)، وأسماء ومجندين جدد للحركة، وتقريراً مفصلاً عن أوضاع الخلايا، وعن معتقلين وموقوفين رهن التحقيق، وعن مصاريف مالية.

وفي حزيران/ يونيو 1991 اتصل الأشقر بالدكتور الرمحي في بيته وطلب منه الحضور للقاء مع قادة الحركة في الولايات المتحدة، بعد ذلك سافر الرمحي إلى نيويورك. وفي المطار كان الأشقر في انتظاره؛ "عليك التوجه إلى الولايات المتحدة إلى (تنيسي Tennessee). هناك ستقابل أبو عمر، إنه ينتظرك"، قال للدكتور الرمحي، وأعطاه تذكرة سفر بالطائرة.

عند وصوله إلى تنيسي تم اصطحابه (الرمحي) إلى منزل أحد نشيطي الحركة، وهناك التقى الرمحي بالدكتور موسى أبو مرزوق، وقدم له تقريراً مجملًا عن نشاطات حماس في منطقة الوسط. أبو مرزوق دون أمامه فحوى الحديث، مبدياً اهتماماً بوضع حماس في المنطقة وبالعلاقاتها مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. د. الرمحي قدم تقريراً مماثلاً إلى عبد الحليم الأشقر. وبعد مرور عشرة أيام عاد الرمحي إلى البيرة.

بعد عودته بفترة وجيزة تلقى د. الرمحي بلاغاً من الأشقر تحدث عن تغيير قيادي في الولايات المتحدة. فالمسؤول عن النشاط هو من الآن أبو أحمد. قيل للرمحي: "عليك أن تتصل به عن طريق الفاكس والهاتف. رقم تلفونه في فيرجينيا هو (70212412063) ورقم الفاكس (7932377712)، هو سيقوم بالاتصال بك".

في نيسان/ أبريل 1992 سافر د. الرمحي مرة أخرى إلى الولايات المتحدة. وفي محاولة لإضفاء طابع سياحي على الرحلة توقف الرمحي في إيطاليا. وفي مطار نيويورك كان في انتظاره معين شبيب، وهو نشيط بارز في حماس، كان قد غادر المناطق، ومن بيت شبيب اتصل الرمحي بالدكتور موسى أبو مرزوق، وحدد معه لقاء في صبيحة اليوم التالي بواشنطن.

وفي لقاء واشنطن شارك، إضافة إلى أبو مرزوق، ستة من كبار قادة حماس في الولايات المتحدة من بينهم أحمد يوسف الذي اعتُبر "مؤدج (منظّر) الحركة". وقد تناول اللقاء علاقات حماس مع المنظمات الأخرى، والانتخابات المقبلة للرئاسة الأمريكية، والحكم الذاتي الفلسطيني في المناطق.

هذا اللقاء حضره أيضاً محمد صوالحة الذي وصل من لندن من أجل تنسيق العمل العسكري مع رؤساء القيادة. صوالحة ويوسف أبلغا د. الرمحي بأنه تمّ تعيين بديل له خلال فترة غيابه عن المناطق، هو ماجد أبو خديجة، من نشيطي حماس في منطقة رام الله.

وطبقاً لتوجيهات المسؤولين عنه، فتح د. محمود الرمحي حساباً باسمه في فيرست وسكاونسن بنك First Wisconsin Bank في شيكاغو. هذه الخطوة استهدفت تسهيل إيصال الأموال من الولايات المتحدة إلى المناطق. فحتى ذلك الحين كانت الأموال تُرسَل بواسطة أحد أفراد الحركة من البيرة، والذي كانت مهمته استلام الأموال من الصرافين وتوزيعها حسب تعليمات القيادة. أما بعد ذلك فقد أخذت الأموال تصل مباشرة إلى د. الرمحي. أما طريقة وصولها فهي: كان يعطى الصراف في الضفة حوالة من حسابه بالبنك في شيكاغو ويحصل مقابلها على أموال نقداً. وهكذا كان يتسلم في كل شهر نحو عشرة آلاف دولار. ولغاية اعتقاله في كانون الثاني/يناير 1993، في أعقاب قتل جندي حرس الحدود نسيم توليدانو Nissim Toledano كان الرمحي قد تسلم نحو 100 ألف دولار.

في أواسط أيار/مايو 1992، وبعد غياب دام شهراً ونصف تقريباً، عاد د. الرمحي من رحلته في الولايات المتحدة. وفي أعقاب رحلته هذه تقرر تصعيد العمل العسكري ضدّ "إسرائيل". في أواخر تموز/يوليو 1992، وصل محمد صلاح في مهمة جديدة إلى الضفة الغربية، وفي زيارته هذه أرسى صلاح الأرضية لإقامة خلايا عز الدين القسام في منطقة الخليل.

بذار هذه الزيارة أثمرت بسرعة في الميدان. ففي شهر أيلول/سبتمبر اجتاحت موجة من الهجمات "الإرهابية" منطقة وسط الضفة الغربية. في 18 شباط/فبراير 1993، ومع نهاية ولاية الرئيس جورج بوش George Bush، أجرت مراسلة صحيفة دافار Davar الإسرائيلية مريم فوكس، مقابلة صحفية مع رئيس وحدة مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي أي) Central Intelligence Agency (CIA) الأمريكية

فينسنت كانيستراو Vincent Cannistraro، الذي قال ”يوجد في الولايات المتحدة ما لا يزيد عن 10 إلى 15 نشيطاً لحركة حماس. الادعاء القائل بأن قيادة حماس موجودة في الولايات المتحدة ادعاء لا أساس له“.

وحسب أقوال فينسنت: ”الأوامر العسكرية، التنظيمية، والسياسية تأتي من إيران التي تعمل من خلال مجموعات أقامتها في دول أخرى، معظم تمويل المنظمة يصل من إيران، ولكن من المحتمل أن جزءاً منه يمر عبر الولايات المتحدة“.

لقد لفتت ”إسرائيل“ انتباه سلطات الأمن الأمريكية إلى نشاطات حماس في الولايات المتحدة، وإلى علاقات الحركة مع ”جماعات أصولية“ في أوروبا. وفي محافل مشتركة تولّت بحث قضايا ”الإرهاب“، حذّر الإسرائيليون ممثلي الإدارة الأمريكية من ”التطرف الإسلامي“ الذي يتنامى ويزدهر في كنف ”الديموقراطية“ الأمريكية. وأقر الأمريكيون أمام نظرائهم الإسرائيليين بأنه طالما أن النشاطات الإسلامية تجري في إطار حرية التعبير والعبادة فإنه لا يمكن عمل شيء ضدها.

ومع ذلك، قال رئيس الشاباك في حزيران/ يونيو 1993، إن ”إسرائيل“ لم تطلب من الولايات المتحدة أن تعمل في أراضيها ضدّ حماس. وفي كانون الثاني/ يناير 1993، أعلن أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي أي) Federal Bureau of Investigation (FBI) تحقق في شبهات حول نشاط غير قانوني لحركة حماس في الولايات المتحدة تحت ستار نشاط ديني. وقد دارت الشبهات حول نشاطات تتعلق بجمع أموال لحساب الحركة في الأردن وفي المناطق. وقالت مصادر في واشنطن إن هذا الموضوع يشكل ”مبعث قلق“.

لاحقاً تبين أن الولايات المتحدة أجرت في تلك الأيام نفسها اتصالات سرية مع قيادة حماس عن طريق مندوبيها في سفارات بالشرق الأوسط، وكان الأمريكيون هم الذين بادروا إلى تلك المحادثات في محاولة لجس نبض الحركة واستطلاع إمكانيات ضمها إلى المفاوضات السياسية مع ”إسرائيل“. وجرت معظم هذه اللقاءات في عمّان بمشاركة المستشار السياسي لسفارة الولايات المتحدة في الأردن، غير أن الاتصالات جرت أيضاً في دمشق، وتونس، والرباط.

في الثاني من آذار/ مارس أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية عن ”وقف الاتصالات التي أجرتها محافل دبلوماسية أمريكية في عمان مع عناصر حماس“. الناطق باسم حركة حماس، إبراهيم غوشة، والذي دُعِيَ للتعقيب على القرار، قال إن الحركة هي التي قطعت الاتصالات بسبب رفض الولايات المتحدة رفع مستوى المحادثات، ووصف غوشة محاولات ربط الاتصالات الدبلوماسية بسعي حماس لطرح نفسها كبديل عن منظمة التحرير الفلسطينية بأنها محاولات ”للاصطياد في مياهٍ عكرة“.

وقد جرى الحوار مع الأمريكيين بموازاة اتصالات غير رسمية أجراها زعماء حماس مع دبلوماسيين يمثلون دولاً أخرى من بينها بريطانيا، وإيطاليا، وألمانيا. في 1993/3/9 أفادت صحيفة النهار اليومية الصادرة في القدس الشرقية بأن قيادة حماس في عمان أعلنت بأن مندوبين عنها أجروا حواراً سياسياً مع مندوبين إسبانيين وصينيين في الخرطوم. وأعلن ممثل حركة حماس في الأردن محمد نزال أن لقاءات مماثلة عُقدت مع السفير الألماني والسفير الإيطالي وأنه ”حاولنا التوضيح في هذه اللقاءات بأن حماس ليست منظمة إرهابية“.

الحوار الأمريكي مع حماس توقف بعد أن تسرّب أمر هذه الاتصالات إلى وسائل الإعلام، وأثار موجة من ردود الفعل الغاضبة في ”إسرائيل“ وفي الولايات المتحدة.

وفي الثاني من نيسان/ أبريل 1993 فقط، أعلنت الخارجية الأمريكية عن إدراج حركة حماس على ”قائمة التنظيمات والدول المؤيدة للإرهاب“.

الكتاب الإسرائيلي يورد كذلك جانباً من تفاصيل الزيارة الأخيرة التي قام بها أبو مرزوق لقطاع غزة سنة 1990. فيقول إن سيد أبو مسامح طلب في حزيران/ يونيو 1990 من أبو مرزوق إعفائه من مهمته كقائد لحركة حماس في قطاع غزة، وأن أبو مرزوق عين بدلاً عنه عماد الفالوجي الذي سبق له أن رشحه لتولي مهام قيادية في الحركة. وبموجب هذا الترشيح كان أبو مسامح قد كلف الفالوجي بتمثيل قطاع غزة في ”مكتب الضفة والقطاع“، وهو الهيئة العليا لقيادة الداخل التي شكلها أبو مرزوق.

وكما كان أبو مرزوق هو الذي يعين القادة العسكريين لحماس ويحدد أطر الجهاز العسكري، فإنه—كما يواصل الكتاب—شكّل في أثناء زيارته الأخيرة للقطاع قيادتين، واحدة لجهاز الأمن برئاسة سفيان أبو سمرة، وأخرى للإعلام برئاسة أحمد الساعاتي. كما حدد قنوات اتصال هذه الأجهزة. وبعد مغادرته غزة، بدأت الأجهزة تعمل بموجب الأهداف التي رسمها لها أبو مرزوق.

ودون أن يذكر ذلك صراحة، يوحي الكتاب الإسرائيلي، أن أبو مرزوق كان أيضاً هو المسؤول عن أموال حماس، وهو صاحب القرار في إنفاقها. ففي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، وبعد انتهاء مرحلة البناء التنظيمي الأولية، اتصل سيد أبو مسامح هاتفياً مع أبو مرزوق ليطلب موافقته على سحب 210 آلاف دولار لتغطية احتياجات الحركة. وقد أودع أبو مرزوق المبلغ في حساب ببنك أمريكي، وأوعز لأبو مسامح أن يحصل عليه من صراف في غزة.

(انتهى عرض الكتاب)

الانتقال إلى الأردن:

في سنة 1990، تمّ عقد اجتماع لمجلس شورى الجهاز العام لفلسطين، وقرر الإخوة المجتمعون انتقال أبو مرزوق من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن للاقتراب الجغرافي من مركز الحدث الفلسطيني، فانتقل للإقامة في الأردن لأول مرة في حياته، كان ذلك في حزيران/ يونيو من تلك السنة. كما نقل أبناءه من المدارس الأمريكية إلى المدارس الأردنية في عمّان. ويقول إنه اختار الأردن لأسباب ذات علاقة بالوضع العام داخل الأردن ذاته، حيث إن الفلسطينيين والأردنيين يشكّلون في واقع الحال شعباً واحداً، وتاريخاً واحداً، وخلفية واحدة. ثم إنه كان قد بدأ في الأردن نشاطاً لرموز آخرين من حماس. وكان الأردن أول بلد خارج فلسطين يبدأ فيه نشاط للحركة، حيث كانت العلاقات مع الدول العربية والإسلامية ما تزال في بداياتها. ويقول أبو مرزوق: ”إن لم تكن مغروساً في قلب الوطن، فلتكن في النقطة الأكثر قرباً منه“.

دخل أبو مرزوق الأردن بجواز سفر يمني كان قد حصل عليه سنة 1973، وحصل على حق الإقامة في الأراضي الأردنية، وأقام في شقة مفروشة. غير أنه طُلب لمراجعة دائرة المخابرات العامة في تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها في إطار إجراءات طلب الحصول على إقامة سنوية. وفي أثناء تلك المقابلة أُبلغ برفض إقامته، وطلب منه مغادرة الأردن، ولم تُجدد إقامته المؤقتة.

وحيث إنه لم ينصَح لهذا الطلب، فقد مُنِع من العودة للأردن من إحدى سفراته الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبالرغم من أن إقامته المؤقتة كانت ما تزال سارية المفعول، إلا أنه مُنِع من دخول المطار وتم إبعاده إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنها في تشرين الثاني/نوفمبر إلى الولايات المتحدة من جديد حيث أقام في هذه المرة في منطقة واشنطن الكبرى، التي هي جزء من ولاية فرجينيا، مجاوراً "رأس الأفعى" على حد وصف د. محمد مهدي، الناشط البارز في أوساط العرب بالولايات المتحدة، والذي يرى أن أميركا هي "رأس الأفعى" الصهيونية، في حين أن "إسرائيل" هي مجرد الذنب.

ولم يعلم أبو مرزوق حتى الآن أسباب ذلك الإجراء من قبل الأردن. غير أنه يقول إن الأسئلة التي وجَّهها له المحقق في دائرة المخابرات العامة تركزت بشكل رئيسي حول عضويته في الهيئة التأسيسية للجامعة الإسلامية في غزة، وعن مدى معرفته بحركة حماس؟ ولما كانت شخصيته وهويته السياسية غير معروفتين لدى المحقق في ذلك الوقت، فقد قال له أبو مرزوق مكرراً ما كان يتم تداوله في الشارع السياسي، وذلك في محاولة للتضليل، أنتم، والإخوان المسلمون في الأردن من يقف وراء حماس. وهنا أغلق التحقيق، ولكن دون الاستجابة لطلب الحصول على الإقامة في الأردن.

وتؤكد مصادر أخرى في حركة حماس أن أحد أتباع ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كان قد كتب تقريراً للأجهزة الأردنية كشف فيه عن الهوية السياسية لأبو مرزوق؛ مما اضطره للعودة إلى أميركا.

واستمر نشاط أبو مرزوق في حقلَي العمل الإسلامي العام والفلسطيني حتى نهاية سنة 1990، إلى ما بعد ثلاث سنوات من انطلاق الانتفاضة الفلسطينية،

وتحوّل جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة والضفة الغربية إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في 1987/12/14.

التفرُّغ للشأن الفلسطيني:

في نهاية سنة 1991، ترك أبو مرزوق العمل الإسلامي العام داخل الولايات المتحدة، وتفرَّغ للاهتمام بالشأن الفلسطيني بشكل كامل، وأصبح مجمل نشاطه في الساحة الفلسطينية. وكان أن صادف قبل ذلك في أوائل 1990 حصول زوجته على البطاقة الخضراء (جرين كارد Green Card) للعائلة يضمن لها حق الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، وذلك من خلال الفوز باليانصيب السنوي الذي يُخصَّص لمواطني مناطق جغرافية معلنة. وقد تقدم للاشتراك في القرعة لذلك العام أكثر من ثلاثة ملايين إنسان من منطقة الشرق الأوسط وباكستان والهند، حصل 20 ألفاً منهم على الجرين كارد، كانت من بينهم زوجة أبو مرزوق، السيدة نادية العشي.

بالرغم من دوره التاريخي في تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، لا يزعم أبو مرزوق دوراً لنفسه في تحوّل جماعة الإخوان المسلمين إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس). ويعود الفضل في ذلك للمكتب الإداري في قطاع غزة، والذي كان يرأسه الأستاذ عبد الفتاح دخان، الذي كان من القيادات الأولى للإخوان في القطاع مع خمسة من إخوانه: د. إبراهيم المقادمة، وصلاح شحادة، ومحمد حسن شمعة، والمهندس عيسى النشار، ود. عبد العزيز الرنتيسي، وفي الضفة الغربية الأستاذ جميل حمامي. وقد تم ذلك بعد أسبوع من انطلاق الانتفاضة في 1987/12/8.

وكان دخان قد تولى رئاسة المكتب الإداري لجماعة الإخوان في القطاع في أثناء اعتقال الشيخ ياسين اعتباراً من أيار/ مايو 1984.

إلى جانب المكتب الإداري في قطاع غزة، يوجد مكتب إداري آخر يتولى قيادة الجماعة في الضفة الغربية. والمكتبان مرتبطان معاً، في ظلّ استقلالية تفرسها طبيعة الاحتلال وإجراءاته القمعية التعسفية التي تمنع التواصل بين الضفة

والقطاع. ومع تصاعد الانتفاضة اشتد الحصار الإسرائيلي ومنع الاتصال والتنقل بين مدن وقرى الضفة الغربية ذاتها عوضاً عن قطاع غزة. وقد استتبع ذلك إجراء تغيير في صيغة العلاقة بين المكتبين الإداريين، حيث جعل الربط بينهما يتم عبر الأطر القيادية في الداخل، ولاحقاً عن طريق الخارج.

وقد سهّل وجود أبو مرزوق في الولايات المتحدة عملية الاتصال المباشر بشكل كبير بينه وبين القيادة في كل من الضفة والقطاع. وقد كان يتولى تسهيل المهمات ويقدم معظم الخدمات التي كانت تحتاجها في البدايات، دون أن يتعدى ذلك إلى الجانب التنظيمي لعدم الحاجة إلى ذلك. غير أنه عندما عجز الإخوة في الداخل عن إدارة شؤونهم من الناحية التنظيمية بسبب كثرة الاعتقالات، يقول أبو مرزوق: إنه تدخل من جانبه سنة 1989 لإعادة تشكيل المكتب الإداري، والمكتب الخاصة، مثل المكتب العسكري والمكتب الأمني.

وقد اضطره ذلك إلى الدخول إلى قطاع غزة لأكثر من مرة، كانت آخرها في سنة 1989، حيث غادر القطاع بعد أن أعاد تشكيل الحركة في الداخل، ليطلب في اليوم التالي مباشرة لمغادرته لمقابلة الحاكم العسكري الإسرائيلي في رفح، حيث كان قد تمّ تسريب خبر من داخل السجن عبر مرسال أرسل له بأن الأمر قد تمّ كشفه عليك المغادرة على الفور، ولما كان قد رتب زيارة أخرى للداخل الفلسطيني أجّل السفر 24 ساعة، وبعدها غادر، وعلى إثرها كان الجنود يطرقون باب المنزل إلا أنه كان غادر قبل ساعات معبر رفح الفلسطيني وأصبح في الأراضي المصرية.

وقد ترافق تشكيل المكتب السياسي مع تطور العمل السياسي، والمؤسسي والعسكري لحركة حماس. كما أنه ترافق مع تصاعد الضغوط الإسرائيلية على أمريكا وبريطانيا، والغرب بشكل عام، متهمّة واشنطن ولندن على وجه الخصوص بإيواء قيادات حماس، وجمع الأموال فيهما، خصوصاً وأن حماس، كما يقول أبو مرزوق، كانت قد طورت عملها العسكري في ذلك الوقت، لدرجة معتبرة، ووقعت اشتباكات عسكرية متعددة بين رجال حماس، وقوات الاحتلال وبرز منهم: عماد عقل، وعوض السلمي، وكمال كحيل، والأخوان عوض الله، ومحبي الدين الشريف.



وعلى إثر ذلك، كان قد تمّ اعتقال عدد من قادة حماس في الداخل: سيد أبو مسامح، وعماد الفالوجي، ود. محمود الرمحي وغيرهم. ثم تمّ اعتقال محمد صلاح في أثناء إحدى رحلاته من الولايات المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية، مما شكّل أساساً لممارسة الضغوط على الولايات المتحدة. وتطورت الأمور بشكل متسارع، وتمّ إبعاد معظم قيادات حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جنوب لبنان في كانون الأول/ ديسمبر 1992 في أعقاب عملية اختطاف وقتل العريف الإسرائيلي نسيم توليدانو، حيث أقام المبعدون الـ 400 في مخيم مرج الزهور الشهير، الذي رفضوا مغادرته، وظلّ يمثل عامل ضغط كبير على ضمير المجتمع الدولي، حتى اضطرت الحكومة الإسرائيلية تحت وطأة ذلك، للموافقة على عودة المبعدين، الذين كانوا قد اختاروا عبد الفتاح دخان مسؤولاً عن مخيمهم، ود. الرنتيسي ناطقاً رسمياً، ود. عزيز دويك ناطقاً بالإنجليزية.

والواقع أن عودة مبعدي مرج الزهور قد أذنت أيضاً بعودة أبو مرزوق للإقامة في الأردن، وسنأتي على ذلك في سياقه.

حماس في الضفة الغربية:

حديث أبو مرزوق العابر عن الضفة الغربية، جعله يحيلنا إلى الشيخ صالح العاروري، صاحب التجربة الطويلة في الضفة والذي اعتُقل في سجون الاحتلال أكثر من 18 عاماً، بعد أن لاحظ: ”تأخر العمل في الضفة الغربية حتى نضجت الفكرة والتطبيق في غزة“.

السيد العاروري ارتأى أن يزودنا بالشهادة المكتوبة التالية:

في نهاية سنة 1990 كنت في الاعتقال الإداري الصهيوني في سجن النقب، والتقيت مع عدد من الإخوة الأحبة الفاعلين في العمل المقاوم الشعبي الذي كنا نقوم به في إطار حماس، أذكر منهم الشهيد عادل عوض الله رحمه الله، وكانت حوارات معمّقة حول القادم، وكانت الرؤية تتبلور حول حقيقة أن العمل الشعبي العام يتراجع مع تطاول الأيام، وزخم المشاركة يخف. وهذه سمة حتمية لكل التحركات الشعبية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. فإما أن تحقق أهدافها، أو تتحول إلى أشكال أخرى تستبدل حجم المشاركة الواسع بنوع المشاركة والفعالية،

وتعويض التناقص الكمّي في المشاركة بالتطور النوعي للفعاليات، وهو ما يعني على أرض الواقع الانتقال إلى مرحلة المقاومة المسلحة.

بعد خروجنا من الاعتقال الإداري، بدأنا التواصل مع مَنْ نتوسم فيه الجاهزية والاستعداد والكفاءة للقيام بهذا العمل. ولم تكن للحركة تجربة واسعة في هذا المجال في الضفة، فقد كانت الانتفاضة تعتمد أساليب المقاومة الشعبية، وحماس انطلقت كحركة مقاومة منذ أربع سنوات، وكانت مسيرة تطورت إلى مشاركة أبناء الحركة في مقاومة الاحتلال تدريجياً، في ظلّ انتفاضة شعبية شاملة ضدّ الاحتلال، وقد كان الإعداد والتعبئة التي تبنتها الحركة بقياداتها وأدبياتها تعني شيئاً واحداً لكل أبنائها، هو أننا ماضون في هذا الطريق حتى النهاية، حتى الحرية الكاملة لشعبنا، ووطننا، وغروب شمس الاحتلال إلى الأبد.

وكان هذا واضحاً من خلال مسيرة الحشد والتجنيد، التي امتدت لتشمل أنوية مميزة من شباب الحركة من جنوب الضفة إلى شمالها، وقلّ ما اخترنا أحداً وعرضنا عليه واعتذر، فقد كان الجميع جاهزاً للمرحلة. وكانت هذه الجاهزية والتحفّز هي الأساس لنجاح واستمرارية وتطور المقاومة المسلحة في فلسطين. وقد كان سبق لهذا العمل إخوة كرام، ومن ذوي السبق في ضفتنا العزيزة، وعلى رأسهم شيخنا الجليل محمد أبو طير، وكذلك مجموعة البراق في الخليل. ولكن المجموعتين تعرضتا للاعتقال قبل الانطلاق. فقد كانت التجربة مبكرة ورائدة وممهّدة لما بعدها من نجاح. وهكذا أصبح الجو الوطني مهيباً لتطوير المواجهة مع المحتل بفعل الانتفاضة المباركة، وكذلك بفضل القاعدة الحمساوية، المتحفّزة جداً والجاهزة، والخبرة والتجربة الأفضل حالاً بكثير، مع وجود محدود لقطع السلاح يمكن الحصول عليه من خلال تجار السلاح، فيما كان الهدف (العدو) يتجول في شوارعنا وأزقتنا.

ولم يبق إلا التواصل مع القيادة لتبني هذا العمل وإمداده بما يلزمه من مقدّرات تتجاوز ما يتم إمدادنا به لأعمال المقاومة الشعبية، ويتجاوز إمكاناتنا الشخصية المتواضعة، وقد كنتُ مع أخوين حبيبين مسؤولين عن فعاليات مقاومة الاحتلال على مستوى محافظة رام الله في إطار حركة حماس، وقد مضى أحدهما شهيداً، وهو الأخ الحبيب عادل عوض الله، وأما الأخ الآخر فما زال ينتظر، وهو الأخ الأسير إبراهيم حامد، الذي قاد المقاومة في مرحلة بالغة الأهمية في الانتفاضة

الثانية في الضفة، وتمّ الحكم عليه بالسجن عشرات الأحكام المؤبدة... نسأل الله له الفرج القريب، ولكل إخوانه، وكنا ثلاثتنا مسؤولين عن فعاليات الانتفاضة على مستوى محافظة رام الله والبيرة، وكنا نحمل نفس القناعة، وهي حتمية تطوير أساليب المواجهة مع الاحتلال، وأنه قد آن الأوان لانطلاق المقاومة المسلحة، ومن أجل ذلك يتوجب التواصل مع القيادة ويلزم أن يسافر أحدنا ليمثّل هذا العمل ويتابعه ويوفّر له ما يلزمه من الخارج.

وبالفعل غادر الأخ إبراهيم إلى الخارج وتواصل مع القيادة من خلال أخوين لا يمكن ذكر اسميهما لاعتبارات أمنية تخصّهما، ولكن المشروع وصل إلى رأس الهرم في ذلك الوقت من سنة 1992م، وكان الدكتور موسى أبو مرزوق رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس، ولم يكن الحال عند القيادة بأقل منه رغبة واستعداداً لتبني هذا العمل والمضي فيه إلى آخر الشوط.

[يكشف أبو مرزوق فيما يخص إبراهيم حامد أنه معتقل حتى الآن (2016) في السجون الإسرائيلية، وأنه كان مقيماً عنده في فرجينيا بالولايات المتحدة خلال الفترة 1992/1991 وتوجه إلى الأردن سنة 1993، حين تمّ الاتفاق مع الشريف زيد بن شاكر؛ رئيس الوزراء، على الإقامة في الأردن].

فقد أرسل إلينا أبو مرزوق رسالةً يحمل الموافقة على المشروع، وكذلك المال اللازم للانطلاق، وكان مائة ألف دولار لم تلبث خلال أيام أن تحولت إلى قطع سلاح تمّ شراؤها من تجار سلاح، ومن إخوة تخصّصوا بذلك، حتى إنهم حصلوا على بعض هذه الأسلحة شراءً من جنود العدو مقابل المال. وتمّ توزيع هذا السلاح على المجموعات التي كانت جاهزة للعمل وشراء سيارات لتنفيذ العمليات. وكانت أول عملية نفذتها كتائب القسام في الضفة، نفذها المجاهد محمد بشارات في القدس، ثم توالى العمليات والمجموعات يتبع بعضها بعضاً.

ومن هذا المال تمّ شراء بندقية الشهيد عماد عقل، وهي من طراز أم 16 التي نزل بها إلى غزة بعد أن شارك إخوانه في الضفة في مجموعة من العمليات البطولية المميزة، وطلبنا من قيادة الحركة المزيد من المال، فالجميع يريد أن يشارك في القتال، والسلاح في السوق السوداء مرتفع الثمن، فتم إرسال أخينا أبو أحمد مرة أخرى، وبدفعة جديدة من المال الذي تحوّل إلى سلاح ومجموعات وعمليات في الضفة وغزة، حيث كان معنا وكان معه الشهيد عز الدين الشيخ خليل رحمه الله

مسؤولاً عن العمل المقاوم في قطاع غزة، وكان ترتيبنا أن أقود العمل في مرحلته الأولى، فإذا استشهدت أو اعتُقلت، يتسلمه الشهيد عادل، وكان على اطلاع على كل التفاصيل... ويتابع معنا الأخ إبراهيم من الخارج، وبالفعل تمّ اعتقالنا في نهاية عام 1992م بعد أن انطلق العمل بزخم كبير. واعتُقل أيضاً الأخ عادل، لكنه أُفرج عنه بعد ثلاثة شهور، وبقيت في السجن حتى 2010، وتولى الأخ عادل قيادة المقاومة بعد الإفراج عنه حتى استشهد في عام 1998م، ثم تولى الأخ إبراهيم حامد قيادتها في الانتفاضة الثانية، بعنف وزخم أشد حتى اعتُقل وما يزال معتقلاً.

أما الأخ عز الدين فقد فاز هو الآخر أيضاً بالشهادة، ودفع الأخ أبو أحمد خط التواصل بيننا وبين القيادة الثمن، حيث اعتُقل لدى الاحتلال لخمس سنوات، وكذلك لدى الأميركيين، وتم تجميد كل أمواله وممتلكاته حتى توفاه الله في هذه السنة (2016م)، ووصل الأمر إلى قيادة الحركة التي تبنت هذا الخيار ووفرت له المقدرات اللازمة، فاعتُقل الأخ الدكتور موسى أبو مرزوق، في أميركا لثمانية عشر شهراً، رحل بعدها وعائلته إلى الأردن.

وفي طريق المقاومة خاض غمارها رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً. كلهم أعلام في فضاء وسماء المقاومة، وفي عيّن، وفنادق الصبر والمجاهدة والإبعاد.



د. موسى أبو مرزوق برفقة بعض أصدقاء الدراسة بمدينة فورت كولنز - كولورادو

الفصل السابع

**عودة الضرورة إلى أمريكا
استضافة في الأردن يليها إبعاد**



السيدة نادية العشي (أم عمر) خلال مؤتمر صحفي تتحدث فيه عن معاناة زوجها د. موسى أبو مرزوق في الاعتقال

عودة الضرورة إلى أمريكا استضافة في الأردن يليها إبعاد

قرار الإبعاد من الأردن في أيار/مايو 1995، هو الذي قاد موسى أبو مرزوق إلى السجن الأمريكي في 25 تموز/يوليو من السنة ذاتها.

كيف حدث ذلك!؟

يجيبك مسؤول كبير في حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين: ”لو لم يُطرد من الأردن، لما اضطر موسى للتفكير في العودة إلى الولايات المتحدة“.

وعلى كل، تبدو العلاقات بين الأردن وحركة حماس، بما تعاقب عليها من مدّ وجزر، عصية على الفهم من قبل الكثير من المراقبين. وبالرغم من أنه قد اعترأها الكثير من الجفاء في بعض المراحل، إلا أنه يظل هناك من يعتقد بأن خيطاً ما يربط بين الطرفين. وفي مقدمة الذين اعتقدوا ذلك، ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي أصبح بحكم هذا الاعتقاد طرفاً ثالثاً في هذه العلاقة، لكنه طرف ذو تأثير سلبي، إذ إنه لطالما اتهم الأردن بالوقوف وراء مواجهة حماس للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد كان عرفات طرفاً في الضغوط التي قادت الأردن إلى إبعاد أبو مرزوق في نهاية الأمر، حيث قاده قدره إلى السجن الأمريكي.

ولقد انتقل اعتقاد عرفات والسلطة الفلسطينية بشأن علاقة خفية تربط حماس بالأردن، إلى الشارع الذي أصبح قطاع واسع منه يتحدث عن مثل هذه العلاقة المفترضة. وللمفارقة، فإن أبو مرزوق نفسه، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس حين استدعي للتحقيق معه لأول مرة من قبل المخابرات العامة الأردنية عن دوره في تأسيس الجامعة الإسلامية في غزة، ووجّه له سؤال افتراضي عن مدى معرفته بحركة حماس، بادر إلى توظيف الفكرة الشائعة، قائلاً لمحققه: ”أنتم الذين تقفون وراء حماس، وتدعمونها“، فبادر المحقق إلى إغلاق ملف التحقيق، لا سيّما وأن شخصية أبو مرزوق لم تكن معروفة لدى المحقق.

كان ذلك في سنة 1990، غير أنه لم يكن بداية عهد أبو مرزوق بالأردن الذي كان قد زاره في سنة 1969، حين غادرت قدماه الأراضي الفلسطينية لأول مرة في حياته، وكان يومها ما يزال طالباً في المرحلة الثانوية، في طريقه إلى مصر، حيث يقيم أخوه جمعة، وبهدف متابعة تحصيله العلمي. ويومها أقام الفتى موسى لمدة شهرين في الأردن في ضيافة أخيه محمود، قبل أن يواصل رحلته.

وبعد ذلك، أصبحت العاصمة الأردنية عمّان محطة رئيسية في رحلات موسى المتكررة إلى قطاع غزة ومنه، حتى امتنع الأردن عن إدخال حَمَلَة وثائق السفر الفلسطينية الصادرة من مصر إلى أراضيها، في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر 1970، مما أدى إلى عدم تجديد تصريح موسى الإسرائيلي، وبالتالي، فقدانه لحق الإقامة في قطاع غزة. ففي ذلك الوقت، لم تكن مصر قد وافقت بعد على فتح معبر رفح. وعندما عاد الأردن إلى السماح بدخول حَمَلَة الوثائق الفلسطينية لأراضيها، استأنف موسى رحلاته للقطاع عبر الأراضي الأردنية.

غير أن زيارة أبو مرزوق للأردن سنة 1990 كانت لأهداف مختلفة. فبالرغم من أنه أقام يومها وأسرته في شقة مفروشة في أحد أحياء العاصمة عمّان، إلا أنه كان قادماً يومها من الولايات المتحدة يحمل جواز سفر يماني، بهدف الإقامة الدائمة في الأردن، كي يتسنى له، عبر الأراضي الأردنية القيام بدور قيادي مساعد في الانتفاضة الفلسطينية. ولذلك، فقد كان قرار إبعاده في أثناء محاولته الدخول ثانية من إحدى رحلاته لدولة الإمارات العربية المتحدة، مؤلماً خصوصاً وأن أولاده كانوا قد انتقلوا من المدارس الأمريكية إلى المدارس الأردنية.

يومها قرر أبو مرزوق العودة إلى الولايات المتحدة من جديد، حيث أقام فيها وأسرته لمدة ثلاثة أعوام أخرى.

الأردن يسمح بإقامة أبو مرزوق:

ولم يعد أبو مرزوق للأردن بعد ذلك الحين إلا في سنة 1993، ولكن بموجب اتفاق رسمي مع الأردن هذه المرة، وبعد الكشف عن موقعه القيادي الجديد باعتباره رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس.

وللمفارقة، فقد تمّ التوصل إلى هذا الاتفاق في أعقاب اكتشاف أجهزة الأمن الأردنية أواخر سنة 1991، في حالة بالغة الندرة، مجموعة تابعة لحركة حماس، ومعها كميات من الأسلحة تريد تهريبها عبر الأراضي الأردنية إلى داخل الأراضي الفلسطينية.

كان موقفاً غير مسبوق استدعى اتصالات مباشرة بين الأردن وممثلي حماس بهدف ترسيم وتنظيم العلاقة بين الجانبين. وبشكل أكثر تحديداً، فقد تمّ اللقاء الأول بين مدير المخابرات العامة الأردنية الفريق مصطفى القيسي في ذلك الوقت، وكل من المهندس إبراهيم غوشة الناطق الرسمي باسم الحركة، ومحمد نزال ممثلاً في الأردن، وكلاهما عضو في المكتب السياسي. وخلال هذا اللقاء طرح غوشة ونزال مسألة السماح لأبو مرزوق وعماد العلمي، العضو الآخر في المكتب السياسي الذي يحمل وثيقة سفر فلسطينية، زيارة الأردن لعقد لقاء موسّع بين قيادة الحركة والجانب الأردني، كما طرحت أيضاً فكرة إقامة الرجلين في الأردن. وتمّت الموافقة المبدئية على ذلك من قبل مدير المخابرات.

وفي ضوء ذلك، تمّ ترتيب دعوة لكل من أبو مرزوق والعلمي لزيارة الأردن. وهي الزيارة التي تمّت في آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل 1993. وترأس أبو مرزوق وفداً يمثل قيادة حماس في لقاء مع الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء (حصل لاحقاً على لقب أمير)، وذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء، ومن جانب حماس شارك في اللقاء المهندس إبراهيم غوشة، وعماد العلمي، ومحمد نزال. وتمّ التوصل خلال هذا اللقاء إلى اتفاق مبدئي غير مكتوب، ولكنه مثبت في محضر دُفقت كلماته وأقرّت عباراته، يقضي بالسماح بإقامة أبو مرزوق والعلمي في الأردن، وأن تمارس حماس العمل السياسي والإعلامي من الأردن، مقابل ألا يكون لها أي نشاط عسكري داخل الأردن، أو عبر أراضيه.

وكانت هذه النقاط قد طرّحت في اللقاء السابق بين القيسي وغوشة ونزال، الذي مهد لزيارة أبو مرزوق والعلمي.

واتّفق في ذلك اللقاء أيضاً—كما يقول أبو مرزوق—أنه في حالة رغب أحد الطرفين بتغيير سياساته اتجاه الطرف الآخر، فإن عليه إبلاغه بذلك.

وقد تركّز معظم الحديث في اللقاء على شرح سياسات حركة حماس ومواقفها السياسية، ونظرتها للأمن القومي العربي بشكل عام، وأمن الأردن بشكل خاص. وقال أبو مرزوق لرئيس الوزراء "إنّ نظرتنا لأمن الدول العربية واستقرارها، هي أنه من أمن واستقرار الشعب الفلسطيني". وأضاف أن الشعب الفلسطيني كان دائماً هو الخاسر الأكبر في النزاعات الفلسطينية العربية، وأن القضية الفلسطينية هي قضية عربية وإسلامية في الدرجة الأولى، وأن واجب تحريرها عربي وإسلامي، وأن دائرة الصراع بالنسبة للشعب الفلسطيني هي الأراضي الفلسطينية في المقام الأول، وأن أي إخلال باستقرار دول المنطقة، أمنياً أو اقتصادياً، يؤدي إلى إضعاف هذه الدول، وبالتالي إضعاف موقف الدول العربية في مواجهة الدولة الصهيونية، وإخلال بالتوازن من شأنه أن يؤثّر على مستقبل الشعب الفلسطيني وحقه في أرضه.

على هذا الأساس تمّت إقامة أبو مرزوق في الأردن، ورفيقه عماد العلمي، التي لم تكن معلنة. ولذلك لم يحتجّ أحد في حينه.

ويجدر بالملاحظة هنا أن هذا الاتفاق قد تمّ التوصل إليه في ظلّ الظروف التي أوجدها قرار الإبعاد الإسرائيلي لقادة وكوادر حماس الرئيسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، الذي أوجد ظروفاً استثنائية ناجمة عن المواجهة الاستثنائية بين المبعدين وقرار الإبعاد، والحكومة الإسرائيلية التي اتخذته.

وفي ذلك الوقت، يقول أبو مرزوق: كان قد تمّ فتح صفحات من العلاقات السياسية مع إيران وسورية ومعظم فصائل المعارضة الفلسطينية، كما تمّت زيارات غير معلنة لعدد من الدول الخليجية.

أوسلو تطرد أبو مرزوق:

غير أن الظروف التي رافقت معركة مبعدى مرج الزهور، تبدلت مع توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، الذي تبعه في اليوم التالي مباشرة توقيع جدول أعمال المفاوضات الأردنية - الإسرائيلية، وصولاً إلى توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية في 1994/10/26.

إلى ذلك، فقد أدى قيام السلطة الفلسطينية إلى حدوث احتكاكات بينها وبين حركة حماس، خصوصاً في قطاع غزة. ولما كانت السلطة الفلسطينية تعتقد أن قيادة حماس تتواجد خارج الأراضي الفلسطينية، وأنها تتمركز في الأردن، ولما كانت تعتقد أيضاً بوجود اتفاق خفي بين الأردن وحماس يستهدفها في المقام الأول، فقد بادرت السلطة الفلسطينية ورئيسها إلى الضغط على الأردن كي يطرد قادة حماس من أراضيه أو يمنع نشاطهم على أراضيه. كذلك فإنها، سعت لدى الولايات المتحدة كي تضغط في ذات الاتجاه، باعتبار أن وجود قيادة حماس في الأردن بات يهدد مسيرة "السلام". وانضمت "إسرائيل" أيضاً إلى هذا الموقف الضاغط الذي تصاعد في أعقاب تنفيذ حماس لعدة عمليات عسكرية ضد الاحتلال من بينها أسر جندي إسرائيلي آخر.

إزاء كل ذلك، اضطرَّ الأردن إلى اتخاذ قرار بطرد موسى أبو مرزوق وعماد العلمي من أراضيه.

غير أنه، وقبل إعلان هذا القرار، ومنذ بداية 1995، أي بعد شهرين فقط من توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، بدأت حماس ترصد بعض الإجراءات الأمنية التي تستهدف وجودها في الأردن:

1. طلب إبراهيم غوشة لمقابلة محافظ العاصمة، حيث تمَّ اعتراض سيارته في الطريق وأخذ عنوة لمقابلة المحافظ، الذي أبلغه بضرورة الكف عن إصدار التصريحات الاستفزازية للسلطة الفلسطينية، بما من شأنه الإساءة لعلاقات الأردن معها.

2. البدء بإخضاع قادة حماس لتفتيش دقيق واستثنائي في المعابر الحدودية الأردنية.

3. توقيف عماد العلمي، عضو المكتب السياسي للحركة، لمدة ليلة واحدة في نظارة أحد المراكز الأمنية، وتعليل ذلك بمسألة اعتيادية تتعلق بإقامته في الأردن.

في أعقاب ذلك، تلقى إبراهيم غوشة اتصالاً هاتفياً من سلامة حماد، وزير الداخلية الأردني في ذلك الوقت يطلب فيه التقاء كل قادة حماس في الأردن.

أبو مرزوق، الذي استشعر مع إخوانه في قيادة الحركة شيئاً غير عادي وراء هذا اللقاء، أثر عدم حضوره بصفة شخصية حتى لا يستمع لعبارات غير مناسبة. وقد توجه قادة حماس الآخرون للقاء برئاسة خالد مشعل، الذي كان حينها نائباً لرئيس المكتب السياسي، وعضوية إبراهيم غوشة، وعماد العلمي. ولم يشارك محمد نزال في ذلك اللقاء لعدم العثور عليه.

منذ اللحظة الأولى بادر الوزير للسؤال عن أبو مرزوق، فأبلغ أن مفاجأة الاتصال، وسرعة تحديد الموعد حالت دون التمكن من إبلاغه بأمر اللقاء. بعد ذلك قام حماد بإبلاغ الوفد أن الأردن يعتذر عن استمرار إقامة أبو مرزوق وعماد العلمي على أراضيه. وأن عليهما أن يغادرا الأراضي الأردنية في موعد أقصاه نهاية الشهر الجاري (أيار/ مايو)، مع حرية اختيار المكان الذي يرغب كل منهما التوجه إليه.

أبو مرزوق حين أُبلغ بالقرار استذكر أن رئيساً عربياً يقيم علاقات حسنة مع واشنطن كان قد حذّره في أحد اللقاءات من أن المخابرات الأمريكية تلاحق قادة حماس وتستهدفهم. كما أن وزيراً سورياً أُسرَّ إليه بأنه مستهدف. وعلى ذلك، فقد فهم أن قرار الإبعاد يأتي في إطار هذا الاستهداف.

البلد الأول الذي توجه إليه أبو مرزوق لدى مغادرته مطار عمّان في 1995/5/31 كان اليمن، حيث أقام في صنعاء لبضعة أيام. وما أن وصل إلى صنعاء حتى استدعى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الأستاذ محمد اليدومي، أحد قيادات الإخوان المسلمين وحزب الإصلاح في اليمن في حينه (رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح حالياً)، الذي دخل على الرئيس، فوجده يجوب الغرفة جيئةً وذهاباً، وبادره لماذا جاء أبو مرزوق لصنعاء؟ عليه أن يغادر على الفور. ونقل اليدومي ذلك لأبو مرزوق، وهنا كان لا بدّ له من المغادرة، ليواصل رحلته المنكودة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي سبق له الإقامة فيها؛ وذلك بهدف استخراج تصريح إقامة لزوجته وأولاده، حيث كانت إقامته هو في دولة الإمارات ما تزال سارية المفعول، في حين أنه لم يكن يجدد إقامات أفراد أسرته. جاء الأستاذ س. ح.،

وكانت إقامته على مركز تابع له، وطلب منه مغادرة الإمارات، ورغبته بإنهاء تصريح الإقامة الذي كان على مركزه.

وعندما أخفق أبو مرزوق في الحصول على إقامات لزوجته وأولاده في دولة الإمارات، طاف بعدد من دول المنطقة فكانت المحطة الأخرى طهران، حيث لم يجد ترحيباً، فتوجه منها إلى سورية، حيث تمّ اللقاء بالوزير محمد سلمان الذي رحّب بالمهندس عماد العلمي، واعتذر عن استضافة أبو مرزوق لكونه رئيس المكتب السياسي، وبعدها سافر أبو مرزوق إلى مصر، حيث دار حديث بينه وبين العقيد طارق الموجي، وكان هو المكلف بملف العلاقة مع الحركة، حيث كانت العلاقة مع مصر تتم من خلال جهاز أمن الدولة في ذلك الوقت، وسأله عن إمكانية إقامته في مصر، فقال الموجي له ” والله سيأتي الوقت الذي ستطرق الباب على زوجتك ولن تفتح لك“، وذلك كناية عن صعوبة الأمر، والترتيبات الإقليمية نحوه...

في ضوء ذلك، عاد إلى دولة الإمارات، متخذاً قراراً بالأ يقيم في بلد بعينه. ولكن المشكلة كانت الأسرة التي حاولت العودة إلى غزة عن طريق الضفة الغربية، فرُفض السماح لها بدخول الضفة مروراً إلى غزة، وتمّ إرجاعها، وجاءت العودة مرة أخرى عن طريق رفح، دخلت عبر طائرة فلسطينية العريش مروراً إلى غزة ورُفض دخولها غزة، على الرغم من وجود السلطة، فعاتت للعريش مرة ثانية ومنها إلى عمّان، ما حال دون تحقيق مراده في إيجاد مكان تقيم فيه أسرته. ولذلك قرر أن يجمع شمل الأسرة مرة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، التي سبق له ولأسرته أن أقاموا فيها قرابة الـ 15 عاماً، ويحمل هو وزوجته واثنتان من أولاده جرين كاردي يمنحهم حقّ الإقامة الدائمة فيها، في حين يحمل بقية أولاده الجنسية الأمريكية بالولادة.

وكانت سورية قد رحّبت لاحقاً بإقامة أسرة أبو مرزوق في أراضيها، إلا أن صعوبة تواصل تغيير المناهج الدراسية بالنسبة لأولاده لعب الدور الحاسم في اختياره العودة للولايات المتحدة، ليؤمّن أسرته هناك، ثم يقرر البلد الذي عليه أن يقيم هو فيه.

ولم يلقَ هذا القرار الاستحسان من قِبَلِ قادة حماس الآخرين، بل كان هناك إجماع على عدم السفر للولايات المتحدة، ولكن لم يكن هناك بديل لإقامة أبو مرزوق وأسرته لا في غزة ولا في الدول العربية.

توجّه موسى أبو مرزوق من دبي إلى لندن، حيث التقى هناك مع الزوجة والأولاد الذين قدموا من عمّان بموجب ترتيب مسبق، وكان قرار الإبعاد من الأردن قد شملهم، وقد أحرّ المحافظ مغادرتهم بدلاً من شهر أيار/ مايو إلى حين انتهاء السنة الدراسية، ومن لندن استقلت الأسرة الطائرة بكامل أفرادها، بعد أن التّم شملها لأول مرة منذ شهرين تقريباً، إلى نيويورك، في قفزة تحولت إلى المجهول.

ولكن، ألم يدرس أبو مرزوق قراره جيداً؟

يقول في معرض الإجابة على هذا السؤال بعد عودته من السجن الأمريكي: لقد قررت الذهاب إلى أمريكا في ضوء "حسابات كثيرة"، وقد كانت قناعتي أن السلطات الأمريكية لا يمكن أن تُقدّم على خطوة من طراز اعتقالي في المطار؛ لأنها لا تملك قضية يمكن أن تقدمني بموجبها للقضاء الذي كنت أعتقد مخطئاً بنزاهته، وذلك إضافة إلى قناعتي في ذلك الوقت ببعض الشعارات التي ترفعها أمريكا، مثل: حرية الرأي، وحرية النشاط السياسي.

غير أن الأهم من كل هذا وذاك، أن الجهة التي قامت باعتقالي، وهي دائرة الهجرة والجنسية [Immigration and Naturalization Service (INS)]، كانت قد أصدرت لي قبل شهرين فقط وثيقة سفر تتيح لي حرية التنقل من وعبر الأراضي الأمريكية. وفي خدعة غير مسبوقة، كانت وثيقة السفر قد صدرت بعد شهر من وضع اسمي بشكل سري في لائحة غير معلنة تحتوي أسماء المنوعين من دخول الولايات المتحدة. ثم إنني أحمل جرين كارد يمنحني حق الإقامة الدائمة في أمريكا، وحقوقاً موازية لحقوق المواطن الأمريكي باستثناء حقّي الترشيح والاقتراع في الانتخابات.



وينفي أبو مرزوق أن يكون قد وضع في اعتباره مواقفه السياسية التي يمكن أن تلقى القبول لدى الإدارة الأمريكية لدى اتخاذها قرار التوجه إلى أمريكا، غير أن ذلك لا يمكن أن ينفي أن العقل الباطن للرجل ربما كان قد أدرج ذلك في حساباته.

أبو مرزوق لا يكتفي بأن ينفي ذلك، لكنه ينفي أيضاً وجود اعتدال وتطرف داخل حركة حماس على النحو الذي يتناوله الإعلام. كل ما في الأمر أنه يوجد موقف سياسي واحد، يتم التعبير عنه بأساليب مختلفة تغري البعض على التصنيف. غير أنه لو جرى التدقيق في مجمل التصريحات، بغض النظر عن تباين الأسلوب واللغة، يقول أبو مرزوق، لتبين أن هناك موقفاً سياسياً واحداً تتعدد أساليب التعبير عنه.

وفيما يتعلق باقتراح الهدنة الذي كان قد طرحه عبر مقابلة صحفية في نيسان/أبريل 1994، يقول أبو مرزوق إنها كانت فكرة متداولة في أروقة الحركة منذ فترة طويلة، وقد تناولها أكثر من مسؤول في الحركة دون بلورة نقاط محددة ومتكاملة. فقد تحدث عنها فيما بعد الشيخ أحمد ياسين، ود. محمود الزهار، وكذلك المهندس إبراهيم غوشة. وهي من الناحية الشرعية أمر جائز، وقد سبق العمل به في عهود مختلفة كعهد صلاح الدين الأيوبي. غير أن أبو مرزوق يقول إن اللافت في الاقتراح الذي عرضه هو في حينه:

أولاً: أن العرض قُدّم بعد عمليتين عسكريتين صارختين نفذتهما حماس في كل من مدينتي العفولة والخضيرة.

ثانياً: أنه جاء في إطار تصوّر أشمل. فقد عرض يومها هدنة مشروطة بانسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ومرتبطة باختيار الشعب الفلسطيني بشكل حرّ لقيادة تتحدث باسمه، وإبداء حماس استعدادها للقبول بهذه القيادة بغض النظر عن نسبة تمثيلها فيها.

ثالثاً: وتضمن عرض الهدنة شقين رئيسيين:

1. وقف قتل المدنيين من كلا الطرفين، ملاحظاً هنا أن سياسة حماس في الأساس تقوم على عدم قتل المدنيين، كما يقول.

2. وقف متبادل للعمليات العسكرية لمدة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها، ووفقاً للشروط السابقة.

ويعيد أبو مرزوق إلى الأذهان أن وارن كريستوفر Warren Christopher، وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، كان قد رحّب بهذه الاقتراحات التي وجد فيها قراءة جديدة لمواقف حماس. لكن أبو مرزوق يبدي اعتقاده أن كريستوفر لم يكن مطلعاً بشكل تفصيلي على مواقف الحركة، وهذا ما جعله يقرأ في تصريحاته موقفاً جديداً.

النقطة الأبرز في أي تصريح سياسي—يقول أبو مرزوق—إنه يتضمن هدفين، أحدهما مباشر، والآخر غير مباشر. وفي المقابلة المشار إليها، فقد كان الهدف المباشر هو طرح مبادرة سياسية، ولو أن قناعته كانت أنه لن يُكتب لها النجاح، إلا أن الحركة كان لا بد أن تقدّم رؤية وموقفاً سياسياً للجمهور الفلسطيني والعربي. والهدف غير المباشر هنا (side effects) تحويل المعركة إلى جانب آخر، والبعد عن اتخاذ إجراءات قاسية على مختلف الصعد، بعد العمليات العسكرية التي نفذتها الأجنحة العسكرية ليصبح الحديث الغالب هو الحديث السياسي، فتقدم في الاتجاهين السياسي والعسكري، وإلا ما فائدة العمل السياسي إن لم تستثمر فعلك العسكري إما بتحقيق مكاسب أو دفع مضار.

أما تحقيق الهدف غير المباشر، وهو تنفيس الضغوط المتزايدة على الحركة في أعقاب العمليات العسكرية التي نفذتها في تلك الفترة، وتحويل الحديث إلى مسألة سياسية، بما يتيح للحركة تثبيت برنامجها العسكري، وتقدم برنامجها السياسي في الوقت ذاته، وهذا ما حدث.

ويضيف أبو مرزوق أن هذه المبادرة، التي بالغ الإعلام العالمي في تغطيتها، اضطرت حركة حماس في وقت لاحق إلى إصدار توضيح يؤكد مواقفها المبدئية من الصراع العربي الإسرائيلي، ويقلل من شأن المبادرة.

وفي إطار تعزيز نفيه لأن يكون قد وضع اقتراحه للهدنة مع "إسرائيل" في عداد العوامل التي جعلته يقرر التوجه وأسرتة لاستئناف الإقامة في الولايات المتحدة،

يعيد أبو مرزوق إلى الأذهان أنه في أعقاب عمليات حماس في ذلك الوقت، كانت الإدارة الأمريكية قد بدأت تضع نفسها في خانة العدو الإسرائيلي، وكان سياستها في المنطقة هي المستهدفة بشكل مباشر.

وضمن هذه الرؤيا، بدأت تسن تشريعات لمحاربة حماس عبر تجفيف مصادر دعمها وتمويلها وأماكن تواجدها. وكان الأثر المباشر لهذه السياسة صدور لائحة بتجميد أموال عدد من المنظمات والأفراد في البنوك الأمريكية من بينها حركة حماس كمنظمة، والشيخ أحمد ياسين كفرد، بالإضافة لأبو مرزوق نفسه.

وضمن السياق ذاته، وبالرغم من أن الملك حسين كان قد تدخل شخصياً لتحرير الأسير الإسرائيلي نسيم توليدانو من أسر كتائب الشهيد عز الدين القسام، كما أرسلت السلطة الفلسطينية ضابطاً كبيراً برتبة لواء، عبد الرزاق يحيى، والذي كان يتولى التنسيق الأمني والارتباط مع العدو الصهيوني لبحث الأمر ذاته، والذي عقد أكثر من لقاء معه حول الموضوع في منزل أبو مرزوق، ومورست ضغوط أمريكية على الأردن ليطرده أبو مرزوق من أراضيه، وليبدأ فصل جديد غير متوقع من المواجهة بين حماس والولايات المتحدة، التي كانت قد أجرت حوارات سياسية مع ممثلي حركة المقاومة الإسلامية، خصوصاً في العاصمة الأردنية، وكذلك في عواصم أخرى.

ويكشف أبو مرزوق هنا عن أن اللواء مصطفى القيسي، مدير المخابرات الأردنية، قام بوساطة، بشأن الأسير الإسرائيلي العريف توليدانو، في محاولة للإفراج عنه، حيث نقل القيسي رسالة شفوية من الملك حسين لقيادة حماس راجياً إنهاء قضية هذا الأسير، فكان أن عرضت حماس إطلاق سراح النساء مقابل الإفراج عن العريف الصهيوني... غير أن الأمر انتهى إلى قتل الأسير الذي وجدت جثته على طريق أريحا، ولم يعتقل الخاطفون إلا بعد عدة شهور.

من يوميات أبو مرزوق:

في إطار هذا الفصل، الذي شارك في صنعه أكثر من طرف، سجل أبو مرزوق في يومياته ما يلي:

1. عودة مبعدي مرج الزهور 1993/9/7:

بعد أن تجمع على حدود الوطن آخر مخيمات الفلسطينيين نشوءاً، نسيج فريد من القادة، والجنود، والأساتذة، والطلاب، والأطباء، والمرضين، والمهندسين، والعمال، والعلماء، والمتعلمين، بينهم الصحفي، والمصور، والفنان، والمبدع، والمنشد، من مختلف فئات الشعب.

بعد أن تجمع هؤلاء من كل حدب وصوب من فلسطين، إذ لا تكاد تجد مدينة إلا وكان منها ممثل في ذلك المخيم، من رفح إلى جنين، مروراً بخان يونس، وغزة، والخليل، والظاهرية، والقدس، ورام الله، وطوباس، ونابلس، وقلقيلية، و...

بُنِيَ هذا المخيم على حدود الوطن بإصرار عجيب على البقاء والصمود حتى العودة، وفي نهاية المطاف، تم تفكيك أول مخيم فلسطيني يُبنى خارج الوطن ويعود قاطنوه إلى ديارهم وأرضهم وأسرههم والحمد لله رب العالمين.

2. من أهم اللقاءات التي جرت في عمان:

هذا وقد تمّ زيارة المخيم على مدار سنة كاملة، والتي قضوها في هذا التجمع الفريد، وتم استثناء قيادات القسام من العودة، وعلى رأسهم الشهيد أبو محمد الشيخ خليل، وتم التعارف العملي بين قيادات الداخل للمرة الأولى، وفي مؤتمر جامع، وتم التعريف بالقضية على طاولة الاجتماعات في كل المحافل الدولية بما فيها مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council. والتقى هؤلاء القادة بكل رموز العمل السياسي في العالم العربي، الذين توافدوا إلى هذا المخيم وأعطى الرجال منه نموذجاً للتعامل مع القضية الوطنية، سواء بإصرارهم على البقاء حتى العودة، أم بتنظيم شؤون حياتهم داخل آخر المخيمات نشأة وأول المخيمات انتهاءً.

اللقاءات المطولة للواء عبد الرزاق اليحيى، قائد جيش التحرير الفلسطيني الأسبق، والوزير في عدة حكومات فلسطينية، ومن بيده ملف الأمن والحوار مع الصهاينة على قضايا الأرض والمياه والحدود، كما ذكر لنا، وأهم القضايا التي تمّ طرحها:

أ. العمليات الاستشهادية.

ب. عمليات خطف (أسر) الجنود الصهاينة.

ج. العمل المقاوم في ظلّ اتفاقيات السلطة.

وحضر اللقاءات الإخوة إبراهيم غوشة، وخالد مشعل، وعماد العلمي، ومحمد نزال، ولم نصل لشيء من خلال هذه الحوارات.

3. لقاء حماس وعرفات كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس:

بدعوة من الأخ أبو عمار رحمه الله للقاء حماس في تونس، وافقت قيادة الحركة مباشرة؛ لأن الدعوة جاءت مباشرة بعد إبعاد العدو الصهيوني لأكثر من 400 من قادة الحركة ورموزها إلى جنوب لبنان، وتركزت الأضواء على هذا العدد الضخم وغير المسبوق، وتقاطر على مرج الزهور آلاف الصحفيين، والسياسيين، ورموز العمل الوطني من مختلف الدول العربية، والإسلامية، وأحرار العالم، ولم يبقَ مسؤول إلا وله التفاتة نحو هؤلاء الذين صمموا أن يبقوا في وسط الثلوج، وفي أجواء غاية في الصعوبة ويتحدّوا ظلم الاحتلال، وبإصرار عجيب، وفور وصولهم، شكلوا لجاناً سياسية، وإعلامية، وإدارية، وخدمية، ولجان اتصال، وأنشأوا جامعة خاصة بهم، ووحدات صحية لخدمة المرضى من المبعدين وأهالي المنطقة.

اجتمع مجلس الأمن والجامعة العربية، وصدرت البيانات والتصريحات التي لم تتوقف، مُشكّلةً ضغطاً لا مثيل له على العدو الصهيوني.

عرف العالم أجمعه أن هناك قوة ناشئة ونوعية جديدة فكيف ستتعامل معها، حربهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، لم تهزم قضيتنا الوطنية، وعلى إثر هذا كانت الدعوة للحوار من قبل أبو عمار للحوار حول قضية المبعدين، ولكن كان السؤال من هو الوفد؟ وما هي صفاتهم؟ لأنه حتى اللحظة لم يكن هناك أسماء معلنة بصفتها أو مواقعها. تمّ قبول الدعوة وتحديد وفد الحركة وتم تسمية موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي للحركة، وعماد العلمي عضو المكتب السياسي للحركة، وإبراهيم غوشة عضو المكتب السياسي للحركة والناطق الرسمي، ومحمد نزال عضو المكتب السياسي للحركة، وعزّت الرشق عضو المكتب السياسي للحركة،

وكان هناك سكرتير هو سميح المعاينة. سافر الوفد إلى تونس العاصمة وأقام بإحدى المضافات المخصصة للضيوف، وفي المساء كان اللقاء الأول بالأخ أبو عمار رحمه الله والقيادة الفلسطينية. ولم يكن هناك تكافؤ بين الوفدين، حيث حضرت كل القيادة الفلسطينية التي يستدعيها أبو عمار رحمه الله، حينما لا يريد اتخاذ قرار، فقامت بإحصائهم وإذا بهم 35 قيادياً، من بينهم الأخوة أبو مازن، وحسن عصفور، وأبو علاء (أحمد قريع)، وياسر عبد ربه، وأبو اللطف، وممدوح نوفل، وسمير غوشة، وغيرهم. فقلت لأبي عمار "هل هذا هو الوفد المقابل؟"، فقال نعم هذه هي القيادة الفلسطينية. ومما أذكره في هذا اللقاء أنه أشار إلى فريق يجلس في مؤخرة الغرفة، وهم أبو مازن، وأبو علاء، وحسن عصفور، وياسر عبد ربه، قائلاً "هذا هو الفريق الإسرائيلي"، ولا أدري ماذا يقصد، ولكن مباحثات أوصلو كانت شغالة، وبدون علم أحد، حتى من القيادة الفلسطينية الموجودة على الطاولة.

وما زلت أذكر رفض أبو اللطف إدارة اللقاء عند استئذان أبي عمار لبعض الوقت خارج الغرفة، كما كان حرصنا أن تكون الجلسة منظمة، وبجدول أعمال، وبأعداد متكافئة، إلا أنه رفض ذلك، ولما ذكرته بكتابة محضر اللقاء قال: "كل واحد يكتب اللي هو عايزه"، وأخرج من جيبه نوتة ليكتب هو ملاحظاته، فقلت له: "كم نوتة عندك الآن؟"، قال: "17 نوتة".

ويومها توجه الأخ أبو عمار إلى أحد القيادات المتواجدة ووجه له كلاماً لازعاً غير لائق، فاعتبرت أن الكلام موجّه لنا، فقلت: "إما الاعتذار أو الانسحاب، هذا الكلام مرفوض في وجودنا"، فسحبه فوراً واستمر للقاء.

وكان أكثر ما ميّز اللقاء كثرة المصورين والصحفيين الذين دخلوا من بداية اللقاء، ولعل التقاط الصور كان أهم نتائج اللقاء.

كما أن الأخ أبا عمار رحمه الله رفع سماعة الهاتف في وقت متأخر (الساعة 12) عند منتصف ليل السبت، وأجرى أماننا مكالمة حول المبعدين مع ناصر القدوة في الأمم المتحدة فبادرته قائلاً: "لا أحد على الطرف الآخر؛ لأن الساعة الآن هناك الثامنة من صباح الأحد وهي إجازة والناس نيام، والأمم المتحدة لا أحد فيها".

والحديث في هذا اللقاء تمركز حول انضمامنا للمنظمة، وحول رفع قضية المبعدين في الأمم المتحدة، وحول الإجراءات التي يمكن فعلها، وما إلى ذلك. وبعد نهاية اللقاء تمّ فرز اثنين هما: المهندس عماد العلمي والأستاذ ياسر عبد ربه لصياغة البيان المشترك الذي سيُذاع، وبعد اجتماعهما خرجا على غير اتفاق ولم يصدر شيء عن اللقاء، وعليه تمّ تحديد موعد اللقاء في الخرطوم.

4. التقاء عرفات في الخرطوم:

ما زلتُ في فرجينيا وبالقرب منا كل بيوت الشر، البيت الأبيض ومبنى السي آي أي. ووزارة الدفاع، والمحكمة العليا، ومجمل المباني الاتحادية، ومحاولات الانتقال للدول العربية لم تنجح على الرغم من صعود حماس، إلا أنه كان هناك هبوط في مستوى تبني القضية الفلسطينية، فهناك معاهدة كامب ديفيد (المصرية - الإسرائيلية)، وهناك مباحثات مع عدد من الدول العربية والمختلفة للتوصل إلى تسوية سياسية، وأدبرت معظم الفصائل عن الأعمال المسلحة، وأصبحت تناضل سياسياً. وحماس والجهاد نزلتا الميدان في أعقد قضايا العصر.

في هذه الظروف، حدث اللقاء الثاني مع وفد منظمة التحرير الفلسطينية في الخرطوم، حيث عدتُ لأمريكا، وما هي إلا أيام وإذ بالشيخ د. حسن الترابي يوجه دعوة للقاء يعقد بين حماس والمنظمة. ولعلي هنا أورد بعض أسطر من محضر اللقاء الذي حضره بالإضافة للشيخ الترابي، وياسر عرفات، وأبو الأديب، وأبو علي شاهين، ونصر يوسف، وعمر شلايل (أبو رجائي) السفير الفلسطيني في الخرطوم، ومحمد دحلان، وصائب العاجز (قائد القوات الفلسطينية في الخرطوم)، ووفد حماس برئاسة موسى أبو مرزوق، وعضوية إبراهيم غوشة، ومحمد صيام، وعماد العلمي، ومنير سعيد، ومحمد الخضري.

وفد فتح كان معروفاً بالنسبة لي، فأبو رجائي وصائب العاجز من قريتنا بينا وجيران، ونصر يوسف والزعنون كثيراً ما التقينا بهما، ولكن هناك كهل وشاب لا أعرفهما، محمد دحلان أخذني جانباً وقال تعال لنتحاور بعيداً عن هؤلاء، يقصد أبو عمار وجماعته. لم آخذ بكلامه، ولم ألتق به سابقاً. أما أبو علي شاهين فأرسلت

ورقة للشيخ إبراهيم السنوسي أسأله عنه، فذكر لي أنه أبو علي شاهين، طبعاً أبو علي شاهين معروفة سيرته بالنسبة لي، فهو مناضل يساري حاد الطباع، استشهد أعمامه في معارك 1948، واستشهد والدّه في معارك 1956، وعدد كبير من أسرته يسكن بالحارة المجاورة لنا، ولكن في التنازع الداخلي هو متهم بقتل د. إسماعيل الخطيب الأستاذ في الجامعة الإسلامية، ويصعب الجلوس معه. وفي الوقت نفسه لسنا نحن من يحدد الوفد الآخر، وهم متضامنون، وأصبح جالساً على الطاولة فلا أستطيع فعل شيء. وبدأ الحوار، ولعلي هنا أسرد محضر اللقاء باعتباره أول لقاء لمنظمة التحرير الفلسطينية وحماس، على الرغم من أن مجمل الحاضرين من فتح.

أبو الأديب (سليم الزعنون): في البند الأول اقترح إضافة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

أبو عمار: أكتب ما نصّت عليه موثيق الأمم المتحدة.

د. محمد صيام (وقد حماس): ابقها كما هي.

أبو يوسف (نصر يوسف): قلت لا تكتبها؛ لأنني أعدّها بديهيّة ومتفق عليها، ما في توجه نسلها لأي دولة عربية.

أبو عمار: المطلوب تسليمها لدولة عربية.

أبو الأديب: بالأمس ذكر الإخوان أنهم لا ينازعون المنظمة وليسوا بديلاً للمنظمة، واعتبروا ما يُكتب على الحيطان صبياناً، منظمة التحرير هي الوطن المعنوي للفلسطينيين والخلاف بيننا في نسبة التمثيل، ولو فرضنا أننا أعطيناهم 40% (في المجلس الوطني الفلسطيني) هل تصبح المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد؟ غوشة: مستعدون للاعتراف بها مقابل سحب اعترافهم بالقرار 242 الذي يعترف بـ"إسرائيل".

أبو الأديب: أريد أن أسأل هذه المناقشة التي تُسجّل في المحاضر وتُرسل عبر الفاكس وتلتقط وتقول: إن هناك فئة من الشعب الفلسطيني لا تعترف بالمنظمة يمكن ألا يعترف الأخ غوشة بقيادة المنظمة، ولكنه يعترف بمنظمة التحرير كإطار وطني.



أبو رجائي: منظمة التحرير إطار للشعب الفلسطيني كله، ولما أُضيفت كلمة (الوحيد) كان هناك دول وتجار عرب ومسلمون للمتاجرة بالقضية الفلسطينية، وحتى لا يكون بدائل عربية أو إسلامية، وإحنا حريصون على هذا الإطار ونحن مصرون إصراراً كاملاً.

أبو عمار: فتح هي الفصيل الرئيسي لمنظمة التحرير، إذا خدشت هذا الموضوع فلا تستحق أن تبقى في المنظمة، ولا أستطيع أن أبقى في مكان فيه أحد لا يعترف بالمنظمة.

د. الترابي: أنا أستحي أن أكتب أن حماس اعترفت بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً. أبو الأديب: الأردن اعترف بالمنظمة، وإحنا الفلسطينيين يكون موقفنا أدنى من موقف الأردن!

د. الترابي: سأضيف عبارة (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) في وصف السيد ياسر عرفات.

د. موسى أبو مرزوق: لا أحد ينتظر دولياً وعربياً من حماس هذا الاعتراف، ونعتقد أن هذا الشرط ليس مطلوباً. أما من حيث السياسة فلا ندعي أننا بديل، ولن نطرح أنفسنا بديلاً. لا علاقة بين هذه الجملة ودخولنا المنظمة.

نعتقد أن مصلحة الشعب الفلسطيني ألا نذكر هذه الجملة، خصوصاً أنه بالخط السياسي والحركة السياسية للمنظمة. وإذا وقَّعت أيّ اتفاقية، والشعب الفلسطيني يرفض هذه الاتفاقيات فاتركوا لنا الحرية حتى يوجد إطار بديل، عندما تنهار المنظمة إذا وافقتم على أيّ حل.

د. الترابي: سنكتبها في المقدمة.

د. موسى: هذه الجملة لن تُكتب ولن نوقَّع على بيان يحملها.

غوشة: هذه الجملة غير لازمة.

د. موسى: لا نريد أن نضعف الموقف بتجزئة التمثيل، ولكن لو لظروف دولية قهرت المنظمة، من مصلحة الشعب الفلسطيني أن يبقى فصيل ومنتفَس للشعب الفلسطيني.

أبو عمار: لن نتنازل عن مكتسباتنا التي كتبناها بالدم، أنتم جدد على الساحة وإحنا بقالنا 28 سنة.

د. موسى: نحن تحفظنا على شرعية المنظمة وعدم الدخول فيها إلا بالانتخابات، وليس بنظام الكوته، ورفضنا منطق السبق التاريخي الذي يتبعه مصادرة الحق الجمعي، ولكن لا أدري من أين جاءت عبارات التنازل وترك فرصة للشعب لخيارات أخرى. لا تنازل عن فلسطين، ونحن لا نعلم شيئاً مما يدور في أوسلو من تنازلات ومطالبة ياسر عرفات بترك إطار بديل؛ حفاظاً على حقوق الشعب الفلسطيني. والقضية المنطقية الثانية كيف لنا أن نعترف بالمنظمة ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأنا خارجها، معنى ذلك هو نفي لنفسي، ومن يفعل ذلك؟.

(انتهى محضر اللقاء)

في نهاية اللقاء كُتِبَ البيان المشترك، حتى لا يخرج اللقاء كما حدث في لقاء تونس، وفي الليل سافر أبو عمار وأخذ معه أبا الأديب إلى القاهرة، وجلس الشيخ الترابي يضرب كفاً بكف على المقلب الغريب، ولكن تقادياً للخرج، وقّع نصر يوسف عن فتح، ولم يعجب ذلك أبا عمار، الذي وبّخ نصر يوسف على هذا التصرف. وهاجم عرفات حماس في القاهرة بقسوة، يومها شبّه حركة حماس بقبائل الزولو في جنوب إفريقيا.

وللتاريخ لو تمّ تنفيذ البيان لكان سابقة مجيدة في تاريخ العمل الوطني، وكانت قطعت الطريق على أوسلو التعيس.



هنا نص البيان المشترك:

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة تفاهم بين فتح وحماس

برعاية المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي في 2-1993/1/4

الأمين العام

بناءً على دعوة من الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، اجتمع في الخرطوم في الأيام من 2، 3، 4، من كانون ثاني/يناير 1993 وفدان فلسطينيان يمثلان حركة فتح وحركة حماس وراعي المؤتمر الدكتور حسن الترابي، الأمين العام للمؤتمر، ومجموعة من السودانيين، وشهده كذلك السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتشكل الوفدان كما يلي:

وفد فتح: سليم الزعنون رئيساً، نصر يوسف، وعبد العزيز شاهين، محمد دحلان، عمر شلايل، العميد صائب العاجز، وعبد المنعم أبو سردانة.

وفد حماس: د. موسى أبو مرزوق رئيساً، إبراهيم غوشة، ود. محمد الشيخ صيام، عماد العلمي، د. محمد أحمد عبد الله، منير سعيد، وسميح المعايطة.

وقد تواضع الاجتماع على جدول أعمال للتداول حول العلاقات التنظيمية في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي سائر أطر التعاون والتنسيق، وحول المواقف والسياسات في شأن المبعدين وفي أمور الانتفاضة والكفاح المسلح، وفي أمر المفاوضات الدولية حول فلسطين. ثم جرى التداول ونتج عنه ما يلي:

1. تؤكد حركة فتح أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

2. تؤكد حركة حماس حرصها على مبدأ الانتماء لمنظمة التحرير الفلسطينية إطاراً لازماً لوحدة الشعب الفلسطيني، واتفق في سبيل ذلك على اتصال الحوار حول

- نظم التمثيل ونسبة وإجراءات عمل المنظمة وحول المواقف السياسية الحاضرة المتباينة؛ وذلك لتسوية الطريق لدخول حماس إلى المنظمة.
3. اتفق الوفدان على تأسيس لجنة عامة للحوار بينهما حول العلاقات والقضايا كافة، على أن ينتج من بين أعمالها إطار للتنسيق في الكفاح المسلح، وإطار للتنسيق في الاتصالات العالمية العربية والدولية.
4. اتفق الوفدان على تأسيس لجنة تنسيق عامة في الداخل لتبادل المعلومات والمشورة، وترتيب العلاقات وتسوية وتقريب أسباب الوحدة الوطنية.
5. اتفق الوفدان على تأسيس قيادة مشتركة بين جميع القوى الفلسطينية لشؤون الانتفاضة.
6. اتفق الوفدان على تأسيس لجنة لشؤون المبعدين تضم فتح وحماس، وسائر القوى الفلسطينية التي تنضم إليها.
- وقدّمت أسماء الممثلين للجنة، واتفق على أن تُعنى بالشؤون الخدمية لحفظ المبعدين وعودتهم، وتعبئة الدعم الشعبي، والإعلان لهم، وتنسيق الحركة السياسية والدبلوماسية لردع اتجاهات ترحيل الفلسطينيين من الأرض المحتلة، ولتأكيد الظلم من تدابير الدولة والمجتمع الإسرائيلي لدفع ضمان العدالة في الأحكام والقرارات الدولية حول فلسطين، ولتحريك ميل الرأي العام العالمي لصالح الشعب الفلسطيني، وتعزيز اتجاه الشعب الفلسطيني نحو الوحدة الوطنية.
- وتتفرع عن اللجنة اللجان التي ترعى شؤون الإمداد والإعلام والتعبئة الجماهيرية والسياسية، وتتصل اللجنة بالسيد ياسر عرفات في تحريك العمل الرسمي الدبلوماسي.
- وعلى اللجنة أن تجتمع في كل مكان حسب حاجة الوظيفة التي تؤديها في الاجتماع ومن ذلك في لبنان والأردن وتونس.
7. اتفق على أن يعود أربعة يمثلون الوفدان إلى الخرطوم عند تمام أسبوعين، وذلك لتسمية أسماء سائر اللجان منهما، والتشاور حول الأمكنة التي تجتمع أو تعمل فيها اللجان وأي تدابير إجرائية بشأن ذلك.



8. اتفق على أن تستأنف لجنة الجامعة الإسلامية بغزة أعمالها، ويجري الاتصال والتشاور مع الأخ أبو عمار والجهات المعنية بشأنها.
9. اتفق الطرفان على مراجعة الموائيق التي حُرِّرتَ أولياً بينهما لإجازتها ولتأكيدهما مادياً للعمل التنسيقي المشترك.
10. اتفق الطرفان على أن يلتزما صدقاً بأن تتجنب أصوات الإعلام الصادرة عنهما أي تهجُم على الآخر، أو ذكر سلبي مباشر أو غير مباشر، وأن يضبطا تواعدهما عن أي مظهر للصراع، أو فعل للاشتباك، أو الكيد والقتال مع الآخر، وأن يراعيًا عموماً في اللفظ والعمل الفلسطيني حسن الخطاب المتبادل، رغم بعض اختلاف الرأي وروح الوحدة الفلسطينية رغم تعدد التنظيمات.

سليم الزعنون/ رئيس وفد فتح

د. موسى أبو مرزوق/ رئيس وفد حركة حماس

د. حسن الترابي/ الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي

5. توقيع اتفاقية أوسلو في 1993/9/13:

- كان لهذه الاتفاقية آثار كارثية على القضية الفلسطينية ورفضتها الحركة ومعظم فصائل الشعب الفلسطيني، وأستطيع تلخيص أسباب الرفض بـ:
- أ. انقسم الفلسطينيون بين الاستمرار في المقاومة وبين دعاة التسوية.
 - ب. غاب البرنامج الوطني الجامع وارتبكت فتح، خطها السياسي وداخلها، بين ثقافة المقاومة وثقافة السلام فأنهكت فتح، ولم تعد تلك الحركة التي تمثل العمود الفقري للحركة الوطنية.
 - ج. الاعتراف بالكيان الصهيوني، والاعتذار عن تاريخ المقاومة الفلسطينية، والتنازل عن 78% عن فلسطين التاريخية، والباقي تحت التفاوض.
 - د. جعلَ عرفات من نفسه سلطة بلا سيادة، وسطوة على الراضين من الشعب الفلسطيني، بتنسيق أمني مع "إسرائيل"؛ حفاظاً على الأرض للشعب الصهيوني.

ه. أنكر الحاجز الذي جعل أكثر من 50 دولة تعترف بالكيان الصهيوني؛ لأنهم ليسوا ملكيين أكثر من الملك.

و. فتحت الباب واسعاً أمام الارتداد العربي، فأصبح السلام خيارهم الاستراتيجي، وبدأت مباحثات الأردن والكيان الصهيوني لتوقيع اتفاقيات سلام جديدة دون إنكار.

ز. أصبحت أمريكا المرجعية للفلسطينيين والعرب، والجامعة العربية لم يعد لها وجود في قضية العرب الأولى (القضية الفلسطينية).

ح. تمّ تقسيم الشعب الفلسطيني بعد إضاعة الأرض الفلسطينية، فأصبح الفلسطيني الصامد في فلسطين التاريخية ليس لنا به علاقة، وأصبح القطاع والضفة لا رابط بينهما إلا على الورق، والقدس سكانها في وضع مختلف عن الكل الفلسطيني.

ط. أمام الضعف الكبير بفقدان السند، وانقسام الشعب، ووضع عناصر القوة في فم الذئب، فقدنا قدرتنا على التفاوض، ودخلنا مرحلة الاتفاقيات لاختيار النوايا، والقدرة على التطبيق على الأرض.

باختصار: "الاتفاق الكارثة":

رفضته الحركة وتعهدت بإفشاله والاستمرار بالمقاومة، وفي الوقت نفسه تعهدت بعدم الصدام مع الجانب الفلسطيني، ولم تبقى دولة عربية إلا واستنكرت الاتفاقية، ثم بعد فترة وجيزة عادت معظمها وساندت الاتفاقيات جرّاء الضغوط الأمريكية.

6. تحالف القوى الفلسطينية (الفصائل العشر):

تحركنا في اتجاه الفصائل الفلسطينية، وبدأت حوارات ثنائية مبكرة مع الجبهة الشعبية - القيادة العامة، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، والصاعقة، وكذلك مع الفصائل الأخرى، الحوار مع حركة الجهاد الإسلامي كانت له ميزة إضافية، فقد كان د. فتحى الشقاقي أكثر من صديق، وكانت الخطوط مفتوحة بيننا، وبعد حوارات أجرتها الحركة مع الفصائل التالية، تمّ الإعلان عن تشكيل قيادة تحالفية تضم حماس، وفتح الانتفاضة، والجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين - القيادة العامة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني - عربي عواد، وجبهة النضال الشعبي - خالد عبد المجيد، وجبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وحركة الجهاد الإسلامي، وكان الإعلان عن هذا التحالف في 1994/1/5.

وقد تقدّمت حماس بمشروع تطوير صيغة الفصائل العشر إلى صيغة تحالف القوى الفلسطينية، وفيه طرح جديد تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، هيئة ومؤسسات، إذ تحدّث المشروع عن العمل على إعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية على أسس عادلة وديموقراطية. ولكن المشروع طرح هيكلية تنظيمية من 40 قيادياً، ورفضت أغلبية الفصائل هذا المشروع على أساس هيكلي وتنظيمي، وليس على أساس سياسي. وتمّ تعديل الاقتراح إلى اثنين من كل فصيل، ولذا لم يعد هناك كثير فرق بين صفة الفصائل العشر وتحالف القوى الفلسطينية.

وفي آذار/ مارس 1994، تمت دعوة التحالف بصفته إلى طرابلس - ليبيا أكثر من مرة، وإلى طهران والخرطوم وغيرها.

وفي 1994/2/25، حصلت مجزرة الحرم الإبراهيمي، حيث ارتقى 29 شهيداً في صلاة الفجر، وجرح 200 من المصلين في رمضان، والقاتل تمّ قتله من قبل المصلين واسمه باروخ جولدشتاين Baruch Goldstein. وبدأت عمليات الثأر لهذه المجزرة وأهمها عملية ناتانيا في 1994/4/6، وعملية نهاريا في 1994/4/13، وعملية القدس في 1994/10/9، واختطاف الجندي الإسرائيلي نخشون فاكسمان Nachshon في 1994/10/14، ثم عملية ديزنغوف في 1994/10/19، نفذت كل هذه العمليات خلال فترة وجودنا في الأردن وكان يتم الإعلان عن هذه العمليات من الأردن. واستهدفت مدنيين إسرائيليين بكثافة. ولكن لا يستطيع أحد أن يقول: إنّ المصلين في الخليل كانوا غير مدنيين!

7. معاهدة وادي عربة:

وهي معاهدة "السلام" بين الكيان الصهيوني والأردن. وسبق هذه الاتفاقية فك الارتباط مع الأردن، وتم تطبيع العلاقات، ومن ضمن نصوص المعاهدة عدم التحريض، ووقف الأعمال العدائية، وبث الكراهية، المهم أننا قرأنا أنه سيكون لهذه المعاهدة انعكاس على علاقة الحركة بالأردن. فبعد أن كانت العلاقة متوترة بسبب الإعلان عن العمليات، أو بسبب وجود قيادة حماس في عمان، فالآن أصبح هناك الوضع القانوني الذي ترتب على المعاهدة، لا سيما وأن الطرفين اعتبرا المعاهدة درجة أعلى من كل الاتفاقيات الثنائية التي تربطهما بأطراف أخرى.

وبناءً على ذلك تم الاتصال بمصطفى القيسي، مدير المخابرات الأردنية، حيث تمّ التحدث معه حول مستقبل علاقتنا مع الأردن في ظلّ المعاهدة. وتشكل وفد الحركة من الإخوة أبو الوليد (خالد مشعل) نائب رئيس المكتب السياسي، وإبراهيم غوشة الناطق الرسمي، وأنا، فنفي أي علاقة بين المعاهدة ووجودنا في الأردن!

(انتهت اليوميات)

ويذكر أبو مرزوق مُجَمَّلاً الفترة التي عاشها في الأردن قائلاً: ولعل الفترة التي انتقلت بها إلى الأردن وإخواني في المكتب السياسي، تركز فيها العمل المؤسسي في الحركة، واکتملت علاقاتنا السياسية بأغلب الدول العربية كالعراق، وسورية، ولبنان، والسعودية، وقطر والإمارات. تمّ فتح مكاتب في معظم هذه الدول بصورة علنية أو بمندوب للعلاقات. وكانت فيها الأحداث الكبار التي غيرت الكثير من المسار السياسي للمنطقة، فيها تمّ الإبعاد، ووادي عربة، واتفاقية أوسلو، وتكوين الفصائل العشر، والانفتاح في العلاقات مع المحيط الغربي، وإدارة العلاقات على المستوى الدولي.



الفصل الثامن

فقدان الحرية في نيويورك



د. موسى أبو مرزوق خلال فترة اعتقاله بمدينة نيويورك

فقدان الحرية في نيويورك

الحادية عشرة والنصف تماماً من صباح 1995/7/25، هبطت الطائرة البريطانية التي أقلت د. موسى أبو مرزوق وأسرتة في مطار نيويورك.

لم يكن الرجل يدري أنها رحلة إلى المجهول، بل إلى السجن الذي تنقل بعد ذلك بين زنازينه قرابة العامين، ظلت الإدارة الأمريكية طولهما تبحث دون جدوى عن ترتيب تهمة له تحول دون إطلاق سراحه.

أبو مرزوق كان قد استقل طائرة بريطانية من دبي إلى لندن، حيث التقى هناك في صالة الترانزيت زوجته السيدة نادية العشي وأولاده القادمين من عمان بموجب ترتيب مسبق. ومن لندن استقل الجميع طائرة بريطانية أخرى إلى مطار جون كينيدي John Kennedy في نيويورك، التي كان مُفترضاً أن ينتقلوا منها مباشرة بالسيارة إلى فرجينيا عبر مطار واشنطن. غير أن فترة التوقف في نيويورك تأخرت كما لم يحدث من قبل مع أي مسافر آخر!

أبو مرزوق كان قد حصل على تأشيرة دخول إلى بريطانيا على وثيقة سفره المصرية التي تُمنح للاجئين الفلسطينيين، لكنه لم يدخل لندن، وكان متعجباً الوصول إلى أمريكا.

في مطار جون كينيدي تصرف مثل أي راكب آخر، توجه إلى موظف دائرة الهجرة والجنسية مبرزاً وثيقة السفر الأمريكية التي يحملها، والجرين كارد. الموظف بعد أن جمع جوازات سفر كل أفراد الأسرة طلب منهم في إجراء غير مسبوق أن يتوجهوا إلى صالة الانتظار. ومن فوره شعر أبو مرزوق أن شيئاً غير عادي يحدث. لأول وهلة توقع أن تُوجّه له بعض الأسئلة المتعلقة بنشاطه السياسي في حركة حماس، غير أن ذهنه لم ينصرف إلى احتمال تعرّضه للاعتقال. ولم يُبالِ بنوع الأسئلة التي قد تُوجّه له، فقد كان واثقاً من أن لديه لكل سؤال جواب. وبدأ يسعى لمعرفة سبب الإجراء الذي يتعرّض له، سأل المفتشة التي أمسكت بالملف الذي وضعت فيه جوازات سفره وأفراد أسرته عن سبب التأخير

الذي تعرّضوا له، وهي بدورها بدأت تسأل عن السبب وتجمع الأوراق المتعلقة بالموقف القانوني لإقامته في الولايات المتحدة، ولما لم تجد أيّ خطأ أو تجاوز في الإجراءات القانونية، كانت تأتي إليه ما بين فترة وأخرى لتسأل باستغراب عن كيفية حصوله على الجرين كارد والإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، وبعض تواريخ الدخول والخروج.

وبعد قرابة الأربع ساعات من عمل المفتشة المتواصل، حضر مفتشان أحدهما جوزيف هامل Joseph Hummel وهو ضابط في الأف بي أي، والآخرو. ل. سميث W. L. Smith من دائرة الهجرة، حيث اصطحبا أبو مرزوق إلى غرفة جانبية مطلة على صالة الانتظار وأخذا في توجيه الأسئلة إليه عن موقعه في حركة حماس، نشاطاته في الحركة، علاقته بالشهيد المهندس يحيى عياش، موقفه المالي ونشاطاته الاقتصادية، قيامه بجمع الأموال لصالح حماس، عناوين محتملة لوجوده في الولايات المتحدة، برنامج بعد الدخول إلى الولايات المتحدة والنشاطات التي سيقوم بها، وسبب طرده من الأردن.

كان واضحاً لأبو مرزوق أن المفتشين يجهلان حقيقة موقعه السياسي في حماس على وجه التحديد، وأنهما يحاولان أن يجمعا منه شخصياً بعض المعلومات. وقد أجاب على أسئلتهم بأنه يعمل في الإطار السياسي لحركة حماس. وعندما سألاه عن موقعه بالتحديد قال لهما، دون أن يشير إلى مرتبته الفعلية، إنه من القيادات السياسية المتوسطة في الحركة. ونفى اعتزامه القيام بأيّ نشاط سياسي أو مالي بعد دخوله المفترض للولايات المتحدة، باستثناء متابعة أعماله الخاصة، حيث يملك مشروعاً تجارياً خاصاً. وقال إنه يريد الإقامة ابتداءً في فندق ريثما يتدبر أموره ويستأجر منزلاً. ونفى أن يكون قد طُرد من الأردن، وقال إنه طُلب منه مغادرة الأردن بناءً على اتفاق مسبق مع الحكومة الأردنية. كما نفى أن تكون له أيّ علاقة مع الشهيد عياش. وعندما سُئل إن كان قد التقاه ذات مرة، كرّر النفي. وهنا سُئل عن نظرتة لعياش، فأجاب بأن الشعب الفلسطيني كله ينظر إليه باعتباره رمزاً من رموزه وبطلاً من أبطاله.

وإزاء تركيز الأسئلة على نشاطاته المالية المفترضة لصالح حركة حماس داخل الولايات المتحدة، نفى وجود أي نية لديه لجمع الأموال لصالح الحركة، وأوضح للمفتشين أنه شريك في شركة إنشاءات داخل الولايات المتحدة، كما أن له استثمارات أخرى. وأضاف أن هذه المسائل يُفترض أن تعرف بها دائرة الضريبة من واقع التقرير السنوي الذي يُقدّم لها. ونفى أبو مرزوق كذلك وجود برنامج محدد له حتى تلك اللحظة لما بعد دخوله المفترض للولايات المتحدة، غير أنه تبين لاحقاً أن الإدارة الأمريكية كانت قد رتبت له برنامجاً من طراز آخر، شديد الاختلاف.

استمر توجيه الأسئلة قرابة الساعة ونصف الساعة، كان كلا المفتشين خلالها يبتعد قليلاً لإجراء اتصالات هاتفية مع الجهاز الذي يتبعه، ومع مختلف الأجهزة الأمنية الأمريكية، مما جعل أبو مرزوق يوقن أن أمراً غير عادي يجري ترتيبه. وتذكر زوجته السيدة نادية العشي أن أحد هذه الأسئلة كان حول عملية استشهادية أخيرة نفذتها حركة حماس في رامات غان Ramat Gan، ولكن دون أن يُذكر له أن هناك احتمالاً بتقدّم "إسرائيل" بطلب لتسليمه.

وما أن توقف توجيه الأسئلة حتى أُجريت عملية تفتيش دقيقة لحقائب الأسرة، فلم يُعثر فيها على ما يمكن التحرّز عليه. ثم فُتشت الحقائب اليدوية، وأخذت منها الشهادات الدراسية الخاصة بأبو مرزوق وأولاده. ولم تُعد الشهادات للأسرة إلا بعد مُضي شهرين. كما أخذ كتابان كان يقرأ فيهما خلال الرحلة، وهما كتاب "في المصطلحات السياسية" وآخر بعنوان "فنّ التفاوض"، ولم يُعد الكتابان أبداً. واشتمل التحرّز كذلك على وثائق السفر القديمة العائدة لأبو مرزوق، ورخص قيادة صادرة من مصر، ودولة الإمارات، والأردن، والولايات المتحدة، اثنتان منها صادرتان من ولايتي لويزيانا وفرجينيا. وكعوب دفاتر الشيكات القديمة، والأجهزة الكهربائية التي تصاحبه في كل مكان، وهي عبارة عن جهاز راديو ترانزستور Transistor، وجهاز تسجيل صغير، وجهاز لقياس نسبة السكر في الدم. وتمّ التحرّز أيضاً على مفكرة الهاتف الخاصة به، والتي لها قصة دونّها لاحقاً، غير أنه لم يتم تدوين كل ذلك في قائمة الأمانات التي دُوّنت فيها فقط الملابس التي كان يرتديها ونظارته الطبية، وعند إطلاق سراحه لم تُعد له أماناته. وبعد

الانتهاء من تفتيش الحقائق اليدوية، بدأت عملية تفتيش لأصحاب الحقائق، حيث فُتِّش كل أفراد الأسرة باستثناء شخص واحد فقط غفلوا عن تفتيشه، كان ذلك الشخص هو أبو مرزوق نفسه! الأمر الذي فسح له المجال لأن يدسَّ في يد زوجته وهو يودعها ما كان في جيوبه، وبعضاً مما كان في جيوبه يُفترَض أنه كان هدفاً لعملية التفتيش مثل جواز سفر يماني، وجوازات سفر وأوراق ثبوتية أخرى.

لقد دوّن في مذكرته المقدّمة للقاضي الملاحظات الأمنية:

- أنه اعترف فقط بأربع شنط، وكان عدد الشنط أكثر من ذلك.
- أن مفكرة أرقام الهواتف كانت مخبأة مع زوجته، وعند التفتيش سقطت منها.
- أنه وُجِد في أوراقه كشف حساب بـ 450,000 دولار ولم يذكر ذلك.
- أنه يحمل 8,000 دولار.
- أنه لم يعترف بموقعه القيادي في حركة حماس.

وتقدّم المحامي ستانلي كوهين¹ Stanley Cohen بمذكرة ردّ فيها على كل ادعاءات المحقق، حيث إنه سأل عن هذه الحقائق هل تعود لأبو مرزوق أم لا؟ فأجابه: نعم. ولم يحدد ولم يُجِب إلا على السؤال الذي وُجّه له، وأما مفكرة أرقام الهواتف الخاصة به، والتي عدّها المحقق شيئاً مهماً، خصوصاً أنهم وجدوا فيها أسماء وأرقام ياسر عرفات، وبعض رموز وقيادات فتح، ورؤساء أجهزة أمنية، ووزراء وغير ذلك، واستغرب المحقق كيف يكتب هذه الأسماء والألقاب فقط، وكتب المحقق أن مفكرة أرقام الهواتف العائدة لأبو مرزوق تحتوي على أسماء "إرهابيين".

وكانت زوجة أبو مرزوق نادية العشي استلّت المفكرة من الحقيبة التي تحملها، وأجرت مكالمة في مطار لندن، ثم دسّتها في مكان ما داخل ملابسها، حيث لم يكن هناك جيوب في الجلباب الذي ترتديه، كما لم تكن الحقيبة معها في ذلك الوقت.

¹ ستانلي كوهين: هو المحامي الذي تم تعيينه من قبل عابدين جبارة وعبد الرحمن العامودي للدفاع عن موسى أبو مرزوق.

أما الخطأ الآخر الذي سجّله المحقق عليه أنه لم يعرف الفرق بين الدولار والدرهم (عملة دولة الإمارات)، حيث كان في حسابه البنكي 450,000 درهماً وليس دولاراً، و8,000 دولار ليس للمحقق الحق في أن يسأل عنهم، وإن ذكر له أبو مرزوق أنها موجودة معه؛ لأنه مُصرّح لأي راكب أن يحمل 10,000 دولار فقط دون أن يصرّح عن المبلغ الذي يحمله.

قُرابة منتصف الليل، وبعد قرابة 12 ساعة من وصوله مطار جون كينيدي، أُبلغ أبو مرزوق أمام أسرته أن الحديث معه لم ينتهِ بعد، وأنه يُفترض أن يذهب مع المفتشين، الأمر الذي يعني قراراً باحتجازه، ولم يُرد المفتشان إثارة فزع الأسرة، فطلباً منها أن تنهي إجراءات الدخول وتغادر المطار.

كان الأمر شديد الوطأة على أبو مرزوق وأفراد أسرته الذين لم يسبق لهم التواجد في نيويورك. ولم تكن الزوجة تعرف إلى أين عليها أن تذهب وتتوجه، خصوصاً وأن نيويورك لم تكن هي هدف الرحلة، وإنما فرجينيا. ولذلك، فقد دخل أبو مرزوق في نقاشٍ مع المفتشين أصر خلاله على ضرورة أن يتم حجز غرف لأفراد الأسرة في أحد فنادق المدينة قبل أن يغادروا المطار. وقد تمّ له ذلك.

فور أن غادر أفراد الأسرة صالة الانتظار لإنهاء إجراءات الدخول للولايات المتحدة، فُوجئ أبو مرزوق بمفتش دائرة الهجرة يقوم بوضع القيد الحديدي في يديه وهو يبلغه أنه محتجز، وأن عليه أن يواجه قاضي دائرة الهجرة، وتمّ استدعاء ثلاثة من رجال الأمن لاصطحابه إلى سجن التوقيف، وفي أثناء خروجه من مبنى المطار مكبلاً بالقيود إلى السيارة التي ستقله إلى السجن، شاء القدر أن يكون أفراد الأسرة متوجهين في ذات اللحظة إلى السيارة التي ستقلهم إلى الفندق، وكان الموقف شديد الوطأة، خصوصاً على أفراد الأسرة وهم يرون القيد يكبل يديه. ومن هول الصدمة، لم يحاول أبو مرزوق، أو أي من أفراد أسرته محادثة الآخر، اكتفى الجميع بتبادل النظرات الحزينة. وقالت رُبا، البنت الوحيدة لأبو مرزوق لأُمها، وكان عمرها في ذلك الوقت عامين ونصف فقط: أنا زعلانة منك يا ماما؛ لأنك تركت بابا يذهب بمفرده!

الطريق من المطار إلى سجن مانهاتن Metropolitan Correctional Center استغرق قطعها نصف ساعة. ولدى الوصول إلى السجن، تمّ تصعيد أبو مرزوق إلى الدور الثالث حيث جرى تسليمه إلى إدارة السجن، وأمر باستبدال ملابسه بملابس السجن الاعتيادية، وهي عبارة عن زيّ "أفرهول" برتقالي اللون، وبعد ذلك حوّل إلى الدور التاسع، وأدخل إلى زنزانة منفردة كان يتم استبدالها كل أسبوع، ولكنه بقي في ذات الدور طوال أشهر توقيفه.

الزنزانة الضيقة كانت مساحتها 8x7 أقدام (56 قدم مربع أي نحو 5م²)، وارتفاعها بحدود السبعة أقدام، ويوجد فيها دورة مياه ومغسلة صغيرة، وسرير مفرد وطاولة معدنية صغيرة وكروسي حديد لا يتحرك.

كانت الساعة عندما دخل أبو مرزوق الزنزانة قد بلغت الثالثة والنصف فجراً. ولم يكن قد أدّى صلاتي المغرب والعشاء بعد، ولذلك، فقد كان أول ما فعله هو التوضؤ وأداء الصلاة، ولم يعلم حينها أين القبلة، وليس هناك من يسأله عن الاتجاه فصلى إلى أي اتجاه، ثم النوم من فوره جراء الإرهاق الشديد الناجم عن طول الرحلة وإجراءات التحقيق الأولى في المطار.

غير أن من هو في مثل حالة أبو مرزوق لا يستطيع النوم كما يجب، فقد استيقظ قبل شروق شمس اليوم التالي ليصلي الفجر وليجد نفسه في حالة تفكير، وفيما هو في هذه الحالة بدأ ضوء الشمس يتسلّل عبر النافذة الصغيرة الموجودة في أحد جدران الزنزانة.

كانت ساعة يد أبو مرزوق من بين الأشياء التي أخذت منه، ولذلك، فإنه لا يعرف في أي ساعة استيقظ ذلك الصباح. وطوال شهرين من ذلك اليوم أخذ يعرف المواقيت على وجه التقريب من خلال تتبّع وجبات الطعام، إذ كان يُقدّم طعام الإفطار في السادسة صباحاً، والغداء في الثانية عشرة ظهراً، والعشاء في الخامسة مساءً، وبعد شهرين اشترى ساعة جديدة بواسطة إدارة السجن ما زال يحتفظ بها، وهي ساعة تُعبأ يدوياً وعليها رقمه في السجن.

من فرط التعب والإرهاق، أدى أبو مرزوق صلاة الفجر، ثم غطّ في النوم من جديد، ولا يعرف متى استيقظ ثانية، حيث لم يكن قد نام منذ غادر دبي قبل

48 ساعة، إلا أنه يذكر أنه فوجئ بصوت الأذان يُرْفَع. لم يعرف المصدر، كما أنه لم يعرف ما إن كان ذلك الأذان لصلاة الظهر أم لصلاة العصر، غير أنه تبين له بعد سؤال أحد الحراس عن الوقت أنه أذان الظهر. وتبين له لاحقاً أن مصدره إحدى الزنانات السفلى من الدور التاسع، وفيما بعد عرف أن الدور التاسع هو عبارة عن طابقين، طابق علوي يرتفع ثمان درجات لأعلى، وطابق سفلي ينخفض ثمان درجات لأسفل. وينقسم هذا الدور إلى ثلاثة أجنحة بالطريقة ذاتها، كل منها يتكوّن من طابقين بالطريقة ذاتها وتوجد في كل طابق ثمان زنازين، ومتوسط عدد السجناء في كل جناح 28 سجيناً، والدور التاسع من سجن مانهاتن هو الوحيد الذي بهذه المواصفات، وتوجد فيه أقصى درجات الاحتراز الأمني.

ولاحقا عرف أبو مرزوق أن الدور التاسع الذي تمّ توقيفه فيه يوجد فيه الموقوفون الأكثر خطورة، وهناك عدد من الإسلاميين الذين كانوا لا يزالون قيد المحاكمة. وقد علم من الحارس أن مصدر الأذان الذي استمع إليه كان أحد أفراد جماعة الشيخ عمر عبد الرحمن، الذي كان يقيم ومجموعته في ذلك الدور، وكذلك مجموعتي رمزي يوسف. وخلال أشهر سجنه الطويلة أُتِيح له الاتصال مع عدد من هؤلاء المساجين، والتعرف على الحقيقة الظالمة للقوانين الأمريكية، والكيفية الأكثر ظلماً التي تُطبّق بها.

اللقاء مع الشيخ عمر عبد الرحمن:

كان الشيخ عمر عبد الرحمن مفتي حركة الجهاد الإسلامي في مصر، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة ثم جرى اعتقاله ومحاكمته بدعوى إصداره فتوى تجيز استخدام العنف داخل الأراضي الأمريكية، كان يقيم وهو الرجل الضريع في زنزانه منفردة، لكنها تختلف عن بقية الزنازين من حيث اتساعها. وكانت الخدمات التي تُقدّم له أفضل من تلك التي تُقدّم للآخرين بكثير، وذلك وفقاً لما أبلغ به حراس وموظفو السجن أبو مرزوق، الذي التقى الشيخ لمرة واحدة من قبيل المصادفة طوال فترة سجنه، ودون ترتيب مسبق، ويعود سبب الحقوق الإضافية التي حصل عليها الشيخ إلى الخشية من الإعلام وكل ذلك قبل الحكم عليه.

اللقاء الذي تمّ بعد قرابة العام من سجن أبو مرزوق، لم يستغرق أكثر من ثوانٍ معدودات، وقد تمّ عندما مرّ الشيخ بصالة كان أبو مرزوق يجري فيها مقابلة صحفية. فبادر أبو مرزوق عندما رأى الشيخ الضرير إلى طرح السلام عليه وتعريفه على نفسه دون أن يقوم من مقعده؛ لأن المصافحة في ظل ظروف السجن لم تكن متيسرة. كما سأله عن صحته.

قبل لقاء الصدفة مع الشيخ عبد الرحمن، كان أبو مرزوق قد تلقى رسالة غير متوقعة من أحد أفراد مجموعة الشيخ. وهي رسالة من ذلك الطراز الذي يلجأ السجناء إلى تداوله على نحو يضمن التواصل السري فيما بينهم.

مرسل الرسالة كان الفلسطيني الوحيد المتهم ضمن مجموعة الشيخ، واسمه محمد صالح. وقد كتب أسطر الرسالة داخل فراغات إعلان لأحد أنواع العطور منشور في أحد أعداد جريدة الشرق الأوسط العربية التي تصدر من لندن وعدة عواصم عربية وعالمية في وقت واحد، ثمّ بعث بالجريدة إلى أبو مرزوق بواسطة أحد الحراس.

وقد شرح صالح في تلك الرسالة قصته، وكيف تمّ توريثه من قبل شاهد زور في هذه القضية، بهدف توريث حركة حماس، ويقول في الرسالة إنه يعرف أبو مرزوق من قبل، غير أن أبو مرزوق لا يتذكره، دون أن ينفي وجود مثل هذه المعرفة.

محمد صالح كان شريكاً في ملكية محطة وقود في نيويورك. وقد تعرّف على مواطن من أصول مصرية اتضح لاحقاً أنه عميل للأف بي آي، وقد حاول ذلك العميل توريثه أكثر من مرة من خلال السعي إلى استدراجه عبر استنثارته ليقول كلاماً غير مناسب يقوم بتسجيله له، كما فعل مع الشيخ عبد الرحمن، الذي كانت البينة الوحيدة التي قدمت ضده أمام المحكمة وأدين بموجبها هي تسجيل قد يفهم منه إجازته استخدام العنف ضدّ أهداف أمريكية عسكرية داخل الولايات المتحدة. فقد جاءه العميل يطلب رأيه في جواز نسف بعض المصالح الأمريكية. فأجابه الشيخ بأن مثل هذا العمل قد يضر ببعض المسلمين والأبرياء الذين قد يتواجدون

في المكان، كما أنه قد يضر بمصالح المسلمين داخل أمريكا. وهنا أُلحّ عليه العميل بالسؤال، فأجابه الشيخ متسائلاً: ” ولم لا تفعل ذلك في قاعدة عسكرية؟“، وقد اعتبرت أجهزة التحقيق ذلك من قبيل التوجيه.

عندما فشل عميل أف بي أي في استدراج محمد صالح عن طريق التسجيل الصوتي، أو توريطة في حضور اللقاءات التي كان يعقدها لبقية من ورطهم في هذه القضية، جاءه إلى محطة الوقود التي يشارك في ملكيتها، وذلك في اليوم المحدد لإعداد قنبلة كان مُفترضاً وفقاً للخطة المزعومة زرعها في مبنى الأمم المتحدة، أو تحت أحد الأنفاق في نيويورك. وطلب العميل ملء جالون فارغ بالسولار؛ لاستخدامه في صناعة القنبلة، كما قيل في التحقيق. وحينما رفض محمد ذلك، رجاه العميل مؤكداً على ضرورة استعمال السولار لأغراض التدفئة. وعندما كان محمد يملأ الجالون، كان هناك من يصور ذلك خفية بواسطة كاميرة فيديو لتُقدّم البيئة التي تدينه زوراً بالمشاركة في العملية.

ويقول محمد صالح في رسالته إن الإصرار على توريطة يعود إلى الرغبة في اختلاق رابط بين حماس، وبين مجموعة الشيخ عبد الرحمن لكونه فلسطينياً. وبعد اعتقاله حاول رجال الأف بي أي التحدث معه في هذا الاتجاه أكثر من مرة لكنه رفض.

وذات مرة قام محمد صالح بإبلاغ أبو مرزوق، عبر نافذة باب الزنزانة التي كان يمر بقربها وبرفقته أحد الحراس، أن رجال الأف بي أي حاولوا إغراءه بإمكانية خفض العقوبة التي سيُحكم بها إلى أدنى حدٍّ ممكن إن هو اعترف عن أشخاص آخرين يُفترض أن يكونوا أعضاءً في حركة حماس، لكنه رفض. وقد أدانت المحكمة وقضت بسجنه لمدة 25 سنة بسبب غالون السولار!

ويتذكر أبو مرزوق أنه لدى دخوله السجن في اليوم الأول أبرز له أحد الحراس صورة للشيخ عبد الرحمن وسأله إن كان يعرفه فأجابه بأنه لم يسبق له أن التقاه. ويتساءل أبو مرزوق: ” ترى هل كانت تلك محاولة أخرى للربط بين حماس وقضية الشيخ؟“.

وبعد صدور الأحكام بحق أفراد مجموعة الشيخ عبد الرحمن، تمّ نقلهم إلى سجون متعددة بعد أن جمعهم مركز التوقيف قرابة العام مع أبو مرزوق.

نافذة باب الزنزانة كانت أشبه ما تكون بنافذة الدنيا التي كان أبو مرزوق يطل عبرها من دنيا الزنزانة الضيقة إلى دنيا السجن الفسيحة التي قد تنقله أحياناً إلى العالم الأرحب. وكذلك الحال بالنسبة لنوافذ أبواب الزنازين الأخرى، ومن بينها نافذة باب زنزانة إبراهيم الجبروني، الذي حُكِمَ لاحقاً بالسجن لمدة 59 عاماً.

كان أبو مرزوق متّجهاً لإجراء مكالمات هاتفية، حيث يتيح نظام السجن لنزلاء الزنازين إجراء مكالمات هاتفية واحدة في اليوم مع محاميه، ومكالمة واحدة في الأسبوع مع أسرته. ولدى مروره بنافذة باب زنزانة الجبروني، وهو محكوم من أفراد مجموعة الشيخ عبد الرحمن، تبادل معه بعض الحديث، أكد الجبروني خلاله أن ملف القضية بأكمله لم يرد فيه أي ذكر عن مشاركته في أي لقاء أو أي فعل لأفراد المجموعة، غير أنه كان مطلوب توريطه لوجود علاقة قرابة تربطه مع سيد نصير، المتهم بقتل الحاخام العنصري المتعصب مائير كاهانا Meir Kahane. وقد حصل الجبروني على الحكم الأشد من بين أفراد المجموعة الآخرين؛ 25 عاماً لإدانته بالمشاركة في المؤامرة، و20 عاماً بسبب العثور على أربعة جوازات سفر مزورة في منزله، وبواقع 5 أعوام عن كل جواز، و14 عاماً لمقاومة رجال الأف بي آي عندما حضروا لإلقاء القبض عليه.

ويقول أبو مرزوق: "لو كان الجبروني أمريكياً لحُكِمَ بالسجن لستة أشهر فقط عن حيازته ألف جواز سفر مزورة، أي بالحد الأدنى للعقوبة، لكنها العنصرية الأمريكية التي عملت على توجيه اتهامات لأيّ كان بهدف فبركة قضايا ذات غايات سياسية".

أما سيد نصير، فقد كان هو الذي قام بزيارة أبو مرزوق عبر نافذة باب الزنزانة، وذلك بعد يومين من سجنه، كان نصير عائداً من الحمام إلى زنزانتة في أثناء وقت صلاة الفجر، فطلب من الحارس أن يزور رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الذي حلّ في السجن معه ليسلم عليه، وعبر النافذة عرف أبو مرزوق

على نفسه وسأله إن كان يحتاج لأي مساعدة، فشكره أبو مرزوق وسأله إن كان لديه مصحفٌ إضافيٌّ، فأرسل نصير له مصحفه الخاص.

والغريب في قضية سيد نصير أنه كان قد حصل على حكم بالبراءة من قبل محكمة في نيويورك عن قتل كاهانا، وأدانتها المحكمة فقط بتهمة حيازة سلاح، وبعد ذلك أُحيل إلى المحكمة الفيدرالية التي وجهت له ذات التهم مرة أخرى، وفي أثناء توقيفه تمّ تسهيل أمر زيارته من قبل عميل الأف بي أي ومعها جهاز تسجيل. ومع تكرار الزيارات، نجح العميل باستفزازه ببعض العبارات فردّ عليه نصير قائلاً: "أنا قمت بواجبي، لم لا تقوم أنت بواجبك؟"، واعتبرت هذه العبارة بيّنة الإدانة اللاحقة أمام المحكمة الفيدرالية التي قالت: "إن الواجب المعني هو قتل كاهانا!".

أما الحكم الطويل الذي أنزل بسيد نصير فقد كان 20 عاماً عن تهمة التآمر، ومثلها عن قتل الحاخام اليهودي.

ولكن كيف تصدر مثل هذه الأحكام الجائرة دون دليل كاف؟

يجيب أبو مرزوق بشرح نظام هيئة المحلفين، وقانون المؤامرة الذي ما يزال القضاء الفيدرالي الأمريكي يعمل به بعد أن تخلت عنه معظم دول العالم، بما في ذلك الكثير من الولايات الأمريكية، بموجب هذا النظام يتم اختيار 12 شخصاً بشكل عشوائي من الشارع، وبواسطة القرعة، ويتولى هؤلاء الاستماع إلى إفادة المتهم وبيانات الادعاء ومرافعة الدفاع، ثمّ يصوّتون على ما إذا كان المتهم مذنباً أم غير مذنب. والقاضي ملزم بالحكم بموجب القرار الذي يصوّت عليه المحلفون. أما العقوبة فتحدّد بموجب قانون أكثر تخلفاً، ويتّسم بالظلم الشديد وعدم العدالة وانعدام التوازن ما بين الجرم والعقوبة، إنه قانون التآمر Conspiracy Law، وبموجب هذا القانون يقدّم أفراد المجموعة للمحاكمة بالتهم نفسها، وإن كان بعضهم ليس له أي دور فعليّ في الجرم المنسوب للمجموعة المعنية.

وبعد الحكم على الشيخ، تمّ إرساله إلى سجون عدة وفي ظروف صعبة غاية في الصعوبة، فهو رجل ضريّر ومصاب بمرض السكر ولا يجيد الإنجليزية، فكيف يتمّ التخاطب مع ساجنيه؟ بالإضافة إلى أنه سجين انفرادي!! لقد أصبحت قضيته قضية إنسانية، من حيث إنه سُجن ظلماً، وفي ظروف غير عادية... إنها العدالة الفاشية، إنها العدالة الأمريكية.

اللقاء مع مجموعتي رمزي يوسف:

أبو مرزوق التقى أيضاً في أثناء فترة سجنه مع أفراد مجموعتي رمزي يوسف الذي وُجِّهت له تهمةتان:

الأولى: ترؤس مجموعة تأمرت لتفجير وإسقاط 11 طائرة أمريكية مدنية في وقت واحد في أثناء تحليقها ونقلها لركاب مدنيين.

الثانية: ترؤس المجموعة التي نفذت انفجار مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك، في شباط/فبراير 1993.

وقد كان رمزي يوسف من بين أكثر الذين تحدث معهم أبو مرزوق من بين أفراد مجموعته، حيث كانت زنزانته قد جاورت زنانات أفراد مجموعة تفجير مركز التجارة العالمي طوال ثلاثة أسابيع.

رمزي يوسف هو شابٌ بلوشي يحمل الجنسية الباكستانية. ومعروف أن قبائل البلوش تعيش في عدة دول منها باكستان، وإيران، وأفغانستان. وكانت أسرة رمزي تقيم في الكويت قبل أن يحتلها العراق سنة 1990. وقد غادرت إثر الاحتلال إلى إيران. أما رمزي الذي يجيد العربية وينظم الشعر العربي، إضافة إلى الأردو، والفارسية، والإنجليزية، فقد غادر الكويت إلى بريطانيا حيث أنهى دراسته الجامعية هناك، ثم توجه منها إلى باكستان. وفي أثناء إقامته في الكويت كان رمزي قد انخرط في جماعة البعث الإسلامية، حيث كانت بدايته مع الحركات الإسلامية. وهي تنظيم يحمل فكر جماعة الإخوان المسلمين. وكان معظم أعضاء هذا التنظيم طلاباً من مختلف الجنسيات. وقد انتهى وجود هذا التنظيم بعد احتلال الكويت، وذلك نظراً لمغادرة أعضائه البلد إثر الاحتلال.

اللقاء الأول داخل سجن مانهاتن كان بين د. أبو مرزوق ووالي شاه صاحب خان صاحب، أحد أفراد المجموعة المتهمة بالتخطيط لتفجير الطائرات الأمريكية، وقد حدث ذلك بعد شهرين من اعتقاله.

والي شاه ينتمي إلى أسرة تركمانية، عاش وتربى في السعودية. كان والده قد تخلف عن مغادرة الأراضي السعودية بعد أدائه لفريضة الحج، وكوّن أسرة هناك لا تملك إقامة مشروعة. وعندما وصل صاحب مرحلة الدراسة الثانوية،



وكان والده قد تُوفي، أبعدته السلطات السعودية إلى باكستان، حيث انضم هناك إلى المجاهدين الأفغان طوال فترة الجهاد. وينفي صاحب أن تكون له أي علاقة بالتخطيط لتفجير طائرات أمريكية. ويقول: إنه وُجّه له الاتّهام في هذه القضية إلى جانب رمزي يوسف وعبد الحكيم مراد عن طريق الاستدلال:

أولاً: لأنه كان يقتني ساعة إلكترونية رقمية كان قد اشتراها من سنغافورة، وهي مشابهة تماماً للساعة التي اعتمد استخدامها كساعة توقيت في جهاز التفجير الذي أعدته المجموعة.

ثانياً: لأنه تم العثور على بصمته على كرسي وُجد داخل شقة مفروشة أقام بها رمزي يوسف في الفلبين. ويقول صاحب إنه هو نفسه سبق له أن استأجر شقة مفروشة في الفلبين، وأن هذا الكرسي قد يكون نُقل من الشقة التي استأجرها هو إلى الشقة التي استأجرها رمزي يوسف.

ثالثاً: لأنه وُجدت صورة شخصية له داخل جهاز الكمبيوتر الشخصي العائد لرمزي يوسف.

رابعاً: لأنه تزامن وجوده في الفلبين لفترة قصيرة مع وجود رمزي يوسف، قبل أن ينتقل إلى ماليزيا، فيما كانت أسرته المكونة من زوجته وأربع بنات تقيم في بيشاور بباكستان.

في ماليزيا تمّت متابعة صاحب من قبل المخابرات الأمريكية التي نجحت في اختطافه في ثالث محاولة قامت بها لتحقيق هذا الهدف. وقد تمّ اختطافه من مطعم ماليزي كان يعمل فيه بواسطة سيارة أقلّته إلى طائرة عسكرية أمريكية كانت متواجدة في قاعدة جوية ماليزية بغرض المشاركة في معرض للطائرات، أقلّته بدورها إلى الولايات المتحدة مباشرة وجرى تزويدها بالوقود في أثناء الرحلة وهي في الجو.

ونظراً لعدم تمتعه بجنسية أي دولة، فإن أحداً لم يطالب بصاحب الذي أُدين في القضية بفضل القانون الأمريكي ونظام المحلفين المشار إليهما، خلافاً للاعتقاد الذي كان يسود أوساط المحامين من أنه سيبرأ من هذه التهمة.

أما عبد الحكيم مراد، العضو الآخر في المجموعة فقد كان متواجداً في منزل في الفلبين أجرى فيه مع رمزي يوسف تجارب كيميائية أدت إلى اندلاع حريق غادر الاثنان الشقة على إثره، غير أنه تمّ إلقاء القبض على مراد في غضون ذلك، فيما أفلح يوسف بالهرب إلى باكستان. وتعرّض مراد لشتى ألوان التعذيب بواسطة الكهرباء، والماء البارد، والضرب، وشدّ اللحم بواسطة الكماشة الحديدية، والحرق بأعقاب السجائر، وتقديم الطعام الرديء له، مما دفعه للاعتراف خلافاً للحقيقة بأنه هو الذي فجّر مركز التجارة العالمي في نيويورك، وأنه هو الذي أجرى التفجير التجريبي داخل طائرة فلبينية، الذي أدى إلى مقتل مواطن ياباني، وهبوط الطائرة اضطرارياً. وهو التفجير الذي يفترض أنه كان من قبيل التجربة قبل أن يتم تنفيذ خطة التفجير الجماعي لـ 11 طائرة أمريكية.

عند ذلك، اتصلت المخابرات الفلبينية بالمخابرات الأمريكية وأبلغتها بمضمون اعتراف مراد الذي تغيّر على الفور أسلوب معاملته وعُولجت جراحه الناجمة عن التعذيب، وتغيّرت نوعية الطعام التي كانت تقدّم له، وبدأت عمليات من طراز آخر لجمع المعلومات التفصيلية عن موضوعات اعترافه، وتمّ الإعداد لترحيله إلى الولايات المتحدة.

وفي غضون ذلك كان قد تمّ القبض على رمزي يوسف في باكستان، الذي قام أحد أصدقائه بالدلالة عليه وتسليمه نظير مكافأة مالية مقدارها مليوناً دولار. وكان ذلك الصديق مسلماً، من جنوب إفريقيا. وفي أثناء وجوده في الطائرة التي أقلّته للولايات المتحدة، أدلى رمزي يوسف باعترافات كثيرة. كما أنه عُثِرَ على الكثير من المعلومات المخزنة داخل جهاز الكمبيوتر الشخصي الذي يملكه. ومن ضمن المعلومات التي عُثِرَ عليها مخزنة داخل جهاز الكمبيوتر معلومات عن مسار ووجهات الطائرات الأمريكية وأرقام رحلاتها ومواعيدها. وفي ضوء ذلك قُدِّمت لائحة الاتهام ضدّ رمزي يوسف وعبد الحكيم مراد، ووالي شاه الذين قررت المحكمة تجريمهم، مؤجلة النطق بالعقوبة إلى ما بعد الانتهاء من محاكمة رمزي يوسف، والمواطن الأردني إياد إسماعيل نجم، في قضية تفجير مركز التجارة العالمي والذي جرّمته المحكمة في وقت لاحق.

أبو مرزوق تحدث كذلك أكثر من مرة مع المواطن الأردني إياد إسماعيل نجم، المتهم بقيادة السيارة المفخخة التي استُخدمت في تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك. وتستند لائحة الاتهام الموجهة إلى إياد إلى عدة بيّنات. فقد تمّ العثور على بصمات أصابعه على عدة كتب وُجدت في الشقة التي كان يقيم فيها رمزي يوسف في نيويورك. كما أنه تمّ رصد عدة مكالمات هاتفية بينهما. وإلى ذلك، فإن إياد وقع إفادة خطية أمام فايز قبلان، مدير التحقيقات الجنائية السابق في الأردن، قبل أن يتم تسليمه للولايات المتحدة. وقد أدلى قبلان بشهادة أمام هيئة المحلفين في نيويورك في كانون الأول/ ديسمبر 1997 أكد فيها أن إياد أدلى بإفادته أمامه، مما عزز اتجاه الهيئة إلى تجريمه. وتتضمن الإفادة تفصيلات عن إقامة إياد لمدة أربعة أيام في نيويورك، وقيادته للسيارة المفخخة إلى مركز التجارة العالمي، ومغادرته الولايات المتحدة إلى الأردن في اليوم ذاته. لكن إياد أنكر كل ذلك أمام هيئة المحلفين، وقال إن هذه الإفادة جرى انتزاعها منه بالقوة قبيل تسليمه للولايات المتحدة.

ولكن هل يجيز الإسلام قتل الأبرياء في الأماكن العامة مثل مركز التجارة العالمي في نيويورك، أو تفجير الطائرات الأمريكية في الجو والتسبب بقتل ركابها المدنيين؟

دون أن يدافع أبو مرزوق عن هذه الأعمال، يورد وجهة نظر رمزي يوسف كما استمع إليها منه. فرمزي وأمثاله يرون أنه لا يمكن وقف عدوان أمريكا على المسلمين، وخصوصاً في فلسطين، إلا بأمر رادع يجعلها تفكّر بعمق قبل الإقدام على إيذاء المسلمين، وإلا بجعل المواطن الأمريكي العادي يشعر بأنه يدفع ثمناً باهظاً لسياسة بلاده في تأييدها لـ"إسرائيل"، ممّا يدفعه للضغط على حكومته كي توقف دعمها المباشر وغير المباشر لـ"إسرائيل" في عدوانها على الفلسطينيين.

ومن الناحية الشرعية، يرى رمزي يوسف أنه لا عصمة لدماء الأمريكيين أو أموالهم. ولذلك فإن عملاً من طراز تفجير الطائرات الأمريكية أو مركز التجارة العالمي يُعدّ من وجهة نظره عملاً مشروعاً يخدم المسلمين بشكل عام، والفلسطينيين بشكل خاص.

في المقابل، فإن نزاهة القضاء الأمريكي موضع شك كبير. هذا ما تؤكدته قصة اكوشي، مدير استثمارات فرع بنك دوا Dowa الياباني في نيويورك مع المدعي العام الأمريكي. اكوشي كان يدير استثمارات خاسرة لمدة 12 عاماً دون علم إدارة البنك. ومع توالي الخسائر بلغت تراكماتها 1.2 مليار دولار. وبموجب القانون الأمريكي فإنه يُفترض في إدارة البنك أن تبلغ البنك الفيدرالي الأمريكي FED بأي خسارة. وهو الأمر الذي لم تفعله إدارة البنك الياباني في الوقت المحدد، وإنما تأخرت إلى أن أبلغها اكوشي بوجود الخسائر.

فور أن تمّ التبليغ، تم توقيف اكوشي باعتباره المسؤول عن استثمارات البنك، والمتسبب بالخسائر، وبالتأخير عن الإبلاغ عنها. لكن المدعي العام الأمريكي، الذي أراد إغلاق فرع البنك الياباني في نيويورك، عقد صفقة مع اكوشي طلب منه بموجبها الإدلاء بإفادة كاذبة أمام المحكمة بهدف إدانة إدارة البنك، وتغريمه مبلغاً مقداره 340 مليون دولار، مقابل تبرئته من القضية وتسهيل أموره الحياتية. لكن الذي حدث أن المحكمة قررت حبس اكوشي لمدة أربع سنوات وتغريمه مليوني دولار، مما أفقده صوابه، خصوصاً وأن مدة الحبس التي حُكِمَ بها تزيد بسنة عن الحد الأدنى للعقوبة في مثل حالته التي تتراوح بين 3-7 سنوات.

ويؤكد اكوشي لأبو مرزوق أن معظم الإفادات التي أدلى بها أمام القاضي ضدّ البنك كانت كاذبة، وأنه فعل ذلك بإيعاز من المدعي العام، وحالة اكوشي ليست فريدة، ذلك أن معظم الذين يتعاونون مع المحققين أو مع المدعين العامّين يدلون بإفادات وشهادات متفق عليها بين السجين وجهة الاتهام أمام المحاكم هدفها الأساسي إنجاح المحقق أو المدعي العام. ويقول هؤلاء: إنه أمر طبيعي أن تطلب منهم إفادات كاذبة. ويحبس هؤلاء عادة في الدور التاسع من مركز التوقيف في مانهاتن لإبعادهم عن بقية المجرمين، بهدف توفير الحماية لهم.

القصة الأغرب قصة فرنالديو الفلبيني، الذي انضم إلى عصابات نيويورك، واتفق مع المدعي العام على تقديم ما يلزم من معلومات عن كل العصابات التي عمل معها، وبالمقابل تُقدّم له الحماية والإقامة والبراءة من التهم المنسوبة إليه، وهي: الانضمام لهذه العصابات، والقيام بإحراق منزل من عدة أدوار بساكنيه،

وقتلُ أحد تجار الذهب لصالح خصمه الذي يريد أن يستفرد بالتجارة في المنطقة. وكان أبو مرزوق كلما مرَّ على فرنالو يجده يصلي. وفي أحد الأيام لاحظ أنه ترك الصلاة فسأله عن سبب تركه لها، فأجاب: لم أصلي وقد انتهت قضيتي بالبراءة، وتنفيذ ما تمَّ الاتفاق عليه مع المدعي العام. على الرغم من هذا العدد من القتلَى وهذه الوحشية في القتل التي تعامل بها هذا الفلبيني، أي أنه صلَّى وصام لمصلحة مرتبطة بالقيام بدوره كعميل، فلما قُضي الأمر ترك الصلاة والصيام. ومثل هذه القصص، لا تُعدُّ شيئاً أمام فبركة قضية الشيخ الضرير عمر عبد الرحمن.

ومن هذه القصص يقول أبو مرزوق: ”خرجت بالقناعة التي ترسّخت لدي بأن لا عدالة للملونين في أمريكا، ونظام قضائي يعتمد على الكذب، والغش، والشهادات المزورة، وانطباعات المحلفين هو فاقد للمصداقية“.

وقد سبق لباروخ وايز Baruch Weiss الذي تولى الادعاء مع آخرين في قضية أبو مرزوق أن أُدين سنة 1993 بالتغاضي عن قضية كاذبة، وهو يبزر فعلته بأنه أرغم عليها من قبل رئيسه.

كل هذه الحكايات عرف بها أبو مرزوق خلال فترة توقيفه التي طالت خلافاً لاعتقاده الأول الذي راوده في الساعات الأولى للحدث. وهو حين استيقظ فجر اليوم التالي لاعتقاله، وجد نفسه في حالة تفكير كان يتوقع معها ألا يطول توقيفه، وألا يزيد عن عدة أيام، ذلك أن دائرة الهجرة تملك حقَّ التوقيف في إحدى حالتين: الأولى: التحقق من صحة الأوراق الثبوتية.

الثانية: الترحيل لوجود مخالفة، وهذا يقرره القاضي.

ولما كان أبو مرزوق لم يسبق له أن ارتكب أيّ مخالفات، ولما كان تسليمه لـ”إسرائيل“ غير وارد؛ لعدم وجود أمر توقيفٍ إسرائيلي مسبق بحقه، فإنه لم يكن قلقاً لأي سبب آخر، خصوصاً وأنه حين أبلغ بأمر توقيفه لم يُبلِّغ بأي تهمة، كما أنه لم يُسمح له، خلافاً للقانون، بالاطلاع على أمر التوقيف الذي أودع لدى إدارة السجن. ولاحقاً عرف من الأوراق التي أُحيلت للمحكمة أن ذلك الأمر تضمّن التهمة التالية: ”إرهابٌ متوقَّع“!

وقد عُومِلَ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بقسوة غير مبررة. فهو لم يُسمح له الاتصال بزوجته إلا قبل جلسة المحكمة الأولى بيومين، وبعد أن أرسلت زوجته رقم هاتف الفندق الذي نزلت وأبناؤها فيه، مع المحامي. ولم تزد مدة تلك المكالمات عن بضع دقائق. ولم يُسمح للزوجة بزيارته إلا بعد مثوله أمام المحكمة، وكان ذلك بعد أسبوع بالغ القساوة من اعتقاله، وقد عانق أولاده بحرارة واطمأن عليهم وعلى أهمهم، وكانت مقابلة قصيرة.

وقد كان أكثر ما يؤلم أبو مرزوق طريقة التفتيش المهينة التي يتعرض لها السجين بعد كل مقابلة لأي شخص، وبعد خروجه للفسحة اليومية أو لاستقبال أي زائر، إذ كان السجين يُعرى تماماً من كل ملابسه، ويتم إيقافه أمام شرطي يقوم بتفتيش كل فتحات جسمه ابتداءً بالفم والأذنين، ثم يطلب منه الانحناء للأمام فيما يدقق الحارس في مؤخرته! ولهذا فقد كان أبو مرزوق يمتنع عن الخروج في ساعة الفسحة اليومية طيلة وجوده في السجن. وهكذا لم يرَ الشمس طيلة فترة سجنه، وكان يرفض الانصياع لهذا التفتيش حتى عندما يكون مضطراً لاستقبال المحامي أو أفراد أسرته. وإزاء تكرار رفضه، فقد أخذ رجال الشرطة يتغاضون عن تفتيشه بهذه الطريقة المزرية في أغلب الأحيان، ووضعوا صندوق حديد في قاعة السجن ليخرج مباشرة إليها عند مقابلة المحامي، وهي أشبه بسياج الكلاب في المزارع. ويقول أبو مرزوق: ”إن هذه الطريقة في التفتيش التي رفضتها كانت أكثر إيلاماً من السجن ذاته“.



الفصل التاسع

البحث عن تهمة...!

البحث عن تهمة...!

لم يكن ليخطر ببال أبو مرزوق أن توقيفه سيطول لأكثر من عدة أيام فقط. ولهذا، فإنه لم يكن يشعر حتى بحاجته إلى توكيل محام. ولذلك، فقد فوجئ عندما استدعي مساء اليوم الأول لتوقيفه للقاء محام تم اختياره من قبل بعض الأصدقاء بموافقة زوجته.

مساء الـ 26 من تموز/ يوليو، أخذ أبو مرزوق إلى الغرفة الخاصة باللقاءات مع المحامين داخل السجن، وهي عبارة عن غرفة محاطة بشبك حديدي مساحتها 4×3.5 أمتار تقريباً. وقد دخل أبو مرزوق الغرفة بصحبة أحد الحراس الذي اصطحبه مقيد اليدين للخلف، دون أن يذكر له اسم المحامي الذي سيلتقيه.

كان شكل المحامي مثيراً للاستغراب الشديد، هكذا شعر أبو مرزوق لأول وهلة قبل أن يتصافح الرجلان، ذلك أن الحارس فكّ قيده داخل الغرفة.

فالمحامي يضع قرطاً في إحدى أذنيه، ويطيل شعره من الخلف على طريقة الهنود الحمر، ويرتدي بنطالاً من الجينز، قديماً ومبهداً، وقميصاً غير مرتب. كان شكل هذا المحامي مختلفاً عن الانطباع المتكوّن في ذهنه عن الأشكال المفترضة للمحامين، خصوصاً في الولايات المتحدة حيث إمكانياتهم المالية كبيرة بسبب ارتفاع أجورهم. وقد كانت هذه المرة الأولى التي يلتقي فيها أبو مرزوق محامياً أمريكياً في حياته.

مدّ المحامي يده إلى أبو مرزوق مصافحاً، وفي أثناء المصافحة قدّم نفسه قائلاً: "أنا ستانلي كوهين... اتصل بي عابدين جبارة ود. عبد الرحمن العامودي وطلباً مني الترافع عنك".

أبو مرزوق الذي كان ما يزال في حالة استغراب واندهاش لشكل الرجل لم يدرك في تلك اللحظة يهوديته، وأن اسم كوهين لا يُطلق على غير اليهود. لكن كوهين الذي توقّع تحفظ أبو مرزوق عليه بسبب ديانته اليهودية واصل الشرح موضحاً أن معظم الذين يترافع عنهم هم من المسلمين، خصوصاً المسلمين الألبان، وبأن

معظم نشاطاته سياسية في الدفاع عن حقوق الهنود الحمر. ولذلك فإن شكله ولباسه يماثلان أشكالهم ولباسهم. ثم بدأ يتحدث عن معتقداته السياسية مشيراً إلى نظرتة السلبية للحكومة الأمريكية وسياساتها الخارجية، وتأييده لقضايا العالم الثالث كفلسطين، وكوبا، ونيكارغوا... إلخ، وقال إن الصورة الوحيدة التي يعلقها في مكتبه هي للزعيم الكوبي فيدل كاسترو Fidel Castro، ولاحقاً أضاف كوهين صورة أبو مرزوق.

أبو مرزوق أجابه على كل هذا الشرح مبدياً اعتقاده بأن قضيته سهلة، وأنه سيطلق سراحه خلال أيام قليلة. وبالتالي فإنه لا يحتاج إلى محام. وحاول أن يفهم منه في الوقت ذاته ما إذا كان قد اطلع على ملف قضيته.

كوهين أجاب بأن الاطلاع على ملف القضية يحتاج أولاً إلى توقيع توكيل له. وقد حصل على هذا التوكيل في اليوم التالي من زوجة أبو مرزوق. وقال كوهين إن دائرة الهجرة لم توضح له سبب أو نوعية أو خلفية قرار التوقيف.

ولم يكن أبو مرزوق ميالاً لتوكيل محام يهودي، بالرغم من أن كوهين شرح له كل ما سبق، مضيفاً بأنه ليس يهودياً متديناً، وأنه لم يسبق له أن مارس الشعائر الدينية اليهودية، على العكس من أخيه الذي تحوّل إلى النصرانية وأصبح قسيساً، ووالدته المتمسكة بالشعائر الدينية. وقبل أن يغادر كوهين الغرفة، كان أبو مرزوق قد بدأ يحسب الانعكاسات السياسية لتوكيل محام يهودي على حركة حماس التي يرأس مكتبها السياسي. وكان يعزز ميل أبو مرزوق للرفض شعوره بعدم حاجته إلى محام أصلاً. لكنه فوجئ في اليوم التالي (1995/7/27) بتحوّل توقيفه إلى الحدث الإعلامي الأبرز، وأن كوهين الذي يجيد التعامل مع الإعلام بكفاءة، بدأ يتحدث إلى الصحف ووسائل الإعلام بصفته موكلاً عنه، معتمداً في ذلك إلى طلب العامودي وجبارة. والعامودي هو رئيس المجلس الإسلامي الأمريكي في الولايات المتحدة. أما جبارة فهو محام فلسطيني يعمل مع المحامية اليهودية التي ترافعت عن الشيخ عمر عبد الرحمن.

وفي اليوم ذاته، وبعد أن أدلى بتصريحاته الإعلامية، زارته زوجة أبو مرزوق في مكتبه برفقة د. ياسر بشناق مصطحبة معها عدداً من أبنائها. ثم توجه كوهين

إلى السجن ثانية حيث وقّع له أبو مرزوق التوكيل المطلوب، بعد أن أبلغته إدارة السجن بضرورة توكيل محامٍ من قبله أو من قبل المحكمة. وعرضت عليه قائمة بأسماء المحامين المعتمدين لدى المحكمة الذين يتقاضون أجرهم من الحكومة مباشرة. وعادة ما يكون هؤلاء من المحامين المبتدئين، أو غير المشهورين لتدني كفاءتهم. وقد تولى هذا النوع من المحامين الدفاع عن جميع الموقوفين المسلمين باستثناء الشيخ عمر عبد الرحمن. وقد اعتقد أبو مرزوق أن التوكيل الذي وقّعه لكوهين لن تطول مدته عن بضعة أيام فقط تنتهي خلالها قضيته.

في اليوم التالي (1995/7/28) أبلغ أبو مرزوق بموعد مثوله أمام القاضي. ولهذا الغرض فقد أخذ إلى الدور الثالث من مركز التوقيف تمهيداً لإرساله إلى المحكمة. غير أنه بعد أربع ساعات من الانتظار تمّت إعادته إلى الزنزانة. وتكرر ذلك في اليوم التالي أيضاً (1995/7/29). وحين سأل كوهين عن سبب ذلك، فوجيء بالرد. هناك حيرة شديدة إزاء طبيعة التهمة التي ستوجّه له، مما يسبب إرباكاً لدائرة الهجرة وإدارة مركز التوقيف. الأمر الذي يتبين معه، بما لا يقبل الشك، أن قرار التوقيف قد اتخذته الإدارة لأسباب سياسية في المقام الأول، وقد تمّ تكليف دائرة الهجرة بفبركة اتهامٍ يوجه للرجل يجري تفصيله في ضوء القوانين السارية.

كانت التهمة التي دُوّنت في وثيقة التوقيف الأولى التي وقّع عليها الضابط و. ل. سميث، وهو الضابط الذي وقع على قرار التوقيف في المطار، تحت تصنيف لم يُعلن عنه؛ "إمكانية انتمائه لمنظمة إرهابية". وقبل توجهه إلى المحكمة أبلغ أبو مرزوق أنه سيقف أمام القاضي، دون تحديد تاريخ لذلك، بتهمة احتمال ارتباطه بأعمال "إرهابية" بعد دخوله إلى الولايات المتحدة، أو أنه ارتبط سابقاً بأعمال "إرهابية" داخل الولايات المتحدة، وهي إشعار صادر عن قاضي دائرة الهجرة بالتهمة الموجهة.¹

وإزاء عدم تحديد التهمة الموجهة لأبو مرزوق، فقد وجه محامياه كوهين وهوت في 1995/7/31 مذكرة إلى قاضي دائرة الهجرة، يطلبان فيها إصدار أمر للدائرة

¹ Notice, Applicant for Admission Detained Hearing Before Immigration Judge, from United States Dept. of Justice, Immigration and Naturalization Service, to Mousa Mohamed Abu Marzook, 27/7/1995.

كي تزودهما بعبارات محددة بالأدلة والبراهين التي تستند إليها في ادعائها بأنه لا يُسمح لأبو مرزوق دخول الولايات المتحدة نظراً لاحتمال تورطه في أعمال "إرهابية"، وذلك استناداً إلى النقاط ذاتها الواردة في المذكرة السابقة.² غير أن المحكمة لم ترد على المذكرة، ولم تفصل التهمة. وفي اليوم التالي (1995/8/1)، وجه المحاميان مذكرة أخرى وضحا فيها أن عملية إعادة المواطنين (المقيمين) القانونيين بطريقة "الإجراءات الاستثنائية" ينطبق عليها إجراء "الطريقة الملائمة". وأشارت المذكرة إلى أن المتهم يقرر مصيره من حيث الإقامة أو المغادرة في أعقاب محاكمة قانونية يتم فيها إدانة أو تبرئة المتهم عن طريق الإثباتات والبراهين التي تقدمها الحكومة.³

وتتطلب هذه الطريقة من الحكومة تسليم المتهم أي إثبات لدى أي جهة حكومية من شأنه أن يثبت الشكوك حول أيّ من الاتهامات الموجهة إليه. وقالت المذكرة: إن تصرف المحكمة في قضية (برادي Brady سنة 1963) ينطبق على قضية أبو مرزوق.

وكانت المحكمة قد قررت في حينه أنه عند استخدام الطريقة الملائمة في القانون الـ14 والـ15 من الدستور، يجب على الحكومة إظهار البرهان التبريري الذي تمتلكه ضدّ المتهم. وأكدت المذكرة على ضرورة تطبيق هذا الحق في حالة د. أبو مرزوق.

الجلسة الأولى للمحكمة انعقدت أخيراً في 1995/8/2. وفي تلك الجلسة وقّع أبو مرزوق توكيلاً رسمياً أمام القاضي لستانلي كوهين الذي أحضر معه محامياً يهودياً آخر مختصاً بشؤون الهجرة هو مارك فان دير هوت Marc Van Der Hout

² Motion for More Definite Statement of Factual Allegations and Evidence to Support Charges of Excludability, In the Matter of: Mousa Mohamed Abu Marzook Applicant, In Exclusion Proceedings, by Stanley Cohen and Marc Van Der Hout, New York, 31/7/1995.

³ Motion for Production of Exculpatory Evidence, In the Matter of: Mousa Mohammed Abu Marzook Applicant, In Exclusion Proceedings, by Stanley Cohen and Marc Van Der Hout, New York, 1/8/1995.



والأخير ينتمي أيضاً للييسار الأمريكي. وقدم الاثنان مذكرة للمحكمة طلبا فيها إصدار أمر لكل من وزارة الخارجية، والأف بي أي، والسي أي أي، ووكالة الاستخبارات العسكرية (DIA) Defense Intelligence Agency، وبقية الوكالات الحكومية التي لديها معلومات متعلقة بقضية أبو مرزوق أو أي أدلة متعلقة بالتهمة الموجهة إليه، الكشف عنها وتقديمها للمحكمة. وقدم كوهين وهوت في الجلسة ذاتها مذكرة موجهة إلى سوزان مجريجور Suzanne McGregor؛ المدعية العامة لدائرة الهجرة، التي عملت معها أيضاً ماري جو وايت Mary Jo White كمدعية عامة ثانية، طلبا فيها الموافقة على ترحيل أبو مرزوق إلى البلد الذي قدم منه، مقابل تنازله عن حقه في الإقامة في الولايات المتحدة.

جاء في تلك المذكرة:

نضمن عرضنا اليوم في مذكرة بخصوص المرافعة المشروطة التي يود موكلي دخولها من أجل حل القضية بأقصى سرعة ممكنة.

يوافق السيد موسى أبو مرزوق على الشروط التالية وسيكون جاهزاً لعقد اتفاقية تتضمن البنود التالية:

1. يوافق السيد أبو مرزوق على إبعاده، وتسفيره اعتماداً على الاتهامات الموجهة إليه في أي-122 التي صدرت بتاريخ 1995/7/25، وسيقبل عملية الإبعاد أو التسفير بناء على تلك الاتهامات.

2. لا يعترف بأنه شارك في أعمال أو نشاطات إرهابية في الماضي، كما وأنه لا يخطط لأن يقوم بذلك في المستقبل.

3. يتنازل أبو مرزوق عن حقه في استئناف قرار القاضي بإبعاده أو تسفيره، كما وأنه يتنازل عن حقه في إعادة فتح ملف القضية في المستقبل لإعادة النظر في هذا القرار.

4. يتنازل عن إقامته القانونية في الولايات المتحدة، ويسقط حقوقه التي يمتلكها حالياً، أو تلك التي يمكن أن يمتلكها في المستقبل بفضل إقامته القانونية.

5. يتنازل عن حقه في العودة إلى الولايات المتحدة، ولن يبحث في تأكيد ذلك في المستقبل.

6. أن يكون الإبعاد والتسفير فقط إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

7. يكون الإبعاد إلى دولة الإمارات العربية ساري المفعول اعتباراً من يوم الأربعاء 1995/8/9، وبحيث يُوضع أبو مرزوق في طائرة متجهة إلى الإمارات في ذلك اليوم والتاريخ، ويُفضل رحلة مباشرة بدون توقف إلى الإمارات العربية من الولايات المتحدة، أو على رحلة، غير مباشرة من خلال دولة عربية أخرى في ذلك اليوم والتاريخ.

8. جميع الحقوق التي تنازل عنها أبو مرزوق في هذه الاتفاقية مشروطة بالتحديد كما وردت أعلاه، وستكون فعالة فقط في حال وصوله إلى دولة الإمارات العربية.

9. في حال عدم تحقيق أي من الشروط الواردة أعلاه بشموليتها، فإن كل طرف من أطراف هذه الاتفاقية يعود إلى الوضع السابق لإبرامها، وتستأنف الإجراءات المتبعة للإبعاد من الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، فلن يكون هناك ضرورة للتقدم بطلب لإعادة فتح الملف ولإعادة كل من الطرفين إلى وضعهما الأصلي.

هذه البنود المتفق عليها مشروطة بموافقة محددة وأكيدة على هذا العرض في موعد أقصاه الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين السابع من آب (أغسطس) لعام 1995 وتبقى هذه الاتفاقية سرّية حتى ذلك الوقت الذي يصادف موعد انعقاد الجلسة المقبلة للمحكمة.

نقدر ونحترم الإجابة على هذا العرض في القريب العاجل، والرجاء عدم التردد في الاتصال معنا في أي وقت إذا كانت لديكم أيّ تساؤلات إضافية أو اقتراحات.

المخلصان

ستانلي كوهين

مارك فان دير هوت

قبل أن يتقدم الدفاع بهذا العرض، كان الادّعاء قد طلب من القاضي تمديد أمر الاعتقال لمدة ثلاثين يوماً، دون أن يتقدم بأي دليل أو بيّنة. وبدوره أوضح كوهين أن دائرة الهجرة رفضت في اليوم السابق (1995/8/1) العرض الذي تلاه أمام المحكمة. وكانت المفاجأة أن الادّعاء نفى أنه يرفض هذا العرض. وعندها أمر



القاضي الجانبين بالخروج من قاعة المحكمة إلى غرفة جانبية والتفاهم قبل أن يعودا إليه مرة أخرى. وبدأت مفاوضات حقيقية كان الدفاع والادعاء يشاوران خلالها القاضي أو موكلهم. وقالت دائرة الهجرة صراحة: إن رفضها للعرض السابق مرده إصرار أبو مرزوق على نفي أي علاقة له بالإرهاب...! أما تنازله عن حق الإقامة في الولايات المتحدة فهذا كان أحد مطالب الدائرة بسبب ارتباطه بجهات خارجية، حيث إنه اعترف بأنه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

ويقضي القانون الأمريكي في هذه الحالة ليس فقط بسحب الإقامة، ولكن بسحب الجنسية أيضاً. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك لكن سحب حق الإقامة يحتاج لإجراءات قضائية قد تستغرق سنتين. وقد تمسك الادعاء بقبول تنازل أبو مرزوق عن حق الإقامة، مصرّاً في الوقت ذاته على اعترافه بعلاقته بأعمال عنف؛ لأنه من شأن ذلك تثبيت اسمه على قائمة الممنوعين من دخول الولايات المتحدة، وبالتالي إغلاق الطريق على محاولة إبطال هذا الإجراء قانونياً. كذلك فإن هذا الاعتراف في حالة الحصول عليه، يؤدي إلى تجميد أمواله في أمريكا بناءً على القانون الذي صدر في شباط/ فبراير 1995، مما يؤدي إلى تقييد حركته في العالم، إذ ستضعه بقية الدول الغربية على قائمة الممنوعين.

الدفاع من جهته أصر على أن تتم محاكمة رسمية لأبو مرزوق ليتحدى قانونية إدراج اسمه على قائمة الممنوعين. كما طالب الحكومة بإبراز حيثياتها، حيث لا توجد لديها حيثيات حقيقية. وبالتالي تصبح الحكومة مطالبة بتقديم شيء خلال فترة قصيرة مع ذكر مصدر معلوماتها، وهو ما لا يريده الادعاء. وبالتالي فإن ما أمكن الاتفاق عليه بين الادعاء والدفاع في جلسة المفاوضات هو ألا يسحب أبو مرزوق العرض الذي تقدم به، على أن تعيد دائرة الهجرة دراسة الأمر، وأن ترد على العرض يوم الإثنين التالي، ليعلن الرد في جلسة المحكمة الثلاثاء 1995/8/8. كما تمّ الاتفاق على عدم الإعلان عن فحوى هذا الاتفاق لوسائل الإعلام.

هذا الاتفاق لم يكن يهدف من جانب دائرة الهجرة إلا إلى كسب بعض الوقت لتوجيه اتهامات إضافية إلى أبو مرزوق، حيث كانت تجري مراجعة لحسابات أبو مرزوق البنكية وتحويلاته المالية؛ بغرض البحث عن أي مخالفات مالية

(ضرائب أو ما شابه ذلك)، أو تحويلات مشبوهة. وهو الأمر الذي يسفر عن إقامة قضايا مدنية ضده تسفر عن غرامات مالية كبيرة، واستمرار توقيفه لحين البت في مثل هذه القضايا المفترضة.

غير أنه، وخلافاً لما اتفق عليه، فقد صرح كوهين للصحافة بعد جلسة المحكمة أن على "إسرائيل" إذا أرادت التقدم بطلب تسليم أبو مرزوق أن تثبت ليس فقط ضلوعه في أعمال "إرهابية" جرت داخل "إسرائيل"، وإنما في الولايات المتحدة لو كان على علاقة بتنفيذها. وبدورها ردت المدعية العامة عن دائرة الهجرة بالقول: إن القانون الأمريكي يقضي بأن الإرهابي هو أيضاً من يقوم بالتخطيط لأعمال إرهابية ويقدم المساعدة، بما في ذلك التمويل للأعمال الإرهابية.

على كل، بناء على الاتفاق المشار إليه، أمهل القاضي المدعية العامة مدة يومين بناء على طلبها للرد على مذكرة الدفاع. وهي المهلة التي أرادتها كما يبدو لمشاورة الإدارة السياسية، لكن المدعية العامة طلبت بواسطة الهاتف تأجيل الموعد ليوم ثالث، ثم ليوم رابع... الأمر الذي دفع بكوهين إلى التأكيد على ضرورة انعقاد الجلسة فانعقدت في 1995/8/7.

في تلك الجلسة نُوقش العرض المقدم من محاميي أبو مرزوق، وبعد أن قرأ القاضي المذكرة سأل الادعاء العام: "ما الذي تريدونه؟ لقد قدم لكم أبو مرزوق كل ما تريدونه".

وباقتراح من القاضي، رُفعت الجلسة لبعض الوقت جرت خلاله مداولات بين الادعاء العام ومحاميي أبو مرزوق، في غرفة جانبية. وقد جاء اقتراح القاضي بعد أن رفض الادعاء أن يكون قد رفض عرض المغادرة الذي قدمه محامياً أبو مرزوق.

وتحولت المداولات إلى مفاوضات حقيقية كان المحامون خلالها يخرجون من الغرفة بين فترة وأخرى للتشاور مع القاضي أو مع موكلهم. وقالت دائرة الهجرة إن سبب رفضها ذلك العرض يعود إلى إصرار أبو مرزوق على نفي أي علاقة له بالإرهاب. لكن الدائرة قالت إنها تقبل النقطة المتعلقة بالتخلي عن الجرين كارد، وهي جوهر المطالب المتعلقة بقضية الدائرة التي تريد سحب حق الإقامة من رئيس

المكتب السياسي لحركة حماس؛ لأنه بحكم موقعه ارتبط بجهات خارجية. وهذا إجراء قانوني معمول به في الولايات المتحدة وعدد من الدول. غير أن اتخاذ قرار بشأن هذا الإجراء قد يطول لمدة سنتين، كان من شأن العرض المتعلق بالمغادرة أن يختصرها إلى عدة أيام فقط. لكن الدائرة التي تمسكت بهذا البند، أصرت في الوقت ذاته على تحقيق كسب إضافي يتمثل في اعتراف أبو مرزوق بعلاقته بأعمال عنف، الأمر الذي سمح بتثبيت اسمه على قائمة ممنوعين من دخول الولايات المتحدة، وإغلاق الطريق في وجه أي محاولة لإبطال هذا الإجراء قانونياً، وهو ما سبق وأن هددهم به محاميا أبو مرزوق، بالإضافة إلى أن هذا الاعتراف يؤدي إلى تجميد أمواله في الولايات المتحدة بناء على القانون الذي صدر في شباط/ فبراير 1995. واتفق الطرفان في تلك المفاوضات على عدم البوح للإعلام بما دار فيها.

خلال الأيام السابقة، كانت تُحبك مؤامرة قذرة بين الإدارة الأمريكية و"إسرائيل" التي لم يسبق لأي جهة فيها أن أصدرت أمر توقيف بحق أبو مرزوق. وكانت قد رشحت معلومات عبر وسائل الإعلام تفيد أن "إسرائيل" تعد طلباً باستلام أبو مرزوق تعترم التقدم به للإدارة الأمريكية. وعندما سأل القاضي الادعاء العام عن ماذا يريد، ردّ عليه بطلب التسليم الإسرائيلي، طالباً تأجيل النظر في القضية إلى أن تثبت محكمة أخرى بهذا الطلب. وفي اللحظة نفسها طلب من أبو مرزوق المثول أمام محكمة أخرى، وأمام قاضي محكمة البداية في الدائرة الثالثة، اليهودي الديانة، ثيودور كاتز Theodore Katz.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت في جلسة عقدتها برئاسة رئيسها إسحاق رابين Yitzhak Rabin تقديم طلب تسليم يتعلق بأبو مرزوق تحت مبرر الحفاظ على مصداقية "إسرائيل".

جاء في ذلك الطلب الذي حمل عنوان "ادعاء مختوم Sealed Complaint"، وقدمته نيابة عن الحكومة الإسرائيلية شيرا نييمان Shirah Neiman (يهودية)، المدعية العامة المفوضة للمنطقة الجنوبية من نيويورك، بعد أن أدلت بالقسم

وشهدت أنها نائب المدعي العام الأمريكي من مقاطعة نيويورك الجنوبية، تأمر بناء على المعلومات والاعتقاد كما يلي:⁴

1. أنها في الموضوع المذكور أعلاه تنوب عن حكومة دولة إسرائيل .

2. أن موسى محمد أبو مرزوق مطلوب لمقاضاته في دولة إسرائيل عن تهم ارتكاب جرائم القتل العمد وغير العمد، إيقاع الأذى المتعمد، والأذى الكبير، والإصابة بجروح، والأذى مع الإصابة بجروح، بموجب الظروف المشددة للعقوبة التي نصّ عليها قانون الجزاء الإسرائيلي.

3. أن حكومة إسرائيل قد أبلغتني بأن التحقيقات الإسرائيلية قد قررت ما يلي:

أ. إن أبو مرزوق هو رئيس المكتب السياسي لمنظمة حماس . ويعمل هذا المكتب كهيئة قيادة عليا لحركة حماس، يضع السياسات والتعليمات المتعلقة بأنشطة حماس إضافة إلى مهامها الأخرى، وأن هذا المكتب مسؤول عن توجيه وتنسيق الأعمال الإرهابية التي تقوم بها حماس في إسرائيل والمناطق . وبصفته رئيس المكتب السياسي، قام أبو مرزوق بتمويل أنشطة معينة لحماس، بما في ذلك أعمال إرهابية ضد جنود ومدنيين في المناطق وفي إسرائيل . إضافة إلى ذلك، فقد قام بدور هام في الإشراف على أنشطة الجناح العسكري لحماس المسؤول عن الهجمات الإرهابية، وفي تعيين أفراد لتولي مناصب قيادية هامة في الجناح العسكري . وخلال معظم الفترة ذات الصلة كان يقيم في الولايات المتحدة .

ب. لحماس تاريخ طويل من العنف والهجمات القاتلة ضد أهداف مدنية بدأت منذ عام 1988 وحتى الوقت الحالي . وبسبب موقعه في حماس، كان أبو مرزوق يعي تماماً طبيعة تلك الهجمات . إضافة إلى ذلك، تظهر الأدلة أنه بصفته مسؤول رفيع في حماس، فقد قام بخطوات عديدة في تمويل أنشطة حماس وضمن استمراريتها، والتي تضمن تسهيل الهجمات الإرهابية بما في ذلك هجمات على مدنيين قام بها الجناح العسكري لحماس .

⁴ Sealed Complaint, In the Matter of the Extradition of Mousa Mohammed Abu Marzook, from Shirah Neiman, Deputy United States Attorney, to Theodore Katz, United States Magistrate Judge, New York, 7/8/1995.



ج. منذ 1 يناير 1989، قتل ما لا يقل عن 79 مدنياً إسرائيلياً وأجنبياً و40 عسكرياً ورجل أمن في سياق الهجمات الإرهابية التي قامت بها حماس. وقد جرح فيها ما لا يقل عن 188 مدنياً و98 عسكرياً ورجل أمن، إضافة إلى ذلك، كانت حماس مسؤولة عن العديد من عمليات القتل والإصابات التي لحقت بمواطنين عرب يُشتبه في تعاونهم مع السلطات الإسرائيلية. وفيما يلي القائمة الجزئية بهجمات حماس الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين:

- في مارس 1988، أطلقت النار على متعهد في غزة وجرح من قبل عضو في حماس.
- في 28 يوليو 1990، وضع أحد أفراد حماس شحنة ناسفة انفجرت على شاطئ تل أبيب في إسرائيل، وقد أدى الانفجار إلى مقتل سائح كندي، وأصاب العديد بجروح.
- في 14 ديسمبر 1990، قام ناشطان من حماس بطعن ثلاثة مواطنين حتى الموت كانوا يعملون في مصنع للألمنيوم في يافا قرب تل أبيب.
- في 1 يناير 1992، أطلق ناشطان من حماس النار على رجل في مستعمرة كفار داروم في المناطق فأصابه في رأسه وتوفي الرجل متأثراً بجراحه.
- في 17 مايو 1992، عُثر على جثة مدني في سيارته في منطقة بيت لاهيا (في المناطق)، وقد اعترف ناشطون من حماس في قطاع غزة بمسؤوليتهم عن حادث القتل.
- في 24 مايو 1992، طعنت فتاة في الخامسة عشر من عمرها، وهي من مدينة بيت يام الإسرائيلية من قبل ناشط من حماس وتُوفيت الفتاة.
- في 25 يونيو 1992، قام ناشط من حماس بطعن موظفين في مصنع تغليف في الشجاعية (منطقة في المناطق) حتى الموت.
- في 15 مارس 1993، قام نشطاء من حماس يقودون سيارة بدهس اثنين من المدنيين عمداً وقتلوهما في مدينة نابلس.
- في 1 يوليو 1993، قُتلت امرأة مدنية واحدة وجرح رجل آخر من طلقات رصاص عندما دخل ثلاثة إرهابيين من حماس إلى حافلة مليئة بالركاب كانت تسير في منطقة التلة الفرنسية، أحد أحياء القدس، وبدأوا يطلقون الرصاص. وقد قُتلت ضحية تالته، وهي سائقة الحافلة عندما كان يحاول الخاطفون الهروب

وأجبروها على متابعة قيادة الحافلة، وبعد ذلك أطلقوا عليها النار وتركوها، ثم ماتت متأثرةً بجراحها.

- في 6 إبريل 1994، انفجرت سيارة مفخخة إلى جانب باص ايجد في مدينة العفولة الإسرائيلية، وقد قُتل ثمانية مدنيين وجرح أربعة وأربعون غيرهم، وقد قُتل في الحادث ناشط من حماس، وهو منفذ الهجوم.
- في 13 أبريل 1994، ارتكب ناشط من حماس هجوماً انتحارياً بينما كان يركب حافلة إسرائيلية ايجد في مدينة الخضيرة، وقد أدى الانفجار إلى مقتل أربعة مدنيين وأحد الجنود، إضافة إلى جرح 12 مدنياً و18 جندياً.
- في 9 أكتوبر 1994، قُتل مدني وجندية وجرح 18 مدنياً، من ضمنهم مواطن أمريكي، عندما قام ناشطان من حماس برشق جمع من المشاة برصاص من بندقية آلية في مدينة القدس.
- في 19 أكتوبر 1994، ارتكب ناشط من حماس هجوماً انتحارياً عندما كان يستقل حافلة ركاب إسرائيلية تابعة لشركة ايجد كانت مكتظة بالركاب على خط مدينة تل أبيب، وقد أدى الانفجار إلى مقتل 22 مدنياً، من بينهم أحد السياح، وجرح 46 آخرين.

د. يظهر دور أبو مرزوق في حماس بصورة واضحة أنه عندما تحدت هجمات من حماس على مدنيين فإنه كان يقوم بإجراءات تنظيمية كبيرة من أجل تعزيز أهداف حماس. ووفقاً لاثنين من أعضاء حماس جرت مقابلتها (التحقيق معهما) بعد اعتقالهما عام 1991، وكانا قد أدينا بارتكاب عمل إرهابي، فقد وصل أبو مرزوق عام 1989 إلى غزة لكي يعيد تنظيم البنية التحتية لجماعة حماس النشطة في غزة.. وذلك بعد سلسلة من الاعتقالات؛ ولكي يمول هذه الأنشطة قام بتحويل مائة ألف دولار لمنظمة حماس في غزة.

هـ. منذ ذلك الحين ازداد نشاطه. إن أهم المعلومات ضد أبو مرزوق تم الحصول عليها من قبل السلطات الإسرائيلية من عضو من حماس، محمد الحامد خليل صلاح الملقب أبو أحمد، والذي كان يقيم في الولايات المتحدة إلى أن اعتقل وهو يدخل إسرائيل في أوائل عام 1993، وقد أقر صلاح في نهاية الأمر بالتهم التي نشأت عن أنشطته في حماس، وحُكم عليه بالسجن

5 سنوات. وقد اعتُبرت المعلومات موثوقة، خصوصاً وأنها كانت تستند إلى حدٍّ ما إلى تقرير أعدّه صلاح لأشخاص كان يعتقد أنهم أعضاء سرّيون ذوو مرتبة رفيعة في حماس، ولكنهم كانوا في الحقيقة يتعاونون مع السلطات الإسرائيلية. تظهر المعلومات التي أُخذت من صلاح بوضوح أن أبو مرزوق قام بإجراءات كبيرة لتعزيز أعمال العنف التي تقوم بها حماس.

و. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأحداث معينة وقعت عام 1990، أبلغ صلاح السلطات الإسرائيلية أن أبو مرزوق قد خوّله تجنيد أفراد لتدريبهم على استخدام المتفجرات من أجل القتال في الحرب المقدسة (الجهاد)، وبناء على تخويل من أبو مرزوق، بدأ صلاح بتدريب عشرة مجندين. وفي النهاية أختير ثلاثة من هؤلاء المجندين للذهاب إلى إسرائيل للقيام بأعمال إرهابية عندما قرر أبو مرزوق تأجيل مغادرتهم من أجل الحصول على تدريب إضافي. وبسبب اعتقال صلاح في أوائل عام 1993، لم يتم إرسال المجندين الثلاثة بالمهمة الإرهابية المفترضة في إسرائيل. وقد اعتُقل أحد هؤلاء الثلاثة مؤخراً في إسرائيل، وفي أثناء التحقيق أكد على رواية صلاح للأحداث.

ز. كان أبو مرزوق من وقت لآخر يظل على اطلاع على أنشطة العنف التي تنوي حماس القيام بها. وقد أخبر صلاح السلطات الإسرائيلية أنه في عام 1992 عندما كان في إسرائيل ناقش مع عضو آخر من حماس إمكانية قتل سري نسيية، المستشار في منظمة التحرير الفلسطينية وأحد مؤيديها، بسبب دوره النشط في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية مع إسرائيل. وعند عودة صلاح إلى الولايات المتحدة، أخبر أبو مرزوق عن الخطة وأبدى أبو مرزوق حماساً للعملية. غير أنه لم يتم تنفيذها؛ لأن صلاح فقد الاتصال مع حماس في إسرائيل ومن ثمّ جرى اعتقاله.

ح. كما وصف صلاح أيضاً عدداً من الرحلات التي قام بها إلى إسرائيل والمناطق، بما فيها واحدة في أغسطس 1992، وأخرى في ديسمبر 1992؛ لتنظيم وتمويل أنشطة حماس. وقبل تلكما الرحلتين قابل صلاح أبو مرزوق الذي أعطاه تعليمات واضحة بأن الأموال التي سيحضرها إلى المناطق يجب أن تُستخدم جزئياً في تمويل عمليات عسكرية (على سبيل المثال هجمات إرهابية)، في وقت كان

واضحاً فيه أن عمليات حماس العسكرية كانت تتضمن بشكل منتظم هجمات على مدنيين. يعتقد الإسرائيليون أن جزءاً من هذه الأموال كان قد استُخدم من بين أشياء أخرى، في شراء أسلحة استُخدمت فيما بعد في هجمات إرهابية على مدنيين.

ط. في رحلة أغسطس 1992، أحضر صلاح معه ما لا يقل عن مائة ألف دولار من أجل مهمته في المناطق. وقبل مغادرة صلاح، أبلغه أبو مرزوق أن جزءاً من هذه الأموال يجب أن يُستخدم لتمويل عمليات عسكرية، وقد اشتكى أبو مرزوق من أن الأموال التي كانت تُرسَل في الماضي كانت تُحوّل إلى استخدامات أخرى بدلاً من استخدامها في العمليات العسكرية. وقد التقى صلاح مع ناشط من حماس في منطقة الخليل وأعطاه المال. وتطبيقاً لتعليمات أبو مرزوق بضرورة استخدام جزء من الأموال في تمويل عمليات عسكرية، أبلغ صلاح الناشط الحماسي بضرورة استخدام حوالي 45 ألف دولار لشراء أسلحة وذخيرة. وقد استُخدمت الأسلحة التي تمّ شراؤها بهذه الأموال من قبل حماس لارتكاب عمليات إرهابية. بعض الأسلحة تمّ تحويلها إلى إرهابيين آخرين معروفين في غزة، واستخدموها في هجمات إرهابية أخرى ضدّ مدنيين وجنود. وقام الناشط الحماسي الذي استلم مبلغ الـ 45 ألف دولار من أجل شراء الأسلحة بعد ذلك بزيارة للولايات المتحدة، وفي محادثة هاتفية له مع أبو مرزوق تمّت بوجود صلاح، طلب أموالاً إضافية. وقد جرى اعتقال هذا الناشط بعد ذلك، وأكد أنه عندما تكلم مع صلاح طلب أموالاً إضافية للأسلحة، ثم بعد ذلك سلّمه صلاح سماعة الهاتف ليتحدث مع شخص آخر (على الطرف الآخر) كان يتحدث بلهجة غزيّة (أي أبو مرزوق) والذي أكّد أنه سيرسل الأموال.

ي. وفي نفس الرحلة في أغسطس 1992، حمل صلاح مجموعة من التعليمات الهامة من أبو مرزوق، يعيّن فيها قائداً جديداً لجنّاح حماس العسكري في غزة.

ك. وعند عودة صلاح إلى الولايات المتحدة، زار أبو مرزوق وطلب منه مزيداً من الأموال لتمويل أنشطة المنظمة، وقد وعده أبو مرزوق بإرسال مزيد من الأموال.

ل. وتبعاً لذلك، قام أبو مرزوق بإجراء سلسلة من المحادثات مع صلاح، والتي حاول فيها أبو مرزوق ومسؤول آخر من حماس كان موجوداً معه، إقناع صلاح بالموافقة على العمل قائداً لجميع أنشطة حماس العسكرية.

م. وفي رحلة ديسمبر 1992، سافر صلاح إلى إسرائيل ثانيةً، وهذه المرة كان يحمل حوالي 300 ألف دولار كان قد استلمها من أبو مرزوق وشخص آخر، وقبل مغادرة صلاح كرّر أبو مرزوق تعليماته بضرورة استخدام جزء من الأموال في تمويل عمليات عسكرية، وكان صلاح مشغولاً بتحويل الأموال التي استلمها إلى أعضاء من حماس حتى لحظة اعتقاله، حيث وُجد بحوزته 97 ألف دولار نقداً.

ن. وقد اتضحت حقيقة إطلاع أبو مرزوق وموافقته وسعيه إلى قتل مدنيين كجزء من العمليات العسكرية لحماس من أبو مرزوق نفسه، وذلك في مقابلة تلفزيونية معه بعد هجوم حماس (الإرهابي) على مدنيين في القدس الغربية. ففي 9 أكتوبر 1994، قام (إرهابيان) من حماس بإطلاق النار على مارة في شارع مكتظ في القدس من بندقية آلية، وقتلا مدنياً واحداً وجندياً كانت في إجازة ترددي زياً مدنياً، وجرح 18 مدنياً من ضمنهم أحد الأميركيين، وقد قُتل الإرهابيان من قبل الإسرائيليين أثناء الهجوم. وفي اليوم التالي أجرى تلفزيون المنار الخاص بحزب الله في لبنان مقابلة مع أبو مرزوق وأعلن أبو مرزوق نيابة عن حماس المسؤولية عن العملية،⁵ وقال: بأن "الموت أمنية وقرين كل مسلم، وإن كل مقاتل يرجو الموت من أجل فلسطين. هذه ليست المرة الأولى التي يقوم فيها أبطال عز الدين القسام (أي الجناح العسكري لحماس) بمثل هذا الهجوم الانتحاري والعمليات التدميرية... إننا نقوم بهذه الأنشطة من أجل قضية نبيلة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة". أضاف ذلك مؤكداً.

4. وإنه في 31 يوليو 1995، أصدر القاضي بيلاه كاهانا [Bilah Kahana] من محكمة القدس مذكرة اعتقال بحق أبو مرزوق، بعد أن وجد أدلة كافية تشير إلى ارتكاب أبو مرزوق للتهمة المذكورة في الفقرة 2 أعلاه.

⁵ انظر: مقابلة تلفزيون المنار مع الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، 1994/10/10. (انظر وثيقة رقم 1، ص 463)

5. إن أبو مرزوق داخل الولايات المتحدة وموجود الآن في إصلاحية مدينة نيويورك - المقاطعة الجنوبية، في انتظار إجراءات الإبعاد التي بدأت بها إدارة الهجرة والجنسية عند وصوله إلى الولايات المتحدة.

6. إن أبو مرزوق قد وُلِدَ عام 1951، ذا ملامح شرق أوسطية، ذكراً، ذا شعرٍ بنيّ وعينين بنيتين.

7. وأن حكومة إسرائيل قد طلبت اعتقال أبو مرزوق، اعتقالاً مؤقتاً لغرض تسليمه إلى إسرائيل، وسوف تقدّم طلباً رسمياً لتسليمه في حال اعتقاله. وأن اعتقال أبو مرزوق الفوري بناءً على ذلك الطلب قد تمّ بموجب المادة 11 من اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بين الولايات المتحدة ودولة إسرائيل، وبموجب الفصل 18، من قانون الولايات المتحدة، القسم 3184.

8. وأن الجرائم المُتَّهَم أبو مرزوق بارتكابها هي من بين الجرائم المذكورة في المادة رقم 2 من المعاهدة.

وبناء على ذلك، يطلب مدعيكم إصدار مذكرة بموجب الفصل 18 من القانون الأمريكي، القسم 3184، لاعتقال موسى محمد أبو مرزوق وأن يتمّ تقديمه إلى هذه المحكمة لسماع الأدلة التي تجرّمه، وإذا رأت المحكمة من خلال سماعها للأقوال بأن الدليل كان بموجب بنود الاتفاقية لإثبات التهم، تقوم المحكمة بتفويض وزارة الخارجية من أجل إصدار مذكرة لتسليم أبو مرزوق المذكور إلى السلطات الإسرائيلية المختصة بموجب شروط المعاهدة، وأيّ إجراءات أخرى قد تطلب الحكومة في الوقت الحالي اتخاذها بموجب بنود المعاهدة وقوانين الولايات المتحدة.

كُتِبَ في نيويورك، في هذا اليوم 7 أغسطس 1995.

مقدّمته ماري جو وايت

المدّعي العام الأمريكي

عنها: شيرا نيومان (توقيع)

نائبة المدّعي العام الأمريكي



بعد قراءة طلب التسليم الإسرائيلي، قرّر القاضي لأول مرة توقيف أبو مرزوق بموجب أمر قضائي، ورفع جلسة المحكمة إلى تاريخ 1995/10/17؛ استجابة لطلب الادعاء العام، وذلك بهدف إعطاء "إسرائيل" مهلة لتقديم البيّنات المؤيدة للتهمة التي تضمنها طلب التسليم، وهذه المهلة تفوق الستين يوماً التي طالبت "إسرائيل" بها. وقد منحها القاضي للادعاء العام؛ كي ترسل "إسرائيل" خلالها الوثائق الخاصة بالاتهامات الواردة في طلب التسليم. وأمر في الوقت ذاته بمواصلة احتجاز أبو مرزوق خلال هذه الفترة من دون حق الإفراج عنه بكفالة.

وكما هو واضح من نصّ طلب التسليم الإسرائيلي، فإنه يركز على موقع أبو مرزوق على رأس المكتب السياسي لحركة حماس، قائلاً: إن هذا المكتب مسؤول عن توجيه وتنسيق الأعمال "الإرهابية" للحركة في "إسرائيل" والأراضي المحتلة.

غير أن محامياً أبو مرزوق، كوهين وهوت ركّزا على أن اعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يندرج تحت عنوان الملاحقة السياسية. وهو البُعد ذاته الذي تناوله ديفيد ليبائي David Libai وزير العدل الإسرائيلي في تصريحات علنية.

وأشار كوهين في تصريحات صحفية إلى أن هيئة محلفين كبرى تقوم بدراسة السجّل المالي لأبو مرزوق ومعاملاته المصرفية.

وذكر كوهين أن موكله يُشرف على مجموعة من وكالات وبرامج الخدمات الاجتماعية، وأن عمله يقتضي الالتقاء برؤساء وممثلين على مستوى عالٍ في الشرق الأوسط.

وحين سُئل كوهين عن ملايين الدولارات التي أفادت أنباء بأنها تتدفّق من حساب موكله المصرفي، قال إن أبو مرزوق رجل أعمال ويعمل في الاستثمارات، وهو ما لم تقلّه لكم الحكومة الأمريكية. إن حجم الأموال الذي يجيء من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة ويبقى هنا يفوق كثيراً حجم الأموال التي تتدفّق من الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط.

وذهب كوهين حد التصريح بأن اعتقال أبو مرزوق يهدف إلى زيادة فرص كل من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين لإعادة انتخابهما لولاية ثانية... حيث كان موعد الانتخابات في بلديهما يوشك على الاقتراب.

والواقع أن تقديم طلب التسليم الإسرائيلي الذي صدر بموجب أمر توقيف أصدرته القاضية بيلاه كاهانا هدف إلى إطالة أمد اعتقال أبو مرزوق لسنوات طويلة، بعد أن توصلت وزارة العدل الأمريكية إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة لا تمتلك اتهامات حقيقية لمحاكمته. ومع أن ملف طلب التسليم الإسرائيلي لم يتضمن اتهامات حقيقية وأدلة كافية لإدانته وتستوجب الإدانة على الأراضي الأمريكية، إلا أن الملف الضخم الذي يقارب الألف صفحة، والذي سيُقدّم لاحقاً، كفيل بإطالة أمد المحاكمة المتواصلة لعدة سنوات، تشمل إجراء تحقيقات مع وكلاء في الشاباك (الأمن العام الإسرائيلي) أو الموساد (المخابرات الإسرائيلية). كما كان متوقعاً أن يطلب محامي أبو مرزوق الحصول على إفادة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين.

كما سبقت الإشارة، فإن وزير العدل الإسرائيلي أكد بأن طلب التسليم صدر لاعتبارات سياسية، قال إنها تغلبت على الصعوبات القضائية المرتبطة ببعض الأدلة في هذه القضية. وأضاف: "نحن نريد محاربة الإرهاب، وعندما تعتقل الولايات المتحدة أحد قادة حماس لن نجلس مكتوفي الأيدي ونشاهد كيف يفرجون عنه".



الفصل العاشر

السجن الأمريكي والإتهام إسرائيلي



سجن مانهاتن في مدينة نيويورك

السجن الأمريكي والانتهاك الإسرائيلي

الإعلان الأمريكي الرسمي عن اعتقال أبو مرزوق تأخر لثلاثة أيام وأعقب بيوم تصريحات ستانلي كوهين عن اعتقال موكله.

لقد تمّ توقيف أبو مرزوق يوم الثلاثاء الموافق 1995/7/25، وأعلنت كارول فلورمان Carole Florman المتحدثة باسم دائرة الهجرة والجنسية الأمريكية النبا يوم الخميس الموافق 28 تموز/ يوليو. وكان البيان الذي أعلنته لوسائل الإعلام مليئاً بالتناقضات. فقد ذكرت أنه تمّ توقيفه لأن اسمه مدرج على قائمة ”الإرهابيين“، لكنها ذكرت في البيان ذاته أن تحقيقاً جرى لإدراج اسمه على هذه القائمة.

أما روش بيرغرون، المسؤول في دائرة الهجرة، فقد أدلى بتصريح أكثر تناقضاً... قال فيه إن أبو مرزوق أوقف الثلاثاء، ووجه له الخميس اتهام بانتهاك قوانين الهجرة. لكنه أضاف في تناقض آخر أن أجهزة دائرة الهجرة رفضت السماح بدخوله للولايات المتحدة لالتزامه المؤكد أو المفترض في أنشطة ”إرهابية“. وفيما يبدو أنه محاولة مسبقة للرد على الطعون بتناقض هذه التصريحات، أضاف بيرغرون أن أبو مرزوق الذي اعتقل في البداية للتحقق من وضعه القانوني هو متهم الآن بانتهاك قوانين الهجرة.

وفي محاولة مسبقة أخرى للدفاع عن الدائرة أشارت فلورمان إلى أن أبو مرزوق حصل على حق الإقامة الدائمة والعمل في الولايات المتحدة سنة 1990 بواسطة القرعة... أي أن الدائرة لم تمنحه هذا الحق عن سابق تصور وتصميم...!

مجمال التصريحات السابقة تقر بأنه حين تمّ توقيف أبو مرزوق لم تكن قد وُجّهت إليه أي تهمة... وإنما كان البحث جارياً، والتحقيق يتواصل بهدف إيجاد تهمة تُوجّه له. ولأن الأمر قد حيك من قبل جهة سياسية عليا، ولحسابات وأسباب

سياسية محضة، رفضت فلورمان تحديد الجهة التي أمرت بإجراء التحقيق مع أبو مرزوق قبل أن يُوجَّه له أيّ اتهام.

ومن جهته، فإن بيرغرون الذي لا يمثل أي جهة سياسية أو قضائية، اعتبر في إشارة غير مباشرة إلى وجود أصابع إسرائيلية، وأن مسألة تسليمه لـ "إسرائيل" هي مسألة أخرى... ذلك أنه يعلم أن "إسرائيل" لم تكن قد تقدمت أو أعدت مثل هذا الطلب، بالإضافة إلى عدم وجود أمر توقيف إسرائيلي بحق أبو مرزوق حتى ذلك الوقت.

التحفّظ الأمريكي الذي أوجبه خرق القوانين الأمريكية من قبل الإدارة، قابله فرح غامر في "إسرائيل" التي رأت في اعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أكبر نجاح يتحقق حتى تلك اللحظة في إطار محاربة حركة حماس.

وفي كشف غير مباشر للتواطؤ الأمريكي مع "إسرائيل"، قال أول تقرير بثّه راديو "إسرائيل" عن الحادث يوم الإعلان عنه، إن وزارتي العدل الإسرائيلية والأمريكية تُجريان حالياً اتصالات مستمرة بينهما حول الإجراءات المحتملة، بل والمسموح بها قضائياً بعد قيام السلطات الأمريكية بتوقيف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. وإن المشاورات في "إسرائيل" تدور حول إمكانية تسليم أبو مرزوق للسلطات الإسرائيلية. الأمر الذي يعني أن هذه المشاورات قد بدأت قبل الإعلان الأمريكي عن اعتقال أبو مرزوق، وهو الأمر الذي يعني كذلك أن واشنطن هي التي بادرت إلى مشاورة "إسرائيل" التي يُفترَض أنها لم تكن تعلم بأمر الاعتقال لولا تكرّم واشنطن بإبلاغها به.

وأشار الراديو الإسرائيلي إلى أن "إسرائيل" والولايات المتحدة وقعتا على معاهدة تنص على قيام أي منهما بتسليم المشبوهين إلى الدولة الأخرى فيما إذا قُدِّم لها طلب خاص بذلك. ولكن عملية التسليم تستوجب توافر بيانات تدين تورط المطلوب تسليمه بالحوادث الاعتدائية المنسوبة إليه، كما من اللازم أن تكون الأدلة المتوافرة التي تعرضها "إسرائيل" على السلطات الأمريكية موجبة التسليم بمقتضى أحكام المعاهدة الموقعة بينهما. من هنا فإن عملية التسليم قد تستمر وقتاً طويلاً.

ولأن "إسرائيل" لم يسبق لها أن بحثت مسألة إدانة أبو مرزوق، بالإضافة إلى التقدم بطلب تسليمه لها، فإن الهدية الأمريكية غير المتوقعة جعلت يوئل زنجر Yoel Zinger، المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يقول إنه لا بدّ من التدقيق في القضية قبل توجيه الطلب، وعلى أيّ حال فالمستوى السياسي هو الذي سيحسم أمر توجيه الطلب في غضون الأيام القلائل القادمة. فيما أشار ديفيد ليبائي، وزير العدل الإسرائيلي، إلى أنه حتى إذا قامت الولايات المتحدة بإبعاد موسى أبو مرزوق عن أراضيها، فقد لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى تسليمه إلى "إسرائيل"، مؤكداً أنه ما تزال تجري عملية لإعداد ملف قضائي وجمع الأدلة لعرضها على السلطات الأمريكية فيما إذا اتخذ قرار بتوجيه طلب تسليمه.

غير أن إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، والجنرال السابق الذي كان رئيساً للأركان في حرب 1967، وقائداً بارزاً في حرب 1948 قاتل ببشاعة على جبهة القدس، تحدّث بلغةٍ مختلفة لا علاقة لها بالقانون. فهو أكّد يوم السبت (1995/7/29) للإذاعة الإسرائيلية أن "إسرائيل" مهتمة جداً بتسليمها موسى أبو مرزوق. وقال "إننا مهتمون جداً بأن يتم تسليمه إلينا. وإن القضاء الإسرائيلي يقوم الآن بجمع الإثباتات ضده". لكن رابين تذكّر في أثناء حديثه تصريحات القانونيين الإسرائيليين، فاستدرك قائلاً "لا يمكنني القول بكل يقين أن لدينا ما يكفي من العناصر لطلب استرداده".

ويبدو أن رابين كان يشير بذلك إلى وجهة النظر التي أبداها يوئل زنجر، المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، الذي تحدث عن صعوبات إجرائية لاسترداد أبو مرزوق... موضحاً أن على "إسرائيل" أن تقدّم براهين ملموسة على أنه تورط في جرائم يشملها اتفاق تبادل المجرمين بين البلدين. لكن زنجر مع ذلك قال إن قرار التقدم بطلب التسليم سيأخذ رئيس الوزراء ووزير الخارجية شمعون بيريز Shimon Peres.

وفي غضون ذلك، كانت الأوساط القضائية الإسرائيلية تعلن عدم امتلاكها الأدلة الكافية التي تمكنها من تقديم لائحة اتهام ضدّ أبو مرزوق... مشيرة إلى أن طلب التسليم يجب أن يتضمن أدلة تكون مقبولة ليس لدى المحكمة الإسرائيلية

وحسب، ولكن لدى المحاكم الأمريكية أيضاً... مؤكدة أن "إسرائيل" لا تملك حتى دليلاً واحداً من الأدلة المقبولة لاتهام أبو مرزوق... وهي الصيغة التي تعني بكل بساطة أن القضاء الإسرائيلي متواطئ مع الادعاء العام في "إسرائيل" بشكل يفوق التواطؤ الذي أظهره وسيظهره القضاء الأمريكي لاحقاً في قضية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

ولكن كيف ولماذا لا تملك "إسرائيل" أدلة كافية ضد أبو مرزوق؟

تقول صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 1995/7/30: "أتضح في أثناء مناقشة الأمر مع رؤساء جهاز الاستخبارات الإسرائيلي أن معظم المعلومات حول صلة أبو مرزوق بالعمليات المسلحة مصدرها معلومات استخبارية لا يمكن عرضها لأسباب أمنية. وهي تعتمد على تقارير مخبرين بواسطة مصادر لا يمكن الكشف عن هويتها". وأشارت الصحيفة إلى النقطة الأهم في هذه القضية، وهي أن اتفاقية تبادل تسليم المجرمين المبرمة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة لا تشمل "المخالفات الإرهابية" على حد قول مصادر قضائية إسرائيلية. ولذلك، فإن على "إسرائيل" أن تسند طلب التسليم إلى مخالفات قتل أو محاولة قتل... الأمر الذي لا يمكن الحصول على إثباتات قطعية بشأنه.

مما سبق، يتضح أن طلب التسليم الذي تقدمت به "إسرائيل" هدف في الأساس إلى إطالة أمد اعتقال أبو مرزوق في السجن الأمريكي، بتواطؤ واضح من قبل الإدارة الأمريكية، وكذلك القضاء الأمريكي.

لقد اتخذ قرار التقدم بطلب التسليم بالرغم من إعلان وزير العدل الإسرائيلي أن هناك حدوداً لقدرة "إسرائيل" على التعامل قانونياً مع هذا الموضوع، وأرسل طلب التسليم للحكومة الأمريكية بواسطة الفاكس.

وحين تم إرسال طلب التسليم كانت قد بدأت "تذهب السكره وتأتي الفكرة" لدى بعض الإسرائيليين الذين رأوا في استلام أبو مرزوق ضرراً يفوق الفائدة المتوخاة منه. وهذا ما عبرت عنه صحيفة دافار الإسرائيلية في مقال افتتاحي لها في 1995/8/6. جاء في تلك الافتتاحية بالغة الأهمية، والمبكرة في التعامل العقلاني

مع الحدث، والذي أدى في نهاية المطاف إلى تراجع "إسرائيل" عن طلب التسليم وإطلاق سراحه، بالرغم من صدور قرار عن المحكمة الأمريكية بالاستجابة للطلب الإسرائيلي، وبالرغم من كل نواقصه التي أقرت بها "إسرائيل" قبل غيرها.

تقول افتتاحية دافار أن الإسرائيليين شغلوا كثيراً بموضوع اعتقال زعيم حماس موسى أبو مرزوق في الولايات المتحدة، ونية الحكومة الإسرائيلية طلب تسليمه لها بموجب اتفاقية بين الدولتين، وكانت النعمة السائدة لدى وسائل الإعلام ضرورة طلب تسليمه، كجزء من الحرب التي تخوضها "إسرائيل" ضدّ "الإرهاب"، ولكن هل هذا ما يعني "إسرائيل"، خصوصاً في هذه المرحلة من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وحسب معلومات أجهزة الأمن الإسرائيلية، يعدّ أبو مرزوق أكبر قائد سياسي لحركة حماس منذ سنة 1989، وهو الذي أعاد تنظيم حركة حماس التي انهارت على أثر اعتقال قادتها وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين.

وأضافت الافتتاحية أن أبو مرزوق قام بنقل قيادة الحركة إلى خارج البلاد، وأنشأ علاقات مع كل من سورية وإيران، وحصل منهما على الدعم والمساعدة المالية لنشاطات حماس. ويستنتج من ذلك أن أبو مرزوق مسؤول إلى حدّ ما عن نشاط الأجهزة العسكرية لحماس، وبشكل ملموس يبدو أنه مسؤول عن أعمال القتل والأعمال الانتحارية التي نفذها أفراد وخلايا تابعون لعز الدين القسام. من ناحية أخلاقية وجماهيرية، يتوجب على حكومة "إسرائيل" أن تعمل على استلام أبو مرزوق وتقديمه إلى المحاكمة، على اعتبار أنه أكبر قائد سياسي لحماس، وتعدّ العمليات التي نفذتها حماس، وكان آخرها عملية رامات غان كافية لتبرير نية الحكومة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستلام أبو مرزوق، وهذا ما يتضمن رسالة مهمة إلى الأسرة الدولية مفادها أن مكافحة "الإرهاب" شاملة ومستمرة. لنفترض أن "إسرائيل" لديها أدلة قوية لإقناع الولايات المتحدة أن تسلمها أبو مرزوق، يظل هناك عاملان آخران يؤثران على اتخاذ الموقف.

وتقول الصحيفة أنه لا بدّ أن اعتقال أبو مرزوق في "إسرائيل" يشكّل ضربة لنشاط حماس في مجالات حشد الموارد والعلاقات الدولية، إلا أن هذه الضربة تكون

مؤقتة، ولقد أثبتت التجربة لدى التنظيمات الفلسطينية أن القادة الذين يتركون مناصبهم لا يتركون وراءهم فراغاً لفترة زمنية طويلة، بل يؤسس القادة الجدد مكانتهم بتصعيد العمل العسكري. ومن ناحية أخرى، مع أن أبو مرزوق لديه مخزون واسع من المعلومات، التي يمكن بواسطتها كشف خلايا سرية ومطلوبين وأسلحة وما شابه ذلك، ولكن عملية تسلّمه لا بدّ أن تستغرق أشهراً طويلة، ويصبح خلالها موضوعاً إعلامياً على مستوى دولي، وربما موضوعاً للصراع القضائي كذلك، وهذا ما يمنحه حصانة داخل السجون الإسرائيلية. أضف إلى ذلك أن اعتقال أبو مرزوق في "إسرائيل" يؤدي إلى تصعيد عمليات حماس، وربما يعملون على اختطاف رهائن من الإسرائيليين من أجل إطلاق سراح زعيمهم، والدليل على ذلك النشاطات التي مارستها حماس من أجل إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين، وردود فعل حزب الله على أثر اختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد في الجنوب اللبناني.

وتشير الصحيفة أنه ربما أن هذه العوامل المذكورة كانت ضعيفة القيمة في الماضي، ولكن الوضع تغير على أثر عقد اتفاقية أوسلو، وأصبحت "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية تأخذ كل منهما بالاعتبار آثار وأبعاد أي قرار على الطرف الآخر، خصوصاً أن "إسرائيل" تهمها في المرحلة الحالية بلورة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات. وبالتالي، يتوجب على الحكومة الإسرائيلية في الوضع الراهن، أن تدرس ردها على عمليات حماس (مثل الطوق الأمني وإرجاء المفاوضات)، ليس من حيث تأثيرها على الفلسطينيين، وإنما كذلك من حيث تأثيرها على مكانة عرفات لدى الفلسطينيين، وقيامه بدور معتدل في مسيرة أوسلو، ولجم المعارضة الداخلية وخصوصاً حماس، ومع أن هذا اللجم يمارسه عرفات حالياً وبشكل جزئي وغير كاف، ولكنه على المدى البعيد سيكون أكثر فعالية من أجهزة المخابرات والأمن الإسرائيلية. ولعملية اللجم مغزى عميق فيما يتعلق بإمكانية إنشاء علاقات تعايش بين "إسرائيل" وبين الكيان الفلسطيني في المستقبل.

وتذكر افتتاحية الصحيفة أن الوضع الأفضل من ناحية "إسرائيل" أن يظل أبو مرزوق يتنقل من مكان إلى آخر، كما كانت حالته منذ أشهر، نتيجة نبذ سلطات

البلدان العربية له؛ لأنه يههما المسيرة السلمية في المنطقة. وفي هذا الوضع، تكون الأضرار الناجمة عن عدم تسليم أبو مرزوق محدودة، وقدرته على إعاقة المسيرة السلمية آخذة بالاضمحلال. كذلك بريطانيا فضّلت بعد الحرب العالمية الثانية تركّ الحاج أمين الحسيني يتجول خارج أرض "إسرائيل"، بدلاً من العمل على استلامه، وما يثير ذلك من عدم هدوء وتعرض سيطرتها على البلاد للخطر. ويُعدّ أبو مرزوق أشبه ما يكون بحبة البطاطا الساخنة، يريد الجميع أن يتذوقها ولكن كل شخص يرميها بسبب حرارتها العالية، وفي حالة إحضاره إلى "إسرائيل" تكون أضرار وجوده هنا أكثر من فوائد وجوده، وذلك على الرغم من أهمية تقديمه إلى العدالة.

وكأن لسان حال الصحيفة الإسرائيلية—في هذه الافتتاحية—يتحدث عن الولايات المتحدة، التي فاق حماسها تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل" حماس "إسرائيل" ذاتها، بقول: "إنّ عدواً عاقلاً أفضل من الحليف الأمريكي الجاهل...!".

ونوهت الصحيفة أن جهل الحليف الأمريكي قد تجلّى في كل ذلك الحماس الذي أظهره في قضية أبو مرزوق. فقد جرى اعتقال الرجل أولاً، ثم بدأت عملية تجميع المعلومات التي تتيح توجيه الاتهام له. ولم تُقمّ بهذه العملية الجهات السياسية أو الأمنية الأمريكية فقط، ولكن شاركت فيها أيضاً الجهات القضائية. فبعد يومين فقط من توقيفه في مطار نيويورك، كانت الأخبار تتسرب عن أن وزارة العدل الأمريكية اتصلت مع وزارة العدل الإسرائيلية تطلب معلومات تدين أبو مرزوق.

ولم تُخفِ واشنطن هذا التواطؤ، فقد صرّح مسؤولون أمريكيون أن الجهات المعنية طلبت من "إسرائيل" والأردن تزويدها بأي معلومات قد تفيد هذه القضية. وأضافوا أن لديهم أدلة على وجود علاقة له بنشاطات "إرهابية" خارج الأراضي الأمريكية، لكنه ليس لديهم أدلة قوية تؤكد علاقاته بنشاطات "إرهابية" داخل الولايات المتحدة. وهم يبحثون عن أي شيء يؤكد خرقه للقانون الأمريكي، وتحديدًا نشاطاته في جمع الأموال في الولايات المتحدة لصالح منظمات تعدها واشنطن "إرهابية". (انتهت افتتاحية صحيفة دافار، والترجمة منقولة عن

صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 10/8/1995)

وكانت صحيفة أردنية (الحدث، 1995/8/1) قد نسبت لمصادر غربية مطلعة قولها ”إن الإدارة الأمريكية طلبت من الأردن الحصول على معلومات حول مدى تورط أبو مرزوق في النشاط العسكري - الأمني لحماس، خصوصاً وأنه كان يقيم في عمان قبل ترحيله عنها منذ أسابيع قليلة فقط“.

ولدى البحث في ملف الدعوى، لوحظ وجود نسخة (فوتوكوبي) لصفحات جواز سفر أبو مرزوق الذي كان يستخدمه في الدخول إلى الأردن والخروج منه.

ومن جهتها قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي في 1995/7/30 إن ”إسرائيل“ سلّمت الولايات المتحدة معلومات حول تورط مباشر لأبو مرزوق في مقتل طالبة أمريكية خلال عملية ”استشهادية“ قام بها فلسطيني في نيسان/ أبريل 1995 في قطاع غزة، ولقي سبعة إسرائيليين مصرعهم أيضاً في الانفجار الذي نتج عن سيارة مفخخة. وأضافت الإذاعة أن أبو مرزوق الذي كان موجوداً في دمشق أعطى أمر القيام بهذه العملية التي تبنت مسؤوليتها حركة حماس.

وفي إطار السباق الأمريكي على معاداة العرب والنفاق لـ”إسرائيل“، تقدّم الفونس داماتو Alfonse D'Amato، رئيس لجنة المصارف في مجلس الشيوخ الأمريكي، بمشروع قانون جديد إلى المجلس يهدف إلى إغلاق الولايات المتحدة في وجه أعضاء حركة حماس. وحمل مشروع القانون اسم ”قانون منع حماس لسنة 1995“. وقال داماتو لدى تقديمه المشروع: ”إننا لا نستطيع التفاوض عن أعمال حماس والمجموعات المماثلة لها، كما لا يمكننا أن نسمح لمثل هذه المجموعات بالعمل داخل الولايات المتحدة“.

وذكر داماتو أن مشروع القانون سيغلق الباب على الأقل أمام أبو مرزوق، الذي كان تخرّج من جامعة لويديانا وقيم مع زوجته وأبنائه قرب العاصمة واشنطن.

ويدعو مشروع القانون إلى تعديل قانون الهجرة والجنسية لسنة 1990، حتى يكون بالإمكان اعتبار أعضاء حركة حماس ”إرهابيين“. ولذلك فإنهم سيكونون غير مؤهلين للحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، كما أنهم سيمنعون من دخولها.

ولم يبال المسؤولون الأمريكيون في تنافسهم على النفاق لـ "إسرائيل" بالمصالح الأمريكية ذاتها. فقد خاضوا ذلك السباق وهم مؤمنون أنه قد يجر مخاطر حقيقية على الأمن الأمريكي وأمن المواطنين الأمريكيين. ولهذا فقد اتخذت إجراءات أمنية احترازية ابتداءً من منتصف ليلة العاشر من آب/ أغسطس، أي بعد ساعات فقط من تقديم طلب التسليم الإسرائيلي إلى محكمة جنوب نيويورك.

الإجراءات الأمنية المشددة فُرضت في جميع المطارات الأمريكية، إثر تلقّي معلومات حساسة من أجهزة الأمن والاستخبارات الفيدرالية الأمريكية تحذّر من احتمال وقوع اعتداء إرهابي يستهدف المطارات.

وقد وزعت مصلحة الطيران الفيدرالي الأمريكية أمراً إلى الأجهزة الأمنية والمطارات وشركات الطيران بمضاعفة وتشديد الإجراءات الأمنية في المطارات الأمريكية، وطلبت من هذه الجهات الاستعداد في الشهرين المقبلين لاتخاذ إجراءات أمنية مضاعفة وأكثر تشدداً للحيلولة دون وقوع أعمال إرهابية. ومن بين الإجراءات الأمنية التي اتُخذت نشر المزيد من رجال الأمن، سواء الذين يلاحظهم المسافرون من ثيابهم الرسمية، أم الذين يرتدون ثياباً مدنية. وكذلك تفتيش حقائب المسافرين، بعد استجوابهم، ولذلك طال انتظار المسافرين في الصفوف الطويلة. وكذلك إجراءات التفتيش الدقيق للمسافرين عند بوابات المغادرة.

وقال مسؤول في مصلحة الطيران الفيدرالي إن الإجراءات اتُخذت بناءً على معلومات استخبارية دقيقة، وبعد أحداث ووقائع حصلت أخيراً تفيد باحتمال وقوع أعمال "إرهابية" في الأشهر القليلة المقبلة. وقال المسؤول: "إن من بين الأحداث اعتقال موسى أبو مرزوق في نيويورك، أحد القادة السياسيين في حركة حماس، والمحاكمة التي تجري في نيويورك للمتهمين بتفجير مركز التجارة العالمي".

قد لا تكون الإجراءات الأمريكية ناجمة عن مخاوف حقيقية، إذ إنها قد تكون هدفت إلى إقناع الرأي العام الأمريكي بصحة الإجراء الذي اتُخذ بحق أبو مرزوق، لا سيما وأن حركة حماس حرصت على نفي التهديدات التي صدرت باسمها

للإدارة الأمريكية. وفي معرض تأكيد صحة الإجراء الأمريكي قال مارتن انديك Martin Indyk، السفير الأمريكي لدى "إسرائيل" في ذلك الوقت وهو يهودي، إن الإدارة الأمريكية تنظر بصورة جدية إلى التهديدات التي أطلقتها حركة حماس في حال تسليم رئيس مكتبها السياسي لـ "إسرائيل". وأضاف أنه يعدّ حماس حركة "إرهابية" من الدرجة الأولى، وأنه يجب التعامل معها من هذا المنطلق.

أما حركة حماس التي فوجئت تماماً بالإعلان الأمريكي عن توقيف رئيس مكتبها السياسي، فقد بادرت مكتبها السياسي إلى الاجتماع فوراً في عمان برئاسة خالد مشعل، نائب رئيس المكتب الذي سيتولى زعامة الحركة في وقت لاحق. كما فوجئت حركة حماس داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث لعب أبو مرزوق دوراً بارزاً في إعادة تأسيس جماعة الإخوان المسلمين التي انبثقت عنها الحركة، كما لعب دوراً بارزاً في إعادة ترتيب الهيكلية القيادية للحركة في كل مرة كانت الأجهزة الإسرائيلية تنجح في تفكيكها واعتقال أعضائها. تحت عنوان "بيان حول توقيف الدكتور أبو مرزوق من قبل السلطات الأميركية"، صدر في عمان البيان الأول لحركة حماس عن الحادث في يوم الإعلان الأمريكي ذاته في 1995/7/28. وجاء فيه:

في خطوة خطيرة واستفزازية قامت السلطات الأميركية بتوقيف الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، يوم الثلاثاء 1995/7/25، بعد وصوله الولايات المتحدة مرافقاً أفراد عائلته في زيارة خاصة تتعلق بترتيب دراسة أبنائه.

إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تدين وتستنكر بشدة هذه الخطوة غير المبررة، خاصة أن الدكتور أبو مرزوق وصل إلى الولايات المتحدة الأميركية بصورة مشروعة، ولم يرتكب ما يخالف القانون الأمريكي.

إن حركة حماس، وهي تطالب الإدارة الأميركية بالإفراج الفوري عن الدكتور أبو مرزوق، تحذّر من أي تفكير أو محاولة لتسليمه لسلطات الاحتلال الصهيوني. وتعتبر حركة حماس الإدارة الأميركية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يلحق بالدكتور أبو مرزوق.



إن هذه الخطوة تُعتبر ضربة جديدة توجهها الولايات المتحدة لشعبنا ولحركته المجاهدة حماس التي تخوض نضالاً مشروعاً ضدّ الاحتلال الصهيوني، وتقود شعبنا في جهاده من أجل نيل حقوقه المشروعة ودمر الاحتلال.

إن استمرار توقيف الدكتور أبو مرزوق سيزيد من غضب وسخط شعوب العالم العربي والإسلامي على الولايات المتحدة وسياستها العدوانية، خاصة لما تحظى به حماس من دعم وتأييد هذه الشعوب وكل أنصار الحرية في العالم، ولما تمثله من أمل لهذه الشعوب في التصدي للعدوان الصهيوني لتحرير القدس والأقصى، إضافة لما يمثله الدكتور أبو مرزوق كقائد إسلامي له مكانته على المستويين العربي والإسلامي.

إن حركة حماس تهيب بكل الدول الصديقة والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان والمناصرة للشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة استنكار هذه الخطوة، والتحرك العاجل للضغط على الإدارة الأمريكية من أجل تأمين الإفراج الفوري عن الدكتور أبو مرزوق.

إن حركة حماس التي لم تسيء للولايات المتحدة ولم تتعرض لأي من مصالحتها، وحصرت صراعها مع العدو الصهيوني وأكته القمعية داخل فلسطين، تدعو الإدارة الأمريكية إلى مراجعة خطوتها هذه والإسراع بالإفراج عن الدكتور أبو مرزوق.

إننا في حركة حماس نتابع أولاً بأول مجريات الأمور، وسنقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء تطور الموقف.

واضح من صياغة البيان أنه اعتمد لغة هادئة لا تهدف إلى التصعيد. وقد اختار البيان أن يحذر الولايات المتحدة بلغة بالغة الدبلوماسية إلى إمكانية تعرض مصالحتها للخطر بقوله: "إن حركة حماس لم تسيء للولايات المتحدة ولم تتعرض لأي من مصالحتها، وحصرت صراعها مع العدو الصهيوني... إلخ". وهي الصيغة التي تعني أن حماس قادرة على تغيير هذه السياسة والبدء بالتعرض للمصالح الأمريكية.

ولذلك فإن الحركة حرصت في اليوم التالي إلى المسارعة إلى نفي ما بثه الراديو الإسرائيلي عن قيام عناصر من حركة حماس باختطاف مواطنين أمريكيين في قطاع غزة والتهديد بقتلهم في حال عدم الاستجابة للإفراج عن د. أبو مرزوق. وهو الخبر الذي فبركته "إسرائيل" في إطار مساعيها لتحريض الرأي العام الأمريكي، وإطالة أمد اعتقال أبو مرزوق في أمريكا. ولم يكتفِ البيان بالنفي، لكنه أضاف في سياق البيان الأول ذاته، وبلغة أكثر وضوحاً:

"وإن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إذ تنفي نفياً قاطعاً مثل هذه الادعاءات الصهيونية الخبيثة، لتؤكد أنها تصب في إطار المحاولات الدؤوبة للعدو الصهيوني لتشويه جهاد ومصداقية حركة حماس، والتي تحصر عملياتها في إطار مقاومة الاحتلال الصهيوني.

إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهي تتابع هذه المحاولات الصهيونية المكشوفة لتشويه صورة الحركة، لتهيب بكل كوادرها أن يتحلوا بضبط النفس، وأن لا ينجروا إلى ممارسات قد تستغل من قبل عدونا المجرم. وتعاهد حماس جماهير شعبنا وأمتنا على أن تبقى وفيه لدرب الجهاد والاستشهاد، حتى تحرير الأرض والمقدسات".

وفي اليوم ذاته (1995/7/28)، وجّه المكتب السياسي للحركة رسالة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون انتهجت الخطاب ذاته في استخدام كلمات التهديد المبطن. قالت حماس لكلينتون:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في غاية السخط والدهشة إزاء الاعتقال غير المبرر للدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الذي وصل إلى الولايات المتحدة في زيارة خاصة، عائداً إليها بعد سنوات من الإقامة القانونية، التي لم يحدث خلالها أن خالف أياً من القوانين الأمريكية، إضافة إلى أن أربعة من أولاده قد وُلِدوا في الولايات المتحدة ويحملون الجنسية الأمريكية.

إن حركة حماس إذ تدين وتستنكر بشدة هذا الإجراء التعسفي، وتطالب بإطلاق سراح الدكتور أبو مرزوق فوراً، فإنها تحذر الإدارة الأميركية من عواقب



تسليمه إلى "إسرائيل"، ولا تملك إلا أن تحمّل المسؤولية الكاملة للإدارة الأميركية على كل ما قد يلحق بالدكتور أبو مرزوق من سوء. وإنه لما يبعث على الأسى أن تستمر حكومة الولايات المتحدة في اتخاذ مواقف معادية لحركة حماس التي تخوض نضالاً شرعياً ضدّ الاحتلال الصهيوني في سبيل استعادة حقوق شعبنا المغتصبة، في محاولة لاسترضاء حليف موهوم، هو دولة العدو الصهيوني.

إننا نتساءل، متى سيعترف صناع السياسة في الولايات المتحدة بأن المستقبل في كل المنطقة العربية هو لا محالة للإسلام؟ وما هي المصالح الأميركية التي يخدمها تبني موقف منحاز لصالح كيان عدواني لم يتوقف منذ نشأته عن انتهاك أبسط حقوق الإنسان لشعوب المنطقة عرباً ومسلمين؟

نرجو أن يأتي اليوم الذي يدرك فيه صنّاع السياسة الأميركيون مدى الظلم الذي تلحقه سياساتهم بشعبنا، ونأمل أن يتبنوا موقفاً غير منحاز ولو لمرة واحدة. ولربما ساعدهم على ذلك أن يتأملوا في تاريخ بلدهم بحثاً عن أوجه التشابه الكثيرة بين نضال الفلسطينيين ونضال أسلافهم من أجل الاستقلال. إن الإرهاب الذي تُنهم حركة حماس بممارسته لا يختلف عن النضال المشروع الذي خاضه الشعب الأميركي من أجل الاستقلال، أو الشعب الفرنسي من أجل التحرّر من ألمانيا النازية، أو شعب جنوب إفريقيا من أجل الكرامة والمساواة والتحرّر من قيود التمييز العنصري.

إننا نحذر الإدارة الأميركية بكل وضوح من استمرار احتجاز الدكتور أبو مرزوق، ونؤكد أن من شأن ذلك أن يزعج مزيداً من مشاعر الغضب في نفوس العرب والمسلمين ضدّ الإدارة الأميركية التي يُنظر إلى سياساتها على أنها منحازة وعدوانية، مؤكدين على أن حركة حماس تمثل بالنسبة للأغلبية الساحقة من المسلمين—والذين تعتبر قدسية فلسطين جزءاً أساسياً من عقيدتهم—الأمل الذي يرون من خلاله إمكانية تحرير القدس وتحرير المسجد الأقصى. أما الدكتور أبو مرزوق فهو زعيم إسلامي معروف، ويلقى القبول والاحترام في مختلف الأوساط الشعبية عربياً وإسلامياً.

إنه لمن المؤسف حقاً أن تصر الإدارة الأميركية على اعتبار حركة حماس منظمة إرهابية، ورجالها أشخاصاً غير مرغوب فيهم، على الرغم من أن

الحركة ما زالت حتى الآن ممتنعة عن الإضرار بالمصالح الأميركية—رغم ما أبدته الإدارات الأميركية المتعاقبة من عداوة لشعبنا—قاصرة نضالها على التصدي للعدوان الصهيوني داخل الأراضي الفلسطينية.

وإننا إذ نطالب بالإطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الدكتور أبو مرزوق، فإننا نؤكد لكم أن حركة حماس ستتعامل مع الأحداث بما هو مناسب، ولا يزال يحدونا الأمل في أن تتصرف الإدارة الأميركية بعقلانية، وأن تتجنب توريث نفسها في حرب مباشرة مع الشعب الفلسطيني ومع المسلمين في العالم أجمع.

غير أن تطورات التواطؤ الأمريكي مع "إسرائيل" استدعت تغييراً في خطاب حركة حماس، تجلى في المذكرة التي بعثت بها في 1995/7/31 إلى جانيت رينو Janet Reno، وزيرة العدل الأمريكية، وتحدثت فيها عن أنها تقوم بدراسة كافة الخيارات.

قالت المذكرة:

لا يزال اعتقالكم للدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، منذ الخامس والعشرين من شهر يوليو الجاري يضاعف من مشاعر الاستياء والسخط في أوساط حركتنا ولدى كافة الشعوب العربية والإسلامية، ويرسخ القناعة لدينا بأنه إجراء سياسي له صلة بأراء الدكتور أبو مرزوق ومواقفه السياسية التي لا تتفق مع وجهة النظر الأميركية، وأنه ليس هناك أي سبب قانوني أو قضائي يبرر هذا الاحتجاز، سيما وأن الدكتور أبو مرزوق كان قد وصل لتوه في زيارة عائلية خاصة بشكل قانوني، ولم يسجل عليه أنه ارتكب أي مخالفة قانونية طيلة فترة وجوده ودراسته في الولايات المتحدة.

إن ما يثير قلقنا ويضاعف من غضبنا هو تعمدكم المماثلة في البت في قضية احتجازه غير المبرر، للسماح للإسرائيليين بالتدخل وتوفير الوقت اللازم للتقدم بطلب تسلمه بناءً على تهمة يتم تليفها له في المحاكم الإسرائيلية. الأمر الذي يطعن في نزاهة ومصداقية السلطات الأميركية.

إن بدء مشاورات مشتركة بين خبراء قانونيين إسرائيليين وأميركيين ولمدة تزيد عن ثلاثين ساعة في اليومين الأولين لاعتقال الدكتور أبو مرزوق يؤكد



التدخل الإسرائيلي الواضح في هذه القضية، كما يؤكد أنها قضية سياسية تماماً وليست قانونية كما زعمت السلطات الأميركية، التي فشلت حتى الآن في توجيه تهمة محددة للدكتور أبو مرزوق. إننا نحذر مرة أخرى من أن تأخير الإفراج عن الدكتور أبو مرزوق سيعقد الأمور، وستكون له عواقب سلبية بالغة.

إن حركة حماس تدرس بجدية بالغة كافة الخيارات المطروحة أمامها في حال تجاهلت السلطات الأميركية النداءات الموجهة إليها من أوساط شعبية ورسمية للإفراج عن الدكتور أبو مرزوق وواصلت اعتقاله لدوافع سياسية، أو فكرت بتسليمه إلى السلطات الإسرائيلية التي قررت بالأمس التقدم بطلب لاستلامه، والتي ثبت لدى كافة منظمات حقوق الإنسان الغربية—وفي بلادكم بالذات— أنها تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل دائم وسافر، وتستخدم التعذيب في التحقيق، ولا يتوفر لدى محاكمها الحد الأدنى من النزاهة.

إننا نرجو أن تعي حكومتكم خطورة وحساسية الوضع الناجم عن هذه القضية، أملين الاستجابة إلى نداء المنطق بالإيعاز بإطلاق سراح الدكتور أبو مرزوق فوراً، والسماح له بالمغادرة إلى الجهة التي يختارها.

وأصدرت حماس في اليوم ذاته بياناً بالفحوى ذاتها قالت فيه إنها تدرس كافة الخيارات المتاحة أمامها في حال تجاهلت السلطات الأميركية المطالب المتكررة بالإفراج عن أبو مرزوق. وقالت إن من شأن الاستمرار في احتجازه تعقيد الأمور مما ستكون له انعكاسات سلبية بعيدة المدى. وحذرت من استئثار الرأي العام العربي والإسلامي بأي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى حدوث عواقب غير مأمونة النتائج.

وفي الأيام التالية، صعدت حماس من نشاطها السياسي الهادف إلى ممارسة ضغوط على الإدارة الأميركية، لإرغامها على إطلاق سراح رئيس مكتبها السياسي. فوجهت في 31 تموز/ يوليو رسالتين لكل من العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، وداعية الحقوق المدنية الأمريكي القس جيسي جاكسون Jesse Jackson، ناشدتهما التدخل لإطلاق أبو مرزوق.

قالت حماس في رسالتها للعاهل المغربي :

تقديراً منا للمكانة الإسلامية المرموقة التي تحظون بها في العالم العربي والإسلامي والاحترام الذي تلقونه على الصعيد الدولي، ونظراً لتولي جلالتم رئاسة الدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبصفتكم أمين عام لجنة القدس، فإننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نتوجه إليكم لوضعكم في صورة تطورات حادث اعتقال الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وذلك عقب وصوله إلى الولايات المتحدة وعائلته بصورة قانونية يوم الثلاثاء الموافق 25 تموز/ يوليو 1995.

جلالة الملك.. إن الدلائل المتوفرة لدينا تشير إلى أن عملية الاعتقال تمت لأسباب سياسية تتصل بآراء ومعتقدات الدكتور أبو مرزوق، خاصة في ضوء فسح الحكومة الأميركية مزيداً من الوقت أمام الإسرائيليين للتقدم بطلب لتسليمه لهم، فضلاً عن السماح لهم بالتدخل في مجريات القضية منذ بداية الاحتجاز.

جلالة الملك.. إننا على رجاء بأن تبذلوا مساعيكم الحميدة لدى الإدارة الأميركية لضمان الإفراج عن الدكتور موسى أبو مرزوق، والحيلولة دون تطور مسألة اعتقاله، وتجييرها لخدمة أطراف تسعى لإشاعة التوتر في المنطقة العربية. إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" يحدونا الأمل أن يجد هذا النداء صدها لدى جلالتم لإنهاء هذه الأزمة، والسماح للسيد أبو مرزوق بمغادرة الولايات المتحدة إلى الجهة التي يختارها.

راجين من العلي القدير أن يوفقكم لما فيه خير الأمة الإسلامية جمعاء.
وتفضلوا بقبول تقدير قيادة حركة حماس وأبناء الشعب الفلسطيني.

ويلاحظ هنا أن حداثة عهد حماس بالاتصالات السياسية الرفيعة التي فرضها عليها حادث اعتقال أبو مرزوق قادها لاستخدام لقب "الأمين العام للجنة القدس" التي يتولى الملك الحسن الثاني رئاستها.

وقالت حماس في رسالتها إلى جاكسون :

انطلاقاً من مراقبتنا لسجلكم المشرف في مناصرة قضايا حقوق الإنسان، نود في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن نضعكم بصورة ما حصل من تطورات

بشأن اعتقال سلطات بلادكم الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس منذ أكثر من أسبوع، حيث جرى اعتقاله في مطار جون كينيدي عقب وصوله في زيارة خاصة مع عائلته إلى الولايات المتحدة بصورة قانونية.

إننا في حركة حماس نعتقد أن الاستمرار في اعتقال السيد أبو مرزوق يقدم دليلاً واضحاً على الصبغة السياسية للعملية، مما يعزز شكوكنا بإمكانية استغلال الوقت من قِبَل أطراف خارجية وفي مقدمتها السلطات الصهيونية، بهدف تليفيق تهمة باطلة ضدَّ الدكتور أبو مرزوق.

إننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء صمت ومماطلة الإدارة الأميركية تجاه الاعتقال، خاصة في ضوء ما تردد من أنباء خطيرة حول تعاطي الولايات المتحدة مع طلب تقدمت به السلطات الصهيونية لتسلم أبو مرزوق.

إن من شأن هذه التطورات السلبية أن تثير موجة لا حدود لها من الغضب والاستياء تجاه الولايات المتحدة في أرجاء العالم العربي والإسلامي، الأمر الذي يندرز بعواقب غير مأمونة.

إننا نأمل أن تتدخلوا لدى الإدارة الأميركية والأوساط الشعبية والرسمية؛ لأجل دعم المطالبة بالإفراج عنه، والسماح له بمغادرة الولايات المتحدة إلى الجهة التي يختارها، آمليين أن يلقى نداؤنا هذا من قِبَلكم الاستجابة العاجلة التي تتناسب وخطورة الأزمة.

وفي اليوم التالي، وجهت حماس رسالتين مماثلتين لكل من د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، ود. حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أكدت حماس في هاتين الرسالتين على "الصفة السياسية الصرفة لهذا الاعتقال، خاصة بعد سماح حكومة الولايات المتحدة للسلطات الإسرائيلية بالتدخل في مجريات حادث الاعتقال، مما يفصح عن وجود نوايا مبيتة، ويعزز قناعتنا بإمكانية تطور القضية سلباً باتجاه تليفيق تهمة باطلة بحق الدكتور موسى أبو مرزوق أو حتى تسليمه للسلطات الإسرائيلية التي قررت المطالبة بذلك".

وأعربت حماس عن أملها بتدخل عبد المجيد والغابد بشكل سريع لضمان الإفراج عن أبو مرزوق وتوجهه إلى المكان الذي يرغب فيه، والحيلولة دون أن تؤدي

المماثلة التي تبديها الحكومة الأمريكية إزاء الاستجابة للنداءات الموجهة إليها بهذا الصدد إلى تعقيد الأمور بصورة لا تُحمد عقبائها. وقالت حماس في رسالتها للغابد ”إننا في حركة حماس إذ نتوجه إليكم بهذا النداء، لنأمل أن يجد صداه من خلال تدخلكم لدى الإدارة الأمريكية وحضها على الاستجابة للنداءات الرسمية والشعبية في العالم الإسلامي والعربي للإفراج عن د. موسى أبو مرزوق“.

غير أن قرار المحكمة الأمريكية في 1995/8/2 القاضي بتمديد اعتقال أبو مرزوق أدى إلى تصعيد ملحوظ في لغة الخطاب لدى حركة حماس. بل يمكن القول إن هذا التصعيد سبق قرار المحكمة في محاولة للضغط على الإدارة التي اتخذت أساساً قرار الاعتقال.

ففي 2 آب/ أغسطس أصدرت حماس بيانين، أعربت في الأول عن قلقها العميق لتأخر السلطات الأمريكية في الإفراج عن رئيس مكتبها السياسي، وأكدت على أن:

- استمرار اعتقاله يفتح الباب أمام تكهنات عديدة لا أحد يعتقد أنها تصب في صالح المنطقة.
- الفرصة ما زالت متاحة لكي تصحح السلطات الأمريكية خطأها غير المبرر باعتقال د. أبو مرزوق دون دواع قانونية، وهو إجراء منافي للأعراف الدبلوماسية التي حددت أساليب التعامل مع الشخصيات السياسية.
- الاعتقال باعتباره عملاً سياسياً يستلزم من الإدارة الأمريكية اتخاذ قرار بالإفراج عن د. أبو مرزوق، بغض النظر عن طبيعة الإجراءات الأخرى التي تتملكنا شكوك بنزاهتها وبعدها عن التدخلات الخارجية.

أما البيان الثاني، فقد كان بادئ الحدة ليس في الحديث عن أمريكا فقط، وإنما عن أطراف عربية—الأردن والسلطة الفلسطينية—اعتبرها شريكة في مؤامرة اعتقال أبو مرزوق. بدأ البيان بمخاطبة الشعب المجاهد قائلاً:

ها هي خطوط المؤامرة ضدّ شعبنا وإسلامه العظيم تتضح وتبرز خيوطها المتشابكة ويسفر المجرمون عن وجوههم السوداء، وينجلي التحالف غير المقدّس الذي ربط الأطراف العربية وإسرائيل وأميركا من أجل ضرب حركة المقاومة الإسلامية ”حماس“ والتضييق على رموزها وقادتها السياسيين،

ففي الوقت الذي تشن إسرائيل حربها على أبناء شعبنا وتلقي بأكثر من سبعة آلاف من خيرة أبنائه في سجونها، وفي الوقت الذي تنتهج سلطة الحكم الذاتي سياستها القمعية ضد أبناء المعارضة الفلسطينية، وفي مقدمتهم أبناء الحركة الإسلامية، وإهانة رموزها الرابضين في زنازينها من أجل إرضاء إسرائيل، وفي الوقت الذي يطرد فيه الأردن الأخوين الدكتور موسى أبو مرزوق والمهندس عماد العلمي من أراضيه بإيعاز من كل من السلطة وإسرائيل، في هذا الوقت تتدخل أميركا لتكمل حلقات المؤامرة القذرة وتلقي القبض على الأخ موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" الذي يحمل الجنسية الأميركية [يحمل جرين كارد فقط]، ولم يسجل عليه أي مخالفة تتعارض مع القانون الأميركي أو تهدد الأمن الأميركي. ونحن في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نعتبر أن هذه الخطوة الأميركية امتداد للحرب التي تشنها أميركا ضد شعبنا وحركة حماس من أجل الضغط عليها لتركيعها وإخضاعها لاتفاقيات أوسلو والقاهرة التفرطية، وخصوصاً أن هذه الخطوة أتت في وقت تعلن فيه إسرائيل أنها لن تتنازل عن شبر واحد من أرض الضفة الغربية، وتعطي لنفسها الحق في التصرف في مياهنا وأرضنا كما تشاء وترضى. وأضاف البيان خاتماً:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ننظر ببالغ الخطورة للإجراء الأميركي، والذي يُعتبر عدواناً أميركياً جديداً على شعبنا وجماهيره المجاهدة وأمتنا الإسلامية، والذي يثبت أن أميركا جادة في الاستمرار في الانحياز الأعمى للصهيونية العنصرية. فاعتقال الأخ أبو مرزوق من قبل الإدارة الأميركية يتزامن مع مباركة أميركا والغرب للمجازر التي يقترفها خنازير الصرب بحق إخواننا البوسنيين، وإننا نؤكد أن هذه الإجراءات لن تثبتنا عن مواصلة خطنا الجهادي حتى تحرير أرض فلسطين، ولن يفلح أعداء الإسلام في زجنا في مستنقع الخيانة والتفريط والإقرار لإسرائيل بأي حق في قدس الأقداس، وإننا نحذر الإدارة الأميركية من اتخاذ أي إجراء ضد الدكتور موسى أبو مرزوق، وأن الشعب يرى أن أي أذى يلحق بالدكتور أبو مرزوق من اعتقال أو توقيف سيُعتبر عدواناً على الجماهير الفلسطينية، وعليه فإننا نطالب الولايات المتحدة بإطلاق سراح

الأخ موسى أبو مرزوق فوراً، فالرجل بروفيسور وأكاديمي وكل ذنبه أنه يحمل هموم شعبه وأمته ويعبر عن رسالة الإسلام الحضارية بدون مواربة وبكل عزّة وإباء. وإلى العرب والفلسطينيين الذين شاركوا إسرائيل في المؤامرة نقول: إنكم بتحالفكم مع أعداء الأمة لن تزدادوا إلا بُعداً عن شعبنا، وها هي مؤامرتكم قد انكشفت، فعودوا إلى رشدكم.

أما بعد صدور قرار تمديد اعتقال أبو مرزوق لمدة أسبوع آخر، فقد طرأ تصعيد آخر على لغة الخطاب لدى حماس. وأخذت تحذر صراحة من نتائج ذلك القرار السيئة على المنطقة وعلى الولايات المتحدة نفسها. وقالت في بيان آخر لها صدر في 3 آب/أغسطس:

لقد كنا نأمل في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن تلجأ الإدارة الأميركية لنداء العقل والمنطق، وتعلن قرار الإفراج عن الأخ المجاهد الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بعد الاعتقال التعسفي الذي اتخذته بحقه، ومن أجل إغلاق هذا الملف قبل أن يتسع وتتضاعف نتائجه السيئة على المنطقة وعلى الولايات المتحدة نفسها.

لكن القرار الأميركي بتمديد فترة اعتقال د. أبو مرزوق، ولمدة أسبوع آخر، يؤكد لنا أن الولايات المتحدة لم تفهم أو تتعامل مع لغة العقل والمنطق والحكمة التي حرصت عليها حركة حماس حتى الآن، وراحت تماطل أملاً في كسب الوقت لتفريق تهمة باطلة بالتعاون مع الكيان الصهيوني.

إن كل ذلك يؤكد ما قلناه منذ البداية بأن قضية اعتقال د. أبو مرزوق هي قضية سياسية وليس لها أي بُعد آخر، فالولايات المتحدة تعنتل المجاهد الكبير د. أبو مرزوق؛ لأنه يقود حركة تحرر وطني، تحظى بتأييد شعبنا الفلسطيني، وبمؤازرة أمتنا العربية والإسلامية لجهادها المبارك ضدّ ظلم واستبداد المحتلين الصهاينة.

إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهي ترقب تورط القرار الأميركي المتزايد في الارتهان لصالح نفوذ اللوبي الصهيوني داخل الإدارة الأميركية، لتتوقع أن يغيب عن أذهان القادة الأميركيين تجربتهم المبررة في المنطقة عندما يصطدمون مباشرة مع تياراتها الشعبية والإسلامية المقاومة. وإذا كانت الإدارة

الأميركية لم تَعَباً بردود الفعل الساخطة، وبفعاليات الاحتجاج الجماهيري في كل العالم العربي والاسلامي على الخطوة العدائية من جانب السلطات الأميركية، فإن عليها أن تتوقع أي رد فعل مهما كان نوعه على هذه الاستهانة وهذا التجاوز للنداءات الواسعة التي عبّرت عن نبض جماهير أمتنا العربية والإسلامية، وعليها في نفس الوقت أن تتحمل مسؤولية سياستها العدائية هذه.

وفي 4 آب/ أغسطس أصدرت حماس البيان الأعنف والأكثر صراحة وصرامة من كل ما سبق، وأكدت فيه على:

1. على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بالإفراج الفوري والسريع عن د. موسى أبو مرزوق ودون شروط.

2. تدعو حركة المقاومة الإسلامية "حماس" جميع القوى المدافعة عن حقوق الإنسان والقوى المحبة للسلام والعدالة في العالم للضغط على أمريكا للإفراج عن د. موسى أبو مرزوق.

3. على أمريكا أن تفهم أن أي تفكير بتسليم د. موسى أبو مرزوق إلى الكيان الصهيوني سيضر بمصالحها في الشرق الأوسط بشكل كبير، وسيعرضها لغضبة الجماهير العربية والإسلامية، الأمر الذي لا تُحَمَدُ عقباؤه.

4. تتوجّه حركة المقاومة الإسلامية إلى كل أجهزتها العاملة في العالم للوقوف على أهبة الاستعداد للتحرك للدفاع عن رجال الإسلام في اللحظة المناسبة والمكان المناسب.

وختم البيان مخاطباً "شعب الانتفاضة البطل" بلغة تحريضية واضحة: "لا بُدّ لكم من وقفة وطنية حازمة قبل أن تختطفكم أيدي العنصرية في كل مكان. قفوا في وجه الظلم والطغيان وادعوا بالحق وثقوا بنصر الله فهو قادم وقريب".

وفي 9 آب/ أغسطس أصدرت حركة حماس بياناً آخر حذرت فيه الولايات المتحدة من الدخول بشكل مباشر طرفاً في الصراع، الأمر الذي لا تُحَمَدُ عقباؤه. وقالت إنها تدرس بجدية بالغة الخطوة الأميركية، وسيكون لها موقفها الذي يتلاءم معها. وجاء في البيان الذي حمل توقيع المكتب الإعلامي:

إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تنظر بخطورة بالغة إلى قيام مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي باعتقال الدكتور موسى أبو مرزوق بعد أن تراجعت دائرة الهجرة الأميركية عن ادعاءاتها السابقة بوجود مخالفات لقوانين محلية.

إن لجوء الإدارة الأميركية إلى اعتقال الدكتور موسى أبو مرزوق مجدداً بناءً على الطلب الصهيوني، يؤكد رضوخ هذه الإدارة بشكل كامل للضغط الصهيوني، الأمر الذي يثبت وجود مؤامرة سياسية (صهيونية - أميركية) مشتركة تم نسجها في الخفاء بين الطرفين.

إن هذه الخطوة تؤكد بصورة لا تقبل الجدل أن عملية الاعتقال كانت إجراءً سياسياً صرفاً، تم بسبب الآراء والمعتقدات السياسية التي يؤمن بها الدكتور أبو مرزوق والمخالفة لوجهة النظر الأميركية.

لقد تعاملت السلطات الأميركية مع قضية الاعتقال بخداع وخُبث واضحين، فبينما كانت تروج أنها إجراء قانوني، كانت في نفس الوقت تجري اتصالات سرية مع حكومة الإرهابي إسحاق رابين لحشد اتهامات باطلة ضد الدكتور أبو مرزوق، في محاولة للإضرار بسمعة ومكانة حركة حماس إقليمياً ودولياً، وإشغالها عن كفاحها ضد المستعمرين الصهاينة.

لقد رفضت إدارة بيل كلينتون جميع المناشدات الرسمية والشعبية لإطلاق سراح الدكتور أبو مرزوق، وأصرّت على ارتكاب خطأ سياسي بالغ يتمثل في استمرار اعتقاله، مما ستكون له آثار سلبية وعواقب غير مأمونة.

لقد أصمّت السلطات الأميركية أذنيها عن سماع صوت العقل والمنطق الذي انطلقت أصداؤه من كافة أرجاء العالم، بينما سمحت للفحيح الصهيوني أن يتغلغل فيها، ويدفعها باتجاه تبني مواقفها التي لا تخدم في النهاية سوى المصالح الصهيونية.

إن قيام الإدارة الأميركية بهذه الخطوة يُعدُّ تحدياً سافراً لمشاعر المسلمين عموماً والفلسطينيين خصوصاً، الذين وقفوا إلى جانب حركة حماس وطلبوا



الإدارة الأميركية بالتراجع عن قرارها، الذي سيواجه برد فعل قوي من المسلمين في جميع أنحاء العالم.

إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نحذر إدارة الرئيس بيل كلينتون من مغبة تسليم د. أبو مرزوق لسلطات العدو الصهيوني، مؤكداً أن هذه الخطوة تُعدُّ خطأً أحمر، سيعني تجاهله من قِبَل الولايات المتحدة دخولها بشكل مباشر طرفاً في الصراع بين شعبنا وبين الاحتلال الصهيوني، وهو ما لا تُحمد عقباه.

إن على الإدارة الأميركية إعادة حساباتها بجدية، وإصدار قرارها بالإفراج عن الدكتور أبو مرزوق؛ لأن التمادي في تنفيذ رغبات العدو الصهيوني، والارتهان لمصالحه وحده، لن تكون في صالحها أو في صالح الشعب الأميركي.

وأخيراً، تؤكد حركة حماس أنها تدرس بجدية بالغة الخطوة الأميركية الجديدة، وسيكون لها موقفها الذي يتلاءم معها بما تحمله من أبعاد عدائية، وستصون الحركة كرامة قادتها السياسيين، وستضمن الإفراج عنهم بكافة الوسائل المتاحة لديها.

وفي خضم هذه البيانات، فوجئ المراقبون بتصريحات للمهندس إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم حماس (مجلة الشروق، 1995/8/7)، نفى فيها أن تكون حركته قد هددت بضرب المصالح الأميركية رداً على اعتقال رئيس مكتبها السياسي. وقال إن الحركة حذرت من ردود فعل الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين على استمرار اعتقال أبو مرزوق أو تسليمه لـ "إسرائيل".

وأكد غوشة: "لم يصدر أي بيان عن حماس أو ناطقها الرسمي يهدد بضربها (المصالح الأميركية)". لكنه قال: "لا يجوز منذ الآن التعامل مع أمور افتراضية مستقبلية قبل أن تقع، عندما تقوم الولايات المتحدة باعتقال موسى أبو مرزوق لفترة طويلة، أو عندما تقوم بتسليمه إلى اليهود فإن حماس ستدرس الموقف وتحدد موقفها". مستدركاً "عندها سيكون لكل حادثٍ حديث".

وأضاف ”هناك بعض المحددات التي تجعلنا لا ندخل في معركة كسر عظم مع أمريكا، يهمننا ألا ندخل في صدام مع الشعب الأمريكي، وأن نفرّق بين الشعب والإدارة الأمريكية“.

ولم يحدد غوشة الأسباب التي تدعو إلى انتهاج سياسة عدم المواجهة مع الولايات المتحدة، ولكنه قال إن العمليات العسكرية ضدّ الاحتلال هي التي تعطي الرصيد للشعب، وأي نشاط خارجي سيشتت هذا الرصيد.

لكن غوشة نفى أيضاً أن تكون حماس تعتزم حتّى حركة الجهاد الإسلامي على عدم تنفيذ تهديداتها بنقل المعركة إلى خارج فلسطين واستهداف المصالح الأمريكية؛ ”لأن لكل فصيل قراره المستقل، ونحن لا نلزم أحداً“. وكانت حركة الجهاد الإسلامي قد أصدرت بياناً بالغ الحدة هدّدت فيه بقتل الأمريكيين في أي مكان يتواجد فيه مقاتلوها. ويعتقد أن المرحوم د. فتحي الشقاقي، الأمين العام السابق للحركة، هو الذي أصدر ذلك البيان بدافع صداقته التاريخية مع أبو مرزوق.

وبعد 10 أيام من تصريحاته السابقة، جدد غوشة نفيه صدور تهديدات عن حماس بضرب المصالح الأمريكية (صحيفة الرأي، عمّان، 1995/8/17). وقال إن حماس لم تهدد بضرب المصالح الأمريكية في المنطقة إذا لم تفرج السلطات الأمريكية عن أبو مرزوق. وأضاف أنه لم يصدر عن حركة حماس من خلال بياناتها أو من خلال ناطقها الرسمي أي تهديد يفيد بذلك.

وأشار إلى أن الحركة أوضحت أن على الإدارة الأمريكية أن تفرج فوراً عن أبو مرزوق محذرة من أن استمرار اعتقاله قد يؤدي إلى تحركات شعبية في العالمين العربي والإسلامي يصعب ضبطها. وشدد غوشة على أن حماس ملتزمة ومنضبطة ببرنامجها الاستراتيجي القائم على مقاومة الاحتلال الصهيوني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكنه أكد أنه في حال إصرار الإدارة الأمريكية على مواصلة اعتقال د. أبو مرزوق، والأخطر من ذلك تسليمه إلى الكيان الصهيوني، فإن حماس ستراجع استراتيجيتها في الصراع على ضوء أي تصرفات خطيرة من الإدارة الأمريكية.



تصريحات غوشة المعروف عنه التشدد قرأها المراقبون في حينه باعتبارها محاولة لعدم دفع واشنطن إلى مزيد من التعنت في معالجتها لقضية أبو مرزوق. وقد لوحظ أن هذه التصريحات قد صيغت على طريقة التلويح بالعصا والجزرة في وقت واحد. غير أن بيانات حماس ما لبثت أن عادت إلى لغتها السابقة. ففي اليوم التالي فقط لنشر تصريحات غوشة، أصدرت حماس بياناً في غزة اعتبر اعتقال أبو مرزوق مؤامرة. ووصفه بأنه إجراء مخالف لكل القوانين والأعراف الدولية والحقوق الإنسانية. وقال البيان: "إن إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون أصبحت، وبما لا يخفى على أحد، أداة صهيونية غير عابئة بمصالح الشعب الأمريكي ومصيره، وكل همها هو تنفيذ أوامر إسرائيل". ودعا البيان الشعب الأمريكي "لأن يقول كلمته، ويوقف الإدارة عند حدها ويمنعها من المغامرة بمصيره إرضاءً لإسرائيل"، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني "ليس عدواً للشعب الأمريكي".

وطالب البيان بالإفراج عن أبو مرزوق، محذراً من أنه في حال تسليمه فإن الولايات المتحدة و"إسرائيل" ستدفعان ثمناً غالياً. وقد ترافق إصدار هذا البيان مع قيام ملثمين في قطاع غزة بإحراق العلمين الإسرائيلي والأمريكي خلال مظاهرات احتجاجية على اعتقال أبو مرزوق. كما ندد خطباء المساجد في غزة باستمرار السلطات الأمريكية باعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس محذرين من أي خطوة ترمي إلى تسليمه لـ"إسرائيل".

وأكد بيان حماس على:

- ضرورة الإفراج عن الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وأن استمرار اعتقاله لا يعني إلا استمرار معاداة وتكرُّم أميركا لحقوق الشعب الفلسطيني.
- إن فاتورة تسليم الدكتور موسى أبو مرزوق لإسرائيل ستدفع أميركا وإسرائيل ثمنها غالياً.
- إننا وفي ظل هذه المؤامرة العالمية التي تستهدف القضاء على شعبنا وقضيتنا، لنطالب السلطة الفلسطينية أن تعي هذه المؤامرة وتتوقف عن مطاردة

واعتقال مجاهدينا، والإفراج الفوري عن المعتقلين، واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني المجاهد، وألا تكون ذريعة لأعداء شعبنا لمطاردة واعتقال مجاهدينا الأحرار.

وقد تواصل التباين الذي ربما كان متعمداً في لغة خطاب حماس مع واشنطن. ففي 1995/9/23، وزع بيان بالغ الحدة حمل توقيع تلامذة أبو مرزوق تضمن تهديداً صريحاً بقتل المواطنين الأمريكيين المقيمين في مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة. وأكد البيان الذي حمل عنوان "تحذير إلى كل أمريكي قدر يعيش في بلادنا الجميلة" قدرة هذه المنظمة، التي لم يثبت وجودها واقتصرت بياناتها على البيان المشار إليه، على "ضرب كل أمريكي في قطاع غزة والضفة الغربية". وأضاف البيان المكتوب بالإنجليزية "نحن نستطيع بسهولة قتل كل أمريكي".

وقد حرص البيان، الذي غالباً ما يكون قد صدر عن جهة داخل حماس، عدم علاقة هذه المنظمة بحركة حماس. وأكد أن منظمة تلامذة أبو مرزوق ستنفذ تهديداتها في حال لم تطلق الإدارة الأمريكية "قائدها". وتابع البيان "الموت للأمريكيين" مهدداً بتحويل غزة والضفة الغربية إلى "لبنان جديد".

وبحرص مماثل قالت حماس في اليوم التالي إنها غير مسؤولة عن هذا البيان. بل وأضافت "إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ننظر بعين الريبة والشك لكل المجموعات التي تهدد الأبرياء العزل". إلا أنها دعت "الشعب الأمريكي إلى أن يقف بالمرصاد لتصرفات حكومته التي هي ضد مصالح الشعب الأمريكي بقصد استعطاف اللوبي الصهيوني صاحب القرار الحقيقي في الولايات المتحدة". وشدد بيان حماس على إدانة "الإجراء الظالم ضد الأخ موسى أبو مرزوق والذي جاء استجابة للضغوط الصهيونية المباشرة، والذي يمثل استفزازاً لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، إلا أنها لا تعفي الشعب الأمريكي من هذه المسؤولية". وأضافت حماس "نشجب ونستنكر أي تهديد للمواطنين الأمريكيين وخصوصاً الذين في ضيافة الشعب الفلسطيني".



هذا الحرص البالغ من جانب حماس على عدم توجيه تهديدات مباشرة للأمريكيين والمصالح الأمريكية يفسره محمد نزال، عضو مكتبها السياسي وممثلها في الأردن، بقوله:

السياسة العامة لحركة حماس هي تجنب استخدام لغة التهديد والوعيد في خطابها السياسي باستثناء العدو الصهيوني، ونعتقد أن الضغط السياسي والإعلامي والجماهيري على الإدارة الأمريكية يمكن أن يُسفر عن نتائج إيجابية أكثر من لغة التهديد، التي قد تزيد من عنجبية الطرف الآخر وإصراره على موقفه. إننا نسير في محاور متعددة من أجل تحقيق هدفنا بإطلاق سراح د. موسى، ونأمل أن يتحقق هذا الهدف دون خروج عن سياستنا بحصر دائرة الصراع مع الكيان الصهيوني. (مجلة فلسطين المسلمة، أيلول/سبتمبر 1995)

هذه الوقفة القوية التي اتخذتها قيادات حماس وكل كوادرها وأعضائها للدفاع عن أبو مرزوق رافقها في الوقت ذاته اعتراضان على تصرفين لرئيس المكتب السياسي للحركة، وإن كان لم يتم التعبير عن ذلك بشكل صريح وعلى نطاق واسع.

الأول: هو مبدأ توجُّهه إلى الولايات المتحدة، وهو الذي سبق له أن غادرها سنة 1992 بعد انكشاف موقعه القيادي في حماس. ولقد عبّر عن ذلك محمد نزال بشكل غير مباشر حين سُئل إن كانت حماس قد توقعت قيام الولايات المتحدة باعتقال أبو مرزوق، فأجاب بدبلوماسية المعهودة:

الذين يحملون عبء القضية الفلسطينية والدفاع عنها ينبغي لهم أن يتعاملوا مع أسوأ الاحتمالات والتوقعات، وأن يضعوا في اعتبارهم حدوث غير المتوقع... ولا شك أن إعلان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وضع حماس على قائمة الإرهاب في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، كان مؤشراً واضحاً على خطوة أمريكية هامة في محاربة الحركات المجاهدة في فلسطين ولبنان... كما أن المشاريع المقدمة للإقرار في الكونجرس الأمريكي بهذا الشأن تسير في الاتجاه نفسه. (مجلة فلسطين المسلمة، أيلول/سبتمبر 1995)

الثاني: تعيين محام يهودي للدفاع عن أبو مرزوق، وهو الأمر الذي سبق لأبو مرزوق نفسه أن كان متردداً فيه، وفكر في انعكاساته السلبية على حماس.

وقد قال إبراهيم غوشة صراحة إن حماس لا توافق على تعيين محام يهودي. وإنها تفكر في تعيين محام آخر في مرحلة أخرى من المحاكمة (الشروق، 1995/8/7).

ويعبر مصطفى الداوي، ممثل حماس في لبنان (في ذلك الوقت)، عن الاعتراضين ذاتهما، ولكن بطريقة أخرى، وذلك عبر التقرير الذي رفعه لقيادة الحركة في عمان عن اجتماع القوى والأحزاب الفلسطينية واللبنانية بشأن اعتقال أبو مرزوق. يقول التقرير "ولكن الجميع توقّف بنوع من التأنيب للحركة عند:

1. لماذا أمريكا وبالذات الآن؟ وعشية عملية استشهادية نوعية؟
2. لماذا ستانلي كوهين؟ وهل هذا الاختيار جاء من وبعلم الحركة؟



الفصل الحادي عشر

حسابات السلطة

حسابات السلطة

كانت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس تمر بواحدة من فترات الفتور البالغ حين أوقفت السلطات الأمريكية د. موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، في مطار جون كينيدي بنيويورك. بل إن أبو مرزوق نفسه كان قد اضطر للتوجه إلى الولايات المتحدة بهدف بحث إمكانية العودة للاستقرار فيها في أعقاب طرده من الأردن، استجابة للضغوط التي مارسها السلطة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات. وقد كانت "إسرائيل" والولايات المتحدة طرفاً في هذه الضغوط، التي اضطر الأردن في ضوئها إلى إلغاء العمل بالاتفاق الشفوي الذي أبرم سنة 1992 وسمح بموجبه لأبو مرزوق وعماد العلمي بالإقامة داخل الأراضي الأردنية.

ولم تستهدف ضغوط السلطة الفلسطينية إخراج أبو مرزوق والعلمي من الأراضي الأردنية فحسب، لكنها كانت تستهدف وقف كل نشاط لحركة حماس داخل الأراضي الأردنية، بما في ذلك منع إبراهيم غوشة الناطق الرسمي باسم الحركة، ومحمد نزال ممثلها في الأردن من الإدلاء بأي تصريحات إعلامية من داخل الأراضي الأردنية. أما خالد مشعل الذي كان يتولى نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، فإنه لم تكن تصدر عنه أي تصريحات أصلاً... ذلك أنه رجل ظلّ يحافظ على نمط من السرية في تحركاته ونشاطه حتى تعرض لمحاولة الاغتيال الإسرائيلية في عمان في 1997/9/25.

والواقع أن أبو مرزوق وعماد العلمي لم يكونا يمارسان أي نشاطات علنية داخل الأراضي الأردنية. وكان وجودهما موضع تكتم شديد إلى الحد الذي كان الصحفيون معه لا يعرفون أنهما يقيمان في الأردن، بمن في ذلك كاتب هذا الكتاب الذي أعد أسئلة لأبو مرزوق يوم توقيع اتفاق أوسلو وبعث بها إلى مكتب حماس في الأردن متوقفاً أن الإجابات الخطية التي حصل عليها قد أتته من دمشق، حيث كان يفترض أن أبو مرزوق يقيم فيها.

لكن إبعاد الأردن لأبو مرزوق والعلمي كان ناجماً عن عدم قدرة السلطات الأردنية على اتخاذ إجراءات بحق مشعل وغوشة ونزال لأنهم يحملون الجنسية الأردنية.

ومن بين الضغوط التي مارستها السلطة الفلسطينية ورئيسها على الأردن، الزَّعم بأن الأردن يقف وراء العمليات التي تنفذها حماس ضد أهداف إسرائيلية في إطار اتفاق سياسي يهدف إلى إفشال السلطة الوطنية الفلسطينية، واستعادة السيادة الأردنية على الضفة الغربية، مضافاً إليها قطاع غزة في هذه المرة. ويبدو أن دعاوى السلطة قد نجحت في إقناع واشنطن، أو إثارة اهتمامها، وكذلك "إسرائيل" التي لم تكن تقبل أن تفهم كيف يمكن للأردن يكون مخلصاً لـ "معاهدة السلام" التي أبرمها معها في الوقت الذي يوفر فيه ملاذاً لقيادة حماس؟

وحين أبعاد الأردن أبو مرزوق والعلمي، كانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد قامت بحركة اعتقالات استهدفت قادة ورموز حماس في الأراضي الفلسطينية، شملت أعضاء في مكتب حماس الإداري بقطاع غزة الذي يعتبر قيادة القطاع.

لذلك، فإن السعادة التي شعرت بها السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لدى طرد الأردن لكل من أبو مرزوق والعلمي، تكررت مرة أخرى حين أعلن عن توقيف أبو مرزوق في نيويورك.

يقول تقرير أعده من غزة كاتب أردني (صالح قلاب) عُرف بعلاقاته الوثيقة مع ياسر عرفات، جرّاء نضاله لسنوات طويلة في صفوف الثورة الفلسطينية وخروجه من بيروت معه على ظهر سفينة واحدة سنة 1982:

في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان استقبل قطاع غزة، الخاضع لنفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي ما يزال يعيش أجواء عملية تل أبيب الأخيرة الانتحارية، ويتابع آخر مراحل تطور المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي جرى تعليقها بعد هذه العملية، وستستأنف اليوم في إيالات، نبأ اعتقال القائد السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" د. موسى أبو مرزوق (أبو عمر) باندهاش بالغ اختلطت فيه فرحة الذي يناصبون حركته العداء، بأحزان ومخاوف أعضائها والمؤيدين لها، وعدم اكتراث الشارع الغزوي.

وجاء نبأ اعتقال أبو مرزوق بينما كان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يوقع اتفاقاً قيمته 40 مليون دولار لإصلاح شبكة المجاري الصحية في قطاع غزة مع السفير الأمريكي في إسرائيل مارتن انديك، بحضور عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين والفلسطينيين، وقد بادر القنصل الأمريكي الذي كان يحضر حفل التوقيع إلى تأكيد صحة هذا النبأ عندما سأله أبو عمار عن ذلك.

ومع أن شقيق موسى أبو مرزوق، وهو العميد محمود أبو مرزوق، الذي يتولى مسؤولية دائرة الإطفاء والحرائق في السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي هو أيضاً أحد كبار الضباط الفلسطينيين المنتمين إلى حركة فتح التي تعدّ الحزب الحاكم في مناطق الحكم الذاتي، وأحد أعضاء مجلس الأمن الفلسطيني الذي يتشكل من قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية والذي يعقد اجتماعاً دورياً يومياً برئاسة عرفات، إلا أن هذا المجلس لدى اجتماعه الليلة قبل الماضية بعد نبأ الاعتقال بأقل من ساعة لم يتطرق إلى هذه الحادثة لا من بعيد ولا من قريب.

وكان كبار قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية قبل انعقاد الجلسة اليومية لمجلس الأمن الفلسطيني المذكور آنفاً قد تحلّقوا حول العميد محمود أبو مرزوق في أحد ممرات مبنى المنتدى الذي اعتمده الرئيس الفلسطيني مقراً له وللسلطة الوطنية الفلسطينية، وأخذوا يمطرونه بفيض من الأسئلة حول شقيقه الذي اعتقل في الولايات المتحدة يوم الثلاثاء الماضي، وعن ظروف هذا الاعتقال وعمّا إذا كانت عائلته المقيمة في الولايات المتحدة قد بادرت إلى إجراء أي اتصال مع ذويه وأهله في قطاع غزة. ولعل ما يلفت الانتباه أن نوعاً من الأسى المختلط بالشفقة، وبفرحة داخلية غير ظاهرة، قد خيم على كبار قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وهم يتحلّقون حول العميد أبو مرزوق ويلقون عليه أسئلة متلاحقة، بعضها هدفه المزيد من المعرفة والاستيضاح، وبعضها الآخر يطفح بالتشفي والكيدية. والحقيقة أن عرفات الذي امتنع عن الإدلاء بأي تصريح رسمي في مجال التعليق على حادثة اعتقال زعيم التنظيم الذي يعدّ خصمه الأكبر في هذه المرحلة، لم يظهر عليه أي ردّ فعل يمكن استشفاف أي شيء منه لا سلباً ولا إيجاباً، وبقي بعد تأكّده من النبأ يتابع الشؤون الفلسطينية اليومية بطريقة عادية. (الشرق الأوسط، 1995/7/29)

عدم ظهور أي انفصالات بأي اتجاه كان على ياسر عرفات لحظة تبليغه خبر اعتقال أبو مرزوق مرده—وفقاً للذين يعرفون كيف يفكر الرجل—راجع لكونه بدأ يقلب الأمر على عدة أوجه، في مقدمتها: كيف سينظر الرأي العام الفلسطيني والعربي للمسألة؟ وهل يمكن أن يرى البعض في اعتقال أبو مرزوق في أمريكا عملية تواطؤ مكشوفة مع "إسرائيل"، الوجه الآخر لاعتقال الأجهزة الأمنية الفلسطينية لقادة ورموز حماس في الداخل؟ وهل سيؤدي حادث الاعتقال إلى قيام حماس بتنفيذ عمليات عسكرية مكثفة تكون محصلتها وقف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، الذي يفترض في عرفات أن يحقق الأمن الإسرائيلي؟

لذلك، وفي اليوم ذاته الذي نُشر فيه التقرير السابق، أعلن مروان كنفاني الناطق الرسمي باسم عرفات إن السلطة الوطنية الفلسطينية سوف تتابع موضوع اعتقال أبو مرزوق، وسوف تعرض بالطبع قبول الأخ أبو مرزوق، الذي هو من أصل فلسطيني، في أراضيها لو تعذر إيجاد مكان لإقامته (الشرق الأوسط، 1995/7/30). وفي اليوم التالي طلبت السلطة الفلسطينية من "إسرائيل" والولايات المتحدة تهدئة الأوضاع لتفادي وقوع أي أزمة. وصرح كنفاني أنه "من غير المفهوم إصرار إسرائيل على تصعيد الموقف بالمطالبة رسمياً بتسليم أبو مرزوق في هذا الوقت بالذات، وفي ضوء عدم توجيه أي تهمة إليه من قبل الولايات المتحدة وعدم توفر أدلة قوية". وأضاف أن السلطة الوطنية ترى ضرورة معالجة هذا الأمر بهدوء وتعقل لإيجاد حل لهذه المشكلة وتجنب الأزمات (الشرق الأوسط، 1995/8/1).

وفي اليوم التالي، اعتبر مستشار آخر لعرفات، هو د. أحمد الطيبي، أن طلب التسليم الإسرائيلي الذي تقرر إعداده من شأنه أن يصعد الوضع ويزيد من حدة التوتر في المنطقة. وطالب الطيبي الإدارة الأمريكية بعدم تسليم أبو مرزوق لـ"إسرائيل" لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج سلبية، إلى جانب افتقار مثل هذه الخطوة إلى الأسس القانونية (إذاعة إسرائيل، 1995/8/1).

ويكشف نبيل أبو ردينة، المستشار الإعلامي لعرفات، بعد ذلك، عن أن السلطة الفلسطينية أجرت اتصالات مع الولايات المتحدة للعمل على ترحيل أبو مرزوق إلى

إحدى الدول العربية، مشيراً إلى أن اتصالاً مباشراً قد أُجري مع الولايات المتحدة، دون أن يكشف عن الجهة التي تمَّ معها الاتصال (إذاعة إسرائيل، 1995/8/3). ويؤكد أبو ردينة ”إن موقفنا الرسمي من هذه القضية هو أننا لا نقبل بأي شكل من الأشكال تسليم د. أبو مرزوق لإسرائيل، ونطالب بإعادته إما إلى دولة الإمارات التي سافر منها إلى نيويورك أو إلى دمشق حيث يوجد مقر لحركته فيها“.

غير أنه، وفي ضوء مقدمات الحدث، لم يكن مُتوقفاً أن تثق حركة حماس بمصادقية هذه التصريحات، وقد استقبلت بالشك والتشكيك اقتراح السلطة الفلسطينية إعادة أبو مرزوق إلى وطنه. وقال محمد نزال إن السلطة التي عملت على ترحيل أبو مرزوق من الأردن، وتعتقل عناصر من حماس، لا يمكن أن تكون جادة في دعوتها هذه، ورأى أن هذه الدعوة تندرج في إطار دعائي مكشوف (الحدث، 1995/8/1).

تصريحات نزال التي تنطلق من موقع الشك المشروع في ضوء خلفية حدث الاعتقال، تنطلق في الوقت ذاته من لحظة انفعال لا تدرك الطريقة التي تجري بها السلطة—وخصوصاً عرفات—حساباتها. وهذا ما تأكد لاحقاً، حيث بعد أن أدركت قيادات حماس صحة موقف السلطة الراض تسليم أبو مرزوق لـ”إسرائيل“، بدأت تغيير من رؤيتها السلبية لهذا الموقف.

وبعد أيام قليلة، بدأت تتحدث التقارير عن أن عرفات تلقى تأكيدات من مسؤولين في الخارجية الأمريكية بأن واشنطن لن تسلّم أبو مرزوق لـ”إسرائيل“. وأشارت التقارير إلى أن عرفات تلقى هذه التأكيدات خلال اتصال أجراه مع مسؤول أمريكي كبير يُعتقد أنه منسق شؤون الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية دنيس روس Dennis Ross. وأضافت التقارير أن زعماء حماس داخل الأرض المحتلة تقدّموا بطلب إلى الرئيس الفلسطيني لبيدل جهداً لدى الإدارة الأمريكية لجهة عدم تسليم أبو مرزوق إلى ”إسرائيل“. كما أن عائلة أبو مرزوق، ومن ضمنها شقيقه العميد محمود، التقت عرفات أكثر من مرة بعد اعتقال ابنها في الولايات المتحدة ورجّته أن يبذل قصارى جهده؛ لضمان عدم تسليمه إلى ”إسرائيل“ والإفراج عنه.

وإذا كان هناك داخل السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية من تصرف في ضوء الحسابات السياسية التي لا تُحَبِّد الاستمرار في اعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أو تسليمه لـ "إسرائيل"، فإن هناك من تصرف عن قناعة منطلقة من الحنين إلى الماضي، ووجود قاسم مشترك، ولو في حدّه الأدنى يتمثل في التحفظ على اتفاق أوسلو. ذلك هو سليم الزعنون؛ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الذي أمضى شبابه في جماعة الإخوان المسلمين في غزة.

لقد بادر الزعنون إلى إرسال مذكرة إلى رئيس الاتحاد البرلماني العربي طلب تعميمها على البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد. وقد صيغت المذكرة بلغة قانونية مُحكّمة، كون الزعنون في الأساس قانونياً ضليعاً تولى العمل لفترة طويلة كمدع عام في قطاع غزة ثم في الكويت. وهو ملم بمدخل ومخارج قانونية مهمة تتعلق بالقوانين سارية المفعول في قطاع غزة، ووضعه من وجهة نظر القانون الدولي. غير أن الزعنون، وشعوراً منه بحراجه التدخل في موضوع أبو مرزوق الذي يقود الفصيل الأبرز في معارضة اتفاق أوسلو، ومبدأ "السلام" مع "إسرائيل"، وجد نفسه يبدأ مذكرته بما يقترب من محاولة التبرير لهذا التدخل. قال الزعنون:

ما يدفعني للكتابة إليكم في هذا الموضوع أن المجلس الوطني الفلسطيني مطلوب منه حماية كل فلسطيني يتعرض للظلم... وزيادة على ذلك فإن الأخ موسى أبو مرزوق هو رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وهو على رأس تنظيم فلسطيني لا يرفض المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني.

إن اعتقال الأخ موسى أبو مرزوق موضوع يستحق أن نحتجّ عليه برلمانياً، وأن ندعو كل المحافل الدولية للوقوف إلى جانبه، وأن تُسَخَّر الوسائل الدبلوماسية لتبني قضية سرعة الإفراج عنه، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: الأخ موسى أبو مرزوق مواطن فلسطيني من قرية بينا التي احتلها الإسرائيليون في حرب 1948... ومن قطاع غزة، حيث يسكن في مدينة رفح... وبالتالي فإن الذي يملك طلب إعادة تسليمه وفقاً للقوانين والأعراف هو دولة فلسطين وحكومتها المؤقتة الممثلة في رئيس، وأعضاء اللجنة التنفيذية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وليس السلطات الإسرائيلية.

ثانياً: يحمل الأخ موسى أبو مرزوق جرين كارد منذ مدة طويلة ويقيم هو وعائلته وأولاده في أمريكا، وهذه البطاقة لها قوة جواز السفر الأمريكي في الخارج وفي داخل أمريكا، وما فعلته السلطات الأمريكية يكون مبرراً لو كان الاتهام له بأنه ارتكب فعلاً جنائياً داخل الولايات المتحدة وكان قد هرب أو سافر قبل تحريك الدعوى الجزائية ضده.

ثالثاً: كان الأجدد بالولايات المتحدة الأمريكية أن تتحدث في أمر تسليمه إلى منظمة التحرير الفلسطينية وليس إلى إسرائيل، خاصة وأن أمريكا هي الراعي الأول للاتفاقيات التي عُقدت بين الأولى من ناحية باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني وبين إسرائيل التي تعهدت بإعادة الأرض والجلء عن الشعب، وهو ما فعلته جزئياً في قطاع غزة والضفة الغربية.

رابعاً: قامت إسرائيل بالتسليم المبكر للسلطات في قطاع غزة والضفة الغربية ومنها السلطة القضائية، كما اعترفت أمريكا بسلطات الأمن العام الفلسطينية، وقدمت الدعم المالي للشرطة الفلسطينية وكذلك المعونات الفنية والسيارات... وأولى بها أن تخاطبها في هذا الشأن.

خامساً: إن عدم تسليم المطلوبين في القضايا السياسية... مبدأ دولي عالمي استقرت عليه معظم الدول بما فيها أمريكا، بل إن كل دولة تقوم أدبياً بمنح اللجوء السياسي للأجنبي الذي يلجأ إليها، وهذا ما فعلته أمريكا بالنسبة لشاه إيران، واستقبالها المعارضة لأكثر من دولة، بل إن قرآننا الحنيف أقر هذا العرف عندما جاءت الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ صدق الله العظيم... والدول العربية أمينة على هذا المبدأ، فمن لجأ من زعماء عدن إلى الدول العربية المجاورة لم تقم بتسليمه.

سادساً: لم يرد اسم موسى أبو مرزوق في أي عملية أو محاكمة إسرائيلية، ولم تقدم إسرائيل أي طلب لتسليمه إلى أي دولة بما في ذلك أمريكا... وبناءً عليه، فإن الأمور جاءت مقلوبة... أمريكا تعتقل، ثم تطلب من إسرائيل أن تدبلج ادعاءً يبرر لأمريكا احتجازه!!

سابعاً: الأخ موسى أبو مرزوق، هو رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وكلمة "السياسي" واضحة المعنى بأنه المسؤول عن الجانب السياسي في

الحركة... وبالتالي فإن من واجب الولايات المتحدة التفاوض معه أو الطلب منه بهدوء أن يغادر الولايات المتحدة.

ثامناً: إن الطريقة التي احتُجّز فيها الأخ أبو مرزوق كانت بمثابة عملية استدراج، فقد أبلغ من السفارة الأمريكية بأنه غير ممنوع من دخوله للولايات المتحدة، ثم جرى القبض عليه، وهذه سابقة لا يجوز السكوت عنها.

تاسعاً: إن رئيس السلطة الوطنية يقوم بجهود هادئة وحيثية مطالباً بإنهاء هذه المشكلة، عارضاً استضافة موسى أبو مرزوق؛ باعتباره مواطناً فلسطينياً يحق له أن يقيم في بلده، أو في أي بلد في العالم يسمح له بالإقامة، ما دامت أمريكا قد اتخذت هذا الأسلوب لإلغاء حق الإقامة الثابت له بموجب قوانين الهجرة الأمريكية.

وفي الشهر التالي، كان الزعنون يقوم بزيارة للولايات المتحدة، وهناك التقى السيدة نادية العشي؛ زوجة أبو مرزوق، وبرفقتها محاميه ستانلي كوهين. كما اجتمع مع الأستاذ عبد الرحمن العامودي؛ المدير التنفيذي للمجلس الإسلامي الأمريكي. وقد طلب الزعنون أن يزور أبو مرزوق في سجنه، غير أن كوهين لم يحد ذلك وأقنعه بالعدول عن هذه الفكرة مع أن تنفيذها ممكن، وذلك حتى لا يوظفها الإعلام الصهيوني ضد منظمة التحرير متهماً إياها بـ "الإرهاب"!!

وقد تسلم الزعنون رسالة من أبو مرزوق نقلتها إليه السيدة زوجته تضمنت شكره للجهود التي بذلها لتأمين الإفراج عنه. وركزت رسالة أبو مرزوق للزعنون على أن اعتقاله هو قضية سياسية لا قانونية، وأنه سيطلق سراحه في نهاية المطاف دون أن يسلم لـ "إسرائيل"، لكنه ركّز على ضرورة تكثيف الجهد لإطلاق سراحه قبل استلام القضاء الأمريكي لطلب إسرائيلي بتسليمه؛ لأنه سيكون من شأن ذلك بدء المحكمة في مناقشة الطلب الإسرائيلي، وهو الأمر الذي قد يطول لسنوات يقرر في نهايتها رفض الطلب وإخلاء سبيله.

وطلبت زوجة أبو مرزوق تدخل ياسر عرفات شخصياً لدى الإدارة الأمريكية طالماً أن القضية سياسية، لتُعالج بالطرق السياسية. وبدوره رد الزعنون برسالة خطية ضمنها موافقته على أن اعتقال أبو مرزوق قضية سياسية، وأن الهدف منها



هو احتجازه لأطول فترة ممكنة، مع أن القضية في حد ذاتها "فارغة من الناحية القانونية". وتعد باستمرار العمل على متابعة هذه القضية برلمانياً وحقوقياً، وأن يضع رسالة أبو مرزوق أمام الرئيس عرفات فور عودته إلى عمّان، مشيراً إلى أن عرفات كان قد بدأ بالفعل في طلب تدخل أكثر من طرف لدى الإدارة الأمريكية بما في ذلك فرنسا، التي خاطب بهذا الشأن رئيسها جاك شيراك Jacques Chirac في الأيام الأولى للاعتقال.

أما العامودي فقد سلّم هو الآخر الزعنون رسالة شخصية منه، طلب منه فيها أن يطلب من العاهل الأردني الملك حسين التدخل لدى الإدارة الأمريكية لتأمين الإفراج عن أبو مرزوق، وقال العامودي: "إن لهذه القضية مضامين وأبعاداً سياسية يجب أن يتم التعامل معها بطرق وقنوات مناسبة".

كما طلب العامودي من الزعنون مشاركة زملائه المعتدلين والمؤثرين، بما في ذلك الأستاذ كامل الشريف، والرؤساء الحاليين والسابقين لمجلس النواب الأردني في ذلك. وأبدى العامودي ثقته في "أن اهتماماتنا المتبادلة والصادقة ستقربنا من بعض في المستقبل"، ويقول: "كلنا لنا الحق في أن نكون متفائلين؛ لأن مصيرنا المشترك يتطلب منا الشجاعة".

وكقانوني، عقد الزعنون مداورات مهمة مع كوهين على مدى ساعتين كاملتين، قال كوهين في نهايتها إنه استفاد من خبرة الزعنون كوكيل نيابة سابق في قطاع غزة. وخصوصاً فيما يختص بعلاقة القطاع ككيان مستقل في التعامل مع الدول الأخرى، بما في ذلك مصر، بشأن قضايا المطلوبين.

ويقول الزعنون إنه أوضح للمحامي أن مصر في عهد عبد الناصر كانت تصر على اعتبار قطاع غزة الجزء الباقي من فلسطين، والذي يجب أن يتحول إلى دولة في المستقبل. ولذلك فقد تمّت المحافظة على استمرار القوانين الفلسطينية الصادرة في زمن الانتداب البريطاني. وفي سنة 1962، أصدر عبد الناصر كرئيس لمصر، النظام الدستوري لقطاع غزة، وبموجبه كان القطاع يتعامل مع الدول الأخرى، بما في ذلك مصر، ككيان مستقل.

ويبدو أن عرفات قد استجاب لطلب أبو مرزوق. إذ قالت تقارير إن عرفات طالب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال وجوده في واشنطن لتوقيع اتفاق أوسلو 2 (1995/9/28)، بالإفراج عن أبو مرزوق، غير أن التقارير لم تذكر شيئاً عما إذا كان كلينتون قد أعطى وعداً قاطعاً بالإفراج عنه (الشرق الأوسط، 1995/10/3). لكن التقديرات التي خرج بها المسؤولون الفلسطينيون—الذين رافقوا الرئيس الفلسطيني في رحلته الأمريكية—تفيد بأن عرفات تلقى تأكيدات بعدم تسليم مسؤول حماس إلى "إسرائيل".



لجنة الدفاع عن د. أبو مرزوق تلتنقي الرئيس عرفات في واشنطن

الفصل الثاني عشر

ملف التسليم الإسرائيلي

ملف التسليم الإسرائيلي

إحالة أبو مرزوق إلى محكمة جنوب نيويورك للنظر في طلب التسليم الإسرائيلي لم توقف جهود محامييه ستانلي كوهين ومارك هوت أمام محكمة دائرة الهجرة بهدف إخلاء سبيله وترحيله إلى خارج الولايات المتحدة. ورداً على العرض الذي تقدم به المحاميان في 2 آب/ أغسطس أمام محكمة دائرة الهجرة، ردت سوزان مجريجور، المدعية العامة لدائرة الهجرة، على العرض الذي يقضي بترحيل أبو مرزوق مقابل تنازله عن حقه في الإقامة بالرفض. مبررة ذلك في مذكرة جوابية في 1995/8/11، وحملت كذلك اسم مايكل لنديمان Michael Lindemann المدعي العام الرئيسي لدائرة الهجرة في واشنطن، بثلاث نقاط:

1. عدم وجود نصوص محددة لإظهار التبريرات في المحاكم الاستثنائية مثل حالة الطرد.
2. طلب صاحب القضية إبعاده من الولايات المتحدة ما يزال مبكراً.
3. لقد أعطى صاحب القضية الإنذار المناسب في هذه المرحلة من المحاكمة الاستثنائية.

وكان الهدف من هذا الرد المماثلة وكسب الوقت. وفي هذا الإطار تم كذلك وقف عملية التقاضي أمام محكمة دائرة الهجرة إلى حين انتهاء محكمة جنوب نيويورك من النظر في طلب التسليم الإسرائيلي، وهو الأمر الذي قد يستغرق سنوات يقضيها أبو مرزوق في سجن التوقيف، قبل أن تستأنف محكمة دائرة الهجرة النظر في الاتهامات غير المحددة التي وُجّهت إليه، وغير القابلة للإثبات... حالها حال الاتهامات التي بموجبها قدم طلب التسليم الإسرائيلي...

مُحاميا أبو مرزوق لم يسلماً بذلك. ولذلك فقد قدما في 1995/8/20 بمذكرة إلى محكمة دائرة الهجرة التي كانت قد قررت إغلاق ملف القضية المرفوعة أمامها بشكل مؤقت.

أعاد المحاميان في مذكرتهما إلى الأذهان أن أبو مرزوق كان قد تقدم في 1995/7/31 من خلال محاميه بطلب إلى المحكمة كي تأمر دائرة الهجرة بتقديم

مبررات محددة بالتهم والبيّنات التي اعتمدت عليها في عدم السماح له بدخول الولايات المتحدة، واكتفت بالإشارة إلى احتمال مشاركته في أعمال "إرهابية"، وأنه قد يشارك في أعمال "إرهابية" بعد دخوله الولايات المتحدة، وقد اعتمد أبو مرزوق في مطالبته تلك بالمحاكمة عن طريق الإجراءات الملائمة، الطريقة المتبعة لمحاكمة المقيمين والتي تعطيه حقّ الإنذار المسبق.

دائرة الهجرة كانت قد شخّصت في ردها، عن طريق الخطأ، أن الطلب المقدم هو طلب كشفي يتطلب الكشف عن أحداث وتواريخ ووقائع محددة قام بها. وبناءً على ذلك أفادت بأنها ليست لديها سلطة تخوّلها بذلك في المحاكمات "الاستثنائية"، مثل المحاكمات التي تجري لإبعاد "المواطنين القانونيين"، بسبب مخالفات شروط الإقامة التي تختلف عن محاكمات الإبعاد والطرّد.

وعلى ذلك، فقد ردّ محامياً أبو مرزوق بمذكرة وضّح فيها الخطأ الذي وقعت فيه دائرة الهجرة، وأكد عدم صحة ادّعاءات الدائرة. وطالبا المحكمة برفض ادّعاءات الدائرة، وأعادا الطلب من المحكمة بأمر الدائرة بتقديم المبررات والبيّنات التي اعتمدت عليها في ادّعاءها ضدّ أبو مرزوق.

وفي 1995/8/23، تقدم المحاميان بمذكرة أخرى إلى محكمة دائرة الهجرة، طعنا فيها بقرارها وقف إجراءات التقاضي في القضية المقامة أمامها إلى حين تبّت محكمة جنوب نيويورك في طلب التسليم الإسرائيلي.¹

في البداية أعادت المذكرة إلى الأذهان أنه في 1995/7/27 أصدرت دائرة الهجرة مذكرة اتهام بحق أبو مرزوق،² جاء فيها أنه أجنبي حائز على إقامة قانونية، ربما يكون قد شارك في أعمال "إرهابية"، وربما يشارك في مثل هذه الأعمال في المستقبل داخل الولايات المتحدة. وأن الدائرة طلبت في 1995/8/8 من المحكمة التوقّف عن

¹ Applicant's Reply to: Service's Motion to Hold Exclusion Proceedings in Abeyance Pending Extradition Proceedings, In the Matter of: Mousa Mohamed Abu Marzook Applicant, In Exclusion Proceedings, by Stanley Cohen and Marc Van Der Hout, New York, 23/8/1995.

² Notice, Applicant for Admission Detained Hearing Before Immigration Judge, from US Dept. of Justice, to Abu Marzook, 27/7/1995.

محاكمته أمام المحاكم الاستثنائية للإبعاد؛ لأن هذا النوع من المحاكم يعقّد ويعرقل إجراءات التسليم التي بدأت في ذلك اليوم.

وعدت المذكرة طلب الدائرة مخادعاً وتنقصه الدقة، كما أنه يتناقض مع المحاكمات السابقة والمماثلة. نافياً أن يكون قد حدث في السابق مثل هذا الادعاء، بل على العكس فقد أوردت المذكرة سوابق عن محاكمات كانت تجري أمام المحاكم الاستثنائية للإبعاد ومحاكمات تسليم في وقت واحد.

وقالت إنه تحقيقاً للعدالة يجب أن تستمر المحاكمة الاستثنائية بدون التأخير أو التأجيل الذي تطالب به الدائرة. وختمت المذكرة بالالتماس من المحكمة إسقاط ادعاء الدائرة في هذا الخصوص، والشروع في عقد جلسة لمحكمة دائرة الهجرة لمواصلة النظر في قضية الإبعاد المقامة أمامها بحق أبو مرزوق، كما جرت العادة، ودون اللجوء إلى احتمال الاحتجاز لمدة طويلة. غير أن المحكمة لم تستجب لذلك.

قبل أن يحين موعد الجلسة المقبلة للمحكمة الذي كان قد تقرر في 1995/10/17، حدثت ثلاثة تطورات:

1. تحويل ملف القضية من عند القاضي ثيودور كاتز إلى القاضي العنصري كيفن دوفي Kevin Duffy.
2. وصول ملف التسليم الإسرائيلي، والذي يقع في قرابة الألف صفحة.
3. تدهور صحة أبو مرزوق.

وقد قرر القاضي دوفي عقد الجلسة قبل ستة أيام من موعدها المقرر أصلاً؛ تعجباً منه للبحث في طلب التسليم الإسرائيلي. كان ذلك صباح يوم الأربعاء في 1995/10/11. غير أنه اضطر إلى رفع الجلسة بعد عشرين دقيقة فقط من بدئها بطلب من المحامي كوهين؛ لتأمين معاينة طبية لأبو مرزوق المصاب بمرض السكري، والذي ترفض إدارة السجن أن توفر له الطعام الخاص الذي يتناوله المصابون بهذا المرض مما أدى إلى فقدانه 13.5 كغ من وزنه. وبدأ في جلسة المحكمة نحيلاً جداً مقارنة بما كان عليه في الجلسات السابقة.

وإلى ذلك، فقد طلب كوهين من القاضي أن يتنحى عن النظر في هذه القضية، كي تتوفر لأبو مرزوق الفرصة للمثول أمام قاضٍ لم تتشكّل لديه استنتاجات مسبقة بشأن قضايا تتعلق بأمور سياسية في الشرق الأوسط. ذلك أن القاضي دوفي سبق له النظر في قضيتين من ثلاث قضايا تتعلق بنسف مركز التجارة العالمي في نيويورك الذي اتُّهم إسلاميون أصوليون بتنفيذه.

لكن القاضي رفض التنحي عن القضية، وأصر على مواصلة النظر فيها. كما أنه كان قد أصر في تلك الجلسة على رفض فكّ القيد الحديدي عن يديّ أبو مرزوق، وجعله يمثل أمامه بلباس السجن خلافاً لما كان يحدث عندما كان يمثل أمام القاضي كاتز، الذي كان يسمح بفك القيود عن يديه ويوافق على أن يرتدي ملابسه العادية، وهذا ما كان يحدث أيضاً أمام محكمة دائرة الهجرة... بل وتعمّد الحرس أن يقوموا في تلك الجلسة بدفع أبو مرزوق بعنف ظاهر.

لذلك، ولأن دوفي المشهود له بعنصريته سبق له أن استنكر قيام محامٍ يهودي بالدفاع عن إياد إسماعيل نجم، الشاب الأردني الذي حوكم في قضية انفجار مركز التجارة العالمي باعتباره مسلماً، فقد عدت حركة حماس أن تعيينه لمواصلة النظر في قضية أبو مرزوق مؤشر على سوء النوايا الأمريكية تجاه قضية رئيس المكتب السياسي للحركة، الأمر الذي يثير القلق بشأن وجود اتجاه لاتخاذ قرار بتسليمه لـ"إسرائيل"، أو إطالة أمد القضية لسنوات طويلة... خصوصاً وأن دوفي هو الذي سبق أن أصدر حكماً بحبس الشيخ الضرير عمر عبد الرحمن، مفتي حركة الجهاد الإسلامي في مصر لمدة 240 عاماً بعد أن جرّمه في قضية مركز التجارة العالمي.

وتحسباً لذلك، أصدرت حركة حماس بياناً قبيل بدء هذه الجلسة حذرت فيه الولايات المتحدة من عواقب وخيمة ستترتب على المُضيّ قدماً في الاستجابة للمطالب الإسرائيلية، وطالبت الإدارة الأمريكية بالإفراج عن أبو مرزوق. وأصدرت الحركة تصريحاً صحفياً يوم انعقاد الجلسة أشارت فيه إلى معاناة أبو مرزوق من "ظروف صحية سيئة بسبب عدم توفير العلاج اللازم والرعاية الطبية الملائمة لمرض السكري الذي يعاني منه، مما أدى إلى نقصان وزنه بشكل

كبير". وعبرت "عن بالغ استيائها لتعمد إدارة السجن التأخر في توفير الفحوصات والعلاج والأدوية اللازمة للدكتور أبو مرزوق، وعدم توفيرها للوجبات الخاصة بمرض السكري". وحملت الإدارة الأمريكية "كامل المسؤولية عن حياته وما يمكن أن يصيبه جرّاء استمرار اعتقاله التعسفي".

وفي أعقاب ذلك، وافق القاضي على انتداب طبيب من قبل أبو مرزوق، وطبيب آخر من قبل إدارة السجن، لتقييم الحالة المرضية واقتراح العلاج اللازم.

وكانت الحركة قد أوفدت إلى نيويورك أحد أبرز المحامين المختصين وهو د. أنيس قاسم الذي عاد إلى الأردن بانطباعات غير مشجعة، مبدياً اعتقاده في أن الوقت أصبح متأخراً بالنسبة للقضية، وذلك في أعقاب تسلّم الإدارة الأمريكية ملف طلب التسليم الإسرائيلي الضخم قبل موعده في 1995/10/10.³

النحول الشديد الذي بدا على أبو مرزوق في جلسة المحكمة يوم 1995/10/11، لم يكن مفاجئاً بالنسبة لمحامييه الذي كان قد وجّه مذكرة بهذا الخصوص إلى القاضي ثيودور كاتز قبل أن تُحال القضية إلى القاضي دوفي.

قال كوهين في مذكرته:

أكتب لأعبر عن قلقي البالغ بخصوص الوضع الصحي لموكلي بعد فشل محاولات متعددة لحل الإشكال الذي يهدد بالتطور إلى أزمة رغم النقاشات المباشرة التي أجريناها مع إدارة السجن، موكلي يُحبس في زنزانه حوالي 23 ساعة في اليوم. وهو يعاني من مرض سكري حاد منذ 1990م.

منذ إيقاف موكلي في 7/25 وقراءة السكري ترتفع عنده باستمرار لعدم مراعاة إدارة السجن شروط التغذية اللازمة في حالته... وساء الأمر إلى درجة أنهم توقفوا عن فحص السكري عنده يومياً.

لقد اضطر موكلي للصيام يومياً لمدة أسبوعين لمحاولة السيطرة على ارتفاع السكر في الدم... ولكن طبيعة الغذاء لآ زالت تساهم في رفع القراءة إلى مستويات

³ انظر: تقرير الدكتور أنيس فوزي قاسم حول رحلته إلى نيويورك لدراسة قضية الدكتور موسى أبو مرزوق، 1995/10/1. (انظر وثيقة رقم 5، ص 475)

خطيرة تصل وتتجاوز 300 في حالات كثيرة. وأصبح يخشى الخطر على صحته والآثار الجانبية للارتفاع الكبير في السكر (الدوخة، خدر الأطراف، تراجع القدرة على التركيز، تراجع قوة البصر...).

الجانب الآخر المهم هو أن هذا الوضع الصحي المتردي أصبح يؤثر على قدرة موكلي على تقديم المساعدة والتعاون المطلوبين لمهامه لتحضير الرد على القضية المعقدة والشائكة التي يُحاكم بناءً عليها... الأمر الذي يخالف حقّه الدستوري في تقديم أفضل دفاع ممكن.

نطلب من المحكمة التدخل في الموضوع بقوة... وإلا سنضطر للمطالبة بجلسة خاصة لهذا الموضوع ونطالب بفحص شامل من قبل أطباء يعينهم الدفاع... وقد أحال القاضي الأمر إلى إدارة السجن وطالبها بالرد قبل 1995/10/5، وجاء ردّ طبيب السجن في شهادة قانونية موثقة 1995/10/5، وفيه العديد من المغالطات.

فبعد أن تحدث عن وظيفته ومؤهلاته... الخ، قال إنه قابل أبو مرزوق مرة واحدة منذ اعتقاله، وأن الطبيب الآخر قابله 4 مرات... وقابله مساعدو الأطباء 61 مرة، ثم هُوّن من مرض السكري الذي يعاني منه موسى، وأنه لا يمثل خطراً على الحياة، وأنه يمكن السيطرة عليه بالدواء والتغذية المناسبة. وقال إن الدواء الذي يأخذه موسى نوع متوفر في أوروبا ولا يوجد في أمريكا... وأنه يوجد نوع شبيه له في أمريكا وصفوه له. فوافق موسى في البداية ثم تراجع وقال إنه يفضل دواءه الأصلي. ولما لم يكن متوفراً بدأ يأخذ إبر الأنسولين لفترة أقل من شهر بقليل، ولكنه عاد وقال إنه سيعود للدواء الآخر (حبوب الفم)؛ لأن الأنسولين يسبب له الدوخة. وأضاف أن قراءة حدود الـ 200 تعتبر مقبولة في حالة مثل حالة موسى، وأن وصول القراءة إلى 300 أحياناً لا يسبب الخطر إذا تمّت السيطرة عليها وتمّ تخفيضها. ولكنه أقرّ أن القراءة المفضلة هي بين 120-160. وقال إنه يتم فحص السكري يومياً تقريباً ما عدا الفترة 15-9/26. وقد تجاوزت القراءة الـ 300 في عشر مرات فقط، ولكن مرة واحدة فقط منذ 9/26 وهي قراءة 10/3.

وأدرج كوهين مُلحقاً في رسالته بقراءات السكري فيه 53 قراءة للفترة بين 1995/10/4-7/28، يلاحظ من بينها: 10 قراءات فوق 300، و27 قراءة فوق 250، و42 قراءة فوق 200.

كان عدد القراءات في المجال الذي اعترف بأنه أفضل (120-160) قراءتان فقط لا غير. غير أن مغالطات طبيب السجن لم تغيّر شيئاً من المخاطر الصحية الحقيقية التي باتت تهدد حياة أبو مرزوق. ففي يوم الأربعاء الموافق 1995/10/25، أصيب بحالة غيبوبة وهو داخل زنزانتة في السجن، مما استدعى نقله إلى عيادة السجن، حيث أُجريت له الإسعافات الأولية. وبادر محمد نزال، عضو المكتب السياسي للحركة وممثلها في الأردن، إلى تحميل الإدارة الأمريكية مسؤولية الحفاظ على حياة أبو مرزوق. وقال إن قراءة السكر ارتفعت فوق درجة 300، وسببت له حالة الإغماء التي عزاها إلى نوعية وجبات الطعام التي تقدم له، والتي لا تتناسب مع مرضى السكر. واتهم إدارة السجن برفض تغيير وجبات الطعام لتتلاءم مع احتياجاته. وقال إن إصرار إدارة السجن على عدم تغيير وجبات الطعام يأتي بسبب ضغوط سياسية تُمارَس عليها من جهات عليا؛ لإطالة مدة اعتقال د. أبو مرزوق من خلال تأجيل المحاكمة، وطالب الإدارة الأمريكية بالسماح لفريق طبي دولي بمعاينة صحة د. موسى للتأكد من سلامة وضعه الصحي. وأكد نزال مجدداً على ضرورة إفراج السلطات الأمريكية عنه (الشرق الأوسط، 1995/10/7).

وبعث المكتب الإعلامي في الحركة بمذكرتين إلى منظمة العفو الدولية (أمнести) وAmnesty، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في 1995/10/28، شرح فيهما تطورات الحالة الصحية لأبو مرزوق وأكد أن صحته تتعرض لتدهور خطير. وبعد أن أوضح طبيعة ممارسات إدارة السجن، أكد أنها تتنافى تماماً مع ما نصّت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمعاملة الأسرى والمعتقلين، ويتناقض مع كل القيم الإنسانية، وينتهك على نحو متعمّد وخطير مبادئ حقوق الإنسان. وقال "إننا في حركة حماس نناشدكم التدخل بشكل جديّ وعاجل لأجل ضمان رعاية صحية وطبية أفضل للدكتور أبو مرزوق".

وفي اليوم السابق، كان المكتب الإعلامي للحركة قد بعث برسائل ذات نصّ موحد إلى عدد كبير من الشخصيات الأمريكية؛ بينهم أعضاء في الكونجرس، وشخصيات سياسية، وأعضاء فاعلين في حقل الدفاع عن حقوق الإنسان، جاء فيها بعد شرح الحالة الصحية للدكتور أبو مرزوق وملابسات اعتقاله:

ومع اقتراب موعد المحاكمة وتقدم "إسرائيل" بلائحة اتهام تفصيلية بحق د. موسى، فإننا نطالبكم بالتدخل شخصياً وبذل كل ما في وسعكم من أجل الضغط على الإدارة الأميركية لثنيها عن الاستجابة للطلب الإسرائيلي، لا سيما وأن د. أبو مرزوق لم يرتكب أي أعمال معادية للولايات المتحدة الأميركية. وأن حركة حماس، التي يتزعم د. أبو مرزوق رئاسة مكتبها السياسي، لم تدخل في صراع مع الولايات المتحدة، ولم تمارس أي أعمال عداوية تجاه الشعب الأميركي، وحصرت كفاحها المشروع ضد الاحتلال الصهيوني.

إننا نؤكد لكم أن أي مساعٍ ستبذلونها لدى الإدارة الأميركية ستساعد في منع وقوع الظلم بالشعب الفلسطيني الذي يحمل في ذاكرته الماضية والحالية صوراً مؤسفة لانحياز الإدارات الأميركية المتعاقبة ضد نضاله وكفاحه للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي.

إنه لا يغيب عنكم ما يمكن أن يترتب على إقدام الإدارة الأميركية على خطوة تسليم د. أبو مرزوق للسلطات الصهيونية من آثار سلبية، وما يمكن أن تثيره من مشاعر الغضب والسخط لدى الشعب الفلسطيني وشعوب الأمة العربية والإسلامية، وكافة محبي الحرية ومناصري حركات التحرر الوطني في العالم.

ما حرك هذه الجهود والاتصالات من جديد هو ملف طلب التسليم الإسرائيلي، والانطباعات غير المتفائلة التي عاد بها المحامي أنيس قاسم من نيويورك. ومكمن عدم التفاؤل هذا، ليس قوة الدلائل والبيّنات التي احتواها الملف، وإنما ضخامته والحاجة إلى جلسات تستمر على مدى سنوات قبل البت في محتوياتها التي أجمع القانونيون على تفاهتها.



فقد جاء الملف الإسرائيلي خالياً من أي أدلة مادية تثبت اشتراك أبو مرزوق في التخطيط للأعمال العسكرية التي قامت بها حماس على مدى السنين الماضية ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد ركز الملف على دور أبو مرزوق كرئيس للمكتب السياسي للحركة، وتحميل هذا المكتب المسؤولية عن الأعمال التي قامت بها حماس ضد أهداف إسرائيلية داخل وخارج الأراضي المحتلة. ويستند الطلب الإسرائيلي إلى اتفاقية تسليم المتهمين الموقعة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة في 1962/12/10. وتضمن الطلب الإسرائيلي، خلافاً للعادة، عدداً من الصور لقتلى إسرائيليين لقوا مصرعهم في هجمات حماس دون ربطها بشخص د. موسى أبو مرزوق، بالإضافة إلى بعض كتابات الحائط باللغة العربية، ومنها لافتة تقول "بذكرى انطلاقة حماس الرابعة: حماس تعلن مسؤوليتها عن قتل أبناء الخنازير".

ويتضمن الطلب كذلك اتهامات بالقتل، ومحاولة للقتل، في الأعمال العسكرية التي قامت بها حماس. وهي كما تعددها المذكرة: العمل العسكري الذي أودى بسائح كندي على أحد شواطئ تل أبيب في 1990/7/28، ومقتل ثلاثة عمال إسرائيليين في تل أبيب في 1990/12/14، ومقتل إسرائيلي في غزة في أول كانون الثاني/يناير 1991، ومقتل إسرائيلي آخر في بيت لحم في 1992/5/17، ومقتل إسرائيليين في غزة في 1992/6/25، بالإضافة إلى أعمال مشابهة في سنتي 1993 و1994. والاتهام المحدد الموجه إلى أبو مرزوق في كل هذه القضايا، هو أنه بوصفه كان زعيماً سياسياً للحركة، ساعد وشجّع ودفع أعضاء من الحركة للقيام بهذه الأعمال.

وبالنظر إلى الملف الإسرائيلي الذي أُعد في أعقاب اعتقال أبو مرزوق في نيويورك، تبين أن أول أمر توقيف إسرائيلي بحقه صدر بعد اعتقاله وليس قبل ذلك.

وبالنظر في عريضة الدعوى الإسرائيلية التي تتضمن 22 بنداً، يتضح أنها تستند في كل اتهاماتها للدكتور موسى أبو مرزوق على أقوال محمد صلاح، واعترافات سجناء آخرين خلال التحقيقات الإسرائيلية؛ مثل: سيد أبو مسامح، وباسم موسى، وأبو سمرة، ومكاملة هاتفية مسجلة مع عادل عوض الله، أحد القادة

العسكريين لحركة حماس. والاعترافات التي أدلى بها صلاح تحت وطأة التعذيب والتهديد به، لا تتضمن—في الحقيقة—ما يربط د. موسى أبو مرزوق بشكل مباشر بأي من الأعمال العسكرية لحماس التي تشير إليها المذكرة الإسرائيلية، واقتصرت الإشارة المحدودة إليه في هذه الاعترافات على اهتمامه بتوفير الرعاية الإنسانية لأسر ضحايا الاحتلال الإسرائيلي من المبعدين الفلسطينيين في مخيم مرج الزهور، والإضافة الجديدة، وربما الوحيدة التي تضمنتها المذكرة، تمثلت في خطاب غريب مكتوب باللغة العربية، وموجه من شخص يُدعى أبو الوليد إلى شخص آخر يُدعى أبو عمر يطلب منه توفير بعض الأموال لشراء أسلحة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ولم تحدّد المذكرة الإسرائيلية من هو أبو عمر ومن هو أبو الوليد.

ولعل الموضوع الذي استحوذ على اهتمام أكبر من جانب الإسرائيليين، وحاولوا التركيز عليه في تحقيقاتهم مع محمد صلاح، هو جثة الجندي الإسرائيلي إيلان سعدون التي كانت "إسرائيل" تبحث عنها منذ ست سنوات، وتحاول الوصول إلى مكانها بأي ثمن، إلى حدّ تكهّن البعض بأن يكون إصرار "إسرائيل" على تسليم د. موسى أبو مرزوق من قبيل جهودها في الضغط على قيادات حماس للعثور على هذه الجثة، التي كانت تنظر حكومة رابين إليها على أنها ورقة مهمة في حملتها الانتخابية القادمة. وقد حمل جهاز الأمن الإسرائيلي المحامية ليا تسمل Leah Tsemel عرضاً يقضي بإطلاق سراح أبو مرزوق مقابل تسليم حركة حماس لجثة سعدون. وتولت حماس التعامل مع هذا العرض بعد أن نأى أبو مرزوق بنفسه عن البحث في مثل هذه العروض.

وهنا عرض أكثر تفصيلاً لمحتويات ملف الاتهام الإسرائيلي:

يبلغ عدد الصفحات نحو 950 صفحة ما بين شهادات، ولوائح اتهام، وصور، ونسخ من الوثائق باللغتين العبرية والإنجليزية وأحياناً بالعربية، إضافة إلى تفرغ تسجيلات تحقيق وشهادات متهمين مفصلة، إضافة إلى عرض تفصيلي لمشاهد أبرز العمليات العسكرية الانتحارية الأخيرة. ويُقسّم ملف الاتهام إلى ثلاثة أجزاء، وفيما يلي عرض لكل جزء وأرقام الصفحات التي يغطيها:

ملف الاتهام

الجزء الأول (الصفحات 1-287)

الرقم	الموضوع	الصفحات
1	شهادات استلام الأوراق وتصديق ما جاء فيها من المحامين والقضاة والسفارة الأمريكية في "إسرائيل"	11-1
2	نصّ معاهدة تبادل المجرمين بين أمريكا و"إسرائيل"	21-12 24-22
3	نصّ طلب التسليم (نحو 10 صفحات)، وفيه ملخص التّهم وأدلتها... وفيه المطالبة بتسليم د. موسى ليُحاكَم في "إسرائيل" على التهم التالية: القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، ومحاولة القتل، والتسبب في القتل (الخطأ)، والإيذاء مع النية والقصد، والإيذاء والجرح، والتآمر لارتكاب جرائم	34-25
4	الأساس القانوني الذي بُنيَ على أساسه طلب التسليم (نحو 12 صفحة)	46-34
5	مرفقات (وتمثل الجزء الأكبر من الملف):	
1.	نصّ مذكرة القبض الأولى في آب/ أغسطس 95	51-47
2.	نصّ مذكرة القبض الثانية في أيلول/ سبتمبر 95	56-52
3.	شهادة مريم جولان (قتل سائح كندي على شاطئ غزة 90/7/28، وقتل 3 إسرائيليين طعنًا في مصنع ألنيوم 90/12/14، وتفجير باص في تل أبيب - صلاح نزال صوي - 94/10/19). ويتبعها صور الجرحى والقتلى - شريط فيديو	68-57
4.	شهادة أمير سليمان (عملية عباس الجوهرى في القدس 94/10/9)	95-89
5.	شهادة إسحق بار (عملية الخضيرة 94/4/13)	100-96
6.	شهادة أمي فايما (عملية اختطاف باص ايجد 93/7/1)	106-101

الصفحات	الموضوع	الرقم
113-107	شهادة جورج كريكوريان (عملية العفولة 94/4/6)	.7
116-114 إنجليزي 132-117 عبري 150-147 152-150 155-152 158-155 133-117 عبري 146-134 إنجليزي ناقص 192-186 إنجليزي	شهادة إبراهيم بلرزيلي قتل مقاول في غزة آذار/ مارس 1988 قتل إسرائيلي في كفار داروم 1992/1/1 قتل إسرائيلي في سيارته ببيت لاهيا 1992/5/14 مقتل إسرائيليين في مصنع تعبئة 1992/6/27 إفادات سفيان أبو سمرة 1991	.8
173-165 عبري 186-174 إنجليزي	إفادات سيد أبو مسامح 1991	
246-215 إنجليزي 214-193 عبري	إفادات باسم موسى 1993	
164-158 إنجليزي	تركيبة حماس من إفادات سفيان أبو سمرة، وأبو مسامح، وباسم موسى	
262-249 270-263	دراستان تحليليتان للجنرال يعقوب أميدرور: "رئيس قسم التحليل والمعلومات في استخبارات الجيش الإسرائيلي": أ. حماس: التركيبة الهيكلية وآلية اتخاذ القرار ب. حماس: موسى أبو مرزوق - أبو عمر	.9
287-271	شهادة (نداف) - اسم مستعار - عميل أجهزة المخابرات الإسرائيلية. وهو المحقق الرئيسي الذي حقق مع محمد صلاح (أبو أحمد). وتتضمن ملخصاً لإفادات وتقارير محمد صلاح	.10



ملف الاتهام الجزء الثاني (الصفحات 288-584)

أ		تتممة المرفق رقم 10 إفادات أبي أحمد الأولى والثانية 288-290 أوراق رسمية عبري وإنجليزي
301-291	نداف 1 عبري	
311-302	نداف 1 إنجليزي 93/1/27	
318-312	نداف 2 عبري	
329-319	نداف 2 إنجليزي 93/1/30	
339-330	نداف 3 عبري 93/2/21	
349-340	نداف 3 إنجليزي	
ب		تقرير بالعربي بخط يد أبي أحمد - كتبه للعصافير، ترجمة بالإنجليزي
409-350	نداف 4 عربي	
473-410	نداف 4 إنجليزي	
ج		تفريغ كاسيتات التحقيق مع أبي أحمد بعد التقرير: الكاسيت 2,1 (إنجليزي)
584-474	نداف 5, 6 - إنجليزي 1993/2/21	

ملف الاتهام الجزء الثالث (الصفحات 585-948)

د		تتممة المرفق رقم 10/أوراق مصورة
587-585	تتممة تفريغ الكاسيتات: 3، 4، 5 (إنجليزي) نداف 7	
790-588	نداف 9 (إنجليزي)	
794-791	نصّ المقابلة التلفزيونية لموسى مع تلفزيون المنار بعد عملية القدس (عباس الجوهرى) 1994/10/9	هـ
800-795	شهادة (أيال) اسم مستعار من الجيش الإسرائيلي مسؤول عن جمع المعلومات عن حماس (شهادة حول إجراءات تسجيل أشرطة فيديو وترجمتها)	و

	شهادة جيئول نيئوني	11
	التحقيقات مع صالح العاروري وموسى دودين	
836-831	إنجليزي	
846-837	عبري	
	شهادة افرعيم رابين التحقيقات المالية - دراسة محاسبية	12
	إنجليزي	
	ملاحق - عدد 10	
	أخرى	
	شهادة (أبو حامد) - اسم مستعار - عميل المخابرات الإسرائيلي عن اعتقال 3 نشطاء من حماس، واكتشاف عشرة أكياس بلاستيكية مليئة بالوثائق (أرشيف)	
830-823	رسالة باسم موسى (أبو الوليد) إلى أبي عمر (عربي وإنجليزي)	14
822-820	شهادة مائير نجار بخصوص إفادة وائل بنات	15
819-815	شهادة كرواني موندر عن اعتقال 3 نشطاء من حماس (عادل تنويرا، وزكي ماضي، وأسامة قاضي)، واكتشاف عشرة أكياس بلاستيكية مليئة بالوثائق (أرشيف)	16
809-801 عربي	مقابلات د. موسى مع: فلسطين المسلمة، والسفير، والعهد، والديار	17
814-810 إنجليزي	شهادات حولها من بيغال شيفي	
923-909 إنجليزي 930-924 عبري	إفادات صالح العاروري وموسى دردين	18
	شهادة جوزيف هامل - أف بي أي مختص بالتحقيق في شؤون الإرهاب، حقق معه في مطار نيويورك، وتهدف الشهادة لإثبات عدم صحة أقوال د. موسى وإخفائه معلومات عمدا	*



أما هم مضامين الملف فهي:

- أ. نصّ معاهدة تسليم المجرمين بين البلدين (قانوني).
- ب. نصّ طلب التسليم الإسرائيلي (قانوني).
- ج. الأساس القانوني لطلب التسليم (قانوني).
- د. شهادات محققين إسرائيليين حول العمليات العسكرية (فني + قانوني).
- هـ. إفادة محمد صلاح (نداف)، وتقرير خط يده، والتحقيق معه (فني + قانوني).
- و. وثائق تحويلات مالية (فني + قانوني).
- ز. اعترافات باسم موسى، ومحمد صلاح، وأبو سمرة، على دور د. موسى في سنة 1989 (فني + قانوني).
- ح. دلالات موقع د. موسى في الحركة، واستدلالات على دوره في توجيه الكتاب (سياسي).

عن هذا الملف صرّح المحامي كوهين، قائلاً: ”إن الوثائق الإسرائيلية تشكل قراءة لافتة وحزينة، لكنها لا تتضمن شيئاً يدعم الاتهامات الإسرائيلية، التي تفيد أن أبو مرزوق مسؤول عن مقتل أكثر من مائة شخص“ (الرأي، 1995/10/8).

ورأى كوهين أن المذكرة التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية ضعيفة جداً، وليس فيها ما يشير إلى علاقة مباشرة أو غير مباشرة للدكتور موسى بالتفجيرات المنسوبة إليه، وكل ما هو موجود أن د. موسى هو أحد النشطاء السياسيين، الأمر الذي لا يعدّ جريمة في أمريكا.

وقال مُعلّقاً على الإفادات المنسوبة إلى كل من سيد أبو مسامح، وسفيان أبو سمرة، وعماد الفالوجي، والتي قالوا فيها إنهم اعترفوا على د. موسى أبو مرزوق فقط لكي يقطعوا حبال التحقيق، ويخففوا الضغط عنه: إنه يحتاج لأوراق موثقة من الأشخاص السابقين أعلاه، تثبت أن إداناتهم كانت تحت التعذيب، إلا أنه أضاف أن المشكلة في هذه القضية أنها ليست محاكمة تقليدية، بحيث إن الذي يُعتدُّ به هو الحقائق فقط، إذ يكفي ”إسرائيل“ لتدعم طلب التسليم أن تعطي مؤشرات مشابهة، ولكن بالتأكيد فإن الإفادات من الممكن أن تُحدث شكاً لدى المحكمة في المزاعم المنسوبة إلى د. أبو مرزوق.

وفي حينه تلقّت حركة حماس تقريراً من أحد الذين كانوا يتابعون قضية أبو مرزوق داخل الولايات المتحدة تحت عنوان ”رؤية عامة حول لائحة الاتهام الموجهة ضدّ د. موسى أبو مرزوق“، جاء فيه:

من خلال الاطلاع والقراءة الأولى لأوراق ملف الاتهام وطلب التسليم يتضح ما يلي:

أولاً: يتركز الاتهام الموجه للدكتور أبو مرزوق على ما يلي:

1. إن د. موسى أبو مرزوق في موقع رقم (1) في حركة حماس، وموقعه مخوّل بالإشراف والتوجيه وإصدار الأوامر لكل أعمال حماس، بما فيها الأعمال العسكرية (”الإرهابية“، خصوصاً ضدّ المدنيين)، وذلك في مجال التحريض، والتمويل، والتدبير، والتشجيع على ارتكاب هذه الأعمال، ويساوي بين ذلك وبين ارتكابها.

ويأتي ربط د. موسى أبو مرزوق بهذه العمليات وبالجهاز الذي يقف خلفها من خلال:

أ. الاعترافات الشخصية على حوادث ولقاءات تمّت وتوجيهات تمّ تلقيها من قبّل أناس رهن الاعتقال، ولهم علاقات معينة بحركة حماس وبموسى أبو مرزوق (مثل اعترافات أبي أحمد).

ب. التحويلات المالية المثبتة بالوثائق الرسمية من قبّله لهؤلاء الأشخاص أو لغيرهم وبمبالغ كبيرة، والتركيز على طلبه أن يكون جزء من هذه الأموال لصالح تمويل العمليات العسكرية.

ج. قيام موسى أبو مرزوق بتعيين مسؤولين في الأجهزة العسكرية، والإعلامية، والسياسية، والانتفاضية لحركة حماس، والاتفاق معهم على سياسات وأعمال محددة (خلال زيارته عام 1989 لقطاع غزة).

2. قيام حركة حماس بأعمال ”إرهابية“ خصوصاً ضدّ المدنيين في إسرائيل والأراضي المحتلة:



أ. يفصل [ملف الاتهام] هذه الأعمال بشكل كامل، ولا يستطيع ربط تنفيذها أو أحداثها بالدكتور بأي شكل حتى من خلال الاعترافات من قِبَل المعتقلين.
ب. يعمل [ملف الاتهام] جاهداً على إبراز استهدافها للمدنيين من جهة، ولإبراز نتائجها "الإرهابية" من جهة أخرى.

ثانياً: يستند طلب التسليم الإسرائيلي أساساً إلى:

1. نصوص المعاهدة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والتي تم توقيعها في 1962/12/10، وسرت بعد إقرارها من المؤسسات الدستورية في 1963/12/5، حيث وُقِّعت من قِبَل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon Johnson.
2. تُعدّ المادة 2 "Article 2" في المعاهدة أساس عملية التسليم في بنودها 1، و2، و3، و25، و27، والمتعلقة بالقتل والجرح والإضرار بالأشخاص والممتلكات.
وبما أن عقوبة كل واحدة من هذه الجرائم أكثر من ثلاث سنوات، يكون طلب التسليم مستحقاً حيث تتراوح مدة العقوبة التي توجب التسليم، بين ثلاث سنوات إلى المؤبد.

3. إن كل الأعمال المنسوبة إليه تمت بعد توليه رئاسة المكتب السياسي عام 1989... حسبما ورد في طلب التسليم والأساس القانوني الذي تُبنى عليه.

4. ويؤكد الطلب في المادة D-20 على أنه كان على علم وموافقة، بل وطلب قتل المدنيين، كجزء من عمليات حركة حماس المسلحة ضدّ أهداف إسرائيلية.

5. شهادات المحققين الإسرائيليين الذين حققوا مع معتقلين يُعتقد بأنهم من حركة حماس وعلى علاقة أو ارتباط بتوجيهات د. موسى، أفضوا بمعلومات تفصيلية تؤكد الاتهام الإسرائيلي بالإشراف، والتوجيه، وإصدار الأوامر، والتمويل من قِبَله لهذه العمليات.

(هناك تفصيل واسع من قِبَل لائحة الاتهام، لكنه قابل للطعن إجمالاً وتفصيلاً في أكثر من موقع)، ومثال على ذلك:

أ. ما يتعلق خصوصاً بتأكيد المحققين بأنه: تمّ تنبيه المتهم أن من حقه الصمت، وأن أي كلام سيقوله يمكن أن يُستخدم ضده، وأنه أفضى بهذه المعلومات بإرادته الشخصية ودون ضغط أو إكراه أو تعذيب.

- ب. التوقيع على الاعترافات المُصاغة باللغة العبرية (بالرغم من ترجمتها له)....!
- ج. ثبوت قيام أفراد بأعمال من تلقاء أنفسهم أو بسبب بيانات صادرة عن حماس تشجع على ذلك، دون الاستدلال على دور قيادة حماس المزعوم المرتبط بالمكتب السياسي أو بأبو مرزوق شخصياً.

الفصل الثالث عشر

عنصرية قاضٍ

عنصرية قاضٍ

الاشتباك، إذا جاز التعبير، بين محامِيّ أبو مرزوق والقاضي العنصري كيفن دوفي لم يتأخر.

فبعد أن رفض دوفي نفسه التنحي عن النظر في القضية، وهو ما طالب به محاميا أبو مرزوق، تقدم المحاميان في 16/11/1995 بطلب للإفراج عن أبو مرزوق بكفالة، وأوردا الأسباب التالية لهذا الطلب:

1. عدم وجود خطورة تتمثل في سفره إلى خارج الولايات المتحدة في حالة الإفراج عنه.
2. اعتبارات خاصة بوضعه الصحي والديني والعائلي، بالإضافة إلى سيرته الذاتية.
3. ضعف أدلة الحكومة في القضية المقامة عليه.

وعدّد طلبُ الإفراج بالكفالة بعضاً من أسباب ضعف أدلة الحكومة:

1. مخالفة اعتقاله للدستور الأمريكي ولبدء الفصل بين السلطات.
2. عدم احتمال وجود دليل على ارتكاب أبو مرزوق لأي من الأفعال التي تتهمه "إسرائيل" بها.
3. انتهاك الحكومة الأمريكية للقانون، وللحقوق الأساسية، والإجراءات القانونية.
4. أن الحكومة تريد أن تحصر قرارها في طلب التسليم الإسرائيلي.

القاضي دوفي قرر رفض هذا الطلب دون أن يقرأه أو يناقشه، مما استدعى من المحامي أن يتقدم بطلب مستعجل mandamus إلى المحكمة العليا، وهو الطلب الذي تمّ إهمال الرد عليه. وفي الوقت ذاته أعطى القاضي مهلة للمحامي للرد على ملف طلب التسليم الإسرائيلي. وبدورها تقدمت الحكومة من خلال الادعاء بمشاريع قرارات، دون توقيع أو مسببات، تتضمن قراراً باسم القاضي برفض طلب الكفالة. وفي وقت لاحق، حرّر القاضي قراره الخاص برفض الكفالة على النحو التالي:

موسى أبو مرزوق مطلوب للتسليم لحكومة إسرائيل بسبب اتهامه بالقتل، التآمر بالقتل، والجرائم التي يمكن أن تنجم عن الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس، التي يُعدُّ هو مسؤولاً ذا مستوى عالٍ فيها. وقد تقدم أبو مرزوق بطلب للخروج بكفالة؛ غير أن المحكمة المنعقدة رفضت في 1995/12/6 خروجه بكفالة، مبررة ذلك بأنه لم يتقدم بدلائل كافية للعمل بنظام الكفالة في حالات التسليم.

وقال القاضي بأن المحلقات التي سُلمت للمحكمة "تدعم قرارها برفض الكفالة"، واستشهد بإمكانية استخدام أبو مرزوق "جوازات مزورة لمغادرة الولايات المتحدة". وأنه في العادة يسافر إلى دول عربية مختلفة لا يوجد بينها وبين "إسرائيل" اتفاقيات تسليم، ولهذا لم يتم ذلك، كما وأنه ربما يمتلك وثيقة سفر أخرى، لأن جوازه الحالي ليس عليه من الأختام ما يبيِّن كثرة أسفاره، أو أنه كان يدخل إلى تلك الدول بدون توثيق رسمي.

كما ذكر القاضي بأن الحالة الصحية لأبو مرزوق جيدة، ونسبة السكر في الدم لديه متحكَّم بها، ولا يحتاج للخروج للعناية الصحية الخارجية. أما فيما يتعلق بصلاة الجمعة، فإنه سيُسمح له بلقاء أحد الأئمة إذا رأى حاجته إلى ذلك. ونوّه القاضي بأنه تم إسقاط السيرة الذاتية التي تضمنها طلب مستشاره القانوني من أجل الكفالة، وذلك لافتقارها إلى الشهود وعدم توقيعها من قبله.¹

وفي 1995/12/14، تقدمت الحكومة بمذكرة للمحكمة أشارت فيها إلى أن المحامي كان قد هدد باستئناف قرار القاضي دوفي رفض إطلاق سراح أبو مرزوق بكفالة أمام المحكمة العليا. وأوردت المذكرة مجموعة أسباب، قالت إنها تقترحها لدعم القرار، وذلك باعتبارها أسباباً موجبة لرفض الطلب:

1. احتمال هرب أبو مرزوق.
2. التأثير السلبي للإفراج عنه بكفالة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.
3. عدم وجود أسباب خاصة تستدعي إطلاق سراحه، كحالته الصحية أو الوضع الديني.

¹ Order, In the Matter of the Extradition of Mousa Mohammed Abu Marzook, by Kevin Duffy, United States District Judge, New York, December 1995.

4. هو معتقل بسبب مذكرة اعتقال إسرائيلية.
5. إنه كثير السفر إلى بلدان الشرق الأوسط بواسطة جوازات سفر متعددة، وأحياناً يسافر بدون جوازات سفر. وليس هناك اتفاقية تبادل مجرمين بين "إسرائيل" وتلك الدول باستثناء تركيا.

وتكشف هذه الأسباب عن مدى تسييس القضية، كما أنها تكشف إلى أي مدى يجري تسييسها لصالح القرار الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية.

قرارا القاضي والحكومة الموزان كانا رداً على المذكرة التفصيلية التي كان قد تقدم بها محامياً أبو مرزوق في 1995/12/6 تحت عنوان "مذكرة استدعاء للتماس المثول أمام المحكمة". وقد شرحت المذكرة عدم قانونية اعتقاله، وجاء فيها:

إن هذا ليس الأسلوب المتبع في إجراءات التسليم، تستخدم الحكومة السلطات القضائية لدى المحكمة لمنع المُستدعى—العالم والأستاذ، الأب والزوج، النشيط إنسانياً واجتماعياً، والملتزم بقوانين البلاد طوال مدة إقامته فيها (أمريكا)—بدون المحاكمة، وبدون الكفالة، وبدون تحديد الإدانة وبدون براهين، وبأي حدٍ من الإجراءات الصحيحة المتعارف عليها، مع الاستمرار في ممارسة ذلك إلى زمن غير معلوم. في الحقيقة، فإن الحكومة تحتجذد أبو مرزوق من أجل التسليم، الذي اعتمدت فيه على بند التسليم الذي طعن فيه من ناحية قانونية ودستورية.

وفي الواقع، لما كان هذا ليس إجراء (لطرده/إبعاده) لمغترب مقيم بسبب نشاطاته غير القانونية في البلد... حيث إن الحكومة لم تثبت شيئاً... فإنه ليس هناك أسس قانونية لاحتجازه، حيث إنه لم يثبت عليه أي جرم قانوني في الولايات المتحدة، وكذلك فإن الاتهامات بالجرائم الخارجية... بالإضافة إلى أنها غير حقيقية، فإنها تفقد مصداقيتها بالطعن في قانون التسليم.

والحقيقة أن الحكومة لا تسعى إلى الإبعاد أو تسليم المُستدعى إلى إسرائيل بهذه السرعة. فالحكومة تريد احتجاز المُستدعى لأطول مدة ممكنة بدون محاكمة، وبدون تهم محددة، وبدون حتى مخالفة لقوانين الولايات المتحدة، وبعيداً عن عائلته وأولاده.

لقد عاش المُستدعى، د. موسى أبو مرزوق، بشكل قانوني في الولايات المتحدة لمدة 14 سنة. وأسس لنفسه مشاريعه الخاصة، كما وأسس بيته في فرجينيا، واعتنى بأطفاله وعائلته، حيث إن أربعة من أطفاله ولدوا في الولايات المتحدة. وكذلك زوجته حاصله على الإقامة.

ولم يُتهم د. أبو مرزوق، أو يُدان بأي جرم في الولايات المتحدة، على الرغم من المطالبة الدائمة والمتكررة لإثبات الدعوى المُقامة ضده، فلم تتقدم الحكومة بأي إثبات أو حتى مخالفة ارتكبتها في أثناء مدة إقامته في الولايات المتحدة.

ما هو السبب وراء احتجازه واعتباره يهدد الشارع بالخطر، إذ لم تثبت عليه أي مخالفات قانونية. فليس هناك أي مبرر قانوني لمواصلة اعتقاله.

ولكن كجزء من اهتماماته الإنسانية، فقد كان د. أبو مرزوق متحدثاً مُعلنًا عن مطالبته بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، الأمر الذي ينسجم مع اهتمامات هذا البلد. وتحدث د. أبو مرزوق عن حرية الشعب الفلسطيني بما ينسجم مع ضمانات الولايات المتحدة بحرية الرأي والفكر.

وحتى هذا الوقت فقد احترمت الحكومة هذه المطالب، وفي الوقت نفسه امتنعت عن التعاون في تطبيق الفقرة الأولى من الدستور والمتعلقة بالحريات، ورغبة الشخص في التعبير والدفاع عن نفسه أمام القانون، خادمة بذلك السياسة الخارجية. والآن تسعى الحكومة لاحتجاز أبو مرزوق، مخالفة بذلك حقوقه.... ظهر هذا من خلال احتجاز أبو مرزوق عندما وصل إلى مطار كينيدي في أثناء عودته من رحلة شخصية مع عائلته.

والحقيقة غير ذلك، وكان هذا الإجراء عندما قررت إسرائيل اعتقاله واحتجازه. ولم تُقم الحكومة باحتجازه بناء على أسباب وجدها القاضي أو لأنه ارتكب جريمة معينة، وإنما احتجزته بسبب طلب رسمي من خارج الجهاز القضائي، وقامت الحكومة بالتلاعب أو بليّ القوانين لاحتجازه، وكأن هناك أساساً قانونية.

وفي البداية، قامت الولايات المتحدة باحتجازه في مطار كينيدي بدون سابق إنذار، وعلى الأصح بدون أي إذاعة. ثم حوّلت سبب احتجازه من أجل الإبعاد،



على الرغم من عدم قانونية تطبيق هذا الإجراء بحقه بسبب إقامته القانونية. والسبب في ذلك، أن الحكومة أرادت أن تقلل من إمكانية لجوئه إلى الظهور أمام المحكمة للدفاع عن نفسه والرد على التهم الموجهة إليه، وخصوصاً أنها ليس لديها ما يدينه أو ما يمكن أن تتهمه به. والواقع أنه وحتى هذا اليوم امتنعت الحكومة عن الإدلاء بأي تهم محددة تعزز إجراءات الإبعاد.

ثم قامت الحكومة بجلب طلب التسليم إلى إسرائيل، إلا أن إسرائيل لم تستطع تشكيل إثباتات تدينه بجرائم يتم تسليمه على إثرها، ولهذا قامت الحكومة الأمريكية بطلب وقت أطول يتم على إثره احتجازه لمدة أطول وبدون دلائل على أنه سيكون مصدر خطر للشارع العام.

وبعدها طلبت الحكومة، بعد أقل من أسبوعين من إحضارها طلب الإبعاد غير اللائق من المحكمة تأجيل النظر في طلب الإبعاد؛ وذلك لأنها جاءت بطلب جديد، طلب التسليم معتمدة على أسباب تم إثبات عدم قانونيتها، وستتم إجراءات الإبعاد في حال فشل طلب التسليم. وإن تأخير إجراءات طلب التسليم يعني احتجاز د. أبو مرزوق بدون أسس قانونية.

وفي هذه الأثناء ترفض حكومة الولايات المتحدة تفسير الاتهامات التي تستوجب الإبعاد، وملاحظتها الوحيدة هي أنه من المحتمل أن يكون إرهابياً، بدون الإدلاء بأي حقائق أو تفصيل. كما أنها ترفض تزويدنا بأي تصريحات محددة حول هذه الاتهامات أو أي معلومات عنها. كل ذلك، ومع تأجيل البت القطعي، يعني استحالة حصول أبو مرزوق على فرص للدفاع عن نفسه ضد إجراءات الإبعاد للانتهاء منها بسرعة، وزادت الحكومة من ضغطها باتجاه احتجاز أبو مرزوق لمدة أطول بدون مبررات قانونية. ما هو المبرر المقنع لدى الحكومة لعدم إطلاع أبو مرزوق على طبيعة الاتهامات الموجهة ضده أو حتى تحديدها.

كما وأن شكوى التسليم الموجهة ضده من قبل الحكومة الإسرائيلية ليست بأحسن من سابقتها، فإنها تعتمد على الإشاعات. لم يتم استشهاد أو استدعاء أحد ممن يعرفون الحقيقة. تستند على التجريم بسبب العضوية، اعتمدت بشكل

رئيسي على ما قاله سجين في أثناء اعترافه عن حماس في ظل ظروف التعذيب، وقد كتبت اعترافاته بالعبرية، اللغة التي لا يفهمها، ورفض توقيعها والتي احتوت على أقاويل متضاربة.

اعتراف لم تستطع من خلاله محكمة وحكومة إسرائيل إدانته بجريمة القتل في ثنايا ملف التسليم، وإنما أُدين بالعضوية أو مساعدة منظمة محظورة.

والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة غير مهتمة بإعلام هذه المحكمة بأن المعترف المسجون حالياً كان قد تقدم بشكوى ضدّ تعذيب إسرائيل له، الأمر الذي أدى إلى الاعتراف الكاذب. وبالتأكيد إن المحكمة تود أن تتأكد من أن الولايات المتحدة اعتمدت على هذه الاعترافات لتشكيل إثباتات لديها.

ومنذ فترة بسيطة قامت الحكومة الإسرائيلية بتسجيل شكوى جديدة بخصوص التسليم، محاولة بذلك تدارك السلبيات والنواقص في شكوى الولايات المتحدة. وجاءت الشكوى معبرة عن تخبط الحكومة في الخلط بين التهم، حيث أبرزت تهماً مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في الشكوى الأولى... تهم تتعلق ببعض ما حدث قبل 3-5 سنوات ماضية، وفي الحقيقة أنه يجب على إسرائيل أن تعود إلى المحكمة الإسرائيلية التي أصدرت الإنذار الأولي، لتصدر إنذاراً جديداً بتهم جديدة متعلقة بالتسليم. معتمدة على معلومات أقرت حكومة إسرائيل بأنها "متضاربة". قامت حكومة إسرائيل، وبإسهاب بمحاولة إثبات أن هناك متعاطفين مع حماس يقومون بالعمل العسكري وهم مستقلون في ذاتهم، وهذا قول لم يُنفه أبو مرزوق. ثم قامت حكومة إسرائيل بالاعتماد على دلائل مهلهلة وضعيفة مُستقاة من براهين معومة وغير واضحة لمحاولة إثبات أن أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، والذي لم يكن مسؤولاً عن العمل العسكري، بأنه مذنب بالإجرام (القتل)!! إن البراهين التي تقدمت بها الحكومة ستجعل من الصعب جداً إثبات ذلك وبعد جلسة المحكمة المتعلقة بالتسليم، وذلك لصعوبة عملية الربط، آلاف الصفحات المعتمدة على الكلام والإشاعات حول العمل العسكري المستقل عجزت عن إثبات أن أبو مرزوق تعمّد تحويل الأموال التي جُمعت للصدقات والتعليم والنواحي الاجتماعية وغيرها إلى العمل العسكري.

وفي الحقيقة فقد اعترف الإسرائيليون الرسميون في العلن عن أنهم ليس لديهم "أي دليل مقبول"، ومنهم خبراء إسرائيليون: مدعي عام الولاية دوريت بينستش، والمستشار القانوني لوزارة الخارجية يوئل زنجر الذي قال بأن على إسرائيل التوقف عن طلب التسليم؛ لأنها ليس لديها أي حقائق لدعم ذلك الطلب، إن اعتماد الحكومة على معلومات حصلت بطريقة التعذيب أدت إلى التشكك في صحة هذه المعلومات، حيث ذكر محمد صلاح بأنه أُجبر على التوقيع على وثيقة اعتراف مكتوبة بالعبرية، لغة لا يقرأها ولا يفهمها، وذلك بعد أن وُعد بأنه بتوقيعه عليها سيأخذ عقوبة بسيطة في السجن ثم يُطلق سراحه.

وقد رفض رسميون أمريكيون مراراً الإقرار بأن حماس منظمة إرهابية تنطلق من الولايات المتحدة. وكما ذكر في الاستدعاء المقدم وبإسهاب أن محللين من السي أي أي والأف بي أي. قللوا—في كلمات أمام الكونجرس—من أن حماس شاركت في أعمال إرهابية في إسرائيل، مؤكدين أن حماس في إسرائيل تبنت عمليات ضدّ الإسرائيليين لم تكن حُطّطت أو دُبّرت من قبل قيادتها، مشيرين بذلك إلى أنه ليس لديهم أي إثبات يدين حماس بعمليات إرهابية منطلقة من الولايات المتحدة. وأكدوا أن حماس لها قيادات إدارية، وفنية، وسياسية مختلفة ومستقلة مع وجود فقط الجناح المعلوماتي والسياسي خارج الأرض المحتلة.

في ظلّ هذه الإدلاءات، تظهر النوايا السيئة لدى الحكومة. هذه ليست أعمال حسنة النوايا تعمل بمستلزمات اتفاقياتها وبيادية لتسليم مجرم إلى بلد آخر. هذه أعمال حكومة تسعى لوضع العراقيل أمام الحقائق، واختلاق التهم تلو التهم لاحتجاز إنسان مقيم وقانوني، مهملة حقه في محاكمة عادلة يدافع من خلالها عن حقوقه ويدفع الاتهامات الموجهة إليه، وتحجزه لأطول مدة ممكنة وبدون اعتبار لصحته أو واجباته الدينية.

وفي الحقيقة، قبل أن تبدأ الحكومة مهزلة عملية التسليم، عرض أبو مرزوق قبوله عملية الإبعاد؛ لتجنّب الاحتجاز لفترة طويلة غير محددة. وباختصار عرض على الحكومة ما يمكن أن تؤول إليه المحاكم فيما يتعلق بإجراءات الإبعاد.

ماذا فعلت الحكومة؟ رفضت واخترعت عملية التسليم، واحتجرت أبو مرزوق مع عدم وجود الأسس القانونية لذلك واستمرت بذلك، ودمجت معها شكوى جديدة متعلقة بالتسليم أيضاً بدون أسس قانونية.

على الحكومة عقد محكمة مع اعتقادها بأن هذه المحكمة لن ترائي الحكومة والنظر في القضية. انظر إلى قائمة أعمال الحكومة: اعتمدت على "قانون التسليم" الذي تم إثبات عدم إمكانية تطبيقه هنا وعدم شرعيته، واحتجرت أبو مرزوق بدون مذكرة وبدون تهم واضحة، وأصدرت إجراءات بالإبعاد علماً بأنه مواطن قانوني له حق الدفاع عن نفسه ونفي كل ما وُجّه إليه من تهم، وأجلت محكمة الإبعاد بدون أسس في الوقت الذي وافق عليه أبو مرزوق، وأحضرت طلب التسليم مع أن إسرائيل لم تنفذ جميع مستلزمات الاتفاقية بهذا الخصوص، واعتمدت على إدلاءات غير دقيقة وغير صحيحة وأخذت بالتعذيب وبدون أن تُعلم المحكمة بأن هذه حقائق يجب اعتبارها في أثناء النظر في المعلومات المقدّمة، ورفضت تحديد طبيعة التهم التي تستلزم الإبعاد واكتفت بالإشارة إلى الدستور في ذلك، ثم رفضت تقديم إثباتات مقنعة لهذه التهم. أضف إلى كل ما سبق قرار الحكومة بمنع أبو مرزوق من ممارسة دينه مع غيره من المسلمين، ومع عدم الاختلاف حول مشكلته المتعلقة بالسكري، فقد قررت الحكومة وقف الفحص الاعتيادي لنسبة السكر في الدم لديه التي كانت في ارتفاع مستمر، وباختصار، هذه حكومة حرصت على اختلاق كل المعوقات بحُسن أو بسوء نوايا أمام العدالة وبغض النظر عن صدق الاتهامات. وفي الوقت نفسه تحتجز أبو مرزوق وبدون اعتبار لصحته أو معتقداته الدينية.

إن أبو مرزوق لا يسعى لغير الحقيقة العقلانية، إنه بريء، وفي الاستدعاء فإنه يؤكد براءته بالقسم، وليس من الظلم أن يطلب إطلاق سراحه أو تحديد التهم الموجهة إليه ومحكمة عادلة. يريد أن يبقى هنا حراً، وفي وضع قانوني مع أولاده وعائلته ومشاريعه الخاصة، ومع جاليتة المسلمة إن أمكن.

ومن هنا فإنه يطلب الإفراج الفوري، وإلا إخراجه بكفالة، ونظراً لالتزامه الإسلامي، فإن أبو مرزوق لن يهرب، كما تثبت التعهّدات الواردة والاستدعاء من د. يوسف القرزاوي، ود. محمد الشيخ، ود. عبد العزيز ساشيدينا،

ود. خالد أبو الفضل. بالإضافة إلى ذلك فإنه تطوَّع برصد كفالة بأكثر من مليون دولار بأنه سيلتزم بأي شروط منطقية لا تُعيق قيامه بواجباته تجاه عائلته.

(انتهت المذكرة)

لم تأتِ الحكومة بأي إجابة منطقية، وإنما تريد احتجاز وسجن أبو مرزوق لسنوات وسوف تضطره إلى مقاضاتها؛ بسبب عدم عدالتها وإعلان خروجها عن القانون من خلال أعمالها.

وفي الجلسة ذاتها التي تقدم بها المحاميان بهذه المذكرة، جرى نقاش بين القاضي العنصري دوفي ومحامي أبو مرزوق ستانلي كوهين، بحضور ماري وايت وهي مستشارة قانونية للمقاطعة الجنوبية في نيويورك، وكل من باروخ وايز وروبرت بوهلر Robert Buehler مساعدان للادعاء وكينيث هاريس Kenneth Harris من وزارة العدل الأمريكية (مكتب الشؤون الدولية). وقد تدخل مساعد الادعاء في الحوار بالقدر الذي يكشف التواطؤ بين القاضي والقرار السياسي المسبق لحكومة الولايات المتحدة بشأن قضية أبو مرزوق.

النقاش، أو الحوار الفاضح، دار على النحو التالي:

القاضي: السيد كوهين، تقدمتَ بطلب "A habeas petition"؛ أي أمر بالتحقيق في احتجاز المتهم، وبالتالي إخراجه بكفالة.

كوهين: صحيح.

القاضي: لقد حوّل طلبك إلي، الأمر الذي كان من المفروض أن تعرفه.

كوهين: أرغب في الاختلاف معك، استناداً إلى قوانين المحكمة و15 سنة من المرافعات القضائية.

القاضي: أنا أسف يا سيد كوهين، فأنت لا تدري ماذا تعمل، فقد حوّل طلبك إلي.

كوهين: سأقوم بمراجعة للحالات السابقة، التي يمكن أن يتم فيها مثل هذا الإجراء وكذلك قوانين المحكمة.

القاضي: سأراجع الحالات التي تنص على أنه لا يحق لك التقدم بمثل هذا الطلب، وسننطلق من هناك.

كوهين: هذه المحكمة تعرف ذلك (عن صحة ما يدّعي).

القاضي: أنا أعرف تماماً ما كتبت، شكراً لك. هل أفترض أن طلبك هو ردّ على
الالتماس المقدم؟

كوهين: أي التماس أيها القاضي؟

القاضي: التماس التسليم.

كوهين: نعم، ردّ على شيءين. الأول فهو رد... (قاطعته القاضي)...

ممكن أن أكمل حديثي أيها القاضي؟

القاضي: لا، أنا أسأل الأسئلة، وأنت تُجيب عليها.

كوهين: لم أعطَ الفرصة للإجابة التامة.

القاضي: شكراً لك، بإمكانك الإجابة عن السؤال، الآن. الأمر التالي هو هل هذه
الوثيقة ومرفقاتها هي الرد على طلب التسليم.

كوهين: لا، هذه ليست الرد على طلب التسليم، لا أيها القاضي، هذه ردّ على
ظروف احتجاجه.

القاضي: متى نتوقع الرد على طلب التسليم؟

كوهين: بعد حصولنا على ما يكفي لجلسة تامة بخصوص طلب التسليم.

القاضي: لديك أسبوعان لإحضار ردّ على طلب التسليم.

كوهين: أيها القاضي، لا أستطيع، لدي 500 صفحة.

القاضي: السيد كوهين، ليس شغلي، ستأتي بالرد خلال أسبوعين.

كوهين: لن أستطيع، أيها القاضي.

القاضي: ابذل جهدك.

كوهين: أيها القاضي، لن يكون بوسعي.

القاضي: ستعمل جهدك، ستعمل جهدك، بهذه السهولة.

كوهين: ممكن أسجل ملاحظاتي؟

القاضي: سيد كوهين، يمكنك الجلوس، وكتابة ما تريد، إذا أردت.

كوهين: خلال هذين الأسبوعين سألجأ إلى المحكمة الثانية.

القاضي: جميل.

كوهين: هل بإمكانني طرح قضايا أخرى أمام المحكمة؟

القاضي: واحدة واحدة فقط.

كوهين: أي واحدة ذات بال؟

القاضي: نعم.

كوهين: سنبدأ.

القاضي: لا، سنبدأ بالشكل الذي أريد أن أبدأ به، التساؤل حول صحة أبو مرزوق، لقد فهمت أنك تدعي بأنه غير مُعتنى به صحياً.

كوهين: صحيح، أيها القاضي.

القاضي: الآن، هل سلمت الملفات السابقة التي طلبتها الحكومة منك.

كوهين: طلبت الحكومة قبل يومين أو ثلاثة مني إحضار ملفات موجودة في فيرجينيا، وستصلي اليوم متأخراً. وسأسلمها إلى الحكومة غداً. بالمقابل على الحكومة أن تسلمني تقارير من نتاج يوم أمس.

القاضي: جميل، سأفترض بأنك تقوم بذلك.

الادعاء: لدي تقارير، سعادة القاضي، لقد أحضرناها يوم أمس، وسنسلمها للسيد كوهين، لقد استدعينا طبيباً متخصصاً في الغدد الصماء من خارج السجن، للكشف على أبو مرزوق في أكثر من زيارة وكان آخرها يوم أمس.

القاضي: كحالة خاصة يمكنك إعطائي إياها أيضاً.

الادعاء: جميل، أيها القاضي.

كوهين: هل تقوم المحكمة بعرض موضوع الكفالة المطروح أمام المحكمة، اقتراح الكفالة !!

القاضي: نعم، لقد قرأت مذكرة الاستدعاء التي تقدمت بها لدعم طلبك في التحقيق في عملية احتجاز المتهم، وإنني أفترض بأنك تبرر طلب الكفالة بالمنطق نفسه الذي تتبناه الآن.

كوهين: تقريباً.

القاضي: طلبك للكفالة مرفوض.

كوهين: هل من سبب معين وراء ذلك؟ وبدون إجابة من الحكومة؟

القاضي: لا أحتاج إلى جواب من الحكومة، لدي هنا الأوراق التي تقدمت بها وتدعي في هذه الأوراق بأن أبو مرزوق ليس له علاقة بالجرائم.

كوهين: نعم، صحيح.

القاضي: في هذه الوثيقة التي أعدتها أنت شكوى من إسرائيل تدعم طلب التسليم؟

كوهين: لم أعدّها أنا، ولكن سلمتها كما هو مطلوب مني.

القاضي: نعم، في الوثيقة، فقرة (م) هناك نص اعترف به.

كوهين: هذا ليس صحيحاً حضرة القاضي.

القاضي: حسناً، من الممكن.

كوهين: أين الأمور التي اعترف بها.

القاضي: واردة في فقرة (م)، أظن ذلك.

كوهين: ذكر بأن إسرائيل تدعي إذا قرأت المحكمة باقي الأوراق فإنها ستستنتج بأنه ذكر؟

القاضي: لقد قرأت الأوراق، ويتضح منها البحث عن إجابة عن سؤال، إجابته في هذه المحكمة وليس محكمة التسليم؟

كوهين: أرغب في المعارضة، أيها القاضي، يظهر لي بأن هناك سابقة قانونية.

القاضي: لا، يا سيد كوهين، أنا أريد أن أفهم الآن، سوف لن نقوم بالحكم على هذه القضية هنا، وإنما سنقوم باتخاذ قرار في إمكانية اعتبارها قضية تسليم أم لا.

كوهين: هل المحكمة تناقش إمكانية المُستدعى في حقه في الكفالة في أي موقف أو حالة.

القاضي: لا.

كوهين: على الرغم من حدوث بعض الاتهامات في قضايا أخرى، إلا أن الكفالة—على الأقل—كانت قد طُرحت واعتُبرت ونُظِرَ فيها.

القاضي: لقد اعتبرتها، ونظرت فيها.

كوهين: بدون الرد من الحكومة!

القاضي: لدي الرد على جميع الأوراق حتى الآن.

كوهين: قالت حكومة إسرائيل بأنه عمل شيئاً، نحن رددنا بأنه لم يفعل، وتقدمنا بحجم ضخم من البراهين يعزّز ردنا.

القاضي: ما تقدمتم به لم يعزّز ما تقول بأنه قد عُرِّز.

كوهين: لقد بينت أكثر من ادعاء تستحق اللوم عليه، فقد تقدمت إسرائيل باتهامات تافهة تستطيع الحكومة الرد عليها. بالإضافة إلى، أيها القاضي.... (مقاطعة).

القاضي: لقد أصدرت الحكم!!

كوهين: هل للمحكمة أن تسجل ذلك، حتى أستطيع أن أرجع إلى ذلك في أثناء مرافعتي في المحكمة الثانية!

القاضي: عندك ما يكفيك من المراجع وليس هناك أكثر.

كوهين: بهذه السهولة لن تقوم الحكومة بالرد.

القاضي: لا أقول بأن ذلك سيتم لكل القضايا، وإنما في هذه القضية؟

كوهين: هل يوجد شيء فريد حول هذه القضية يدفع الحكومة لعدم الرد؟

القاضي: سيد كوهين، لقد سجّلت وأصدرت حكمي، النقطة التالية؟

كوهين: أيها القاضي، بالإضافة إلى الكفالة، لدينا قضية حول صحة السيد أبو مرزوق. ماذا ستفعل المحكمة بخصوص الاستمرار في مخالفة حقوقه الدينية بسبب ظروف احتجازه؟

القاضي: سيد كوهين، أنا أفترض أنك خبير في الأمور المتعلقة بالحقوق الدينية. كوهين: لست خبيراً، ولكن تقدمت بآراء وإثباتات من خبراء. القاضي: ولقد قرأتها أنا أيضاً، ولدي بعض الاطلاع الكافي أيضاً، أخالف رأي خبراءك، ادعائك مخالفة الحقوق الدينية غير صحيح قطعياً. كوهين: تستمر في رفض حق أساسي من حقوق موكلي، صلاة الجمعة... (مقاطعة).

القاضي: لم أقل هذا.

كوهين: إذن ماذا تقترح المحكمة كخبيرة في حقوقه الدينية؟!

القاضي: لا ادعي أنني خبير في حقوقه الدينية. لديك أسبوعان يا سيد كوهين. كوهين: أيها القاضي، ماذا عن القضيتين الأخريين. القاضي: أي قضيتين.

كوهين: موكلي في المحكمة صباح هذا اليوم، لقد حُرِم من بدلته في السجن مرة أخرى، لقد صممت لتهميشه وإظهاره في أسوأ مظهر يمكن أن يظهر فيه مع المضايقات والإزعاجات في محاولة إحضاره للمحكمة، لم يمر عليّ حالات... (مقاطعة).

القاضي: لقد أخبرت بأن بعض الناس الذين يحضرون المحاكمة لم يعرفوا على أنفسهم؟! (تنويه بأنه لم يعرف على نفسه).

كوهين: هذا ليس صحيحاً، لم يكن لديهم بطاقة هوية (تعريف). لديهم الكثير من وسائل التعرف.

القاضي: هذا غير كافٍ.

كوهين: هل هناك إجراءات محاكمة حدث وأن طُلب من المواطنين القادمين إلى المحكمة لرؤية العدالة التوقيع والنظر في هوياتهم.

القاضي: نعم.

كوهين: حالات غير حالات الفلسطينيين؟

القاضي: لا، أنا لا أتحدث عن حالات الفلسطينيين قطعاً.

كوهين: أنا أتحدث عنهم، أيها القاضي؟

القاضي: أقول لك بأن هناك حالات أخرى.

كوهين: حالات فلسطينية أخرى؟ ما هي؟

القاضي: ما هي؟ غير مطلوب مني الإجابة عن ذلك؟ أقول لك يا سيد كوهين، هكذا تتم الأمور!! إذا كان هذا لا يعجبك، فهذا من سوء حظك؟

كوهين: أيها القاضي، أريد أن أجدد طلبي للحصول على جلسة كاملة حول الكفالة.

أريد أن أجدد طلبي بعدم نظر المحكمة في "التحقيق في احتجاز موكلي". بما أنه كان لا ينبغي أن يكون في هذه المحكمة. لقد أحدثت بذلك الحكومة متجراً. حولوا ذلك الطلب لك. لقد لجأوا إلى السماع لطرف واحد فقط (متحيزون)، وقد ضلّوا القاضي بذلك، وبهذا فإنها المرة الوحيدة منذ 15 عاماً التي حدث فيها وأن حوّل مثل هذا الطلب إلى محكمة القضاء.

القاضي: هذا كله حسب ظنك الشخصي.

كوهين: لا، ليس كذلك أيها القاضي.

القاضي: من أين لك بذلك؟

كوهين: بناءً على نقاش مع جهات أخرى.

القاضي: من هي؟

كوهين: السكرتير القانوني للقاضية كمبرلي وود Kimberly Wood.

القاضي: القاضية كمبرلي وود، ليس لها الخيار في هذه القضية، لقد أخذت هذه القضية إلى لجنة تعيين، وحولتها منها إليّ. ولا أدري عن ماذا تتكلم.

كوهين: هل حوّلت للمحكمة لتواجد الحرس الشخصي في المحكمة، وبالتالي قررت المحكمة بأنها تصرف أموالاً إضافية لاحتياجات أمنية جديدة.

القاضي: سيد كوهين، لا تصرف المحكمة 10 بنسات على الاحتياطات الأمنية. ومن الواضح يا سيد كوهين، أنك تريد أن تصرح بتصريح للصحافة. ولقد صرحت بأكثر مما أريد أن أسمع. والآن أتوقع أن أجد أوراقك خلال أسبوعين.

كوهين: أيها القاضي، لدينا 500 صفحة تحتاج إلى دراسة وفهم.

القاضي: أسبوعان.

كوهين: سأراك في المحكمة الثانية.

(انتهى نصّ الحوار بين القاضي وكوهين)

لم يكن ممكناً أن ينتهي الدفاع من دراسة ملف طلب التسليم الإسرائيلي خلال أسبوعين فقط. لذلك، فقد تقدم كوهين في 1995/12/13 بطلب لإعطائه وقتاً إضافياً للرد على الاتهامات الإسرائيلية، وذلك بسبب:

1. ضخامة الملف الإسرائيلي الذي تبلغ أوراقه نحو الألف ورقة.

2. وجود أشرطة فيديو، وأشرطة كاسيت مسجلة، ومقابلات صحفية باللغة العربية ضمن الملف وتحتاج إلى ترجمة للغة الإنجليزية.

3. وجود شهادات باللغتين العبرية والعربية تحتاج إلى ترجمة.

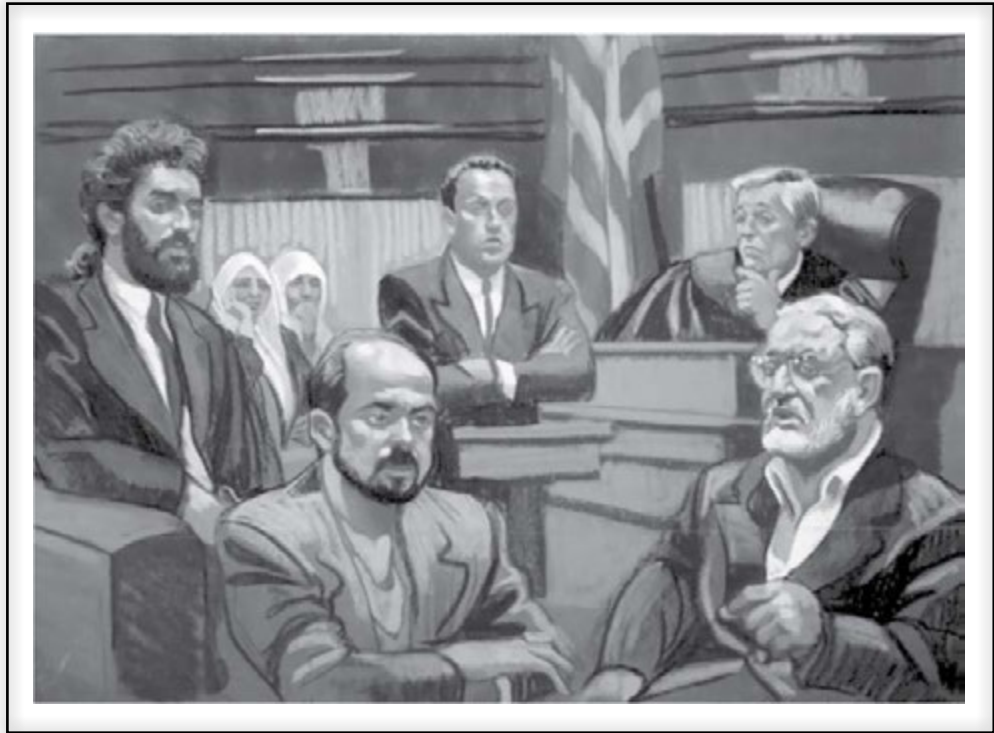
ونفى الدفاع أن يكون بطلبه هذا يهدف إلى إضاعة الوقت.² غير أن القاضي الذي استجاب لطلب إعطاء الوقت الإضافي، وحدد موعداً للجلسة المقبلة في 1996/1/26، وجّه اتهاماً للمحامي بإضاعة الوقت، قائلاً إن هذا في صالح الدفاع؛ لأنه يؤدي

² Letter, by hand, Reply to: In The Matter of the Extradition of Mousa Mohammed Abu Marzook, from Stanley Cohen, to Kevin Duffy, New York, 13/12/1995.



إلى نسيان الشهود للوقائع. وأسهب القاضي في إيراد حسنات وفضائل السجن الذي يجري اعتقال أبو مرزوق فيه وهو سجن مانهاتن. وقال إنه أكثر سجون العالم إنسانية. وشبَّهَ بمنتجع هيلتون Resort Hilton، حيث يوجد فيه تلفزيون ملون وأدوات رياضية. كما أن استخدام الهاتف فيه مُيسَّر، وزيارات الأصدقاء مسموحة. ولا توجد فيه أعمال يُكَلَّفُ المساجين القيام بها. وقد صدر قرار القاضي بالاستجابة لطلب المهلة الزمنية الإضافية في 1995/12/15.

وبالطبع فإن كل هذا غير صحيح. هذا ما يؤكدُه أبو مرزوق. فنزيل الدور التاسع من السجن يقيم على مدار الساعة داخل زنزانة ضيقة. وليس هناك تلفزيون أو راديو أو أدوات رياضية كما ادَّعى القاضي. كما أنه يُسَمَّحُ للسجين بإجراء مكالمة هاتفية واحدة مع عائلته كل أسبوع. أما الزيارات فهي ممنوعة بدون موافقة الحكومة وإدارة السجن، وهي للأهل فقط.



مشهد من داخل قاعة المحكمة في نيويورك

الفصل الرابع عشر

قرار التسليم

قرار التسليم

لم يتقدّم محامو د. موسى أبو مرزوق بردهم على طلب الاسترداد الإسرائيلي في 1996/1/26، وفقاً للموعد الذي كان قد حدده القاضي بناءً على طلبهم. وتقدم ستانلي كوهين بطلب تأجيل آخر... فضخامة طلب التسليم الإسرائيلي تستدعي ذلك. غير أن كوهين قد اعتزم كما يبدو أن يتحرك في اتجاه آخر، وعلى أكثر من محور:

المحور الأول: الطلب من محكمة الاستئناف إقرار "إجراءات المكوث" لأبو مرزوق.

المحور الثاني: الطلب من المحكمة ذاتها عزل القاضي العنصري كيفن دوفي.
المحور الثالث: طلب الاستماع إلى شهادات شهود، في مقدمتهم ياسر عرفات.
كان كوهين يريد من ذلك كسب الوقت، لتأخير صدور قرار التسليم ما أمكن، وفي الوقت ذاته إثارة الرأي العام ضدّ عنصرية دوفي.

لكن محكمة الاستئناف لم تستجب لطلبات كوهين، وتعاملت مع القضية انطلاقاً من منطلقات وحسابات سياسية شبه مكشوفة. كما أن دوفي، الذي رفض عزل نفسه عن القضية، سارع إلى إصدار قراره بتسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل"، دون أن يعقد حتى جلسة استماع للرجل الذي قرّر تسليمه، مدوّناً بذلك أخطر فصول هذه الملهاة القضائية، إن جاز التعبير.

كيف تسلسلت الأمور؟

في 22 كانون الثاني/يناير تقدم كوهين بمذكرة "للشروع في إجراءات المكوث"... أي البقاء في السجن وإيقاف إجراءات التسليم لـ "إسرائيل"، أو أن يعزل القاضي العنصري نفسه عن هذه القضية. جاء في المذكرة:¹

¹ Motion to Stay Proceedings, In the Matter of Dr. Mousa Abu Marzook Petitioner, by Stanley Cohen, New York, 22/1/1996.

المُستدعى د. موسى أبو مرزوق، وعن طريق محاميه ستانلي كوهين يسجل مذكرة لالتماس المكوث تبعاً للقانون رقم 18 من القوانين الفيدرالية المتعلقة بالاستئناف، حتى يتم اتخاذ قرار بخصوص هذا الالتماس (أمر امتثال) [writ of mandamus]²، الذي كان قد سُجّل سابقاً في هذه المحكمة. ويلتمس هذا الاستدعاء ما يلي:

حقائق:

1. هذا الاستدعاء نتيجة الإجراءات أمام محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، بخصوص طلب تسليم موسى أبو مرزوق أمام القاضي دوفي.
2. في 1996/1/9 سَجّل المُستدعى دعوى ملتماً يأمل من خلالها إلغاء إجراءات التسليم المنوي الشروع فيها، أو أن يعزل القاضي دوفي نفسه من هذه القضية ويحوّلها إلى غيره.
3. يتكون الدافع لهذا الطلب من جزأين:
 - أ. أن القانون الذي اعتمدت عليه إسرائيل غير شرعي.
 - ب. حيث إن القاضي دوفي حكم في طلب التسليم مسبقاً، فإنه لن يمنح المُستدعى محاكمة عادلة وكاملة.
4. اعتماداً على أمر القاضي دوفي في 1995/12/5 فإنه يستوجب الرد على طلب التسليم يوم 1996/1/26.

القضايا المطروحة، الإعفاء المطلوب، حيثيات الاستجابة للطلب:

5. لم تستمع المحكمة لطلب أبو مرزوق إلغاء طلب التسليم الذي اعتمد على قانون غير شرعي، وحتى يتم اتخاذ قرار في ذلك فإنه لا يتوجب على أبو مرزوق الظهور للدفاع عن نفسه أمام محكمة لا تستطيع البتّ في قضية أكبر من قدراتها، كما وأنه لا يتوجب استمرار قاضي اتخذ حكماً مسبقاً في قضية قبل المحاكمة.

² للاطلاع على هذا الالتماس، انظر:

Memorandum in Support of Petition for Writ of Mandamus, In the matter of Dr. Mousa Abu Marzook Petitioner, by Stanley Cohen, Attorney for Petitioner, New York.



6. يبدو واضحاً أنه لم يبقَ من خيارات سوى طلب مثول المُستدعى أمام المحكمة في حالات طلب التسليم. ولما رفض هذا الطلب فقد أصبح حق المُستدعى لطلب التفاصيل والدلائل على الادعاء المسجل ضده، ومثوله أمام المحكمة أهم من طلب التسليم ذاته، وذلك للتأكد من أن محكمة التسليم نفسها تتصرف بشكل صحيح.

7. وحتى تقوم المحكمة بأمر القاضي دوفي بعزل نفسه، فإنه لا يتوجب على أبو مرزوق الظهور أمام المحكمة نفسها (القاضي نفسه) الذي اتخذ قراراً مسبقاً، ولأنه لن يمنح فرصة المحكمة العادلة والكاملة.

8. لأن المكوث الذي يطلبه أبو مرزوق أصبح مرهوناً بقرار المحكمة في طلب للمثول أمامها، وكذلك لأنه سيعاني معاناة أبدية جرّاء إلزامه بالمثول أمام محكمة اتخذت قراراً مسبقاً بشأنه، وكذلك لأنه لن تتضرر الحكومة من تلبية هذا الطلب، فإنه يتوجب الاستجابة لهذا الاستدعاء.

وعليه، فإنه بناء على الطلب العاجل، والحقائق والقوانين المدرجة سابقاً، فإن أبو مرزوق يطلب من المحكمة توقيف إجراءات التسليم حتى يتمّ النظر في مذكرة المثول التي سبق وأن تقدم بها.

(انتهت المذكرة)

وفي 31 كانون الثاني/يناير، تقدّم كوهين بمذكرة إلى محكمة الاستئناف لتعزيز الاستدعاء السابق بهدف الحصول على قرار قضائي من جهة أعلى. جاء في هذه المذكرة:

إن المُستدعى د. موسى أبو مرزوق غير مطمئن للحصول على فرصة عادلة من قِبَل القاضي دوفي للدفاع عن نفسه ضدّ إجراءات التسليم المُنتظرة.

يتضح من الملفات والسجلات أن القاضي دوفي لن يمنح المُستدعى محاكمة عادلة. يقوم القاضي دوفي وبدون النظر في الادعاء/القضية، وبدون اعتبار لإمكانات المُستدعى الشرعية لنقض طلب التسليم. وبسبب عدم اهتمام محكمة المقاطعة بدعوى المُستدعى القانونية وصحتها، فإن الحل الوحيد المحتمل أصبح لدى هذه المحكمة.

نطلب من المحكمة الأمر بإيقاف هذه الإجراءات (التسليم) بسبب أن التسليم غير شرعي (غير قانوني)، وأن محكمة المقاطعة تفتقر إلى الاطلاع والنظر في الادعاء، أو أن تأمر المحكمة القاضي دوفي بالتنحي عن القضية وتحويلها لقضاة آخرين للسمع من المُستدعى والنظر في استدعائه لحضور جلسة يمثل خلالها أمام القاضي، وكذلك النظر في طلب الكفالة.

وفي التاريخ ذاته، تقدم كوهين للمحكمة ذاتها (الاستئناف) بمذكرة "متعلقة بالشهادة للاكتشاف"، طلب فيها من المحكمة الاستماع إلى شهادات كل من: ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإبراهيم غوشة الناطق الرسمي باسم حركة حماس، ومحمد نزال ممثل الحركة في الأردن، وكذلك الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة، الذي كان ما يزال في ذلك الوقت يقضي حكماً طويلاً بالسجن لدى "إسرائيل"، وآخرين. كما طلبت المذكرة أمر كافة الأجهزة والوكالات المتخصصة بتقديم كل البيانات التي لديها، والتي تُدين أو يمكن أن تُدين أبو مرزوق.

كان الهدف من الاستماع إلى شهادات الشهود المطلوبين إثبات ما يلي:

أولاً: أن لا علاقة على الإطلاق بين حركة حماس كتنظيم سياسي وكتائب عز الدين القسام التي تقوم بالأعمال العسكرية ضد أهداف إسرائيلية.

ثانياً: أن حركة حماس تقوم بمهام متعددة اجتماعية، وتعليمية، وإعلامية، وسياسية، ولا تقوم بأعمال عسكرية ألبته.

ثالثاً: أن حركة حماس لا تؤثر سلبياً على الاتجاه السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

رابعاً: أن الأموال التي جمعها أبو مرزوق داخل الولايات المتحدة كانت لدعم نشاطات الحركة غير العسكرية.

خامساً: أن الشهادات التي تُدين أبو مرزوق بغير ذلك انتزعت في "إسرائيل" باستخدام أساليب غير مشروعة من بينها التعذيب.

جاء في هذه المذكرة:

للأسباب التي أوردها ستانلي كوهين، وكذلك الموقعون أدناه، فإننا نطلب من القاضي كيفن دوفي لتحديد موعد جلسة للمحكمة بسبب المكتشفات التالية:

أولاً: رسائل التماسية للجهاز القانوني القضائي في إسرائيل، والمملكة المتحدة، والأردن، والسلطة الفلسطينية، وللأسباب الواردة في المذكرة القانونية، التي تطلب السماع للشهادة الشفوية بمساءلة ستانلي كوهين للشهود التالية أسماؤهم:

1. ياسر عرفات. 2. عماد الفالوجي. 3. محمود الزهار. 4. سيد أبو مسامح.
5. الشيخ أحمد ياسين. 6. إسماعيل أبو شنب. 7. عبد العزيز الرنتيسي. 8. محمد نزال. 9. إبراهيم غوشة. 10. زياد أبو عمرو (بروفيسور). 11. جميل حمامي.
12. محمد صلاح. 13. محمد كاظم.

ثانياً: أمر لتوجيه جهاز الدفاع القانوني الأمريكي لمقاطعة جنوب نيويورك وأي وكالات له بتوفير التفاصيل المتعلقة بالقضية كما يلي:

1. جميع السجلات والملفات والتقارير والملاحظات التي أثبتتها أجهزة الولايات المتحدة وإسرائيل والموجودة بحوزتها أو بحوزة أجهزتها بما في ذلك؛ قسم العدل، وقسم الولاية، وجهاز المخابرات المركزية، ووكالة الاستخبارات الأمريكية، والبيت الأبيض، ولجنة الانتخابات المتخصصة بالشيوخ، ودائرة الأجانب والهجرة، ودائرة الجمارك، ودائرة الحدود، والكونجرس، ودائرة الضرائب، واتحاد الكحول والسجائر والسلاح، وأي وكالات محلية من شأنها أن تبين ما يلي:

- أن المنظمة المعروفة بـ "حماس" هي غطاء أو مظلة لأعمال مختلفة التخصصات.
- أن "حماس" لها نشاطات اجتماعية، وتعليمية، ودينية، وإعلامية، وسياسية، ولا تقوم بأعمال عسكرية ولا توجّه ولا تُعين من يقوم بالأعمال العسكرية.
- أن فلسطينيين ومنظمات فلسطينية في داخل أمريكا تشارك في نشاطات مالية أو غيرها، لدعم النشاطات السابقة (غير العسكرية).

- أن أبو مرزوق شارك في مثل هذه النشاطات في أمريكا وغيرها بشكل سلمي .
- أن حماس معروفة بتمثيلها للفلسطينيين في الشرق الأوسط وأحاء أخرى من العالم، وأنها لا تشكل تهديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو تهدد مصالح إسرائيل أو أمريكا أو مصالح المنظمة فيما يتعلق بعملية السلام.
- 2. نتائج التحقيقات الجنائية والمدنية مع أبو مرزوق، التي تبين أو قد تبين أنه خالف القوانين والأنظمة في أمريكا أو أدواتها، وأي اتصالات بين إسرائيل وأمريكا تبين أنه قد تبين أن إسرائيل تريد أن تمنع أو تؤثر على العمل السياسي لحماس ومؤيديها في أمريكا بما في ذلك أبو مرزوق .
- 3. نسخ من أشرطة الفيديو، أو الكاسيت، أو التنصت الهاتفي، أو غيره، أو أي سجلات بخصوص أبو مرزوق داخل أمريكا خلال الأربعة عشر سنة الماضية .
- 4. أي/ أو جميع نسخ الجرائد العربية، والنشرات التلفزيونية والإذاعية التي تبرهن أو قد تبرهن أو توضح أعمالاً تنسب إلى أبو مرزوق، وعلى الأخص أي شريط فيديو أو حسابات موثقة/ أو مقالات في الجرائد من شأنها أن تشكل/ أو تكون جزءاً من طلب إسرائيل للتسليم .
- 5. أي/ وكل السجلات المتعلقة بالظروف التي تقف وراء وضع أبو مرزوق على قائمة المطلوبين للولايات المتحدة، وعلى الأخص المعلومات التي تستدعي أو قد تستدعي إدراج اسمه على تلك القائمة بسبب أعمال غير عسكرية، ونشاطات سياسية بما في ذلك الخطابة هنا وفي العالم .
- 6. أسماء وهواتف وعناوين جميع أولئك الذين قابلتهم الولايات المتحدة أو وكالاتها أو إسرائيل، وكذلك النتائج التي تملكها الولايات المتحدة والتي تحتوي على معلومات تبين أن موسى أبو مرزوق شارك في أعمال غير عسكرية، ونشاطات سلمية في بلاده وغيرها .
- 7. أي معلومات تتناقض مع/ أو تفسير تصريح لأبو مرزوق أو نشاط له يستحق عليه طلب التسليم .
- 8. أي معلومات تبين أو قد تبين أن محمد صلاح تعرض للتعذيب أو الأذى في أثناء احتجازه في إسرائيل .



9. أي معلومات أو كل المعلومات المهمة التي قد تبين أن الجرائم الواردة في طلب التسليم لم ترتكبها حماس أو أعضاء فيها.

10. أي معلومات/ كل المعلومات التي تثبت أن هناك صراعاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين في القرن الماضي.

11. المعلومات المتوفرة التي تبين أو قد تبين أن احتجاج أبو مرزوق من قبل حكومة الولايات المتحدة، والذي يتم السعي حالياً لتسليمه، سيكون وسيلة لتحقيق المعارضة السياسية لمنظمة التحرير في اتفاقية السلام من قبل موسى أبو مرزوق وحركة حماس.

12. أي اتصالات/ جميعها التي تبين أن احتجاج أبو مرزوق يعبر عن موقف الولايات المتحدة وإسرائيل من الأجهزة السياسية، بغض النظر عن نجاح مشروع التسليم.

13. أي معلومات/ جميعها التي تبين أو قد تبين أن قرار طلب التسليم لم يتخذ من قبل الجهاز القانوني/ التنفيذي لتحقيق العدالة بخصوص جرائم ارتكبت، وإنما لأسباب تتعلق بالظروف السياسية في الشرق الأوسط وغيره.

14. أي وثائق/ أو جميعها، التي تنسب لإسرائيل طلب موسى أبو مرزوق بسبب مشاركته في نشاطات خطابية وحزبية هنا أو في الخارج، وبالتالي تستدعي ترحيله.

15. جميع المعلومات الأخرى اللازمة. ويلزم تزويد أبو مرزوق بها، بما يتفق مع أنظمة وقوانين الولايات المتحدة.

(انتهت المذكرة)

غير أن المحكمة لم تستجب للطلبات الواردة في المذكرة، وردت عليها في 11 نيسان/أبريل بمذكرة جوابية جاء فيها:³

Memorandum, In the Matter of the Extradition of Mousa Mohammed Abu Marzook, ³ from Kevin Duffy, to Mary Jo White, United States Attorney for the Southern District of New York, and Stanely Cohen, Attorney for the Respondent, New York, 11/4/1996.

هذه المذكرة بخصوص أسئلة محددة أثارها موسى محمد أبو مرزوق ("أبو مرزوق") في قضية التسليم. وإني لن أصدر حكماً بخصوص عملية التسليم.

كان هذا نتيجة طلب من حكومة إسرائيل تسليم أبو مرزوق، وقد اعترف أبو مرزوق أنه القيادة العليا للجناح السياسي لحركة حماس، وتسعى حماس إلى تحقيق الهوية الفلسطينية باسترداد الأرض عن طريق وسائل ثقافية، والعناية الصحية، والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الوعي السياسي لقضايا الفلسطينيين. كما وثبت بأن هناك جناحاً عسكرياً لحركة حماس هو الذي يقوم بعمليات في إسرائيل، وتدعي إسرائيل أن جناح حماس العسكري قام بسلسلة من الأعمال الإرهابية في إسرائيل، ومن هذه الأعمال تلك التي ذكرتها إسرائيل كأسباب لطلب التسليم. وبالتحديد، فإن إسرائيل تتهم أبو مرزوق بالجرائم المتعلقة في الأحداث التالية:

انفجار وقع على شاطئ تل أبيب في 1990/7/28 الذي قُتل جراه سائح كندي، وطعن 3 مدنيين في 1990/12/14، والرمي بالرصاص لأحد المدنيين في غزة يوم 1992/1/1، وقتل المدني ديفيد كوهين يوم 1992/5/17، وطعن مدنيين اثنين يوم 1992/6/25، والهجوم بالرصاص على باص ركاب من قِبَل 3 أشخاص يوم 1993/7/1 قُتل جراه اثنان وجرح آخرون، وتفجير باص ركاب يوم 1994/4/6 وقُتل جراه 8 مدنيين وجرح 46، وتفجير باص آخر للركاب في 1994/4/13 وقُتل جراه 4 مدنيين وجرح 12 آخرون، وإطلاق الرصاص على المشاة في مركز للتسوق مما أسفر عن مقتل مدني واحد وجرح 18 آخرون، وتفجير باص في تل أبيب في 1994/10/19 مما أسفر عن مقتل 22 مدنياً وجرح 46 آخرين.

إن أبو مرزوق متهم بالجرائم التالية: القتل العمد، ومحاولة القتل العمد، والتسبب بالأذى والجرح في ظروف مؤذية، والتآمر لارتكاب الجرائم.

لم تعتمد إسرائيل على الخدعة فقط لتحصل على المعلومات، وإنما اعتمدت على إثباتات تشير إلى أن أبو مرزوق جمع تبرعات بالتحديد للجناح العسكري لحركة حماس، وهو الذي اختار بشكل مباشر، ووجه مسؤول الجناح العسكري الذي قام بالعمليات الواردة في الشكوى.

إن محكمة التسليم لا تُجري محاكمات أخلاقية، ففي قضية أحمد/ ويجن كان قرار قاضي محكمة التسليم؛ لمعرفة ما إذا كان هناك إثبات كافٍ لتسليم أحمد، دون التنبؤ ما إذا كان سيتم تجريمه من قبل إسرائيل أم لا .

إن مجال هذه المحكمة هو اتخاذ القرار بشأن إمكانية التسليم من عدمه، ويجب على البلد الطالب له أن يبرهن أن هناك سبباً كافياً للاعتقاد بأن الشخص قام بتلك الجرائم أو شارك فيها. ففي قضية أحمد إذا كانت البراهين تفرز الاعتقاد بأن أحمد مجرم فإن ذلك كافٍ. ومن هنا فإن توضيح الاتهامات من قبل الدولة الطالبة للمتهم، كذلك هويته هما المحددان للشخص المطلوب. كما وأن المتهم يستطيع الارتكاز إلى أن الاتهامات الموجهة إليه غير كافية للتسليم؛ لأنها تدرج تحت "الاستثناء السياسي" الوارد في المعاهدة.

يسعى أبو مرزوق للاستعانة بالشهود بخصوص المواضيع التالية:

1. إن الجرائم التي حدثت والتي وردت كأسباب للتسليم كانت ضمن الإطار السياسي.
 2. إن محاكمة أبو مرزوق جاءت بدوافع سياسية من إسرائيل وأمريكا.
 3. إن الجناح السياسي لحماس منفصل تماماً، وتنظيم آخر غير مرتبط بالجناح العسكري.
 4. إن الإثباتات التي أوردتها إسرائيل غير موثوق بها؛ بسبب الحصول عليها بطرق التعذيب والخداع وأنها تتعارض مع إثباتات أخرى.
 5. النظام القضائي (القانوني) لإسرائيل لا يعطي المتهم فرصة للدفاع عن نفسه.
 6. توضيح بعض المصطلحات العربية والإسلامية التي استخدمها أبو مرزوق في تصريحاته، وإثبات أنه لم يكن هناك أي قصد أو نية لارتكاب الجرائم.
- فيما يتعلق بالموضوع الأول، فإن المستدعى يسعى للسماع من الشهود: الرئيس ياسر عرفات، ود. حنان عشراوي، ود. نصير العاروري، والمحامي محمد شريف بسيوني، والأستاذ سليم الزعنون، وعماد الفالوجي، ود. محمود الزهار، والشيخ أحمد ياسين، ومحمد كاظم، بالإضافة إلى ممثلين عن منطمتين

لحقوق الإنسان: بتسليم [مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem]، ومنظمة ميدل إيست ووتش. وكذلك أعضاء من الجالية الفلسطينية وقياداتها.

ويعتقد المُستدعى أن شهادة هؤلاء ستثبت وجود الصراع السياسي الحاد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن شهادتهم ستدعم وجهة النظر القائلة: إن الاتهامات الموجهة إليه تقع ضمن "الاستثناء السياسي".

هذه الطريقة تخالف الطريقة الصحيحة في "الاستثناء السياسي"، وأنه عليّ [القاضي دوفي] أن أنظر أولاً إلى العمل الوارد في الشكوى (التهم)، ومعرفة ما إذا كان ذا طبيعة إجرامية بحق الإنسان، وعليه فسيكون خارج إطار "الاستثناء السياسي".

فإذا كانت أي من التهم الموجهة إليه جرائم متعلقة بالإنسانية، فإن قانون "الاستثناء السياسي" لا ينطبق عليها.

إن الاتهامات التي تقدمت بها إسرائيل تضع هذا الموضوع خارج "الاستثناء السياسي".

إن تفجير باصات مملوءة بالركاب المدنيين بالإضافة إلى الهجمات الأخرى التي استهدفت مدنيين لا تعبّر عن أي بُعد سياسي غير بُعد الإرهاب. مثل هذه الهجمات كانت قد استنكرت عالمياً حتى ولو حدثت في أثناء الحرب، ولا يمكن تحملها عندما يقوم بها الإرهابيون. وقد رفضت المحكمة (الاستئناف) "الاستثناء السياسي" في حالات مماثلة لهذه الحالة.

ولما كان من غير الممكن أن يُطبّق "الاستثناء السياسي" في هذه الحالة، فإن شهادة الشهود التي يطلبها أبو مرزوق لن تكون ذات قيمة، وعليه فإنه يجب رفضها.

أما الموضوع الثاني السابق والمتعلق بدوافع إسرائيل وراء الاتهامات التي أوردها أبو مرزوق، تعاون أمريكا في قضية التسليم، فإن ذلك ليس من تخصص القضاء، ولن ندخل فيه.

وبوضوح، فإنه ليس كل مخالفة للقانون يحاسب عليها القانون، والعكس صحيح. ولهذا يمكن القول إن المحاسبة القانونية تجذرت حسب حاجة ومصصلحة المجتمع. ومن هذا المضمون يمكن القول إن أولئك الذين يعملون كقضاة ومحامين يسعون لتحقيق الضروري والأفضل للجسم السياسي، وبهذا فهم يقومون باتخاذ قرارات سياسية.

كما ذكرت [القاضي دوفي] سابقاً فإن "انطباق الاستثناء السياسي على عمل سياسي متعلق بالظروف المحيطة بالعمل الإجرامي في وقت ارتكاب الجريمة وليس بالدوافع وراءها"، ولهذا فإنني أرفض الاستماع إلى شهادة الشهود: ياسر عرفات، ود. نصير العاروري، وشريف بسيوني، ومحمود الزهار، وزيد أبو عمرو، ومحمد كاظم، وسليم الزعنون، وعماد الفالوجي، وأحمد ياسين، وممثلين عن منطمتين لحقوق الإنسان بتسليم ومنظمة ميدل إيست ووتش، وكذلك أبناء الجالية الفلسطينية وقيادتها.

وفيما يتعلق بالموضوع الثالث الذي يطلب أبو مرزوق الاستماع لشهادة الشهود لبيّن الفصل في بنية حماس ما بين الجناحين العسكري والسياسي. ويقول أبو مرزوق إنه غير مسؤول عن أعمال الجناح العسكري؛ لأنه فقط مسؤول عن الجناح السياسي.

كما لوحظ سابقاً فإن ادعاء إسرائيل لا يعتمد فقط على مسؤولية أبو مرزوق عن الجناح العسكري ونظرية التآمر، وإنما اعتمدت على إثباتات تدل على أن أبو مرزوق اتخذ خطوات وإجراءات لتفعيل العمل العسكري؛ ولهذا فإن أي إثبات متعلق ببنية حماس غير ضروري. وعليه فإن شهادة الواردة أسماؤهم تصبح غير ضرورية ومرفوضة.

والموضوع الرابع الذي أثاره أبو مرزوق حول مصداقية براهين إسرائيل، فمن المعروف أن معظم الإثباتات التي وردت كانت من اعترافات أبو أحمد محمد صلاح الذي يرى أبو مرزوق أنه أدلى بهذه الاعترافات تحت التعذيب والاضطهاد... ومن هنا، فإن أبو مرزوق يسعى للاستشهاد بمحمد صلاح، وكذلك بليا تسمل

وممثل منظمة بتسليم وممثل منظمة ميدل إيست ووتش. وهذا الطلب لهذا البرهان يعبر عن إساءة لفهم وظيفة قاضي التسليم المتخصص فقط بالنظر في قضايا التسليم.

أما فيما يتعلق بثقل ومصادقية البرهان الذي تتقدم به الدولة الطالبة، فإنه ليس من اختصاص قاضي التسليم. ويتوجب علي [القاضي دوفي] قبول جميع البراهين التي تقدمت بها الدولة الطالبة أنها حقائق لا تقبل الشك. ومن هنا، فإن شهادة هؤلاء لن تكون ذات اعتبار.

أما فيما يتعلق بثقل شهادة إسماعيل البرعصي، الذي كان شريكاً في حساب البنك الذي حوّلت منه الأموال للجناح العسكري لحماس. فإنه من المتوقع أن شهادة البرعصي ستكون غير مهمة، وهذه الشهادة في أحسن الأحوال ستؤثر في الدفاع في أثناء المرافعة، وعليه فإنها غير ضرورية الآن.

والقضية الخامسة التي يحتاج المُستدعى إلى الشهود من أجلها، والمتعلقة بالاستدلال على حقه في طلب تفاصيل الاتهامات التي وُجّهت إليه من إسرائيل، فإنه ليس من الصعب القول بأننا لا نستطيع تطبيق الدستور الأمريكي على الآخرين فيما يتعلق بالقضاء، وخصوصاً أن الشخص المعني هنا ليس مواطناً أمريكياً. فقد عاش أبو مرزوق في أمريكا لعدة سنوات، كما وأن عدداً من أولاده مواطنون أمريكيون بالولادة، ولكنه لم يتقدم بطلب الجنسية الأمريكية واختار أن يبقى على جنسيته الأصلية، والسبب وراء ذلك قد يكون أنه ينظر لنفسه كأحد قيادات شعبه في بلاده في المستقبل. وبهذا الخيار، فإنه لا يستطيع المطالبة بحماية دستورية.

هذا لا يعني أن النظام الإسرائيلي لن يمنح المتهم بالإجرام حقوقه الإنسانية بالدفاع الشخصي، فقد ظهر ذلك بوضوح من خلال تعامل القاضي جاك وينستين [Jack Weinstein] مع قضية أحمد/ ويجن سنة 1989.

لقد منح الدفاع في تلك القضية الحقوق الإنسانية الأساسية من ناحية نظرية وعملية. وقد عبر عن الناحية النظرية القاضي وينستين، والحقيقة أنه أفرج عن أحمد بعد تسليمه إلى إسرائيل. وفي كل الأحوال فإن الحكم في هذه القضية لا يتوافق مع الحكم في تلك القضية.

القضية السادسة التي أثارها أبو مرزوق المتعلقة بتوضيح المصطلحات العربية والإسلامية التي وردت في تصريحاته، فقد وافقت الحكومة على ذلك، وأحضر المُستدعى عدداً من الشهود. وتتشرف المحكمة باستضافة د. يوسف القرضاوي من قطر، ود. رودلف بيترز [Rudolph Peters] من إيرلندا. ويبدو أن شاهداً واحداً سيكون كافياً. ولما كان البروفيسور خالد أبو الفضل يسكن في الولايات المتحدة، فإنني [القاضي دوفي] سأكون مسروراً للسمع منه، أو أي من الآخرين الخبراء يوم الأربعاء 17/4/1996 الساعة 9:30 في غرفة 318، كما تمّ الاتفاق سابقاً.

ففي جلسة 1996/3/29 اتفق محامو الطرفين على إنهاء القضايا الأخرى التي تحتاج إلى إثباتات. وإنني [القاضي دوفي] أفترض أنهم توصلوا إلى اتفاقية بذلك الخصوص. وأتوقع أنه سيتم الاستماع إلى تفاسيرهم في جلسة يوم 17 نيسان/أبريل.

مرةً أخرى هذه المذكرة حُصِّصت فقط للأسئلة حول الإثباتات المطلوبة، ولا تعبر بحال من الأحوال عن رأيي [القاضي دوفي] في أن أبو مرزوق يستحق التسليم أم لا.

(انتهت المذكرة)

أغلقت مذكرة محكمة الاستئناف الباب الذي أراد محامو أبو مرزوق فتحه لإطالة أمد عملية التقاضي، ربما بانتظار حدوث تطورات أو تدخلات سياسية تساعد على إطلاق سراحه... أو توجّل تسليمه لـ"إسرائيل" قدر المستطاع. وعلى ذلك، فإن القاضي العنصري دوفي سارع في السابع من أيار/مايو إلى إصدار قرار يقضي بتسليم أبو مرزوق لـ"إسرائيل" دون الاستماع لأبو مرزوق، أو أي من شهوده. أو حتى تلقي رد منه أو من موكليه على محتويات طلب التسليم الإسرائيلي. وجاء في قرار القاضي دوفي الذي حمل عنوان "مذكرة مع أمر قضائي":

هذه الإجراءات القضائية لطلب التسليم الذي تقدمت به حكومة إسرائيل لاستلام أبو مرزوق، مسؤول الجناح السياسي لحركة حماس. يقول أبو مرزوق بأن حماس تبحث عن إعادة هوية الشعب الفلسطيني ووطنه، بعدة

طرق منها العمل الثقافي، والعناية الصحية، وخدمات اجتماعية أخرى، بالإضافة إلى الوعي السياسي بقضايا الفلسطينيين. ويقر بأن هناك جناحاً عسكرياً يقوم بعمليات عسكرية في إسرائيل. وتدّعي إسرائيل أن الجناح العسكري لحماس قام بعدة عمليات عسكرية ومن هذه العمليات تلك التي طلبت إسرائيل تسليم أبو مرزوق بسببها.

ومسؤولية هذه المحكمة مقيدة بالمادتين 1، و2 من اتفاقية التسليم، واللّتين تنصّان على أن تقوم الدولتان المتفقتان بتسليم الشخص الموجود في أراضيها عندما يُتهم بالقيام بأحد أو جميع الأعمال:

القتل العمد، والذبح، والجرح والتسبب بالجرح، وكذلك ارتكاب الأعمال أعلاه أو التآمر لارتكابها.

ولقد تقدمت إسرائيل بشكواها ضده، وسأقوم باختيار الأدلة التي أوردتها، وفي حال توصلني إلى ما يوجب الاعتقاد بأنه سيجرم بذلك فسأقوم بتأكيد ذلك لسكرتير الولاية.

تقدم أبو مرزوق باستدعاء للمثول أمام المحكمة، وقد ذكر فيه أن البند الذي اعتمد عليه لإجراءات التسليم غير شرعي، وعليه فإن هذه المحكمة لا تمتلك السلطات القضائية لعقد الجلسة المطلوبة للتثبت من الأدلة. وقد أثار ذلك معترضاً على التسليم.

وإن النظر في المثول أمام المحكمة في العادة يؤجّل لحين النظر في إمكانية التسليم. ويرى أبو مرزوق أن غياب السلطة القضائية لهذه المحكمة يكفل النظر في الاستدعاء المقدم. ولما كنت أرى أن هذه المحكمة لديها السلطة القضائية لعقد جلسة التسليم، فإنني أرفض طلب أبو مرزوق للمثول أمام المحكمة.

ثم يشرح القاضي الأسباب الكافية وراء رفضه لطلب أبو مرزوق في المثول أمام المحكمة، ويشرح عملية التسليم وبعض ما ورد في اتفاقية تبادل تسليم المجرمين بين الولايات المتحدة و"إسرائيل". ويفسر رؤيته لكيفية تناول القاضي، ومسؤولياته وصلاحياته في هذه القضايا ليصل إلى النتيجة التي وصل إليها. ويواصل القاضي دوفي كلامه قائلاً:



يدّعي محامي أبو مرزوق أنه ينبغي عليّ أن أقرر فقط بموجب قانون ولاية نيويورك ما إذا كانت الإثباتات التي تقدّمت بها إسرائيل تجرّم الشخص أم لا. ويظن أنه لا يمكن أن يُدان لو طُبّق قانون نيويورك. ولكنني، وبالإثباتات التي تقدّمت بها إسرائيل أستطيع أن أجد ما يُدين أبو مرزوق في قانون نيويورك والقانون الفيدرالي للولايات المتحدة أيضاً. وسيكون من السخافة للولايات المتحدة رفض التسليم؛ لأن المخالفات أو التّهم الموجهة إليه تُعدّ جرائم فيدرالية ولكنها لا تُعدّ جرائم محلية حسب قانون الولاية.

وعليه فإنني أرفض طلب أبو مرزوق الذي يودّ فيه رفض التسليم باعتبار أن قانون نيويورك لا يُدين الاتهامات الموجهة إليه.

ثم يشرح القاضي في مذكرته القانون الفيدرالي الأمريكي وقانون ولاية نيويورك. ويدخل في شرح بعض بنود الاتفاقية المتعلقة بأن مذكرة "إسرائيل" لم تُدنه بتهم تستحق التسليم. وتحت عنوان "الأسباب المحتملة للتجريم" يتناول القاضي تفاصيل الاتهامات التي تضمنها طلب التسليم الإسرائيلي، وكيفية ترجمتها إلى أعمال إجرامية، ويستنتج ما يلي:

إن هناك أسباباً محتملة لأن يكون أبو مرزوق قد تأمر، وأنه يقف وراء انفجار القنبلة الانتحارية في 1994/10/19. لقد وجدت أن حماس مسؤولة عن الأحداث الواردة، وبالتالي عليّ الآن أن أتفحص الزعم بأن أبو مرزوق متورط أيضاً مع الجهة المتأمرة على ذلك.

يدّعي أبو مرزوق بأنه ليس هناك أي إثبات بأنه علم بهذه الأحداث، وبأنها ستحدث قبل حدوثها أو في أثناء ذلك، أو أنه لديه القوة لمنعها، أو أنه بشكل مباشر أو غير مباشر مشارك في هذه الجرائم. وأضاف أن الحكومة فشلت في تقديم إثباتاتها في أن أبو مرزوق أمر، أو اقترح، أو أنه علم عن هذه الأحداث، أو أنه عرف المتهمين المشاركين فيها. ولكنه تجاهل قانون التأمر، وكيفية تجريم المتأمرين.

لقد تمّ الاعتماد في تطبيق السبب المحتمل على أبو مرزوق على علمه ومعرفته كقائد في حماس. حيث ذُكر في طلب التسليم أن أبو مرزوق مسؤول المكتب السياسي لمنظمة حماس، وبالتالي عن أعمالها ووظائفها. فهو مسؤول عن أمر

وتوجيه أعمال حماس ضدّ الجنود والمدنيين في إسرائيل والضفة والقطاع. كما وقام أبو مرزوق بدعم بعض أنشطة حماس بصفته مسؤولاً عن المكتب السياسي، كما ولعب دوراً هاماً في تنظيم وبناء حماس، والإشراف على الجناح العسكري في حماس المسؤول عن هذه الأعمال الإرهابية، وفي تعيين المسؤولين عن القيادة العسكرية في الجناح العسكري.

وحتى تثبت إسرائيل مسؤولية أبو مرزوق عن هذه الأحداث التي ارتكبتها حماس، فإنه لا يتوجب على إسرائيل أن تثبت علمه بالتحديد بالأحداث التي تمّ ارتكابها، أو أنه كان يشعر بأنها ستحدث [...] على إسرائيل أن تثبت أن أبو مرزوق كان موافقاً على ارتكاب أعمال غير قانونية. وأن الأعمال التي حدثت "كانت نتائج متوقعة" لهذه الموافقة (المؤامرة).

هناك أكثر من دليل كافٍ لإثبات أن أبو مرزوق كان عضواً في حماس التي تأمرت لفعل تلك الأحداث، وأن الأحداث المتهم بها هي عبارة عن نتيجة لهذا التآمر.

يعترف أبو مرزوق بأنه مسؤول معتبر عن الجناح السياسي لحماس، وأن هناك اعترافات عليه بأنه أعطى أبا أحمد سبعة آلاف دولار ليسلمها للجناح العسكري لحماس. كما وأنه علم بأن أعضاء حماس كانوا يرتكبون أعمالاً إرهابية ضدّ المدنيين كأهداف للحركة.

واعتبر القاضي المقابلة التي أجراها أبو مرزوق مع تلفزيون المنار اللبناني دليلاً على مسؤوليته عن الأعمال العسكرية لحركة حماس. وأشار في هذا الصدد إلى شهادة الشيخ الحانوتي، واعترافات محمد صلاح، خلال التحقيقات الإسرائيلية التي أجريت معه. وقال: "إن طلب التسليم الإسرائيلي تضمن سجلات البنك الذي حوّلت عبره أموال إلى حساب حركة حماس في الفترة بين 1992/8/12 و1992/9/12"، وقال:

لقد تبين أن حساب محمد صلاح في بنك تولمان في شيكاغو استقبل 52,000 دولار. وخلال تلك الفترة عشرة شيكات قيمة كل واحد منها خمسة آلاف دولار صُرفت في بنك في تل أبيب. وفي 1993/1/19، حوّل مبلغ

مائتي ألف دولار من حساب أبو أحمد في شيكاغو إلى حساب ربحي عبد الرحمن في شيكاغو، الذي يعمل صرافاً في رام الله. كما وأرقت "إسرائيل" كشفاً بالأموال التي تتضمن تحويل أبو مرزوق لمبالغ باهظة إلى حساب أبي أحمد في شيكاغو.

في ظل هذه الإثباتات المقدّمة ضدّ أبو مرزوق، فإنني أجد أن هناك سبباً محتملاً للاعتقاد بأن أبو مرزوق متورط في عملية التآمر ودعمها من خلال حماس. كما وأني أجد أن السبب المحتمل متوفر في أن أبو مرزوق علم بتخطيطات حماس للإرهاب، والهجمات القاتلة، وأنه اختار القيادة وتقدم بالدعم المالي للتأكد من أن هذه الهجمات ستحدث، وأن هذه الهجمات هي عبارة عن نتيجة مرئية ومحتملة لهذا التآمر.

مصادقية الإثباتات وصحتها:

تحت هذا العنوان يتعرّض القاضي إلى إثبات أن الأوراق والمعلومات التي تقدّمت بها "إسرائيل" في طلبها للتسليم من وثائق ومحتويات صحيحة، وأن وزنها والتأكد من مصداقيتها ليس من ضمن وظيفته كقاضي تسليم. ثم يذهب إلى إثبات أن ليس هناك ضرورة لإعادة ترجمة وتفسير الإفادات والمقابلات التي استُخدمت ضدّ أبو مرزوق بسبب عدم دقتها، وينتهي إلى القول بأنه لم ينظر في تلك الإفادات والمقابلات؛ لأن ما تقدمت به "إسرائيل" من الأدلة والبراهين كافٍ لقبول طلب التسليم. وقال:

إن السبب الذي يكمن وراء الوقوف في هذه الجلسة أمامي ليس للنظر في وزن البراهين المقدّمة لتجريم أبو مرزوق، وإنما لاتخاذ القرار في أن البراهين تدعم الاعتقاد بأن أبو مرزوق مذنب بالجرائم المتهم بها.

النتيجة:

لما كانت هذه المحكمة تملك السلطة القضائية لعقد جلسة للحكم في طلب التسليم تبعاً للمادة 18، فصل 3184، فإن استدعاء أبو مرزوق لطلب المثول أمام المحكمة مرفوض.

إن الوثائق والبراهين وإفادات الشهود ستسلم إلى سكرتير الولاية، وإن كتاباً سيصدر لتسليم المتهم أبو مرزوق طبقاً لاتفاقية التسليم بين الولايات

المتحدة و"إسرائيل". وعليه فإن المتهم يُحتجز في سجن مانهاتن، مركز الإصلاح لمنطقة نيويورك، حتى يتم تسليمه لـ"إسرائيل" بعد اتخاذ جميع الإجراءات الدبلوماسية المطلوبة.

إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم حماس، بادر فور صدور القرار إلى: إعلان أن حركة المقاومة الإسلامية حماس تدين بشدة هذه المؤامرة الأمريكية على الشعب الفلسطيني وعلى مسيرة المقاومة الشرعية ضد الاحتلال الصهيوني. وهذه الخطوة سوف تثير حنق وغضب الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية الذين لن يتوانوا عن التصدي لهذه المؤامرة بالتنديد والمواجهة في كل مكان لإيقاف عملية التسليم وإطلاق سراح المجاهد أبو مرزوق فوراً.

وقال غوشة في تعقيب محرر:

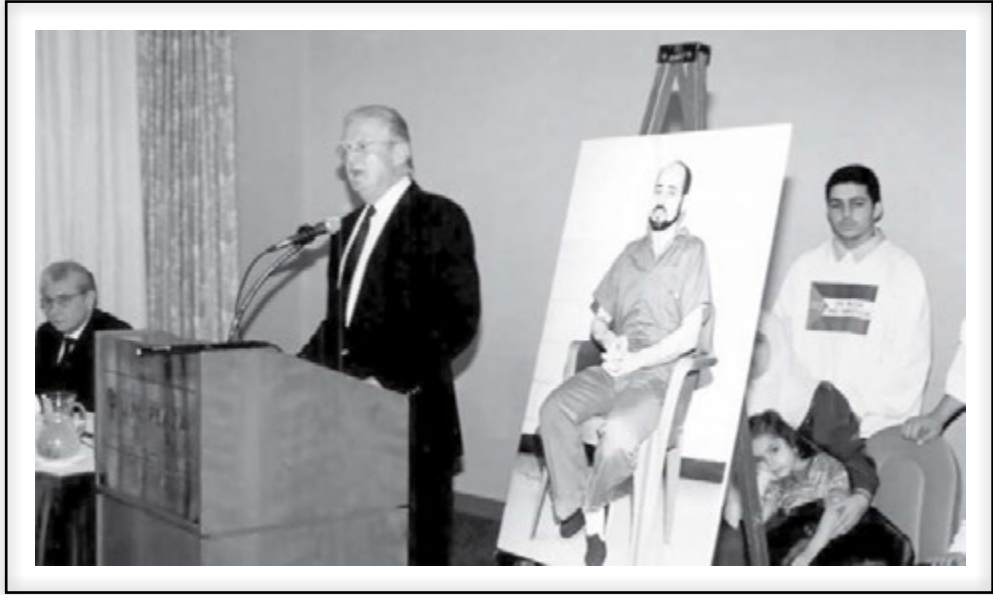
حسب المعلومات المتوفرة فإن القاضي الأمريكي كيفن دوفي أرسل قراره بالموافقة على تسليم الدكتور موسى أبو مرزوق للصهاينة إلى محامي الدفاع مباشرة، بعيداً عن جلسة القضاء ودون أن يعطي الدفاع الفرصة لطرح وجهة نظره في الجلسة. وقد جاءت هذه الخطوة تكريساً لتواطؤ واضح بين القضاء الأمريكي والإدارة الأمريكية لتسليم الدكتور أبو مرزوق إلى دولة الكيان الصهيوني. وفي هذا الوقت بالذات، وقبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات اليهودية لمنح بيريز وحزب العمل فرصة الفوز في هذه الانتخابات، وتطبيقاً لاتفاقية التعاون الأمني التي يعكف باراك وزير خارجية الكيان الصهيوني الآن على توقيعها مع كريستوفر في واشنطن، كما وأن الخطة تعتبر إحدى الثمار المرة لمؤتمر شرم الشيخ بعد العدوان الصهيوني الأمريكي على لبنان وارتكاب مجزرة قانا.

ومن جهتها، فإن زوجة أبو مرزوق السيدة نادية العشي التي تابعت قضية زوجها خطوة خطوة من داخل الولايات المتحدة، حيث ظلت قريبة منه، لاحظت أن قرار القاضي العنصري الذي يقع في 65 صفحة صدر دون عقد جلسة، موضحة أن المحكمة الأمريكية قامت بنقل ثلاث نسخ؛ لكل من الإدارة الأمريكية، ومحامي د. أبو مرزوق، وثالثة للصحافة.

وأكدت العشي أن لجنة الدفاع عن د. أبو مرزوق لاحظت أن القاضي أخذ بأقوال الحكومة الأمريكية دون أي علاقة للقرار بالعدالة أو حتى الموضوعية، وأشارت إلى أن المحامي ستانلي كوهين طلب إيقاف الحكم لمدة 30 يوماً، على أن يقدم طلباً لإعادة النظر خلال هذه المدة.

وأعربت العشي عن دهشتها للقرار، وكشفت عن أن القاضي دوفي طلب من محامي زوجها قبل يومين من قراره بتسليم د. أبو مرزوق مجموعة من التوضيحات حول أوراق خاصة بالدكتور تتضمن مقابلات صحفية وأشرطة مصورة تم إدخالها بالحاسوب، وترجمات تحتوي على أخطاء. وأضافت أن القاضي اتخذ قراره قبل وصولها إليه.

إلا أنها استبعدت أن تقوم الإدارة الأمريكية بتسليم أبو مرزوق إلى "إسرائيل"، مشيرة إلى أن وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر ورئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز يعرفان الانعكاسات والعواقب المحتملة على كل من "إسرائيل" وأمريكا نتيجة تسليم د. أبو مرزوق. وأضافت العشي أنها تظن "أنهما سيدرسان موضوع تسليمه بصورة متأنية"، معربة عن استغرابها لأن يعلن بيريز عبر الإعلام الإسرائيلي نيته الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين (الزعيم الروحي لحركة حماس والمحكوم بالسجن مدى الحياة) في الوقت الذي يصدر فيه قرار "أمريكي" بتسليم زوجها. وأكدت أن توقيت الإعلان عن إمكانية تسليم زوجها ما هو إلا قرار سياسي يخدم الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية على حد سواء، ونوّهت إلى أن الخبر أثار انزعاجاً لدى الجالية العربية في الولايات المتحدة، وصدمة لأبنائها الذين تلقوا الخبر بعد عودتهم من المدارس. ولحّت إلى أن أصوات خمسة ملايين عربي أمريكي مهمة لأي مرشح للرئاسة الأمريكية؛ وعلى الإدارة الأمريكية أن تعي ذلك، حسب تعبيرها.



المحامي مايكل كينيدي يتحدث خلال المؤتمر الصحفي عن رفض د. موسى لقرار الاستئناف



السيدة أم عمر زوجة د. أبو مرزوق في وقفة تضامنية معه

المحامي ستانلي كوهين مع د. أبو مرزوق

الفصل الخامس عشر

رَفْضُ الاسْتِئْذَانِ



محاميا أبو مرزوق: البروفيسور محمد شريف بسيوني، ومايكل كينيدي

رَفْضُ الاستئناف

كان لا بدّ من استئناف قرار التسليم الذي أصدره القاضي العنصري دوفي. في هذه المرحلة أُسندت مهمة الدفاع عن أبو مرزوق إلى محاميين بديلين هما البروفيسور محمد شريف بسيوني، وهو من أصل مصري، ومايكل كينيدي Michael Kennedy، اللذان تقدما بطلب لاستئناف قرار التسليم في 1996/5/31، بُني على نقطتين أساسيتين تتفرّع عنهما نقاط جانبية أخرى.

النقطة الأولى: وقوع القاضي دوفي في الخطأ عند رفض طلب أبو مرزوق تقديم شهوده فيما يتعلق بانطباق حقّ "الاستثناء السياسي" على حالته، الذي لا تشمله اتفاقية تبادل تسليم المجرمين لسنة 1962 بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل".

النقطة الثانية: وقوع القاضي دوفي في الخطأ برفضه إعطاء أبو مرزوق الفرصة لتقديم شهود الإثبات على أن دوافع طلب التسليم الإسرائيلي سياسية، الأمر الذي تستثنيه أيضاً اتفاقية تبادل تسليم المجرمين المشار إليها.

تقرير د. أنيس فوزي قاسم:

ونظراً لخطورة التطور الذي مثله قرار التسليم الصادر عن القاضي العنصري دوفي، فقد ارتأت حركة حماس إيفاد أحد أبرز المحامين الفلسطينيين إلى نيويورك كي يدرس ملف القضية، ويرفع تقريراً عنها إلى قيادة الحركة "المكتب السياسي" في العاصمة الأردنية عمّان. وكان أن وقع الاختيار على د. أنيس فوزي قاسم الذي قدم في 1996/8/24 إلى السيدة نادية العشي، زوجة أبو مرزوق، تلخيصاً لطلب الاستئناف الذي قدّمه كلٌّ من المحامين بسيوني وكينيدي إلى المحكمة المركزية في جنوب نيويورك.

قال قاسم في تقريره:

أعرض فيما يلي ملخصاً للمذكرة المقدمة من البروفيسور شريف بسيوني والأستاذ مايكل كينيدي إلى المحكمة المركزية الفيدرالية في منطقة جنوب نيويورك بتاريخ 1996/8/2. وهي مذكرة يطلب فيها الدفاع من المحكمة الالتماس بإعادة النظر في الحكم الصادر عن قاضي الاسترداد المتضمن إجابة الحكومة الإسرائيلية لطلبها استرداد د. أبو مرزوق.

تقع المذكرة في مئة صفحة مطبوعة، وسيكون من الصعب ترجمتها كاملة. ولذلك رأيت وضع هذا التلخيص غير المُخل بمحتوى المذكرة، وسوف أضيف شروحاتي—كلما اقتضى الأمر ذلك—موضوعة بين قوسين لكي أُميّز بين مذكرة المحامين وتعليقاتي.

يثير الدفاع عن د. أبي مرزوق النقاط التالية:

أ. استثناء الجرم السياسي:

تنص المعاهدة الأمريكية – الإسرائيلية الخاصة بالاسترداد في المادة السادسة، فقرة 4، على أنه لا يجوز قبول طلب الاسترداد إذا كان الجرم المسند للمتهم يعتبر في قانون البلد المطلوب منه التسليم ذا طابع سياسي، أو إذا استطاع الشخص المطلوب تسليمه إثبات أن طلب استرداده هو لمحاكمته ومعاقبته بسبب جريمة ذات طابع سياسي.

في مثل هاتين الحالتين، لا يجوز الموافقة على طلب تسليم المتهم. ولطالب الالتماس (د. موسى أبو مرزوق) الحق بموجب هذه المعاهدة أن يدعي أن سلوكه كان سياسياً وليس جرمياً عادياً، وأن طلب "إسرائيل" لاسترداده ذو طابع سياسي ودوافعه سياسية، ولو أنها تدّعي أن د. أبو مرزوق مطلوب لأسباب جرمية عادية.

والقضية المطروحة هنا هي حقّ طالب الالتماس في سماع بيّناته، ولكن القاضي الذي كان ينظر القضية حرّمه من هذا الحق.



وطالبُ الالتماس يعتقد أنه بصفته رئيس الذراع السياسي لحركة حماس يقع في نطاق "الاستثناء" الوارد في المعاهدة؛ لأن نشاطه يتركز على الجوانب السياسية. وهذا حقٌ أساسي له في التعبير عن آرائه، وفي حرية ممارسة معتقداته، وفي حرية الانتماء لأي جماعة سياسية. وحيث إن طالب الالتماس يلعب دوراً رئيسياً في بناء المؤسسات الفلسطينية، فإن الطلب الإسرائيلي يكون ذا دوافع سياسية، ولدى طالب الالتماس ما يثبت ادّعاءه.

إن قاضي التسليم قد حرّم طالب الالتماس من تقديم بيناته وإثباتاته حين رفض طلبه بشكل مستعجل، وهذا الرفض فيه خرق لنصوص المعاهدة التي تضمنت نصوصاً لصالح الشخص المطلوب استرداده. هذا فضلاً عن أن الفقه الأمريكي قد ورد بشكل قاطع على حق الشخص المطلوب استرداده في تقديم بيناته.

لقد قال القاضي الذي نظر طلب الاسترداد، وبشكل صريح وخاطيء: إن الأعمال المشتكى منها هي "جريمة ضد الإنسانية"، وبالتالي فهي تقع خارج نطاق "الاستثناء". إن هذا الذي يقول به القاضي ليس له أي سابقة في تاريخ الفقه الأمريكي.

إن التعبير الوارد في القرار "جريمة ضد الإنسانية" وردت في محاكمة نورمبرج، كما وردت تعريفات لها، وليس من بين هذه التعريفات ما يتضمن الأعمال المشتكى منها في حقّ د. أبو مرزوق.

كما أن ما قال به القاضي لم يرد في طلب الاسترداد الإسرائيلي. ولو افترضنا جدلاً أن الطلب الإسرائيلي يقوم على هذه التهمة، فإن هذا لا يحول دون حقّ طالب الالتماس في سماع بيناته.

لقد أخطأ القاضي في حرمان طالب الالتماس من حقه في مناقشة الاستثناء الوارد في المعاهدة. وأخطأ في قراءة السوابق القضائية التي تدعم حقّ طالب الالتماس. أوردت المذكرة مجموعة السوابق القضائية التي اعتمد عليها القاضي، وهي جميعها تؤيد طلب د. أبو مرزوق في حقه في سماع بيناته بشأن "استثناء الجرم السياسي" من نطاق المعاهدة ولو سمح القاضي لطالب الالتماس بتقديم بيناته وشهوده لاتضح أن قضيته تقع ضمن الاستثناء الوارد في المعاهدة. لقد

فضح القاضي نفسه في قراره الأوّلي الصادر في أبريل 96، من حيث إنه شكّل قناعته ورّب القرار قبل أن يسمع أيّ بيانات يمكن لطالب الالتماس أن يقدمها.

لقد فشل القاضي في التمعّن في مغزى الاستثناء الوارد في المعاهدة. والذي قصد به الحوّل دون إساءة استخدام حقّ المطلوب استرداده في تقديم بياناته، والحوّل دون إساءة استخدام سلطاتها. إن طلب الاسترداد الذي تقدمت به "إسرائيل" —وكما سنبين فيما يلي— ليس له أيّ دوافع إلا الدوافع السياسية.

واختتمت المذكرة هذا الجزء من الدفاع بحق د. أبو مرزوق بسماع بياناته، وبيان الاستثناء الوارد في المعاهدة، وانطباقه على حالته، وذلك على سند من نصوص المعاهدة والأحكام القضائية الأمريكية.

ب. "التجريم المماثل" بين قانون الدولة طالبة الاسترداد وقانون الدولة المطلوب إليها التسليم:

مقدّمة: [إذا كان الفعل الذي يُعزى إلى المتهم جريمة في قانون البلد طالب التسليم ولكنه ليس جريمة في قانون البلد المطلوب منه التسليم، امتنع تسليم المتهم. وهذا ما يعرف بالتجريم المماثل].

ليس هناك تماثل في الجريمة بالنسبة لتهمة الاشتراك في ارتكاب جناية. ففي الولايات المتحدة، يكون الاشتراك لارتكاب جريمة "محددًا"، أما الاتهام بالاشتراك في ارتكاب جريمة بشكل عام فهو اتهام غامض وفيه خرق لمبادئ القانون.

في الولايات المتحدة، إن كان الاشتراك ذا "قصد محدد" فإنه فعل يَأْتَم عليه الفاعل، بينما في "إسرائيل" يكون الاشتراك ذا "قصد عام". تحدد المادة الثانية من المعاهدة—وبشكل واعي ومقصود—أنواع المشاركات في ارتكاب جناية، وبالتالي فإن التُّهم الموجهة للدكتور أبو مرزوق لا تتضمن جنایات يمكن طلب الاسترداد بموجبها، لا سيّما أن "إسرائيل" لا تتهم أبو مرزوق بارتكاب أي من الجنایات المنصوص عليها.

إن التُّهم الموجهة لطالب الالتماس هي تهم منصوص عليها في قانون العقوبات الإسرائيلي لعام 1977. إن تهمة "الاشتراك" في ارتكاب جريمة هي في أساسها

تعود إلى القانون "الأنجلوساكسوني" وهو ما تتبعه "إسرائيل". إلا أنه من المهم ملاحظة أن من بين 185 بلداً في العالم، فإن 50 بلداً فقط تتبنى هذا المفهوم.

وفي الولايات المتحدة، فإن لكل ولاية قانونها وكذلك القانون الفيدرالي، وهي جميعها تختلف عن بعضها البعض.

إن القاضي الذي نظر في قضية د. أبو مرزوق تبنى سابقة قضائية فيدرالية، وظن أنها تتماثل في ذلك مع القانون الإسرائيلي، وهذا التصور غير صحيح. ويُضاف إلى ذلك أن السابقة القضائية الفيدرالية ليست جزءاً من قانون كل الولايات المتحدة، بما في ذلك قانون ولاية نيويورك باعتباره القانون الواجب تطبيقه على هذه القضية، وطبقاً لقانون ولاية نيويورك، فإن المتهم لا يمكن إدانته لأن شركاءه الآخرين كانوا قد ارتكبوا تلك الجريمة، أو لأنهم جميعاً ينتظمون في التحضير والمشاركة في ارتكاب الجريمة.

إن "إسرائيل" تتهم د. أبو مرزوق بارتكاب جرائم الاغتيال، ومحاولة الاغتيال، والقتل، والتسبب في الأذى الجسدي، والمشاركة في ارتكاب جناية. ومن هنا استخلص القاضي أن القانون الفيدرالي هو الواجب التطبيق، مع أن القاضي نفسه كان وقد سبق له استناداً لسوابق قضائية وأن حكم أن قانون ولاية نيويورك هو القانون الواجب التطبيق في قضايا الاسترداد.

ج. السبب الاحتمالي: [في قضايا استرداد، فإن على قاضي البلد المطلوب منه تسليم المتهم أن يتفحص المستندات والأدلة المقدّمة، ربما تؤدي إلى إدانة المتهم أن القاضي هنا لا يفحص الأدلة كما لو كان هو القاضي الذي سيحكم في براءة المتهم أو إدانته، إنه ينظر في الأدلة لكي يقنع نفسه بوجود علاقة احتمالية وقوية بين المتهم والتهم المُسندة إليه].

إن طالب الالتماس يدعي أن:

1. السبب الاحتمالي يكون متوفراً حين توجد بيانات جديدة، يكون من شأنها أن تخلق في نفس رجل عادي، وحصيف، من أن هناك علاقة بين الشخص المطلوب استرداده وبين التهم الموجهة إليه.

2. إن كل بيينة مقدمة يجب أن تكون جدية وذات مصداقية.
3. وحين تكون هناك عدة تُهم موجهة إلى الشخص المطلوب تسليمه، فإن على القاضي أن يعزو كل بيينة إلى الجريمة المتعلقة بها.
إن البيينات المقدمة يجب أن تكون في مجملها مقبولة قانوناً وتنهض إلى مستوى "السبب الاحتمالي".

إن الكمّ الهائل من البيينات المقدم من "إسرائيل" يحتاج إلى الكثير من وقت طالب الالتماس لكي يفندها ويرد عليها ويشرح هذه البيينات. إن حرمان طالب الالتماس من طلبه في إمهاله للرد على البيينات فيه تعسّف كبير وحرمان له من حقه في محاكمة عادلة.

إن طالب الالتماس يؤكّد أن "السبب الاحتمالي" غير متوفر في هذه القضية، وأن البيينات المقدمة ليست مقبولة قانوناً، ولا ترقى إلى مستوى "السبب الاحتمالي". وأنه بعدم منحه الفرصة لبيان تعليقه على البيينات يحرمه من محاكمة عادلة.

إن "السبب الاحتمالي" وارد في صلب المادة السادسة من المعاهدة، وهذا يوفر لطالب الالتماس الحق في مناقشة البيينات، وبيان ما إذا كان هناك سبب احتمالي أم لا.

لقد قررت المحكمة الفيدرالية العليا أن على القاضي الذي ينظر طلب الاسترداد أن يتأكد من أن هناك بيينات ذات مصداقية وتشكّل قناعة أن المتهم على علاقة احتمالية بالتهم المسندة إليه. إن مجرد الشك في العلاقة ما بين المتهم يطيح بـ "السبب الاحتمالي". يجب أن يكون "السبب الاحتمالي" قائماً على سند من تشكيل قناعة معقولة للاعتقاد بأن الجريمة قد وقعت، وأن هناك قناعة معقولة بأن المتهم ارتكب الجريمة. أما البيينات التي تكون غامضة عامة وغير ذات علاقة بالموضوع ولا تتمتع بالمصداقية، فإنها جميعها مرفوضة ولا تشكّل أساساً لوجود "سبب احتمالي".

ومن استعراض التهم الموجهة إلى طالب الالتماس والمستندات المؤيدة لتلك التهم، نجد ما يلي:

1. إن التهم الموجهة لطالب الالتماس لم تذكر أنه ارتكب تلك الجرائم شخصياً، أو كان لديه علم بها، أو أنه شارك في التخطيط لها.
2. إن التهم هي "الاشتراك" في الجريمة بموجب القانون الإسرائيلي، والتي تختلف عن الوصف الذي أطلقه القاضي على "الاشتراك" الوارد في القانون الأمريكي.
3. إن القانون والوقائع لا يؤيدان النتيجة التي توصل إليها القاضي من أن طالب الالتماس باشتراكه في منظمة سياسية يؤدي إلى مساءلته عن كافة الأعمال الجرمية التي تصدر عن المنظمة التي ينتمي إليها.
4. ليس في الفقه الأمريكي المتعلق بـ "السبب الاحتمالي" ما يؤيد النتيجة من أن جميع أنواع المعلومات والبيانات يمكن ضمها في حزمة واحدة والاستدلال منها على وجود "السبب الاحتمالي".
5. ليس في الفقه الأمريكي الخاص بـ "السبب الاحتمالي" ما يبرر النتيجة من أن بشاعة الجرائم التي ارتكبت من قِبَل آخرين، هي عامل يقلل من حقّ طالب الالتماس في بيان وجهة البيانات المقدمة ضده وفي مصداقيتها وفي ابتعادها عن معايير "السبب الاحتمالي".

لقد طالب د. أبو مرزوق بالحق في شرح تنظيم حماس ومن أنها منظمة ليست مكرّسة للعمل العسكري، وأن العديد من أعضائها لا يمارسون العنف. وأن الجناح السياسي الذي يتزعمه طالب الالتماس ليس هو الجناح العسكري ولا علاقة بين الاثنين، وأن حماس تدير في وضح النهار في قطاع غزة والضفة الغربية مدارس، ومستشفيات، وعيادات طبية، ومؤسسات اجتماعية ودينية وخيرية، وهي مؤسسات معروفة للسلطات الإسرائيلية وللسلطة الفلسطينية ولحكومات العديد من الدول، وأن ليس في نشاط هذه المؤسسات ما هو إجرامي، وطالب الالتماس هو رئيس المكتب السياسي، وهو شخصية سياسية تحظى باحترام، ولم يُخف يوماً مركزه ودوره ونشاطه ولم يشارك في أي أعمال عنف.

إن هذه الوقائع ذات تأثيرات واضحة على الاتهامات الواردة وعلى تهمة "الاشتراك" بشكل خاص وكذلك على "الاستثناء" الوارد في المعاهدة.

ومع ذلك، فقد رفض القاضي إعطاء الفرصة لطالب الالتماس بشرح وجهة نظره وبيان أوجه القصور في بيانات الحكومة الإسرائيلية.

د. أخطأ القاضي في الوصول إلى "السبب الاحتمالي" بسبب فشله في ربط البيانات المقدمة بالتهم المسندة لطالب الالتماس:

قدمت الحكومة الإسرائيلية قائمة بعشرة حوادث عنف زعمت أن حماس ارتكبتها، وفشلت الحكومة في بيان أو الادعاء بأن طالب الالتماس قد ارتكب أيًا من هذه الحوادث، أو خطط لها أو حضر لها.

لقد استنتج القاضي أن د. أبو مرزوق بسبب موقعه في حماس يُعدّ "مشاركاً" في هذه الجرائم أو قد "يُعتبر" كذلك. ولكن لو طبقنا قانون ولاية نيويورك على هذه التهم لتبين أن لا بيّنة قدمتها الحكومة يمكن أن تشكّل "سبباً احتمالياً" لتورط طالب الالتماس. وكان يجب على الحكومة أن تبين مشاركة طالب الالتماس في كل الجرائم التي تدّعيها بشكل محدد.

لقد قدمت الحكومة الإسرائيلية بيانات مطعوناً في مصداقيتها. فهي بيانات تقوم على اعترافات حصلت عليها الحكومة بالتعذيب. وقدمت هذه البيانات باللغة التي أعطيت بها، وقد أقر القانون الإسرائيلي مبدأ عدم جواز تقديم اعترافات بغير اللغة التي أعطيت بها. فقد أعطيت هذه الإفادات بالعربية، ثم تمّ تلخيصها بالعبرية، وقدمت إلى المحكمة بالإنجليزية. ولا يخفى على أحد مقدار الأخطاء التي تحصل حين تُترجم مادة من لغة إلى لغة أخرى، وبهذا تكون هذه الاعترافات بعيدة عن المصدقية والجديّة.

لقد استند القاضي إلى 14 بيّنة للوصول إلى السبب الاحتمالي حول مشاركة د. أبو مرزوق بالأعمال المسندة إليه. فقد استند القاضي إلى مقالة مجلة فلسطين المسلمة، وهذه المجلة ليست مجلة حماس، إلا أن المقالة المشار إليها لم تذكر موسى أبو مرزوق بأي شكل من الأشكال، ولم تربط بينه وبين الأحداث المشار إليها في المقال. هذا بالإضافة إلى الشكّ الجدي في صحة الترجمة من العربية إلى العبرية إلى الإنجليزية.

واستند إلى مقابلة تلفزيونية جرت في لبنان مع د. أبو مرزوق أنه عضو في الجناح العسكري أو أنه شارك في الأحداث.

واستند القاضي إلى اعتراف ياسر حجازي الخطي. ولم يرد في الاعتراف أي إشارة إلى د. أبو مرزوق ومشاركته في التهم المسندة إليه. وكذلك الحال في اعترافات كل من أشرف البعلوجي، وخميس عقل، ومحمد أبو عطايا، وفهد صليبي، ومحمد صلاح، وسعد بدارنة، وأيمن سدر، والمقدسي. أما إفادة أبي أحمد فهي ليست بينة ذات وزن بسبب أنها أخذت بالتعذيب، وهذا فضلاً عن أنه تراجع عنها فيما بعد، وفي جميع الحالات، فإن إفادته لم تربط بين د. أبو مرزوق والأحداث المشتكى منها.

أما إفادات سيد أبو مسامح، وسفيان أبو سمارة، وباسم موسى، وصالح العاروري، فقد استند إليها القاضي لتأكيد إفادة أبي أحمد. وقد أشارت هذه الإفادات إلى اسم "أبي عمر"، وهو اسم مجهول ومن الصعب تأكيد أن أبي عمر هو د. أبو مرزوق، إلا أنه وعلى فرض ذلك، فإن أيّاً من تلك الإفادات لم تذكر أن أيّاً منهم قد تعامل مع د. أبو مرزوق في المجال العسكري.

أما بالنسبة لسجلات البنوك، فقد استند إليها القاضي للوصول إلى قناعة بأن د. أبو مرزوق قد استخدم هذه الأموال لشراء أسلحة لتمويل "عمليات إرهابية". إن هذا الاستنتاج من قبيل القاضي خاطئ؛ لأنه ليس هناك ما يثبت أو يدعمه أو يدل على أن تلك الأموال استخدمت لغير الأغراض الخيرية، وأن مجموع المبالغ التي عزاها القاضي إلى د. أبو مرزوق لم تتجاوز في مجموعها 7,110 دولارات، وهي مبالغ، لو أتاحت الفرصة لسماع إفادات د. أبو مرزوق بشأنها، لتغير وجه الحق في الدعوى.

وبالنتيجة، وخلافاً لما توصل إليه القاضي، فإنه لا توجد بينة واحدة ذات وزن تربط بين طالب الالتماس والأعمال المشتكى منها.

ولو أخذنا الأحداث المشتكى منها بحق طالب الالتماس، لتأكد لنا تهافت البيئات التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية.

1. حادثة 1990/7/28: قدمت الحكومة إفادة مريم جولان، وهي ضابط بوليس إسرائيلي، وإفادة ياسر حجازي. ليس في أي من الإفادتين ما يذكر علاقة د. أبو مرزوق بالحدث المذكور. ولم يرد في إفادة حجازي أي إشارة إلى أنه يعرف أبو مرزوق، أو التقاه، أو اتفق معه على ارتكاب تلك الجريمة. وكذلك الحال مع إفادة الحكومة. ولم يركز القاضي إلى تلك الإفادات في تشكيل قناعته بوجود "سبب احتمالي". وجدير بالذكر أن إفادة مريم جولان التي تضمنت إفادتها إفادة حجازي لم تكن موجودة في أثناء التحقيق مع حجازي، ولذلك فإن أقوالها تستند إلى روايات الآخرين مما يطعن في مصداقية إفادتها.

إن رفض القاضي تقييم هذه الإفادات ومناقشتها يثبت الخطأ الذي وقع فيه في الاستدلال على "السبب الاحتمالي" بين أبو مرزوق والحادثة المشار إليها.

2. حادثة 1990/12/14: إن شهادة أشرف البلوجي لم تُشر من أي طرف إلى علاقته مع د. أبو مرزوق، ولم تقدم الحكومة ما يثبت خلاف ذلك. ولم يُقم القاضي بمحاولة استنتاج العلاقة بينهما. ومع ذلك، فقد استنتج القاضي "السبب الاحتمالي" وربطه بالدكتور أبو مرزوق، استناداً إلى إدانة أشرف الفالوجي. وهذا استنتاج غير معقول.

3. حادثة 1992/1/1: لم تقدّم الحكومة أي بيّنة تثبت أو تربط بين أبو مرزوق وحادثة 1992/1/1، ولكن الحكومة والقاضي استندا إلى إفادة خميس عقل من أن حماس هي التي ارتكبت تلك الحادثة، إلا أن خميس عقل لم يورد اسم د. أبو مرزوق لا بسبب معرفة، أو علاقة، أو تواطؤ، أو اشتراك، أو أنه "حتى سمع باسم د. أبو مرزوق. واستند القاضي إلى مقالة في فلسطين المسلمة حيث لم يرد اسم أبو مرزوق في تلك المقالة.

4. حادثة 1992/5/17: استند القاضي في الوصول إلى "السبب الاحتمالي" إلى إفادة محمد أبو عطايا الذي هو عضو في الجناح العسكري، بينما د. أبو مرزوق هو رئيس الجناح السياسي. ومع ذلك لم يورد أبو عطايا أي ذكر للدكتور أبو مرزوق، أو أنه التقاه، أو اتفق معه على ارتكاب تلك الجريمة.

كما استند القاضي إلى مقالة فلسطين المسلمة التي لم تذكر أو تشر إلى مشاركة أبو مرزوق في تلك الحادثة.

5. حادثة 1992/6/25: استند القاضي، مرة أخرى، إلى إفادة أبو عطايا ومقالة فلسطين المسلمة، وذلك بالرغم من أن اسم أبو مرزوق لم يرد في هاتين الوثيقتين.

6. حادثة 1993/7/1: استند القاضي إلى فهد صليبي ومقالة في فلسطين المسلمة، وذلك بالرغم من أن اسم أبو مرزوق لم يرد في هاتين الوثيقتين.

7. حادثة 1994/4/6: استند القاضي إلى إفادة محمد الحاج صلاح وإلى مقالة في فلسطين المسلمة، ولم يرد في هاتين الوثيقتين ما يربط بين د. أبو مرزوق والحادثة المشار إليها.

8. حادثة 1994/10/13: لم يرد في إفادة سعد بدارنة ما يربط بين الحادثة هذه ود. أبو مرزوق، ولم يذكر بدارنة أنه استلم توجيهات أو تعليمات من د. أبو مرزوق.

9. حادثة 1994/10/9: لم ترد في إفادة المقدسي ما يفيد بوجود روابط ما بين د. أبو مرزوق والحادثة المذكورة.

من سلسلة هذه الحوادث ومجموع الإفادات المقدمة، ليس هناك ما يبرر إيجاد "سبب احتمالي" ما بين د. أبو مرزوق والحوادث المشكوك منها.

هـ. عدم كفاية أدلة الحكومة:

أخطأ القاضي بداية في الوصول إلى "السبب الاحتمالي" بافتراضه أن د. أبو مرزوق هو عضو في الجناح العسكري.

إن الحكومة لم تقدم أي بينة ذات وزن تثبت أن أبو مرزوق شارك في ارتكاب جناية. ولإثبات ذلك، على الحكومة أن تقدم ما ينشئ "سبباً احتمالياً" معقولاً، كما لو أن أبو مرزوق شارك أو وافق على ارتكاب أعمال غير مشروعة، أو أنه ارتكب أعمالاً من شأنها تقوية ارتكاب الأعمال غير المشروعة. وفشلت الحكومة في تقديم ما يثبت أو يشكّل سبباً احتمالياً في إيجاد رابطة معقولة بين النشاط السياسي للدكتور أبو مرزوق والعمليات المشكوك منها.

يقول القاضي: "إنّ البيانات تشير إلى أن د. أبو مرزوق كان يعلم أن أعضاء حماس كانوا يرتكبون أعمالاً إرهابية ضدّ المدنيين وذلك تنفيذاً لأهداف حماس". واستند القاضي في ذلك إلى مقابلة تلفزيونية أذيعت من بيروت في 10/12/1994 بعد يوم من حادث إطلاق النار في القدس.

وبالرغم من أن الشريط الكامل لهذه المقابلة لم يقدم من قبل الحكومة، فإن مقتطفات منه قد أخذت من مقالة صحفية. وقد أثار طالب الالتماس نقاطاً مهمة تتعلق بالترجمة من العربية إلى العبرية إلى الإنجليزية، مما كان يقتضي معه على القاضي أن يعقد جلسة استماع مخصصة لذلك، إلا أن القاضي رفض الطلب، ومن هذا يمكن القول: إن المقابلة التلفزيونية هي بيئة لا وزن لها ولا مصداقية، ولا يمكن الاعتماد عليها لتكوين "سبب احتمالي".

وعلى افتراض قبول تلك المقابلة كبيّنة، فإن تلك التصريحات جاءت بعد وقوع الحادثة، وجاءت في معرض التعليق على وقوعها. ويلاحظ أنه لا الحكومة ولا القاضي أمحا إلى أن طالب الالتماس كان على علم مسبق بالحادثة، مما يطعن في استخلاصات القاضي.

ويقول القاضي إن مسؤولية طالب الالتماس الجزائية قائمة على سند من أقوال وإفادات أبو أحمد، وسيد أبو مسامح، وسفيان أبو سمارة، وباسم موسى، وصالح العاروري.

بداية، يجب الإشارة إلى أن إفادة أبي أحمد، المعروف بمحمد صلاح، هي الوحيدة التي تتمتع بوزن معين. أما الباقي، فهي إفادات لا قيمة لها. ولو عدنا لإفادة أبي أحمد لوجدنا أنها إفادة قال القاضي: "إنه لا يستند إليها". ومع ذلك، استند إليها وشكل عقيدته من أن إفادة أبي أحمد تثبت علاقة د. أبو مرزوق بالأحداث العشرة المشار إليها. ولم يلتفت القاضي إلى أن إفادة أبي أحمد أخذت تحت التعذيب مما يطعن في مصداقيتها... أشار الدفاع هنا إلى سوابق قضائية مماثلة طعن فيها في صحة الإفادات المأخوذة تحت التعذيب. ولم يلتفت القاضي كذلك إلى أن أبا أحمد تراجع عن إفادته في إفادة ثانية قُدّمت إلى القاضي ذاته، وقال فيها أبو أحمد أن لا علاقة لطالب الالتماس في هذه العمليات غير المشروعة.

ولا داعي لتكرار ما ذكرناه سابقاً من الطعن في صحة ترجمة إفادة أُخذت بالعربية وتُرجمت إلى العبرية ثم تُرجمت إلى الإنجليزية.

ومن جميع ما تقدم يظهر بوضوح أن ما استند إليه القاضي لا ينهض كسبب احتمالي لمشاركة طالب الالتماس في أي من العمليات المشار إليها.

وعلى سبيل الفرض الجدلي من أن إفادة أبي أحمد ذات قيمة، فإنها تقول: إن الذي قام بتوزيع المبالغ على الجناح العسكري في حماس هو أبو أحمد نفسه. وقال أبو أحمد: إن د. أبو مرزوق يقوم بجمع الأموال من مؤسسات خيرية لمساعدة العالم الإسلامي. إلا أن القاضي استنتج بلا سندٍ يدعم رأيه من أن الإشارة الواردة في الإفادات الأخرى إلى اسم أبو عمر تعني "د. أبو مرزوق". واستند في ذلك إلى ما ورد في إفادة سفيان أبو سمرة. صحيح أن د. أبو مرزوق يُعرف كذلك باسم "أبو عمر"، وهذه عادة متبعة في العالم العربي من أن يُسمى الشخص باسم ابنه البكر، إلا أن اسم "عمر" و"أبو عمر" هي من الأسماء الشائعة جداً. فلا يمكن الجزم أن كل "أبي عمر" هو د. موسى أبو مرزوق.

أما ما استخلصه القاضي من الحسابات البنكية فهي استخلاصات غير سائغة وخاطئة. إن الحسابات المشار إليها تفيد بإرسال مبالغ لا تتجاوز 7,110 دولارات مسحوبة على حسابات أبو مرزوق الشخصية، ودلالة الحال تنبئ أنه لو كان القصد تمويل عمليات غير مشروعة لما قام بإصدار شيكات شخصية وعلى أوراق البنك الخاصة. وليس هناك ما يفيد بأن تلك الأموال جُمعت أو صُرفت لتمويل عمليات غير مشروعة.

تقول الحكومة: إن أبا أحمد حرّر شيكات بلغ مجموعها خمسون ألف دولار في الفترة ما بين 8/12-1992/9/12، وإنه في 1993/1/19 سحب مبلغ مقداره مئتا ألف دولار من حسابه في شيكاغو إلى صراف في الضفة الغربية. إن هذه الأقوال، على فرض صحتها، لا تشير إلى أبو مرزوق بشيء. ولذلك لا يُعقل أن يستند القاضي إلى تحريك هذه المبالغ ويستخلص مشاركة أب مرزوق في الأمر.

وتقول الحكومة إن أبو مرزوق حوّل مبالغ لحساب أبي أحمد في شيكاغو. إن الحساب الذي تشير إليه الحكومة هو حساب مشترك باسم أبو مرزوق وإسماعيل

سليم البرعصي. وتقول الحكومة: إن المبالغ التالية تم إيداعها في الحساب المذكور: 300 ألف دولار في 1992/12/29، و135 ألف دولار في 1993/1/20، و300 ألف دولار في 1993/1/25. ولكن القاضي رفض أن يعطي الفرصة لطالب الالتماس في أن يبين مَنْ قام بتحويل هذه المبالغ. وهذا كله يطعن في استخلاصات القاضي. وما يؤيد ذلك أن الحكومة لم تقدم بينة واحدة من أن أبو مرزوق قد حوّل أي مبالغ إلى أبي أحمد.

(انتهى تقرير د. أنيس قاسم)

إلى جانب هذه المذكرة، أو التقرير الخطي، قدم قاسم تقريراً شفويّاً لقيادة حماس أبدى فيه مخاوفه من أن يكون الوقت قد نفذ فيما يتعلق بإجراءات تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل". وهي وجهة النظر التي ستثبته الأيام المقبلة من زاوية التعاطي القانوني للقضاء الأمريكي مع هذه القضية. ولولا الحسابات السياسية التي استجّدت، وإدراك أبو مرزوق شخصياً لهذه المستجدات، ربما لطلّ الاعتقال حتى الآن بفضل دهاليز عمليات الاستئناف المتتالية التي ينص عليها القانون الأمريكي.

إزاء حراجة الموقف، تقدم محامياً أبو مرزوق في 1996/9/23 بمذكرة أخرى إلى قاضي الاستئناف، تقع في 37 صفحة تناولت عدداً من النقاط المهمة.

جاء في مقدمة هذه المذكرة:

1. إن الحكومة التي تقدمت بطلب التسليم لم تبين طلبها على أي اتهام توجهه ضدّ د. أبو مرزوق بمسؤوليته المباشرة عن الجرائم التي ارتكبت في أوقات متفرقة وأماكن مختلفة بواسطة أشخاص متعددين قد لا يكونون تحت أي ظرف من الظروف على صلة بالجناح العسكري لحماس، ولم يكونوا كذلك جزءاً من الإطار السياسي لحماس الذي ينتمي إليه مقدم طلب الاستئناف.

2. هذا، ومن ناحية أخرى، لم تدعّ الدولة التي تطالب بتسليمه أنه قام شخصياً بارتكاب أو توجيه أو تحريض على تنفيذ أي من الجرائم المدّعاة من أن أشخاصاً متعددين قاموا بها على مدى زمني محدد في الأرض المحتلة في فلسطين وفي الحدود الراهنة لدولة إسرائيل.



3. أقامت الحكومة مسؤولية المستأنف المدعاة على أفعال قام بها آخرون منتهكون لقواعد القانون الإسرائيلي، حتى ولو لم يُقْمَ بالتحريض أو الأمر بهذه الأفعال، وحتى وإن كان لا يعلم أن هذه الأفعال قد تقع أو له السلطة على منع حدوثها.

ومن المحتمل أن كل ذلك مبنيٌّ على النظرية المسماة ”بنظرية المؤامرة الجنائية Theory of Criminal Conspiracy“، والتي تذهب إلى تحميل أي إنسان له وظيفة رسمية في منظمة معينة المسؤولية عن أعمال كل الناس الذين يرتبطون بأجزاء أخرى في المنظمة، بغض النظر عن تورطهم المباشر ومعرفتهم وقدرتهم الشخصية على السيطرة على أفعال الآخرين. هذا المستوى من المسؤولية أو ”مسؤولية القيادة“ أو ”القائد“ لا توجد في منطوق القانون الإسرائيلي، ولا في قانون الولايات المتحدة، ولا في القانون الدولي المتعلق بالنزاع المسلح.

وأوضحت المذكرة أن مسؤولية القيادة المتهمة تنطبق فقط عندما يكون القائد على معرفة معقولة بأن الذين يعملون تحته سوف يقومون بانتهاك قوانين أو ارتكاب جرائم، وهو يملك القدرة على منعهم، وفي حالة د. أبو مرزوق فهو ليس في وضع يمكنه من أن يقود، ولا الذين يعملون معه هم من المهاجمين، أو أنه كان بإمكانه منع الهجمات. إن مجرد كون د. أبو مرزوق، أو مقدّم الطلب ذا تأثير سياسي، لا يعني بأنه يتحمل مسؤولية الآخرين، أو بالتالي له المقدرة على السيطرة عليهم.

ثم ناقشت المذكرة الأفكار الأساسية التالية:

أولاً: كون التحالفات ذات طابع سياسي، وواقع طلب التسليم ذا طابع سياسي:

يسعى مقدم الطلب (د. أبو مرزوق) لإثبات الدوافع السياسية من وراء اتهامه، ومن وراء طلب تسليمه، فالمادة السادسة بالقسم الرابع من اتفاق التسليم تقول: بأن التسليم لا يتم إذا ما كانت المخالفة التي طلب التسليم بموجبها ذات صبغة سياسية، أو أن الشخص المطلوب تسليمه يثبت أن طلب تسليمه يحتوي على أو يُنظر إليه في إطار المحاولة لمعاقبته على مخالفة ذات طابع سياسي.

إن لغة الاتفاق تجعل الدوافع الإسرائيلية في طلب تسليم د. أبو مرزوق قابلة للنظر بواسطة المحاكم، ولكن ليس هناك شيء في هذه الاتفاقية يقول: إن الدوافع السياسية للتظلم فقط يمكن تحديدها بواسطة القاضي، وإن الدوافع السياسية للدولة مقدمة طلب التسليم يمكن أن تقرر بواسطة الجهاز التنفيذي.

لقد أسهمت الحكومة وقاضي الاسترداد بخلط وجهة النظر الإسرائيلية أو الدافع وراء التسليم (الأمر الذي يمكن عرضه أمام المحاكم) باستفسارات غير قابلة للعرض أمام المحاكم تتعلق بتلبية معاملة "إسرائيل" لمقدم الطلب. إن كل الظروف في هذه القضية توضح أن طلب "إسرائيل" لتسليم د. أبو مرزوق يقوم على محاولة محاكمة أو معاقبة مقدم الطلب (د. أبو مرزوق) على مخالفة ذات سمة سياسية.

لقد أتته د. أبو مرزوق على أساس أنه القائد السياسي لحماس. وحقيقة الأمر أن "نظرية اللوم" المقدمة من قبل "إسرائيل" معتمدة على الاتهام القائل بأن مقدم الطلب د. أبو مرزوق كان القائد السياسي لحماس. وبناءً عليه، ووفق هذه المرجعية، فهو ذو علم ومعرفة بالعمليات العسكرية للمنظمة، وهي عمليات تشمل أعمال العنف المذكورة.

إن من المفارقات في هذه القضية أن الدلائل نفسها التي تشير إلى أن أبو مرزوق هو قائد حماس، وعليه؛ فإنه يستحق اللوم، هي الدلائل نفسها التي تؤكد أن هناك دوافع سياسية وراء طلب تسليمه حيث منع مقدم الطلب من الاستثناء على أساس المخالفة السياسية!!

ومخالفة لواقع حماس، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لها سجل في استهداف المدنيين داخل وخارج "إسرائيل"، وهي ليست منظمة تقوم على دوائر منفصلة، وعليه فإن زعيم منظمة التحرير الفلسطينية هو المسؤول السياسي والقائد العسكري (كما هو حال رئيس الولايات المتحدة)، بينما لا يوجد رئيس أوحد يوافق مثل هذا النموذج في حركة حماس، فهناك رئيس للدائرة السياسية وآخر للدائرة العسكرية، ولا يحمل أعضاء حماس هذين الموقعين في آن واحد.



إن كل أنواع المنطق المقدم بواسطة الولايات المتحدة و"إسرائيل" بالنسبة للدكتور أبو مرزوق وحماس هي نفسها سياسية، وعليه فإننا ننادي بتطبيق الاستثناء من اتفاق تسليم المجرمين على أساس سياسي.

ثانياً: خطأ قاضي التسليم في الحكم:

خطأ قاضي التسليم في الحكم بأن مقدّم الطلب اتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية على الرغم من أن طلب التسليم الإسرائيلي المقدم بشأن د. أبو مرزوق لم يتهم مقدم الطلب بجرائم ضد الإنسانية، إلا أن قاضي تسليم المتهمين، في رأي سياسي وغير قانوني، ذكر أن أبو مرزوق لا يستحق جلسة استماع على أساس الاستثناء بالمخالفة السياسية بسبب أن الاتهامات تحوي جرائم ضد الإنسانية، وعليه فإن السمة السياسية للاتهامات والدوافع السياسية وراء الاتهامات غير ذات بال، وعليه فإن وجهة نظر القاضي المذكورة تعدّ هي التي جعلت الدليل المقدم بواسطة مقدم الطلب غير قابل للتقديم.

ثالثاً: رفض الاستثناء على أساس المخالفة ذات الطابع السياسي غير مناسب:

يقوم الطرح الحكومي على أساس النقاط التالية:

1. مقدم الطلب يعدّ عضواً متقدماً في منظمة "إرهابية".
2. اتُهمت المنظمة "الإرهابية" المذكورة بعشر هجمات.
3. إن مقدم الطلب مسؤول عن عشر هجمات.
4. طلب الاستثناء من الاتفاق على أساس سياسي لا ينطبق على الأعمال "الإرهابية".
5. إن طلب الاستثناء على أساس المخالفة السياسية لا ينطبق على مقدم الطلب.

رابعاً: غياب الدليل:

يذهب الدفاع إلى القول بأن الحكومة لم تقدم أي دليل على أن أبو مرزوق استهدف مدنيين أو أعطى أوامر لاستهداف مدنيين. لم يقدم أي دليل على أن د. أبو مرزوق قد تورط شخصياً في توجيه أو إعطاء أوامر، أو أنه قام بنفسه بقتل

المدنيين المذكورين، كما لم يدع أن مقدم الطلب كان حاضراً في أثناء القيام بأي من هذه الهجمات، مقدم الطلب يرأس الدائرة السياسية فحسب.

خامساً: انطباق قانون نيويورك:

تقول المادة الخامسة من اتفاق التسليم: إنه ولأجل أن تقوم قضية لا بد أن تكون التهمة تشكل جريمة حسب القوانين التي تحكم المنطقة التي وجد فيها الشخص المطلوب، فإذا لم تكن هناك قوانين تعالج جرائم القتل في ولاية نيويورك فإن تطبيق القوانين الفيدرالية يعد ممكناً، كما أنه إذا كانت قوانين نيويورك الخاصة بالقتل والتآمر واضحة ومحددة، والسبب الوحيد الذي يجعل النظر إلى القوانين الفيدرالية في هذه الحالة هو فرق قوانين المكان الذي وجد فيه الشخص المطلوب.

سادساً: التآمر:

يذهب مقدم الطلب د. أبو مرزوق إلى أنه مُنع من تقديم إفادة خبراء حول القانون الإسرائيلي الذي لا يعترف بمسؤولية القيادة عن كل فعل تقوم به أطراف أي منظمة. إذ ذهبت الحكومة للقول بأن د. أبو مرزوق لم يطلب تقديم أي إفادة خبراء حول القانون الإسرائيلي، علماً بأن د. موسى تقدم بمثل هذا المقترح لسماع شهادة لتوضيح أساسيات القانون الإسرائيلي.

إن مقدم الاستئناف لن يعيد آراءه حول التآمر لارتكاب جرائم، ولا بد من ذكر أن مقدم طلب الاستئناف قد اتهم بعدد من الجرائم، ولكنه لا يدري أي من هذه الاتهامات ذات صلة باتهامات التآمر، لقد ألحقت "إسرائيل" شكاواها الأساسية التي تحتوي على اتهامات مثل التآمر لارتكاب جريمة القتل والأذى، ثم الغاؤها. وعليه فإن الاتهامات الحالية بالتآمر لارتكاب جريمة تتعارض مع حق مقدم الطلب في محاكمة عادلة.

الخلاصة:

أجملت المذكرة خلاصتها في التالي:

إن مقدم الطلب لا يبحث هنا عن كل النقاط القانونية التي تمنع ترحيله أو إبعاده أو تسليمه لـ "إسرائيل"، ولكنه يبحث عن جلسة استماع عادلة، وعليه فهو يقول:



إن له الحق في جلسة سماع كاملة حول القانون والحقائق التي تضمنها هذا الطلب والتي منع منها. وعليه فهو يطلب مجدداً جلسة سماع جديدة للنظر في:

1. انطباق الاستثناء المبني على المخالفة السياسية وفق المعاهدة الموقعة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة.

2. وجود "السبب المحتمل" كأمر قانوني، وتحقيقه كما هو مطلوب في المعاهدة عن طريق تطبيق قوانين التآمر الخاصة بولاية نيويورك.

غير أن كل هذه النقاط القانونية الجوهرية لم تصمد أمام الانحياز السياسي للإدارة الأمريكية الذي عكس نفسه بشكل صارخ على قرارات القضاء.

ولذلك، فقد ردت قاضية المقاطعة (الاستئناف) كمبرلي وود على كل ما أثاره الدفاع، بما يلي:

يطلب الدكتور أبو مرزوق المثول أمام المحكمة تبعاً للقانون رقم 28 بند 2241 لمنع تسليمه إلى إسرائيل والمثول أمام المحكمة هناك. وإنني أرفض طلبه للأسباب الواردة أدناه.

1. خلفية:

الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس الجناح السياسي لحركة حماس. تسعى حماس لتحقيق هوية الفلسطينيين وأرضهم من خلال جناحها السياسي (مثل التعليم، والعناية الصحية)، ومن خلال جناحها العسكري تستخدم القوة. وقد احتجز أبو مرزوق في مطار كينيدي في نيويورك، أثناء العمل الروتيني لموظفي الحدود/ الهجرة، وذلك عندما وجد الموظف أن اسمه وتاريخ ميلاده يطابق ذلك الموجود على الكمبيوتر ضمن قائمة المحظورين. وبعد التعرف على أعمال أبو مرزوق، قامت دائرة الهجرة بالشرع في إجراءات الإبعاد. وبانتظار الإبعاد، فقد احتجز في المركز الإصلاحي لمنطقة نيويورك في مانهاتن.

يوم 95/7/31، أصدر قاضي إسرائيلي مذكرة مبدئية بالقبض على أبو مرزوق. يوم 95/8/7، سجلت شكوى/ قضية ضد أبو مرزوق في المقاطعة الجنوبية من

نيويورك عن طريق محام أمريكي موكل من قبل إسرائيل. يوم 95/9/27 صدر إنذار جديد للقبض على أبو مرزوق من قبل قاضٍ إسرائيلي نسخ ما قبله. طلبت الحكومة الإسرائيلية رسمياً تسليم أبو مرزوق بتاريخ 95/9/28.

في ذلك الطلب سعت إسرائيل إلى استلام أبو مرزوق، متهمته إياه بجرائم القتل، محاولة القتل، القتل العمد، الأذى والأذى المتعمد، التآمر لارتكاب الجرائم، وذلك بخصوص الأحداث التالية:

1. انفجار يوم 90/7/28 على شواطئ تل أبيب أدى ذلك إلى قتل سائح كندي.
2. الطعن القاتل لثلاثة مدنيين يوم 90/12/14، يعملون في مصنع في حيفا.
3. قتل بالرصاص لسائق سيارة عندما مرّ بسيارته في كفار داروم (غزة 92/1/1).
4. قتل بالرصاص لسائق آخر عندما مرّ بسيارته في بيت لاهيا (غزة 92/5/17).
5. الطعن القاتل لاثنتين من المدنيين في شركة للتعليب في سبوحيا (92/6/25).
6. القتل بالرصاص لاثنتين من المدنيين في باص في (القدس 93/7/1).
7. تفجير باص في العفولة أسفر عنه قتل 8 مدنيين (94/4/6).
8. تفجير باص آخر في الخضيرة نجم عنه قتل 4 مدنيين 94/4/13.
9. قتل بالرصاص لأحد المدنيين في القدس 94/10/9.
10. تفجير باص في تل أبيب أسفر عن قتل 22 مدني في 94/10/19.

لم تدع إسرائيل أن أبو مرزوق شخصياً قام بهذه الأفعال في طلبها. وإنما ادعت بأنه مسؤول أمام القانون الإسرائيلي بسبب دوره ذي المسؤولية الرفيعة المستوى في التوجيه المتعمد، والتحكم والدعم المالي للأعمال الإرهابية لحماس. يدعي أبو مرزوق، بأنه على الرغم من مسؤوليته السياسية للجناح السياسي لحماس منذ 1992، وكمسؤول سياسي فقد اجتهد في اقتراح حلول سلمية وسياسية لحالة الحرب الموجودة بين إسرائيل والفلسطينيين لسنوات عديدة، ولم يشارك في أي عمل إرهابي.

في 96/5/7، أقرّ القاضي كافي دوفي طلب التسليم، وفي 96/5/31 سجل أبو مرزوق هذا الاستدعاء للمثول أمام المحكمة.



التحليل:

أولاً: استعراض:

إن استعراض مذكرة التسليم عن طريق المثول أمام المحكمة سيكون محدوداً جداً، وسيحص فقط "قانونية إجراءات التسليم".

وكما أقرت المحكمة العليا بأنه عندما يتخذ قاضي التسليم قراراً فإن المثول أمام المحكمة سيكون ممكناً فقط؛ للتأكد من توفر السلطة القضائية لدى القاضي، أو أن الاتهامات الواردة ضمن اتفاقية التسليم، أو أن هناك أي إثبات بأن المتهم مذنب.

ثانياً: الشكل السياسي للجرائم المتهم بها:

يرى أبو مرزوق بأن القاضي دوفي أخطأ في:

1. رفض طلبه للشهود في حقه في "الاستثناء السياسي".
2. وكذلك في رفض إعطائه الفرصة لإحضار الشهود على أن الدعوى الإسرائيلية ذات دوافع سياسية.

1. الاستثناء السياسي:

تنص اتفاقية التسليم بين الولايات المتحدة وإسرائيل على "أن التسليم لا يُنفذ عندما يكون الاتهام للجهة المطلوبة ذا طابع سياسي، أو أن يثبت الشخص المطلوب أن الطلب قد صمم لعقابه بسبب أعمال سياسية". فالأعمال السياسية في قانون الولايات المتحدة نوعان:

عمل سياسي بحت: الأعمال السياسية البحتة هي تلك الجرائم الموجهة للولاية التي تفتقر إلى عناصر الجريمة العادية وتشمل الخيانة العظمى، التحريض على العصيان، أو التجسس.

- وعمل سياسي نسبي: العمل السياسي النسبي هو الجرائم العادية مثل:
1. الجرائم الآتية. 2. أو حدوث "الاضطرابات السياسية القوية"؛ مثل: الحروب، الثورات، والمقاومة. ولمعرفة ما إذا كان العمل "آتياً" فقد تفحصت المحاكم الفيدرالية ظروف الهجمات والأهداف المقصودة.

وبالتركيز على "طابع الهجمات" و"شكل الغزو" خرجت بنتيجة بأن الهجمات على المسافرين المدنيين ليس بعمل سياسي، وكان التركيز على الظروف وحالة المصابين.

ويناقش أبو مرزوق بأنه يجب على القاضي دوفي أن يمنحه فرصة للاستشهاد بشهود على أن الجرائم التي ارتكبت كانت "من النوع النسبي". ولما كان الدليل الذي يسعى إليه أبو مرزوق بتعليق بالجزء الثاني من بند "العمل السياسي النسبي"، والذي سيبين من خلاله "أن هناك اضطرابات سياسية مثل الحروب، الثورات، المقاومة، في إسرائيل والأراضي المحتلة في الوقت الذي وقعت فيه الجرائم، دون أي محاولة لتحقيق البند الأول من العمل السياسي النسبي "آنية التوقيت"، فقد استثنى القاضي دوفي هذه الشهادة.

ولإثبات "آنية" الأحداث سنتعامل مع طبيعة الجريمة المتهم بها، وعلى أي حال فإن طبيعة الجرائم المرتكبة ليس مجالاً للاختلاف. جميع الجرائم التي حدثت كان ضحيتها مدنيون غير مقاتلين، كما ذكرت الدائرة الثانية:

الهجوم على باص تجاري يحمل مدنيين مسافرين في رحلة عادية لا يعتبر عملاً سياسياً، الدافع السياسي لا يحول الجريمة إلى عمل سياسي.

ولما كانت طبيعة الجرائم المتهم بها لا يمكن تصنيفها على أنها أعمال سياسية، فقد استثنى القاضي دوفي أي شهادات لهذا الغرض.

2. الدافع السياسي:

يرى أبو مرزوق أن القاضي دوفي أخطأ عندما رفض إعطاءه الفرصة لإحضار الشهود لإثبات أن الدافع وراء مطالب إسرائيل له دافع سياسي. ويعتقد أن المادة المتعلقة بالدافع السياسي تستثني التسليم إذا كانت الجهة المطلوب تسليمها تستطيع إثبات أن قرار الدولة الطالبة ذو دافع سياسي. وهذا البند كان قد فُسر على أنه يتعلق بـ"الاستثناء السياسي" —الذي يركز على طبيعة العمل— وليس على دوافع الدولة الطالبة وراء الطلب. لم يستطلع أبو مرزوق أي قانون لدعم اعتقاده بأنه كان يتوجب على القاضي دوفي اعتبار دوافع إسرائيل وراء الطلب ووراء الاتهامات بالجرائم الواردة.



وعليه فإنني لا أخطئُ القاضي دوفي في رفض إعطاء أبو مرزوق الفرصة لإحضار شهوده لإثبات أن الدوافع وراء طلب إسرائيل له هي سياسية.

ثالثاً: الأعمال التي تستحق طلب التسليم:

حتى يتم تسليم أبو مرزوق، فإن على إسرائيل إثبات أن الأعمال المتهم بها:

1. تتضمنها اتفاقية التسليم.
2. تحقيق متطلبات "الجريمة المزدوجة"، وبالتحديد أن الأعمال التي تطلبه إسرائيل بسببها يعاقب عليها القانون الأمريكي إذا ارتُكبت في أمريكا. يعتقد أبو مرزوق أن:

1. البند المتعلق بتأمر المطلوب في إسرائيل لم يحدد جريمة تضمنتها الاتفاقية.
2. وأنه ليس هناك "جريمة مزدوجة" متعلقة بتأمره وبأعماله السياسية.

1. على المحكمة التي ستتناول قضية التسليم أن تقرر فيما إذا كانت الأعمال المتهم بها تندرج ضمن قائمة الأعمال الإجرامية التي تستوجب التسليم والواردة في الاتفاقية. وفي تفسير ذلك فإن على محكمة التسليم تفسير ذلك بطريقة تشجع التسليم.

ويناقش أبو مرزوق معترضاً على أن أحد الاتهامات الموجهة إليه "التآمر لارتكاب الجرائم" لم ترد في الاتفاقية، في حين أن المادة الثانية تنص على: يتم التسليم عندما يقع التآمر لارتكاب أي من الأعمال المذكورة في هذه المادة، على أن يكون التآمر الواقع يعاقب عليه قانون الطرفين بالسجن لأكثر من ثلاث سنوات.

يعتقد أبو مرزوق أن هذه الفقرة تشمل فقط تلك الأعمال الإجرامية الواردة في تلك المادة، ولا تشمل التآمر لارتكاب الجريمة بمعناه الشمولي والعالم.

كما ذكر القاضي دوفي، فإنه يتضح من حقائق هذه الحالة أنه باتهام أبو مرزوق بالتآمر لارتكاب الجريمة، فإن إسرائيل تتهمه بارتكاب إحدى أو أكثر من الأعمال الأساسية الإجرامية الواردة في الاتفاقية.

2. الجريمة المزدوجة:

يعتقد أبو مرزوق بأن الأعمال التي اتهم بها من قبل إسرائيل لا تندرج تحت بند "الجريمة المزدوجة"، معتمداً بذلك على أنه كان على القاضي دوفي الاعتماد على قانون نيويورك وليس على القانون الفيدرالي، لتقرير فيما إذا كان العمل الذي يطلب بسببه التسليم يشكل جريمة "معتمداً على المكان الذي يوجد فيه الشخص المطلوب".

والجواب البسيط على ذلك، هو أنه حتى ولو أن أبو مرزوق كان في نيويورك، فإن قانون المكان الذي هو فيه يعتبر فيدرالياً ومحلياً أيضاً.

فلا يتوقف القانون الفيدرالي على حدود نيويورك، ولهذا كان القاضي دوفي محقاً في اعتبار القانون الفيدرالي والمحلي عندما نظر في "ازدواجية الجريمة"، وهل تحققت أم لا.

رابعاً: السبب المحتمل:

لقد طبق القاضي دوفي بجدارة "السبب المحتمل" في تقييم الإثبات الذي تقدمت به إسرائيل. إن إيجاد "السبب المحتمل" يتطلب فقط إيجاد "الإثبات الكافي ليجعل الشخص العاقل العادي يفكر بتعقل في الاتهامات. وعندما يقوم القاضي المتخصص بالتسليم باتخاذ قرار متعلق بـ "السبب المحتمل"، فإن المثول أمام المحكمة سيكون ممكناً فقط للطلب... فيما إذا كان هناك أي إثبات أو برهان يكفي للحكم على أن المتهم مذنب".

في ظلّ ما تقدم، فإنني حصرت أطلاعي على الإثباتات التي اعتمد عليها القاضي دوفي، وعليه فإنني وجدت أن تلك الإثباتات أكثر من كافية لدعم حكمه. وبملاحظة بندين من ضمن الإثباتات التي تقدمت بها إسرائيل فإن قرار (حكم) القاضي دوفي يجد دعماً وتعزيزاً من:

1. كتابة أبو أحمد (محمد صلاح) في 95/8/21، باللغة العربية التي يفصل فيها دور أبو مرزوق في الأعمال العسكرية لحماس بالإضافة إلى..



2. مقابلته مع تلفزيون المنار بتاريخ 1994/10/10، والتي حمل نفسه فيها المسؤولية ممثلاً حماس عن الهجوم على المشاة في مركز التسويق في مركز مدينة القدس والذي تمّ في 94/10/9. بالإضافة إلى المقابلات الصحفية التي تقدمت بها إسرائيل.

خامساً: المحكمة العادلة وغير المتحيّزة:

وأخيراً يجادل أبو مرزوق في أن القاضي دوفي فشل في إعطائه محكمة عادلة وغير متحيّزة. واعتمد بذلك على أحكام القاضي دوفي المتكررة ضده. فقد رفض القاضي دوفي "الاستثناء وإحضار الشهود والمعلومات والبيانات"، وكذلك رفض إعطاء أبو مرزوق الفرصة لإحضار شهوده عندما كانت الإثباتات التي اقترحها لن يسمح بها.

والنتيجة بأن الحكم المتعلق بأبو مرزوق كان عادلاً وغير متحيّز.

النتيجة:

أرفض طلب أبو مرزوق للمثول أمام المحكمة. وعليه فإن الاستدعاء مرفوض أيضاً.

القاضية كمبرلي وود

قاضية مقاطعة



الجالية المسلمة في أمريكا خلال وقفة تضامنية مطالبة بالحرية والإفراج عن
د. موسى أبو مرزوق

الفصل السادس عشر

معركة الإفراج

معركة الإفراج

القرار المفاجئ وغير المتوقع الذي اتخذته القضاء الأمريكي... القاضي العنصري دوفي أولاً، ثم كمبرلي وود، قاضية محكمة الاستئناف المركزية في جنوب نيويورك، برفض طلب مثل أبو مرزوق أمام المحكمة للرد على طلب التسليم الإسرائيلي... وكذلك رفض القاضية وود الاستئناف الذي تقدم به موكلًا أبو مرزوق الجديان محمد شريف بسيوني ومايكل كينيدي لقرار التسليم الذي اتخذته دوفي في 1996/5/7، وضع القضية برمتها أمام مفصل مهم، بالإضافة إلى أنه كشف عن أن القضاء الأمريكي أكثر انحيازاً لجانب "إسرائيل" من الإدارة الأمريكية. وستكشف الصفحات اللاحقة عن أن تبادلًا مهمًا قد حدث في المواقع. فبعد أن كان مفترضاً أن تتسبب القرارات السياسية للإدارة، القاضية بتوقيف أبو مرزوق خلافاً للقانون، بإحراج القضاء الأمريكي الذي كان يحتفظ بصورة براءة له أمام العالم، إذ بانحياز هذا القضاء السافر على نحو يفوق توقعات الإدارة ذاتها، ويتجاوز كل القوانين، يتحول إلى إحراج الإدارة في النهاية؛ لأنه بانحيازه الأعمى لم يأخذ في الاعتبار الحسابات السياسية للإدارة الأمريكية، وكذلك للحكومة الإسرائيلية التي لم تكن تريد تسليم أبو مرزوق فعلاً.

وقد جاء إحراج القضاء للإدارة، بعد ان أخرجتها "إسرائيل" أولاً... ذلك أن الإدارة تصرفت على أساس من جدية طلب التسليم الإسرائيلي، بغض النظر عن عدم اكتمال عناصره القانونية. لكنها (الإدارة) فوجئت بـ "إسرائيل"، وبعد أن تجاوز القضاء الأمريكي كل القوانين وقرر تسليم أبو مرزوق، تسحب طلب التسليم....!

وقد أدّى السلوك الإسرائيلي في نهاية المطاف إلى تمكين أبو مرزوق من هزيمة الصلّف الذي أبداه القضاء الأمريكي عبر اعتماد أساليب غير معهودة من المراوغة والاحتيال على القوانين، مرغماً القاضي العنصري دوفي بالذات على إصدار قرار معاكس لقراره السابق بالإفراج عن أبو مرزوق، ومرغماً دائرة الهجرة على

القبول الاضطراري بالعرض الذي كان أبو مرزوق قد تقدم به منذ الأيام الأولى لمغادرة الولايات المتحدة، حراً طليقاً، متنازلاً عن حقه القانوني في الإقامة فيها.

معركة الإفراج، خاضها إلى جانب أبو مرزوق موكلاه الجديدان بسيوني وكينيدي، اللذان خاضا في الوقت ذاته، وعلى خط موازٍ معركة من طراز آخر مع إدارة السجن المسمى مركز الإصلاح في مانهاتن، مارساً خلالها نوعاً من المشاغلة للإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي، من خلال كشف عدم قانونية المعاملة التي يلقاها أبو مرزوق داخل سجنه، إضافة إلى تجاوز وخرق القضاء الأمريكي لكل القوانين فيما يتعلق بقضيته.

إلى ذلك، فقد هدفت هذه المشاغلة الضاغطة إلى الحد من قدرة الإدارة على المماطلة في الانصياع لمنطوق القوانين الأمريكية التي تفرض الإخلاء الفوري لأبو مرزوق، بعد سحب طلب التسليم الإسرائيلي، خصوصاً وأن أبو مرزوق كان يقترح إبعاده من الأراضي الأمريكية، مما يفقد قرار إدارة الهجرة القاضي باحتجازه بهدف إبعاده من كل مبرراته، إن كانت هناك مبررات حقيقية لهذا الإجراء.

قرار "المشاغلة الضاغطة"، اتخذ وبُديء في تنفيذه على نحو موازٍ ومتزامن مع قرار سحب طلب الاستئناف الذي اتخذهُ أبو مرزوق نفسه في ضوء القناة التي تشكلت لديه بأن حكومة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu الجديدة، والتي رفعت شعار السلام الآمن، ستكون مضطرة إلى سحب طلب التسليم الذي تقدمت به حكومة إسحاق رابين قبل مقتله. وقد تأسست هذه القناة على ملاحظة دقيقة لانتهازية بنيامين نتنياهو وقراراته السياسية التي تُبنى على الحسابات الذاتية في المقام الأول. وبالتالي، فإن هذه الانتهازية لا يمكن أن تغامر بالتسبب بمقتل أهم شعاراتها "السلام الآمن" الذي فاز نتنياهو في الانتخابات على أساسه، خصوصاً وأن العمليات الاستشهادية التي قادها الشهيد محيي الدين الشريف، واستشهاد المهندس يحيى عياش، لعبت دوراً مهماً في إظهار ضعف شمعون بيريز، وسقوطه في الانتخابات التي أُجريت في أعقاب اغتيال رابين. وقد توقع نتنياهو أن يؤدي تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل" إلى حدوث عمليات انتفاضية تفوق بكثير تلك التي أعقبت اغتيال عياش. وعلى ذلك، فإنه لا بد من أن يتعظ، ولا يرتكب حماقة مماثلة

لقرار اغتيال عياش الذي اتخذه بيريز، فكان السبب في تدمير مستقبله السياسي. شأنه في ذلك شأن قراره الأخير غير الحكيم الذي اتخذه بشن عمليات "عناقيد الغضب" على الجنوب اللبناني، فطوقت هذه العناقيد عنقه وأفقدته تأييد شرائح واسعة من أنصار "السلام"، دون أن تكسبه أصواتاً من معسكر اليمين الذي ظلّ موحداً خلف زعيم الليكود Likud الجديد.

في 1997/1/27، صدرت أول إشارة عن محامي أبو مرزوق إلى اعتزام أبو مرزوق سحب طلب الاستئناف وإبداء رغبته في تسليم نفسه لـ "إسرائيل"، وهو القرار الذي نفذ أيضاً في إطار مخطط المشاغلة الضاغطة ذاته. وفي 5 شباط/فبراير بدأ المحاميان حملتهما الضاغطة على الإدارة الأمريكية، عبر انتقاد ممارسات إدارة السجن مع أبو مرزوق. وقد تمّ السير على هذين الخطين المتوازيين حتى تحققت النهاية السعيدة لما يمكن وصفه باختطاف أبو مرزوق من قبل الولايات المتحدة، طالما أن توقيفه منذ البداية لم يكن قانونياً.

كانت البداية مع الرسالة التي وجهها المحامي مايكل كينيدي إلى إدارة مركز التوقيف والإصلاح في مناهتن بشأن سوء معاملة إدارة السجن لأبو مرزوق. وقد وجدت هذه الرسالة في سلوكيات إدارة السجن ما يخدم الحملة المطلوبة. وكانت هذه الإدارة قد حرمت أبو مرزوق منذ البداية من الطعام الخاص الذي يتناوله المصابون بمرض السكري، مما أوجب الاحتجاج في حينه.

أشارت الرسالة المؤرخة في 1997/2/5¹، والموجهة إلى مدير السجن رايش Reisch، إلى أن أبو مرزوق كان قد أُودِع في السجن بسبب دعوى تسليم تقدمت بها "إسرائيل" وليس له أي تاريخ إجرامي. وهو يعدّ سجيناً نموذجياً. لكن الرسالة لاحظت أن أبو مرزوق تعرض في السجن إلى معاملة سيئة ومهينة ازدادت خلال الشهر الأخير، ولم يعدّ ممكناً تجاهلها كما كان الحال في السابق. مشيرةً أيضاً إلى أن إدارة السجن كانت تتجاهل شكاواه السابقة في هذا الخصوص.

¹ Letter, Reply to: Dr. Mousa Mohammed Abu Marzook, from Michael Kennedy, to Warden Reisch, New York, 5/2/1997.

وطلب المحامي فتح تحقيق لمعرفة حقيقة الأمر، وطلب اللقاء مع إدارة السجن لمناقشة المسألة. وقال إن أبو مرزوق يتعرض لمشكلة إيقاف بريده... الصادر والوارد. وأنه يعاني لدى حاجته لإجراء اتصال هاتفي مع محاميه، حيث يسمح له فقط بإجراء مكالمة واحدة معه في اليوم لمدة 15 دقيقة... ويعاني أيضاً لدى حاجته للاتصال الهاتفي مع زوجته حيث يُسمح له بمكالمة واحدة كل أسبوع.

واشتكى المحامي من أن أبو مرزوق لا يُعطى الفرصة للخروج من زنزانته للترويح اليومي خلال النهار، إذ يُطلب منه فعل ذلك في الرابعة والنصف فجراً من كل يوم. وقال إن عدم خروجه لـ"الفسحة" اليومية، وكذلك موقع الزنزانة التي يجري توقيفه فيها، يجعله لا يرى الشمس على الإطلاق.

وعزا المحامي هذه المعاملة السيئة إلى العنصرية، لكون أبو مرزوق السجين الأجنبي الوحيد. وأشار إلى ضابط يُدعى جرين Greene قال إنه يعامله معاملة سيئة، ويضيق عليه في إجراء مكالماته الهاتفية، وفي تناوله لطعامه، وفي أثناء تأديته للصلاة. وقال إن إدارة السجن غير متعاونة في منح عائلة أبو مرزوق تصريحاً لزيارته في عطلة نهاية الأسبوع كي يتمكن من رؤية أطفاله. وأبدى المحامي امتعاضه لعدم الوفاء بالوعد التي سبق أن تلقاها بحل هذه الإشكالات.

تأخر رد إدارة السجن 19 يوماً، وحمل تاريخ 1997/2/24،² وبدأ متناقضاً من فقرته الأولى التي تقول إن معظم المشاكل التي اشتكى منها أبو مرزوق كانت قد حُلَّت بالشكل الذي يناسبه قبل التحقيق فيها. وهو القول الذي يسمح بالتساؤل عن الكيفية التي عرفت بها إدارة السجن بحل معظم هذه المشاكل دون إجراء تحقيق. والتساؤل أيضاً عن بقية المشاكل؛ مع ملاحظة أن إدارة السجن أقرت في الرد بوجود المشاكل ولم تنفها.

ويقول الرد "إن اللوائح تعطي السجين حق إجراء مكالمات هاتفية اجتماعية واحدة شهرياً، إلا أن إدارة السجن تحاول أن تفسح المجال أمام السجين لإجراء

² Letter, Reply to: Inmate Musa Muhamed Marzook, from Warden Reisch, to Michael Kennedy, New York, 24/2/1997. (U.S. Department of Justice, Federal Bureau of Prisons, Metropolitan Correctional Center).

هذه المكالمات مرة كل أسبوع“. وأضاف: ”لما كان أبو مرزوق يرغب بالتحدث مع كل واحد من أبنائه فإننا نحاول أن نتجاوز الوقت المحدد له“. لكن الرد لا يوضح إن كانت هذه المحاولات تنجح أم لا...! وينتقل مباشرة إلى ملاحظة أنه لا بد من الحصول على إذن مسبق لإجراء كل مكالمة ”لمحاولة برمجتها مع مكالمات الآخرين“. ويقرر الرد أنه تمّ تنسيب استغلال الوقت لإجراء هذه المكالمات في الفترة بين 7:30 صباحاً و3:00 عصراً لعدم مناسبة أوقات الآخرين.

وبلغة شبه اعتراضية يلاحظ الرد أن أبو مرزوق لا يرغب في الخروج لـ”الفسحة“ اليومية قبل الساعة السابعة صباحاً. وعندما تتوفر له فرصة لذلك بين الـ 7:30 صباحاً وحتى الظهر فإنه يوافق على الاستفادة منها. ويقرر ردّ إدارة السجن ”إن عملية الاستجمام (الفسحة) يجب أن تتم برمجتها للجميع، ولم يشك أبو مرزوق من ذلك“. وهذا الكلام يتجاهل حقيقة كون المحامي موكلاً عن أبو مرزوق، ويفترض أن أبو مرزوق يجب أن يقدم الشكوى بشكل شخصي دون وساطة محاميه...!

وفيما يتعلق بأوقات الزيارة قال الرد إن أوقاتها تبرمج بحيث تلائم بقية السجناء، دون أن ينتبه كاتب الرد إلى أن صيغة ”بقية السجناء“ لا تعني ”جميع السجناء“ كما هو مفترض. وبالتالي، فقد تمّ إخراج أبو مرزوق من السجناء الذين يحق لهم تلقي الزيارات العائلية في عطلة نهاية الأسبوع. وهذا هو مضمون شكواه أصلاً. وتبرر إدارة السجن هذا التمييز في المعاملة الذي يستهدف أبو مرزوق بالقول ”إنه لا يمكن تحقيق ذلك لكل السجناء“.

أما فيما يتعلق بسوء المعاملة التي كان يتعرض لها من الضابط جرين فتذكر إدارة السجن أن الضابط المذكور ينفي ذلك. وتتبنى شهادة الضباط الآخرين بأن زميلهم لم يصدر عنه أي سوء معاملة تجاه أي من السجناء... وهو إلى ذلك ”إنسان مستقيم وملتزم ومسؤول باستمرار“. ويلاحظ هنا أن إدارة السجن، التي ترفض الاعتراف بأي شكوى غير مقدمة من أبو مرزوق شخصياً، اكتفت كما هو واضح من ردها، بتوجيه الأسئلة إلى ضباط السجن الآخرين ليشهدوا

لصالح زميلهم جرين، دون أن تكلف نفسها عناء توجيه السؤال إلى أبو مرزوق ذاته الموجود لديها...!

لذلك، فقد بعث كينيدي برسالة ثانية إلى مدير السجن في 1997/3/6³ أقر فيها بأن معظم المشكلات التي كان أبو مرزوق قد تظلم منها في الرسالة الأولى قد حُلَّت بالفعل، إلا أن الضابط جرين صعد من تصرفاته التي تندرج تحت بند إساءة المعاملة إلى الحد الذي جعله يقدم على كِيّ أبو مرزوق بعقب سيجارته في 20 شباط/فبراير... أي بعد أسبوعين من تقديم الشكوى السابقة. وأشار كينيدي إلى أنه كان قد تقدم بشكوى ضد تصرفات جرين هذا في 1997/1/17، وطلب معرفة ما حدث بخصوصها. وأشار إلى أن جرين، يصرخ على أبو مرزوق عندما يطلب الخروج إلى "الفسحة" اليومية، في حين أنه يعامل السجناء الآخرين بطريقة أفضل.

وطعن في نزاهة جرين ومسؤوليته، وأشار إلى أنه أقدم في 1997/2/20 على حرق رسغ أبو مرزوق. وقال إنه حتى لو برر ذلك بأنه لم يكن متعمداً فعل ما فعله، فإنه يجب أن ينقل بسبب إقدامه على تقييد أبو مرزوق في الوقت الذي كان يدخل فيه سيجارة. وطالب بالتحقيق في كل المضايقات التي يرتكبها جرين ونقله، واللقاء مع الإدارة لبحث كل ذلك.

وبخصوص الشكاوى الأخرى قال كينيدي إن أبو مرزوق يطلب إجراء مكاملة هاتفية في أوقات المساء بسبب خروج السجناء الآخرين لـ"الفسحة" في النهار. وهو لا يستطيع إجراء اتصالاته في هذه الأثناء. وإن سلبه هذا الحق يعدّ مخالفة لحقوقه المدنية. وعبر عن استيائه لتأخر الرد على طلب الزيارة العائلية في عطلة نهاية الأسبوع... حيث تأخر الرد لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر. وقال إنه يرغب في أن يُمنح مثل هذه الزيارة مرة أو اثنتين على الأقل خلال السنة. وأكد أن أبو مرزوق لا يرغب في الخروج لـ"الفسحة" اليومية قبل الساعة صباحاً...

³ Letter, Reply to: Dr. Musa Mohammed Abu Marzook, from Michael Kennedy, to Warden Reisch, New York, 6/3/1997.



ملاحظاً أن الصيغة التي اعتمدها إدارة السجن في ردها لا تنفي تحديد مواعيد مثل هذه الفسحة في الرابعة والنصف فجراً.

وجاء ردُّ إدارة السجن متأخراً قرابة الشهر في هذه المرة ويحمل تاريخ 1997/4/1⁴، ولم يتضمن الاستجابة لأي من المطالب السابقة.

بدأ الرد برفض طلب نقل الضابط جرين؛ لأن "عملية برمجة الموظفين في مواقعهم عمل يحتاج إلى جهد كبير. كما وأن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند إجراء التنقلات منها فصل المساجين، وأمنهم، وخدماتهم الطبية، وخدمات الطعام، والزيارات الاجتماعية والقانونية، وتوزيع البريد، وغسيل وتبديل الملابس، وترتيبات المطالعة والكتب، وأوقات الاستجمام والمكالمات الهاتفية". وأردف "إذا كان في طلب الأفراد مصلحة كلية تتحقق للجميع فيكون لها اعتبار في العادة". أي أن سوء المعاملة الذي يخصص به جرين د. أبو مرزوق ليس له اعتبار...!

أما بخصوص تسبب جرين بحرق رسغ أبو مرزوق وغلظته في التعامل معه "فإن ذلك الأمر قد أخذ جدياً، وتم رفع الأمر للجهات صاحبة السلطة. ولن يتم اتخاذ أي إجراء حتى يتم التحقيق في ذلك".

ولم يوضح مدير السجن مَنْ هي الجهات صاحبة السلطة. والمفترض أن يكون هو صاحب السلطة في هذه الحالة. كما أنه لم يحدد متى سيتم التحقيق من قبل هذه الجهات. ولم يذكر أيضاً أنه أصدر أي تعليمات لهذا الضابط بالكف عن إساءة معاملة أبو مرزوق، بل إنه يصف الشكوى بهذا الصدد بأنها مجرد ادعاء...!

وفيما يتعلق بالمكالمات الهاتفية القانونية (مع المحامين)، يقول مدير السجن في رده: "إن على أبو مرزوق تقديم طلب مسبق لإجراء هذه المكالمات، ولبرمجة وقتها كي تُعطى له في الوقت المناسب. في حين أنه سيستمر في إجراء مكالماته الاجتماعية مرة في الأسبوع". ولما كان من حقَّ السجن إجراء مكالمات قانونية واحدة في اليوم،

⁴ Letter, Reply to: Mousa Mohammed Abu Marzook, from Warden Reisch, to Michael Kennedy, New York, 1/4/1997. (U.S. Department of Justice, Federal Bureau of Prisons, Metropolitan Correctional Center).

تجرى عادة في ضوء مستجدات قضيته، فمتى يمكن أن يتقدم بطلب مسبق لإجراء مثل هذه المكالمات في الوقت الذي يناسبه مساءً. وهل يمكن أن يتلقى الرد في هذه الحالة في اليوم ذاته؟!

أما فيما يتعلق بوقت الاستجمام (الفسحة)، فيقول مدير السجن في رده:

إن القسم الموجود أبو مرزوق فيه يحدد ساعات الاستجمام لنزلائه فقط بين السادسة صباحاً والثانية عشر ظهراً خلال الأيام من الإثنين إلى الجمعة؛ وذلك بسبب كثرة النزلاء في هذا القسم. ولأسباب أمنية وقائية فإن إدارة السجن لا تستطيع تلبية طلبات النزلاء في تحديد وقت الاستجمام حسب رغباتهم. ولهذا، فإن بعض النزلاء يرفضون الخروج للاستجمام، كما هو الحال أحياناً بالنسبة لأبو مرزوق.

وإذا كان الحال كذلك، فلماذا تصر إدارة السجن على أن تكون فسحة أبو مرزوق في الرابعة والنصف فجراً في أغلب الأحيان... أي قبل بدء الموعد المخصص لنزلاء القسم الذي كان مسجوناً فيه بساعة ونصف الساعة؟

وتظل تتواصل التساؤلات، وتترافق مع الإجراءات القانونية التي بدأها الدفاع، وصولاً إلى الإفراج عن أبو مرزوق... بل إنها ما تزال قائمة حتى الآن تلقي بظلال كثيفة على مجريات العدالة الأمريكية، وقرارات وإجراءات الإدارة السياسية في واشنطن.

الخطوة الإجرائية الأولى، على المحور "الأهم"، والتي مثلت هجوماً مضاداً على باطل الإدارة الأمريكية، تمثلت في رسالة وجهها مايكل كينيدي محامي أبو مرزوق في 1996/12/30 إلى وزارة الخارجية عبر فيها عن نية موكله في سحب طلب الاستئناف الذي تقدم به للقضاء، وطلب التسليم الفوري لـ "إسرائيل". كما طلب ضمانات أمنية من "إسرائيل" على حياته، وعدم تعرضه للضغوط والتعذيب في أثناء احتجازه لديها.

أبو مرزوق هو الذي اتخذ هذا القرار في ضوء حسابات سياسية ولدت لديه قناعة تامة بأن مثل هذه الخطوة لا بد أن تعيد إليه حريته من جديد، فهو واثق من أن حكومة بنيامين نتنياهو لا تبحث عن متاعب أمنية لنفسها. ثم إن زعيم الليكود

لا يراهن مثل رابين أو بيريز على أن مثل هذه الخطوة قد تأتي له بأصوات انتخابية من اليمين الإسرائيلي.

هنا مهم أن نوضح ماذا يعني إقدام أبو مرزوق على سحب الاستئناف الذي كان قد تقدم به لقرار التسليم، بعد أن رفضت القاضية وود الاستئناف.

يوجد في القضاء الأمريكي أربع مراحل لاستئناف الأحكام:

المرحلة الأولى: يقدم الاستئناف فيها إلى قاضٍ من درجة أعلى من درجة القاضي الذي أصدر الحكم المستأنف. فإن أيد القاضي حكم القاضي السابق، يصبح من حق المحكوم الاستئناف مرة ثانية.

المرحلة الثانية: يقدم الاستئناف فيها إلى هيئة قضائية تتشكل من ثلاثة قضاة. فإن صوتت الهيئة لصالح الحكم المستأنف، يصبح من حق المحكوم الاستئناف مرة ثالثة.

المرحلة الثالثة: يقدم الاستئناف فيها إلى الهيئة القضائية للمحكمة كاملة، وتتشكل من 11 قاضياً، فإن أيدت الحكم المستأنف، يصبح من حق المحكوم الاستئناف مرة رابعة.

المرحلة الرابعة: يقدم الاستئناف فيها أمام المحكمة الفيدرالية العليا، ويكون قرارها قطعياً غير قابل للاستئناف.

غير أن استنفاد كل هذه المراحل يحتاج إلى وقت طويل قد يزيد عن العام، وقد يقارب العامين يظل أبو مرزوق خلالها نزيلاً في مركز الإصلاح في مانهاتن. وقد تتغير الظروف خلال هذه الفترة الطويلة، بما يبذل من الحسابات السياسية لتنتياهو، على نحو يجعل تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل" مطلباً ملحاً له دون أن يلتفت إلى ردود الفعل العنيفة لحركة حماس على الأمن الإسرائيلي في هذه الحالة.

لذلك، فقد كان أبو مرزوق مصرّاً على سحب طلب الاستئناف، موظفاً قراره هذا في الوقت ذاته من أجل كسب أكبر تعاطف عالمي مع قضيته، والتشهير ما أمكن بممارسات التعذيب والتنكيل في السجون الإسرائيلية، وفي أثناء التحقيق.

في 1997/1/27 وجه مايكل كينيدي مذكرة عاجلة إلى مادلين أولبرايت Madeleine Albright، وزيرة الخارجية الأمريكية، كرر فيها ما ورد في رسالته الأولى للوزارة، وأكد أن طلباً رسمياً سيقدّم في اليوم التالي إلى القضاء بسحب الاستئناف، لافتاً نظر الوزيرة إلى أن قانون الولايات المتحدة يفرض في هذه الحالة تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل" خلال فترة ستين يوماً، أو الإفراج عنه...! وأكد كينيدي مرة أخرى على طلب ضمانات لعدم تعرض أبو مرزوق للتعذيب في "إسرائيل"؛ نظراً للسوابق العديدة المعروفة في هذا المجال.⁵

بهذه الرسالة أراد كينيدي أن يؤكد جدية موقف أبو مرزوق، وأن يمارس الضغط على الإدارة الأمريكية عبر إرباكها بهذا القرار المفاجئ الذي لا تستطيع تحمل تبعاته على عملية السلام في حال التسليم، كما أنها ليست في حاجة إلى المزيد من الشواخص على انحيازها لـ "إسرائيل"، بل والمزاودة على التعنت الإسرائيلي... إذ كيف ستصبح صورة الولايات المتحدة أمام الرأي العام والمجتمع الدولي حين تقرر "إسرائيل" سحب طلب تسليم أبو مرزوق، بعد أن خاضت الإدارة معركة طويلة ضد القانون من أجل اتخاذ قرار بتسليم رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس؟!؛

وفي اليوم التالي (1997/1/28)، تقدم كينيدي، والمحامي الآخر محمد شريف بسيوني بطلب سحب الاستئناف أمام الدائرة الثانية للمحكمة الفيدرالية في جنوب نيويورك جاء فيها:

يُرجى العلم أن المُستدعى موسى أبو مرزوق يسحب استدعائه المقدم إلى المحكمة الفيدرالية الاستئنافية/ الدائرة الثانية، للحكم الصادر في 1996/10/11 في القضية أعلاه بناءً على المقترح المقدم بتاريخ 1996/10/9 من القاضية

⁵ Urgent letter, Reply to: Mousa Mohammed Abu Maarzook, from Michael Kennedy, New York, to Madeleine Albright, Secretary of State, Washington, 27/1/1997.



كمبرلي وود،⁶ التي رفضت استدعاء الاستئناف الذي طلب أبو مرزوق فيه المثول أمام المحكمة، كما ويطالب الاستدعاء بإيقاف عملية التسليم. وبناء على ما تقدم، فإن المُستدعى يسحب الاستئناف الذي سبق له التقدم به، وقد قررت القاضية وود إزالة العراقيل التي تؤخر عملية التسليم.⁷

وفي اليوم ذاته، وجه المحاميان رسالة إلى الحكومة الأمريكية أبلغاها فيها بأنهما قدّما فعلاً في هذا اليوم طلباً بسحب الاستئناف. وطلباً في هذه الرسالة ”إزالة أي عوائق تحوّل دون إتمام التسليم لإسرائيل“. وأرفقا برسالتهم إفادة خطية من أبو مرزوق نفسه، هي التي تمّ الاعتماد عليها في طلب سحب الاستئناف، وقد جاء فيها:

قمت متعمداً بسحب استئنافي للدائرة الثانية في محكمة الاستئناف، وكذلك أصدرت تعليماتي للمحامين عني، وعلى الرغم من أنني بريء مما وُجّه إليّ من تهم، إلا أن الاستمرار في اعتقال سيخدم المصالح الإسرائيلية السياسية، وللأسف فإن الحكومة الأمريكية قامت بتجاوز كل أسس العدالة للتحيز مع إسرائيل لغرض اعتقالني بسبب رئاستي للمكتب السياسي لحماس، والذي يعمل منفصلاً تماماً عن الجناح العسكري، وبذلك أصبحتُ سجيناً سياسياً.

لقد أكملت دراستي الجامعية (الدكتوراه) في الولايات المتحدة، وأثناء ذلك كنت أمارس النشاط السياسي، وكانت الولايات المتحدة على علم بذلك ولم أرتكب أي عمل إجرامي.

ولو أنني حُوكمت بطريقة عادلة في المحاكم الأمريكية، ومُنحت الفرصة للاطلاع على البراهين والأدلة على التهم الموجهة إليّ، لأجبت بالتالي عليها، ولتبين أن التهم غير قانونية وغير صحيحة مما سيخدم مصلحة حماس في الشرق الأوسط.

⁶ Opinion and Order, In the Matter of Dr. Mousa Mohammed Abu Marzook Petitioner, against Warren Christopher as Secretary of State, et al., Respondents, by Kimba M. Wood, United States District Judge, New York, 9/10/1996.

⁷ Notice of Withdrawal of Appeal, by Mousa Abu Marzook, Appellant-Petitioner, against warren Christopher as Secretary of State, and other American officials, New York, 28/1/1997.

لقد حرمتني المحكمة الفيدرالية في الولايات المتحدة من الحقوق الأساسية التي عَمَلْتُ بها طوال مائتي عام فيما يتعلق بتسليم المطلوبين.

لقد حُرمت من الاستثناء السياسي للتسليم، ورُفِضَ طلبي بعقد جلسة محاكمة، والذي لم يحدث في الماضي قط، ولكن الواضح أن الفلسطينيين والمسلمين لا يُمنَحون فرصة العدالة عند تعارضها مع مصلحة إسرائيل. ولذلك، فعوضاً عن البقاء في سجن نيويورك لخدمة مصالح بعض الأطراف، فإنني أفضل الذهاب إلى إسرائيل حيث سأمنَح محاكمة على التهم التافهة التي وُجِّهت إليّ، تلك التهم التي حذّر المستشار القانوني لحكومة إسرائيل، ووزير خارجيتها من إصدارها لعدم مصداقيتها. وبالتالي قد أحظى بقاضي إسرائيلي أفضل من قضاة نيويورك.

ولأنني لا أرى أيّ غرض من البقاء هنا، فإنني وجهت وكلاء الدفاع عني (المحامين) للطلب من الخارجية الأمريكية القيام بتسليمي فوراً. ويقضي قانون الولايات المتحدة بتسليمي خلال 60 يوماً من سحبي لطلب الاستئناف.

إن الظلم الذي مُورِسَ في حقي ومرتباته السياسية سينعكس على نظام العدالة في الولايات المتحدة. إنني جاهز للذهاب إلى إسرائيل للاستشهاد. إنني ذاهب للانضمام إلى آلاف المعتقلين في سجون إسرائيل الذين، في معظمهم، تعرّضوا للإهانة والتعذيب، ولأشرف إخوتي الذين قُتلوا من أجل قضيتهم العادلة.

وفي الوقت الذي أتوقع فيه نفس المصير، وأشك أن الولايات المتحدة ستعمل أي شيء لمنع إسرائيل من تعذيبي، فإنني كذلك لا أتوقع كقيادي سياسي فلسطيني أن أحصل على محاكمة ومعاملة عادلة، وخصوصاً في ضوء الدعاية السياسية التي تشنها الحكومة الإسرائيلية الحالية ضدي وضد أهداف وأعمال حماس الوطنية القانونية.

إنني لأشكر أولئك الذين وقفوا إلى جانبي في السنة والنصف الماضية، وسأستمر في نضالي من أجل تحقيق السلام والعدالة. أينما كنت، وفيما تبقى من الوقت، للرجال والنساء والأطفال الذين ليس لديهم من يسمعهم.

وحملت الإفادة تاريخ 1997/1/16، وذيّلت بملاحظة جاء فيها:

ما سبق إفادة شخصية لأبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صدرت عنه وهو في سجن مانهاتن الفيدرالي الذي يمكث فيه بدون كفالة وبدون جلسة للمحاكمة العادلة وللسماع منه لمدة 18 شهراً ونصف الشهر، و ينتظر التسليم لإسرائيل بسبب تحميله مسؤولية أعمال آخرين لدوافع سياسية وأسباب غير قانونية.

ويقول أبو مرزوق إنه كتب هذه الإفادة وهو داخل سجنه، وأملاها على محاميه خلصة عبر الهاتف كي تُنشر في الخارج بغرض إثارة الرأي العام والمجتمع الدولي ضد الإدارة الأمريكية.

لا شك أن هذه الإفادة تمثل حلقة بالغة الأهمية من حلقات الهجوم المضاد على انحياز الإدارة الأمريكية، تهدف في الوقت ذاته إلى ثني هذه الإدارة عن تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل" في حال لم تسحب "إسرائيل" طلب التسليم.

وفي الإطار ذاته، وجه المحامي مايكل كينيدي مذكرة عاجلة في 19 شباط/فبراير إلى مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية جاء فيها:⁸

كما تعلمين، يوم 1997/1/28، قام موكلي الدكتور أبو مرزوق بسحب استئنائه من الدائرة الثانية/ محكمة الاستئناف التي حكمت عليه بالتسليم، وتستمر معاناة أبو مرزوق من الضعف والوهن في سجنه في المركز الإصلاحية في مانهاتن منذ 1995/7/25، ويتطلب قانون الولايات المتحدة أنه يتم تسليمه خلال 60 يوماً من تاريخ سحبه للاستئناف.

بتاريخ 1997/2/13، عقد الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي مؤتمراً صحفياً في البيت الأبيض، وسأل أحد الصحفيين عما إذا كان هناك إعادة نظر في تسليم أبو مرزوق لإسرائيل؟ وقد أجاب الرئيس كلينتون على السؤال كما يلي: "الجواب على ذلك السؤال أننا لم نناقش هذا السؤال؛ لأن الأمر منظور أمام المحكمة وليس لدي ما يمكن أن أفعله بخصوص ذلك، ولا يستطيع رئيس الوزراء

⁸ Urgent Letter, Reply to: Dr. Mousa Mohammed Abu Marzook, from Michael Kennedy, New York, to Madeleine Albright, Washington, 19/2/1997.

أن يفعل شيئاً بخصوص ذلك، ولا نستطيع مناقشته حتى يتم حله في المحكمة“. وبتاريخ 1997/1/27 أرسلنا اليكم إخطاراً بسحب موسى أبو مرزوق/استئنافه. وقد تمّ سحب الاستئناف من المحاكم. وبعدها قامت القاضية كمبرلي وود بسحب أيّ معوقات لتسليم أبو مرزوق. ولما كان الاستئناف قد سُحب منذ أسابيع، فلم يُعدّ ”أمراً يجب حله داخل المحاكم الأمريكية“. وإنما أمرٌ يجب أن تحله وزارة الخارجية. وفي ضوء تصريح الرئيس كلينتون في 1997/2/13، فإننا نخشى أن تكون الحكومة الأمريكية لا تعلم أن مهلة الستين يوماً قد بدأت.

في رسالة سابقة لك، وبعدها للسكرتير تولبت، طلبنا أن تقوم وزارة الخارجية بالحصول على ضمانات من إسرائيل بأن أبو مرزوق لن يُعذب.

في تاريخ 1997/2/6 تلقينا رسالة من المستشار القانوني لوزارة الخارجية السيد مايكل ماثسون [Michael Matheson] يؤكد وصول رسالتنا، وأنها نكتب الآن لمعرفة فيما إذا أخذتم تلك الضمانات، ونطلب إعلامنا عن وصولها.

كما أننا نكتب للحصول على الضمانات التالية:

- أ. عدم ممارسة الضغوط النفسية والإكراه على أبو مرزوق.
- ب. ألا يحاكم أمام محكمة عسكرية، وإنما أمام محكمة جنائية.
- ج. أن يحضر محامٍ إسرائيلي جميع الجلسات التحقيقية.

لقد أقر عدد من المنظمات والأشخاص، بما في ذلك منظمة بتسيلم، وهيومن رايتس ووتش [Human Rights Watch]، وأمнести الدولية، وإسرائيليون رسميون في برنامج ”60 دقيقة“ الذي يقدمه التلفزيون الإسرائيلي استخدام إسرائيل لوسائل التعذيب ضدّ الفلسطينيين. إن المادة 3 (1) من قرارات مؤتمر استنكار التعذيب والوسائل المؤذية، وغير الإنسانية والمعاملة المهينة والعقوبات والذي تشكل أمريكا جزءاً منه، يمنع ”تسليم الأشخاص إلى البلدان التي قد يتعرضون فيها للتعذيب“، إنه من الحتمي أن تقوم وزارة الخارجية بأخذ ضمانات لتحقيق الحد الأدنى من حقوق الإنسان كشروط لتنفيذ قرار التسليم.

إنني وشريكي البروفيسور شريف بسيوني نطلب لقاءً نناقش فيه معكم وضع أبو مرزوق أو مع ممثل عنكم، وإننا نأمل تحديد موعد قريب لذلك.

تجدون مرفقاً نسخة عن تقرير كتبه جون مجريف [John McGrave] بعنوان "أمور سياسية: تسليم أبو مرزوق" ... أمل إضافة ذلك إلى ملف أبو مرزوق لديكم.

كان أول من التقط طرف الخيط، وأدرك أن أبو مرزوق أقدم على خطوة تضعه على بداية طريق يؤدي إلى الإفراج عنه، هي الحكومة البريطانية. ولما كانت بريطانيا هي الدولة التي توجه أبو مرزوق من مطارها إلى الولايات المتحدة، ولما كانت القوانين الأمريكية تقضي بإبعاد غير المسموح لهم بدخول أراضيها إلى الدولة التي قدموا منها، وخشية أن تجد الحكومة البريطانية نفسها أمام أزمة سياسية مفاجئة، ذات أبعاد قانونية وأمنية. وجهت دائرة الهجرة البريطانية لاتخاذ قرار بعدم السماح لأبو مرزوق بدخول الأراضي البريطانية.

وهكذا، وبينما أبو مرزوق يخوض من داخل سجنه معركة الإفراج ضد الإدارة الأمريكية، إذ به يتلقى رسالة عاجلة من دائرة الهجرة البريطانية تحمل تاريخ 1997/3/14، تضمنت قراراً غير قابل للاستئناف، بموجب الفقرة 5 من المادة 13 من قانون الهجرة يحظر دخوله الأراضي البريطانية؛ لأن وجوده في الأراضي البريطانية لا يعود بالخير على البلاد لأسباب تتعلق بالأمن، وحملت الرسالة توقيع مدير دائرة الهجرة.⁹

لا شك أن قرار الاستئناف قد أربك الإدارة الأمريكية بشكل كبير، فلا هي قادرة على تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل" التي بدأت تسرب المعلومات بعدم رغبتها في استلامه، وأنها تفكر في سحب طلب التسليم، ولا هي قادرة على الإفراج عنه على نحو يظهر هزيمتها أمامه. ولذلك، فقد مضت الأيام تبعاً وقضيته في حالة جمود لم يتخذ إزاءها أي قرار.

وقد كان التراجع عن قرار طلب التسليم من قبل الحكومة الإسرائيلية أقل صعوبة من تراجع الإدارة الأمريكية.

نتنياهو هو يستطيع القول للرأي العام الإسرائيلي إنه قرر التخلي عن تسلّم أبو مرزوق؛ حفاظاً على أمن مواطنيه من العمليات الانتقامية التي يمكن أن تشنها

⁹ Letter, by Immigration and Nationality Directorate, 14/3/1997.

حركة حماس. أما تراجع الإدارة الأمريكية فمن شأنه أن يظهرها، ليس فقط في مظهر المهزوم أمام حماس، وإنما في مظهر العملاق التابع للقمز الإسرائيلي. ومن جهته، فإن الدفاع ظلّ يلاحق الإدارة على الطريقة الأمريكية في المصارعة الحرة، التي لا تعطي للخصم نفساً أو قسطاً من الراحة.

وهكذا وجّه كينيدي وبسيوني في 1997/3/31 استدعاءً للحكومة بإطلاق سراح أبو مرزوق بموجب المادة 18، البند 3188، الذي ينص على ضرورة تسليم أو إطلاق سراح المُستدعى خلال ستين يوماً من موافقته على التسليم. وقال استدعاء طلب المثول أمام المحكمة للحصول على أمر قضائي:

لما كان أبو مرزوق قد أزال جميع العقبات أمام تسليمه يوم 1997/1/28، عن طريق سحبه لاستئنافه وموافقته على التسليم كما كان القاضي دوفي قد حكم يوم 96/5/7، فإنه على الحكومة أن تسلّم المُستدعى أو تفرج عنه قبل 1997/3/28. لقد حصلت الحكومة على إخطارٍ كافٍ وواضح من المُستدعى يقر ويوافق فيه على تسليمه الفوري وبما يتفق مع آمال الحكومة، وفي أي وقت، خلال المدة المنصوص عليها في القانون (60 يوماً).

إن إخفاق الحكومة بالالتزام بذلك، واحتجاز المُستدعى زيادة على المدة المحددة (60 يوماً)، يُعدُّ سلباً لحريته وبدون إظهار الحقائق التفصيلية والأدلة على الاتهامات الموجهة إليه. ولهذا سيكون احتجازه مخالفاً للمادتين الرابعة والخامسة من دستور الولايات المتحدة، وكذلك مخالفة للمادة 18، البند 3188، من اتفاقية التسليم.¹⁰

في الوقت الذي كان محاميا الدفاع ينتظران فيه ردّ الحكومة على هذا الاستدعاء، فُوجئاً بتلقّي رسالة من الحكومة الأمريكية معنونة إلى المحامي مايكل كينيدي تُعلمه فيها أنها (الحكومة) تلقت قراراً إسرائيلياً بوقف طلب تسليم أبو مرزوق، ولكن دون إلغاء حقها في تجديد هذا الطلب في المستقبل.

¹⁰ Memorandum of Law in Support of Petition for Writ of Habeas Corpus and Order to Show Cause, by Dr. Mousa Mohammed Abu Marzook Petitioner, against Madeleine Albright as Secretary of State, and other American officials, New York, 31/3/1997.

وقالت ماري جو وايت، المدعية العامة الحكومية، في رسالتها التي بعثت بها لكينيدي بواسطة الفاكس، ثم سلمته باليد رسالة أخرى بالمعنى ذاته إن "إسرائيل" أقدمت على هذه الخطوة بهدف توفير الجو المناسب للفلسطينيين لمحاربة "الإرهاب"، وتفعيل المفاوضات السلمية...!

وأضافت وايت أن أبو مرزوق سيبقى رهن الاعتقال على ذمة دعوى دائرة الهجرة ضده. وقالت إنها أبلغت القاضية دنيس كوت Denise Cote بهذا مساء اليوم السابق، وطلبت منه الإذن لإعلام محامي أبو مرزوق في صباح هذا اليوم... وأن مكتبها اتصل مع مكتب المحامي كينيدي في التاسعة إلا ربع من هذا الصباح، وكذلك في التاسعة دون أن يتلقى رداً.

غير أن أغرب ما تضمنته رسالة المدعية العامة هو ما يثير الشكوك في أن الحكومة تعتزم مواصلة اعتقال أبو مرزوق والعبث بالقوانين الأمريكية. فهي تقول في رسالتها إلى كينيدي إن مكتبها أبلغ صباح اليوم المعلومة ذاتها مرة أخرى إلى القاضية كوت في مكالمة هاتفية مسجلة طلبت إبقائها، وكذلك مكالمة مساء اليوم السابق سرّيتين...!¹¹

هل تعتزم الحكومة الأمريكية ابتداء قضاء سرّي في قضية أبو مرزوق؟

يحق للقضاء في كل دول العالم الحفاظ على سرية جلسات التقاضي في بعض الحالات عن الصحافة ووسائل الإعلام حتى لا يطلع الرأي العام على خصوصيات المتقاضين، ولمنع تأثير الرأي العام على مجرى عملية التقاضي، أما أن تحجب معلومات رئيسية عن أحد أطراف عملية التقاضي، فهذه بدعة أمريكية غير مسبوقة.

ووجّهت وايت، إضافة إلى المكالمتين السرّيتين رسالة إلى القاضية كوت أبلغته فيها أنه في ضوء سحب حكومة "إسرائيل" طلبها تسليم أبو مرزوق، فإن الولايات المتحدة لن تسعى لاحتجازه وذلك وفقاً للمادة 18 من اتفاقية تبادل التسليم. إلا

¹¹ See letter, By Fax, Reply to: Mousa Mohammed Abu Marzook, from Mary Jo White, United States Attorney, to Michael Kennedy, New York, 3/4/1997.

أن أبو مرزوق سيظل محجوزاً على خلفية دعوى دائرة الهجرة ضده التي تطالب بتطبيق إجراءات الإبعاد.

وتستدرك المدعية العامة قائلة "إذا أراد أبو مرزوق بنفسه الخروج من الحجز، فإن ذلك سيكون من شأن دائرة الهجرة".

ولا شك أن وايت كانت تدرك أن أبو مرزوق سبق له أن عرض في وقت مبكر جداً مغادرة الولايات المتحدة والتنازل عن حقه في الإقامة فيها. وبالتالي فإنها لم تُرد تحمّل مسؤولية مواصلة احتجازه بشكل غير قانوني، معيدة الأمر إلى دائرة الهجرة التي يصعب تصديق أن قرارها المفاجئ بعدم السماح بدخول أبو مرزوق للولايات المتحدة في 1995/7/25 قد تمّ دون اتصالات سرية من قبل جهة سياسية في الحكومة الأمريكية، على غرار الاتصالات السرية التي تلقاها القاضية كوت...! على كل، فإن كينيدي لم يُضع لحظة واحدة من الوقت. فهو، في التاريخ ذاته، وجه رسالتين عاجلتين لكل من القاضية كوت، والمدعي العام الحكومي بوهرل سُلمتا باليد.

في رسالته إلى القاضي،¹² اعترض كينيدي على رسالة كان بوهرل قد وجهها بالتاريخ ذاته (1997/4/3) باليد للمحكمة.¹³ وقال كينيدي إن هذه الرسالة تسلب المحكمة من سلطاتها القضائية على طرفي القضية والقضايا الواردة في الاستدعاء الذي سبق لأبو مرزوق أن رفعه أمام المحكمة. وذكر كينيدي أن دائرة الهجرة ممثلة بمديرتها دوريس ميزنر Doris Meisner، ومدير المنطقة كارول تشاز Carol Chasse هي المعنية بتحديد ما إذا كانت تريد مواصلة احتجاز أبو مرزوق أم لا، وليس مدعي عام الحكومة.

Letter, By Hand, Reply to: Abu Marzook v. Albright, et al., from Michael Kennedy,¹² to Denise Cote, United States District Judge, New York, 3/4/1997.

Letter, By Hand, Reply to: Abu Marzook v. Albright, et al., from Robert Buehler,¹³ Assistant United States Attorney, to Denise Cote, United States District Judge, New York, 3/4/1997.



وأضاف كينيدي:

إننا نشعر بضرورة تذكير الحكومة، اعتماداً على ما صدر عنها أمام المحكمة، بأن الجواب المختصر المطلوب من الحكومة يجب أن يتوفر في الساعة الخامسة من مساء اليوم ذاته (1997/4/3)، والذي يحتوي على المبررات القانونية التي ترغب في تقديمها لتبرير الاستمرار في احتجاز أبو مرزوق. وأن على المحكمة أن تعدّ أيّ سبب لا يُذكر في ردها مسقطاً.

وأشار كينيدي إلى أن الساعة لحظة تقديمه لهذه المذكرة هي الخامسة عصرًا، وقال إن موقف المُستدعى (أبو مرزوق) يتلخص في أن الحكومة ألغت طلبها الذي يدعم الاستمرار في احتجازه. وأن المدعي العام وايز هو الذي بادر بإجراءات الإبعاد أمام المحكمة في أثناء محادثة شفوية قبل أن تقوم المحكمة بإصدار قرار خطي. وعليه فإن على المحكمة إعفاء المُستدعى من تلك الإجراءات حيث إنها هي الجهة المخوّلة بذلك. وأبدى كينيدي انزعاجه من المدعي العام لاتصاله مرتين يومي 2-3 نيسان/أبريل مع القاضي، وطلبه من المحكمة إبقاء مضمونَي المكالمتين سرّياً. وقال إن أبو مرزوق يعارض سرّية مثل هذه الأمور ويطلب نسخه من محتوى المكالمتين. وكرر القول: "إننا نرفض إجراءات إسرائيل بتعليق عملية التسليم. وبالتالي، فإننا نطالب بالألا يكون لإسرائيل الحق بتجديد طلب التسليم بعد سحبه". ودون أي مواربة، أضاف كينيدي: "إننا، وبكل حزن وألم، نشكّك في مصداقية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة العقل المنفرد في تعاملها مع أبو مرزوق، واستعداد مسؤوليها لقلب القوانين، واستخدام مساعيهم السياسية المؤقتة".

وأكد كينيدي على المطلب الدائم لأبو مرزوق بالمثل أمام المحكمة، وحدد رغبته في أن يتم ذلك في الساعة الخامسة من مساء 7 نيسان/أبريل.

في المرات السابقة، كان أبو مرزوق يطلب المثل أمام المحكمة للرد على محتويات طلب التسليم الإسرائيلي. أما في هذه المرة، فإنه يريد استصدار قرار بالإفراج عنه، بعيداً عن مساومة أرادت الحكومة الأمريكية أن تفرضها عليه. يريد وهو في هذه الحالة أن يخرج من هذه المواجهة منتصراً، في حين أن الحكومة كانت قد بدأت تستشعر خطورة ذلك. وأرادت أن تفرض عليه شروطاً مذلة نظير موافقتها على

الإفراج عنه... أي أن تخرجه من السجن منكسراً بما لا يؤدي إلى رفع معنويات حركة حماس في المواجهة التي تخوضها ضدّ "إسرائيل"، والعملية السلمية التي ترعاها الولايات المتحدة.

الرسالة الثانية وجهها كينيدي إلى المدعي العام روبرت بوهرلر قال فيها إنه يؤكد ما جاء في المحادثة الهاتفية التي جرت بينهما صباح ذلك اليوم، حيث أبلغه بوهرلر بأن "إسرائيل" سحبت رسمياً طلبها تسليم موسى أبو مرزوق، وأن أبو مرزوق سيبقى رهن الاحتجاز حتى تتم إجراءات الإبعاد. وأكد كينيدي في تلك الرسالة مرة أخرى، أن أبو مرزوق سبق له أن وافق على الإبعاد منذ البداية وفي 1995/7/28، وأنه يكرر الآن تلك الموافقة ويطلب بأن يتم إبعاده إلى الأردن التي جاء منها في 1995/7/25 "حيث إن القانون يتطلب منكم ذلك".

وقال كينيدي: إن أبو مرزوق يوافق على الإبعاد على الرغم من أن الإبعاد لا ينطبق على المواطنين. مشيراً إلى أنه لا ينبغي استخدام "إجراءات الإبعاد كعذر لاحتجاز شخص في الولايات المتحدة، ولأنكم مستمرّون في احتجاز موكلي بسبب إجراءات الإبعاد، فإن الاستدعاء الذي تقدمت به للمثول أمام المحكمة ما زال قائماً، ويجب أن أتلقى الرد منكم قبل الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم".¹⁴

لماذا يطلب أبو مرزوق الإبعاد إلى الأردن؟

الواقع أن أبو مرزوق لم يتوجه إلى الولايات المتحدة من الأردن مباشرة، فهو عندما تمّ إبعاده من الأردن في أيار/ مايو 1995 توجه إلى اليمن التي قضى فيها قرابة الشهر، ثم توجه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، محاولاً الحصول على تصريح إقامة لزوجته وأولاده. ومن هناك (دبي) توجه إلى نيويورك عبر لندن.

إذا أُريد تحديد البلد الذي توجه منه أبو مرزوق للولايات المتحدة مباشرة، فإن ذلك البلد يغدو بريطانيا التي لم يدخل أراضيها قط في تلك الرحلة المنكودة، إذ إنه التقى في مطارها بالزوجة والأولاد الذين التحقوا به من العاصمة الأردنية

Letter, Reply to: Dr. Mousa Mohammed Abu Marzook, from Michael Kennedy, to Robert Buehler, New York, 3/4/1997.

ليواصلوا رحلتهم معاً إلى الولايات المتحدة. وما يُقال عن بريطانيا يمكن أن يُستخدم للقياس على دولة الإمارات أو اليمن اللتين، وإن دخل أراضيها، فإنه لم يكن مقيماً في أي منهما. إنه كان يقيم في الأردن. لولا أنه تقرر إبعاده من الأردن لما فكر في العودة وأسرته إلى الولايات المتحدة.

والواقع أن القانون الأمريكي الذي لا يجيز إبعاد المواطنين الأمريكيين، وقد كان أبو مرزوق في عدادهم، حيث إنه كان يحمل جرين كارد، ينص على إبعاد غير المواطنين الذين يمنعون من دخول الولايات المتحدة إلى الدولة التي قدموا منها. غير أن الإدارة الأمريكية التي لوت القانون الأمريكي وخرقته منذ البداية في هذه القضية، كانت تصر على إبعاد أبو مرزوق خلافاً للقانون. وعندما أدركت أنها ستخسر الأمر أمام القضاء بالرغم من كل التوجيه السياسي الذي تقوم فيه طوال مراحل هذه القضية، بدأت تسعى من خلال اتصالات مع محامي أبو مرزوق للتوصل إلى صفقة تحفظ لها ما تبقى من ماء الوجه.

خلال هذه الاتصالات التي كانت أشبه ما تكون بالمفاوضات، بل كانت مفاوضات حقيقية، عرض ممثلو الحكومة الأمريكية (الادعاء العام) استعدادهم للموافقة على إطلاق سراح أبو مرزوق شريطة أن يتوجه من الولايات المتحدة إلى الأردن أو مصر للإقامة في واحدٍ من هذين البلدين. وقد وضعت لذلك عدة شروط: أولاً: عدم قيام أبو مرزوق بزيارة عددٍ من الدول؛ هي ليبيا، وسورية، والعراق، والسودان، وإيران.

ثانياً: عدم مغادرته للبلد الذي يُبعد إليه لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ وصوله إليه.

ثالثاً: أن يعلن إدانته لـ "الإرهاب".

رابعاً: أن يعتزل العمل السياسي.

كان الهدف من محاولة إملاء هذه الشروط هو قلب الهزيمة التي توشك أن تلحق بالولايات المتحدة وإدارة الرئيس كلينتون إلى انتصار... وعدم تحقيق أجواء تشجّع حماس على الاندفاع في نضالها وعملياتها ضد "إسرائيل"... بل وعدم

تحقيق أجواء تدفع قطاعات أوسع من الفلسطينيين والعرب والمسلمين للالتفاف حول حماس، كما حدث مع حركة فتح في أعقاب معركة الكرامة (1968/3/21).

إلا أن أبو مرزوق رفض كل هذه الشروط، كما رفضها الأردن، وكذلك مصر، خلال الزيارة التي قام بها لكل من عمان، والقاهرة، و"إسرائيل"، لويس فريه Louis Freeh رئيس الأف بي آي.

في عمان اجتمع فريه مع رئيس الوزراء د. عبد السلام المجالي وعرض عليه إبعاد أبو مرزوق إلى الأردن وفقاً لهذه الشروط، فطلب منه انتظار عودة الملك الذي التقاه فور عودته من زيارة خارجية، وأبلغه برفضه لهذه الشروط، واعتذار الأردن عن استقبال أبو مرزوق بموجبها.

أما في القاهرة، فلم تكتفِ مصر برفض هذه الشروط، بل إن عمرو موسى وزير الخارجية سخر من المسؤول الأمريكي عندما سأله: أي عمل تريدونه أن يمارس إن لم يمارس العمل السياسي؟

وكان السؤال يحمل في ثناياه تلميحاً إلى ما إذا كانت الولايات المتحدة تريد من أبو مرزوق أن يمارس العمل العسكري؟

بعد عودة رئيس الأف بي آي إلى بلاده خائباً، بدأ المدعي العام المساومة من جديد مع أبو مرزوق عبر المحامين، علّه يقبل بأي من الشروط المشار إليها أو تخفيفها. وقد كان محاموه يميلون إلى ذلك. بل إن هناك داخل حماس من كان يرى ذلك أيضاً، خصوصاً وأن المدعي العام بدأ يركز في اتصالاته على شرطين اثنين فقط:

الأول: عدم مغادرة أبو مرزوق الأردن لمدة ستة أشهر.

الثاني: إعلان أبو مرزوق إدانته قتل المدنيين من كلا الطرفين، بدلاً من إدانته لـ"الإرهاب" بصورة عامة.

إلا أن الرجل الذي غدا بالغ النحول داخل السجن الأمريكي، ظلّ مُصرّاً على رفض مبدأ قبول أي شرط كان، حتى لو اقتصر الشرط الأمريكي على أن يخطو خطواته الأولى خارج زنزانته حافي القدمين دون أن يراه أحد.



ففي الوقت الذي كان محاموه يشجعونه على القبول بأي شرط تافه، خشية أن يؤدي رفضه بالإدارة الأمريكية إلى تليفيق تهمة أخرى تطيل أمد حبسه من جديد، كان هو يخشى من أن موافقته على أي شرط قد تكون البداية على طريق محاولة إملاء المزيد من الشروط وكسر إرادته.

وإزاء إصراره على الرفض، اضطرت الإدارة الأمريكية في نهاية المطاف إلى طي صفحة الشروط، ساعدها على ذلك أن الاتصالات المتعلقة بهذا الأمر كانت تجري بتكتم بالغ.

على كلٍّ، على خط موازٍ لمفاوضات إملاء الشروط، كان محامو أبو مرزوق، كما أشرنا، يعملون على طلب مثوله أمام القضاء؛ كي يحصل على قرار قضائي بالإفراج عنه، في حين أن الإدارة كانت تعمل على تعطيل مثوله أمام القضاء؛ كي يضطر في نهاية الأمر إلى القبول بشروطها أو بعضها مقابل موافقتها على الإفراج عنه.

لذلك، فإن المدعي العام بوهلر لم يرد على مذكرة المحامي مايكل كينيدي مساء 3 نيسان/أبريل. كما أن المحكمة لم تنعقد في ذلك المساء ليمثل أبو مرزوق أمامها. وقد تأخر الرد على مذكرة كينيدي إلى 6 نيسان/أبريل، وجاء يحمل توقيع ماري وايت التي تعمل تحت إمرة بوهلر. وقالت وايت صراحة إنها تنقل في رسالتها هذه رد الحكومة الأمريكية على رسالتي كينيدي الموجهتين إلى بوهلر. وتلخص الرد في التالي: "لم يذكر المُستدعى في رسالته ما يُفهم منه عدم ملاءمة احتجازه مع استكمال إجراءات الإبعاد، وإنما ذكر أن الإبعاد غير قانوني. كما وأن المُستدعى لم يستنفذ جميع الوسائل من أجل الخروج بكفالة من الحجز الذي قررته دائرة الهجرة، ولذلك يجب رفض طلبه بالمثل أمام المحكمة".¹⁵

إزاء ذلك، فقد رفع كينيدي مذكرة جديدة إلى القاضية كوت في 1997/4/9، جاء فيها:¹⁶

Letter, By Hand, Reply to: Abu Marzook v. Albright, from Mary Jo White, United States Attorney, to Denise Cote, United States District Judge, New York, 6/4/1997.

Letter, Reply to: Marzook v. Albright, et al., from Michael Kennedy, Attorney for Petitioner, to Denise Cote, New York, 9/4/1997.

هذه رسالة تدعم وجهة نظر دفاع المُستدعى الشفوية التي رد بها على رسالة الحكومة إلى المحكمة، وفيها أمران:

1. الاحتجاز لغرض التسليم ومرور الوقت.
 2. تطبيق قرار قاضي الهجرة باستمرار الاحتجاز من أجل الإبعاد.
- فيما يتعلق بالأمر الأول فقد مرَّ الشهران اللذان تتطلبهما المادة 18 لتنفيذ عملية التسليم، من 1/28-97/3/28. ولما لم يتم تنفيذ التسليم خلال المدة المحددة، فإن على المحكمة إلغاء الاحتجاز لغرض التسليم.
- ولما كان المُستدعى محجوزاً بأمر (قرار) احتجاز، فإنه لا بدّ من قرار لإلغاء ذلك. وليس هناك ما يبرر ذلك. وأن فشل الحكومة في التسليم يقتضي حصوله على قرار لإلغاء طلب التسليم.

إن الغرض من احتجاز المُستدعى من قِبَل قاضي الهجرة هو الإبعاد. عوضاً عن أن الإبعاد لمواطن لم يرتكب أي عمل إجرامي في الولايات المتحدة إجراء غير صحيح، فإن الاحتجاز لمواطن لا يسمح له بالدخول وكذلك يرغب في المغادرة أيضاً أمر غير قانوني.

إن احتجاز المُستدعى للسببين الواردين أعلاه غير مبرر، وله الحق القانوني في ألا يحصل في الوقت الذي ينبغي إصدار تصريح لإلغاء أمر التسليم بسبب عدم شرعيته القانونية، فإن احتجاز المُستدعى من قِبَل قاضي دائرة الهجرة يحتاج إلى قرار محكمة. وهذا لا يعني تعطيل القضية المتعلقة بالإبعاد. وعلى المحكمة أن تتعامل مع ما هو قانوني وغير قانوني في احتجاز المُستدعى.

من الواضح أن الحكومة طلبت من المحكمة احتجاز المُستدعى، مخالفة بذلك الدستور، وقد كان ذلك بالاتصال بين المحكمة والحكومة عبر المراسلات المغلقة، وإن هذا أمر مريب وإن محامي الدفاع يشكك في بعض ما ذكر في هذه المراسلات، لهذا يجب إطلاع محامي الدفاع على محتويات هذه المحادثات والمراسلات، وإلا فإنه يجب أن تكون مفتوحة للعامة أيضاً (علنية).

النتيجة: إن المشكلة الأساسية تكمن في إهمال ممثل الحكومة لطلب المُستدعى الذي يقضي بتزويده بالتفصيلات للاتهامات التي وردت ضده، وكذلك في أن الحكومة تتبع كل الوسائل الضرورية للإبقاء على المُستدعى محجوزاً في هذا البلد تحت شعار ”إنها تريد إبعاده“.

الرد على مذكرة كينيدي جاء من الحكومة وليس من القاضي، وقد حمل مرة أخرى توقيع ماري وايت، وبتاريخ 11 نيسان/ أبريل. وملخص ذلك الرد: ”بما أنه كل ما أثير من أمور في الرسالة الأخيرة التي يطلب فيها الإفراج عن موسى أبو مرزوق غير مبرر وليس عليه أدلة، فإن استدعاء المثول أمام المحكمة مرفوض“...¹⁷

في هذه الأثناء كانت قد بدأت اتصالات أخرى مع دائرة الهجرة التي كانت أول من قرر احتجاز أبو مرزوق للنظر في إبعاده. ففي 7 نيسان/ أبريل بعث كينيدي برسالة إلى دائرة الهجرة جدد فيها العرض الذي كان قد تقدم به المحامي السابق ستانلي كوهين إلى الدائرة في الجلسة الأولى التي عقدتها محكمة الدائرة للنظر في أمر إبعاده في 1995/8/2.

وفي 1997/4/9 تلقى كينيدي الرد من مايكل لنديمان، مساعد مدير دائرة الهجرة، الذي أبلغه أن رسالته قد حُوِّلت إلى الجهات الرسمية في وزارة العدل، وأتبع ذلك بإيراد بعض التساؤلات تتعلق أولها بما ورد في رسالة كينيدي من أن أبو مرزوق يتحفظ الآن على الفقرة الخامسة من العرض الذي قدم في آب/ أغسطس 1995. وكانت تلك الفقرة تنص على أن ”يتنازل عن حقه في العودة إلى الولايات المتحدة ولن يبحث في تأكيد ذلك في المستقبل“. ويقول لنديمان ”إن العرض الجديد الذي تقدم به كينيدي لم يتعرض إلى النوايا المستقبلية لأبو مرزوق بهذا الخصوص وحقوقه من حيث إعادة الطلب بالدخول إلى الولايات المتحدة، حيث كان لا بد من التعرض لذلك“.¹⁸

ولاشك أن إبعاد أبو مرزوق غير القانوني هو الهدف الأول للإجراءات الحكومية التي اتُخذت في 1995/7/25. لكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق دون موافقة أبو مرزوق ذاته. ولذلك، فإنه كان قد اقترح ذلك في حينه نظير إطلاق سراحه بشكل عاجل. أما بعد أن أخرجت الإدارة الأمريكية هذا السيناريو البشع الذي

¹⁷ Letter, By Hand, Reply to: Abu Marzook v. Albright, from Mary Jo White, United States Attorney, to Denise Cote, United States District Judge, New York, 11/4/1997.

¹⁸ Letter, Reply to: Abu Marzook, from Michael Lindemann, Assistant Director, Office of Immigration Litigation, Washington, to Michael Kennedy, New York, 9/4/1997.

استغرق كل صفحات هذا الكتاب، فإنه لم يعد هناك من ضرورة للتنازل عن حقّ أبو مرزوق في الدخول للولايات المتحدة والإقامة فيها، لا سيّما وأن الإدارة الأمريكية ما تزال تواصل ضغوطها لإملاء شروط عليه حتى بعد أن يغادر أراضيها، تحت وطأة التلويح بإمكانية تليفق تهمة أخرى له تبقى في السجن.

ولذلك، فقد كان ضرورياً التلويح من قبل محاميه بإمكانية تراجع عن حقه في الدخول لأمريكا والإقامة فيها. وهذا ما أثار حفيظة الحكومة الأمريكية كما هو واضح من ردّ دائرة الهجرة.

ويرى لندمان أن الشروط المتعلقة بالفقرة الخامسة (المُشار إليها في الرسالة) تسبب إشكالات...! وتطرح رسالة لندمان تساؤلات أخرى تتعلق بالفقرة الثالثة من العرض التي تقول: ”يتنازل أبو مرزوق عن حقه في استئناف القرار القاضي بإبعاده أو تسفيره، كما وأنه يتنازل عن حقه في إعادة ملف القضية في المستقبل لإعادة النظر في هذا القرار“. ويقول لندمان: ”تحدد الفقرة 3 من العرض الحقوق التي يتنازل عنها موكلك“. ويضيف ”يجب أن تمنع جميع الهجمات المباشرة المستقبلية، والأخرى الجماعية لأي سبب من الأسباب، وأي أعمال من أجل الإعفاء“. أي أن الإدارة الأمريكية كانت تخشى تعرضها لعمليات انتقامية تنفذها حركة حماس ضدّ المصالح الأمريكية بعد إطلاق سراح رئيس المكتب السياسي السابق للحركة.

ولما كان العرض الذي تقدم به كوهين وجدد عرضه كينيدي يربط ما بين التزام أبو مرزوق بهذه التنازلات ووصوله آمناً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، كما ورد في العرض الأساسي، أو الأردن في العرض اللاحق، ولما كانت الإدارة الأمريكية لا تضمن عدم عودة ”إسرائيل“ إلى اللجوء إلى القرصنة، فإن لندمان يقول في رسالته: ”إن الاحتياطات الأمنية التي تطلبها لموكلك في أثناء عملية التنقل (الإبعاد) يجب عرضها على مسؤولي الأمن في الحكومة، وبالتنسيق مع الجهات التي ستقرر مستقبله“.

إزاء هذه المماثلة الواضحة، وجّه كينيدي في 14/4/1997 رسالتين... واحدة إلى وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، وأخرى إلى القاضي كيفن دوفي.

في رسالته إلى أولبرايت أشار إلى أن أبو مرزوق سبق له أن سحب طلب الاستئناف الذي كان قد تقدم به للقضاء بشأن قرار تسليمه لـ "إسرائيل"، وأنه بناء على ذلك كان يتوجب على الحكومة إطلاق سراحه بعد أن قررت الحكومة الإسرائيلية بدورها سحب طلب تسليمه.

ولما كان أبو مرزوق قد سحب طلب الاستئناف في 1997/1/28، فإنه كان يتوجب إطلاق سراحه في 1997/3/28، أو تسليمه لـ "إسرائيل" قبل ذلك التاريخ. غير أن شيئاً من هذا لم يحدث، مما جعله يتقدم بتاريخ 1997/3/31 باستدعاء يطلب فيه المثل أمام المحكمة على أمل استصدار قرار قضائي بإخلاء سبيله. وقد عقد اجتماع بين محامي أبو مرزوق والادعاء العام في المحكمة في 1997/4/1، تمّ الاتفاق فيه على تحديد موعد لمثوله أمام المحكمة في اليوم التالي، غير أن الحكومة ممثلة بالادعاء العام اتصلت مساء ذلك اليوم بالمحكمة، بعد أن تلقت طلباً إسرائيلياً بوقف طلب التسليم، طالبة تأجيل إعلام محامي أبو مرزوق بالقرار الإسرائيلي الجديد حتى صباح اليوم التالي. وقد طلبت الحكومة أيضاً وضع محتويات هذه المكالمات، ومكالمة أخرى جرت في اليوم التالي، في ملفات سرية وعدم إطلاع محامي أبو مرزوق عليها. وفي ضوء ذلك، فقد أهملت القاضية كوت طلب أبو مرزوق بالمثل أمامها.

وفي ضوء ذلك، يؤكد كينيدي لوزيرة الخارجية عدم جواز إهمال طلب أبو مرزوق للمثل أمام المحكمة؛ لأنه يطلب فيه إطلاق سراحه، وإن مدير دائرة الهجرة من المعنيين بذلك، حيث إنه (أبو مرزوق) كان قد احتجّز أول الأمر لغرض إبعاده عن أراضي الولايات المتحدة. وناقش كينيدي كذلك في أنه ليس لـ "إسرائيل" الحق في وقف طلب التسليم، وإن على المحكمة أن تقرر إلغاءه بشكل كامل. كما وطالب بالكشف عن محتويات المكالمات السريتين اللتين أجراهما الادعاء مع القاضية.

لم تقتصر محاولات الاحتيال لإطالة أمد اعتقال أبو مرزوق على الجانب الإسرائيلي الذي طلب وقف "طلب التسليم" بهدف إبقاء القضية معلقة، وإبقاء أبو مرزوق في السجن الأمريكي، وإنما تعدّت ذلك إلى الحكومة الأمريكية التي

أربكها القرار الإسرائيلي الجديد. ولذلك طُلب من القاضية تأجيل إعلامه إلى اليوم التالي. غير أن القاضية، وبعد إعلامه، سعت إلى التسوية والماطلة لإخراج الأمر باعتباره لا يمثل لطمة للقاضية ولا للإدارة الأمريكية، وعملت على إبقاء أبو مرزوق في السجن لأطول فترة إضافية ممكنة على أمل ابتزازه كما أشير سابقاً.

في هذا السياق أقدمت الحكومة على ما يلي:

أولاً: تأخير إرسال قرارها إلى المحكمة القاضي بسحب دعوى تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل" حتى تاريخ 1997/4/11.

ثانياً: محاولة المغالطة في تحديد التاريخ الذي يجب أن يبدأ اعتباراً منه عدُّ الأيام الستين للمهلة القانونية التي يتوجب خلالها إطلاق أبو مرزوق أو تسليمه لـ "إسرائيل". هل هو تاريخ سحبه للاستئناف، أم هو تاريخ وقف "إسرائيل" لطلب التسليم؟ وقد تبنت الحكومة التاريخ الثاني مخالفة لنص القانون الواضح والصريح. وبذلك، فإنها أخذت تحتاج بأن المهلة القانونية تنتهي في 1997/6/2، وليس في 1997/3/28!...

ثالثاً: في الوقت الذي كان يتوجب فيه أن يصدر قرار الإفراج عن أبو مرزوق عن القاضي كيفن دوفي الذي سبق له أن أمر بحبسه على ذمة قضية طلب التسليم الإسرائيلي، قالت الحكومة إن الأمر يجب أن ينظر من قبل القاضية كوت التي قدم إليها طلب استئناف قرار التسليم، وذلك بهدف كسب، أو ابتزاز المزيد من الوقت.

ويشير المحامي كينيدي في رسالته إلى القاضي دوفي¹⁹ إلى أن الحكومة أرسلت لدوفي في 1997/4/11 رسالة تتضمن إسقاط دعوى التسليم التي بسببها يحتجز أبو مرزوق. وذكرت الحكومة بأنها ستحضر له الأمر بإسقاط الدعوى بتاريخ 1997/4/14، إلا إذا كانت القاضية كوت قد طلبت أن يحضر لها.

Letter, Reply to: In the Matter of the Extradition of Mousa Mohammed Abu Marzook,¹⁹ 95 Cr. Misc. 1, p. 16 (KTD); Marzook v. Christopher, et al., 95 Civ. 9799 (KTD), from Michael Kennedy, Attorney for Petitioner, to Kevin Duffy, United States District Court, New York, 14/4/1997.



وفي التاريخ المذكور (1997/4/14) تشير الرسالة إلى أن القاضية كوت، وبعد تبديد ثلاثة أيام ثمينة، ”ذكرت بأنه يكفي أن يتم إحضار الأمر لسعادتكم“. وبناء على ذلك يقترح كينيدي، وكالة عن أبو مرزوق، إصدار أمر فوري بإطلاق أبو مرزوق بعد أن أصبح ذلك ضرورياً في ضوء عدم جواز تواصل توقيفه.

وأشار كينيدي إلى عدم وجود شيء في اللوائح القانونية اسمه وقف طلب التسليم، كما أسمت ”إسرائيل“ طلبها، وإنما على المحكمة أن تأمر بسحب القضية بكاملها، والأمر بإطلاق سراح المُستدعى بدون شروط... مشيراً كذلك إلى أن القاضية كوت ذكرت بأنها لا تستطيع الحكم في إمكانية مواصلة توقيف أبو مرزوق من عدمه، موضحة بأنه ”على الحكومة أن تسلم سعادتكم أمراً بإلغاء احتجازه“.

وفي التاريخ ذاته (1997/4/14)، وقبل أن تضطر المحكمة إلى إطلاق أبو مرزوق بالصدّ من رغبة الحكومة، تقدمت المدعية العامة ماري وايت بمذكرة إلى القاضي دوفي قالت فيها:²⁰

سبق لك أن قررت بتاريخ 1996/5/7 تسليم أبو مرزوق لإسرائيل، وأن يظل محتجزاً حتى تتم إجراءات التسليم. وكما تعلم، فإن أبو مرزوق كان قد تحدى ذلك القرار ومصادقته، ولكنه بتاريخ 1997/1/28 صرح بأنه يريد سحب الاستئناف، وقام بتسجيل استدعاء بذلك بتاريخ 1997/3/31 لدى القاضية كوت يطلب فيه المثل أمام المحكمة مدعياً بأنه يستحق الخروج من السجن لفشل الحكومة في تسليمه لإسرائيل خلال شهرين (المدة المحددة في المادة 18). وقد سحبت حكومة إسرائيل طلب التسليم إلا أن أبو مرزوق ما زال محتجزاً من قبل دائرة الهجرة التي قامت بتسجيل قضية لإبعاده في تموز/ يوليو 1995، تمّ إيقافها بسبب طلب التسليم الإسرائيلي.

وعليه فإن حكومة الولايات المتحدة تطلب إلغاء أمر السجن لأبو مرزوق الصادر في 1996/5/7، وتجدون مرفقاً الأمر اللازم بذلك كمتطلب للمحكمة.

²⁰ Letter, By Hand, Reply to: In the Matter of the Extradition of Mousa Mohammed Abu Marzook, from Mary Jo White, United States Attorney, to Kevin Duffy, United States District Judge, New York, 14/4/1997.

أما صيغة الأمر التي اقترحتها الحكومة، فقد كانت كما يلي: ”نظراً لسحب إسرائيل طلب التسليم، وعملاً بقوانين الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أُمرَ بإلغاء أمر السجن الصادر بتاريخ 1996/5/7 ويُعتبر لاغياً. والأمر الحالي لا يؤثر على أي جهة أخرى تحتجز أبو مرزوق، بما في ذلك دائرة الهجرة“.

والواقع أن الحكومة الأمريكية أرادت أن تُواصل الحلقة المتبقية من مؤامرة الابتزاز...، عبر ”دائرة الهجرة“، سعياً لفرض صفقة وشروط سياسية على أبو مرزوق.

وكانت القاضية كوت قد أصدرت قراراً في ذلك اليوم ينص على ”تبعاً للمقترح في 1997/4/14، فإنني أمر بإلغاء الاستدعاء، كما وأمر بإغلاق ملف القضية أعلاه“²¹... أي ملف قضية الاستئناف.

ولدى التوجه إلى القاضي دوفي وإبلاغه بالقرار الجديد للحكومة. قرر بدوره: ”إنني أقرر إلغاء قرار احتجاز أبو مرزوق في المركز الإصلاحي لمنطقة نيويورك الذي كان قد صدر في 1996/5/7. كما وأقرر بأن هذا الأمر لا ينفذ ولا يؤثر على جهات أخرى تريد احتجازه، بما في ذلك دائرة الهجرة“.²²

وهكذا صدر أمر بالإفراج عن أبو مرزوق، لكنه ظلّ مُحتجزاً على ذمة قضية الإبعاد، مع أنه سبق له أن وافق على الإبعاد منذ 1995/7/28...! والهدف من ذلك، كما نُكر، هو تواصل محاولات الابتزاز. وأخطر ما في هذه المحاولات أن الحكومة الأمريكية التي كانت قد شكلت أواسط 1996 هيئة محلفين كبرى للبحث عن أيّ تهم أخرى لأبو مرزوق، كان بإمكانها أن تُلَقَّ مثل هذه التهم.

الاتصالات بين دائرة الهجرة (ممثلة الحكومة الأمريكية) ومحامي أبو مرزوق، كانت تتواصل في هذه الأثناء بشكل بالغ السريّة، وبحرص كامل من

²¹ Order, by Denise Cote, United States District Judge, New York, 14/4/1997.

²² Order, In the Matter of the Extradition of Mousa Mohammed Abu Marzook, by Kevin Thomas Duffy, New York, 15/4/1997.

الحكومة الأمريكية على ألا توثق محتوياتها في أي رسالة أو مذكرة أو ورقة. غير أنه عندما بلغت المفاوضات بين الجانبين مرحلة متقدمة، بعث مايكل لنديمان رسالة في 1997/4/22، هذا نصها:²³

هذه الرسالة مصحوبة باتفاقية مبدئية حول عملية الإبعاد، لقد وجدتُ إجماعاً في الدائرة على اللغة الموجودة في هذه الوثائق. لقد حاولنا استخدام لغة:

- أ. تعكس بدقة محتوى اتفاقيتنا في حديثنا الهاتفي ليلية الأحد.
 - ب. تصف بوضوح فهمنا المتبادل بشكل أساسي للمواضيع التي لم يتم التعرض لها.
 - ج. توضح موقف الحكومة من الأمور التي لم يتم الاتفاق عليها.
- يُرَجَى العلم بأننا قمنا بالتعديلات التالية:

أضفنا جملة في فقرة 1، تتضمن أمر الإبعاد الموقع في الاتفاقية. أعدنا صياغة فقرة 4، لتعكس رغبة موكلك بأن استدعاه للمثول أمام المحكمة أمام القاضية كوت لم يتم اتخاذ القرار فيه بشكل سليم. حذفت المادة التي أردتم إضافتها إلى الفقرة 5 (إلا إذا أقرها قاضي القضاة)؛ وذلك بسبب اللوائح التي لا تسمح بها في هذا المضمون.

تغييراتنا على فقرة 9 ستكون كافية فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة واللائمة لضمان سلامة موكلك، وأضفنا فقرة 12 توضح دخول موكلك في هذه الاتفاقية بمحض إرادته.

كما وأن هناك أموراً أخرى سنتحدث عنها لا ينبغي ذكرها هنا.

ما هي هذه الأمور؟

بالقطع إنها أمور معيبة وتخرق القانون بشكل صارخ...!
على كل، فإنه تمّ في نهاية المطاف، وفي تاريخ 1997/4/25 التوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاقية التي تمّ بموجبها الإفراج عن أبو مرزوق، بعد ذلك بعشرة أيام.

²³ Letter, Reply to: In the Matter of Abu Marzook, from Michael Lindemann, Assistant Director, Office of Immigration Litigation, Washington, to Michael Kennedy, New York, 22/4/1997.

وقد حملت الوثيقة العنوان التالي: "اتفاق بين دائرة الهجرة الأمريكية ود. موسى محمد أبو مرزوق"، وهذا نصها:²⁴

1. إقرار أن الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق المشروط وهما: موسى محمد أبو مرزوق (صاحب الطلب) ودائرة الهجرة والجنسية، يقرآن بأن هذا الاتفاق ينظم كافة المسائل في إجراءات هذا الإبعاد، الذي لا يقيد صلاحيات الولايات المتحدة الأمريكية لكنه يعتبر اتفاقاً كاملاً بين الطرفين ويلزمهما كما يلزم حلفاءهما.

وليس ثمة شروط أو عود بين الطرفين باستثناء ما تضمنه هذا الاتفاق، وبعد توقيع أمر الإبعاد المرفق، يصبح جزءاً من هذا الاتفاق.

2. سريان التاريخ الفعلي: يسري مفعول هذا الاتفاق ويبقى سارياً اعتباراً من التاريخ الذي وضعت محكمة الهجرة لأمر إبعاد صاحب الطلب من الولايات المتحدة، لكن حتى يبدأ سريان التاريخ المذكور ينبغي توقيع الاتفاق وتاريخه من قبل الطرفين المذكورين أدناه.

3. عدم الاعتراض على قرار الإبعاد: إن صاحب الطلب يؤكد عدم مسؤوليته عن التهم التي وجهتها له دائرة خدمة الهجرة والجنسية في 25 تموز/ يوليو 1995 من أي-122 كما أنه لا ينازع في حقيقة أنه خاضع للإبعاد بموجب الفقرات (II) and (I)(i)(B)(3)(a) 212 من قانون الهجرة والجنسية والقوانين الأمريكية (II) and (I)(i)(B)(3)(a) 1182 §§ كما وردت في الاتهام، ولا ينازع في إدخال أمر الإبعاد المرفق كقرار نهائي لإجراءات الإبعاد. لكن على الرغم من عدم منازعته في ذلك فإن صاحب الطلب ينكر أي علاقة له بالنشاطات التي وُجّهت التهم على أساسها، أو أن لديه أي خطط بهذا الصدد مستقبلاً.

4. بناءً على ما ورد في الفقرة الثالثة أعلاه يعترف صاحب الطلب بما يلي:

أ. يعترف بأن قرار قاضي المنطقة كيفن دوفي فيما يتعلق بقرار التسليم الخاص بتسليم (موسى محمد أبو مرزوق) ضد كريستوفر وآخرون، 924 F. Supp. 565 (S.D.N.Y. 1996) والقرار التالي لقاضي المقاطعة

Stipulated Agreement Between the United States Immigration and Naturalization Service and Mousa Mohammed Abu Marzook, In the Matter of Mousa Mohammed Abu Marzook, Applicant in Exclusion Proceedings, New York, 25/4/1997.

كمبرلي وود الذي امتنع عن قبول الأمر بالمثل القضائي كما تضمنه قرار التسليم الصادر عن القاضي دوفي في قضية السيد أبو مرزوق ضد كريستوفر وآخرون، (No. 96-4107, 1996 WL 583378 (S.D.N.Y. Oct. 10, 1996))، قد وجد أن ثمة أسباب تدعو للاعتقاد بأنه ارتكب الأعمال التي وردت في الطلب الإسرائيلي لتسلمه.

ب. لا ينازع صاحب الطلب بأن سجل التسليم يوفر أرضية لأمر الإبعاد سندا للقوانين التالية: الفقرات (a)(3)(B)(i)(I) and (II)، والقوانين § 1182 (a)(3)(B)(i)(I) and (II).

ج. يعترف صاحب الطلب أن قضية التسليم التي أُقيمت ضده لم تُلغ بطريقة تتسق مع مقتضيات القانون 3188 U.S.C. § 18 (1) أن صاحب الطلب الذي طلب من القاضي وود سحب طلب الاستئناف في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1996 قد تمّ بمحض إرادته في 28 كانون الأول/ديسمبر 1997؛ (2) أن إسرائيل بالتالي سحبت طلبها للتسليم وفقاً لما جاء في وثائق الحكومة الأمريكية؛ (3) وبالتالي يقر صاحب الطلب أن قرار التسليم الذي أمر به القاضي دوفي بناء على القانون 3188 U.S.C. § 18 يعتبر لاغياً من الناحية العملية على الأساس الدستوري نفسه خلال 60 يوماً من تاريخ القرار. وأنه بعد أن رفضت القاضية كوت التماس صاحب الطلب بعدم المثل في 14 نيسان/أبريل 1997 صدر قرار القاضي دوفي يلغي بشكل رسمي عملية التسليم في 15 نيسان/أبريل 1997 وهو قرار يعتمد على القانون 3188 U.S.C. § 18 لكنه لم يفعل ذلك.

د. ولا ينازع صاحب الطلب في أن الحكومة لا تتفق مع رأي صاحب الطلب الملخصة في الفقرة (ج) أعلاه.

هـ. ويوافق بأن رأيه الوارد في الفقرة (ج) ليس لها أثر على هذا الاتفاق المشروط أو صحة سريان أمر الإبعاد.

5. التنازل الطوعي عن الحقوق: بعد التشاور مع المستشار وفهم النتائج القانونية لذلك يوافق صاحب الطلب طوعاً على التنازل عن أي حق في أي مراجعة إدارية أو قضائية بشأن أمر الإبعاد المرفق أو أي تحرك لمراجعة قرار الإبعاد (باستثناء ما يرد في الفقرة 9 أدناه)، وأي حق في أي دعوة للتخلص من أمر الإبعاد بما في ذلك اللجوء السياسي، ولا يجوز له انتقاد هذا الاتفاق (.....)

6. الإبراء من المسؤولية: يبرئ صاحب الطلب وللأبد حكومة الولايات المتحدة، والنائب العام، ودائرة الهجرة والجنسية، وكافة الموظفين والوكلاء في الدوائر المذكورة من كافة الدعاوى والطلبات والأضرار والأعمال من أي نوع في الوقت الراهن أو التي تحدث مستقبلاً الناشئة عن هذا الاتفاق المشروط أو أمر الإبعاد أو طلب التسليم، وهذا الإبراء يشمل ورثة صاحب الطلب.

7. التخلي الطوعي عن وضع الهجرة: يتخلى صاحب الطلب طوعاً عن وضعه كمقيم دائم في الولايات المتحدة، ويوافق على إنهاء وضعه كمقيم عند صدور أمر الإبعاد من قبل قاضي الهجرة، ويتنازل عن أي حق ناشئ عن هذا الوضع، ويوافق على تسليم بطاقة تسجيله ("I-551") مع كافة الوثائق المتعلقة بذلك.

8. الدخول مرة أخرى والعقوبات: يعترف صاحب الطلب بأن أمر الإبعاد يجعله غير مسموح له بدخول أمريكا، ولا حتى بطريق الترانزيت، إلا بموافقة النائب العام، أما إذا دخل أمريكا أو حاول ذلك بدون موافقة النائب العام أو وجد في أمريكا، فإنه لن يعترض على أي إجراءات جزائية تُتخذ ضده بموجب الفصل 267 من قانون الهجرة والجنسية الأمريكي والقانون رقم 1326 § 8 U.S.C. (.....)

9. الإبعاد من الولايات المتحدة: توافق دائرة الهجرة والجنسية على إبعاد صاحب الطلب إلى الأردن أو الإمارات العربية المتحدة، وإذا لم تقبله الدولتان المذكورتان يظل في رعاية دائرة الهجرة والجنسية إلى حين العثور على دولة تقبله أو هو يختارها، لكن لا يجوز إبعاده تحت أي ظرف إلى إسرائيل، وتوافق دائرة الهجرة على بذل ما في وسعها لترتيب عملية إبعاده إلى الأردن أو الإمارات العربية خلال 14 يوماً من سريان أمر الإبعاد المرفق، وإذا لم يحدث ذلك:

أ. فقد يمدد صاحب الطلب الفترة الزمنية لإكمال عملية الإبعاد.

ب. يسعى لقبول دولة أخرى به، وتقديم الوثائق المناسبة بهذا الشأن لوزارة الخارجية الأمريكية أو دائرة الهجرة.

ج. يعلن نقض هذا الاتفاق للغايات التي وردت في الفقرة (ب).

وعندما تعلن أي دولة قبولها، يتعين على دائرة الهجرة التصرف بسرعة لإبعاد صاحب الطلب إليها، وسيتم نقله على نفقة دائرة الهجرة بملابس مدنية ودونما قيود.

(.....)

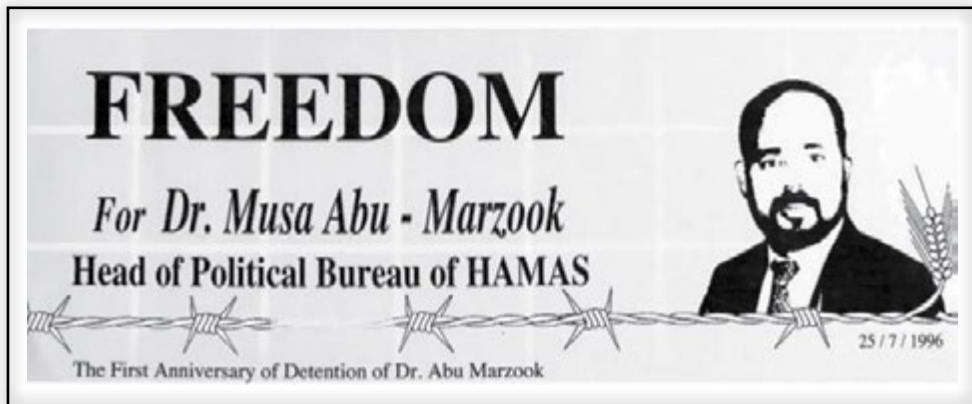
10. يوافق الطرفان على تنفيذ هذا الاتفاق بنوايا سليمة.

11. يعترف صاحب الطلب أن القبول بهذا الاتفاق المشروط هو نتيجة إجراءات الإبعاد التي بُشِرت ضده منذ 27 تموز/ يوليو 1995.

12. قرأ صاحب الطلب هذا الاتفاق بوجود المحامين ومستشاره القانوني الذي يتقن العربية والإنجليزية، وقد فهم محتوياته ووافق عليه طواعية وباختياره وبدون أي تحفظ. كما يعترف بأنه راضٍ عن التمثيل الذي تمتع به من مايكل كينيدي وشريف بسيوني وسيمون موناسيبيان [Simone Monasebian]، ويتنازل عن أي ادعاء بأن تمثيله لم يكن فعالاً.

13. إن المدعي الموقع أدناه الذي يمثل دائرة الهجرة مخوّل بالتوقيع نيابة عن الدائرة، وبالتالي فتوقيعه يلزمها بكل ما ورد فيه.

(انتهت الوثيقة)



الحرية للدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس

الفصل السابع عشر

من الزنزانة إلى مطار ماركا

من الزنزانة إلى مطار ماركا

بعد توقيع الاتفاق والذي نظم عملية الإفراج، وأعطاهما وقتاً محدداً، حيث ضمن فيه الجانب الأمريكي أن أبو مرزوق أو أي أحد من أولاده لن يُقاضي مرة ثانية في القضية المرفوعة، وأن الإجراءات القضائية التي اتبعت كانت صائبة، وإن لم يعترف بذلك أبو مرزوق، وأن تنازله عن حق الإقامة (جرين كاردي) لا رجعة عنه... وفي المقابل، كان التزم الجانب الأمريكي بترحيله إلى الإمارات العربية أو الأردن أو أي بلد ثالث ماعداً "إسرائيل"، كما تعهد بضمان سلامته حتى وصوله إلى ذلك البلد.

في سياق الحديث عن آلية تنفيذ الإبعاد، تمّ الاتفاق على أن يغادر أبو مرزوق الولايات المتحدة بملابس مدنية... وعليه؛ تسلمت إدارة السجن ملابس مدنية لهذا الغرض من قبل العائلة، وأن ترتيبات السفر سيقوم بها الجانب الأمريكي، بدون تحديد أي وقت.

يوم 3 أيار/ مايو، وفي تمام الساعة الحادية عشر مساءً، جاء مدير السجن طالباً من أبو مرزوق تجهيز أغراضه الشخصية استعداداً لمغادرة السجن، دون أن يوضح الوجهة أو الإجراء المقبل...

أبو مرزوق الذي كان متحسباً لمثل هذا الأمر، اتفق مع سجين كان يجاور غرفته (جورج هاري) على أن يبلغ زوجته بموعد مغادرته السجن إن حدث ذلك دون إخطار مسبق.

وقد ترك كل شيء في الزنزانة كما هو، ولم يأخذ معه شيئاً، وكان أرسل بواسطة البريد الحكومي كل الرسائل والكتب العائدة له إلى عنوان عائلته، ولم يبقَ عنده شيء لأخذه معه سوى ذكريات تلك الزنزانة الضيقة، والأسرة الحديدية، وساعات النوم القليلة فيها.

غادر أبو مرزوق الدور التاسع من السجن، ونزل إلى الطابق الثالث، حيث تمّت بعض الإجراءات، وتمّ تسليمه من قبل إدارة السجن إلى شرطة لم يتيقن إن كانت

شرطة نيويورك أم الشرطة الفيدرالية... أم شرطة دائرة الهجرة!! وجرى إخراجه من باب جانبي إلى سيارة، سارت به إلى قارب كان ينتظره لنقله إلى الضفة الأخرى من النهر، دون أن يعلم الهدف النهائي... لأنه لم يكن ملماً بجغرافية المنطقة، ومنها تم نقله إلى مطار صغير مخصص لطائرات الهليكوبتر، حيث استقل إحداها... وقامت الطائرة بالتحليق لبعض الوقت في سماء نيويورك، ثم اتجهت صوب تمثال الحرية الشهير... بدا الأمر له وكأنه مقصود لذاته؛ سجين مكبل بالقيود ينظر من نافذة طائرة إلى تمثال الحرية...!

نقلته الطائرة إلى مطار بنسلفانيا العسكري، حيث دارت حوارات ومشادات بين مرافقيه حول نوع الطائرة، وهل يستقل الطائرة بملابس السجن أم بملابسه المدنية؟! وأصر الجانب الأمريكي على أن الطائرة ستطير ضمن الأجواء الأمريكية حتى تخرج منها، ولكن يجب أن يظل مرتدياً ملابس السجن، وأن يبقى سجيناً حتى آخر لحظة...!! تأخر إقلاع الطائرة ساعة ونصف الساعة تقريباً، واستمر الحفاظ على القيد في يديه ورجليه، وظل مرتدياً ملابس السجن البرتقالية إلى ما قبيل مغادرته الطائرة بقليل في مطار ماركا الأردني.

على متن طائرة الجامبو ذات الصالونات وغرف الاجتماعات، التي توحى أنها طائرة مخصصة لكبار الشخصيات... كانت الأجواء غريبة... عشرات الرجال المدججين بالسلاح يرتدون الملابس العسكرية على أهبة الاستعداد، وقد تكس في مؤخرة الطائرة كذلك عدد من الجنود.

في أحد الصالونات أجلس أبو مرزوق طوال 11 ساعة، وهو الزمن الذي استغرقتة الرحلة المباشرة من الولايات المتحدة إلى مطار ماركا الأردني... وبحسب اعتقاده، فقد كان على الطائرة ألا تمر عبر أجواء فلسطين، تجنباً لأي احتمالات غير محسوبة.

كان على متن الطائرة الضابطان كلاهما جوزيف هامل من الأف بي آي، والآخر و. ل. سميث من دائرة الهجرة، اللذان اعتقلاه في مطار نيويورك بداية ذلك الكابوس.



خلال الرحلة الطويلة على متن الطائرة، دار بين أبو مرزوق والضابطين الكثير من النقاش والحوار حول جهودهما المشتركة لتتبع مسيرة وجوده في الولايات المتحدة؛ خطوة خطوة، والسؤال، والبحث، والتحري عن كل شيء في كولورادو، وواشنطن، ولويسيانا، وفرجينيا، وحساباته البنكية واستثماراته العقارية، وأنشطته السياسية، وعلاقاته التنظيمية، وأوراقه الضريبية، ورحلاته المكوكية، وكان همُّهم الرئيسي، كما ذكر له، أن يبقى في السجن 23 سنة على الأقل، ولكن ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾.

وقد ذكر له تفاصيل أشياء قديمة قد نسيها أو مُحيت من ذاكرته، ولم يتركها جازاً من جيرانه، أو أستاذاً تعامل في سنوات دراسته الجامعية في أمريكا، أو بنكاً إلا وتحروا عنه، عسى أن يجدوا ما يُجرِّمه بموجب القانون الأمريكي، ولكنهم، والحمد لله، فشلوا في ذلك.

يوم 4 أيار/ مايو، وفي تمام الساعة 10:30 مساءً، هبطت الطائرة في مطار ماركا الأردني، حيث وقف الضابطان وفكاً قيوده، وارتدى ملابسه المدنية، واستلم وثيقة سفره، وصادرا منه كل البطاقات الأخرى... وعند فتح باب الطائرة، كان في استقباله محافظ العاصمة، ود. بسّام العموش؛ النائب الإسلامي في البرلمان الأردني، والمهندس إبراهيم غوشة؛ عضو المكتب السياسي في حركة حماس، وعدد من ضباط الأمن...

الجانب الأمريكي الأمني فوجئ بهذا الاستقبال، وأبلغ الجانب الأردني أنهم كانوا يتوقعون ألا يطلق أبو مرزوق حراً بهذه البساطة...!!

وكانت تسريبات صحفية ذكرت قبل وصوله من جهات معنية في الأردن، أشارت إلى أن استضافته في الأردن هي فقط لمدة شهر، ثم يغادر الأردن إلى حيث يشاء، وكانت هناك أيضاً أقاويل أخرى تداولها الإعلام الأردني...!

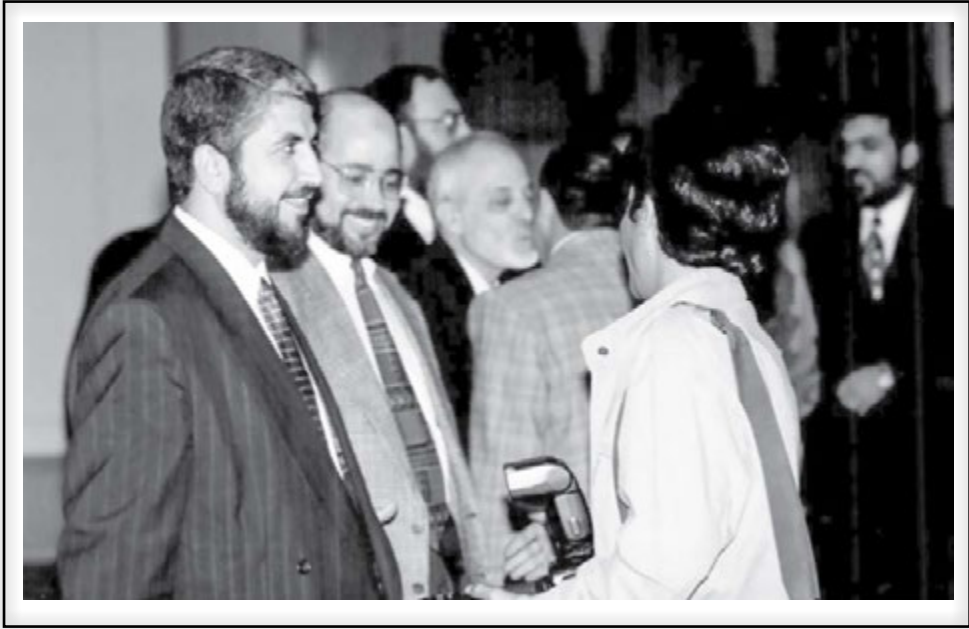
بعد فشل الإدارة الأمريكية في وضع اشتراطات على تحركاته وإقامته، كان أبو مرزوق خلالها دائم الإصرار على رفض أي شروط، وعدم الإنعان لما قد يمس كرامته أو عمله ومكانته. وللحقيقة أيضاً، فقد رفض الملك حسين رحمه الله هو

الآخر هذه الشروط؛ مثل: منع زيارة أبو مرزوق للدول التي تساند "الإرهاب"، بحسب المفهوم الأمريكي، وهي سورية، والعراق، وليبيا، والسودان، وإيران، أو إلزامه بالإقامة الجبرية في الأردن لفترة محدودة، أو الابتعاد عن ممارسة أي عمل سياسي، وما إلى ذلك.

من مطار ماركا نقل أبو مرزوق إلى منزل في عمّان الغربية، كان قد استأجره المكتب السياسي مسبقاً ليكون مقر إقامة مؤقتة له... ريثما يتم تدبر أمره... وكان لقاءً وسهرة طويلة لا تنسى مع رفاق الدرب من أعضاء المكتب السياسي وغيرهم.

سريعاً وبُعيد وصول أبو مرزوق الأردن، دارت أحاديث حول مسألة بقاءه في الأردن بعد الإفراج عنه، وقد فاتحه بالأمر الفريق سميح البطيخي؛ مدير المخابرات العامة في الأردن... الذي أبلغه أن إقامته في الأردن ستكون مؤقتة. غير أنه لدى استقبال الملك له، لتهنئته بإطلاق سراحه، بحضور الأمير الحسن بن طلال؛ ولي العهد في حينه، والفريق سميح البطيخي؛ مدير دائرة المخابرات، والنائب بسّام العموش، وزوجته السيدة نادية العشي (أم عمر)، وصغيرته رُبا، أخذ اللقاء طابعاً اجتماعياً، وكان لفتة كريمة من جلالة الملك حسين رحمه الله... حين أثار النائب بسّام العموش طلب مدير المخابرات من د. موسى مغادرة الأردن، سارع الملك إلى رفض ذلك... ووجه حديثه إلى أبو مرزوق مباشرة: "البلد بلدك... اجلس فيها كما تشاء"، وطلب من الفريق البطيخي تسهيل أمور الإقامة، وقد كان.

بعد هذه المحطة من الإقامة الكريمة في الأردن، والتي غادرها بعد ذلك إلى سورية، بدأ أبو مرزوق مشواراً طويلاً آخر من حياته، سيتم تناوله في كتاب آخر كجزء ثانٍ من سيرة حياته السياسية.



استقبال التهنئة بالإفراج عن د. أبو مرزوق في عمان، أيار/ مايو 1997



د. موسى أبو مرزوق مع زوجته وأولاده

الخازمة

الخاتمة

”المتهم بريء حتى تثبت إدانته“ (قاعدة قانونية)

مشوار طويل وسيرة متشعبة من الوقائع والأحداث، ومحطات عديدة كانت فيها وقفات للتأمل واتخاذ القرار... من طفل كانت أولى محطات حياته هي المخيم، حيث ترعرع في حواريه وأزقته مدارج صباه ثم كانت سنوات شبابه، ليشهد هزيمة أحلامه في نكسة سنة 1967، والتي كان مع صدمتها صحوه أخذته إلى مسار آخر، يعدّ حقيقة نقلة واسعة في تفكيره ورحيله من الناصرية التي استحوذت على عواطف بواكير شبابه إلى الرؤية الأوسع فضاءً، والتي أخذته باتجاه الحركة الإسلامية، ليبدأ معها التزامه الإسلامي ونشاطه كقيادي تولى بناء التنظيم الإخواني وتمتين أركانه في مصر في السبعينيات، ثمّ في دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع الثمانينيات، قبل أن يشد الرحال إلى أمريكا للدراسة الجامعية العليا، ثمّ التحرك في إطار بناء هيكل العمل الفلسطيني والإسلامي هناك.

مشوار طويل قطعه د. موسى أبو مرزوق وهو يهندس أركان المشروع الإسلامي، الذي احتضن القضية الفلسطينية، وحشد لها ”الكل الإسلامي“ كركيزة أممية؛ باعتبارها القضية المركزية للأمم العربية والإسلامية.

كانت أمريكا الفضاء الواسع الذي بسط فيه د. أبو مرزوق أفكاره، من خلال مواقعه القيادية المختلفة، سواء داخل المؤسسات الفلسطينية هناك أم الاتحادات والجمعيات الإسلامية، التي كان له فيها مقام الصدارة من حيث الرئاسة والتأثير.

كانت محنة الاعتقال في منتصف التسعينيات منحة لحركة حماس، حيث كانت فترة سجنه فرصة ليعرف العالم حركة حماس، ويتعرف من خلالها أكثر على أبعاد القضية الفلسطينية... كانت جلسات محاكمة د. أبو مرزوق هي في الحقيقة جلسات محاكمة لـ”إسرائيل“؛ الاحتلال والعدوان، وكانت الأحاديث والمقابلات

الصحفية التي تناولت قضية د. أبو مرزوق هي نافذة للإطلاع بعمق على ما يجري من مجازر وانتهاكات إسرائيلية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد سنتين من الاعتقال والجدل السياسي والمحاكمات الظالمة، خرج د. أبو مرزوق من أمريكا مرفوع الرأس، ليعاود نشاطه كأحد أعمدة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وليشهد معها سنوات المكانة والتمكين بالدخول على خطّ الحكم والسياسة.

ما يزال د. موسى أبو مرزوق بعقله المتميز والمستنير، وخبراته الواسعة، وعلاقاته الممتدة عربياً وإسلامياً، يسهم في تطوير قدرات حركة حماس، ويعزز من تماسك بنيانها الداخلي، والحفاظ على علاقاتها الإقليمية بما يمتلكه من نباهة سياسية، أهّلته للبقاء دائماً في الدائرة الأهم لاتخاذ القرار داخل مكاتبها السياسية والشورية المتعاقبة.

هذا الكتاب هو استعراض لجزء من صفحات سيرته الذاتية، والتي سيتم التوسع في قراءة الكثير من أفكاره؛ بأبعادها السياسية والإنسانية ومضامينها النضالية فيما يخص قضيتنا الفلسطينية، وهذا ما ستتناوله السردية القادمة من مواقفه وتاريخه، كأحد أبرز قيادات حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

يقول د. مصطفى محمود "بين الظلم الظاهر والعدل الخفي خيط رفيع لا يراه إلا أهل القلوب"... إن المظلومية التي لحقت بالأخ د. موسى أبو مرزوق باعتقاله ثم الإفراج عنه بعد عامين، كانت منحة ربانية، حيث فتحت لحركة حماس آفاقاً لم تكن متاحة من قبل خارج سياق اتهامات "التطرف" و"الإرهاب"، حيث تناولت وسائل الإعلام الأمريكية القضية وألقت الكثير من الضوء على القضية من خلال د. أبو مرزوق، والتي كشفت غياب العدل عندما يتعلق الأمر بفلسطين وأهلها... كان د. أبو مرزوق بمثابة من يحمل القنديل في ليل أمريكا البهيم، حيث فتحت قضيته الكثير من العيون في الغرب على المظلومية الفلسطينية، فكان التعاطف الكبير الذي أفضى إلى إطلاق سراحه، مع فهم وتفهم أفضل للحقوق التي يطالب بها الفلسطينيون كحق العودة وتقرير المصير.



إن هذا الكتاب ”د. موسى أبو مرزوق: مشوار حياة“ فيه شيء من هذه المعاني... كما أن فيه الكثير مما يمكننا أن نتعلمه من سيرة رجل حمل على كاهله همّ قضية شعبه وأوجاع أمته.

ندعو الله أن يمد في عمره، وأن يسدد خطاه، ويلهمه دائماً الحكمة والرشاد، وعمق الرؤية وحسن الخطاب... اللهم آمين... آمين

شاكر الجوهري

ملحق الصور





بيننا: مشاهد من داخل قرية د. أبو مرزوق



د. أبو مرزوق مع أخيه الأكبر محمد
(أبو فتحي) وأولاده في السعودية



د. أبو مرزوق في زيارة خاصة إلى
لبنان، 1972



والد د. أبو مرزوق ووالدته مع ابنه أنس



مسجد الهدى الذي اعتاد د. أبو مرزوق الصلاة فيه خلال فترة شبابه

بعض الدعاة بمدينة رفح، والذين كان لهم الفضل في
التحاق د. أبو مرزوق بالحركة الإسلامية



الشيخ أحمد حسين المصري



الشيخ رجب العطار



الحاج محمود محسن



د. أبو مرزوق ليلة زفافه بمشاركة بعض الأقارب والجيران، 1979



الشيخ أحمد ياسين في حفل زواج د. أبو مرزوق بغزة، 1979





د. أبو مرزوق في صور تجمعه بوالده الحاج محمد، ووالدته الحاجة
مريم أبو عساكر



د. أبو مرزوق مع أخيه اللواء محمود (أبو أحمد)



أبناء د. أبو مرزوق



د. أبو مرزوق مع زوجته السيدة نادية العشي (أم عمر)





د. موسى أبو مرزوق مع بعض زملاء العمل
في شركة أدنوك - أبو ظبي



د. أبو مرزوق في الحج مع بعض أصدقائه



د. أبو مرزوق مع د. عبد العزيز الرنتيسي في مرج الزهور، 1993



د. أبو مرزوق والأستاذ خالد مشعل مع مبعدي مرج الزهور، 1993





د. أبو مرزوق مشاركاً في أول اجتماع لتأسيس الفصائل العشر في دمشق سنة 1993؛ وهم بالترتيب: أبو علي مصطفى، أبو خالد العملة، د. فتحي الشقاقي، د. موسى أبو مرزوق، أحمد جبريل، عربي عواد، عصام القاضي، خالد عبد المجيد، أبو نضال الأشقر



د. موسى أبو مرزوق بملابس السجن، 1995



مايكل كينيدي محامي الدفاع عن د. أبو مرزوق



د. ياسر بشناق، ود. أحمد يوسف، من لجنة الدفاع عن د. أبو مرزوق في فعالية سنة 1996، للتعريف بقضية اعتقاله



ملصقات تضامنية مع د. أبو مرزوق



الطفلة رُبا؛ ابنة د. أبو مرزوق، خلال تجمع تضامني للمطالبة بالإفراج عن أبيها



د. أبو مرزوق خلال المؤتمر الصحفي، بعد الإفراج عنه وترحيله إلى الأردن في أيار/ مايو 1997



د. أبو مرزوق مع د. محمود الزهار والمحامي ستانلي كوهين





د. موسى أبو مرزوق خلال استقباله الملك حسين والرئيس ياسر عرفات للاطمئنان
على صحة الشيخ أحمد ياسين، 1997



د. أبو مرزوق وإخوانه في المكتب السياسي مع الشيخ أحمد ياسين، 1998



د. أبو مرزوق وإخوانه في المكتب السياسي مع الشيخ أحمد ياسين في لقاء مع
الأستاذ أحمد جبريل؛ الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير
فلسطين - القيادة العامة، 1998





د. أبو مرزوق وأعضاء المكتب السياسي في لقاء يجمع الشيخ أحمد ياسين مع
د. جورج حبش؛ أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في دمشق، 1998



د. أبو مرزوق والشيخ أحمد ياسين في ضيافة السيد حسن نصر الله في العاصمة
البيروت - اللبنانية، 1998



د. أبو مرزوق مع السيد طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي





زيارة د. أبو مرزوق لجرحي انتفاضة الأقصى في سورية



اللقاء التأسيسي في بيروت لمؤسسة القدس الدولية سنة 2001، والتي ترأس
د. أبو مرزوق هيئتها، ويظهر في الصورتين شخصيات عربية وإسلامية





د. أبو مرزوق مع العلامة الشيخ يوسف القرضاوي



د. أبو مرزوق مع الأستاذ الشيخ راشد الغنوشي؛ زعيم حركة
النهضة في المؤتمر السنوي لمؤسسة القدس الدولية



د. أبو مرزوق مع الشيخ إبراهيم زيد الكيلاني في عمان



د. أبو مرزوق مع الشيخ عمر الأشقر



د. أبو مرزوق مع الشيخ د. محمد عبد القادر أبو فارس ود. إسحاق الفرحان



د. أبو مرزوق مع الشيخ د. عبد المجيد الزندانى في اليمن





د. أبو مرزوق مع الشيخ فيصل مولوي



د. أبو مرزوق مع الشيخ عبد الوهاب الأنسي؛ من قيادات التجمع اليمني للإصلاح



د. أبو مرزوق مع الشيخ راويل عين الدين؛ مفتي المسلمين في روسيا



د. أبو مرزوق مع الشيخ ضميره عزة الله؛ نائب رئيس هيئة
الإفتاء الروسية





د. أبو مرزوق في لقاء مع شيخ الأزهر د. أحمد الطيب في القاهرة



د. أبو مرزوق مع الشيخ أحمد كفتارو؛ مفتي الديار السورية



د. أبو مرزوق مع د. رمضان عبد الله: الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي



د. أبو مرزوق مع السيد حسن نصر الله ود. رمضان عبد الله في العاصمة
السورية - دمشق





د. أبو مرزوق في ملتقى بيروت ويظهر في الصورة الشيخ نعيم قاسم



د. أبو مرزوق مع الأستاذ نايف حواتمة؛ أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين



د. أبو مرزوق مع السيد عباس زكي؛ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح



د. أبو مرزوق مع الأستاذ أحمد جبريل



د. أبو مرزوق مع د. طلال ناجي؛ الأمين العام المساعد في الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين - القيادة العامة





د. أبو مرزوق وإخوانه في ضيافة الأستاذ أحمد جبريل



د. أبو مرزوق مع آية الله علي خامنئي؛ المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران



د. أبو مرزوق مشاركاً في إحياء الذكرى 24 لانتصار الثورة الإسلامية في إيران



د. أبو مرزوق وإخوانه في المكتب السياسي مع الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد في العاصمة الإيرانية - طهران



د. أبو مرزوق وإخوانه في المكتب السياسي في زيارة للرئيس بشار الأسد في دمشق



د. أبو مرزوق في ضيافة وليد المعلم؛ وزير خارجية سورية





د. أبو مرزوق في لقاء مع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني؛ أمير دولة قطر



د. أبو مرزوق في لقاء مع السيد يوسف بن علوي؛ وزير خارجية سلطنة عُمان



د. أبو مرزوق مع وفد حركة حماس في زيارة الرئيس التركي د. عبد الله غول



د. أبو مرزوق والأستاذ خالد مشعل في ضيافة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في العاصمة اليمنية - صنعاء





د. أبو مرزوق مع عمر البشير؛ الرئيس السوداني، في الخرطوم



د. أبو مرزوق مع د. مهدي إبراهيم؛ المستشار السياسي للرئيس عمر البشير



د. أبو مرزوق والأستاذ خالد مشعل في زيارة للدكتور غازي صلاح الدين؛
وزير الإعلام السوداني



د. أبو مرزوق مع الرئيس المصري محمد مرسي في القاهرة، 2012



د. أبو مرزوق مع وفد الحركة في زيارة سعد الدين الحريري؛ رئيس الوزراء اللبناني





د. أبو مرزوق مع السيد عمرو موسى؛ أمين عام الجامعة العربية



د. أبو مرزوق يلتقي د. نبيل العربي؛ أمين عام الجامعة العربية



لقاء يجمع د. أبو مرزوق مع الأخضر الإبراهيمي؛ مبعوث السلام
الخاص للأمين العام في الأمم المتحدة



لقاء د. أبو مرزوق والأستاذ خالد مشعل والأستاذ سامي خاطر،
مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) في دمشق



د. أبو مرزوق خلال حفل توقيع اتفاق الشاطئ، 2014





د. أبو مرزوق خلال حفل توقيع اتفاق الشاطئ، 2014



د. أبو مرزوق مع جاكوب زوما؛ رئيس
جنوب إفريقيا، 2017



د. أبو مرزوق يلتقي مع سيرجي لافروف؛ وزير الخارجية الروسي



د. أبو مرزوق مع ميخائيل بوغدانوف، مبعوث الرئيس بوتين للشرق الأوسط



د. أبو مرزوق ووفد المصالحة الفلسطينية في العاصمة الروسية - موسكو



د. أبو مرزوق في زيارة تهنئة للمطران الكسيوس؛ مطران كنيسة الروم
الأرثوذكس في غزة



د. أبو مرزوق مع الأستاذ سعيد صيام



د. أبو مرزوق مع الأستاذ إسماعيل هنية خلال حفل استقبال بعودته إلى قطاع غزة





د. أبو مرزوق مع الأستاذ د. محمود الزهار خلال حفل استقبال بعودته إلى قطاع غزة



د. أبو مرزوق مع بعض أعضاء المكتب السياسي في غزة



د. أبو مرزوق مع الأستاذ إسماعيل هنية



د. أبو مرزوق مع أعضاء في المكتب السياسي لحماس في مدينة غزة



د. أبو مرزوق مع وفد حركة حماس في ذكرى الانطلاقة سنة 2012 في ساحة الكتيبة الخضراء بغزة



د. أبو مرزوق في لقاء مع قيادات من حركة فتح في مدينة غزة، 2014



لقاء د. أبو مرزوق مع قيادات حركة حماس في غزة



د. أبو مرزوق في مؤتمر صحفي بغزة



د. أبو مرزوق مع الأستاذين إسماعيل البرعصي ومفيد العشي في مدينة غزة





د. أبو مرزوق مع وفد حركة حماس خلال زيارتهم للقاهرة في
تشرين الأول/ أكتوبر 2017



د. أبو مرزوق وأعضاء في قيادة المكتب السياسي لحماس خلال زيارة
قطاع غزة في آب/ أغسطس 2018

ملحق الوثائق

ملحق الوثائق

وثيقة رقم 1 :

مقابلة تلفزيون المنار مع الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس
المكتب السياسي لحركة (حماس)¹

10 تشرين الأول/ أكتوبر 1994

س: د. أبو مرزوق كتائب القسام في بيانها حول معركتها مع الصهيونية
اعتبرت أنها مرحلة جديدة على طريق الجهاد المقدس، ولاحظنا أنها
استخدمت في البيان تعبير ”اثنان من طلاب الشهادة“ للتعريف
بالشهداء اللذان سقطا أثناء تنفيذ العملية.. هل يمكن اعتبار أن حركة
حماس قررت اتباع أسلوب العمليات الاستشهادية لمقاومة الاحتلال؟

ج: بسم الله الرحمن الرحيم... أولاً الشهادة هي غاية كل مسلم، والموت هو
أسمى ما يتمناه ذلك المجاهد على أرض فلسطين، ولذلك لم تكن هذه أول
عملية استشهادية يقوم بها أبطال القسام، ولكنها عمليات متتالية، وإن
كانت هذه العملية تأتي في ذكرى مذبحة الأقصى.. مذبحة القدس التي ذهب
ضحيتها العشرات من أبناء الشعب الفلسطيني وهم يؤدون فريضة الصلاة
أو يحمون هذا الأقصى من دنس الأعداء. فهؤلاء الناس هم طلاب شهادة وهم
سيكونوا كذلك إن شاء الله. ولعل هذا البيان هو دلالة وتثبيت لتلك الرؤى التي
دائماً يطلبونها وهي أن الموت في سبيل الله أسمى أمانينا.

س: العدو الصهيوني أشار إلى أن أحد المهاجمين هو شرطي فلسطيني ”عصام
الجوهري“ من قوات عين جالوت الذي دخل إلى قطاع غزة من مصر.
وذكرت مصادر أن الشهيد انضم إلى كتائب القسام في أيلول وواصل عمله

¹ وثيقة محفوظة، نصّ مكتوب لمقابلة تلفزيون المنار مع الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب
السياسي لحركة (حماس)، 1994/10/10.

كشرطي. المراقبين يعتبرون أن هذه المعلومات إذا صحت ستؤثر سلباً على عملية المفاوضات الجارية مع العدو الصهيوني. فما هي صحة هذه المعلومات حسب صحة معلوماتكم؟

ج: أولاً مسيرة المفاوضات عبر عنها السيد عرفات في أكثر من مرة بأنها مسيرة متعثرة ومسيرة غير ناجحة. يتعرض يومياً لوجبة من الإهانات ووجبة من الذل.. يقدم هذه الوجبة رابين له باستمرار، فأصلاً هذه المفاوضات بين طرفين غير متكافئين، هذه المفاوضات هي عبارة في أغلب الأحيان عن إملة للشروط الإسرائيلية على الطرف الفلسطيني.

نحن لا نهدف من هذه العمليات إلى عرقلة هذه المفاوضات أو تلك. نحن نقوم بهذه العمليات لغاية أكبر ولغاية أسمى.. ذلك أن أرض فلسطين أرض محتلة اغتصبت من قبل هؤلاء وطردوا هذا الشعب وهجروه في مهاجره المعروفة، ولا بد لهذا الشعب أن ينهض وأن يسترد حقوقه. هذه هي خطوات في طريق استرداد الحق الفلسطيني كاملاً.

س: بالنسبة لمعلومات حول أن أحد الشهداء هو شرطي فلسطيني؟

ج: بالتأكيد نحن نعتقد أن الشرطة الفلسطينية سوف تكون في يوم من الأيام في صف شعبها ومواجهة هذا العدو. فلا يحلم رابين ولا بيريز أن هذه الشرطة ستقف في صف رابين، وأن تُكوّن جيش لحد جديد، وستكون دائماً في صف الشعب الفلسطيني، والأحداث ستبين دائماً أن هؤلاء سيكونون في صف الشعب الفلسطيني.

س: بالنسبة لتوقيت هذه العملية.. حركة حماس أو كتائب القسام وكلاهما واحد اعتبرت أنها تأتي مع ذكرى مذبحه الأقصى، ولكنها أيضاً جاءت متزامنة مع وصول وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر وتمت على مقربة من الفندق الذي كان ينزل فيه. هل أرادت حماس من خلال هذه العملية توجيه عدة رسائل ومنها رسالة إلى الإدارة الأمريكية؟



ج: في الحقيقة أنه كما ذكرت سابقاً أن هذا خط ثابت، لكن أيضاً للوزير الأمريكي أن يتحسس معاناة هذا الشعب، وأنه شعب مجاهد يريد أن ينال حقوقه، [وأن ما يقوم به الأمريكيان]... لن يؤدي إلى نتائج، ولن تستقر المنطقة ما دامت الحقوق العربية في فلسطين والحقوق الفلسطينية مهدورة، والحقوق لن تتأتى بهذه الطريقة التي يسيرون عليها.
(.....)

وهذه العملية رسالة له، لكنه عليه أيضاً أن يتحسس الجرح الفلسطيني.

س: لكنه شجب العملية ودعى عرفات إلى إدانتها والحيلولة دون تكرار مثل هذه العمليات في المستقبل. ولاحظت أيضاً أن فيصل الحسيني تبرع بإدانة هذه العمليات، فما هي توقعاتكم حيال ردة الفعل الذي سيعتمدها عرفات في تنفيذ أوامر كريستوفر؟

ج: عرفات تعهد بوقف العمليات منذ توقيعها لاتفاق القاهرة وذكر هذا بصراحة وهو ملتزم بما يقوم به إلى حد كبير، وعرفات ليست له علاقة بمثل هذه العمليات الجهادية، ولا يستطيع أيضاً أن يقوم بمنع هذه العمليات، فحركة حماس أعلنت منذ البداية رفضها لهذا الاتفاق والاستمرار على خط الجهاد، ولهذا هي مستمرة فيما عاهدت عليه الله سبحانه وتعالى، وعاهدت الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية أنها ستستمر على هذا الموقف، وعرفات لا يستطيع أن يملئ إرادته على حركة حماس في وقف هذه العمليات، أما إذا طلب كريستوفر أو رابين من السيد عرفات وقف هذه العمليات فلهم أن يطلبوا ذلك، وأعتقد أن هذا الطلب سيكون مصيره مثل مصير غيره من الطلبات التي سبقته.

س: لكن عرفات كان لجأ في السابق إلى اعتقال عدد من المجاهدين تجاوز الأربعين، فهل تتوقعون أيضاً أن يقوم بعملية اعتقالات مشابهة؟

ج: بالطبع نحن لا نتوقع أن يقوم بحملة اعتقالات من حيث أن العملية التي نفذت لم تكن في مناطق يسيطر عليها الحكم الذاتي والإداري.. هذا من ناحية، من

ناحية أخرى نحن لا نعتقد أن تصرفه كان سليماً في اعتقال أفراد حماس بعد العملية البطولية التي كانت على الحدود المصرية الفلسطينية. وهو أطلق سراح هؤلاء الناس لأن الشعب يحكم على تصرفات هذه السلطة، فلم يعد مطلق اليد فيما يتعلق بالاعتقال وغير الاعتقال. (...)، ونحن بدورنا لن نمر مثل هذه المسائل في كل مرة بسهولة ويسر، (...). ونحن نرجو أن ينفك من هذا الاتفاق وبالتالي يلتئم مع شعبه ومع رغبات الأمة في معركتها مع هذا العدو.

وثيقة رقم 2:

مقابلة إذاعة "صوت أمريكا" مع زوجة الدكتور موسى
أبو مرزوق السيدة نادية العشي²
14 آب/ أغسطس 1995

ما زال السيد موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"
محتجزاً لدى السلطات الأمريكية بانتظار تقديم إسرائيل مستندات تعزز
مطالبتها بتسليمه إليها.

- اتصلنا بالسيدة نادية العشي زوجة أبو مرزوق، وسألناها في البداية عن أسباب
قدومها مع زوجها وأطفالها إلى الولايات المتحدة؟
- أم عمر: قدومنا على أساس الإقامة هنا، وإدخال الأولاد للمدارس، وبعد ذلك
التقدم للجنسية لأنه صار له الآن خمس سنوات ومعه الجرين كارد.
- الإذاعة: وجودك هنا في الولايات المتحدة والسيد أبو مرزوق محتجز لدى
السلطات الأمريكية، هل يسمحون لك بالاتصال به والاجتماع به في
توكيل المحامين وهكذا؟
- أم عمر: الحرية بالاتصال لا، طبعاً أنا لا أقدر أن أتصل به نهائياً.
- الإذاعة: على الإطلاق!
- أم عمر: لا. لا. لا. على الإطلاق، أي تلفون لا أقدر، ولكنهم يسمحون له مرة في
الأسبوع أن يتصل بنا.
- الإذاعة: ممكن أن تتصلي أو تجريه بصحبة محامي؟
- أم عمر: هذا اتصال تلفوني، بالنسبة للزيارة الآن سامحين أن أزوره، فغداً
سأكون عنده إن شاء الله وأزوره، والزيارة مدتها ساعة ونصف.

² وثيقة محفوظة، مقابلة إذاعة صوت أمريكا مع زوجة الدكتور موسى أبو مرزوق، يوم الإثنين
14 آب/ أغسطس 1995، الوقت 12:30 ظهراً.

- الإذاعة: الجزء المسموح بمعرفته بالنسبة لنا لوسائل الإعلام تقول القصة إلى أين وصلت؟
- أم عمر: والله القضية الآن وصلت إنهم الآن ينتظرون ستون يوماً والتي تقدم خلالها إسرائيل دلائلها.
- الإذاعة: على أساس المطالبة بتسليمه؟
- أم عمر: نعم.
- الإذاعة: إذا لم يكن هناك أسباب كافية لتسليمه. هل المحامي أشار إلى أنه يمكن أن يطلق سراحه من قبل السلطات الأمريكية؟
- أم عمر: نعم، طبعاً لأنه ليس لديه أي شيء في أمريكا، هي بالتأكيد لن تقدر أن تثبت عليه حاجة إلا إذا كان هناك كذب.
- الإذاعة: بالنسبة للـ (A.D.C) اللجنة الأمريكية لمكافحة التمييز كانت تقوم ببعض الجهود بالتعاون مع بعض المنظمات العربية والأمريكية الأخرى، هل تتلقين أي نوع من المساعدة المعنوية، المادية، القانونية؟
- أم عمر: المساعدة المعنوية طبعاً، بالنسبة للمساعدة المادية أنا الآن ماشي حالي مع الأطفال قائمة بالواجب، بالنسبة للقضية فتحنا رقم حساب على أساس أن يكون هذا Marzoq Family Funds 209 لأنك تعرفين [أن] القضية والمحاماة والمحاكم تكلف كثيراً، فهذا يمكن أن أعطيك إياه، وأنت بصوتك تعلنيه وتوصليه للناس.
- الإذاعة: ليتك توصلين العنوان لنا بصوتك وتقولني ما هو المطلوب من الناس في الشرق الأوسط الذين يسمعوننا، ويعلموا ماذا بالنسبة لهذا الصندوق؟
- أم عمر: العنوان اسم البنك First Union، رقم الحساب 2050000269886
(....)، رقم التحويل 051400549 باسم Marzoq Family Funds.



- **الإذاعة:** إذا كانت هذه المساعدة الطفيفة القليلة التي تلقيتها داخل الولايات المتحدة. ما الممكن الذي تتوقعيه من الشرق الأوسط؟
- **أم عمر:** أنا أتوقع الكثير من الشرق الأوسط، لأنه سبحانه الله القضية قضية عرب ومسلمين قبل ما تكون قضية الدكتور موسى أبو مرزوق، فأتوقع الكثير بصراحة، ثم هناك جميع الملوك والرؤساء العرب والمسلمين للتدخل السريع، لأنني على علم أن مساعدتهم ومواقفهم تفعل الكثير إذا تدخلوا، فهو كما نعلم جميعاً أنه رجل وسجين سياسي ولم يقترب أي مخالفة قانونية لا أمريكية ولا دولية.

وثيقة رقم 3:

نص الرسالة الأولى للدكتور موسى أبو مرزوق من زنزانته في
الولايات المتحدة الأمريكية لزوجته وأولاده³

18 آب/ أغسطس 1995

بسم الله الرحمن الرحيم

أكتب لكم من الزنزانة رقم (95)

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلاله ويكافئ نعمه، والصلاة والسلام على
رسوله الكريم وآله وصحبه أجمعين.

زوجتي.. أبنائي قرة عيني.. سلام عليكم من رب رحيم..

ها قد انقضت الزيارة الأولى وودعتكم وأنا في شوق لكم وعدت إلى غرفتي
(95)، وعدتم أدراجكم لسفر آخر، ورتقب لقاء آخر إلا أن يحاط بي أو بكم،
وتذكرت تذكيرك لي بالأحبة إخواني سجناء قوات الاحتلال، وحرمانهم حتى من
تلك الدقائق لرؤية ذويهم.

زوجتي وأولادي الأحبة..

أعلم يا صغاري أن أسئلة كثيرة تدور في رؤوسكم ولا تجدون لها جواباً، ولكنها
ستبقى محفورة في عقولكم وما هي إلا سنوات قليلة وستجدون أجوبتها، أما أنت
يا أم الصغار وأنت في غربة فوق غربة، فوصيتي لك صبر جميل والله المستعان،
فابتلاء الله لعباده المؤمنين هو دائماً بلاءً حسن، وهو لهم خير (فكل أمر المؤمن
خير، وإن ظنَّ الناس غير ذلك)، وعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً،
والله يعلم وأنتم لا تعلمون.

³ وثيقة محفوظة، أكتب لكم من الزنزانة رقم (95)، رسالة من د. موسى أبو مرزوق، سجن
مانهاتن - نيويورك، إلى نادية العشي، نيويورك، 1995/8/18.

فالأَسباب التي تعارف عليها الناس ورتبوا عليها النتائج فهي تصيب وتخطئ ولا ندري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، ولكن المهم هو الاطمئنان إلى رحمة الله وعدله وحكمته وعلمه، فأوى إلى ركنه فهو سبحانه جعل نفسه المدافع عن الذين آمنوا، فهو في صفهم ومع رميّتهم، وأمره أمرهم، وعدوه عدوهم ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُبْسِتُوا أَوْ يُقَتِّلُوكَ أَوْ يُجْرِحُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾.

زوجتي.. ألم تري أن سجنني هذا هو جديد خبرة، واغتراف معرفة، وزيادة علم، فهو زاد في الدنيا، وليس ذلك وحسب، فالأهم احتساب وتضرع والتجاء ومناجاة وانتظار فرج وعبادة، فهو زاد لنا في الآخرة.

عمر كبير الصغار لقد حملت لوالدك هدية لو حملت لي الدنيا عوضاً عنها ما استوت عندي، وهي صيام الإثنين والخميس (يوم الزيارة) لتدعو الله عند إفطارك لعله يفرج عن والدك.. يا ولدي.. فرحت لأنك لجأت للقوي لا لغيره، واخترت عبادة خالصة له، فرحت لسلامة فطرتك، أما طارق فقد حاول يوم المحاكمة أن يقدم لي مصحفه، وحالوا بينه وبين ما أراد، ورأيت الحزن على مُحياه، فلا عليك يا طارق فأمامك الكثير الكثير لتعمله، أما الأحبة أنس ومحمد فقد كثرت أسئلتهم عن أكلي وشربي ومنامي، وقلق والدتهم من ارتفاع السكر في الدم، وعن من يشاركني وحدتي.. يا صغاري غداً تعرفون أن هذه الأمور كلها قد كفلها الله لمخلوقاته، فهل رأيتم أن النوم يختلف بين المخلوقات؟ فهو يتوفاها بالليل والنهار، واعلموا أحبتي أنني في نعمة من الله وفضل وأمرى مآله إلى خير، والأعمال عندي أكثر من الوقت المتاح، ولعل حالي هذا وفر لي وقتاً أكثر مما لو كنت في غير هذا الحال، فهناك من أنتفع به، وعبادة أدخرها ليوم التنافس وقبلاتي لبلال ورُبا.

زوجتي.. هذه رسالتي الأولى، وسأكتب لكم—إن شاء الله—غيرها، واعلمي أن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، ﴿وَمَا هُمْ بِصَّاعِقِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾..

تحياتي وأشواقي لك ولصغارنا، فما نحن إلا أسرة من فلسطين، اختارت طريقاً يحبه الله ورسوله والمؤمنون.

زوجك أبو عمر

الجمعة 1995/8/18م

وثيقة رقم 4:

كلمة السيدة نادية العشي زوجة الدكتور موسى أبو مرزوق،
أمام المؤتمر الصحفي المنعقد في واشنطن⁴

21 آب/ أغسطس 1995

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أيها السيدات والسادة:

أؤكد لكم إن قضية زوجي د. موسى أبو مرزوق هي قضية إنسانية وسياسية بحتة. وهي ليست قضية زوجي الذي يقبع في سجون نيويورك ظلماً وجوراً فقط ولكنها قضية ومأساة هؤلاء الأطفال الصغار التي ابتدأت منذ الخامس والعشرين من الشهر الماضي ولا تزال مستمرة.

ولقد عانى هؤلاء الأطفال حين إيقاف والدهم وتعرضه للاستجواب لساعات طويلة أمضوها في الجوع والعطش والاستغراب، فلم تستوعب عقولهم ما يحصل لوالدهم من معاملة وهو لم يقترب أي مخالفة لقوانين هذه البلاد.

ولقد استمرت معاناة أطفالنا بعد اعتقال والدهم... فقد غاب عنهم مصدر الحنان والعطف والرعاية. وأصبحت حياتنا حرجة يشوبها القلق والاضطراب. فلا نعلم ما سيجيء به نهارنا ولا ما يخفيه عنا ليلنا.

وفي الوقت الذي يستعد فيه الأطفال في أمريكا لدخول المدارس فإن أطفالنا غير قادرين على دخول المدارس والتمتع بحقوقهم الإنساني والدستوري في التعليم وذلك بسبب احتجاز شهادات ميلادهم وشهاداتهم المدرسية من قبل السلطات الأمريكية.

⁴ وثيقة محفوظة، كلمة السيدة نادية العشي زوجة الدكتور موسى أبو مرزوق أمام المؤتمر الصحفي المنعقد في واشنطن بتاريخ 1995/8/21. وتم نشر محتوى الكلمة في: مجلة المجتمع، 1995/8/29.



أيها السيدات والسادة:

إن معاناة أسرنا هي إضافة جديدة إلى سجل المعاناة التي تتعرض له الجالية العربية والمسلمة في أمريكا، والتي ابتدأت منذ اغتيال المناضل أليكس عودة.. ومروراً بالمحاكمات السياسية والإعلامية وحملات التشويه والازدراء المستمرة.

أيها السيدات والسادة:

إن استمرار اعتقال زوجي الدكتور أبو مرزوق دون مبرر وإعطاء فسحة لإسرائيل كي تعد له الاتهامات التي تريدها... كل هذا يدل على أن الاعتقال ذو أبعاد سياسية محضة. وأخشى أن تكون هذه الإجراءات محاولة للمساس بحقوق وحرية جاليتنا العربية والإسلامية وإجهاض نشاطاتها وتشويه سمعتها وإهدار مصالحها وترهيبها وتحطيم معنوياتها.

ومن هذه القنوات فإنني أهيب من خلالكم بكل الأفراد والمؤسسات العربية والإسلامية، وكل الجهات المحبة للعدل والإنصاف ورعاية حقوق الإنسان أن تنهض لمدافع مشرف وشجاع عن قضية الدكتور أبو مرزوق.. وهي قضيتنا جميعاً.

ومن خلالكم أتوجه إلى ملوك ورؤساء وقادة الدول العربية والإسلامية وإلى كافة شعوبهم ومؤسساتهم أن يتبنوا قضيتنا العادلة والإنسانية، وأن يستثمروا علاقاتهم مع أمريكا من أجل إطلاق سراح الدكتور أبو مرزوق في أقرب وقت.

وأتوجه بالنداء إلى كل أمريكي مخلص وصادق ومحب للإنسانية والعدل أن يقف مدافعاً عن القيم التي بني عليها دستور هذه الدولة متمثلاً ذلك في حماية حقوق أطفالنا وجاليتنا ومناهضة كافة أشكال التمييز والقهر الفكري والسياسي الذي تتعرض له الجالية العربية والمسلمة.

وأذكر الجميع بأنه إذا كانت أبواب البيت الأبيض في واشنطن قد اتسعت لاستقبال الضيف الزائر السيد جيرى آدمز قبل عدة شهور فمن حق هؤلاء الأطفال أن يستقبلوا أباهم في بيته ومحل إقامته وبين جيرانه في فرجينيا.

وبهذه المناسبة أعلن عن إنشاء صندوق خاص للدفاع عن الحقوق المدنية والإنسانية للدكتور أبو مرزوق وعائلته. ويحمل الصندوق اسم:

Marzoq Family Funds

وأطلب من كل مخلص أن يساهم بما يستطيع لدعم هذا الصندوق.

وختاماً أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأصدقاء وكل المخلصين الذين لم يترددوا في تقديم العون والاهتمام بهؤلاء الأطفال وخدمة قضية والدهم العادلة والإنسانية.

وأتوجه بشكر خاص إلى المؤسسات العربية والإسلامية ومسؤوليها على رعايتهم لهذا اللقاء، وفي مقدمتهم السيد عبد الرحمن العامودي رئيس AMC، والسيد خليل جهشان رئيس NAAA، والسيد جيمز زغبى رئيس AAT، ولكل من أسدى إلينا أي خدمة.

كما وأشكر صديق الأسرة السيد ياسر أبوشناق على ما يقدمه من خدمات إنسانية لهؤلاء الأطفال.

وأخيراً أشكركم جميعاً على حضوركم واهتمامكم

وحسبنا الله ونعم الوكيل



وثيقة رقم 5:

تقرير الدكتور أنيس فوزي قاسم حول
رحلته إلى نيويورك لدراسة قضية الدكتور
موسى أبو مرزوق⁵
1 تشرين الأول/ أكتوبر 1995

تقرير رحلة نيويورك

أولاً- الوقائع

1995/9/24: غادرت عمّان إلى نيويورك وكان

الوصول حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً في اليوم ذاته.

1995/9/25: اتصلت صباحاً مع المحامي ستانلي كوهين، ورتبت لقاءً معه الساعة
الواحدة بعد الظهر.

واتصلت بالسيدة نادية وكانت في الطريق إلى نيويورك مع أربعة من أطفالها
والسيد عبد الرحمن العامودي. ذكر السيد العامودي أنهم ذاهبون إلى السجن
لزيرة الدكتور موسى وأنا سنلتقي مع المحامي كوهين حوالي الثانية والرابع
بعد الظهر.

التقيت المحامي الساعة الواحدة وتبين أنه لا يمكن لي زيارة الدكتور موسى
باعتبار أن الطلب يجب أن يقدم قبل أسبوعين إلى إدارة السجن مع بيان اسم
الزائر وعنوانه وإن كان الزائر يقطن خارج الولايات المتحدة سوف تستغرق
عملية البحث عن خلفية الزائر فترة أطول. أفاد المحامي أنه لكي أتمكن
من زيارة الدكتور موسى يجب أن أبلغه برغبتي في الزيارة قبل أسبوعين
على الأقل.

⁵ وثيقة محفوظة، تقرير الدكتور أنيس فوزي قاسم، حول رحلته إلى نيويورك لدراسة قضية الدكتور
موسى أبو مرزوق، عمّان، 1995/10/1.

أفاد المحامي بما يلي:

1. إن قضية الدكتور موسى بدأت كقضية هجرة، وإنه حين كان عائداً إلى أميركا تم إيقافه في مطار نيويورك باعتبار أن وزارة الخارجية الأميركية كانت قد وضعت اسمه على قائمة غير المرغوب دخولهم إلى الولايات المتحدة.
2. تقدم المحامي بالوكالة من الدكتور موسى باعتراض على سند من أن الأجنبي المقيم إقامة دائمة في الولايات المتحدة يجب أن يسمح له بالدخول. وإن كان لدى الحكومة أية شكوك في سلوكه أو تخوف من سلوكه حين يدخل البلاد، فيجب عليها إبراز ما لديها من مستندات.
3. في أثناء تبادل المذكرات بين محامي الحكومة ومحامي الدكتور موسى، تقدمت إسرائيل بطلب إلى الحكومة الفيدرالية تطلب فيه احتجاز الدكتور موسى لأنه مطلوب استرداده في إسرائيل. وصلت الشكوى الإسرائيلية وتسرد فيها مزاعم عن اشتراك الدكتور مرزوق في أعمال إرهابية، وأنه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.
4. بسبب هذه المطالبة الإسرائيلية، توقف النظر في قضية المهاجرة، ويقول محامي الحكومة إن نجحت قضية الاسترداد فإن دعوى المهاجرة تصبح بلا جدوى. والمناظرة ما زالت قائمة ما بين محامي الحكومة ومحامي الدكتور موسى حول هذه النقطة.
5. طبقاً لاتفاقية استرداد المجرمين، فإن على إسرائيل أن تتقدم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم طلب احتجاز الدكتور موسى، بملف تبين فيه الوقائع والمستندات المؤيدة لمطالبتها بالاسترداد. تنتهي هذه المدة في 10 أكتوبر 1995. فإن تخلفت الحكومة الإسرائيلية، اعتبرت وكأنها قد سحبت طلبها ويتم إسقاط الدعوى بالاسترداد.
6. يعمل المحامي حالياً على التقدم بمذكرة للمحكمة يطلب فيها الإفراج عن الدكتور موسى بالكفالة. ويود أن يقترح أن تكون الكفالة لـ(15) مليون



دولاراً. في اعتقاد المحامي أن طرحه لمثل هذا الرقم العالي، سوف يدخل في روع القاضي أن الدكتور موسى يتمتع بتأييد أناس عديدين وقادرين على رهن أموالهم افتداءً له. لقد تحدث المحامي مع السيد العامودي بشأن إذا كان بالإمكان للشركة الإسلامية التي سجلت المساجد المقامة في الولايات المتحدة باسمها من تقديم هذه الكفالة، وقد وعد السيد العامودي ببحث الموضوع من مجلس إدارة الشركة الإسلامية.

من المهم الإشارة هنا إلى أن موضوع الكفالة مشكوك في قبولها من قبل القاضي باعتبار أن الكفالات في قضايا الاسترداد غير مقبولة من حيث المبدأ.

7. من المتوقع أن يتقدم المحامي بطلبه للكفالة في 14 أكتوبر 1995.

8. المحكمة حددت جلسة 24 أكتوبر 1995 للنظر في القضية، أي بعد أسبوعين من التاريخ النهائي للحكومة الإسرائيلية من تقديم طلب الاسترداد مدعماً بالمستندات.

9. اجتمعت بالأخت نادية العشي والأستاذ العامودي بعد انتهاء زيارتهم للسجن، وكانت هناك مشاكل بين الدكتور موسى وإدارة السجن تمّ بحثها ما بين الأخ العامودي والإدارة منها أن الإدارة منعت الدكتور موسى من أخذ نسخة من القرآن معه حين يخرج من السجن إلى فترة الاستراحة، ووافقت الإدارة على الطلب.

وبسبب أن الدكتور موسى يعاني من مرض السكري، فقد طلب الأستاذ العامودي تخصيص وجبة غذاء خاصة بمرضى السكر، ووافقت الإدارة على الطلب. كذلك أبلغ الدكتور موسى بحضوره في مهمة خاصة بأمره، وأبدى ارتياحه كثيراً.

*9. رغب السيد العامودي في أن أقوم بزيارة واشنطن للاجتماع مع أعضاء اللجنة والتباحث معهم، وذكرت له أن ذلك يعتمد على عدة ظروف وعلى

* الرقم 9 مكرر في النص الأصلي للوثيقة.

مدى استكمال مهمة البحث والتقصي التي أود القيام بها أولاً هنا في نيويورك. ووعدته بالاتصال معه اليوم التالي مساءً.

1995/9/26: زهبت لزيارة المحامي عابدين جبارة وسألته عن معلوماته عن قضية الدكتور موسى. أفاد الأستاذ جبارة بأنه استلم مكالمة هاتفية يوم وصول الدكتور موسى إلى المطار واحتجازه، وبسبب انهماكه في قضية الشيخ عمر عبد الرحمن، ولاعتقاده أن قضية الدكتور موسى—بداية—كانت قضية مهاجرة، فقد أوصى أن يتولى القضية المحامي ستانلي كوهين.

وسألته عابدين إن كان كوهين ذا خبرة في قضايا الاسترداد فأجاب بالنفي. وسألته إن كان لديه الاستعداد في المساعدة في قضية الدكتور موسى بعد أن تطورت وتشابكت ما بين قضية الهجرة وقضية الاسترداد، فأجاب بأنه مستعد لا سيّما وأن قضية الشيخ عمر قاربت على الانتهاء.

واجتمعت مع الأستاذ رمزي كلارك، وهو وزير العدل السابق في عهد إدارة الرئيس ليندون جونسون، وهو على علم بالقضية، وقد استغرب أن لا أحد اتصل به باعتبار أنه ذو خبرة في قضايا الاسترداد ولا سيّما وأنه تولى قضيتي إبعاد لفلسطينيين.

واتصلت بالدكتور شريف بسيوني، وهو من أهم المراجع القانونية في قضايا الاسترداد وهو أستاذ في جامعة دي بول ومؤلف كتابين عن الموضوع، وهو على علم بقضية الدكتور موسى.

1995/9/27: عقدت اجتماعاً ثانياً مع المحامي كوهين وكان قد أرسل لي كافة المذكرات التي بحوزته عن القضية، وقرأتها، وناقشت معه الجوانب المختلفة من القضية على ضوء قراءاتي للأوراق.

اتصلت مع السيد عبد الرحمن العامودي وأفدته بأن لا ضرورة لي للقدوم إلى واشنطن لأنه من الضروري المبادرة لاتخاذ بعض الخطوات العاجلة والعودة إلى عمّان لطرح الخيارات والتوصيات للموكل.

ثانياً - في النتائج والتوصيات

1. النتائج:

المحامي كوهين، شاب في أول الأربعينات من عمره، وهو محام متخصص في القضايا الجزائية وقضايا الهجرة، إنه ملم بوقائع دعوى الدكتور موسى ويحفظها ويبدو عليه الحماس لموضوع الدكتور موسى ومتابعة أمره الصحية. المشكلة الواضحة من الحديث مع الأستاذ كوهين أنه غير ملم بقضايا الاسترداد، وهو الآن يدرس القضايا المتعلقة بهذا الموضوع ويتعلم عنها.

من أعضاء اللجنة العربية التي تساعد في قضية الدكتور موسى الأستاذ جورج سالم، وهو محام من أصل عربي وله علاقة قوية مع وزارة الخارجية الأميركية، وجيمس زغبى، وهو من مؤسسي التجمع العربي (لوبي عربي) وله علاقة قوية مع وزارة الخارجية كذلك. في اعتقادي أن هؤلاء وآخرين من أعضاء اللجنة بمن فيهم الأستاذ عبد الرحمن العامودي، يقومون بعمل جيد في الوقوف مع عائلة الدكتور موسى ودعمها وإعطاء الانطباع العام بأن الدكتور موسى ليس وحيداً وأن هناك مجموعة من الناس، من مختلف الميول والاتجاهات، تحتضن قضيته وتدافع عنه. لهذا فهم يستحقون الشكر والتقدير.

2. التوصيات:

إن قضايا الاسترداد هي بطبيعتها سياسية الشكل والمحتوى. إذ لا يكفي فيها الجوانب الفنية (الإشكاليات القانونية)، بل يجب أيضاً الإلمام بالجوانب السياسية المحيطة بها. الأستاذ كوهين لا خلفية سياسية له وغير ملمٌ بالنزاع الصهيوني العربي، ولا يدرك عمق المأساة الفلسطينية. هذه الجوانب معروفة تماماً للأستاذ رامزي كلارك وشريف بسيوني وعابدين جبارة وذلك بسبب خلفياتهم وممارساتهم في مثل هذه المسائل.

إن الوضع العام في الولايات المتحدة—وفي الغرب عموماً—هو التحامل على كل ما يسمى بقضايا الإرهاب. وإن التجاوزات القضائية "مقبولة" لدى الرأي العام ولدى القضاة. هنا منط الخطورة في قضية الدكتور موسى.

يضاف إلى تعقيدات قضية الدكتور موسى التعاون الواضح ما بين السلطات الأميركية والسلطات الإسرائيلية، ليس بسبب أن بينهما معاهدة لاسترداد المجرمين فحسب، بل بسبب التعاطف الأيديولوجي أيضاً فيما بينهم في كل المسائل المتعلقة بالعملية السياسية منذ أو سلو.

إن المذكرة الإسرائيلية الأولى المقدمة للسلطات الأميركية هزيلة لدرجة كبيرة لأنها لا تستند إلى وقائع وإنما إلى معلومات وأقوال مرسلة. حتى وإن كان الدكتور موسى قائداً سياسياً في حركة حماس فإن التعبير عن الرأي لا يؤثم عليه القانون. فمثلاً، يوجد في الولايات المتحدة قوانين تحرم تعدد الزوجات، ولكن القانون لا يجرم أي شخص يؤمن بتعدد الزوجات أو يبشر بنجاعة تعدد الزوجات. المهم هو الممارسة وليس الإعلان عن الرأي. الأول محرم والثاني مباح.

لذلك

فإني أقدم لكم التوصيات التالية:

1. يتم تعيين الأستاذ رامزي كلارك والبروفسور شريف بسيوني والأستاذ عابدين جبارة كمحامين للدكتور موسى وذلك فيما يتعلق بقضية الاسترداد.
2. يتم الاحتفاظ بالمحامي ستانلي كوهين كمحامٍ للدكتور موسى فيما يتعلق بقضية الهجرة.
3. يستمر الاتصال بالأخ عبد الرحمن العامودي وأعضاء اللجنة لأن تأثيراتهم القانونية ضئيلة، ولكن تأثيرهم الاجتماعي والسياسي مهم (أو في أسوأ الفروض، غير مؤذ).

وبالتوازي مع التوصيات أعلاه، فإنه يجب العمل على:

أ. المداخلة مع الحكومة الأردنية لاستخدام نفوذها مع الحكومة الإسرائيلية،

ب. والمداخلة مع السلطة الفلسطينية،

ج. والمداخلة مع وزارة الخارجية الإسرائيلية،



بحيث يكون موضوع المداخلات ما يلي:-

- إن استرداد الدكتور موسى سوف يعقد الأوضاع المعقدة أصلاً.
- إن الاسترداد سوف يدفع بالمزيد من التطرف من قبل أتباع الدكتور موسى.
- إذا تأخرت إسرائيل في تقديم طلب الاسترداد المشفوع بالمستندات سوف يبعد الحرج عن الحكومة الأمريكية وتضطر للإفراج عنه بحكم القانون.
- إذا اعتبرنا الدكتور موسى أنه موقوف بناءً على طلب الحكومة الإسرائيلية فإن الاتفاقية الأخيرة الموقعة في البيت الأبيض بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير تعالج المعتقلين والسجناء السياسيين المسجونين لدى إسرائيل أو المعتقلين بناءً على طلبها، وبالتالي يدخل الدكتور موسى تحت هذا التعريف.
- إن الدكتور موسى يعاني من مرض السكر وإن استمرار إيقافه سوف يؤزم وضعه الصحي وتصبح قضية الإفراج عنه أمراً ساخناً لدى منظمات حقوق الإنسان.
- للدكتور موسى عائلة معظمهم أطفال وأنهم يعاقبون على جرائم لم يثبت أن والدهم قد ارتكبها ولم تستطع إسرائيل إثباتها.

غادرت نيويورك الساعة الحادية عشر مساءً يوم 1995/9/27 ووصلت لندن الساعة العاشرة من صباح 1995/9/28 [1995]. ومكثت فيها يوم 1995/9/29، وعدت إلى عمّان يوم 1995/9/30. (الرحلة ستة أيام حيث تمّ عدم احتساب يوم 1995/9/29).

المحامي

أنيس فوزي قاسم

عمّان: 1995/10/1

وثيقة رقم 6:

رسالة مجلس المنظمات والجمعيات
الإسلامية في الأردن إلى رئيس الولايات
المتحدة الأمريكية بيل كلينتون لإطلاق
سراح الدكتور موسى أبو مرزوق⁶

23 تشرين الأول / أكتوبر 1995

مجلس المنظمات والجمعيات الإسلامية

عمّان - الأردن

التاريخ: 1416/5/29هـ

الموافق: 1995/10/23م



رسالة مفتوحة إلى -

فخافة الرئيس بيل كلنتون الموقر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

يهدى إليكم مجلس المنظمات والجمعيات الإسلامية بالأردن تحياته واحترامه مع أطيب تمنياته لفخامتكم بوفور الصحة ومزيد التوفيق في خدمة الشعب الأمريكي وقضايا حقوق الإنسان. وسمحوا لنا بأن نبدي أحياناً دهشتنا واعتراضنا على بعض تصرفات الإدارة الأمريكية في بلادها، تلك التصرفات التي تصطدم مع الحق والعدل وتتناقض مع القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان كمثل ما يحصل الآن مع الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس القسم السياسي بحركة حماس.

1. إن الدكتور أبو مرزوق أقام في الولايات المتحدة الأمريكية 14 عاماً حيث حصل على شهادة الماجستير ثم على شهادة الدكتوراه.

⁶ وثيقة محفوظة، مجلس المنظمات والجمعيات الإسلامية، عمّان، الأردن، رسالة مفتوحة إلى الرئيس بيل كلينتون، 1995/10/23.

ملاحظة: نص: رسالة مفتوحة إلى، ونص: Green Card مكتوبة في نص الوثيقة بخط اليد.

2. أربعة من أولاده يحملون الجنسية الأمريكية وهو وزوجته يحملان وثيقة الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة Green Card.
3. غادر الولايات المتحدة في أوائل عام 1993 حتى أواسط عام 1995 وكان خلال هذه الفترة يتردد على الولايات المتحدة لأن لديه بعض الأعمال الخاصة هناك. وآخر مرة زار بها الولايات المتحدة كانت في شهر كانون ثاني (يناير) عام 1995 ولم يعارضه ولم يسأله أحد.
4. في 95/7/25 فوجئ باعتقاله من قبل السلطات الأمريكية بتهمة تتعلق بإجراءات الهجرة ووثائقها ثم تحول الاعتقال إلى قضية سياسية وأمنية وتقدمت دولة إسرائيل إلى السلطات الأمريكية بطلب تسليمه إليها بموجب لائحة مكتوبة تبلغ ألف صفحة ولا يدري أحد ما سوف يحدث بعد ذلك.
5. إن الدكتور أبو مرزوق لم يرتكب جريمة على أرض الولايات المتحدة ولا ضد دولة إسرائيل ومهمته سياسية وطنية مقصورة على الدفاع عن وطنه وأرض آبائه وأجداده بالوسائل السلمية المشروعة التي أقرتها وثائق هيئة الأمم المتحدة وجميع الشرائع السماوية. وإن تحويله إلى القضاء ومحاكمته أمام إحدى المحاكم وإثارة ضجة إعلامية حوله واتهامه بأعمال وهمية لا أساس لها من الصحة كلها أمور تسيء إلى سمعة الولايات المتحدة الأمريكية ومركزها الدولي وشعاراتها الإنسانية التي تنادي بها وتدعو إليها في كل مكان فكيف إذن يمكن التوفيق بين الممارسة الفعلية والمبادئ والشعارات الأمريكية الإنسانية؟
6. إن العرب والمسلمين لديهم اعتقاد بأن الإدارة الأمريكية إنما تُحاكم الدكتور أبو مرزوق لحساب دولة إسرائيل وبطلب منها، وأن الولايات المتحدة تريد في النهاية اتخاذ القرار بتسليمه لدولة إسرائيل لتفعل به ما تشاء فهل أصبحت السلطات الأمريكية مجموعة من أفراد الشرطة مهمتها القبض على خصوم إسرائيل وتسليمهم إليها؟ إن هذا الأمر يتصادم مع كرامة الشعب الأمريكي وكرامة دولته، وكرامة تاريخه وكرامة قدراته العلمية وتفوقه الصناعي والفكري.

مما يزيد الأمر استغراباً أن الدكتور أبو مرزوق يحاكم الآن أمام قاضي ذكرت الأخبار أنه متعصب عنصرياً وحاقد على العرب والمسلمين ولا يتمتع بالنزاهة والعدالة والحياد.

سيادة الرئيس، إن الدكتور أبو مرزوق أشبه بالمواطن الأمريكي ولم يخرج على القانون ولم يرتكب جريمة ولا يقاوم بالسلاح ضد أعداء شعبه وهو مسؤول سياسي له كامل الحقوق والحرية لدى جميع شعوب ودول العالم ونتمنى على سيادة الرئيس إطلاق سراحه ومنحه حرية السفر إلى أي جهة يريد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مجلس المنظمات والجمعيات الإسلامية

الأمين العام

عبد اللطيف الصبيحي

وثيقة رقم 7:

رسالة من الدكتور أحمد يوسف إلى الدكتور موسى أبو مرزوق
في سجنه⁷

15 شباط/ فبراير 1996

(وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ)

إلى أخي الذي عرفته صبياً في حواري مدينة رفح، وتلميذاً تشاركنا معاً سنين الدراسة الأولى ومعاناة البؤس والتهجير بالمخيم، وجمعتنا مدينة بئر السبع الثانوية بكل ما فيها من شقاوة وشباب.. ثم ساقتنا الأقدار لنلتقي في مراحل مختلفة من الدراسة الجامعية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية..

إلى أخي الذي أعرف عنه رجاحة العقل، وطيبة الطبع، وأخلاقيات جيل صحابي جليل..

إلى أخي الذي تصادقنا في مسيرة ربع قرن أو تزيد، حملت أجمل الأمانى والذكريات..

إلى أخي.. إلى صديقي.. إلى أبي عمر..

هي الحياة ستمضي بلوها ومرها وتبقى صنائع البشر وأفكارهم تشهد لهم بالمكانة والخيرية فيما في الحياة من عمر مديد.

أخي أبا عمر..

لا أملك لك إلا الدعاء وجهد الاستطاعة في العمل، فمهما طغوا وحاولوا أن يلقوا في قلوبنا الرعب والفرع باعتقالك فلن تفت فينا العزائم، وستظل أحلامنا وعقائدنا تدفعنا إلى قبلة المسلمين الأولى ومعراج الرسول الكريم، فهناك يا أخي يتجسد الحلم والأمل والنجاة، وإن المئات من إخوانك في سجون الاحتلال على الطريق

⁷ وثيقة محفوظة، رسالة من الدكتور أحمد يوسف، غزة، إلى الدكتور موسى أبو مرزوق، سجن مانهاتن - نيويورك، 1996/2/15.

باقون، وفي درب المحنة سائرون، وليعلم الطغاة المحتلون ومن ينتصر لهم من
الظالمين بأن نهضة الشعب ليس تخدم بالسيف ولا تنثني لثقل الحديد..

فاصبر يا أعز الناس واحتسب/ وتذكر محنة نبي الله يوسف عليه السلام
ومعاناته في رحلته المشهودة من عذابات السجن إلى عذوبات الملك وعزه.

وكل عام وأنتم بخير...

الداعي لك بالفرج القريب/ أبو شيراز

د. أحمد يوسف

15 فبراير 1996

وثيقة رقم 8:

كلمة الدكتور موسى أبو مرزوق للشعب الأمريكي عشية مغادرته الولايات المتحدة الأمريكية⁸

7 أيار/ مايو 1997

لقد عشت في ديار الغرب أكثر من نصف حياتي منذ أن بلغت سن الرشد، وكانت الظروف التي أتت بي إلى الولايات المتحدة مشابهة



لظروف كثير من أبناء فلسطين الذين وجدوا أنفسهم بسبب الشتات الفلسطيني في أماكن لم تكن تخطر على البال، وكنا نسعى من أجل تحسين أوضاعنا من خلال الانكباب على التعليم وعلى الأسس الأخلاقية التي شجعتنا على الاستمرار في العمل من أجل التصدي للظلم الذي وقع ضد شعبنا ولم أكن يوماً ما من المسلمين بمقولة أن البشر ولدوا بطبيعتهم ميالين للشر والعنف أو أنهم سقطوا بسبب طبيعة الإنسان، ومع هذا فإن الفلسطينيين الأبرياء قد وجهاً بهجوم عنيف على أساس من هذه الذرائع وقد أدى إلصاق الصور النمطية بالمسلمين والفلسطينيين في الغرب إلى إضعاف حساسية كل من عامة الناس وصناع القرار تجاههم وما قضية اعتقالي وحبسي في سجن انفرادي لمدة سنتين دون ارتكابي لأي جرم إلا بسبب سوء المعاملة التي يجدها الفلسطيني في المجتمع الغربي.

وفي الوقت الذي أضع فيه محنتي ومعاناتي في السجن جانباً فإنني أقوم بذلك من أجل استمراري في النشاط المشروع شرعاً وقانوناً والذي سيؤدي إلى التركيز على إحقاق الحقوق الفلسطينية ومن أجل ذلك فإنني أترك صناع السياسة في أمريكا لصراعهم مع ضمائرهم بسبب إيقافي وحبسي وأعتقد أن الأمريكيين الذين

⁸ العدالة الأمريكية والضمير الغائب، كلمة د. أبو مرزوق للشعب الأمريكي عشية مغادرته الولايات المتحدة، صحيفة الرأي، عمان، 1997/5/7.

يعتبرون أنفسهم صناع القرارات المصيرية في العالم سيجدون أنه من الصعب عليهم أن يحسوا بالغبن الواقع على الفلسطينيين المضطهدين ومع هذا فإن ذلك لا يمكن أن يفسر التحيز الأمريكي الواضح لمصلحة إسرائيل كما أظهرته في مواقفها التي كان من آخرها استخدام حق النقض لثلاث مرات ضد قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة والتي كانت ستدين إسرائيل لانتهاكها للقانون الدولي ولتهديدها للسلام في المنطقة.

إن وصم وزارة العدل الأمريكية لي بالإرهاب لموقف غير أخلاقي وأن استمرارها في ملاحقتي قانونياً بأمر أو بتوصية من الإسرائيليين الذين يتمتعون بحصانة تحميهم من المساءلة القانونية لهو دليل آخر على ذلك الموقف غير الأخلاقي.

لا أستطيع القول بأنني غير حزين لما أصابني من خيبة الأمل ولكنني لم أكن أتوقع أقل من ذلك ومع ذلك فإن خيبة الأمل الحقيقية قد جاءتني من القضاء الأمريكي الذي تفخر أمريكا باستقلاليتها وهو القطاع المهم من النظام الأمريكي الذي يتكفل بتطبيق القوانين. إن موقف القاضي الفيدرالي كيفين دافي الذي عمل على تطويع القانون ليحكم علي بالترحيل وبعمله هذا فقد أدى إلى تعريض سمعته للشبهة وللشك وقاده حقه وحماقته لأن يصف مئات الآلاف من الفلسطينيين بأنهم مشاركون في مؤامرة إجرامية وقد أكد القاضي دافي في رأيه القانوني المكتوب أن القرار بترحيلي لم يكن وراءه دوافع سياسية وبأنني لست في نظره سجيناً سياسياً.

وقد استغلت إسرائيل القاضي كيفين دافي والقضاء الأمريكي لتقدمي للمحاكمة وإنني لأتساءل ماذا في وسع القاضي دافي أن يقوم به لو علم أنه بعد كل جهوده المضنية في صياغة رأيه القانوني الذي يتمثل في الـ 65 صفحة التي أعدها بأن الإسرائيليين سيتركوني أخرج من التوقيف طليقاً مع العلم بأن إسرائيل معروفة بمواقفها المتصلبة وبعدم التهاون مع الإرهابيين.

إن الموقف الإسرائيلي يضعف الفرضيات الأساسية التي تكونت على أساس منها دولة إسرائيل والتي لا زالت تعتمد عليها لاستمرارها إضافة إلى ذلك فإن هذا الموقف لا ينسجم مع نعمة الحكومة الإسرائيلية التي لم تنكر اغتيالها للقيادات

الفلسطينية الإسلامية والنشطاء الحركيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها من أمثال الدكتور فتحي الشقاقي والمهندس يحيى عياش ومن قبلهما أبو جهاد.

إضافة إلى ذلك فإن أي فرد يعرف تاريخ رئيس وزراء إسرائيل الحالي نتتياهو وقرأ كتابه يستطيع أن يبرهن على تناقض وتضارب الموقف الإسرائيلي وأتساءل الآن هل توصل الإسرائيليون إلى الاعتراف بحقيقة موقفي وبأنني رجل سياسة؟

ليس لدي أدنى شك بأن براءتي قد ثبتت وأني لأترك القاضي كيفين دافي وهو يتصارع مع الأمر ولماذا سحبت إسرائيل طلبها لمقاضاتي في الوقت الذي كان فيه مستعداً لأن يحكم علي بالسجن مدى الحياة. أما بالنسبة للقاضية كيمبا وود فقد ضاعت عليها فرصة أن تتبع ضميرها وأن تقوم بما يمليه عليها من موقف صائب وعادل ولم أقبل أخيراً بأن أخطر بالسماح للمحكمة الثانية للحكم ضدي وأن تضع السابقة القانونية التي كان بالإمكان أن تفعل الباب على حق الاستثناء السياسي لأصحاب القضايا ذات الأبعاد السياسية من السجناء والمعتقلين.

وأعبر عن أسفي لموقف الولايات المتحدة التي قبلت لنفسها راضية أن تتناسى متطلبات الموقف المحايد في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأذكرها بحقيقة أن حماس صوت مهم من أصوات الشعب الفلسطيني الذي أهملت حقوقه منذ إنشاء دولة إسرائيل ولماذا إذن تقوم عملية السلام الآن بالرغم من قصورها بتسليم أراض للفلسطينيين حتى ولو كان ذلك بدون الرضا الكامل؟ ألم يكونوا يستحقونها منذ ثلاثين عاماً مضت عندما اغتصبت منهم بالقوة؟ إن التمسك بفكرة أن حماس ليست إلا منظمة إرهابية سيؤدي بلا شك إلى المساس بالعلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة والفلسطينيين كما أن هناك خطراً مؤكداً من استمرارية الربط بين حماس وبين الإرهاب فهذا الأمر يلمح ضمناً إلى أن الدين الإسلامي يتغاضى أو يسمح بالإرهاب أو أن الفلسطينيين بطبيعتهم ميالون للعنف.

إن التفسير المقبول والبديل هو أن حماس التي يؤيدها الملايين من المسلمين والفلسطينيين في العالم تعمل على إصلاح الأخطاء التي ارتكبت ضد الفلسطينيين وحققهم المشروع في استرجاع ما اغتصب منهم.

إن الاضطهاد الواقع ضد الفلسطينيين وعجز العالم عن معالجته أو ضعف رغبته عن ذلك لن يستمر طويلاً ولن تستمر الحال على ما هي عليه في المنطقة على حساب الشعب الفلسطيني ولن تنجح المحاولات في تقسيمه وشرذمته.

وأؤكد لإسرائيل وللإسرائيليين بأنه ليس بإمكانكم تحقيق سلام زائف في الوقت الذي تغتصبون فيه الحقوق الفلسطينية.

وأود في هذه المناسبة أن أتقدم بالشكر إلى كل الذين وقفوا بجانبني في هذه المحنة وأخص بالذكر منهم السيد ستانلي كوهين الذي حمل ملف القضية في مراحلها الأولى وأثبت للعالم بأن الصراع القائم ليس بين الفلسطينيين واليهود—فهو ينتمي إلى الدين اليهودي—ولكنه صراع بين الحق والباطل كما أشكر المحامين السيد مايكل كينيدي والبروفسور شريف بسيوني لخبرتهما ولكانتهم المهنية الراقية فقد اضطلعوا بالقضية بأسلوب مميز لعله سيفتح عيون البعض كما أود شكر الأنسة موناسابن التي قامت بالتنسيق الكامل لشؤون قضيتي وكذلك الدكتور أنيس قاسم خبير القانون الدولي الذي بذل جهداً مشكوراً في متابعة قضيتي وتقديم النصح والمشورة من مقر إقامته بالشرق الأوسط.

كما أود شكر لجنة الدفاع التي تشكلت لنصرة قضيتي وكانت معي منذ البداية حتى النهاية ومن بينهم أخص بالذكر الأستاذ عبد الرحمن العمودي المدير التنفيذي للمجلس الإسلامي الأمريكي الذي وقف برجولة وشهامة يدافع عني بالرغم من الهجومات الحاقدة عليه وعلى المجلس وكذلك أصدقائي الدكتور ياسر بوشناق رئيس منظمة التضامن الدولي لحقوق الإنسان والدكتور أحمد يوسف المدير التنفيذي للمؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ”يسر“.

وشكري وتقديري الخاص لزوجتي نادية التي زادتها المحنة قوة وصلابة والتي قامت بأعمال ندر من يتوقعها من امرأة مسلمة. وأود أن أقدم شكري للموضوعية التي عولجت بها قضيتي في الصحف من أمثال نيويورك تايمز والمجلات من أمثال نيويورك ووقد كانت تجربتي مع وسائل الإعلام في أغلبها ذات نتائج إيجابية للتعريف بقضيتي والحركة التي أمثلها.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري للأردن ومصر اللذين تفهما قضيتي وعملاً على الوصول إلى حل لها وأخص بالذكر جلالة الملك الحسين الذي سعى مشكوراً لوضع نهاية عادلة لقضيتي ورحب بعودتي للإقامة في الأردن.

وأنتقدم بالشكر للألاف الذين كتبوا لي في زنزانتي وغمروني بمشاعرهم الإنسانية النبيلة وإلى الجمعيات والمؤسسات العربية والإسلامية التي أبدت اهتماماً مشكوراً بمتابعة قضيتي على المستويين الشعبي والرسمي وإلى كل الذين تبرعوا لتغطية نفقات القضية القانونية وإلى الذين أكرمونا بخالص دعائهم فجزاهم الله جميعاً كل خير وحفظهم من كل مكروه.

مرة أخرى فإن عزمي قد قويت وصلبت وقد زادتني تجربة السجن إصراراً على استمرار النضال من أجل الشعب الفلسطيني ولا بدّ للعدالة من أن تتغلب على الطغيان والاستبداد فتلك سنة ربانية لا تتخلف ” والله الأمر من قبل ومن بعد“.

4 مايو 1997م

وثيقة رقم 9:

بيان صحفي من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول الإفراج عن الدكتور موسى أبو مرزوق⁹

أيار/مايو 1997

بسم الله الرحمن الرحيم

وصل إلى العاصمة الأردنية (عمان) مساء يوم الإثنين 28 ذو الحجة 1417 هـ الموافق 6 أيار (مايو) 1997م، الأخ المجاهد الدكتور موسى أبو مرزوق، بعد احتجاز دام قرابة عامين في سجون الإدارة الأمريكية، أمضاها صابراً محتسباً عند الله سبحانه وتعالى المعاناة التي عاشها في زنزانه انفرادية وفي ظروف صعبة وإجراءات قانونية مجحفة وظالمة، كان واضحاً وجود دوافع سياسية خلفها، وتنسيق صهيوني - أمريكي بشأنها.

وإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ تهنيء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية وكل أحرار العالم بما منّ الله علينا وعلى الدكتور موسى بالإفراج عنه، فإنها تؤكد أن هذه النتيجة تمثل نصراً لحركة حماس ولشعبنا الفلسطيني المجاهد ولكل الشعوب العربية والإسلامية، كما أنها نصر لكل القضايا الإسلامية في مواجهة الظلم الأمريكي والغطرسة الصهيونية.

كما تؤكد حركة حماس أن الاعتقال لا يحاصر القضايا العادلة، ولا يصادر حق الشعوب في استرداد حقوقها، وهو لم ولن يثنيها عن المضي في طريقنا نحو تحرير الأرض والمقدسات.

وبهذه المناسبة تتقدم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بوافر الشكر والتقدير إلى كل من وقف معها وساندها خلال أزمة احتجاز الأخ المجاهد الدكتور موسى أبو مرزوق، وتخص بالذكر قادة وزعماء وحكومات الدول العربية والإسلامية،

⁹ وثيقة محفوظة، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المكتب الإعلامي، بيان صحفي من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول الإفراج عن الدكتور موسى أبو مرزوق، أيار/مايو 1997.



كما تتقدم بالشكر لقادة الفصائل والمنظمات السياسية والمهنية والنقابية الفلسطينية وفي مقدمتهم قادة وأعضاء تحالف القوى الفلسطينية، كما تتقدم بالشكر إلى قادة الحركات والأحزاب والهيئات والنقابات والفعاليات الإسلامية والقومية في العالم العربي والإسلامي وتخص بالذكر منهم جماعة الإخوان المسلمون في الأردن ومصر وبقية الدول العربية وحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وكذلك الأخوة الصحفيين والإعلاميين الذين تضامنوا مع قضية الدكتور أبو مرزوق العادلة.

كما تتقدم حركة حماس بالشكر الجزيل إلى هيئة الدفاع وفريق المحامين عن الدكتور أبو مرزوق الذين تابَعوا القضية وبذلوا جهوداً متواصلة ومشكورة، كما تشكر اللجنة الشعبية للدفاع عن قضية الدكتور أبو مرزوق في أمريكا، كما تتقدم بالشكر لأبناء شعبنا الفلسطيني وأبناء أمتنا العربية والإسلامية ولكل أحرار وشرفاء العالم الذين أبدوا تعاطفاً كبيراً مع الدكتور موسى أبو مرزوق أثناء احتجازه، وعبروا من خلال فعاليات إعلامية وجماهيرية عن مساندتهم لحركة (حماس) وقضية الدكتور أبو مرزوق واستنكارهم للخطوة الأمريكية الجائرة بحقه وبحق جهاد الشعب الفلسطيني ضد المحتل.

إن حركة حماس ترى في مواقف كل الذين سبق ذكرهم تعبيراً عن إيمانهم بعدالة القضية الفلسطينية وجهاد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ضد الاحتلال الصهيوني، وتعاهد الجميع على أن تبقى وفيه لهم مخلص لقصيتنا مهما عظمت التضحيات وغلا الثمن.

حركة المقاومة الإسلامية

حماس - المكتب الإعلامي

مايو (أيار) 1997م

وثيقة رقم 10 :



تغطية إخبارية للمؤتمر الصحفي للدكتور
موسى أبو مرزوق بعد إطلاق سراحه وعودته
من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن¹⁰

7 أيار/ مايو 1997

عمّان - من حمدان الحاج، وكمال زكارنة - قال الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء أن جلالة الملك الحسين كان قد وافق على استضافة الأردن للدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس لدواع إنسانية وبعد أن طلبت عائلته ذلك فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد طلبت من جانبها أن يعود السيد أبو مرزوق للأردن وعاد ليلة أمس الأول.

وأكد الدكتور المجالي في تصريح صحفي بدار رئاسة الوزراء صباح أمس أن كل إنسان يمارس عملاً لا يؤذي الأردن سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً فإن الأردن يسمح له بالبقاء فيه وممارسة حياته العادية بشكل طبيعي.

وقال الدكتور المجالي أن لا شروط على بقاء الدكتور أبو مرزوق في الأردن على أن يتصرف كأبي إنسان آخر. وقد رحب الدكتور المجالي بالسيد أبو مرزوق مادام يسير كما يسير أي شخص آخر ودونما أي شروط. مؤكداً أن بإمكان السيد أبو مرزوق أن يبقى في الأردن لأي مدة يريد.

من جانبه رحب الدكتور فايز الطراونة وزير الخارجية بوصول الدكتور أبو مرزوق.

ولدى سؤاله إن كان هناك شرط أردني لتسلمه قال الدكتور الطراونة أنه لا يوجد شروط إذ أننا نحن طلبنا من الولايات المتحدة الأمريكية تقديم طلب مكتوب لهذا الأمر بعد أن يكونوا قد أنهوا إجراءاتهم القانونية.

¹⁰ في مؤتمره الصحفي: أبو مرزوق: أشكر الحسين واتطلع لقائه، صحيفة الدستور، عمّان، 1997/5/7. وانظر أيضاً: الرأي، 1997/5/7.

وفي الواقع فقد قاموا بتزويدنا بهذا الطلب المكتوب وكما تعلمون فإن جلالته الملك الحسين قد أشار ولاعتبارات وأسباب إنسانية إلى أن الأردن سوف يقبل استضافة أبو مرزوق وهذا بالضبط ما حدث وقد وصل أبو مرزوق في وقت متأخر من ليلة أول أمس وكل شيء تم بشكل سلس وهذا ترحيل وإبعاد وليس تسليمًا.

ولدى سؤاله إن كانت إقامة أبو مرزوق دائمة وهل سيسمح له بممارسة أعمال سياسية، قال الدكتور الطراونة قمنا باستضافة السيد أبو مرزوق ويمكنه أن يزاو حياته العادية وفقاً لقوانيننا ومن السابق لأوانه الحكم على ذلك أو الحديث عن أمر لم يحصل بعد.

وقال الدكتور الطراونة أن السيد أبو مرزوق سوف يعامل باحترام وسوف يعيش في الأردن وفقاً لهذه المبادئ.

ولدى سؤاله إن كان سيسمح له بمغادرة الأردن قال الدكتور الطراونة أنه رجل حر وهو ليس محتجزاً في الأردن وإننا نتعامل معه كما اتفقنا مع الدولة التي كانت تحتجزه وهو ليس محتجزاً بل هو رجل حر.

وفي مؤتمر صحفي عقده في منزله في عمان، أعرب الدكتور أبو مرزوق عن شكره وامتنانه لجلالة الملك الحسين والحكومة الأردنية والشعب الأردني الكريم والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والحكومة المصرية وكل من ساهم في هذه القضية العادلة والوقوف إلى جانب الحق والعدالة.

وأضاف أن قضيته كانت الأبرز في هذه المرحلة بعد عملية الإبعاد التي قامت بها إسرائيل بحق قيادات حركة حماس إلى مرج الزهور في لبنان مشيراً إلى أن عمليات الإبعاد والاعتقال ضد أبناء شعبنا لم تنته والادعاءات والتلفيق ضد قيادات حركة حماس التي تعبر عن طموحات وأمانى الشعب الفلسطيني وتجسيد الحق والأمل في نفوس شعبنا المناضل.

وقال إن رؤية حماس لحقوق الشعب الفلسطيني وكيفية تحقيقها كانت صحيحة وموقفها سليم وسوف تأخذ مصداقية أكبر في التعبير عن طموحات وأمانى الشعب الفلسطيني.

وحول ظروف الإفراج عنه قال د. أبو مرزوق أنه لا يوجد شيء اسمه إفراج بعد أن سحب الاستئناف وإنهاء قضية الطلب من الجانب الإسرائيلي بتسليمه لإسرائيل، مشيراً إلى أنه كان من المفروض أن ينهي القضاء الأميركي هذه القضية في حينه، أي بعد 60 يوماً من اعتقاله، إلا أن السلطات الأميركية حولت القضية إلى دائرة الهجرة وجرى تأجيلها كثيراً. وقال لقد تنازلت عن حقي بالإقامة في الولايات المتحدة مقابل إطلاق سراحي وعدم رفع قضية على الإدارة الأميركية وعدم السماح لي بالسفر إلى الولايات المتحدة وعدم ممارسة أميركا أي ضغط على أية دولة بخصوص قضيتي، موضحاً أن هذه الشروط الأربعة كانت مضمون الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بينه وبين الإدارة الأميركية على أن يتم الإفراج عنه خلال أسبوعين من توقيعها وأن لا يعلن عنها إلا بعد إطلاق سراحه.. وقال أنه سيقوم في الأردن.

وأكد أن الدوافع التي جعلته يناضل من أجل تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني ما زالت موجودة وما زال أمامه الكثير لخدمة شعبه ووطنه. وقال لا يوجد مشاكل مع أسرته فهي لديها الجنسية الأميركية.

وفي معرض رده على سؤال حول إمكانية مشاركة حركة حماس بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قال د. أبو مرزوق أن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى السلام أكثر من أي شعب آخر، مشيراً إلى أنه ليس المطلوب بحد ذاته التفاوض كهدف.. وإنما الهدف الرئيسي هو إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه وتمكينه من تحقيق آماله والاعتراف بحق هذا الشعب واعتراف الأطراف التي تسببت بما لحق به من أضرار وخسائر قبل أية قضية أخرى.

وأكد أن الحكومة الأردنية لم تفرض عليه أية شروط مقابل استضافته في الأردن مشيراً إلى أن أحد بنود الاتفاقية التي وقعها مع الإدارة الأميركية تنص على عدم ممارسة الإدارة الأميركية أي ضغط على الدولة المضيفة له.

وقال إن الشكل والمضمون السياسي الذي يمارسه يحقق تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني موضحاً أن حركة حماس لا تتحدث عن المواقع الإدارية والسياسية فيها.

وأضاف أنه لم يمنح الجنسية الأردنية وأن هذا الموضوع غير مطروح حالياً وأن القانون الأردني لا يمنع من يقيم على أرضيه ممارسة العمل السياسي.

وعن تقييمه للشعب وللحكومة الأمريكية أثناء اعتقاله هناك قال أن هناك فرقاً بين الشعب الأمريكي الودود وبين الحكومة الأمريكية التي تعمل وفقاً للمصالح الإسرائيلية وتتجاهل الحقوق الفلسطينية وأن المشكلة كانت مع الحكومة الأميركية مشيراً إلى أنه كان يعتبر نفسه سجيناً سياسياً لعدم وجود أي اتهام رسمي موجه ضده لدى الإدارة الأميركية وحتى في دائرة الهجرة عندما تمت الاتفاقية لترحيله من أمريكا لم يجدوا سبباً مقنعاً لسحب الجنسية منه وأشار إلى نقطتين هامتين في هذا الموضوع "التسفير" أنه جاء بعد الاعتقال وتأخروا في البحث عن الأسباب وأنهم تجنبوا إجراء أية محاكمة علنية له وإنما كانت جميع المحاكمات تجري بصورة سرية واشترطوا عدم حديثه حول الموضوع إلا بعد ترحيله وقال ادعوا أنني إرهابي وهذا عكس سياستهم التي تقضي بعدم توقيع اتفاقيات مع الإرهابيين وتساءل: إذا كنت إرهابياً كيف وقعوا معي اتفاقية؟!

وحول احتمال توجهه إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية أو أية دولة أخرى قال د. أبو مرزوق أنه لا شروط للحكومة الأميركية على تحركه إلى أي مكان مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية صادرت جميع أوراقه ووثائقه الشخصية وتركت معه فقط وثيقة سفر مصرية.

وفي رده على سؤال يتعلق بخروجه من الأردن قبل اعتقاله في الولايات المتحدة قال إن الأردن لم يبعثني من أرضيه وإنما طلب مني الخروج وقد كان وجودي في الأردن ضمن اتفاق مع الحكومة الأردنية في ذلك الوقت ينص على مغادرتي الأردن بناء على طلب أحد الطرفين.. أنا أو الحكومة الأردنية.

وحول قراره باختيار الذهاب إلى السجون الإسرائيلية واعتبار ذلك مغامرة قال لا يوجد شيء في السياسة اسمه مغامرة وأن سحب استئنائه كان مدروساً ومحسوباً بدقة وكان لديه الاستعداد الدخول إلى المعتقلات الإسرائيلية وأن يسجن بين أبناء شعبه المعتقلين فيها مقابل عدم بقاءه بين المعتقلين المجرمين في السجون

الأميركية.. وقال لو كانت إسرائيل تملك الأدلة الكافية على محاكمته وإدانته في إسرائيل لما تراجعت عن طلبها بتسليمه لها مؤكداً أن الاتهامات الإسرائيلية الموجهة له بدون أدلة وليس لها أساس من الصحة وهي زائفة تماماً.

وحول عودته ليتبوأ موقعاً قيادياً في حماس قال د. أبو مرزوق أن حركة حماس تمثل طموحات الشعب الفلسطيني ومن يبذل الجهد في هذا الإطار ليس بالضرورة أن يكون له موقع مشيراً إلى أن أعلى الصفات هي تلك التي يحملها المعتقلون وخاصة الشيخ أحمد ياسين.

وأوضح أنه كان يعتبر نفسه معتقلاً كبقية المعتقلين في أمريكا وفي الغالب كان يفضل عدم الحديث عن ظروف اعتقاله لأنها إحساس داخلي ذاتي شخصي مر بها الآلاف من أبناء شعبنا وهو واحد منهم.

وعن عودته إلى فلسطين قال إن إسرائيل رفضت السماح له بالعودة إلى غزة مؤكداً أن العودة للوطن هدف مقدس يسعى له كل فلسطيني وأنه مطلوب من كافة أبناء شعبنا بذل أقصى الجهود من أجل العودة إلى الوطن وأن النضال الفلسطيني يكرس هذا الهدف.

وحول اتصال أبو عمار معه قال إن الرئيس الفلسطيني اتصل مع أهله في غزة واستفسر من والده وأخيه عن أحواله وأن لا مشكلة بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب وجوده في الأردن، مشيراً إلى أن هذا الموضوع جرى بحثه بين جلالة الملك الحسين والرئيس ياسر عرفات مؤكداً أن حماس نعم الصديق الحميم لكل من يخدم أهداف الشعب الفلسطيني ولا يتنازل عن حقوقه الثابتة.

ونفى وجود أية صفقات بين حماس والإدارة الأميركية موضحاً أن شروط الاتفاقية التي وقعها مع الإدارة الأميركية مقابل إطلاق سراحه لم تكن ابتزازاً وقد اتخذ قراره بمغادرة أمريكا منذ الشهر الأول من اعتقاله وعدم الاحتفاظ بأية وثائق أمريكية وقال إن هدفه استعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

وأوضح أن حماس لا تهدف للتعرض إلى المدنيين وأن الأحداث التي كان يصاب فيها مدنيون إسرائيليون كانت تأتي بعد أحداث تتلو أحداثاً مماثلة تُسبب خسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين أكثر من الطرف الآخر.



وثنى الموقف الأردني الذي رفض الشروط التي حملها رئيس الـ"أف بي أي" وقال أتطلع إلى لقاء جلالة الملك الحسين في أقرب وقت ممكن وأشار إلى أن شروط رئيس الـ"أف بي أي" تضمنت عدم زيارتي للدول التي تضعها أمريكا على القائمة السوداء مثل السودان وإيران وليبيا وغيرها واعتزالي العمل السياسي وإدانتني للأعمال التي يقوم بها أبناء شعبنا الفلسطيني في فلسطين وقال إنه بعد توقيع الاتفاقية التي تم بموجبها إطلاق سراحه أرسلت الإدارة الأميركية طلباً إلى الأردن حول الاستعداد والقبول باستضافتي وكان جواب الأردن إيجابياً وتمّ تحيلي إلى عمّان.

وعن موقفه من العمليات العسكرية التي تقوم بها حماس ضدّ إسرائيل قال د. أبو مرزوق أن المطلوب إزالة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذه العمليات مشيراً إلى أن لتراجع إسرائيل عن المطالبة بتسليمه إليها، أكثر من دوافع سياسية فهناك التخوف من ردة فعل الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى الدوافع القضائية فهم لا يملكون الأدلة التي تدينه وكانوا يخشون براءته التي تعني براءة حركة حماس وحاولوا التخلص من القضية بهذه الطريقة وقال أن حماس انتصرت في قضية الإبعاد وعدم التسليم.

وحول تراجع العملية السلمية قال إن سبب ذلك يعود إلى سياسة نتنها هو الذي يحاول القفز عن اتفاقات أوسلو وسياسته الاستيطانية مشيراً إلى أن اتفاقات أوسلو لم تعد موجودة وقال إن الخروج من الأزمة يتمثل باعتراف الطرف الآخر بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه.

وقال إن حماس حريصة على وحدة الشعب الفلسطيني وإن الخلافات مرفوضة داخل صفوف شعبنا وأن التجارب التي مرّ بها الشعب الفلسطيني كانت تتعرض للإجهاض بسبب الخلافات الداخلية وأنه لا نية لحركة حماس لخلق أية خلافات داخلية إذ ستبقى تدافع عن مصالح شعبنا ولا ترضى بانتهاك حقوقه وهي مع الحوار الوطني الفلسطيني الجاد والبناء.

وثيقة رقم 11 :

أول مقابلة صحفية مع الدكتور موسى أبو مرزوق بعد إطلاق سراحه وعودته إلى الأردن¹¹

7 أيار/ مايو 1997



عمّان - الرأي - قبل عامين غادر الدكتور أبو مرزوق (46 عاماً) مطار الملكة علياء بصمت تودعه دموع أطفاله الستة وزوجته وعدد من القيادات الإسلامية. قال يومها "ليست لنا قضية مع الأردن أو أي بلد عربي قضيتنا مع الاحتلال الإسرائيلي" لم يكن حينها يتوقع أن يعود بطلب أمريكي إلى مطار عمّان العسكري على متن طائرة عسكرية أمريكية خاصة محاطاً بـ 12 من رجال الأمن والهجرة الأمريكيين وسط اهتمام إعلامي بالغ.

يعود أبو مرزوق إلى الأردن بعد أن أقام فيه منذ عام 1992 حوالي عام ونصف. وما زالت فلسطين في قلبه رغم أن الأميركيان، على غير العادة، لم يسمحوا له أن يمر عبر سمائها مغيراً خط سيرهم عن طريق سوريا.

والدكتور موسى أبو مرزوق ولد بعائلة فقيرة في مخيم رفح في قطاع غزة وحصل على شهادة الهندسة من جامعة القاهرة عام 1976، ونال درجة الدكتوراه في الهندسة من الولايات المتحدة التي أقام فيها حوالي 15 سنة طالباً وتاجراً.

ويصف الدكتور أبو مرزوق القضاء الأمريكي بأنه "ظالم بشكل لا يمكن تخيله" إلا أنه استغل فترة سجنه لبيان عدالة قضية الشعب الفلسطيني حيث كان يجري مقابلتين إعلاميتين خلال الأسبوع. ويقول أبو مرزوق "النيويورك

¹¹ زعيم حماس السياسي السابق يتحدث -للرأي- د. أبو مرزوق: لا شروط لإقامتي في الأردن وممارسة حقي في خدمة شعبي، الرأي، 1997/5/7.

تاييمز التي يملكها اليهود نشرت عن القضية 20 مقالاً؛ 19 منها كان متعاطفاً معي وواحد ضدي، وخ.خ. أجرت معي 2 مقابلات رئيسية، وكان تأثير ذلك كبيراً على الإعلام“.

الدكتور أبو مرزوق خص ”الرأي“ في أول مقابلة صحفية في أول يوم يقضيه خارج السجن وكان هذا اللقاء.

– ما هي طبيعة إقامتك في الأردن، وهل ستمارس النشاط السياسي؟

أعتقد أن قرار جلالة الملك الحسين كان مقصوراً على الموافقة على الاستقبال بدون شروط، ومن المفروض أن لا تمارس الحكومة الأمريكية أي ضغط على أي حكومة كما جاء بالاتفاق معها قبل مغادرتي.

لا أعتقد أن هناك أي موانع لممارسة حقي الطبيعي في خدمة أبناء شعبي سواء كنت في الأردن وأي بلد آخر.

– ما أهم نقاط الاتفاق مع الحكومة الأمريكية؟

الاتفاق بيني وبين الحكومة الأمريكية أن أتنازل عن حقوقي في الإقامة في أمريكا، والامتناع خلال أسبوعين عن المقابلات الصحفية والإعلامية وعدم مقاضاة الحكومة الأمريكية. مقابل ذلك تلتزم الحكومة الأمريكية بعدم الضغط على أي دولة بسبب القضية.

– كيف تصف علاقتك مع السلطة الفلسطينية، خاصة أن هناك احتقانا في علاقة السلطة مع حماس؟

لا خيار بين أبناء الشعب الفلسطيني إلا أن يكون الحوار سبيلهم، وأن تكون خدمة الشعب الفلسطيني الهدف الأسمى الذي تسعى إليه جميع الأطراف سواء السلطة أو المعارضة في فلسطين يجب أن يكونوا في ركب واحد يسعون بكل قوة لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني.

من المعروف أن حركة حماس تخالف السلطة فيما أوصلت الشعب الفلسطيني إليه، ومن المفروض أن تعترف السلطة أن رؤية الحركة في الاتفاق الذي

أقدمت عليه السلطة رؤية صحيحة. في البداية اتهموا الحركة بأنها لا تملك خياراً والآن هم أنفسهم يتحدثون عن خيارات أخرى للشعب الفلسطيني غير خيار أو سلو.

من المفروض أن تنتبه السلطة إلى [مصادقية] مواقف الحركة، وأن يتفهموا تلك المواقف لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني.

– في رسالتك إلى الشعب الأمريكي تحدثت عن ”الصورة النمطية“ في ذهنهم عن الإسلام وربطه بالإرهاب، ما هو الإرهاب بنظرهم وهل لديهم تعريف له؟

(....)

قضية الإرهاب مرتبطة بالمصالح والموجود في موقع القوة هو الذي يحدد دائماً الوصف المعنوي والمادي للخصم ليحافظ على مكاناته ومصالحه.

إطلاق وصف الإرهاب من الأمريكيين مرتبط بتجديد مصالحهم. وأبلغ دليل على ذلك موقفهم من قضية الأكراد في العراق والأكراد في تركيا. الطرفان يحملان نفس الأفكار ونفس الأرض ونفس اللغة ونفس التطلعات في جهة يعتبرون إرهابيين وفي الجهة الأخرى يعتبرون مقاتلين من أجل الحرية ومناضلين.

من يتجه مع المصالح الأمريكية معفي من تهمة الإرهاب، ومن يعارض المصالح الأمريكية تهمة الإرهاب جاهزة له.

– إقامتكم في الأردن هل حددت بمدة معينة؟

قدمت إلى الأردن بناء على موافقة رسمية، ولم يكن هناك أي شرط فيما يتعلق بالإقامة؟

– ما موقعك الآن في حركة حماس بعد انتخاب رئيس آخر للمكتب السياسي (خالد مشعل)؟

الحركة لم تعتد أن تناقش في وسائل الإعلام المواقع الإدارية ومواقع العمل والتضحية من أجل القضية الفلسطينية.



- هناك حديث عن اعتزالك العمل السياسي؟
- هذا كان أحد الشروط التي حملها (...) * إلى الأردن ومصر، والبلدان رفضاً الفكرة لهزالتها.
- إذن لن تعتزل السياسة؟
- من الغريب أن الحكومة الأمريكية تريدني أن أعتزل السياسة وأحترف الإرهاب.
- نشرت الأهرام تقريراً عن صفقة بينك وبين الأميركيان تتناول اتصالات مع الإسرائيليين ما حقيقة ذلك؟
- لا يوجد شيء من هذا القبيل، وهي تسريبات رخيصة ليس لها من الحقيقة شيء.
- شكرت في رسالتك محاميك اليهودي ”كوهين“، ما موقفك من اليهودية كدين؟
- القضية الفلسطينية غير مرتبطة باليهود كديانة لكن الذي ربط اليهودية بالصراع، كون الحركة الصهيونية استغلت الدين اليهودي أداة فكرية وعقائدية لاغتصاب فلسطين. وبالتالي حركة الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه اصطدمت باليهود.
- أي جهة ولو كانت مسلمة اغتصبت حق الآخرين من المفروض على المسلمين أن يقوموا لاسترداد الحق المغتصب. فالاغتصاب غير مشروع بغض النظر عن العقيدة التي وراءه.
- أثناء وجودك في السجن نشرت لك تصريحات مسائرة بعملية السلام، هل تغير موقفك من العملية بعد السجن؟
- لا أعرف ماذا تعني بـ ”مسائرة“ لكن كنت وما زلت أقول أن الشعب الفلسطيني هو أكثر شعوب الأرض تطلعاً نحو السلام لأنه أكثر الشعوب معاناة من فقدان

* كلمة غير واضحة.

السلام. لكن ما هو محتوى السلام الذي ينشده الشعب الفلسطيني. فالسلام إن لم يكن عادلاً ويعيد حقوق الشعب الفلسطيني، لا معنى له. المشكلة ليست فيمن يتلفظ بكلمة السلام، فهناك من يتلفظ بها ويعني الاستمرار في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني لن يكون هناك سلام إلا عندما تأخذ كل جهة حقها بعدالة.

– هل ما تزال مؤمناً بخيار ”المقاومة“؟

القضية ليست خيارى الشخصي، القضية ما هو خيار الشعب الفلسطيني لأن الشعب الفلسطيني قبل أو أولد كان يقاوم الاحتلال وبعد موتى سيستمر بالمقاومة طالما هناك احتلال فهذا ليس خيارى أن يقاوم شعب من أجل حرته. حتى الذين وقعوا أو سلو عادوا يتحدثون عن خيار المقاومة.

– كيف ترى مستقبل عملية التسوية؟

الأولى بهذا السؤال الأطراف الأخرى التي قامت بالعملية وهم الآن على المحك، صحيح أن من الصعب التراجع عن كثير من الخطوات لأنه أصبح واقعاً على الأرض لكن الاستمرار بكل أبعاده بحاجة إلى نظرة متفحصة من جديد.

وثيقة رقم 12 :

شكر وتقدير من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لكل من
ساندها خلال أزمة احتجاز د. موسى أبو مرزوق¹²

[أيار/ مايو] 1997

شكر وتقدير

تتقدم حركة المقاومة الإسلامية «حماس»



بوافر الشكر والتقدير إلى كل من وقف معها وساندها خلال أزمة احتجاز
الأخ المجاهد الدكتور موسى أبو مرزوق
وتخص بالذكر
قادة وزعماء وحكومات الدول العربية والإسلامية

كما تتقدم بالشكر

لقادة الفصائل والمنظمات السياسية والمهنية والنقابية الفلسطينية
وفي مقدمتهم قادة وأعضاء تحالف القوى الفلسطينية

كما تتقدم بالشكر إلى

قادة الحركات والأحزاب والهيئات والنقابات والفعاليات الإسلامية والقومية في العالم العربي والإسلامي
وتخص بالذكر منهم جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومصر وبقية الدول العربية.. وحزب جبهة العمل
الإسلامي في الأردن.. وكذلك الصحفيين والإعلاميين الذين تضامنوا مع قضية الدكتور أبو مرزوق العادلة

كما تتقدم حركة حماس، بالشكر الجزيل إلى

هيئة الدفاع وفريق المحامين عن الدكتور أبو مرزوق
الذين تابَعوا القضية وبذلوا جهوداً متواصلة ومشكورة.. كما تشكر اللجنة الشعبية
للدفاع عن قضية الدكتور أبو مرزوق في أمريكا

كما تتقدم بالشكر لأبناء شعبنا الفلسطيني وأبناء أمتنا العربية والإسلامية ولكل أحرار وشرفاء
العالم الذين أبدوا تعاطفاً كبيراً مع الدكتور أبو مرزوق أثناء احتجازه وعُبروا من خلال
فعاليات إعلامية وجماهيرية عن مساندتهم لحركة حماس، وقضية الدكتور أبو مرزوق..
واستنكارهم للخطوة الأمريكية الجائرة بحقه وبحق جهاد الشعب الفلسطيني ضد المحتل

وإن حركة حماس، ترى في كل مواقف الذين سبق ذكرهم تعبيراً عن إيمانهم بعدالة
القضية الفلسطينية وجهاد حركة المقاومة الإسلامية حماس، ضد الاحتلال الصهيوني

وتعاهد الجميع على أن تبض وفيه لحم خالصه نخسيتنا وحملاً منعت التحريات وفلا الحسن

¹² وثيقة محفوظة، تهنئة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالإفراج عن د. موسى أبو مرزوق،
[أيار/ مايو] 1997.

وثيقة رقم 13 :

تهنئة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن حركة حماس
بإطلاق سراح الدكتور موسى أبو مرزوق¹³

8 أيار/ مايو 1997



¹³ تهنئة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الدستور، 8/5/1997.

وثيقة رقم 14 :

مشاهدات السيدة نادية العشي زوجة الدكتور أبو مرزوق
لرحلة الاعتقال ووقائعها¹⁴

في العشرين من يوليو 1995 انطلقت بنا السيارة من غزة إلى حاجز (إيرز) لدخول الأردن بعد زيارة للأهل في قطاع غزة، وعند الحاجز صمّم الجندي على رجوعنا لغزة وفصل عمر عن الهوية الإسرائيلية، وعمل هوية خاصة له؛ لأنه تعدى 16 عاماً. وحاولنا إقناعه أن عمره لا يتجاوز خمسة عشر عاماً، ولكنه زيادة في المناكفة والمعاناة لم يسمع، وأمرَ بإرجاعنا.

راجعنا الجوازات والجهة المعنية بذلك، فقالوا: لا يمكن فصله، وعدنا ثاني يوم وخرجنا فعلاً مع تغيير الجنود لدوامهم، ومشى الحال، ووصلنا الأردن في تمام الساعة التاسعة مساءً، بعد أن كنا غادرنا غزة يوم الجمعة فجراً.

وفاجأني صديق لنا أنه حجز لي والأولاد صباح السبت لأمریکا، فرفضت الفكرة وطلبت منه التأجيل، واضطر أن يحجز يوم الثلاثاء 7/25 إلى نيويورك بدلاً من واشنطن، وكان "أبو عمر" في الإمارات، وكان عنده إقامة، وأخبرته بأنني سأسافر الثلاثاء على نيويورك، فامتعض، وقال: ما بحب نيويورك.. لا حول ولا قوة إلا بالله.. قلت له: مش مشكلة، وتوكلت على الله.

1995/7/25، انطلقنا في شوارع عمّان، وكنتُ ألاحظ ضيقاً في وجه صديقنا السائق وهو يسلم على الأولاد، ويحملهم السلام لوالدهم، وقلت: أسبوعان بتهون وبتشوف أبو عمر—إن شاء الله—في سوريا، فقال: والله يا أختي أشعر بأن الغيبة ستكون طويلة هذه المرة. لم يخبرني أبو عمر أنه سيسافر معنا، لكن كان عندي شعور بذلك.

¹⁴ وثيقة محفوظة، مشاهدات الرحلة ووقائع الاعتقال، بقلم نادية العشي زوجة د. موسى أبو مرزوق، د.ت.

ركبنا الطائرة، ونزلت بنا في سوريا، فتخيلتُ أنه سيركب معنا من سوريا، وبقيت عيناى على القادمين وأنا في الطائرة، ولكن الطائرة غادرت سوريا ولم يأت. ونزلنا في لندن، وشعرتُ أنه لن يفاجئنا، وعنده بالتأكيد تخطيطُ ثانٍ، حيث إننا لا نتحدث بال تلفون عادة، فلا علم لي إلا أنني والأولاد سنسافر إلى أمريكا.. كنتُ في مطار لندن ألتفتُ يميناً وشمالاً، فسألني الأولاد ما لك في شيء؟ بابا راح يبجي معنا؟ قلت: لا شيء، وبعد نصف ساعة كنتُ أمشي (ربا) في المطار، لحق أحد الأبناء، وقال وهو فرحان: يا ماما.. بابا هنا حيسافر معنا، وهنا شعرتُ بدوران ومغص، حيث إنني لا أُرغب بسفره معنا، وكان لم يرنا والأولاد ما يقارب شهراً ونصف، واستجمعت قواى وذهبت لأسلم عليه، ورأيتُه وهو يسلم بحرارة المشتاق الفرحان باللقاء، وسألته ما الذي جاء بك، ونحن متفقون ألا تكون معنا هذه المرة؟! قال: ”ما هنتوش عليّ بعد رحلة غزة وإرجاعكم وتعبكم.. راجعت نفسي، وعزمت ألا أترك تكابدين رحلة السفر الطويلة مع الأولاد وحدك إلى أمريكا، وتحملين أعباء المسؤولية كاملة، فالأمر بدا صعباً عليك بالنسبة لي...“.

الترمت الصمت ولم أعلق.. كنت مسكونة بقلق خفي وألم وضيق إلى أن ركبنا الطائرة، ونام الأولاد.. عدت للحديث معه: ”إسرائيل ضغطت على الأردن، وقد تفعل نفس الشيء مع أمريكا أو لا سمح الله ممكن يحصل شيء سيء لا نريده أو.. أو.. أو.. فأمرىكا حريصة—كما تعلم—على إرضاء أولاد العم“.

فردّ قائلاً: أنا كل يوم كنت أصلي استخارة، وصار لي شهر هكذا، ولم أشعر إلا بانسراح الصدر للسفر معكم، وكل شيء بقدر من الرحمن، وأي شيء يحصل هو ”مقدّر ومكتوب“ ولا بدّ أن نصبر عليه، والخيرة دائماً فيما يختاره الله لنا، وانتقل للحديث عن غزة والأهل.

1995/7/25 مساءً بعد رحلة استمرت ثماني ساعات من لندن، وقبلها من عمان للندن ووقت الترانزيت، بعد ما يقارب 20 ساعة مرهقة من السفر حطت بنا الطائرة في مطار ”نيويورك“، وكان الجميع متعباً ومرهقاً.. وهنا، بدأت رحلة العذاب الحقيقية... جاءت الأسئلة الروتينية كم لك خارج أمريكا؟ ماذا تعمل؟ ما هو عنوانك؟ ثم وضعوا الجوازات جميعها في ملف أحمر، وقالوا: تفضلوا معنا..

وأخذونا لغرفة فيها 15-20 كرسيًا، وهي منطقة حجز، وجاءت أمريكية يبدو أنها من دائرة الهجرة والجنسية (INS) لتسألنا: كيف حصلت على الجرين كارد (الإقامة الدائمة في أمريكا)؟ فقلنا لها: عن طريق اليانصيب (Lottery)، وبدأت تسأل: كيف تقول إنك فلسطيني وجوازك مصري؟! هات كيف تفهمهم—وهم الجهلة بكل شيء لا يخصهم أو يخص شعوباً غيرهم—إننا من قطاع غزة، وأن قطاع غزة تشرف عليه مصر، وهي تعطي لأبنائنا وثائق سفر مصرية، ولكنها ليست جنسية... إلخ، والصراحة أخذوا حوالي ساعتين في موضوع الإقامة فاطمأننا قليلاً، حيث ظننا أن المشكلة هي موضوع إقامة، وعندما يفهموا بيمشي الحال، حيث إنهم لم يتعرضوا لأي مواضيع سياسية ولم يطرحوا أية أسئلة عن رئاسة المكتب السياسي أو حركة حماس.

لم تغادرني حالة القلق، حيث كانت نظراتهم ووجوههم وتلفوناتهم التي لم تتوقف أبداً توحي بأن هناك شيئاً يبعث على الريبة.. أي حالة ذعر وهلع انتابت الأولاد، وهم لا أكل ولا شرب ولا راحة، فقط انتظار!! كانوا ينظرون ويشاهدون كيف أن والدهم كانوا يأخذونه كل فترة إلى غرفة غير التي نحن فيها..

بعد ثلاث ساعات انتظار، أتى رجلان أحدهما أشقر والآخر عادي، وبدأوا يأخذون أبا عمّر لغرفة أخرى للتحقيق، وكل مرة يأخذ نصف ساعة إلى 45 دقيقة، ثم يعودون لنا.. وقال: إنهم سألوه عن حماس، فقلت له: ما خاب ظني.. كنت أسأله: ماذا سألوك؟ فيقول: لا تُكثري الأسئلة؛ لأنني—الآن—خلّصت منهم، وأكد سيعودون مرة ثانية للأسئلة، فاتركيني أفكر.. وفعلاً: أعادوها مرة واثنين وثلاثة.. وأخبرني أنهم سألوه عن موقعه في الحركة فأجابهم، وكذلك سألوه عن يحيى عياش، فقال إنه بطل..

حاولت أن أطلب منهم أكلاً للأطفال فرفضوا، وظهر على الأطفال الجوع والبرد (المطار مكيف وبارد جداً) والإرهاق، والآن [صار] لهم على الكراسي ست ساعات تقريباً، وقبلها رحلة طويلة، ولم يستجيبوا أبداً، إلى أن جاء عامل نظافة قد يكون هندياً أو باكستانياً، وقال: أعط فلوساً لشركة الطيران (Air British) وممكن تحضر لك طعاماً للأطفال، وهم مسؤولون عنكم، وعن خدمتكم حتى تدخلوا أمريكا.

وفعالاً؛ حضر الطعام لكن الجميع كان مرهقاً وشبه نائم على الكراسي، ولكني ضغطت على أبي عمر حتى لا يهبط السكري عنده، وكثرت التفونات ورناتهم كل ثانية.. وبدأ يظهر ارتباكهم في علامات استفسار على وجوههم، وكذلك توتر وقلق ونظرات مزعجة.. كل هذا يجري والأولاد يلاحظون، ولكننا نُهدئ من روعهم، ونقول: عادي؛ لأننا فلسطينيون، وبابا حماس، واليهود بيكرهونا، والأمريكان بحبوا اليهود، وبابا ما عليه أي شيء مش قانوني، فلا تخافوا.. ثم بدأوا يمنعونني من الخروج للحمام، حيث كان ”بلال“ خمس سنوات، و”ربا“ ثلاث سنوات، ويحتاجون للحمام كثيراً، خاصةً في وضعهم (القلق والبرد والتعب).

ثم أتوا وطلبوا أخذ بصماتي، بعد أن أخذوا بصمات أبي عمر، عندها تأكدت أن شيئاً سيئاً سيحصل، وهذه إجراءات غير طبيعية، وصارحتُ أبي عمر فحاول أن يخفف من قلقي.

ثم أخذوني و”ربا“ و”بلال“ لغرفة للتفتيش الدقيق، وأخذوا الأولاد الأكبر لغرفة أخرى، وأحضروا إناثاً لتفتيشي، حيث أمروني بخلع جميع الملابس كيوم ولدتنا أمهاتنا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بدا التعب على وجوهنا جميعاً، خاصةً أبو عمر بعد الأسئلة الكثيرة، وسمعت منهم (وثوتة) بالإنجليزية، وفهمت أنهم ينتظرون سيارة أو أحداً للقدوم إلى المطار، وفهمت أيضاً أنهم لا يريدون الأطفال أن يروا والدهم في لحظة أخذه معهم، فقلت لأبي عمر: شكلهم سيعتقلونك.

وفعالاً؛ دقائق حتى جاءوا وأخذوه على جنب، وقالوا له: يجب أن تخبر زوجتك والأطفال أنك لن تذهب معهم، وستبقى معنا؛ كي يراك قاضٍ غداً، ويبت في موضوع دخولك أمريكا.

فأنا سمعتهم، وأخبرت الأطفال، وحاولت أن أكون قوية حتى أهون عليهم وأقنعهم أنه شيء عادي، فش [لا توجد] مشكلة كبيرة بس بدها قرار عرض على قاضي. وسلمنا عليه وذهب، وأخبروني أنهم حجزوا لي غرفة في فندق، حيث أخبرتهم أنني لا أعرف شيئاً بنيويورك؛ لا شوارعها ولا فنادقها.. فقالوا: سيأتي

باص خاص (Service Shuttle) لأخذك والأولاد إلى الفندق.. وانطلقوا به، حيث إنهم لا يريدون الأطفال أن يروا والدهم وهو مكبّل وفي لحظة اعتقال.

أخذت الأولاد واتّجهت نحو الباب الخارجي، وتشاء الأقدار أن من أخذوا أبا عمر قد أخطأوا الطريق، وجاءوا إلى نفس المكان الذي كنا نحن فيه، ويصرخ الأولاد: بابا.. بابا.. ويحاول رفع يده ليسلم، ولكن كان القيد يمنعه، وكان هذا من أسوأ وأصعب اللحظات التي بقيت في ذاكرتنا ليومنا هذا، حيث كان مكبلاً، وأحدهم يمسك به من يمينه وآخر من شماله ومن خلفه، وفعلاً كانت تبدو القسوة منهم في تلك اللحظات.

اهتزّ الجسد وارتعش، وخارت الأقدام، ولكنني رفقت بالأولاد.. فمنّ لهم الآن ليقوّيهم ويثبتهم ويخفّف عنهم سواي؟ فتمالكْتُ أعصابي، وركبنا الباص للفندق بعد حوالي 26 ساعة سفر وعذاب.

كنتُ سألتهم: كيف لي أن أعرف عنه أو أتصل به؟ فقالوا: لا يمكنك الاتصال، ولكن هو سيحاول عندما يُسمح له بذلك، وهو في مركز اسمه (MCC)، وأنا لا أعرف ما هو هذا المركز؟ ولا أين؟ ولا مَنْ يسكنه؟، وكانت ليلة قاسيةً، والأولاد جوعى ومرضى، حاولتُ أن أطلب لهم إفطاراً من الفندق، وكان عبارة عن بيضة مسلوقة وكاسة حليب أو شاي وقطعة توست بـ 22 دولاراً، وفكرت كيف للأولاد أن يشبعوا؟ وكم دولار نحتاج بعد أكل الأردن (فول وفلافل وبندورة وفَتَات) شو بيضة ستفعل!!؟

فاتصلتُ بصديق بعمان له أخت بنيويورك وأخبرته ما جرى، وطلبتُ أن تأتي أخته وتحضر طعاماً للأولاد.. وفعلاً—جزاهم الله خيراً—جاءوا بالطعام هي وزوجها، وسألني زوجها: أين أبو عمر؟ وماذا قالوا لك؟، فقلت: قالوا في مركز اسمه (MCC)، فنظر لزوجته وبدا عليه القلق والانفعال، وقال: لا حول ولا قوة إلا بالله، قلت: ما هذا المكان؟ حاول إخفاء انزعاجه، ثم اعترف وقال: هذا سجن يُسجنُ فيه الخطيرون والمجرمون والمهربون الكبار، ونزل كلامه كالصاعقة، فقلت: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وبدأت الاتصال مع إخوة لنا في أمريكا ومسؤولي مؤسسات، وبدأوا بدورهم البحث عن المحامين المناسبين.. وبعد يومين، اتفقوا على محام في نيويورك اسمه "ستانلي كوهين"، وطلبوا مني أن أذهب وأقبله وأتعاقد معه.. ويا الله ما أصعب ذلك المشوار، نيويورك التي كنت أرفض أن أزورها لما أسمع عنها، حتى زيارة لا أريد، الآن أمشي في شوارع وحارات مرعبة مثل الأفلام، ونصل إلى بناية مرعبة تهيأ لي أن سكانها أشباح، ودخلت وفتحت باب الشقة، وإذا بكلب يقرب حجمه من حجمي، ويمسكه شاب أشقر شعره طويل ومنكوش، وقال لي الأخ الذي يرافقني وهو الأخ "ياسر" بأن هذا هو المحامي.. يا الله.. لك الله يا أبا عمر.. هذا هو المحامي.. يا الله ضعت يا أبا عمر.. ولكن الله لن يُضيعك.. يا الله إيش هالشكل، وكمان يهودي!! زيادة في الابتلاء، ما بال إخواننا لم يجدوا أفضل منه، لا حول ولا قوة إلا بالله.

وبدأت معاناة القضية وهي (Extradition)؛ يعني تسليم المجرمين من دولة لأخرى، وكل لحظة مفاجآت وصدمات وافتراءات وظلم.. أين هي الديمقراطية التي يتكلمون عنها؟! إذا كان المعني مسلماً إنس، فما بالك بمسلم فلسطيني؛ مجاهد ضد حبيبتهم "إسرائيل".

ومن محكمة إلى محكمة، ومن قاضٍ إلى قاضٍ يُلقن ما تريده الحكومة، ومن ظلم إلى ظلم في كل مرة يحكم بموافقة القاضي تسليمه لـ "إسرائيل".

مواقف لا تُنسى خلال العامين:

(1) لقاء سليم الزعنون:

علمت لجنة الدفاع عن "أبو مرزوق" بقدوم الأستاذ "سليم الزعنون" إلى واشنطن، فأخذت لي موعداً، وزرته وطماننا أن الأخ الرئيس أبا عمار بيتكلم مع الإسرائيليين والأمريكان وغيرهم، وإن شاء الله ما راح يصير تسليم.

(2) لقاء ياسر عرفات:

ثم بعد ذلك جاء في الأخبار عن قدوم الرئيس أبي عمار بنفسه إلى واشنطن، فبدأت اللجنة تخطط للقاءه. وحضر الرئيس، وكان مواعده مثلاً غداً يغادر واشنطن ولم يستطع أحد من اللجنة أخذ موعداً أو مقابلة مع عرفات، وفي آخر ليلة؛

أيّ أنه غداً سيغادر واشنطن، حاولت الاتصال مع أحد من اللجنة ولم أستطع، وأنا أريد مقابلة أبي عمّار.. كيف؟! لا أدري، ثم جاءتني فكرة بعد أن يئست من الانتظار وأخذ موعدي ولم تستطع اللجنة كذلك، وكانت الفكرة أن رفعت تلفوناً للسفارة الفلسطينية في واشنطن، وعرفت بنفسي، وقلت: إنه عندي موعد الليلة الساعة 10 مساءً مع الأخ الرئيس.. أحب أن أعرف هل الموعد قائم أم لا؟ لأنني علمت أنه سيسافر صباح الغد.. ثم انتظرت، وجاء الرد: نعم الموعد قائم وهو بالانتظار.. طبعاً: ما كان عندي موعد، لكن تمّ الآن أخذ موعد.. وحاولت التواصل مع أحد من اللجنة، لم أستطع.. ثم قرّرت أن أخذ أحد أبنائي ونطلب "تاكسي"؛ لأنه بالتأكيد يعرف العنوان، أمّا أنا فلا أعرف شيئاً في شوارع واشنطن. وتجهزتُ فإذا بالأخ "أحمد يوسف" يتصل ويرد عليّ، فأخبرته وقال: سأذهب معك، ثم وبينما نحن في الطريق اتصل أخوة من اللجنة، وذهبوا معنا، وقابلنا الرئيس. وكعادته، وصفات الملوك أو الرؤساء، دائماً مجاملون ويشعرون من أمامهم بالموذّة والحنية، وتكلم أنه لا نية عند الإسرائيليين لاستلام "أبي عمر"، وهو دائم التواصل مع المصريين والأردنيين، وكذلك الأمريكان والإسرائيليين. ومصر قبلت استقبال "موسى" وكذلك الأردن، لكن هو يفضل مصر حتى يُتاح بعد فترة له النزول لغزة، وطمانناً وأكد أنه لن يُسلم لـ "إسرائيل"، وهذا وعد من الأمريكان له شخصياً.

الآن بانّت القضية فيها تخوُّف من استلامه من قبل "إسرائيل" والأمريكان، حسب القانون لا يمكن أن يستمروا في اعتقاله ولا بدّ من الإفراج عنه، ولكن كيف وقد أمضت سنتين تقنع شعبها بأنه إرهابي ويُسلم لـ "إسرائيل"، فكيف الآن ستواجه شعبها وتتركه في شوارع "نيويورك" و"واشنطن" حراً طليقاً بريئاً، فكان هناك أزمة حقيقية في "إسرائيل" بعد عمليات يحيى عيَّاش، وخوف من زيادة العمليات للمطالبة بالإفراج عن مؤسس الحركة الشيخ "أحمد ياسين"، ثم إذا سلّم د. موسى ستكون العمليات للمطالبة أيضاً بالإفراج عن رئيس المكتب السياسي. فالتوجُّه عند الإسرائيليين ومن ينصحهم من المصريين والأردنيين بعدم تأزيم الوضع أكثر.

بعد ذلك وكل هذه التسريبات خرج الدكتور بقرار حاسم—قوي—مفاجئ، وللأمانة هذا كان رأيي الشخصي من أول يوم اعتقال، ولكن خالفه كل من حولنا في أمريكا والشرق والحركة وغزة فبقي صامداً، ثم قرّر أن يسحب الاستئناف، ولا يريد أن يبقى في محاكم أمريكا، وهو جاهز للذهاب لـ”إسرائيل“ ويحاكم هناك كأبي فلسطيني؛ لأنه يعلم أنه أمضى سنتين ظلماً وممكن أن تمتد لأربعين سنة أخرى وهو بين المحاكم، والقضية سياسية بحتة للضغط على ”حماس“ ولا تستند لقانون.

وفعلاً سحب الاستئناف، وقال لهم: أنتم الأمريكيان حكمتكم في محاكمتكم بالتسليم وأنا جاهز، هنا يجب قانونياً على ”إسرائيل“ أن تستلمه خلال 60 يوماً، مطلوب أن تبعث طائرتها وطاقماً لاستلامه، ولا يمكن بعد ذلك لأمريكا أن تبقى في السجن أكثر من 60 يوماً.

وهنا ظهر عدم رغبة ”إسرائيل“ وتخوفها، فقررت أنها لا تريد استلامه!! وهكذا أصبحت أمريكا متورطة، فماذا تفعل؟ فلجأت إلى طلب كان قدّمه د. موسى والمحامي أول يوم لاعتقاله، وترحيله لبلدٍ تقبله أي من الدول العربية وتنازله عن الجرين كارد (الإقامة الدائمة الأمريكية)، وكانت المحاكم رفضته في البداية؛ لأنها حولت القضية سياسية وإجرامية بعد طلب ”إسرائيل“ استلامه، وأوقفت قضية الهجرة التي اعتقل على أساسها في مطار نيويورك، وبدأت بالحوار مع المحامي على اتفاقية يتنازل فيها د. موسى عن الإقامة ويرحل لبلدٍ تقبله، وعملت الحكومة الأمريكية جاهدة مع مصر والأردن لاستقباله واشترطت التوقيع على معاهدة للتنازل عن الإقامة، حيث للعلم لمن لا يعلم أن القانون الأمريكي لا يجبر أبداً الدكتور على التنازل؛ لأنه لا يوجد أي سبب يمكن القانون من ذلك إلا إذا هو بنفسه تنازل، وكان الموعد بشرط أن تبقى سرية وإن خرجت للإعلام تلغى. وحدد موعد وذهبت وابني إلى نيويورك ننتظر دخول المحكمة، وإذا بالمحامي يقول: الحكومة ترفض إخراجه للمحكمة وقلقة عليه وتحتاج حراسة كثيرة وتأميناً كبيراً وقويّاً للمحكمة، ولم تستطع فعل ذلك..

بعد ساعات قررت الحكومة أن تعقد جلسة المحكمة في السجن نفسه حتى لا تعرّض حياته للخطر، وذهبتُ للسجن ودخلنا غرفة كنا نزوره فيها بالطابق التاسع، وقالوا: إن المحكمة ستُعقد هنا بالغرفة، الغرفة لها بابان: باب ندخل منه، وباب بالزاوية يأتون بالسجين منه من داخل السجن، ووُضعت طاولات على اليمين وفي صدر الغرفة وعلى اليسار والعلم الأمريكي. على اليمين، جلستُ وابني والمحامون، وفي صدر الغرفة القاضي ومن معه من المحكمة، وعلى اليسار فريق الحكومة من (FBI – CIA) يمثل وزارة العدل ووزارة الدفاع..

جلسنا ننتظر ترتيب الأوراق من جميع الأطراف، ووُضِعَ عمودٌ وعليه العلم الأمريكي على اليسار بين طاولة القاضي وطاولة الحكومة، ثم بعد أن تجهّزوا أوعزوا للسجّان بإحضار ”أبي عمر“، وعادةً لا يفتح السجّان إلا بعد أن يفكّ القيد من أقدام ويديّ الدكتور، ولكن حصل خطأً من شدة ارتباك السجّان، حيث لم يعتد أن يحضر شيئاً كهذا من قضاة وحكومة ومحكمة في غرفة في سجن، ففتحت الباب قبل رفع القيد، وكنتُ أنا وابني قد رأينا ”أبا عمر“ فسلمّ علينا قائلاً: السلام عليكم، وما أن سلمّ إلا والعلم المنصوب يقع على الأرض، حتى قبل أن نرد نحن السلام، ثم أغلق السجّان الباب ليكمل فكّ القيد، ثم يفتحه ثانياً ليدخل منه ”أبو عمر“، وما أن وقع العلم إلا بال عشرة اللي على طاولة الحكومة والقاضي والجميع ينقض ويسرعون لوضعه مرةً ثانيةً في مكانه، حيث للعلم أنه يجب رفع العلم في المحاكم الأمريكية ولا يمكن أن تُعقد جلسة بدونه؛ لأنهم يعتبرونه رمزَ العدالة..

فإن لم يوجد لا تكون عدالة، وبقوا ربع ساعة كل واحدٍ يمسه ويرفع يده عنه.. يقع ثم يحاول الآخر ثم الآخر، ويتكرر المشهد إلى أن غضب القاضي وقال: عندي محاكمات أخرى، ولا يمكن أن أنتظر أكثر، فقام أحدهم ولفّ العلم ووضعته تحت الطاولة، وكما قال المحامي أوّل محاكمة تُعقد في أمريكا بدون رفع العلم، ودخل ”أبو عمر“ وسأل ما هذا الصوت؟ كان صوتاً غريباً سمعته من مشي وركض فقلتُ له: ما أن سلمت علينا حتى وقع العلم، وحاولوا تكرار رفعه ولم يستطيعوا، فغضب القاضي واستعجلهم؛ لذلك تركوك خلف الباب حتى يكملوا تجهيز العلم

ثم لم يستطيعوا، وأنا قلت مازحة: والله خاف منك العَلَمَ ووقع؛ لأنهم كلهم وعَلَمهم ظَلَمَة، فضحك وضحكتُ وضحك ابني والمحامي.

وعقدت المحكمة ووقع "أبو عمر" الاتفاقية وانتهى كل شيء، وودعنا "أبو عمر"، وأخرجه السجان للزنزانة وأغلق الباب.. بدأ الجميع بلملمة أوراقه، وإذا بأحدهم يحاول أن يوقف العَلَمَ وينصبه، وإذا بالعَلَمَ يقف وينتصب، وكأن شيئاً لم يحصل فتعجبوا جميعاً، ووطنوا بالإنجليزية: ماذا يحصل؟ ما الذي يجري؟ وإذا بالقاضي ينظر إلي ويقول بالإنجليزية (I have no idea)؛ أي ما عندي فكرة شو اللي بيحصل.. فأجبت وأجاب المحامي: القضية لا عدل فيها، ويأبى العَلَمُ الوقوف والدكتور "أبو مرزوق" موجود.. وهذا نحن المسلمين نؤمن بأنها آية من الله ليُطمئن به قلوبنا على د. موسى، حيث كان يقول: لن أحصل على محاكمة عادلة في أمريكا، وهكذا تسقط العدالة ورمزها (العَلَم) ولا ترتفع أبداً بوجود المجاهدين المناضلين من أجل قضيتهم وشعوبهم مثل د. موسى.

نعود الآن إلى الستين (60) يوماً التي على "إسرائيل" استلامه خلالها، وبعد الاتفاقية أو المعاهدة على ترحيله كان هناك شرط أن يُرحل بملابس مدنية، وطلب مني المحامي أن أزوده بملابس وحذاء، حتى وإن قاموا بترحيله يجب أن يكون بملابسه المدنية، وليس بملابس السجن.

وفعلاً؛ زودته بكل ما طلب، وبقينا ننتظر الفرج، لا نعلم متى؟ ولا إلى أين سيرحل؟، واتفق معي د. موسى أنه بمجرد أن يخرجونه من السجن سيتصل بي أحد السجناء واسمه "جورج" ليخبرني بأنهم أخذوه، وكنت كل يوم أنتظر "جورج" أفندي، حيث إنهم كانوا يسمحوا بمكالمة على حسابي أنا من السجن، وفي يوم الأحد 5/4 صمم أصدقائنا الذهاب لرحلة على بحيرة قريبة من منطقتنا، وكنت لا أريد، وأشعر بضيق وقلق؛ خوفاً من أن يتراجع الأمريكيان عن الاتفاقية وترحيله، حيث كما أسلفت أن شرطهم أن تبقى سرية، وإذا سُرِّبت من أحد الطرفين ستكون لافية.. حقيقة، كل يوم كان يمضي أشعر وكأنه سنة.. صمم جيراننا وأصدقائنا على اصطحابي والذهاب معهم، فاستجبت، وأخذت الأطفال، ولعبوا وانبسطوا، وكنت من الظهر أحاول أن أكلم المحامي، حيث إنني اتفقت

معه—لأنه من سكان نيويورك—الذهابَ لأبي عمر كل يوم لنظمتن عليه؛ أي أنه موجود ووضعه جيد.. مكثتُ من الظهر وأنا أحاول أن أتواصل مع المحامي، ولكن هاتفه لم يرد أبداً.

ورجعنا من الرحلة، واستحم الأطفال وناموا، وصارت الساعة تقريباً 11 مساءً، وأنا أحاول الاتصال بالمحامي دون فائدة.. زاد قلقي، لكنني لا أستطيع عملَ شيء، ولا الحديث مع أي أحد، إلى أن غفيتَ عينايا من التعب، ورأيتَ نفسي في رؤيا أنا وجارتي على بحيرة.. وهناك من بعيد شخصٌ يفرق داخل الماء في البحيرة، ثم يخرج ويصرخ (help)؛ أي يطلب المساعدة..

وأنا في غفوتي هذه ومشهد البحيرة والغريق، إذا بالهاتف يرن ويوقظني، وإذا به المحامي الذي مكثتُ أكثر من 10 ساعات أحاول الاتصال به، فقلت: وينك؟ ليش ما بترد؟ وين أبو عمر وين؟..، قال: أنا الآن خرجتُ من السجن، حيث كنتُ من الظهر هناك، وأطلب مقابلة ”أبي عمر“، فيقولون لي: عنده مَحكمة!! وأنا لا أصدق كيف تعقد مَحكمة بدوني، وأنا محامي القضية؟! ولا أعلم عنها كيف محكمة ولم تنته من الظهر، والآن الدنيا ليل!! أعتقد يا ”أم عمر“ أنهم أخرجوه من السجن، فاتصلي بالمحامي ”شريف بسيوني“ أخبريه..

وفوراً اتصلتُ، فقال لي ”بسيوني“: أرجوك لا تخبري أحداً.. أخاف أنها حيلة، ويطلع الكلام منّا، وتلغى الاتفاقية، وأنا سأقوم ببعض الاتصالات، فاتصل فعلاً بالمحامي المؤكل في الأردن، واسمه ”أنيس قاسم“، ثم قال لي: لا علم له بشيء، أرجوك عدم إخبار أحد حتى الصباح، وسنرى ماذا نفعل.. لكم أن تتخلوا كيف سأقضي ليلة كهذه، الأولاد في سُبَاتٍ عميق بعد يوم الرحلة، لوحدي ألف في البيت وأدور.. اتصل العميد محمود ”أبو أحمد“؛ أخو الدكتور موسى، ولم أخبره، وأمضيتُ المكالمة بشكل عادي.. في الفجر اتصلتُ بأخي فقط؛ لأخفف عن نفسي ما انتابني من التوتر والقلق، ولكن دون إخباره بأي شيء.

في الساعة 6:30 صباحاً، كلمني المحامي ”بسيوني“، وقال: إنه الساعة الثامنة سيتواصل مع المدعي العام والحكومة الأمريكية، ولا تقلقي. ولكن أهل الأردن لا خبر عندهم عن أي شيء، بعد العاشرة صباحاً بدأتُ التلفونات من كل مكانٍ

للسؤال عن د. موسى من (صحفيين عرب وأجانب، أقارب، الأخوة في الحركة، أصحاب)، وكل ردي أنه لا علم لي بمكانه أو وضعه، وفعلاً لا علم لي. الساعة تقريباً 1-2-3 كان يتصل الأخ أبو الوليد ويستفسر إن كان شيءٌ جديدٌ أو أيُّ معلومة، لغاية 3:30 اتصل وقال: الآن جاء لهم خبرٌ عن طريق الأخ "بسام العموش" أن طائرةً أمريكيةً في سماء عمّان، وعلى متنها د. موسى، وبعد نصف ساعة سيكون د. موسى بينهم.. وفعلاً؛ بعد نصف ساعة، اتّصل أبو الوليد وقال: يا "أم عمر" احكي مع "أبي عمر".

بقلم: نادية العشي (أم عمر)



صورة تجمع د. موسى أبو مرزوق مع زوجته السيدة نادية العشي
وابنتهما رُبا

وثيقة رقم 15 :

شهادة د. موسى أبو مرزوق حول تأسيس كتائب الشهيد
عز الدين القسام¹⁵

أيلول/سبتمبر 2018

توطئة:

من المعروف أن د. موسى أبو مرزوق كان يقف خلف تأسيس كتائب الشهيد عز الدين القسام.. ونظراً لأهمية شهادته حول هذه المحطة المهمة من تاريخ حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أدرجنا ما تحدث به د. أبو مرزوق كرواية لتوثيق تلك المرحلة التي أنجبت هذه الوحدات العسكرية المقاتلة، والتي كرّست بعملياتها النوعية ثقة شعبنا بمفاهيم الجهاد والمقاومة، وعجّلت بخروج الاحتلال من قطاع غزة عام 2005. إن ملامح كتائب القسام وحضورها في مشهد النضال الفلسطيني، وعشق رجالها للشهادة، هو من يرسم لشعبنا وقضيتنا معالم الطريق لمشروع التحرير والعودة.

بسم الله الرحمن الرحيم

في عام 1989م، وعلى إثر قتل إيلان سعدون وأفي سبورتنس بتنفيذ مجموعة من حماس بقيادة محمد الشرايحة، تم اعتقال معظم الإخوة في قطاع غزة، ولم يبق إلا مجهولي الهوية الحركية عند الاحتلال، والمنفذان محمود المبحوح ومحمد نصار، وعلى إثرها عقدت العزم على السفر على وجه السرعة للقطاع.. كنت—آنذاك—أقيم في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة رستن/ ولاية لويزيانا. تحركت فوراً لمساعدة إخواني ومن تبقى منهم في القطاع، حيث انهار التنظيم بكامله، وانقطعت الاتصالات الداخلية والخارجية. نزلت إلى القاهرة في طريقي لغزة، وقد كان معبر رفح مفتوحاً على مدار الأسبوع في ذلك الوقت.

¹⁵ وثيقة محفوظة، شهادة د. موسى أبو مرزوق حول تأسيس كتائب عز الدين القسام، أيلول/سبتمبر 2018.

عند وصولي للقاهرة، حدثني الأخوان: الأخ د. خيرى الأغا، والأستاذ خالد مشعل، كل بشكل منفرد، وكان الهدف لهما من تلك الزيارة هو ثنيي عن الذهاب لغزة، لخطورة الوضع أولاً، وحتى لا يتم اعتقالي أيضاً، فاعتذرت لهما وأصررت على الذهاب مهما كان الثمن. وفعلاً؛ سافرت ومعى زوجتي والأولاد (عمر، وطارق، وأنس، ومحمد، وبلال)، ونزلت في رفح حيث تقيم أمي وأخواتي، ومن ساعة وصولي بحثت عن الإخوة الذين لم يتم اعتقالهم، وقابلت عدداً منهم، كيوسف شحاتة، وجمال أبو هاشم، وفؤاد النحال، وسيد أبو مسامح، وآخرين، ثم زرت غزة بشكل أساسي والمعسكرات، وخانيونس، والتقيت بعدد من الإخوة: المهندس سمير مخيرز، والدكتور يوسف زرقة، والمهندس سفيان أبو سمرة، وقد هالني حجم الكارثة التي حلت بإخواني، من حيث توقف العمل التنظيمي، والوجود الذي ارتسم على الوجوه بالشكل الذي لم أعده في زيارتي السابقة. ومن شدة التوجس والقلق، اعتذر عدد كبير من الإخوة من التعاون في تلك الفترة.

قررت العمل على إحياء التنظيم، وكان العمل التنظيمي والسياسي والإعلامي والعسكري والأمني في إدارة واحدة، هي المكتب العام، مما يجعل أي ضربة توجه لأي جزء من التنظيم تعني توقف كل الأعمال المنوطة بالمكتب الإداري.

حاولت الفصل وتوزيع المسؤوليات والأعمال، وخاصة المكتب الإداري، بحيث تقتصر مهماته على متابعة العمل التنظيمي والسياسي والإعلامي والعمل الجماهيري (الانتفاضة)، أما العمل الأمني والعمل العسكري فقد فصلتهما أيضاً عن المكتب الإداري، ثم أحييت جهاز الاتصال بالصفة الغربية، وكان يرأسه— آنذاك— د. خليل أبو ليلي.

وضعت على رأس المكتب الإداري الشيخ سيد أبو مسامح، وتم تشكيل المكتب الإداري من الإخوة: سيد أبو مسامح، وسمير مخيرز، وعماد الفالوجي وسفيان أبو سمرة، ويوسف زرقة، وأضاف إليهم الشيخ سيد أبو مسامح بعد سفري كل من المهندس يوسف الغريز، والأستاذ سعيد زعرب.

كما شكلت الجسم الأمني برئاسة الأخ سفيان أبو سمرة، والتقيت ببعض العاملين في حراسة الجامعة الإسلامية آنذاك، وشكلت منهم أول خلية تحت مسمى كتائب عز الدين القسام برئاسة الشهيد ياسر النمروطي رحمه الله، تمييزاً عن الجهاز القائم—آنذاك—باسم كتائب عبد الله عزام رحمه الله.

قمت بتزويد الإخوة الرئيسيين بموازنات للعمل، واعدت إياهم بالتواصل وهو ما كان، حيث تم إرسال الأخ محمد صلاح رحمه الله، وكان رجلاً شجاعاً مقداماً محباً للجهاد والمجاهدين، وله سيرة طيبة وصنائع منجزة في أفغانستان، وكان يحمل الجنسية الأمريكية، حيث تم إرساله للتواصل مع هذه المجموعات بالإضافة للعمل التنظيمي، وكان يزود التنظيم والمجموعات بالمال، إما بشكل نقدي مباشر يسلمه لهم يداً بيد، أو شيكات باسمي يتم بناءً عليها السحب من حسابي في الولايات المتحدة، وكان صرف الشيكات ميسوراً وبدون مقابل، وذلك لأن التجار الإسرائيليين كانوا يفضلون هذه الطريقة للتهرب الضريبي، وفتح حسابات بأمريكا، ووضع الشيكات فيها.

ومع انطلاقة العمل التنظيمي، التقى الشيخ سيد أبو مسامح بمجموعة في رفح في منتصف التسعينيات، وشكل خلية أخرى للقسام هناك، ومجموعة التقت من المقاومين في الوسطى وشكلوا أيضاً خلية هناك، وامتد عمل مجموعة غزة إلى الشمال.. وفي خانينونس، نشط الأخ النمروطي رحمه الله، الذي كان يسكن هناك.. اتصل الأخ محمد صلاح بعدد منهم، وزودهم بالموازنات والأموال والتعليمات اللازمة.

على إثر الإبعاد لمرج الزهور أواخر 1992م، التقيت بالأخ محمد صوالحة "أبو عبادة"، وكان مسئولاً سابقاً للضفة الغربية في تلك المرحلة من مطلع التسعينيات، بالإضافة للإخوة تيسير عمران، وعبد الخالق النتشة، وقد رشح لي الأخ صالح العاروري للعمل في الضفة الغربية كبداية.. وفعلاً؛ أرسلت الأخ محمد صلاح للضفة، ولم يكن من معلومة عن صالح العاروري سوى أنه طالب في الكلية الشرعية بالخليل. وبعد البحث، التقى به بتوفيق الله، وأعطاه مئة ألف دولار للعمل العسكري، وأعتقد أنه في حياته لم يمر عليه مبلغ كهذا، واشترى به أول ستة بنادق

للقسام في الضفة، وهنا اكتمل العمل القسامي في الضفة والقطاع.. وعند خروجي من غزة، زارني د. خيرى الأغا ليطمئن على العمل والإخوة، ومعرفة حقيقة ما يجري.

كما ذكرت، كان العمل العسكري الرسمي للحركة تحت مسمى كتائب عبد الله عزام، وحينها اخبرت د. خيرى بكل ما جرى، وبإعادتي للتنظيم ومسئوليه، وفصل الكتائب والأمن عن التنظيم وتوزيع الاختصاصات بين الإخوة، وتشكيل وحدات مختلفة للكتائب.. وبزيارتي للأستاذ حسن القيق في مدرسة اليتيم العربي، وربطي للتنظيم في غزة، والتنظيم في الضفة الغربية، واستئناف العمل الموحد في كل فلسطين، وكان الشيخ سيد أبو مسامح هو من يسافر للضفة للقاء الإخوة هناك، وطلبت منه (د. الأغا) مطلباً واحداً ألا يخبر أحداً عن الكتائب والعمل العسكري، حرصاً على عدم إغضاب المسئول العسكري في الحركة بأن شيئاً تم بعيداً عن كتائب عبد الله عزام، وثانياً لإعطاء فرصة لكتائب القسام بالعمل، وقد كان. وفي لقاء للقيادة في لندن بعد عام تقريباً، تم إبلاغ الإخوة بالترتيبات الجديدة، وسلمت مفاصل العمل المختلفة لأصحابها من المختصين.

وبخصوص الأخوين: محمود المبحوح ومحمد نصار، فقد تم تدبير أحد الشباب (عبد ربه أبو خوصة) للقيام بتهديبهما من قطاع غزة للخارج.

(انتهى)



فهرست

فهرست

- (أ)
- أبو ظبي، 109-110، 112، 123، 128،
 أبو عزة، عبد الله، 98، 120
 أبو عطايا، محمد، 343-345
 أبو عمرو، زياد، 317، 323
 أبو عويمر، موسى، 98، 100
 أبو عيادة، توفيق، 75، 109
 أبو عيدة، خليل، 101
 أبو غدة، عبد الفتاح، 128
 أبو فارس، محمد، 101، 128
 أبو الفتوح، عبد المنعم، 108
 أبو الفضل، خالد، 301، 325
 أبو كرش، صبحي، 80
 أبو مر، إبراهيم، 74
 أبو مراحيل، عبده، 80
 أبو مزروق، محمود (أبو أحمد)، 12-13،
 43، 49، 55-56، 60-61، 65-67،
 69-72، 85-88، 99، 132، 166، 263،
 265
 أبو مسامح، سيد، 143، 154-155، 159،
 281، 284، 287، 317، 343، 346
 أبو ميزر، محمد، 81
 أبو ندى، خميس، 74، 89
 أبو هاشم، جمال، 74
 الاتحاد الإسلامي لفلسطين، 34، 133-134،
 136-137، 147
 - مجلس الشورى، 134
 الاتحاد البرلماني العربي، 266
- أل رضوان، محمد زكي، 118
 أبو بكر، شكري، 134
 أبو جبارة، عمر، 98
 أبو حشيش، سعدي، 83
 أبو خوصة، محمود، 76
 أبو الخير، حسن، 59، 65
 أبو دية، عماد، 129-130، 133، 139
 أبو دية، محمد، 120
 أبو ربيع، مسلم، 118
 أبو ردينة، نبيل، 264-265
 أبو زربية، محمد، 118
 أبو زيد، طالب، 140
 أبو سالم، إبراهيم، 101
 أبو سردانة، عبد المنعم، 183
 أبو سفيان، حسن، 118
 أبو سلمية، جواد، 140
 أبو سلوت، محمد دياب، 100
 أبو سمرة، سفيان، 143، 155، 281، 284،
 287، 343، 346-347
 أبو شاويش، خليل، 100
 أبو شرخ، نبيل، 147
 أبو شمالة، محمد، 16
 أبو شنب، إسماعيل، 75، 89، 100،
 127-128، 317
 أبو طير، محمد، 138، 160

- الاتحاد السوفييتي، 111، 123
- اتحاد الطلبة العرب، 130
- اتحاد الطلبة المسلمين، 130، 150
- الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، 21
- اتفاق أوسلو، 83، 168، 178، 182، 185، 188، 236، 249، 261، 266، 270
- اتفاق القاهرة، 249
- اتفاقية الجلاء (1957)، 69
- اتفاقية كامب ديفيد، 116، 179
- الأجهزة الأمنية (السلطة الفلسطينية)، 262-264
- أحداث أيلول / سبتمبر (الأردن)، 80، 99، 109، 114، 166
- أحمد، حسين، 128
- أحمد، مكرم محمد، 106
- الإخوان المسلمون (عام)، 13، 34، 65، 72، 74، 80، 89، 91-92، 102-103، 105، 107-108، 110-112، 115-116، 124، 127، 133-134، 136، 202
- الإخوان المسلمون (الأردن)، 80، 91، 100، 111-112، 128، 135، 137، 156
- الإخوان المسلمون (اليمن)، 170
- الإخوان المسلمون (الإمارات)، 33، 110
- الإخوان المسلمون (أمريكا)، 34-35، 129، 137، 139، 142، 145
- الإخوان المسلمون (السودان)، 133
- الإخوان المسلمون (سورية)، 81، 93
- الإخوان المسلمون (فلسطين)، 13
- 32، 35، 73-76، 79-83، 88-93
- 97-104، 108-111، 113-120
- 135، 137-139، 157، 180، 240
- 266
- مجلس الشورى، 90، 92، 97
- الإخوان المسلمون (قطر)، 110
- الإخوان المسلمون (مصر)، 32، 88
- 90-92، 98، 101، 105، 108، 110
- 117
- مجلس الشورى، 92
- مكتب الإرشاد، 92، 97-98، 104
- الأردن، 10، 16، 20، 30، 32، 38، 43، 66، 71، 79-80، 83-85، 90-92، 97-101، 105، 107، 109-112، 114، 118، 128، 136-137، 141، 149، 153-156، 159، 161-162، 165-170، 172، 175، 181، 184، 186-188، 192-193، 205، 237-238، 248-249
- 257، 261-262، 265، 277، 279
- 316-317، 382-384، 388، 396
- 401، 403-404
- الحكومة الأردنية، 80، 192
- دائرة المخابرات العامة، 156، 165
- 167، 175، 188، 404
- مجلس النواب، 269، 403
- الأرغون، 46
- أركنساس، 129
- أريحا، 150، 175
- أريزونا، 129



- الأسد، حافظ، 86
 أمين، عبد الرحمن، 129، 139
 أسدود، 47، 49، 70
 الأناضولي، كارم، 106
 الإسكندرية، 100، 107
 الانتفاضة المباركة / الأولى، 140-141،
 الإسلامبولي، خالد، 107
 147، 156-158، 160، 166
 إسماعيل، علي محمود، 140
 161-162 الانتفاضة الثانية / الأقصى،
 انديانابولس، 130
 انديك، مارتن، 240، 263
 الأسمر، أحمد عبد المجيد، 80
 الأسمر، عبد الحميد، 118
 أوروبا، 35، 37، 153، 278
 الأسمر، عيسى، 89
 أوكلاهوما، 148
 الأشقر، عبد الحلیم، 150-151
 أولبرايت، مادلين، 372، 375، 388-389
 الأغا، أبو عمرو، 113
 أوهايو، 134
 الأغا، خيرى، 104، 113، 135-136،
 إيران، 33، 112، 115-116، 123، 153،
 141-143
 168، 202، 235، 383، 404
 - الحرس الثوري، 112
 الإفرنجي، محمد، 80-81
 أكرم، محمد، 124
 أفغانستان، 108، 111، 123، 127، 202
 أكلوهوما، 129
 أيرلندا، 325
 إيطاليا، 150-151، 154
 أيزنهاور، دوايت، 53
 الإمارات العربية المتحدة، 20، 23، 30،
 32-33، 37، 97، 104، 109-112،
 114، 116، 123-124، 127-128،
 إسحق، 283
 بار، إسحق، 283
 بارود، عبد الرحمن، 101
 باريس، 53
 باكستان، 103، 111، 123، 157، 202-204،
 الباشا، حسن، 106
 بدارنة، سعد، 343، 345
 البديري، مصباح، 86-88
 البرزنجي، جمال، 131
 البرعصي، إسماعيل، 124، 127، 324،
 348
 الأمدن (الأونروا)، 43، 48-50،
 57، 117
 أميدرور، يعقوب، 284

- البرقوني، سمير، 118
 بريطانيا/ المملكة المتحدة، 141-142،
 149، 154، 158، 191، 202، 237،
 317، 377، 382-383
 - الحكومة البريطانية، 377
 - القوات البريطانية، 48، 53، 81
 بيسسو، أسامة، 118
 بيسسو، سعد، 118
 بيسسو، معين، 118
 بيسسو، هاني، 82، 98
 بيسيوني، محمد شريف، 321، 323،
 335-336، 363-364، 372، 376،
 378، 397
 بشارات، محمد، 161
 البشتاوي، ربحي، 129
 بشر، محمد، 127
 بشناق، ياسر، 134، 142، 212
 البطيخي، سميح، 404
 البعلوجي، أشرف، 343-344
 بغداد، 11، 119
 بلاد الشام (تنظيم)، 32، 34، 109، 112،
 123، 129-130، 133، 135-136،
 139، 141
 - مجلس الشورى، 111
 بلال، سعيد، 74، 91
 بلرزيلي، إبراهيم، 284
 البلعاوي، فتحي، 80، 82، 118
 بن غوريون، ديفيد، 56
 البنا، حسن، 91، 108، 115
 البنا، رياض، 100، 109
- بنات، وائل، 286
 بهلوي، محمد رضا (شاه إيران)، 112،
 116، 267
 بوش، جورج، 152
 بولدر (الولايات المتحدة الأمريكية)، 129
 بوهرلر، روبرت، 301، 380، 382، 385
 بيت لاهيا، 221، 284، 354
 بيت لحم، 150، 281
 بيت يام، 221
 بيترنز، رودلف، 325
 البيرة، 150-152، 161
 بيرزيت، 140، 146
 بيرغرون، روش، 231-232
 بيروت، 86-89، 98، 132، 262، 346
 بيريز، شمعون، 233، 330-331، 364-365،
 371
 بينستش، دوريت، 299
- (ت)
 الترايبي، حسن، 128، 179، 181-183،
 185
 الترزي، جبرا، 118
 الترزي، غازي، 118
 تركيا، 30، 295
 تشار، كارول، 380
 التكريتي، أسامة، 110
 تكساس، 148
 تل أبيب، 221-222، 262، 281، 283،
 320، 328، 354
 تلّ زعرب، 56، 70

- التل، وصفي، 80
 التلب، عبد الرحمن، 139
 التلمساني، عمر، 103
 تمران، عبد الرحمن، 137، 76
 تنظيم القاعدة، 111
 تنظيم الكلية الفنية العسكرية، 106
 تنويرا، عاoul، 286
 تنييسي (الولايات المتحدة الأمريكية)، 151
 توليدانو، نسيم، 152، 159، 175
 تونس، 136، 136، 177-178، 182، 184
- (ث)
- الثورة الإسلامية (إيران)، 33، 102،
 112-113، 115-116
- (ج)
- جابر، محمد عيسى، 118
 جاكسون، جيسي، 245-246
 جامعة الأزهر، 99، 101، 113
 الجامعة الإسلامية (غزة)، 113-114،
 117، 121، 123، 127، 135، 137،
 156، 165، 180، 185
 جامعة بيرزيت، 89، 115
 جامعة حلوان، 32، 101، 104، 108
 جامعة دمشق، 11
 جامعة الدول العربية، 177، 186، 247
 جامعة روما، 150
 جامعة الزقازيق، 89، 102
 جامعة عين شمس، 84
 جامعة القاهرة، 90، 133
- جامعة كولورادو، 33، 127، 131
 جامعة لويزيانا، 131، 238
 جامعة المنوفية، 88، 100
 جبارة، داوود، 120
 جبارة، عابدين، 211-212
 جباليا، 140، 143
 جبر، فوزي، 119-120
 الجبروني، إبراهيم، 200
 جبريل، أحمد، 121
 جبهة التحرير العربية، 87، 106، 187
 جبهة التحرير الفلسطينية، 187
 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 73،
 89، 186-187
 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 72-73،
 83، 89، 121، 186-187
 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة
 العامة، 121، 138، 186-187
 جبهة العمل الإسلامي، 80
 جبهة المقاومة الشعبية، 120
 جبهة النضال الشعبي، 187
 الجبهة الوطنية، 120
 الجزائر، 74
 الجفليط، محمد، 129، 139
 الجماعة الإسلامية (لبنان)، 93، 132
 الجماعة الإسلامية (مصر)، 107-108
 جماعة التكفير والهجرة، 106
 جماعة التوقّف والتبئّن، 106
 الجمعية الإسلامية (غزة)، 137
 جمعية الشبان المسلمين (مصر)، 108
 الجمل، محمد، 140

- الجميل، بشير، 132
جنوب إفريقيا، 182، 204، 243
جنين، 176
جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)،
148، 153، 228
الجهاز العام لفلسطين، 155
- مجلس الشورى، 155
جهاز المخابرات السافاك، 112
جهاز الموساد، 13، 74، 114، 228
جورة الشمس، 105، 138
الجولان، 31، 72
جولان، مريم، 283، 344
جولدشتاين، باروخ، 187
جونسون، ليندون، 289
الجوهري، شاكرا، 9، 16، 19، 27، 411
الجوهري، عباس، 283، 285
الجيش الإسرائيلي / قوات الاحتلال، 46،
53، 56، 58، 68، 70، 79، 120، 132
143، 158، 238، 284-285
جيش التحرير الفلسطيني، 12، 60، 65،
67-70، 72، 79، 86-88، 176
- قوات التحرير الشعبية، 70، 72، 83
- (ح)
الحاج، أبو وائل، 123
الحاج، أحمد خليل، 118
حافظ، مصطفى، 56، 119
حامد، إبراهيم، 160-162
الحانوتي، محمد، 134، 328
حبيب، فيليب، 132
- حبيب، كمال، 107
حجازي، ياسر، 343-344
الحداد، منصور، 118
حرب 1948 / النكبة، 43، 91، 180، 233،
266
حرب 1967 / النكسة، 13، 31، 44، 65،
73، 75، 85، 109، 233، 409
حرب رمضان 1973، 86
الحرب العالمية الثانية، 237
حركة الجهاد الإسلامي، 39، 74-75، 80،
101-102، 114، 116، 179، 186-187،
197، 254، 276
حركة حماس،
- كتائب عز الدين القسام، 15-16،
35، 38، 143-144، 152، 161،
175-176، 225، 235، 316
- مجلس الشورى، 35
- المكتب الإعلامي، 251، 279-280
- المكتب السياسي، 9-10، 14، 19-20،
25، 30، 35-36، 39، 88، 145،
148، 158، 161، 165-167،
169-171، 177، 188، 200، 208،
212، 217، 219-220، 227، 232،
234، 240، 242، 244، 246-247،
249-250، 255، 257، 261،
266-267، 276، 279، 281،
289-290، 298، 327-328،
335، 341، 372-373، 375، 388،
403-404



- حماد، سلامة، 169-170،
 حمامي، جميل، 101، 157، 317
 حمد، سليمان، 98، 137
 حمود، عبد الفتاح، 80-81
 حموده، عصام محمد، 140
 الحوت، شفيق، 87
 الحوراني، عبد الرحمن، 113
 حيفا، 69، 354
- (خ)
- خاطر، سامي، 142
 الخالدي، خليل، 100
 الخالدي، منذر، 100
 الخالدي، وليد، 131
 خان يونس، 48-49، 54، 75، 113، 119،
 138، 141، 143، 176
 خدام، عبد الحليم، 86-88
 الخرطوم، 154، 179، 183-184، 187
 الخضري، محمد، 179
 الخضيرة، 173، 222، 283، 354
 الخطيب، إسماعيل، 117، 180
 الخطيب، تيسير، 80، 116
 خلف، صلاح (أبو إياد)، 80-82، 87، 110
 خليفة، عبد الرحمن، 112، 141
 الخليل، 152، 160، 176، 187، 224
 الخميني، روح الله، 33، 102، 112، 115
- (د)
- داماتو، الفونس، 238
 داوود، خالد، 108
- حركة فتح، 16، 47، 72-73، 79-83، 87،
 89-90، 97، 104، 110، 113، 117،
 121، 179-185، 194، 263، 384
 - اللجنة المركزية، 47
 حزب الإصلاح (اليمن)، 170
 حزب الله (لبنان)، 225، 236
 حزب البعث، 11، 73، 81، 87
 حزب التحرير، 106
 حزب التحرير الإسلامي، 75، 80-81
 الحزب الشيوعي (فلسطين)، 72-73، 187
 حزب العمل الإسرائيلي، 330
 الحسن الثاني (ملك المغرب)، 245-246
 حسن، حسين أحمد، 91
 الحسن، خالد، 81
 الحسنات، حماد، 76
 حسنين، الفاتح علي، 110
 حسين (ملك الأردن)، 13، 38، 84، 175،
 269، 403-404
 الحسيني، أمين، 117، 237
 الحسيني، عبد الحي، 118
 الحصري، عبد الله، 100
 حكمتيار، قلب الدين، 128
 الحكومة الإسرائيلية، 57، 120، 159، 168،
 219-220، 226، 235-236، 252،
 282، 287، 294، 297-298، 305،
 320، 325، 336، 342-343، 354،
 363-364، 370، 374، 377، 379،
 389، 391
 حلس، أحمد، 140
 الحلو، محمد، 124، 127

الرباط، 153	دبي، 143، 172، 191، 196، 382
رباني، برهان الدين، 128	الدجوي، فؤاد، 119
رَحَّال، محمد سالم، 107	دحلان، محمد، 179، 183
رستون، 138-139، 142	دخان، عبد الفتاح، 76، 138، 141، 157، 159
الرشدان، محمود، 131	دردين، موسى، 286
الرشق، عزت، 9-10، 177	دلول، سليمان، 99-100
رضوان، شريف، 148	دمشق، 38، 86-87، 89، 153، 238، 261، 265
رفح، 12، 14-16، 37، 43-45، 47-50، 54-55، 67-68، 70، 74-75، 84-85، 91، 98، 106، 115، 119، 141، 143، 158، 166، 171، 176، 266	الدنان، عبد الله، 81-82
الرمحي، محمود، 150-152، 159	دنفر (الولايات المتحدة الأمريكية)، 129
الرنتيسي، عبد العزيز، 141، 157، 159، 317	دهب، صائب، 140
روس، دنيس، 265	دوأس، فضل، 109
رينو، جانيت، 244	دوفي، كيفن، 275-277، 293-294، 301، 317-318، 322-326، 330-331، 335، 354-359، 363، 378، 388، 390-392، 394-395
(ز)	دويك، عزيز، 159
زعراب، حسني، 113	(ذ)
الزعراني، إبراهيم، 108	الذهبي، حسين، 106
الزعنون، رياض، 80، 110، 113	(ر)
الزعنون، سليم (أبو الأديب)، 80-82، 110، 179-183، 185، 266، 268-269، 321، 323	رابطة الشباب المسلم العربي، 34
زقوت، عبد الله، 118	رابين، إسحاق، 219، 228، 233، 252، 364، 371
الزمر، طارق، 107	رابين، افراعيم، 286
الزمر، عبود، 107	رابيه، رأفت، 145
الزميلي، أبو بشير، 113	رام الله، 115، 150، 152، 160-161، 176، 329
زنجر، يوئل، 233، 299	
الزهار، محمود، 173، 317، 321، 323	



- زهدي، كرم، 107
 زي، أحمد، 127
- (س)
- سابا، سميرة، 117
 السادات، محمد أنور، 32، 85، 101-102،
 109-116، 117
 ساسبورتس، آفي، 35، 143
 ساشيدينا، عبد العزيز، 300
 الساعاتي، أحمد، 155
 سالم، أحمد، 84
 السباعي، مصطفى، 81
 السباعي، يوسف، 113
 سجن مانهاتن، 11، 14، 38، 196-197،
 202، 206، 309، 330، 353، 364-365،
 371، 375
 سدر، أيمن، 343
 السراج، عصام، 89، 101
 سرحان، ذيب، 87
 سرية، صالح، 106-107
 السطري، عمر، 118
 سعد الدين، عدنان، 110، 112
 سعد، عبد الله، 108
 سعدون، إيلان، 35، 143، 282
 السعودية، 66، 74-75، 87، 98، 101،
 111، 136، 141-142، 188، 202
 سعيد، أحمد، 65
 سعيد، إدوارد، 131
 السعيد، قدور، 139
 سعيد، منير، 179، 183
- سعيد، همّام، 101
 سلمان، محمد، 171
 السلمي، عوض، 158
 سليمان، أمير، 283
 سمارة، عبد الغني، 55
 سميث، و.ل.، 192، 213، 402
 السنانيري، كمال، 103
 السنوسي، إبراهيم، 180
 السودان، 39، 108، 110، 136، 383، 404
 السوداني، عبد الغفار، 119
 سورية، 20، 30، 81، 83، 85-89، 91-92،
 97، 110، 112، 123، 168، 171، 188،
 235، 383، 404
 - الجيش السوري / القوات السورية،
 87
 السويديان، طارق، 27، 29، 129، 139
 سياف، عبد رب الرسول، 128
 السيسي، حاتم، 140
 سيناء، 31، 56، 67-70، 72، 117-119
- (ش)
- شابي، ابيبا، 144-145
 شارون، أرييل، 132
 الشاطر، خيرت، 108
 شاكرك، زيد بن، 161، 167
 شامبا، أحمد، 128
 شاهين، عبد العزيز (أبو علي)، 79، 117،
 179-180، 183
 شبيب، معين، 151
 شبير، قنديل، 113

(ص)	شبين الكوم، 85، 88، 99-100، 104
صابر، عبد البديع، 98	شتيرن، 46
صاحب، والي شاه، 202-204	الشجاعية، 140، 221
صالح، أحمد يوسف، 89	شحاته، أنور، 108
صالح، علي عبد الله، 170	شهادة، صلاح، 141، 157
صالح، محمد، 198-199	شراب، سليم، 75
صالحة، خليل، 118	الشراتحة، محمد، 143
صالحة، محمود، 118	الشرق الأوسط، 37-38، 65، 67، 153،
الصفطاوي، أسعد، 80-82	157، 198، 227، 251، 265، 276،
صقر، محمد، 113	295، 318-319، 373
صلاح، رزق، 148	الشريف، عوض الله، 158
صلاح، محمد الحاج (أبو أحمد)، 144-149،	الشريف، كامل، 269
151-152، 159، 281-282، 284،	الشريف، محيي الدين، 158، 364
287-288، 299، 317-318، 323،	شعث، كمالين، 89، 109، 123، 127
328-329، 343، 345-348، 358	الشفاقي، فتحي، 16، 33، 74-75، 80، 89،
صلاح، محمد الحامد خليل، 222، 224-225	101-102، 114-117، 186، 254
صليبي، فهد، 343، 345	شكشك، علي، 74، 100، 102
صنعاء، 9، 100، 170	شكيد، روني، 144-145
صوالحة، محمد كاظم، 150، 152	شلايل، عمر (أبورجائي)، 179، 181، 183
الصوباني، عمر، 129، 131، 139	شمعة، محمد حسن، 76، 141، 157
الصوري، مصباح، 140	شهاب، محمد، 137
صوي، صلاح نزال، 283	شهاب، محمود، 84
صيام، عبد الله، 80	الشيخ خليل، سامي، 140
صيام، محمد، 15، 179-180، 183	الشيخ خليل، عز الدين (أبو محمد)، 161،
(ط)	176
الطالب، هشام، 131	الشيخ، محمد، 300
طايل، عطا، 107	شيراك، جاك، 269
طلال، الحسن بن (ولي العهد في الأردن)،	شيفي، بيغال، 286
404	شيكافو، 129، 134-135، 145-146،
	152، 328-329، 347

- طه، أبو أيمن، 75
 طه، رفاة، 108
 طه، عز الدين، 75
 طهران، 10، 33، 171، 187
 طوباس، 176
 طولكرم، 150
 الطيبي، أحمد، 264
- (ظ)
- الظاهرية، 176
 الظواهري، أيمن، 107-108
- (ع)
- عابد، معاذ، 80
 العاجز، صائب، 179، 183
 العاروري، صالح، 144، 159، 286، 343، 346
 العاروري، نصير، 321، 323
 عاشور، إبراهيم، 79، 119
 العامودي، عبد الرحمن، 211-212، 268-269
 العائدي، حمد، 80-81
 عباس، حسين، 107
 عباس، محمد، 142
 عباس، محمود (أبو مازن)، 81-82، 110، 178
 عبد الله الثاني (ملك الأردن)، 38
 عبد الله، رمضان، 102، 116
 عبد الله، محمد أحمد، 183
 عبد ربه، ياسر، 178-179
- عبد الرحمن، ربحي، 329
 عبد الرحمن، عمر، 197-200، 207
 212-213، 276
 عبد الستار، السيد، 108
 عبد العظيم، أسامة، 108
 عبد القادر، مفيد، 134
 عبد الكريم، عادل، 81-82
 عبد المجيد، أحمد رجب، 113، 118
 عبد المجيد، خالد، 187
 عبد المجيد، عصمت، 247
 عبد الناصر، جمال، 13-14، 31، 53، 60، 69، 72، 74، 79، 82، 85، 88، 92
 101، 108، 119، 269
 عبيد، عبد الكريم، 236
 عبيدات، محمود، 101
 عثمان، بسام، 129، 134، 139
 عجور، منير، 120
 العدلوني، محمد أكرم، 127، 142
 عدوان، أحمد، 118
 العدوان الثلاثي (1956)، 53، 60، 109
 119، 180
 عدوان، كمال، 16، 80-82، 118، 120
 العراق، 91، 110، 136-137، 188، 202، 383، 404
 العرجا، أحمد، 84، 98-99
 عرفات، ياسر (أبو عمار)، 74، 81-82، 87، 110، 113، 156، 165، 177-185، 194، 236، 261-265، 268-270
 313، 316-317، 321، 323
 العريان، سامي، 133

- العريان، عصام، 108
 العريش، 44، 69، 120، 171
 عزام، عبد الله، 35، 79، 101، 128، 143
 عزام، نافذ، 102، 116
 عشراوي، حنان، 321
 العشي، غسان، 134
 العشي، منير، 101
 العشي، نادية، 111، 123، 157، 191،
 193-194، 268، 330-331، 335، 404
 عصفور، حسن، 178
 العطار، رائد، 16
 العطار، رجب، 75، 118
 العطار، عصام، 98
 عفلق، أحمد ميشيل، 11-12
 العفولة، 173، 222، 284، 354
 عقل، خميس، 343-344
 عقل، عماد، 158، 161
 العلمي، عماد، 89، 167-171، 177، 179،
 183، 249، 261-262
 عمار، جبر، 138
 عمّان، 9-10، 16، 38، 45، 67، 84، 90،
 99، 111، 130، 135-136، 141،
 153-155، 166، 170-172، 176،
 188، 191، 238، 240، 258، 261،
 269، 335، 384، 404
 عمر، أبو أحمد، 109
 العموش، بسّام، 403-404
 عواد، عربي، 187
 عودة، أحمد، 75
 عودة، عبد الرحمن، 135
 عودة، عبد العزيز، 75، 80، 89، 100-101،
 115-116
 عوض الله، عادل، 159-160، 281
 عوض الله، عبد الرحمن، 118
 عوض الله، عمر، 118
 عياش، يحيى، 192، 364-365
 عيسى، فرح، 109
(غ)
 الغابد، حامد، 247
 الغرابلي، محمد، 75
 الغزالي، محمد، 74، 128
 الغوش، نجيب، 147-148
 غوشة، إبراهيم، 9-10، 154، 167،
 169-170، 173، 177، 179-181، 183،
 188، 253-255، 258، 261-262،
 316-317، 330، 403
 غوشة، سمير، 178
 الغول، فرج، 89
(ف)
 فؤاد، أحمد، 110
 فاكسمان، نخشون، 187
 الفالوجي، أشرف، 344
 الفالوجي، عماد، 143، 154، 159، 287،
 317، 321، 323
 الفاهوم، فيصل، 68
 فايما، أمي، 283
 فتح الانتفاضة، 186
 فرج، محمد عبد السلام، 107

- فرجينيا، 34، 142، 144، 156، 161، 179،
403، 296، 195، 193، 191
الفرحان، إسحاق، 80، 113
فرنسا، 269
- القوات الفرنسية، 53
فروانة، عمر، 89
فريه، لويس، 384
الفصائل العشر، 188-186
فلورمان، كارول، 231-232
فلوريدا، 133-134
فورت كولنز، 23، 34، 127-129، 131،
137، 134
فولز تشيرش (الولايات المتحدة الأمريكية)،
35
فيتنام، 111
فيرجينيا، 150-151، 303
- (ق)
- قاسم، أنيس فوزي، 277، 280، 335-336،
348
قاسم، طلعت، 108
القاضي، أحمد، 129، 131، 139
قاضي، أسامة، 286
قانا (لبنان)، 330
القاهرة، 32، 81-82، 84، 90، 97،
99-101، 103-104، 110، 182، 384
قبرص، 44
قبلان، فايز، 205
القدس، 23، 72، 84، 89، 115-116،
131-133، 148، 150، 154، 161،
- 173، 176، 186-187، 221-222،
225، 233، 241، 243، 246، 283
359، 354، 346، 285
القدوة، ناصر، 178
القدومي، فاروق (أبو اللطف)، 81، 178
القرضاوي، يوسف، 19، 21، 300، 325
قريع، أحمد (أبو علاء)، 178
قريع، زهدي، 140
القزاز، حسين، 139
قطب، سيد، 73-74، 99، 103، 105، 129
قطب، محمد، 74
قطر، 20-21، 25، 30، 38، 82، 98، 101،
109-110، 188، 325
قطيش، أحمد، 101
قلاّب، صالح، 262
قليلية، 176
القمرى، عصام، 107
قناة السويس، 53، 58، 68، 119
قوات الطوارئ الدولية، 50، 66
القوقا، خليل، 75
القيسي، مصطفى، 167، 175، 188
القيشاوي، عوني، 80، 82
القيق، حسن، 91، 143
- (ك)
- كاتز، ثيودور، 219، 275-277
كاسترو، فيدل، 212
كاظم، محمد، 317، 321، 323
كاليفورنيا، 134
كانساس، 146-147

- (ل)
- لبنان، 69-71، 83، 85-87، 89، 93، 98،
128، 132، 136، 147، 159، 168،
177، 184، 188، 225، 256-258،
262، 330، 343
اللداوي، مصطفى، 258
لندمان، مايكل، 273، 387-388، 393
لندن، 53، 136، 152، 158، 172، 191،
194، 198، 382
لوزيانا، 34، 138-139، 142، 193، 403
ليبائي، ديفيد، 227، 233
ليبيا، 99، 187، 383، 404
الليكود، 365، 370
- (م)
- المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، 183،
185
ماثسون، مايكل، 376
المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 134
مؤسسة الـ"نيت"، 134
ماضي، أبو العلا، 108
ماضي، زكي، 286
مالطا، 74، 114
المبحوح، محمود، 143
المبيض، أحمد، 118
المجالي، عبد السلام، 384
المجلد، 47-48، 71
مجريجور، سوزان، 215، 273
مجريف، جون، 377
- كانيستراو، فينسنت، 153
كاهانا، بيلاه، 225، 228
كاهانا، مائير، 200-201
كحيل، عمر، 118
كحيل، كمال، 158
الكردي، راجح، 101
كريستوفر، وارن، 174، 330-331
كريكوريان، جورج، 284
الكفاوين، أحمد، 101
كلينتون، بيل، 36، 38، 228، 242،
252-253، 255، 257، 270، 375-376،
383
كمبوديا، 128
كندا، 130-131
كنفاني، مروان، 264
كوبا، 212
كوت، دنيس، 379-380، 385، 389-393،
395
كولورادو، 23، 29، 34، 129، 138، 403
كولومبيا، 34، 131، 138
كوهين، ستانلي، 194، 211-216، 218،
227-228، 231، 258، 268-269،
273، 275-277، 279، 287، 301-308،
313-317، 331، 387-388
الكويت، 23، 29، 72، 81-82، 98، 101،
109-110، 136-137، 141-142،
202، 266
كينيدي، مايكل، 335-336، 363-365،
368، 370، 372، 375، 378-382،
385، 387-389، 397

- المشوخى، إبراهيم، 79
 مصر، 15، 20، 23، 30-33، 37، 44،
 65-69، 71، 73، 83-85، 88-92،
 97-100، 102-105، 107-110،
 114-116، 119-120، 127-128،
 166، 171، 193، 197، 269، 276،
 384-383، 409
- الجيش المصري / القوات المصرية،
 47، 50، 60، 65، 67-69، 71،
 119-120
- الحكومة المصرية، 117، 119
- المخابرات المصرية، 119
- المصري، إبراهيم، 128
 المصري، حسين، 75
 مصطفى، شكري، 106
 مصطفى، علوي، 107
 مطار بنسلفانيا، 402
 مطار جون كينيدي، 36، 191، 195، 247،
 261، 296، 353
 مطار ماركا (الأردن)، 401-404
 المعاهدة الأمريكية - الإسرائيلية 1962،
 226، 232، 289، 321، 335-338،
 340-341، 353
- معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية
 (1994) / معاهدة وادي عربة،
 168-169، 188، 262
 المعاينة، سميح، 178، 183
 معركة الكرامة (1968)، 79، 384
 المغازي، 140
 المغرب، 123
- المجمع الإسلامي (غزة)، 105، 113،
 137-138
 مجموعة الناجون من النار، 106
 محسن، زهير، 86-87
 محسن، محمد، 89
 محسن، محمد محمود، 74
 محمود، مصطفى، 410
 محيسن، ممدوح، 110
 المخللاتي، مفيد، 89
 مخيرز، سمير، 143
 مخيم تل الزعتر، 109
 مخيم الشابورة، 31، 74
 مخيم شاتايلا، 86، 132، 136
 مخيم صبرا، 86، 132، 136
 مخيم / معسكر الشاطئ، 74-75
 مخيم اليرموك، 89
 مراد، عبد الحكيم، 203-204
 مرج الزهور، 159، 168، 176-177، 282
 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق
 الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسليم،
 322-324، 376
 المزين، إبراهيم، 147
 المزين، سعيد، 80، 120
 المزين، ماجد، 80
 المزين، محمد، 89، 124، 127، 135
 المسجد الأقصى، 241، 243
 المسيسي، 150
 مشعل، خالد (أبو الوليد)، 9، 13-14، 20،
 23، 25، 137، 170، 177، 188، 240،
 261-262

- المقدمة، إبراهيم، 75، 89، 101، 121،
 137، 141، 157
 مقداد، أبو أحمد، 109
 مقداد، محمود، 118
 مكي، أحمد عثمان، 129، 131
 الملح، أحمد، 121، 137
 الملط، أحمد، 104
 الملكاوي، فتحي، 131
 منصور، عزت، 145، 148
 المنطار، 69
 منظمة التحرير الفلسطينية، 39، 60،
 87-88، 117، 151، 154، 168، 177،
 179-181، 183، 187، 223، 261،
 266-268، 316-318، 319-350
 - اللجنة التنفيذية، 266
 - المجلس الوطني الفلسطيني، 180،
 266
 منظمة الصاعقة، 86-87، 186
 المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 279
 منظمة العفو الدولية (أمнести)، 279، 376
 منظمة المؤتمر الإسلامي، 246-247
 منظمة ميدل إيست ووتش، 322-324
 منظمة هيومن رايتس ووتش، 376
 المنوفية، 85، 99-100
 منير، عيد، 100
 مهدي، محمد، 156
 الموجي، طارق، 171
 المودودي، أبي الأعلى، 105
 موسى، باسم (أبو الوليد)، 281، 284،
 286-287، 343، 346
- موسى، عمرو، 384
 مولوي، فيصل، 128
 موناسيبيان، سيمون، 397
 موندرا، كرواني، 286
 مونرو، 139
 ميزنر، دوريس، 380
- (ن)
 نابلس، 91، 147-148، 176، 221
 نافع، بشير، 33، 89، 100
 نبراسكا، 147
 نبهان، شعبان سعيد أحمد، 140
 النبھاني، تقي الدين، 80
 النتشة، رفيق، 80، 82، 110
 ننتياهو، بنيامين، 38، 364، 371، 377
 نجار، مائير، 286
 النجار، مازن، 133
 النجار، محمد يوسف، 16، 47، 80، 82،
 97، 110، 118
 نجم، إياد إسماعيل، 204-205، 276
 النحوي، عدنان، 98
 نزال، محمد، 9، 142، 154، 167، 170،
 177، 257، 261-262، 265، 279،
 316-317
 النشار، عيسى، 141، 157
 نصار، محمد، 143
 نصر، محمد، 10
 نصر، محمود، 118
 نصير، سيد، 200-201
 نعمان، زيد، 129
 النقب (سجن)، 159

- (و)
- نوفل، أحمد، 79، 101
 نوفل، ممدوح، 178
 نيثوني، جيئول، 286
 نيكارغوا، 212
 نيومان، شيرا، 219، 226
 نيويورك، 11، 30، 36، 134، 151، 172،
 191، 195، 198-199، 201-202،
 204-206، 219-220، 226، 237،
 239، 261-262، 265، 273-274،
 276-277، 280-281، 286، 301،
 314، 317، 327، 330، 335-336،
 339، 342، 352-354، 358، 363،
 372، 374، 382، 392، 402
- (هـ)
- الهاجاناه، 46
 هاريس، كينيث، 301
 هاشم، صلاح، 108
 هاشم، يحيى، 107
 هامل، جوزيف، 192، 286، 402
 الهدمي، ناصر عيسى، 146-148
 الهضيبي، حسن، 92، 98
 الهمص، سلامة، 118
 الهند، 157
 الهنداوي، ذوقان، 167
 الهندي، محمد، 80، 89، 102، 116
 هنية، إسماعيل، 20، 40، 74
 هوت، مارك فان دير، 213-216، 227،
 273
 هيكل، محمد حسنين، 60
- واشنطن، 35، 53، 131، 138، 151، 153،
 156، 158، 170، 191، 232، 237-238،
 255-256، 262، 265، 270، 273،
 330، 370، 403
 وايت، ماري جو، 215، 226، 301،
 379-380، 385، 387، 391
 وايز، باروخ، 207، 301، 381
 الوزير، خليل (أبو جهاد)، 80-82، 110،
 113، 119
 الوزير، غالب، 80، 120
 الوزير، محمود، 119
 وفيق، طارق، 127
 الولايات المتحدة الأمريكية
 - البيت الأبيض، 179، 317، 375
 - الحكومة الأمريكية، 212، 227، 234،
 243، 246-248، 293، 297، 301،
 319، 331، 373، 376، 378-381،
 383، 385، 388-389، 391-393،
 395-396
 - دائرة الهجرة والجنسية، 11، 172،
 191-192، 195، 207، 212-213،
 215-218، 231، 252، 273-276،
 353، 363، 379-380، 385-389،
 391-392، 394، 396-397، 402
 - الكونجرس، 257، 280، 299، 317
 - مركز التجارة العالمي، 202،
 204-205، 239، 276

– مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي)، 153، 192، 198–201، 215، 252، 286، 299، 384، 402

– وكالة الاستخبارات العسكرية، 215
– وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أي)، 152، 170، 179، 203–204، 215، 299، 317

ولاييتي، علي أكبر، 10
الوهيب، وليد، 139
وود، كمبرلي، 307–308، 353، 359، 363، 371، 373، 395
وينستين، جاك، 324

(ي)

ياسين، الشيخ أحمد، 13، 31–32، 72–76، 83–84، 100–101، 104–105، 121، 137–138، 140–141، 157، 173، 175، 235–236، 316–317، 321، 331، 323
يافا، 91، 221
بيننا، 12، 14–15، 44–50، 59، 75، 133، 179، 266

اليحيى، عبد الرزاق، 175–176
اليدومي، محمد، 170
اليمن، 39، 45، 100، 110، 136، 170، 382–383

يوسف، أحمد، 27، 40، 74، 124، 127، 134، 138–139، 142، 150–151
يوسف، رمزي، 197، 202–205
يوسف، نصر، 179–180، 182–183



مُعد الكتاب في سطور

أ.شاكر الجوهري



- مواليد نابلس/ فلسطين
- مفكر قومي عربي، وكاتب ومحلل سياسي معتمد لدى عدد كبير من كبريات القنوات الفضائية، من بينها قناة الجزيرة، وANB، والعربي، والغد، والتغيير، والبابلية، والأقصى، والقدس، وجوسات، وسفن ستارز... وغيرها.
- رئيس جمعية الصحافة الإلكترونية الأردنية.
- تولى مواقع قيادية أولى في عدد مهم من الصحف العربية، من بينها رئيس تحرير صحيفة العرب اليوم الأردنية، ومدير تحرير في صحيفة السياسة الكويتية، ومجلة صوت الخليج الكويتية، وصحيفة صوت الأمة الإماراتية، وصحيفة الفجر الجديد الكويتية، وسكرتير تحرير صحيفتي القبس الكويتية والوطن الكويتية.
- عمل كاتباً في صحيفة فلسطين الثورة.
- له أكثر من ستة عشر كتاباً.
- له عشرات المحاضرات، وأوراق العمل التي نوقشت في مؤتمرات متخصصة، وكتب آلاف المقالات على مدى خمسين عاماً.

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012-2013، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014-2015، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2016-2017، 2018.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005، 2006.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، 2008.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، 2009.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2008، 2011.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2009، 2012.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2010، 2015.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2011، 2017.



سلسلة اليوميات الفلسطينية:

18. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014، 2015.**
19. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015، 2016.**
20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2016، 2017.**
21. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2017، 2018.**
22. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2018، 2019.**

سلسلة أولست إنساناً:

23. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
24. حسن ابحيص وسامي الصلاحيات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
25. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.
26. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.
27. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
28. مريم عيتاني ومعين مناع، **معاناة اللاجئين الفلسطينيين**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
29. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
30. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
31. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
32. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.



33. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
34. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
35. فاطمة عيتاني ومحمد داود، معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007-ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.

45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.

59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المقاومة الشعبية في فلسطين، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011-2015، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

كتب عامة:

64. وائل سعد، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس، 2006.
65. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
66. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، 2007، ط 2، 2010.
67. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، 2007.
68. محسن محمد صالح، محرر، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، 2007.
69. خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، 2007.
70. حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
71. محسن محمد صالح، محرر، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
72. مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، 2008.
73. نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، 2008.

74. محسن محمد صالح، محرر، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2008، ط 2، 2012.
75. إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، 2008، ط 2، 2015.
76. عدنان أبو عامر، مترجم، دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، 2008.
77. عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، 2009.
78. قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، 2009.
79. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين مناع، الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975، 2009.
80. سمر جودت البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
81. عبد الحميد الكيالي، محرر، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، 2009.
82. عدنان أبو عامر، مترجم، قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2009.
83. سامح خليل الوادية، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، 2009.
84. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/1858-1948م، 2009.
85. رأفت فهد مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات، 2010.
86. سامي الصلاحات، فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية، ط 2 (تم النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
87. محسن محمد صالح، محرر، دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، 2010.
88. مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لادولتهم، 2010.
89. محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، طبعة مزيّدة ومنقحة (تم النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
90. عبد الرحمن محمد علي، محرر، إسرائيل والقانون الدولي، 2011.
91. كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، ترجمة أمل عيتاني، 2011.



92. وسام أبي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010، 2011.
93. سامي محمد الصلاحات، الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، 2011.
94. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة، 2011.
95. عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً، 2011.
96. إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، 2011.
97. عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية، 2011.
98. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، طبعة مزيده ومنتحة، 2012.
99. نائل إسماعيل رمضان، أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة، 2012.
100. حسني محمد البوريني، مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين، 2012.
101. غسان محمد دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان، 2012.
102. دلال باجس، الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً، 2012.
103. وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية، 2012.
104. محسن محمد صالح، محرر، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، 2013.
105. بلال محمد، محرر، إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس، 2013.
106. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، 2013.
107. ناصر عبد الله عبد الجواد، الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني، 2013.

108. محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5، 2014.
109. عبد الله عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964-1973، 2014.
110. محسن محمد صالح، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.
111. محسن محمد صالح، محرر، حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة، 2014، ط 2، 2015.
112. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف - وثائق - قرارات، 2007، ط 2، 2014.
113. ماهر ربحي نمر عبيد، البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب، 2014.
114. محسن محمد صالح، محرر، قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، 2014.
115. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 - منتصف يوليو 2014، ملف معلومات 21، 2014.
116. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" - عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7-2014/8/26، ملف معلومات 22، 2015.
117. محسن محمد صالح، محرر، السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994-2013، 2015.
118. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، 2015.
119. باسم القاسم، صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني، 2015.
120. رائد نعييرات وسليمان بشارت، النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل، 2016.
121. رامي محمود خريس، الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، 2016.

122. فرحان موسى علقم، النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي نموذجاً، 2016.
123. خلود رشاد المصري، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، 2016.
124. باسم القاسم وربيح الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (1) التغيرات الدستورية والانتخابات، 2016.
125. باسم القاسم وربيح الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية، 2016.
126. باسم جلال القاسم، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي، 2016.
127. باسم جلال القاسم، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي، 2016.
128. ربيع محمد الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي، 2016.
129. ربيع محمد الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية، 2016.
- ملاحظة: تم جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، وصدر عن المركز في 2016.
130. أحمد حامد البيتاوي، العملاء والجواسيس الفلسطينيين: عين إسرائيل الثالثة، 2016.
131. عدنان أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية، 2016.
132. أشرف عثمان بدر، إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987-2014، 2016.
133. أمل عيتاني ورناسعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، الجماعة الإسلامية في لبنان 1975-2000، 2017.
134. بلال محمد شلش، محرر، سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثة وثلاثين عاماً من الاعتقال، 2017.
135. أحمد خالد الزعترى، العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016، 2017.
136. خالد إبراهيم أبو عرفة، المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015، 2017.

137. سعيد طلال الدهشان، كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين، 2017.
138. قتيبة وليد غانم، الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995-2014، 2018.
139. وائل خالد أبو هلال، حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح، 2018.
140. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة الأونروا 2016-2018، ملف معلومات 24، 2018.
141. عبد الحكيم عزيز حنيني، منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000-2015، 2018.
142. غسان محمد دوعر، قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968-1970، 2018.
143. محمد مكرم بلعاوي وحسان عمران، تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً، 2019.
144. عزام عبد الستار شعث، توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي - الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)، 2019.
145. شاكر الجوهرى، د. موسى أبو مرزوق مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال، 2019.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestine Strategic Report Series:

146. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
147. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
148. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
149. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
150. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
151. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.

152. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
153. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.
154. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.
155. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.

Am I Not a Human? Book Series:

156. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
157. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
158. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
159. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
160. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
161. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.
162. Hasan Ibhais and Khaled ‘Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
163. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
164. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.

165. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.
166. Fatima Itani and Nitham 'Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
167. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

Non-Serial Publications:

168. Muhammad Arif Zakauallah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
169. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
170. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
171. Ibrahim Ghushah, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghushah (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
172. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
173. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip: Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)
174. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
175. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
176. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed. 2019.
177. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.
178. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and Performance 1994–2013*, 2019.

Musa Abu Marzuq: A Life Journey

Memoirs of Seeking Refuge, Emigration and the Years of Struggle

هذا الكتاب

أن تولد لاجئاً، وأن تعيش مناضلاً، وأن يضعك الله سبحانه في مشهد الصدارة لقيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فهذه ملحمة ومشوار حياة فيه الكثير من التحديات، ويتطلب من القائد حكمة بالغة وصبراً جميلاً، للحفاظ على توازن المسيرة وتحقيق الأهداف.

في هذا الكتاب، استعراض لصفحات النشأة في المخيم، ثم سنوات الدراسة والعمل داخل الوطن وخارجه.

بلا شك، كانت المحطة الأهم في هذه السردية، هي سنوات العمل، ثم الاعتقال في أمريكا، على خلفية قيادة المكتب السياسي لحركة حماس.

عامان كان فيهما الكثير من الأحداث والمعاناة والفرص لإبراز القضية الفلسطينية، وتجسيد خطاب حماس السياسي كأحد أهم معادلات الصراع مع الاحتلال، وفضح جرائمه التي كانت أمريكا—بانحيازها لـ"إسرائيل"—تعمل على تعطيلها، وإفشال أي جهد دولي أو إنساني لنصرة الفلسطينيين وقضيتهم.

هذا الكتاب يعرض الجزء الأول من الرواية، والتي ستكتمل تفاصيلها فيما هو قادم من أجزاء أخرى إن شاء الله.

ISBN 978-9953-572-82-6



9 789953 572826



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

